الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قسنطينة 3

كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري
قسم: الصحافة
الرقم التسلسلي: .....
رقم التسجيل: .....

العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة

دراسة في مضمون يوميتي" الخبر" و"الشروق اليومي"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: وسائل الإعلام والمجتمع

انجاز:
نوال وسار

إشراف:
أ.د/ جمال العيفة

تاريخ المناقشة: 16 مارس2016

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د/ إدريس بولكعيبات أستاذ التعليم العالي جامعة قسنطينة-3- رئيسا
- أ.د/ جمال العيفة أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار- عنابة مشرفا و مقررًا
- أ.د/ وحيدة سعدي أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار- عنابة عضوا
- أ.د/ الطاهر أجغيم أستاذ التعليم العالي جامعة قسنطينة-3- عضوا
- د/ ليلى بن لطرش أستاذة محاضرة - أ- جامعة قسنطينة-3- عضوا
- د/ سميرة لغويل أستاذة محاضرة- أ- جامعة العربي التبسي- تبسة عضوا

السنة الجامعية 2015 - 2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قسنطينة 3

كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري
قسم: الصحافة
الرقم التسلسلي: .....
رقم التسجيل: .....

العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة

دراسة في مضمون يوميتي" الخبر" و"الشروق اليومي"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: وسائل الإعلام والمجتمع

انجاز:
نوال وسار

إشراف:
أ.د/ جمال العيفة

تاريخ المناقشة: 16 مارس2016

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د/ إدريس بولكعيبات أستاذ التعليم العالي جامعة قسنطينة-3- رئيسا
- أ.د/ جمال العيفة أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار- عنابة مشرفا و مقررًا
- أ.د/ وحيدة سعدي أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار- عنابة عضوا
- أ.د/ الطاهر أجغيم أستاذ التعليم العالي جامعة قسنطينة-3- عضوا
- د/ ليلى بن لطرش أستاذة محاضرة - أ- جامعة قسنطينة-3- عضوا
- د/ سميرة لغويل أستاذة محاضرة- أ- جامعة العربي التبسي- تبسة عضوا

السنة الجامعية 2015 - 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقـــل ربـــي زدنـــي عـــلـــمـــا"

صدق الله العظيم

كلمة شكر وعرفان

الثناء الجميل على الرزّاق الجليل الذي مَنّ علي بنعمة الإسلام ووفقني للوصول إلى هذا المقام وما توفيقي إلا بالله فالحمد لله أولا و آخرا.

الشكر الخاص و التقدير والاحترام إلى المشرف الأستاذ الدكتور **"جمال العيفة"** لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى تواضعه الكبير ورحابة صدره، وعلى النصائح السديدة والمعلومات القيّمة التي لم يبخل بها علينا حيث كان تعاونه معي استثناءا من كل المقاسات وتجاوزا لنكران الذات ودليلا على إنسانيته وعلميته لقد كان بحق نعم المشرف والموجه فجزاه الله عني خير الجزاء.

شكرا جزيلا لك أستاذي الفاضل.

كما أتوجه بعبارات الامتنان والشكر إلى الأستاذ الدكتور" الوافي سامي" الذي سهر على تدقيق الأطروحة لغويا إلى جميع من مدّ يد العون والمساعدة لي لإنجاز هذا البحث، شكر موصول لجميع الذين قدموا لي المشورة والنصيحة والعون لترى هذه الدراسة النور..

نـــوال

الإهـــداء

إلى الـوالـــدين الـــكـريمين أطـال الله في عـمرهما.

إلى كـل إخـوتي وأخـواتي وكل أفراد عائلتي كل باسمه.

إلـــــى كـــل زمـــلائـــي.

لكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ -ب- ج
الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة	
1- تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها	**2- 4**
2- أهمية الدراسة وأهدافها	**5**
3- أسباب اختيار الموضوع	**6**
4- مصطلحات الدراسة والمفاهيم الإجرائية	**6- 12**
5- الدراسات السابقة	**12- 22**
6 - منهج الدراسة	**23- 24**
7- أدوات جمع البيانات	**24- 28**
8- مجال الدراسة	**29- 31**
9- عينة الدراسة	**31- 36**
الفصل الثاني: المسؤولية الاجتماعية للصحافة كمنظور لتحليل محتوى وسائل الإعلام	
تمهيد	**38- 39**
1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة	**40- 42**
2- نشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة	**42- 45**
3- أسباب نشأة نظريـة المسؤوليـة الاجتماعيـة	**46-49**
3-1- الأسباب الفكريـــة	**46**
3-2- الأسباب الأخلاقيـــة	**46**
3-3- الأسباب الاقتصاديـة	**46-47**
3-4- الأسباب المؤسسيـة	**47**
3-5- الأسباب المهنية	**48**
4- ضوابط و مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية	**48-49**
5- مستويات نظرية المسؤولية الاجتماعية	**49**
6- مسؤوليات الصحافة في ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية	**50- 52**
6-1- المسؤوليـة السياسيـة	**50**
6-2- المسؤوليـــة التعليميـــة	**50**

6-3- المسؤوليـة التثقيفيــة	51
6-4- المسؤولية القيمـية للصحافـة	52-51
7- التغطية الخبرية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية	54 -52
7-1- الدقـــة	53 -52
7-2- الصـــدق	53
7-3- الشمـــول	53
7-4- الموضوعيـــة	54
8- المسؤولية الاجتماعية في المواثيق الإعلامية العالمية	57 -54
9- المسؤولية الاجتماعية في التشريعات الإعلامية الجزائرية من 1982 الى2012	62 -57
9-1- المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في قانون الإعلام 1982	59 -58
9-2- المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في قانون الإعلام 1990	61 -59
9-3- المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في قانون الإعلام 2012	62
الفصل الثالث: العنف ضد المرأة و أبعاده في المجتمع الجزائري	
تمهيد	64
1- تطور مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية	70 -65
2-الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة	72 -70
3- أشكال العنف ضد المرأة	73 -72
3-1- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في محيط الأسرة	73 -72
3-2- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع	73
3-3- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه	73
4- تصنيفات العنف ضد المرأة	76 -73
4-1- من حيث الطريقة و الأسلوب	75 -74
4-4-1-العنف الجسدي	74
4-4-2-العنف اللفظي (الشفوي)	74
4-4-3- العنف الرمزي	75 -74
4-2- من حيث مشروعيته	75
4-2-1- العنف المقصود (الواعي)	75
4-2-2-العنف غير المقصود (غير الواعي)	75
4-3- من حيث الأفراد الذين يقومون به	76

4-3-1-العنف الفردي	**76**
4-3-2-العنف الجماعي	**76**
5- النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة لسلوك العنف ضد المرأة	**84 - 76**
5-1- الاتجاه التحليلي الفرو يدي	**79 - 77**
5-2- الاتجاه السلوكي	**81 -79**
5-3- الاتجاه الثقافي الاجتماعي	**84 - 81**
6- ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر	**91 -84**
6-1- تطور حجم ظاهرة العنف ضد المرأة الجزائرية	**88 -84**
6-2- العوامل المؤثرة في انتشار العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري	**91 -89**
6-2-1 -عوامل اقتصادية	**89**
6-2-2- عوامل اجتماعية	**90**
6-2-3 -عوامل ثقافية	**90**
6-2-4 -عوامل نفسية	**91 -90**
6-2-5- عوامل قانونية	**91**
7-1- مظاهر العنف ضد المرأة في الجزائر	**95 -91**
7-1-1- العنف الأسري	**93 -91**
7-1-2- العنف الإرهابي	**93**
7-1-3- عدم كفاية النصوص القانونية	**95 -93**
8- جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة	**101 -96**
8-1- إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2006	**97 -96**
8-2- إعداد إستراتيجية للاتصال	**97**
8-3- تنصيب المرصد الوطني الخاص بمكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة	**96**
8-4- تعديل قانون الأسرة فيفري 2005	**99 - 98**
8-5- تعديل قانون العقوبات في نوفمبر 2014	**101 -99**
الفصل الرابع: الصحافة المكتوبة الخاصة وقضية العنف ضد المرأة.	
تمهيد	**103**
1- وظائف الصحافة المكتوبة	107 - 104
1-1- الوظائف الاجتماعية للصحافة المكتوبة	104
1-1-1- الوظيفـة الإخباريــة	105

1-1-2- وظيفة ربط أجزاء المجتمع	105
1-1-3- الوظيفة الثقافية	**105**
1-1-4- الوظيفة التربوية والتعليمية	**106**
1-1-5- وظيفة التسلية والترفيه	**106**
1-1-6- الوظيفة الاقناعية	**107 -106**
2- خصائص الصحافة المكتوبة	**111 -107**
3- مسار تطور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر	**120 -111**
3-1- ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر	**116 -111**
3-2- تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية	**120 -116**
3-2-1- الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1989 إلى 1990	**117 -116**
3-2-2- تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1991 إلى 1995	**116 -115**
3-2-3- تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1995 إلى 1999	**118**
3-2-3- تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1999 إلى 2012	**120 -119**
4- دور الصحافة الخاصة في تكوين الرأي العام في الجزائر	**123 -120**
5- مواثيق أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة	**127 -123**
5-1- ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة في العالم	**125 -123**
5-2- ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة في الجزائر	**127 -125**
الفصل الخامس: إشكالية التناول الإعلامي لقضية العنف الموجه ضد المرأة	
تمهيد	**129**
1- الإعلام والعنف ضد المرأة ...طبيعة العلاقة ومواقف النشر	**130**
2-الاتجاهات الإعلامية في معالجة أخبار العنف ضد المرأة	**138 -131**
2-1- الإباحة الكاملة والحرية المطلقة في نشر أخبار العنف ضد المرأة	**133 -132**
2-2- التعتيم التام والحظر الكامل في نشر أخبار العنف ضد المرأة	**136 -134**
2-3- النشر الواعي و المسؤول (الاتجاه الوسط) في نشر أخبار العنف ضد المرأة	**137 -136**
3- الضوابط الأخلاقية المهنية و الإعلامية في نشر أخبار العنف ضد المرأة في الصحافة الجزائرية	**140 -138**
3-1- صدق الخبر وموضوعية الرأي	**138**
3-2- الالتزام بمبادئ المجتمع والحفاظ على مقوماته في نشر أخبار العنف ضد المرأة	**139 -138**
3-3- حماية كرامة المواطنين والحفاظ على سرية حياتهم الشخصية	**139**

3-4- عدم التأثير على حسن سير العدالة	139- 140
4- مشكلات العمل الإعلامي المهني لمعالجة العنف ضد المرأة	141- 145
4-1- دعم الكوادر المتخصصة	141-142
4-2- أزمة التخطيط الإعلامي ونقص الدراسات الإعلامية	142- 143
4-3- إشكالية القدوة في وسائل الإعلام	143- 144
4-4- الإثارة على حساب الموضوعية	144- 145
5- إستراتيجيات معالجة قضايا العنف ضد المرأة في وسائل الاتصال الجماهيري	145- 152
5-1- في مجال الصحافة المكتوبة	146- 147
5-1-1- من ناحية صناعة الصحافة	147- 148
5-1-2- صناعة الصحافة المكتوبة من حيث المضمون	148- 152
الفصل السادس: التحليل الكمي الجزئي و المقارن لاستمارة تحليل المضمون الخاص بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	
1- التحليل الكمي الجزئي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"	154- 214
1-1- التحليل الكمي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بجريدة "الشروق"	154- 163
1-2- التحليل الكمي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"	163- 214
2- التحليل الكمي الجزئي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بيومية "الخبر"	215- 267
2-1- التحليل الكمي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بيومية "الخبر"	215- 223
2-2- التحليل الكمي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بيومية "الخبر"	224- 267
3- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي للجريدتين "الخبر" و"الشروق اليومي"	268- 303
3-1- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات الشكل الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	268- 278
3-2- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات المحتوى الخاصة بيوميتي "الخبر" و "الشروق اليومي"	279-303
الفصل السابع: التحليل الكيفي الجزئي و المقارن لاستمارة تحليل المضمون الخاص بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	
1- التحليل الكيفي الجزئي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"	305 - 389
1-1-التحليل الكيفي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"	305-315
1-2- التحليل الكيفي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"	316- 352

2- التحليل الكيفي الجزئي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بيومية "الخبر"	**353- 389**
2-1- التحليل الكيفي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بيومية "الخبر"	**353- 358**
2-2- التحليل الكيفي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بيومية "الخبر"	**358- 377**
3- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي للجريدتين "الخبر" و"الشروق اليومي"	**378- 389**
3-1- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات الشكل الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	**378- 380**
3-2- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات المحتوى الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	**380- 389**
النتائج العامة للدراسة وآفاقها	
1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات	**391- 394**
2- علاقة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة	**394- 396**
3- آفاق الدراسة	**397**
قائمة المراجع	**399- 408**
الملاحق	**410- 425**
ملخص الدراسة باللغة العربية	**427-430**
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	**432- 435**
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	**437- 441**

فهرس الجداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	توزيع العينة العشوائية الدائرية للدراسة	33-34
02	يوضح إحصائيات العنف ضد المرأة في الجزائر من سنة 2012 إلى 2014	88
03	يمثل المساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة التحريرية في جريدة "الشروق اليومي"	155
04	يمثل المساحة المخصصة للنص ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في جريدة "الشروق اليومي"	156
05	يمثل المساحة المخصصة للعنوان ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في جريدة "الشروق اليومي"	157
06	يمثل تكرارات "توزيع العناوين" في جريدة "الشروق اليومي" ونسبتها المئوية	158
07	يمثل المساحة المخصصة للصورة ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في جريدة "الشروق اليومي"	159
08	يمثل تكرارات "توزيع الصور" في جريدة "الشروق اليومي" ونسبتها المئوية	160
09	يمثل تكرارات عناصر فئة "موقع المادة الإعلامية" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".	161
10	يمثل تكرارات عناصر فئة "الأنواع الصحفية" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	163
11	يمثل تكرارات فئة توزيع "المواضيع" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	164
12	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".	165
13	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".	166
14	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	167
15	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	168
16	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	169

17	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	170
18	يمثل تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	171
19	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة" العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".	174
20	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	177
21	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	179
22	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	181
23	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	184
24	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	187
25	يمثل تكرارات فئة "سمات القائم بالعنف" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".	189
26	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" جنس القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	190
27	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" السن القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	193
28	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "الأدوار القائمين بالعنف ضد المرأة بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	196
29	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" المستوى السسيو– مهني للقائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	199
30	يمثل تكرارات عناصر فئة " مصدر المادة الإعلامية " في معالجة الموضوع ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	202
31	يمثل تكرارات فئة "سمات المرأة المُعنفَة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	203
32	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" السن المرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	204
33	يمثل توزيع تكرارات عناصر" فئة الأدوار"المرأة المعنفة بالنسبة لأشكال العنف ضد	207

	المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	
34	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "المستوى السسيو– مهني للمرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	210
35	يمثل تكرارات عناصر فئة "الفاعلين" في الجريمة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	213
36	يمثل تكرارات عناصر فئة " منشأ الحدث" العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"	214
37	يمثل المساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة التحريرية في يومية "الخبر"	215
38	يمثل المساحة المخصصة للنص ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في يومية "الخبر"	216
39	يمثل المساحة المخصصة للعنوان ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في يومية "الخبر"	217
40	يمثل تكرارات "توزيع العناوين" في يومية "الخبر" ونسبتها المئوية	218
41	يمثل المساحة المخصصة للصورة ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في يومية "الخبر"	219
42	يمثل تكرارات "توزيع الصور" في يومية "الخبر" ونسبتها المئوية	220
43	يمثل تكرارات عناصر فئة "موقع المادة الإعلامية" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	221
44	يمثل تكرارات عناصر فئة "الأنواع الصحفية" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".	223
45	يمثل تكرارات فئة توزيع "المواضيع" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	224
46	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	225
47	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	226
48	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية" الخبر"	227
49	يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية"الخبر"	228
50	يمثل تكرارات عناصر فئة "العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في "الخبر"	229
51	يمثل تكرارات عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية"الخبر"	230

52	يمثل تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	231
53	يمثل دوافع تكرارات عناصر فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	234
54	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة" العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".	237
55	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية" الخبر "	239
56	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية"الخبر"	241
57	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	243
58	يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	245
59	يمثل تكرارات فئة "سمات القائم بالعنف" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	247
60	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" جنس القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	248
61	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" السن القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر":	250
62	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "أدوار القائمين بالعنف ضد المرأة بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر	253
63	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" المستوى السسيو– مهني للقائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية"الخبر"	255
64	يمثل تكرارات عناصر فئة " مصدر المادة الإعلامية " في معالجة الموضوع ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	257
65	يمثل تكرارات فئة "سمات المرأة المُعنفَة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".	258
66	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" السن المرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	259
67	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "أدوار المرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر":	261
68	يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "المستوى السسيو– مهني للمرأة المعنفة" بالنسبة	263

	لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	
69	يمثل تكرارات عناصر فئة "الفاعلين" في العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	266
70	يمثل تكرارات عناصر فئة " منشأ الحدث" العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"	267
71	يمثل المساحة المخصصة للحدث مقارنة بالمساحة التحريرية ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"	268
72	يمثل المساحة المخصصة للنص مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"	269
73	يمثل المساحة المخصصة للعنوان مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"	270
74	يمثل توزيع تكرارات العناوين ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"	271
75	يمثل المساحة المخصصة للصورة مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"	272
76	يمثل توزيع تكرارات الصورة ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"	273
77	يمثل المساحة المخصصة للصورة مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"	275
78	يبين تكرارات الأنواع الصحفية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	277
79	يبين تكرارات المواضيع ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	279
80	يبين تكرارات عناصر فئة "العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	281
81	يبين تكرارات عناصر فئة "العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	283
82	يبين تكرارات عناصر فئة "العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	285
83	يبين تكرارات عناصر فئة "العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	287
84	يبين تكرارات عناصر فئة "العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"	289
85	يبين تكرارات عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي	291

	"الخبر" و"الشروق اليومي"	
86	يمثل تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و "الخبر"	**292**
87	يمثل تكرارات فئة "سمات القائم بالعنف" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر"	**297**
88	يمثل تكرارات فئة "مصدر المادة الإعلامية" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر"	**298**
89	يمثل تكرارات فئة "سمات المرأة المُعنَفة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر"	**299**
90	يمثل تكرارات عناصر فئة "الفاعلين" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر"	**300**
91	يمثل تكرارات فئة "منشأ الحدث" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر"	**302**

فهرس الأشكال

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	يُبين طريقة العنف الموجه ضد المرأة	**74**
02	يوضح تطور ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر من 2012الى 2014	**88**

مقدمـة

لقد باتت قضية العنف ضد المرأة ذات أولوية بين طبقات المجتمع كافة ولم تَعُد مشكلة مقتصرة على بلد أو مجتمع معين فهي ظاهرة منتشرة في جميع دول العالم و يقف وراءها مجموعة من العوامل والأسباب منها: الثقافية والتربوية والعادات والتقاليد والعوامل البيئية والاقتصادية إضافة إلى الأسباب التشريعية التي نجدها في كثير من الأحيان تمارس بل تساعد فيما يمارس على المرأة من عنف وتمييز في مختلف الدول ومنها العربية.

و الجزائر إحدى هذه الدول التي تعاني من انتشار رهيب وكبير لظاهرة العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله، حيث عرفت الفترة الأخيرة تطورا في أنماطها التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري. فالمتأمل للمشهد الاجتماعي في الجزائر يخلص إلى أن ظاهرة العنف ضد المرأة أخذت أبعادا خطيرة بوصولها إلى معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره، حيث لم يعد العنف منحصرا في مظاهر الإرهاب والعنف السياسي الذي خلفته الانتقالات السياسية التي عرفتها البلاد فقد ذهبت مظاهره إلى أبعد وأخطر من ذلك ببروز ظاهرة العنف ضد النساء بكل أشكاله وصوره من ضرب و اهانة و وشتم و اغتصاب واعتداء وتحرش... الخ، حيث تتعرض المرأة الجزائرية يوميا لصور عديدة من العنف سواء داخل البيت أو خارجه وفي أماكن متعددة، إذ لا يمر يوم دون نقرأ أو نسمع عن وقوع اعتداءات ضدها بحسب البيانات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني[1].

ومن هنا يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام الجماهيري في معالجتها لمثل هكذا ظواهر من خلال تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة والأخبار الصادقة عن طريق إذاعتها أو نشرها بشتى وسائل نشر المعلومات المعروفة ومنها الصحافة المكتوبة حيث أصبحت تقوم بدور قوي وفاعل في عمليات تشكيل الوعي العام من خلال تقديم المعلومات ونقل الأخبار والآراء حول مختلف الظاهر الاجتماعية كظاهرة العنف ضد المرأة.

(1) **المديرية العامة للأمن الوطني**، تقرير عن إحصائيات العنف ضد المرأة لسنة 2014، الجزائر، 2014.

وتحظى قضية العنف ضد المرأة حيزا واسعا من اهتمام الصحافة الجزائرية و يعود ذلك أساسا إلى الانتشار الواسع الذي عرفته هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة وتميزت بالسرعة والتنوع وكذلك إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي هيأت مناخ ساعد على إفراز ممارسات إعلامية صحفية حرة في الأساس ساهمت في إبراز حجم الأخبار والمعلومات عن العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري كما وكيفا.

ورغم هذا الاهتمام الواسع الذي تبديه الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة وتحديدا صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي" لظاهرة العنف ضد المرأة تبقى هذه الوسيلة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتزام قواعد الممارسة الإعلامية في نشر ومعالجة الظاهرة، خاصة في ظل وجود اختلاف وتضارب في الاتجاهات والمواقف بين العديد من الدارسين والباحثين والإعلاميين حول موضوع طبيعة المعالجة حيث لم يعد الخلاف يُركز على النشر أو عدم النشر كما كان في السابق بل على طريقة المعالجة وطبيعة التقديم وكيفية النشر ومضامينه فالبعض يتهمها بالإثارة والتهويل والتضخيم في حين يتهمها آخرون بالتقصير في واجبها الاجتماعي كمؤسسات غير رسمية للضبط الاجتماعي.

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد معالجة يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي" لظاهرة العنف ضد المرأة من خلال كشف الغموض في العلاقة بين نشر أخبار وموضوعات العنف ضد المرأة في الواقع والتصوير الإعلامي لها. ولحل مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم اعتماد خطة قوامها سبعة فصول.

تمثل **الفصل الأول:** في الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة وتضمّنَ الحيثيات المنهجية المتبعة بدْءاً بتحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها ثم أهمية الدراسة وأهدافها و أسباب اختيار الموضوع ثم تحديد مصطلحات الدراسة، بعدها منهج البحث وأدوات جمع البيانات ثم مجال الدراسة والعينة.

أما **الفصل الثاني:** خُصِص لعرض نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة كمنظور لتحليل محتوى الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة.

الفصل الثالث: وتطرقنا فيه إلى ماهية العنف ضد المرأة كمفهوم و نشأة، أشكاله، تصنيفاته، النظريات المفسرة له بالإضافة إلى واقع الظاهرة في الجزائر من حيث عوامل انتشارها و مظاهرها مرورا بالإحصائيات وصولاً إلى جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الظاهرة.

الفصل الرابع: و استعرضنا فيه الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية من حيث الوظائف التي تقوم بها بالتركيز على الوظائف الاجتماعية، خصائصها، ومختلف القوالب الصحفية التي تعتمدها في موضوعات العنف ضد المرأة.

ثم ظهور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر ومراحل تطورها ودورها في المجتمع و أخيرا ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة في العالم والجزائر تحديدا.

الفصل الخامس: خُصِص للتعرف على إشكالية التناول الإعلامي لقضية العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام بالتطرق إلى الاتجاهات الإعلامية المتضاربة في معالجة أخبار العنف ضد المرأة ونشرها بإبراز مختلف الآراء والمواقف وكذلك الوقوف على المشكلات والعوائق التي تواجه وسائل الإعلام في معالجة موضوعات وقضايا العنف ضد المرأة، وأخيرا عرض إستراتيجية لمعالجة الظاهرة في وسائل الإعلام العربية.

الفصل السادس: خُصِص للتحليل الكمي الجزئي والمقارن لاستمارة تحليل المضمون حيث تطرقنا فيه التحليل الكمي الجزئي للبيانات الخاصة باستمارة تحليل المضمون لكلا الصحيفتين "الخبر والشروق اليومي" من حيث فئات الشكل و فئات المضمون ثم المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات الشكل وفئات المضمون لكلا الصحيفتين.

الفصل السابع: خُصِص للتحليل الكيفي الجزئي والمقارن لاستمارة تحليل المضمون واستعرضنا فيه التحليل الكيفي الجزئي للبيانات الخاصة باستمارة تحليل المضمون لكلا الصحيفتين "الخبر والشروق اليومي" من حيث فئات الشكل و فئات المضمون مع المقارنة بين نتائج التحليل الكيفي لفئات الشكل وفئات المحتوى لكلا الصحيفتين وصولا إلى عرض الاستنتاجات العامة التي خلصت إليها في ضوء التساؤلات و مناقشتها في ضوء الدراسات السابقة و أخيرا نستعرض آفاق الدراسة .

الفصل الأول
الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

1- تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

2- أهمية الدراسة وأهدافها

2-1- أهمية الدراسة.

2-2- أهداف الدراسة.

3- أسباب اختيار الموضوع.

4- مصطلحات الدراسة والمفاهيم الإجرائية.

5- الدراسات السابقة

6 - منهج الدراسة.

7- أدوات جمع البيانات

8- مجال الدراسة

9- عينة الدراسة

1- تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

إن ظاهرة العنف ظاهرة مَرَضِيَة مُعَقدة عرفها الإنسان منذ القدم واتخذت أشكالا مختلفة تدخل فيها وتتشابك وإياها عدة عوامل منها: النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة وغيرها، كما أنها تمس كل المجمعات و قد يتعرض لها كل فئات المجتمع، وتُعد المرأة أحد أكثر الفئات المجتمعية تعرضا لهذه الظاهرة رغم أنها تشغل دورا محوريا في بناء الأسرة والمجتمع فهي التي تشكل أساسها القاعدي وهي التي ترعى حياة أسرتها من كل الجوانب غير أننا نلاحظ على الساحة الاجتماعية في الوقت الحاضر تزايداً كبيراً وانتشاراً سريعًا لهذه الظاهرة، و باتت قضية العنف ضد المرأة ذات أولوية بين طبقات المجتمع كافة وأنها مشكلة ليست مقتصرة على بلد أو مجتمع معين فالعنف ضد المرأة ظاهرة موجودة في كل بلدان العالم ويقف وراءها مجموعة من العوامل والأسباب ولا يمنع العنف ضد المرأة لا مركزها الاجتماعي ولا وضعها الاقتصادي وقد سعت كل الأديان و الأعراف و القوانين المحلية و الدولية للقضاء عليها و معاقبة مرتكبيها من جهة واتخاذ كافة التدابير اللازمة للوقاية منها من جهة أخرى.

و تكْمن خطورة الظاهرة بأنها ذات نتائج لا تظهر بشكل مباشر عند المرأة بل أن نتائجها غير مباشرة وهي نتائج مُترتِبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة بصفة خاصة وفي المجتمع بصفة عامة غالباً ما يُحْدِثُ خللاً في نسق القيم واهتزازاً في نمط الشخصية مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مُشّوهَة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية المتصدعة نفسياً وعصبياً.

ولم تَفلت الجزائر كغيرها من دول العالم من هذه الظاهرة إذ عرف المجتمع الجزائري فترات انتقالية وتحولات في البنية كما عرف توسعا على جميع المستويات، حيث لم يعد العنف منحصرا في مظاهر الإرهاب والعنف السياسي الذي خلفته الانتقالات السياسية التي عرفتها البلاد فقد ذهبت مظاهره إلى أبعد وأخطر من ذلك ببروز ظاهرة العنف ضد النساء بكل أشكاله وصوره من ضرب و اهانة وشتم و اغتصاب واعتداء وتحرش... الخ.

ولا تقتصر ظاهرة العنف ضد المرأة داخل الأسرة فحسب بل تتعرض المرأة الجزائرية لصور عديدة من العنف خارج البيت وفي أماكن متعددة حيث لا يَمُر يوم دون نقرأ أو نسمع عن وقوع اعتداءات ضدها فالملاحظ للمشهد الاجتماعي يخلص إلى أن ظاهرة العنف ضد المرأة أخذت أشكالا متعددة و أبعادا خطيرة بوصولها إلى معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره.

ففي آخر تقرير صدر عن الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة حول "العنف ضد المرأة في الجزائر" لسنة **2012**م أسفرت نتائجه إلى أن **5** نساء من كل **10** نساء تتعرضن للضرب المبرح يوميا في البلاد وتتراوح أعمارهن بين **19** و **64** عاما"(1).

و أمام تفاقم هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة واستفحالها غدا الاهتمام بها أمرا مؤكدا ولا سكوت عنه ومن هنا يبرز الدور الذي يمكن أن تُؤديه وسائل الإعلام الجماهيري من خلال تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة والأخبار الصادقة عن طريق إذاعتها أو نشرها بشتى وسائل نشر المعلومات المعروفة، ومنها الصحافة المكتوبة حيث أصبحت تقوم بدور قوي وفاعل في عمليات تشكيل الوعي العام من خلال تقديم المعلومات ونقل الأخبار والآراء ويزداد اهتمام الأفراد والجماعات بهذه الوسائل كلّما طرأت على المجتمع تغيرات تجلب اهتمام الفرد وتجعله أحيانا أسيرا لها لكونها مرجعه الوحيد للحصول على هذه المعلومات والأخبار.

ولقد احتلت قضية العنف ضد المرأة حيزًا واسعا من اهتمامات الصحافة المكتوبة الجزائرية ويعود أساسا إلى الانتشار الواسع الذي عرفته هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة وتميزت بالسرعة والتنوع وكذلك إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي هيأت مناخًا ساعد على إفراز ممارسات إعلامية صحفية حرة في الأساس ساعدت في ظهور الصحافة الخاصة التي ساهمت في إبراز حجم الأخبار والمعلومات عن العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري كمًا وكيفًا من خلال وصف الوضعية التي آلت إليها المرأة الجزائرية وسط دوامة من الاعتداءات من طرف الزوج أو الأخ أو القريب وحتى الغريب، ورغم اهتمام الصحافة المكتوبة الخاصة بقضية العنف ضد المرأة على غرار يوميتي "الخبر"و"الشروق اليومي" إلا أن هذا الاهتمام و المعالجة تثير عددا من الإشكاليات خاصة منها ما يتعلق بالممارسة المهنية وأخلاقياتها كما نصّت عليها عدد من مواثيق الشرف الصحفية، إذ كانت و ما تزال موضع تضارب واختلاف في الرؤى بين العديد من الباحثين والإعلاميين حول مدى التزام الصحافة المكتوبة بالممارسة المهنية وأخلاقياتها في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية في عملية توصيل المعلومات وكذا بالضوابط الأخلاقية والقانونية في المعالجة الإعلامية، حيث لم يعد الخلاف يركز على النشر أو عدم النشر كما كان في السابق بل على طريقة المعالجة وكيفية النشر ومضامينه.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **تقرير حول المرأة الجزائرية ... واقع و معطيات**، الجزائر، 2012، ص 61.

خصوصا وأن البعض يتهمها بالإثارة والتهويل والتضخيم في حين يتهمها آخرون بالتقصير في واجبها الاجتماعي كمؤسسات غير رسمية للضبط الاجتماعي.

ومما سبق سيتم تناول موضوع "العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة الخاصة" بالتطرق إلى الجوانب التالية:

أ- تحديد حجم اهتمام الصحافة الجزائرية بقضايا العنف ضد المرأة.

ب- معرفة مدى التزام الصحافة الخاصة بمسؤوليتها الاجتماعية والإعلامية وبضوابط وقواعد الممارسة الإعلامية في معالجتها للظاهرة.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما طبيعة المعالجة الصحفية لظاهرة العنف ضد المرأة من خلال يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي" في ضوء ضوابط وقيم المسؤولية الاجتماعية للصحافة ؟.

ولتوضيح مضمون إشكالية بحثنا صغنا عدة **تساؤلات** أخرى وفقا للتصنيف المنهجي الآتي:

أ- تساؤلات مرتبطة بالشكل :

1 – ما حجم المساحة التي خصصتها الصحيفتان لمعالجة أخبار وحوادث العنف ضد المرأة؟.

2- ما هي العناصر التيبو غرافية المعتمدة لدى الصحيفتين في عرض الموضوع؟.

3- ما هو الموقع الذي خصصته الصحيفتان على صفحاتها في معالجة الموضوع ؟.

4- هل توجد فروق بين الصحيفتين في تناول ظاهرة العنف ضد المرأة من حيث الأنواع الصحفية التي جاءت بها الكتابة حول الظاهرة في مجموع مادة التحليل طيلة فترة الدراسة ؟.

ب- تساؤلات مرتبطة بالمضمون:

5- ما هي أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة من خلال الصحيفتين ؟.

6- هل توصلت الصحيفتان إلى الكشف عن الدوافع التي تقف وراء ممارسة العنف ضد المرأة ؟.

7- ما هي سمات وخصائص المُعنِّفات من خلال الصحيفتين؟

8- ما هي المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها الصحيفتان في معالجة الموضوع؟

9- وما هي المناطق الجغرافية التي تَعْرِف شيوعا وانتشارا للظاهرة حسب الصحيفتين؟

2- أهمية الدراسة وأهدافها:

2-1- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي :

- يمكِن أن تُفيدنا هذه الدراسة في معرفة الدور الذي تُؤديه وسائل الإعلام في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي من خلال ما تقدمه لنا الصحافة المكتوبة من معلومات و تفسيرات وتحليلات لهذا الموضوع والتي تساهم بقدر كبير في إدراك الواقع الاجتماعي.

- تُفيدنا الدراسة الحالية في معرفة التغطية الصحفية وتقييمها في ضوء معايير الأداء المهني والمواثيق الأخلاقية.

- تُساعدنا هذه الدراسة في الوقوف على فاعلية وسائل الإعلام في مواجهة الظاهرة من خلال كشف طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والعنف ضد المرأة بالتركيز على الصحافة المكتوبة الخاصة كوسيلة إعلامية و العنف ضد المرأة كمجال من المجالات التي تحظي باهتمام مختلف وسائل الإعلام.

- محاولة كشف الغموض في العلاقة بين نشر أخبار العنف ضد المرأة والتصوير الإعلامي لها و حقيقة الظاهرة في الواقع من خلال تقديم حلول مقترحة.

2-2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف مدى نجاح المعالجة الصحفية في يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي" لظاهرة العنف ضد المرأة في توجيه وإرشاد أفراد المجتمع للحد منها من خلال ما يلي:

- توفير مادة علمية تشتق من الواقع الفعلي تُوظَّف من أجل القضاء على الممارسات العنيفة التي توجه ضد المرأة بكافة أشكالها الجسمية والنفسية والمعنوية.

- الكشف عن درجة اهتمام صحيفتي"الخبر" و"الشروق اليومي" بمواضيع العنف ضد المرأة ومدى مساهمتها في الحدّ من الظاهرة.

- التعرف على القوالب الصحفية التي تمت بها المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد المرأة في الصحيفتين.

- الكشف عن المصادر الإعلامية التي تم اعتمدتها الصحيفتان في معالجة قضايا العنف ضد المرأة.

- التعرف على مواطن القصور التي تواجهها الصحيفتان في معالجة قضية العنف ضد المرأة.

- معرفة أسباب العنف ضد المرأة ودوافع انتشارها في المجتمع الجزائري من خلال الصحيفتين.

- رصد أكثر أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

أدى بنا إلى اختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب الذاتية و الموضوعية: **فالأسباب الذاتية** هي كالآتي:

- هناك اهتمام شخصي للباحثة بقضايا العنف والجريمة خصوصا وأن هذه الدراسة تمخضت عن نتيجة علمية توصلت إليها الباحثة، حيث سبق لها وأن تناولت بالبحث خلال التحضير لرسالة الماجستير موضوعا مشابها وهو"الجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة"، و استوقف الباحثة تزايد جرائم العنف ضد الأشخاص وتحديدا ضد المرأة بشكل رهيب يدعوا إلى البحث فيه، وبالتالي فإن هذه الدراسة تعتبر استكمالا للموضوع السابق وذلك بالتعمق في إحدى زواياه وتناوله من حيث:

- هل فعلا الصحافة المكتوبة تُعبِر عن الواقع الاجتماعي و تؤدي دورها التوعوي.
- هل تعكس الصحافة المكتوبة الواقع الحقيقي الذي تعيشه المرأة الجزائرية.
- ما مدى التزام الصحافة المكتوبة بقواعد الممارسة الإعلامية وأخلاقيات المهنة الصحفية في معالجة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة وظاهرة العنف ضد المرأة تحديدا.

- نقص الأبحاث و الدراسات المرتبطة بالعنف ضد المرأة لا سيما الدراسات العلمية المتخصصة والتي تربط بين موضوع العنف ضد المرأة ووسائل الإعلام.

وأما **الأسباب الموضوعية** فهي:

- استفحال هذه الظاهرة في مجتمعنا كما وكيفًا وهو ما يؤكد حاجة المجتمع ليس فقط لترسانة من التشريعات القانونية، وإنما إلى استغلال وسائل الإعلام وباعتبارنا جزء من هذا المجتمع يستلزم علينا الوقوف على أسبابها وآثارها.

- الاهتمام الواسع الذي أصبحت تحظى به قضية العنف ضد المرأة في المجتمعات خصوصا بعد بروز تحديات جديدة للمرأة في المجتمع.

4- مصطلحات الدراسة و المفاهيم الإجرائية:

لكل بحث مفاهيمه لابد على القائم بالبحث أن يحددها والمفهوم هو "تجريد أو وسيلة مختزلة لتمثيل عدد من الحقائق بهدف تبسيط التفكير وذلك عن طريق تجميع مجموعة من الأحداث أو الظواهر تحت عنوان واحد"[1].

(1) محمد منير حجاب، **الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص24.

و يساعد تحديد المفاهيم والمصطلحات الباحث على توضيح المعاني والمفاهيم التي يتناولها في دراسته وذلك بهدف إزالة الغموض والالتباس حول المعنى المُتبنَى في هذه الدراسة لأن غموض المصطلحات يفقد الموضوع قيمته العلمية، وفي دراستنا هذه يتبين لنا بروز مفهومين أساسين سيتم تحديدهما و هما: "الصحافة المكتوبة الخاصة " و "العنف ضد المرأة".

4-1- الصحافة:

تعددت تعريفات الصحافة واختلفت تِبعًا لاختلاف المنطلقات الفكرية لهذا المفهوم وفي دراستنا سنكتفي باستعراض أبرزها وأشملها معنى:

- المفهوم اللغوي للصحافة :

الصِّحافة – بكسر الصاد– من صحيفة جمع صحائف أو صحف، وصحيفة الوجه أو صفحة الوجه هي: بشرة جلده(1).

وفي قاموس "أوكسفورد" تستخدم كلمة صحافة بمعنى Presse وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة وتنشر الأخبار والمعلومات، وهي تعني أيضا Journal ويقصد بها الصحة فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه(2).

وجاء في الموسوعة العربية العالمية: "الصحيفة كل سطح رقيق يكتب عليه، والجمع صحائف وصُحُفٌ"، وقد ورد في القرآن الكريم: "إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى"(3).

- المفهوم الاصطلاحي للصحافة:

هناك من يُعرفها على أنها مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها ويعلق عليها ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع(4).

و يُعرفها الأستاذ "عبد العزيز مطر" في دراسة تحت عنوان "الصحافة في المعجم الجديد" إذ يقول: "الشائع الآن استخدام كلمة الصحافة للدلالة على معنيين معنى مقابل لكلمة Journalisme أي المهنة الصحفية ومعنى مقابل كلمة Presse أي مجموعة ما ينشر في الصحف"(5).

---

(1) محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 165.

(2) محمد منير حجاب، **وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها**، دار الفجر، القاهرة، 2003، ص ص 57، 58.

(3) رحيمة عيساني، **مدخل إلى الإعلام والاتصال:الأساسية والوظائف الجديدة في عصر الدولة الإعلامية**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008، ص 120.

(4) فوضيل دليو، **الاتصال، مفاهيمه: نظرياته و وسائله**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 82.

(5) إبراهيم عبد الله المسلمي، **مدخل إلى الصحافة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 17.

كما تُعرف أيضا الصحافة بأنها العملية الاجتماعية لنشر الأخبار والمعلومات الشارحة إلى جمهور القراء من خلال الصحف المطبوعة لتحقيق أهداف معينة[1].

☜ **المفهوم الإجرائي للصحافة المكتوبة:**

يَقصِد الباحث بالصحافة المكتوبة في دراسته كل ما يُطبع ويوزع في مواعيد دورية منتظمة يَحمِل في طياته مادة خبرية متنوعة وفي جميع المجالات و تتناولها بالشرح والتعليق لإشباع فضول القارئ وجعله على بيّنة بالمستجدات.

4-2- الصحافة الخاصة:

يُعرفها "فرانسيس بال" بقوله:"هي نوع من الصحف التي تمتلك خصائص مميزة تختلف عن بعضها البعض في المضمون والاتجاه السياسي، وتكون ملكيتها شخصية سواء في يد شخص واحد أو جماعة ما حسب قانون كل بلد"[2]. كما أن هذا النوع من الصحف يستعرض فيه قراؤه معلومات متنوعة أكثر من قراءة صحف التعبئة وصحف الولاء، وترتبط الصحافة الخاصة حسب فرنسيس بال بمبدأ صحافة التعدد وبحرية الصحافة ولا يمكن لإحداهن أن تقوم بدون الأخرى[3]

☜ **المفهوم الإجرائي للصحافة الخاصة:**

يقصد الباحث بالصحافة الخاصة هي التي ينشئها أشخاص أو هيئات مستقلة يمول إنشاؤها بأموال خاصة و متفتحة على كافة الآراء و الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية ويغلب عليها طابع صحافة الخبر.

4-3- العنف:

المعنى اللغوي للعنف:

- في اللغة العربية: "عُنف به وعليه عنفا و عنافة، أخذه بشدة وقسوة، ولامه وعيّره و اعتنف الأمر عليه أخذه بعنف و أتاه ولم يكن على علم ودِراية به و اعتنف الطعام والأرض وكرههما[4].

---

(1) محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، عالم الكتب، القاهرة، 1992، ص 127.

(2)Balle Francis, **miracle et réalité de la liberté de la presse, encyclopédie universelle** volume18 ,Paris, 1990, p 205 .

(3) روزنتال وويدين، **الموسوعة الفلسفية** (ترجمة كرم سمير)، دار الطليعة للنشر والطباعة، دمشق، 1994،ص297.

(4) علي سموك، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من أجل مقاربة سوسيولوجية**، ديون المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006، ص34.

– في اللغة الفرنسية فأصل كلمة violence وهي كلمة لاتينية تنحدر من لفظ violenta و التي تعني ينتهك أو يؤذي أو يغتصب وهو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع" [(1)] .

وقد ورد هذا اللفظ في معجم " المورد" الذي يُشِير إلى أن كلمة عنف تدل على عدة معاني ودلالات فهي تعني "أذى، اغتصاب، شدة، قسوة " [(2)] بمعنى سلوك عدواني يقوم على القوة والقهر يوجه لفرد أو مجموعة أفراد.

أما المعجم النقدي لعلم الاجتماع يصف العنف بأنه "سلوك لا عقلاني يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة التي تسبب إلى حدّ ما انحلال المجموعة نفسها، وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي، ومتلازم مع عملية اختلال النظام" [(3)].

و مِن التعريفات التي وردت أيضا" العنف ضغط جسدي معنوي ذو طابع فردي أو جماعي يُنزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أقرّ بأنه حق أساسي أو بتصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة".

☜ **المفهوم الإجرائي للعنف:**

تُعرِف الباحثة العنف إجرائيا على أنه استخدام القوة الجسدية أو اللفظية للتأثير على إرادة شخص ما ينشأ عنه ضرر لدى الغير وقد يكون العنف جسدي كالضرب أو نفسي كالشتم والتحقير وقد يكون ذو طابع فردي أو جماعي.

4-4- العنف ضد المرأة :

قبل تحديد المفهوم الكامل للعنف ضد المرأة لابد من الإشارة إلى معنى المرأة فهي الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض ولفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل مرأ ومصدرها المروءة وتعني كمال الرجولية أو الإنسانية ومن هنا كان المرأ هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان[(4)] .

كما تشير كلمة المرأة في اللغة العربية إلى الإنسان الأنثى البالغة وهناك البعض يفهمها على أنها تشير إلى الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج، إلا أننا في دراستنا العلمية هذه نستخدم مفهوم المرأة بشكل عام أي الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنها أو وضعيتها الاجتماعية .

---

(1) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 441.

(2) المورد، **قاموس انجليزي عربي**، دار العلم للملايين، بيروت،1982، ص1032.

(3) ر.أبودون وآخرون، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، (ترجمة سليم حداد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ص ص 395، 396.

(4) ليلى صباغ، **المرأة في التاريخ العربي**، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1970، ص15.

أما بخصوص مفهوم العنف ضد المرأة فقدم الباحثين مجموعة من التعريفات منها من ينظر إلى العنف ضد المرأة بأنه "عبارة عن سوء معاملة المرأة يتجسد في سلوك عدواني ضدها يقوم به في كثير من الأحيان الزوج أو الأب أو الأخ أو أحد الأقارب، وحتى يمكن أن يقوم به شخص غريب ويلحق بها ضررا ماديا(كالضرب والجرح والحرق والاغتصاب) أو ضررا معنويا(كالإهانة والشتم والسب والتحقير) أو كليهما معا" (1).

أما الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر **1993** ووافقت عليه جميع الدول في الأمم المتحدة فقد حددته كالأتي: "هو أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (2).

هذا التصنيف للعنف إلى جنسي وجسمي ونفسي بات هو التصنيف الحاكم في كافة الأدبيات التي تتناول القضية، فيشمل العنف الجسدي أي إساءة موجهة لجسد المرأة من لكم وصفع وركل و رمي بالأجساد الصلبة واستخدام لبعض الآلات الحادة بما في ذلك التلويح بها للتهديد باستخدامها.

أما العنف الجنسي فلا يقتصر على الاغتصاب فقط بل يتسع ليشمل أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها من تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك فضلا عن الختان والإجبار على ممارسة الجنس.

أما العنف النفسي والعاطفي فيشير إلى التقليل من أهمية المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لا تليق بكائن بشري، فالسب والشتم والتهميش والهجر والإهمال كلها تعتبر أشكال للعنف الموجه ضد المرأة وأيضا يعرف العنف النفسي على أنه أي سلوك يعمل على منع المرأة من ممارسة أعمال ترغب بالقيام بها مثل استكمال التعليم أو الخروج للعمل أو الزواج.

---

(1) ببير فيو، **العنف و المجتمع**، (ترجمة الأب الياس زحلاوي)، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، 1975، ص70.

(2)Iadjali Malika, **Violence contre les femmes**, »rompu »,selon l'observation des droits de l'homme :acte des colloques internationale sure forme contemporaine des violence et culture de la vie, édition pilulaire de larmes ,Alger,1997,p111

ولا شك أن مدلول العنف النفسي و العاطفي جنبا إلى جنب مع عبارة" الحرمان التعسفي من الحرية " الواردة في تعريف الأمم المتحدة المذكور أعلاه من شأنها أن توسع كثيرا من معنى العنف ليكاد يساوي مفهوم التمييز ضد المرأة في ذاته، وهذه الرؤية الواسعة للعنف نجدها مدركة في كثير من الأدبيات العربية التي تتناول الموضوع والتي تتحدث مثلا عن الحرمان من التعليم أو الحرمان من المشاركة الاجتماعية بأوجهها المختلفة على أنها ممارسة عنف ضد المرأة.

وتوضح المادة **(02)** من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر **1993** أن العنف ضد المرأة يشمل على سبيل المثال لا الحصر العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، والذي يحدث في إطار المجتمع العام والذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع وتركز هذه المادة في الأساس على نوعين من العنف ضد النساء:

1) داخل الأسرة بما في ذلك العنف الذي يمارسه الزوج والجرائم التي ترتكب ضد النساء باسم "الشرف" وأشكال أخرى من العنف الأسري.

2) في المجتمع بما في ذلك العنف الذي يمارسه أفراد من خارج الأسرة والتحرش والعنف في الشارع وفي أماكن العمل والمؤسسات التعليمية وفي مواقع أخرى خارج الأسرة.

عرفته "منظمة الصحة العالمية **2002**" الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد ألذات أو ضد شخص أخر أو ضد مجموعة أو مجتمع بحيث يؤدي إلى حدوث أصابه أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان[(1)] .

أما "عبد المجيد منصور" فعرفه " هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في أطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في إحداث إضرار مادية أو معنوية أو نفسية للمرأة أو جماعة أو طبقة اجتماعية[(2)].

و تعرفه الباحثة "هبة محمد علي حسن" في دراستها النفسية الاجتماعية حول الإساءة إلى المرأة بأنه: " أي سلوك يُقصد به إيقاع الأذى أو الضرر النفسي أو الجسمي أو الجنسي بالمرأة ويتراوح هذا السلوك من الإساءة النفسية (الإهانة، تجاهل الحديث معها، التهجم في وجهها، السب بألفاظ بذيئة التهديد...الخ)

---

(1) منظمة الصحة العالمية، **التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002، ص4.

(2) منصور عبد المجيد والشربيني زكريا، **الأسرة على مشارف القرن 21**، دار الفكر العربي، القاهرة،2000، ص21.

إلى الإساءة الجسمية (ضرب الزوجة، دفعها بعنف، محاولة حرقها...الخ)، فالإساءة الجنسية (كتعنيف الزوجة جنسيا وإجبارها على ذلك بالقوة... (1).

و من التعاريف السابقة نخلص إلى أن العنف الموجه ضد المرأة هو انتهاك للمعايير والقاعد الإنسانية والخروج عن محدداتها وضوابطها بحيث يترتب عن ذلك الانتهاك سلوكيات اعتداءات جسدية ومعنوية على المرأة.

☜ **المفهوم الإجرائي للعنف ضد المرأة:**

هو أي عمل أو تصرف يهين كرامة المرأة سواء كانت زوجة أو أختا أو ابنة ويلحق بها ضررا سواء ماديا و لفظيا أو معنويا ونفسيا (العنف الجسدي، الجنسي، اللفظي) يحط من قدرها ويكرس تبعيتها.

وفي دراستنا هذه سنتناول كل أنواع و أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية دون استثناء بناءا على المفهوم الذي قدمه الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر **1993**، ووافقت عليه جميع الدول في الأمم المتحدة باعتباره مفهوم قدم تفصيل شامل لجميع أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة من جهة ومن جهة أخرى لأنه جاء في وثيقة قانونية لهيئة رسمية اعتبرت العنف ضد المرأة جريمة وحددت معناه الفعلي.

5- الدراسات السابقة:

للدراسات السابقة أهمية كبيرة في تحديد وتوجيه مسارات البحث حيث تعتبر مرجعية نظرية له ولذلك تعد أبحاثا فكرية هامة في توجيه أي دراسة وتدعيمها بالمعارف العلمية المشتركة وبالتالي نجاحها ذلك أنها تعتبر بمثابة المرشد والموجه للبحث، كما تعتبر في بعض الجوانب المنطلق الفكري والمرجع المعرفي للدراسة من الدراسات التي تناولت هذا الجانب نجد:

الدراسة الأولى: للباحث صفوان عيصام حسيني بعنوان "الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999- دراسة وصفية تحليلية-"(2) ، وهي أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال قدمها الباحث عام **2005** بجامعة الجزائر.

يتناول موضوع البحث كيفية تعامل الصحافة المكتوبة مع ظاهرة العنف والكشف عن مضمون الظاهرة في هذه الصحف اليومية الأربعة (الخبر، المجاهد، الشعب، لوسوار دالجيري) من أخبار ومعلومات وتحليلات حول الظاهرة سنة **1999**.

---

(1) هبة محمد علي حسن، **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، (د. س.ن)، ص22.

(2) صفوان عيصام حسيني، "**الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999- دراسة وصفية تحليلية-**" (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر 2005 - 2006.

من خلال طرح التساؤلات التالية: كيف طرحت الصحافة الوطنية ظاهرة العنف في الجزائر، من خلال نموذجي"الخبر" و" لوسوار دالجيري" (le soir d'Algérie)الخاصة من جهة والصحافة العمومية "المجاهد "(El moudjahid) و" الشعب" من جهة أخرى؟ و ما هي مواقفهم منها؟ و كيف تعاملت الصحف اليومية الأربعة العمومية منها و الخاصة و الناطقة بالفرنسية و العربية مع ظاهرة العنف ؟ و هل لهذا التباين في القطاع التابعة إليه واللغة المستعملة أثر وتباين قي شكل و مضمون المادة الإعلامية المتعلقة بظاهرة العنف ؟.

فرضيات الدراسة:

– الفرضية الأولى: تمكنت الصحف اليومية الأربعة التابعة للقطاعين العام و الخاص و الناطقة باللغتين العربية و الفرنسية من عرض ظاهرة العنف في الجزائر و الكشف عنها خلال سنة**1999**، إلا أنها تباينت من خلال مادتها الإعلامية في تحديد أطراف النزاع و الأنساق المكونة للظاهرة.

– الفرضية الثانية: إن الأنواع التي عرضت بها المادة الإعلامية المتعلقة بظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة **1999** متباينة و هذا راجع إلى طبيعة القطاع المنتمية إليه الصحف اليومية الأربعة و اللغة المستعملة وإلى اختلاف مصادر الخبر رغم موقفها الموحد في مواجهة سلبيات هذه الظاهرة.

المنهج المتبع وأدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعما بتحليل إحصائي حيث استخدم الباحث تحليل المحتوى وفي و في إطار المنهج الوصفي التحليلي اعتمد الباحث على عدة أدوات بحثية لجمع البيانات وهي الملاحظة البسيطة و المقابلة والتقنية الإحصائية بهدف تجسيد النتائج المتوصل إليها.

عينة الدراسة:

اعتمد الباحث في اختيار عينة البحث على العينة العشوائية المنتظمة بأسلوب دوري، حيث تم تمثيل كل صحيفة يومية بسبعة وأربعين عددا **(47)** خلال السنة، بواقع أربعة **(04)** أعداد مضروب في **(47)** عددا ليساوي **188**عددا وهذا ما يمثل عينة الدراسة خلال سنة **1999.**

نتائج الدراسة:

– تناول الصحف المكتوبة الوطنية لظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة **1999**أثر عليها القطاع المنتمية إليه عام أو خاص واللغة المستعملة العربية أو الفرنسية.

– تناول الصحف اليومية الأربعة لظاهرة العنف غلب عليها الطابع الإخباري وكانت أكثر تركيزا على الظاهرة من حيث حجم الأخبار، إلا أن الصحف الخاصة كانت أكثر تركيزا على مضمون العنف وأكثر تفننا في توظيف الأنواع الصحفية المختلفة.

– بينت الدراسة أن تناول الصحف اليومية الأربعة لظاهرة العنف قد غلب عليه طابع حجم الأخبار المعتبر وهذا لتغطية النقص الذي عانت منه الصحافة المكتوبة في الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية رغم بعض المحاولات الإعلامية التي ميزت الصحف الخاصة في تناولها للظاهرة كالتفنن في توظيف الأنواع الصحفية والأساليب الصحفية.

الدراسة الثانية: للباحثة نجمة زراري بعنوان "الطرح الفيلمي لقضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة تحليل النص السميولوجي للفيلمين"وراء المرآة" و"عائشات"، وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال قدمتها الباحثة عام **2011** بجامعة الجزائر**3**. موضوع هذه الدراسة هو الكشف عن مساحة قضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة وكذا عرض الدور الذي لعبته السينما الجزائرية في تقديم صورة المرأة ومحاكاة العنف الموجه إليها من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: فيما تتمثل طبيعة الطرح الإعلامي لقضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة؟ [(1)].

– تساؤلات الدراسة: وطرحت الباحثة العديد من التساؤلات في هذه الدراسة نذكر منها:

1– ما هي الأسباب الدافعة وراء الالتجاء لممارسة العنف ضد المرأة و ما هي أهم مصادره؟

2– ما هو الحيز الذي تحتله المرأة في دائرة العنف؟ وما هي أشكال تعنيفها؟

3– ما هو الموقع الذي تأخذه المرأة موضوعا، تمثيلا وإخراجا في السينما الجزائرية عبر مختلف تطوراتها؟ وما هي الأفلام المعاصرة التي تناولت العنف الموجه إليها؟

4– ما هي طبيعة الصورة الإعلامية التي قُدِمت بها المرأة في عينة الأفلام محل الدراسة؟ وهل هي تنقل الواقع أم تعدله؟

5– كيف تم توضيح – من خلال الفيلمين الجزائريين– التعنيف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية؟ وما هو الخط الإعلامي المنتهج في ذلك؟

– أهداف الدراسة:

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العنف المتفشية في العالم والتي أضحت جميع فئات المجتمع ضحية لها على اختلاف الجنس والسن؟ كما تسعى إلى الفهم العميق للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تكوين صورة معينة حول القضايا الاجتماعية.

(1) نجمة زراري، "**الطرح الفيلمي لقضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة تحليل النص السميولوجي للفيلمين"وراء المرآة" و"عائشات"**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر 2010 - 2011.

- منهج البحث و أدواته:

وظفت الباحثة منهج التحليل النصي السميولوجي كونه الأنسب لتحليل محتوى البحث السينمائية التي تعني بتحليل الأفلام على اعتبارها نصا، والذي يقوم أساسا على تحليل الأفلام في شكل نسق يحمل علاقة الخطاب اللغوي بالسياق الاجتماعي و الإحاطة بحيثيات النسيج النصي المركب أساسا من وظائف الوصول إلى المعنى العام. أما أداة جمع البيانات فقد تم استخدام أداة تحليل المضمون ولكن من الجانب السيميولوجي الدلالي" كل دراسة نقدية يجب أن تستند إلى دراسة موضوعية، لتحليل نصوص وسائل الإعلام والثقافة المرئية المسموعة وخاصة النصوص الدرامية للسينما والتلفزيون".

- عينة الدراسة:

العينة التي أجريت عليها هذه الدراسة هي العينة القصدية من خلال اختيار الأفلام السينمائية والتي كان موضوعها العنف المسلط ضد المرأة التي أنتجت سنة **2007** فقط.

- نتائج الدراسة: أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي:

1- من أهم الأسباب الدافعة وراء الالتجاء إلى العنف: ضغوط الحياة اليومية، الوضعية الاجتماعية المزرية انعدام أو قلة الدخل المادي وتعسف السلطة.

2- لقد قدمت عدة صور مختلفة للمرأة الجزائرية في عينة الأفلام حل الدراسة (الشابة، الأم، العجوز، ربة بيت والعاملة والمقهورة) و من الممكن القول أنهما قد وفقا إلى حد كبير في نقل الواقع.

3- للسينما علاقة وثيقة أولا بالمرجع الاجتماعي للبيئة الجزائرية بكل جوانبها: الفكرية والثقافية والدينية ومنظومة القيم والمعارف والعادات والتقاليد والتوجهات.

4- تراوحت الدلالات التي استخدمها كلا الفيلمين لتبيان مشاهد العنف الجسدي والنفسي ضد المرأة في المجتمع ما بين الرمزية و التصريح آخذين بعين الاعتبار طبيعة المجتمع الجزائري فكل ما من شأنه خلق رفض عنده تم عزله أو ترميزه المهم أن تصل الرسالة.

5- كشفت الدراسة عن مستويات جديدة من العنف بالتركيز على نقطة وهي عنف الفرد ضد ذاته.

الدراسة الثالثة: للباحثة قنيفة نورة بعنوان "المرأة والعنف في المجتمع الجزائري- دراسة ميدانية على عينة من المُعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة"(1)، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية قدمتها الباحثة عام **2010** بجامعة منتوري قسنطينة.

---

(1) قنيفة نورة،"**المرأة والعنف في المجتمع الجزائري- دراسة ميدانية على عينة من المُعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة**"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) قسم علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2009 – 2010.

تتمحور هذه الدراسة حول رصد الموضع الجديد الذي تحتله المرأة الجزائرية في ظل الممارسات العنيفة التي أصبحت تتعرض لها المرأة الجزائرية من خلال تشخيص الظاهرة وتحديد أبعادها بتقديم تفسير وتحليل بعض أشكال العنف الممارس على المرأة وانعكاساته على الحياة العامة والخاصة وذلك بطرح التساؤل التالي: ما هي أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية؟

– تساؤلات الدراسة: طرحت الباحثة جملة من التساؤلات منها:

1- هل منبع العنف الممارس على المرأة الجزائرية مجموع رواسب النظام الأبوي في العائلة الجزائرية؟

2- من هي المرأة الجزائرية الأكثر عنفا؟

3- ما هي آثار العنف عليها؟

– منهج البحث وأدواته:

حاولت الباحثة الجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي لأنهما أكثر ملائمة للدراسات الوصفية وعليه استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وفي إطار المنهج الوصفي التحليلي اعتمدت الباحثة على عدة أدوات بحثية لجمع البيانات وهي الملاحظة البسيطة و المقابلة نصف الموجهة .

– عينة الدراسة: اعتمدت الباحثة على العينة العرضية في اختيار مفردات البحث والتي يتم سحبها على أسس غير احتمالية معتمدة أسلوب الصدفة في الاختيار لضرورات أملتها طبيعة الدراسة وبلغ عدد أفراد العينة المبحوثة 350 مبحوثة تنتمي إلى فئات اجتماعية مختلفة سواء من حيث الظروف الاجتماعية أو المستوى التعليمي...

– نتائج الدراسة: توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج نذكر منها:

1- تعاني المرأة المعنية فعليا وواقعيا من عنف متعدد الأشكال موجه ضدها بمظاهر مختلفة ودرجات متفاوتة وتتباين أسبابه تبعا لوضعيتها الاجتماعية وينجم عنه آثار خطيرة.

2- تعكس بعض المحددات الأسرية و الاجتماعية مظاهر عنفيه حقيقية، تكرس دونية المرأة المعنفة من جهة وتمجد فوقية الذكر في العائلة الجزائرية من جهة أخرى.

3- لم تتغير وضعية المرأة ضمن الإطار ألقيمي للزواج إذ لا يزال يمارس عليها أشكال تقليدية من العنف لم تختلف حتى مع تغير الظروف الاجتماعية وكأنها اكتسبت صفة الأزلية.

4- تختلف الأطراف الممارسة للعنف على أجساد النساء باختلاف علاقاتها الأسرية والاجتماعية بالمرأة و يبرز الزوج وبشكل خاص ومميز كأكثر الأطراف ممارسة للعنف ضد المرأة.

5- تنوعت أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية المعنفة بين العنف الجسدي و النفسي والجنسي و اللفظي والاقتصادي.

6- أن العنف الجسدي أكثر الأشكال العنفية انتشارا وممارسة على المرأة المعنفة تمظهر بالخصوص في الضرب وأن ما تبعه من عنف جنسي أو نفسي أو اقتصادي قد يكون ثانويا مقارنة به وقد يكون مكملا له.

<u>الدراسة الرابعة:</u> للباحثة مايسة السيد بعنوان "صورة العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة كما تقدمها الدراما العربية في التليفزيون المصري"[1]، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام قدمتها الباحثة عام **2003** بجامعة القاهرة.

<u>- منهج البحث والعينة:</u>

أجرى الباحث دراسة تحليلية للدراما العربية في التليفزيون مستخدما منهج المسح ومنهج تحليل المضمون على عينة من ثلاثين فيلم عربي وعشرة تمثيليات سهرة وثلاثة مسلسلات عربية خلال دورة تليفزيونية واحدة من **1998/9/1** إلى **1998/11/30**. ودراسة ميدانية على عينة طبقة عشوائية **(400)** مفردة من البالغين بمحافظة القاهرة للتعرف على حجم ومعدل حدوث العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة والأسباب المؤدية على حدوث هذا العنف، وأظهرت النتائج تعدد وتشعب أشكال العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة ، وكذلك النتائج المترتبة على هذا العنف، والذي يعد مؤشراً غاية في الخطورة لما يحدثه من تدمير للفرد والمجتمع على كافة المستويات.

<u>- نتائج الدراسة:</u>

1- بلغ عدد مشاهد العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة بالدراما العربية **511** مشهد بمتوسط أربعة مشاهد عنف في الساعة تقريبا.

2- احتل شكل العنف اللفظي في العلاقة بين الرجل والمرأة في الدراما العربية المرتبة الأولى من اجمالى أشكال العنف بنسبة **59.88%** يليه العنف المادي بنسبة **21.24%**.

3- لم تهتم الدراما العربية بإيضاح معاقبة مرتكبي العنف بنسبة **68.49%** في حين جاء العقاب من ناحية الضحية بنسبة **13.89%** أي في المرتبة الثانية.

4. يرتكب الذكور العنف ضد المرأة بنسبة **57.87%** بينما يرتكب الإناث العنف ضد الذكور **42.13%**.

5- احتل المتزوجون المرتبة الأولى من اجمالى مرتكبي العنف بنسبة **44.44%**.

6- صورت الدراما العربية مرتكبي العنف بين الرجل والمرأة على أهم شخصيات سوية نفسيا بنسبة **91.69%**.

---

(1) مايسة السيد،"**صورة العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة كما تقدمها الدراما العربية في التليفزيون المصري**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص 361.

الدراسة الخامسة: للباحث رشا عبد الله سلامة بعنوان " الإعلام العربي.. قلل ظاهرة العنف ضد المرأة أم أذكاها"؟[1]، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الإعلام القاهرة عام **2009**، سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن كيفية تعامل الحقل الإعلامي العربي مع قضية العنف ضد المرأة في ظل وجود اختلاف في الرؤية بين الباحثين و الإعلاميين بين طرف يرى بأنه أسهم في نشر التوعية حيالها وطرف آخر يرى بأنه ساعد في تفشيها .

- تساؤلات الدراسة:

1- هل أسهم الإعلام العربي حديثا في نشر التوعية بخصوص العنف ضد المرأة؟

2- هل أسهم الإعلام العربي حديثا في التقليل من منسوب العنف ضد المرأة؟

3- هل تساهم مشاهد العنف التي تُعرض ضد المرأة عبر وسائل الإعلام في التنفير من العنف أم إن كثرتها تجعل من العنف اعتياديا لدى المشاهد؟

- فروض الدراسة:

-أن هنالك عنف واقع على المرأة تثبته الأرقام والإحصاءات والتحقيقات الصحفية والتقارير الإخبارية العربية والعالمية والتي سيتم التطرق إليها في ثنايا البحث .

-أن هنالك تعامل من قِبل وسائل الإعلام العربي مع ظاهرة العنف ضد المرأة وإن كان هنالك اختلاف حول رؤية هذا التعامل إن كان يسهم في الحد من العنف أو أنه يزيد منه ويذكيه ويثبت هذه الفرضية الأعمال الإعلامية والفنية الكثيرة التي تكون المرأة محورها إلى جانب ملاحظات المراقبين للوسط الإعلامي والفني .

منهج البحث و أدواته: اعتمدت الباحثة منهج دراسة الحالة عن طريق الاستطلاع باستخدام كل من استقصاء و المقابلة .

- نتائج الدراسة:

-لابد من التركيز الإعلامي على قضية العنف ضد المرأة بقالب متوازن يذكر المشكلة ويحللها ويقترح خطوات لحلها من دون جعل القضية استهلاكية وبالتالي اعتيادية .

-لابد من تقنين مشاهد العنف ضد المرأة في الأعمال الدرامية إذ أشار كثيرون إلى أنها غدت اعتيادية وفي مرات محفزة على العنف .

---

(1) رشا عبد الله سلامة، " **الإعلام العربي... قلل ظاهرة العنف ضد المرأة أم أذكاها**"؟، (رسالة ماجستير منشورة) قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الإعلام، القاهرة، 2009، ص219.

–لابد من تدعيم الرسائل الإعلامية التوعوية حيال العنف ضد المرأة بجهد تنموي اجتماعي حقيقي، من خلال عقد الندوات والحلقات النقاشية والبرامج الاجتماعية ومشاريع دعم المرأة، كي تتَرجَم القيمة الإعلامية على أرض الواقع .

–لابد لوسائل الإعلام من إيلاء مزيد من الأهمية للقصص الإخبارية والريبورتاجات التي تتحدث عن قصص واقعية للعنف ضد المرأة لِما لها من أهمية بالغة في إشعار المجتمع بحجم المشكلة وضرورة التدخل لحالها .

<u>الدراسة السادسة:</u> للباحثة إحسان سعيد عبد المجيد بعنوان "العنف والعنف المضاد لدى المرأة في السينما المصرية تحليل مضمون لعينة من الأفلام في مراحل زمنية مختلفة"(1)، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع قدمتها الباحثة عام **2007** بجامعة عين شمس، مصر.

<u>– تساؤلات الدراسة:</u>

– ما هي أنماط و أشكال العنف والعنف المضاد للمرأة من خلال مقدمة الأفلام السينمائية.

– ما هو نمط العنف الأكثر تناولاً في الأفلام السينمائية العنف الأسري أم المؤسسي أم المجتمعي.

– من هم نوعية الإناث المستهدفات للعنف كما ورد في الدراما السينمائية (الطفلة – المراهقة – الزوجة).

– ما هي مشاهد العنف والعنف المضاد الأكثر شيوعاً لدى المرأة في الأفلام سواء المعنوية أو الجسمية.

<u>– أهداف الدراسة:</u>

1– هدفت الدراسة إلى تحليل المادة الدرامية المقدمة في الأفلام السينمائية من مشاهد العنف والعنف المضاد لدى المرأة وعلاقته بانتشار الظاهرة وتغلغلها في المجتمع المصري.

2– الوقوف على صورة الدراما في الأفلام السينمائية التي تتناول ظاهرة العنف ضد المرأة وعنف المرأة باعتبار أنها أحد الروافد التي تساهم في تعميق ثقافة العنف في المجتمع.

3– ترمي الدراسة في أهدافها البعيدة إلى توفير مادة علمية تشتق من الواقع الفعلي توظف من أجل القضاء على الممارسات العنيفة التي توجه ضد المرأة بكافة أشكالها الجسمية والنفسية والمعنوية.

4– تفعيل دور الأفلام السينمائية لمواجهة الظاهرة.

---

(1) إحسان سعيد عبد المجيد، "**العنف والعنف المضاد لدى المرأة في السينما المصرية تحليل مضمون لعينة من الأفلام في مراحل زمنية مختلفة**"، (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، مصر، 2007، ص 213.

– منهج البحث وأدواته:

تم الاستعانة بأسلوب تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي لتحليل المادة الدرامية المقدمة في الأفلام موضوع العينة، كما تم الاستعانة بتحليل الصورة السينمائية لتحليل مشاهد العنف الواردة في الأفلام موضوع العينة. أما أدوات جمع البيانات تم الاستعانة بصحيفة تحليل المضمون وللإجابة على أهداف وتساؤلات الدراسة.

– عينة الدراسة:

تم اختيار **60** فيلم كنموذج للدراما التي تقدم العنف والعنف المضاد خلال المراحل التاريخية المختلفة.

– نتائج الدراسة: في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها تم استخلاص عدة نتائج:

– إن الدراما السينمائية كرست للعنف ضد المرأة بكافة أنماط وأشكاله وأنواعه سواء أكان مادي أو معنوي، أُسري أو مؤسسي أو مجتمعي ضد المرأة أو ضد الفتاة.

– كما أظهرت عنف المرأة كرد فعل للعنف والقهر الواقع عليها ومن خلال الدراما المقدمة خلال الفترات التاريخية المختلفة أظهرت جميع أشكال العنف ومن أهمها الضرب، السخرية و الإهانة والسب، الإكراه والتهديد والتحرش الجنسي والتعذيب، والقتل أو محاولات القتل.

– كما ظهر عنف المرأة متمثلاً في ممارسة البغاء، القتل والكيد.

الدراسة السابعة: للباحثة سارة العتيبي بعنوان " المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الالكترونية دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف"(1)، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإعلام عام **2009** بجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحديد دور الصحافة الالكترونية في الحد من ظاهرة العنف الأسري أثناء تغطيتها ومعالجتها لقضايا العنف الأسري خلال ممارستها لوظيفتها والتعرف على مدى قدرتها على التوعية بخطورة العنف الأسري، وهل أسهم أسلوب تقديمها وتغطيتها للأخبار في الحد من الظاهرة لما يتمتع به هذا النوع من الصحافة من مميزات حديثة.

– تساؤلات الدراسة:

1– ما أهم المضامين التي طرحتها إيلاف للتوعية بأضرار العنف الأسري؟.

2– ما الأنماط التحريرية التي استخدمتها إيلاف في معالجة قضايا العنف الأسري؟.

---

(1) سارة العتيبي،"**المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الالكترونية دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

3- ما مدى قيام صحيفة إيلاف بوظيفة التوعية لمواجهة العنف الأسري؟.

4- ما نوعية المصادر التي اعتمدت عليها صحيفة إيلاف في الحصول على المعلومات اللازمة لقضية العنف الأسري؟.

5- ما مدى مساهمة صحيفة إيلاف في الحد من ظاهرة العنف الأسري؟.

- أهداف الدراسة:

- التعرف على الأشكال التي تمت بها المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الالكترونية.

- التعرف على مصادر ومضامين إيلاف التي تم من خلالها معالجة قضايا العنف الأسري.

التعرف على مدى نجاح تغطيتها الصحافية للحد من ظاهرة العنف الأسري والتوعية بأضرارها.

- التعرف على مواطن القصور التي تواجهها الصحافة الالكترونية في معالجة قضية العنف الأسري خلال تغطيتها الصحافية.

- التعرف على مدى مساهمة صحيفة إيلاف الالكترونية في الحد من العنف الأسري.

- منهج الدراسة والعينة:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أداة تحليل المضمون تضمنت عدد من فئات تحليل المضمون بلغ عددها **122** فئة، وتألف مجتمع الدراسة من كل الأعداد الصادرة من صحيفة إيلاف الالكترونية لمدة عام واحد من تاريخ **2007/01/01**الى تاريخ **2007/12/31** وذلك باستخدام حصر شامل حول هذا الموضوع حيث تم استخراج جميع المعالجات الصحافية التي قدمتها صحيفة إيلاف الالكترونية وبلغت **86** معالجة في عام **2007** حول قضايا العنف الأسري نشرت في كافة أبواب صحيفة إيلاف الالكترونية اليومية.

- نتائج الدراسة:

- تقوم صحيفة إيلاف الالكترونية بوظيفة التوعية لمواجهة العنف الأسري إلا أنها تساهم بشكل ضعيف في الحد من هذه الظاهرة.

- حصلت مضامين ختان الإناث والضرب والقتل على أعلى معدلات تغطية في صحيفة إيلاف.

- جاءت الجهات الأمنية في مقدمة مصادر التزويد للصحيفة.

- غالبية الأشكال التحريرية التي استخدمتها صحيفة إيلاف هي الخبر، التقرير، التحقيق، المقال، فيما كانت الفنون الصحفية الأحرى نادرة الوجود والتنوع في المعالجات شبه غائب وهذا ما يدل على قصور واضح في السياسات التحريرية للصحيفة.

– أظهرت نتائج الدراسة وجود تنوع واختلاف في الجمهور المستهدف في صحيفة إيلاف تبعا لأبواب الصحيفة في الأعداد التي تم إجراء تحليل مضمون لها.

– أظهرت النتائج المتعلقة بمدى مساهمة صحيفة إيلاف في الحد من العنف الأسري تدني نسبة المساهمة حيث أن نسبة الحكم على مدى مساهمتها كانت **59,6 %**وهي تعد نسبة ضعيفة حسب تقسيم نسب المضامين.

– توصلت الدراسة إلى غياب الكثير من الخدمات الالكترونية التي تميز الصحافة الالكترونية كالتفاعلية والوصلات التشعبية والوسائط المتعددة والأرشيف الالكتروني وبالتالي عدم التزام صحيفة إيلاف بتطبيق مفهوم الصحيفة الالكترونية.

– مناقشة الدراسات السابقة

ما يميز دراسة الباحثة الحالية عن الدراسات السابقة أن الدراسات السابقة في العنف ضد المرأة عموما اهتمت بمفهوم وأشكال العنف ضد المرأة أما الدراسة الحالية فهي تهتم بجانب إعلامي مهم يمكن أن تلعب الصحافة المكتوبة دورا في الحد منه والتوعية به وهو العنف ضد المرأة لما أصبح له من انتشار واسع حول العالم ومن ثم توجد فرصة كبيرة لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها والتوعية بأضرارها مجتمعيا من خلال الصحافة الخاصة.

– تتوافق دراستنا مع الدراسات السابقة في تسليط الضوء على أحد الظواهر الاجتماعية الخطيرة والتي تمس المجتمع وتؤثر فيه، إلا أنه في دراستنا هذه لم نحدد نوع واحد من أنواع العنف ضد المرأة وإنما دراسة كل أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية دون تخصيص عكس الدراسات السابقة والتي حددت العنف الأسري أو العنف الجسدي...

– دراستنا تتميز عن بقية الدراسات السابقة كونها دراسة ذات طابع إعلامي بالدرجة الأولى أكثر منها اجتماعية فنحن نبحث عن الدور الذي تلعبه الصحافة المكتوبة الخاصة عند معالجتها للظواهر الاجتماعية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية المنوط بها أي مدى التزامها بمبادئ و ضوابط الممارسة الإعلامية لما لها من أهمية في تعزيز الظاهرة أو التقليل منها، حيث أن الباحث في دراسته انطلق من نقطة واضحة وهي المسؤولية الاجتماعية لوظائف الصحافة المكتوبة وضرورة التوفيق بين الحرية الإعلامية وأخلاقيات المهنة الإعلامية في تحقيق المصلحة العامة للجمهور وخدمة الجمهور.

6- منهج الدراسة:

تندرج دراستنا ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي تهدف إلى تصوير وتحليل وتقديم خصائص ظاهرة أو مجموعة من الظواهر، ويعرفها "هوينتي" بأنها "تلك الأبحاث التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع"(1).

كما تتسم الأسلوب الوصفي بأنه يقرب الباحث من الواقع حيث يدرس الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، إما بتعبير كمي حول خصائص وسمات الواقعة أو بأسلوب كيفي وقد ارتبط هذا الأسلوب بالظواهر الإنسانية (2).

ولحسب طبيعة الدراسة ومتطلباتها فانه يستوجب علينا استخدام كل من المنهج المسحي والمنهج المقارن.

نعتمد **المنهج المسحي** إذ يُعتبر واحدا من المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية ذلك لأنه يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن وضعها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها،وطرق الحصول عليها " (3).

ويعرفه "محمد زيان " أنه الطريقة التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المراد دراستها في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحثين أي دراسة الظاهرة تحت ظروف طبيعية غير اصطناعية""(4).

إن المنهج المسحي لم يتم استخدامه في دراستنا في حدود وصف مضمون موضوعات الدراسة الواردة في صحيفتي الدراسة.

بل نقوم بتحليل وتفسير المعلومات التي حملتها الصحيفتين المعتمدتين في الدراسة لاستخلاص الدلالات منها و إصدار اقتراحات وتفسيرات بصدد الظاهرة المدروسة.

كما سنعتمد على **المنهج المقارن** الذي يعرفه الأستاذ محمد شلبي المقارنة على أنها " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر "(5).

---

(1) محمد منير حجاب، **أساسيات البحوث العلمية والاجتماعية**، ط3، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 86.

(2) أحمد حسين الرفاعي، **مناهج البحث العلمي:تطبيقات اقتصادية و ادارية**، دار وائل للنشر، عمان،1998، ص123.

(3) محمد عبد الحميد، **دراسات الجمهور في بحوث الإعلام**، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص183.

(4) أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 ص286.

(5) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات)**، ط4، دار هومة الجزائر،2002، ص70.

وهو ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه أو الاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة ومن ثم فان المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف إذا لا مقارنة بين ظواهر تامة الاختلاف أو التشابه، وفي دراستنا سنعتمد المنهج المقارن في حدود المقارنة بين نتائج التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون ليوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي".

7- أدوات جمع البيانات:

تمثل أدوات جمع البيانات وسيلة أساسية للحصول على المعلومات والحقائق العلمية المرجوة من عملية البحث وفي إطار المنهج المسحي فقد وقع اختيار الباحث على أن يستخدم نوع من الأدوات لجمع المعطيات والحقائق من الواقع والمتمثلة المقابلة و أسلوب تحليل المحتوى كأداة منهجية أساسية للتحليل حيث نقوم بوصف كمي أولا لمعطيات استمارة تحليل المضمون ثم نحاول الربط بين مختلف المتغيرات وإيجاد تفسيرات منطقية وعلمية.

7-1- المقابلة:

تعتبر المقابلة أسلوب منظم يقوم على مجموعة من الخطوات والإجراءات العلمية والمنهجية التي تنظم اللقاء وتدير الحوار في إطار الأهداف البحثية لتنظيم المقابلة [1]، كما تعرف على أنها" تفاعل لفظي منظم بين الباحث والمبحوث أو المبحوثين لتحقيق هدف معين"[2].

توظيفنا للمقابلة كتقنية لجمع البيانات كان بهدف تدعيم المعطيات المتحصل عليها وتتحدد قيمة المقابلة في هذه الدراسة إلى الوصول إلى حقائق لا يمكن للباحث الوصول إليها في الدراسات المكتبية، حيث قمنا بإجراء مقابلات مع عدة أطراف لهم صلة بالموضوع كالصحفيين العاملين في يوميتي "الخبر" و"الشروق" وممثلي الجمعيات التي تحارب العنف ضد المرأة و مصالح الأمن وكان اعتمادنا على الأسئلة المفتوحة طول فترة المقابلة وهذا يهدف إلى إثراء التحليل النوعي المتحصل عليه من مضمون الصحيفتين وتدعيمه.

---

(1) ميلود صفاري وآخرون، **أساسيات في منهجية وتقنيات البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري الجزائر، 2006، ص 118.

(2) يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ص06.

2-7- تحليل المحتوى:

يعد تحليل المحتوى الأداة الرئيسية الأنسب في هذه الدراسة لتحقيق أغراض هذا البحث باعتباره الأسلوب الملائم الذي يمكن الباحث من جمع وتحليل مختلف المعلومات الخاصة بموضوع البحث وذلك بهدف الوصف الكمي الموضوعي المنظم لمحتوى موضوع الدراسة [1] على حد تعريف "برلسون".

لذلك فعملية "التحليل على محتوى الاتصال" تستهدف عزل خصائص وسمات المحتوى عن بعضها ليمكن وصفها بوضوح واكتشاف العلاقة بينها وبين بعضها البعض، أو بينها وبين عناصر أخرى ترتبط بها مثل أسباب ودوافع وأهداف ما قيل.

رغم الخلاف الحاصل حول تحليل المحتوى هل أداة أم منهج فإننا ننظر إليه في دراستنا على أنه أداة ضمن المنهج المسحي.

ويعرفه "سمير محمد حسين" بأنه "أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يشخصها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون تلبية للاحتياجات المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية"[2]. إن تحليل الرسالة قد يدلنا على أشياء كثيرة تتصل بذكاء المصدر وقدراته وتتصل بشخصيته ودوافعه و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها [3].

وقد تم استخدام تحليل المحتوى في هذه الدراسة كأداة أساسية لجمع البيانات على اعتبار أن موضوع الدراسة يتطلب استخدام هذه الأداة دون غيرها وقد تم بناء استمارة تحليل المحتوى على النحو التالي:

- وحدات التحليل:

الوحدة هي عبارة عن وسيلة تسجيل أو العد وهي أصغر وحدة يظهر من خلالها تكرار الظاهرة. إن وحدة التصنيف ترتبط بعملية التحليل في حين ترتبط وحدة العد بعملية التبويب وضمن الوحدات الرئيسية نجد وحدة الموضوع أو الفكرة كأكبر وأهم وحدات تحليل المضمون وأكثرها إفادة لما تتسم به هذه الوحدة من مرونة حيث يساعد ذلك على تحديد وتصنيف المواضيع ضمن الحقول التي عولجت فيها، وعلى هذا الأساس نعتمد في بحثنا على الفكرة كوحدة للتسجيل في إطار سياق الفقرة والعد كأسلوب لقياس ورود التكرارات حيث نسجل من خلاله مرات ظهور الفئة.

(1) محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص149.

(2) سمير محمد حسين، **تحليل المضمون**، عالم الكتب، القاهرة، 1983، ص78.

(3)عواطف عبد الرحمن وآخرون، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص237.

كما سنستخدم وحدة (سم^2) لقياس الموضوعات الخاصة بالدراسة وهذا حتى نحدد المساحة التي خصصتها الصحيفة للموضوع بغرض معرفة درجة الاهتمام بالموضوع(1).

- فئات التحليل:

تستخدم الفئات في تحليل المضمون كي تصف بأكبر قدر من الموضوعية مضمون الصحف والمجلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية أو الأفلام السينمائية وتمثل الفئات في الواقع متغيرات البحث التي ترتبط بالإطار النظري والفروض الرئيسية له والفئات هي الأماكن التي يصنف فيها الباحث الوحدات المختلفة للمضمون يقوم أو يسقط حسب فئاته بمعنى تصنيف المضمون في فئات يعد من الشروط الأساسية لنجاح تحليل المضمون(2).

وقد استخدمت في هذه الدراسة فئة الشكل وفئة الموضوع لتحليل مضمون المادة الإعلامية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة في يوميتي "الخبر" و"الشروق" و تنقسم فئات التحليل إلى قسمين رئيسيين هما:

☜ **فئات محتوى المادة الإعلامية: (ماذا قيل؟):**

تعتبر هذه الفئة أكثر فئات تحليل المحتوى انتشارا وتجيب على سؤال أساسي: على ما تدور مادة الاتصال؟ وتفيد هذه الفئات في الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى (3). وقد حددت كالآتي :

أ/ فئة الموضوع: وهي أكثر الفئات استخداما في بحوث الإعلام والاتصال تبحث هذه الفئة على المواضيع الأكثر بروزا في المحتوى حيث يقوم الباحث في هذه الحالة بتصنيف المواضيع التي يريد دراستها والتي يمكنها الإجابة عن إشكالية بحثه إلى مواضيع فرعية كموضوعات العنف ضد المرأة.

ب/ فئة الدوافع: ويقصد بها تحديد أسباب وعوامل ارتكاب العنف ضد المرأة أي الوقوف على الجوانب الخفية وغير الظاهرة لوقوع العنف ضد المرأة.

ج/ فئة السمات : تبحث عن خصائص النساء المُعنفات و الذين يمارسون العنف من حيث خصائصهم الديمو غرافية (السن، الجنس، المستوى التعليمي ....).

د/ فئة المصدر: ويقصد بها تحديد مصادر المعلومات في الصحيفتين وتتراوح ما بين المصادر الذاتية و الخارجية، وتضم فئة المصدر عدة فئات فرعية هي:

– توقيع الصحفي: يقصد به تلك الموضوعات التي اهتمت بالعنف ضد المرأة والتي حملت توقيع صحفيين تابعين للصحيفة.

---

(1) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 232.

(2) أكرم شلبي، **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، ط2، دار الشروق، جدة، 1988، ص71.

(3) فاروق أبو زيد، **الخبر الصحفي**، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص106.

– المراسل الصحفي: وهو الصحفي الذي نصبته الصحيفة لمتابعة الأحداث خارج المدينة التي تصدر فيها الصحيفة[1].

– المبعوث الصحفي: أو المراسل المتحرك، وهو الذي تبعث به الصحيفة لتغطية حدث هام يقع في أي مكان من العالم وذلك لمدة قصيرة ثم يعود إلى المقر الرئيسي للصحيفة ليكتب عن الحدث[2].

– بدون توقيع: وهي مجموعة الأخبار الخاصة بالعنف ضد المرأة الواردة في الصحيفتين ولكنها لم تحمل مصدر يشير إليها أي مجهولة المصدر.

هـ/ فئة الفاعل: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون أي مجموعة الأشخاص أو الهيئات أو الأحزاب... التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل فإذا أردنا معرفة الشخصيات الأكثر بروزا في موضوع العنف ضد المرأة فقد يكشف التحليل عن شخصية الجاني، الضحية المحكمة...الخ.

و/ فئة منشأ الحدث: تسعى هذه الفئة إلى الإجابة على الأسئلة الخاصة بتحديد مراكز اهتمام المحتوى بالأماكن و الأقاليم أو المناطق الجغرافية التي وقع بها العنف ضد المرأة[3].

☜ **فئات شكل المادة الإعلامية (كيف قيل ؟):**

وهي الفئة التي تجيب على سؤال كيف قيل ؟ ويتمثل في شكل المادة الإعلامية التي اهتمت بمعالجة موضوع العنف ضد المرأة في صحيفتي "الخبر" و"الشروق اليومي"[4].

أ/ فئة المساحة: ونهدف بها إلى معرفة المساحة المخصصة لموضوع وأخبار العنف ضد المرأة وقياس نسبتها المئوية وهذا نسبة إلى المساحة التحريرية للصحيفة.

ب/ فئة العناصر التيبو غرافية: وتتمثل في ما يلي :

– فئة النص: وهي النصوص التيُ وظفت ضمن صحيفتا الدراسة والتي تمثلت في مختلف الأنواع الصحفية بغرض معالجة موضوع العنف ضد المرأة.

– فئة العناوين: وهي النوافذ التي نطل منها على الصحف وهي التي وظفت على صفحات الجريدتين من اجل الحديث عن العنف ضد المرأة وتمثلت في عدة أنواع منها العنوان الاستفهامي و الإخباري والعنوان التفسيري...الخ.

(1) يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 35 – 39.

(2) أديب خضور، **الخبر الصحفي**، مطابع البعث، دمشق، (د.س.ن)، ص 76.

(3) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص 122.

(4) يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص52.

– فئة الصور: وهي الصور التي نشرت على صفحات الجريدتين والخاصة بالشخصيات محور العنف ضد المرأة.

ج / فئات موقع المادة الإعلامية: ونقصد بها الصفحة التي تم فيها عرض المواضيع الخاصة بالعنف ضد المرأة سواء كان هذا الموقع:

– الصفحة الأولى: أو ما يعرف بصفحة العناوين وهي تحمل عناوين أهم الأحداث.

– الصفحات الداخلية: وهي عادة تتناول الأخبار والموضوعات المحلية وبمختلف أنواعها اجتماعية ثقافية، رياضية والتي تعنى بالشأن الداخلي للوطن.

– الصفحة الأخيرة: وهي الصفحة التي تكون مزيج بين مختلف الأخبار والموضوعات سواء المحلية أو الدولية.

الصفحات الخاصة: ونقصد بها الصفحات التي توضع خصيصا لتناول حدثا معين دون غيره من الأحداث وتكون لها عنوان ثابت.

د/ فئة شكل المادة الصحفية: ويقصد بها نوع القالب الصحفي الذي تناول مضمون المادة الإعلامية المنشورة في الصحيفة وتمثلت في عدة أشكال: الخبر الصحفي، تقرير، عمود تحقيق أو تعليق، أنواع أخرى[1].

إن استعمالنا لـ (**124**) فئة كلها يعود إلى طبيعة الموضوع نفسه وبما أن دراستنا تهدف إلى كشف مدى اهتمام جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي" بالعنف ضد المرأة فمن المهم بما كان استعمال كل الفئات التي سبق ذكرها، فالكشف عن اهتمام الصحيفتين بالحدث يكون بفئة المساحة إضافة إلى فئتي العناصر التيبوغرافية والموقع أيضا تكشفان عن مدى الاهتمام بالموضوع محل الدراسة.

كما أن استعمالنا لفئة الموضوع ناتج عن طبيعة الظاهرة المدروسة التي نكتشفها من خلال مضمون المواضيع فضمن فئة الموضوع التي تعتبر أكثر الفئات استعمالا في دراسات تحليل المحتوى سنقوم بتصنيف المواضيع الرئيسية وكل موضوع رئيسي سنفككه إلى مجموعة من لمؤشرات وفي هذا الإطار سنقوم بتحديد إجرائي لكل الفئات .

و هذا ما نهدف إليه في بحثنا حيث بعد عملية الوصف والتحليل سنقوم بإجراء عملية مقارنة بين التحليل الكمي والكيفي للموضوع من خلال الجريدتين محل الدراسة ونحاول تفسير الاختلاف والتشابه والاختلاف في النتائج على حد سواء.

(1) أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص203.

8- مجال الدراسة:

وقع اختيار الباحثة لإجراء هذه الدراسة على يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي" كعينة للصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة.

☜ **جريدة "الخبر":**

هي يومية إخبارية جزائرية مستقلة تابعة للقطاع الخاص وناطقة باللغة العربية تصدر عن شركة الخبر مقرها الجديد الكائن بحيدرة إبتداءا من **21** أفريل **2006**م وهو مقر فخم يتوفر على أحدث الإمكانيات وما ميزه هو المكتبة التي تم تجهيزها بمختلف المراجع لتقديم أكبر خدمة للمترددين على الصحيفة.

تم تأسيسها عن طريق **26** صحفيا من جرائد عمومية مختلفة ناطقة باللغة العربية وهي شركة ذات أسهم كما قامت الصحيفة بتطوير شبكة مراسليها التي توسعت لتشمل **85** مراسلا موزعين على **25** مكتبا جهويا منتشرا عبر كامل ولايات الوطن.

"أنشئت صحيفة "الخبر" في جمعية تأسيسية بتاريخ **26** أوت **1990م** وبموجب عقد توثيقي أمام الموثق "احمد مرابط" في **01** سبتمبر **1990**م كشركة مساهمة وصدر أول عدد لها يوم الفاتح نوفمبر **1990**م بعد صدور العدد الصفر في جوان من نفس السنة".

الخبر شركة ذات أسهم برأس مال **276.600.608.00** دج بين المالكين للحصص ويتشكلون من **26** مساهما وفق ما تنص عليه المواد **(592)** و **(716)** من القانون التجاري الذي تضمنه الأمر رقم **75/ 79** المؤرخ في **26** سبتمبر **1975**م، ويتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من **03** أعضاء على الأقل و**07** أعضاء على الأكثر، توظف مؤسسة الخبر **215** شخصا منهم **72** صحفيا دائما و **03** مصورين وكاريكاتوريين وتملك الخبر **48** مكتبا عبر التراب الوطني و **07** مكاتب في بلدان عربية وأجنبية وحوالي مائة مراسل متعاون عبر الوطن.

أما قسم الإشهار الذي كان فرعا من شركة "الخبر" فقد انفصل عنها قبل بداية**2006**م و تحتوي صحيفة "الخبر" على عدة فروع تتمثل في(1):

– الخبر الأسبوعي: أسبوعية تهتم بالأخبار السياسية، الاقتصادية، الرياضية والدولية منذ جانفي **2006** أصبحت الخبر الأسبوعي جريدة مستقلة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال **100.000.00** دج تقدم اضاءات حول أهم أحداث الأسبوع السياسية وتضع تحت تصرف القارئ عددا من الملاحق .

(1) جريدة الخبر **www.elkhabar.com** ، تاريخ زيارة الموقع 2013/08/22، الساعة 23:06.

– الخبر تسلية: أسبوعية مخصصة للألعاب.

– حوادث الخبر : نصف شهرية مخصصة للحوادث.

– الخبر سات: نصف شهرية مخصصة لبرامج التلفزة.

– الخبر الرياضي: يومية مخصصة لمختلف الرياضات المحلية والدولية خاصة كرة القدم.

أما عن السحب والطباعة: كسائر اليوميات المستقلة عرفت الخبر تذبذبا مستمرا في السحب وخلال نشأتها كانت تسحب بحوالي **30.000** نسخة يوميا موزعة عبر كامل التراب الوطني ومع نهاية **1994**م وصل سحبها إلى **140.000** نسخة.

ونجحت صحيفة الخبر في تحقيق الريادة في كمية السحب التي باغت سنة**2001**م أزيد من **450**ألف نسخة يوميا وحدث أن وصلت إلى **500**ألف نسخة عام **2000**م"، كما بلغت كمية السحب في عام **2012**م بـ **158**مليون نسخة حسب آخر تقرير صدر عن الجمعية من أجل مراقبة انتشار و توزيع وسائط الإعلام المعروفة اختصارا ب OJD (*).

☜ **جريدة "الشروق اليومي":**

تم إنشاؤها بتاريخ **02**نوفمبر**2000**م وهي ناطقة باللغة العربية مدير النشر فيها هو "علي فضيل" ورئيس تحريرها "محمد يعقوبي" مقرها المركزي بدار الصحافة بالقبة، وتعد ثاني أكبر جريدة وطنية من حيث معدل السحب بعد الخبر بـ **320000** نسخة يوميا، تمتلك مكاتب في كل ولايات الوطن تقريبا أنشأت موقع الكتروني ضخم لها بتاريخ جوان **2006** يمتلك رئيس تحرير و**03** أقسام واحد باللغة العربية والثاني انجليزي والثالث فرنسي، تم تصنيفها مؤخرا حسب رئيس تحرير موقعها الالكتروني "نسيم لكحل" كأكبر موقع إخباري من حيث عدد الزيارات داخل الوطن بـ **40000** زائر يوميا وتحتل الشروق المرتبة الأولى مغاربيا من حيث السحب والانتشار بـ**165** مليون نسخة سنة**2012** (1).

---

(1)جريدة الشروق**www.echoroukonline.com**، تاريخ زيارة الموقع 2013/08/22، الساعة 23:07.

(*) OJDهي اختصار لتسمية الجمعية من أجل مراقبة انتشار وتوزيع وسائط الإعلام، وتعتبر المقياس أوالبارومتر الرئيسي لتحديد مدى انتشار وسائل الإعلام المكتوبة، كما تعد أرقام الجمعية مقياسا ومرجعا لواقع سوق الصحافة والإعلام والإشهار. وتقدم الجمعية شهادات تصديق حول مدى الانتشار على شبكات الأنترنت وحجم الاطلاع على المواقع. أنشئت بهدف التحقق من السحب الفعلي والنافع للصحافة العام 1922، وأخذت تسمية ديوان تبرير السحب لليوميات والدوريات. وقامت الهيئة بأول عملية لها حول102980نسخة لصحيفة "نهضة الشمال" بتاريخ 12 فيفري 1923، ثم قامت بالتحقيق والمراقبة على مستوى 50 عنوانا صحفيا خلال سنتها الأولى ليرتفع العدد إلى 100 عنوان بعد ثلاث سنوات لتتوسع مهامها وصلاحيتها إلى مختلف وسائط الإعلام بما في ذلك المساحات والإعلانات الإشهارية والوسائط الإعلامية الجديدة ما بين 2001و2005 بالخصوص لتصبح حينها مقياسا لتحديد انتشار الصحف بالنسبة للعديد من البلدان.

ويتطلب تحليل المضمون عند استخدامه لدراسة المشكلة العلمية الأخذ بعين الاعتبار بعض الإجراءات المنهجية التي تساهم في التحقق من مدى مساهمة الأدوات وطرق القياس المعتمدة من قبل الباحث لدراسة المشكلة ومدى خدمة فئات التحليل المحددة سالفا لأهداف وتساؤلات البحث ارتأينا تطبيق اختباري الصدق والثبات وذلك للتحقق من مدى استقلالية المعلومات أو النتائج المتوصل إليها في حالة إجراء الدراسة من طرف عدة باحثين.

9- عينة الدراسة وإطارها الزماني:

تُعرف العينة بأنها: "عبارة عن عدد محدود من المفردات التي يتعامل معها الباحث منهجيا" [(1)]. وتعرف أيضا بأنها" نموذج يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث وممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي لأن دراسته تشكل صعوبة تتعلق أساسا بعدد الوحدات الذي يعد ضروريا لهذا النوع من الدراسة"[(2)].

وللعينة ثلاث مستويات : الأول وهو مستوى العينة الخاصة بالمصدر أو نوع الوسيط والثاني هو مستوى العينة الخاصة بالأعداد المختارة من هذا المصدر، أما الثالث فهو مستوى العينة الخاصة بمادة التحليل ويقصد بالمستوى الأول من العينة تحديد نوع وسائل الاتصال المناسبة التي يمكن بتحليلها تحقيق أهداف الدراسة[(3)].

المستوى الأول: وقد وقع الاختيار في هذه الدراسة على صحيفتين يوميتين وهما "الخبر"و "الشروق اليومي"، ويرجع سبب اختيار هاتين الصحيفتين الخاصتين إلى أنهما الأكثر مواكبة للأحداث في واقعها من ناحية سرد الوقائع وتغطيتها إلى غاية نهايتها هذا من جهة ومن جهة أخرى من حيث مقروئيتهما و السحب إذ تحتل الشروق المرتبة الأولى وتليها "الخبر" في المرتبة الثانية (أنظر تقرير (OJD) أعلاه) .

المستوى الثاني: من العينة فالمقصود به اختيار مجموعة من الأعداد التي صدرت من الصحيفتين محل الدراسة، إذ ليس من المعقول أن يحصي الباحث كافة الأعداد التي صدرت من الصحيفتين، وعليه تم اختيار من **(72)** عددا، **(36)** عددا من جريدة "الخبر" و**(36)** عددا من جريدة "الشروق اليومي" أي أنها وُزِعت بالتساوي بين الجريدتين.

---

(1) محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص133.

(2) سمير محمد حسين، **تحليل المضمون**، عالم الكتب، القاهرة، 1983، ص 13.

(3) رشدي طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص31.

المستوى الثالث: من العينة فيقصد به تحديد نوع المادة التي سوف يجري تحليلها من بين الأعداد التي تم اختيارها، بمعنى آخر هل يقع التحليل على الصفحة الأولى أم الأخيرة؟ وهل تحلل الأخبار القصيرة أم كلمات التحرر أم العناوين(1) ؟

هذه الدراسة سيتضمن التحليل جميع المواد الإعلامية التي تناولت العنف ضد المرأة سواء كانت مقالا أو خبرا وغيره وسواء وقعت في الصفحة الأولى أو الأخيرة وغيرها.

الإطار الزمني للدراسة:

تم اختيار عينة زمنية حددت مدتها من بداية جانفي **2012** إلى نهاية ديسمبر **2014** وتطلبت طبيعة الدراسة اعتماد نوع من العينات العشوائية وهي العينة العشوائية المنتظمة لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا مع موضوع البحث وأهداف الدراسة المرجوة، حيث تم اختيار عينة من أعداد صحيفتي "الخبر" و"الشروق اليومي" مكونة من **(72)**عددا بواقع **(36)** مفردة من جريدة "الخبر" و**(36)** مفردة من جريدة "الشروق اليومي" أي أنها وُزِعت بالتساوي بين الجريدتين.

وكانت عملية الاختيار هذه مبنية على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة بطريقة دورية وهي أنسب العينات لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث يمكن الثقة في نتائجها وإصدار التعميمات انطلاقا منها و العينة الدائرية هي ذلك النوع من العينات الذي يستخدم في دراسات تحليل محتوى وسائل الإعلام على اعتبار أنها تعمل بشكل دائم ووفق مواعيد مضبوطة، حيث يتم اختيار اليوم الأول من الأسبوع الأول من شهر جانفي فاليوم الثاني من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني وهكذا.

بواقع **(12)**عدداً من كل سنة لكل صحيفة وهذا طيلة مدة الدراسة بمعدل**(72)**عددا لكلا الصحيفتان.

ولجأنا إلى العينة العشوائية المنتظمة بطريقة دورية لعدة اعتبارات منها:

- الحجم الكبير لمفردات مجتمع البحث .
- سهولة استخدام هذا النوع من العينات خصوصا في الدراسات الإعلامية.
- كما أن لهذا التحديد ما يبرره علميا إذ يرى "ستا مبل" في هذا الصدد "أن زيادة حجم العينة في تحليل مضمون الصحف اليومية عن **12** عددا لا يخلق اختلافات معتبرة في النتيجة عند تصنيف الموضوعات كما يعتبر ستا مبل أن زيادة حجم العينة عن 12 عددا قد يكون استثمارا فقيرا لوقت الباحث" (2).

وقد تم اختيار العدد الأول للأسبوع الأول من شهر جانفي من كل سنة ثم تحديد مسافة زمنية بين عملية السحب الأول والمفردة التي تليها بشكل منتظم طيلة مدة الدراسة و الجدول رقم **(01)** يبين حجم العينة

(1) رشدي طعيمة، مرجع سبق ذكره، ، ص131.

(2) أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص 322.

مفردات عينة الدراسة:

السنوات	الأيام	الخبر اليومي		الشروق اليومي	
		العدد	تاريخ الصدور	العدد	تاريخ الصدور
2012	الاثنين	6582	2012/01/02	3522	2012/01/02
	الثلاثاء	6618	2012/02/07	3558	2012/02/07
	الأربعاء	6654	2012/03/14	3594	2012/03/14
	الخميس	6697	2012/04/26	3637	2012/04/26
	الجمعة	6704	2012/05/04	3644	2012/05/04
	السبت	6740	2012/06/09	3680	2012/06/09
	الأحد	6776	2012/07/15	3716	2012/07/15
	الاثنين	6817	2012/08/27	3757	2012/08/27
	الثلاثاء	6825	2012/09/04	3765	2012/09/04
	الأربعاء	6861	2012/10/10	3801	2012/10/10
	الخميس	6902	2012/11/22	3842	2012/11/22
	الجمعة	6938	2012/12/28	3878	2012/12/28
2013	الأربعاء	6942	2013/01/02	3883	2013/01/02
	الخميس	6978	2013/02/07	3919	2013/02/07
	الجمعة	7014	2013/03/15	3955	2013/03/15
	السبت	7057	2013/04/27	3998	2013/04/27
	الأحد	7064	2013/05/05	4006	2013/05/05
	الاثنين	7100	2013/06/10	4042	2013/06/10
	الثلاثاء	7136	2013/07/16	4078	2013/07/16
	الأربعاء	7170	2013/08/28	4119	2013/08/28
	الخميس	7185	2013/09/05	4127	2013/09/05
	الجمعة	7221	2013/10/11	4163	2013/10/11
	السبت	7262	2013/11/23	4231	2013/11/23
	الأحد	7298	2013/12/29	4240	2013/12/29
	الخميس	7301	2014/01/02	4244	2014/01/02
	الجمعة	7337	2014/02/07	4280	2014/02/07
	السبت	7373	2014/03/15	4316	2014/03/15

2014	الأحد	7416	2014/04/27	4359	2014/04/27
	الاثنين	7423	2014/05/05	4367	2014/05/05
	الثلاثاء	7459	2014/06/10	4403	2014/06/10
	الأربعاء	7495	2014/07/16	4439	2014/07/16
	الخميس	7536	2014/08/28	4480	2014/08/28
	الجمعة	7544	2014/09/05	4588	2014/09/05
	السبت	7578	2014/10/11	4522	2014/10/11
	الأحد	7621	2014/11/23	4565	2014/11/23
	الاثنين	7657	2014/12/29	4601	2014/12/29

– صدق التحليل Validité :

يقصد بالصدق أو الصحة هو صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه أو بمعنى آخر صلاحية أداة البحث لتحقيق أهداف الدراسة(1).

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة وتحليل عينة صغيرة من المجتمع المبحوث بحيث تم الاطلاع على موضوعات هذه العينة وتم تصميم استمارة تحليل المضمون مرفوقة بدليلها ثم قُدِمت أي العينة والاستمارة مع دليلها لأستاذة مختصين لإعطاء رأيهم في مدى توفيقنا في تصميم الاستمارة.

والتأكد منها إن كانت فعلا تقيس ما هو مراد قياسه. وبعد ذلك قمنا بإجراء بعض التعديلات على استمارة تحليل المضمون(**) حسب ما قدمه لنا الأستاذة من ملاحظات.

لتشمل استمارة تحليل المضمون على الفئات التالية:

– فئة المساحة/ فئة الأنواع الصحفية/ فئة مصدر المادة الإعلامية/ فئة العناصر التيبوغرافية/ فئة الموضوعات وعناصرها/ فئة سمات المرأة المُعنفة وعناصرها/ فئة سمات القائم بالعنف/فئة الفاعل وعناصرها/ فئة منشأ الحدث/ فئة الدوافع/ فئة الموقع.

– ثبات التحليل Fiabilité :

يعني ثبات التحليل " هو الحصول على نسبة اتفاق عالية في النتائج لعدد من الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس و الأساليب في تحليل نفس المادة الإعلامية".

(1) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص ص222، 223.
- **ملاحظة: استمارة تحليل المضمون + الدليل توجد ضمن الملاحق.

ولأجل تحقيق هذه الخطوة سنقوم بالاستعانة بأستاذين والذين يقوما بعملية الترميز، وذلك حتى يتم التأكد من مدى توافقهما حول نتائج تحليل المضمون ومقارنة النتائج التي توصلنا إليها فإذا كانت نسبة الاتفاق ضعيفة أو قليلة فانه يجب إعادة النظر في فئات ووحدات التحليل المستخدمة في الدراسة حتى تصبح أكثر عملية في التطبيق، أما إذا كانت نسبة التوافق كبيرة فان هذا يعني أن الثبات قد تحقق. وقد اعتبر كل من "كابلان" و "جولدسون" أن نسبة الاتفاق التي تصل إلى **95 %** تعتبر مستوى عال من الثبات بينما لا تعتبر نسبة **75%** نسبة مرضية يمكن الاعتماد عليها(1).

وفي سبيل انجاز هذه الخطوة سنقوم بعرض دليل التعريفات الإجرائية إضافة إلى عينة من موضوعات الدراسة على الأستاذة المرمزين وبعد عملية الترميز من طرفهم سنقوم بحساب مستوى الثبات وذلك بتطبيق معادلة هولستي(2).

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن(متوسط الاتفاق بين المحكمين)}}{1+(\text{ن} - 1)(\text{متوسط الاتفاق بين المحكمين})}$$

ن: عدد المرمزين.

(1) احمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 113، 114.

(2) رشدي طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

*الأساتذة المرمزين هم:

المرمز أ: المشرف الأستاذ الدكتور/ جمال العيفة، أستاذ التعليم العالي بقسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة عنابة.

المرمز ب: الدكتورة/ نفيسة نايلي، أستاذة بقسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة أم البواقي.

المرمز ج: الباحثة.

الاتفاق بين أ و ب:

من بين **128** وحدة قام المحكمان أ و ب بترميزها، تم الاتفاق على **120** وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين أ و ب هي:

120 ← **128**

م1 ← **100**

$$م1 = \frac{124 \times 100}{128} = 96.77\%$$

الاتفاق بين أ وج:

من بين **128** وحدة قام المحكمان أ وج بترميزها، تم الاتفاق على ترميز **114** وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين أ وج بإتباع نفس الطريقة هي: م2= **89.09 %**

الاتفاق بين ب وج:

من بين **128** وحدة قام المحكمان ب وج بترميزها، تم الاتفاق على ترميز **116**وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين ب وج بإتباع نفس الطريقة هي: م3= **90.62%**

متوسط الاتفاق بين المحكمين (م):

$$م = \frac{م1+م2+م3}{3} = 92.15\%$$

$$\text{معامل الثبات} = \frac{3\times0.92}{1+(3-1)(0.92)} = \frac{2.76}{1+(2\times0.92)} = \frac{2.76}{2.84} = 0.97$$

معامل الثبات = **97 %** وهي نسبة عالية جدا وبالتالي تحقق لدينا ثبات التحليل وهو ما يسمح لنا بمواصلة العمل.

الفصل الثاني
المسؤولية الاجتماعية للصحافة كمنظور لتحليل محتوى وسائل الإعلام

تمهيد

1- المسؤولية الاجتماعية للصحافة.

1- 1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة

1-2- نشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة.

2- أسباب ظهور نظريــة المسؤوليــة الاجتماعيــة

3- الضوابط الأخلاقية والإعلامية للصحافة في نظرية المسؤولية الاجتماعية.

4- مستويات نظرية المسؤولية الاجتماعية.

5- مسؤوليات الصحافة في ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية.

6- التغطية الخبرية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية

7- المسؤولية الاجتماعية في التشريعات الإعلامية العالمية

8- المسؤولية الاجتماعية في التشريعات الإعلامية الجزائرية من 1982 إلى 2012

تمهيد

تُثير المعالجة الإعلامية عددا من الإشكاليات وخاصة منها ما يتعلق بمدى التزام وسائل الإعلام بالممارسة المهنية وأخلاقياتها كما نصت عليها عدد من مواثيق الشرف الصحفية، فالمعالجة الإعلامية بحد ذاتها تعاني عددا من جوانب الاختلال في الظروف العادية فضلا عن أوقات معالجة القضايا السلبية و الطابوهات على غرار قضية العنف ضد المرأة.

و قد اعتمدت هذه الدراسة في إطارها النظري على نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام بوصفها الإطار الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة، فهذه النظرية تهتم بتحديد الوظائف التي ينبغي أن تقدمها وسائل الإعلام لأفراد المجتمع من ناحية والمعايير الأساسية للأداء الإعلامي من ناحية أخرى، إضافة إلى القيم المهنية التي تحكم سلوكيات الإعلاميين في أداء واجباتهم الوظيفية [1].

وبالنسبة لـ "جون فيفيان" فإن "أخلاقيات المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Ethics، تعود إلى الجهود العلمية التي قامت بها "لجنة هوتشنز" Hutchins Commission لدراسة وسائل الإعلام في أمريكا في العام(**1947**) وأوصت الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام والاتصال باتخاذ القرارات التي تخدم المسؤولية المجتمعية للآخرين، وتناصر هذه النظرية المسؤولية الاجتماعية بوصفها غاية الأنشطة الإعلامية ونتيجتها في الوقت نفسه، كما تدعو وسائل الإعلام الجديدة إلى تعزز مسؤوليتها الاجتماعية وليس حريتها فحسب وذلك باتخاذ القرارات التي تخدم المسؤولية المجتمعية، كما تحكم هذه النظرية على الأفعال من خلال تأثيرها الجيد على المجتمع" [2].

وسنعالج موضوع العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة في ضوء مبادئ وضوابط المسوؤلية الاجتماعية التي تقع على عاتق صحافيي يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي" وهل تساهم الصحيفتان في تهويل الظاهرة أو تقلل منها وهذا ا دفع بنا لضرورة تبني إحدى نظريات الصحافة أو النظريات المعيارية وهي" **نظرية المسؤولية الاجتماعية** ".

---

(1) عماد حسن مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي، دراسة مقارنة**، ط3، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1994 ص 167.

(2)Vivian, J, **The Media of Mass Communication**, 9th edi, Boston, 2010, p33.

ويُعَرف"Stanly Baran " و "Davis Dennis" " النظريات المعيارية بأنها " نظريات تصف وضعا مثاليا لنظام إعلامي تتحدد فيه الهيكلة والعمليات وهي لا تصف واقع الإعلام، بل تؤكد على مثالية الإعلام وما ينبغـي أن يكون عليه"[1]. وتنطلق عادة هذه النظريات من الفلسفة والقيم والإيديولوجيات السائدة في المجتمع وهي التي تؤسس لنشأة المؤسسات الإعلامية وتعطيها الشرعية المطلوبة .

و تنعكس الملامح الخاصة بهذه النظريات في القوانين والسياسات الإعلامية ومواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة وقد ساهم إعلاميون وأكاديميون ونقاد اجتماعيون في صياغة هذه النظريات على مر السنوات والعقود ومن أشهر الكتب الإعلامية " النظريات الأربع في الصحافة " والذي شارك في كتابته علماء الاتصال الكلاسيكيين بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أضاف " دنس ما كويل " نظريتين هما التنموية والمشاركة الديمقراطية .

و "للنظريات أهمية في البحث العلمي إذ تحدد للباحث أساس الاختيار الذي يستند إليه والسياق العام الذي يجري فيه بحثه، فتقوم من خلال التصورات والمفاهيم التي تنطوي عليها بتوجيه عملية جمع البيانات وتحليلها.

و نسعى من خلال اعتمادنا على نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة إلى الوقوف على مدى التزام يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي" بوظائفهما الإعلامية والاجتماعية أمام المجتمع ، وذلك بإسقاط مبادئ وأفكار النظرية على الصحيفتان من خلال المعالجة الصحفية لإحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر وهي العنف ضد المرأة، من اجل الوصول إلى أهداف الدراسة أولها التعرف على نوع المعالجة الصحفية لقضية العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة على ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية.

وعليه سنتعرض نشأة هذه النظرية وما جاءت به من مبادئ ومسؤوليات ونتائج نحاول ربطها ومقارنتها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للصحافة التي جاءت بها الأنظمة الإعلامية في الجزائر من **1982** إلى **2012**م، وإذا ما كانت الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة تقع عليها هذه المسؤولية وتتحلى بها أم أنها تهدف إلى الربح وجذب القراء دون التحلي بالمسؤولية. من خلال عرض عام لنظرية المسؤولية الاجتماعية عبر نقاط كثيرة ومهمة تخدم دراستنا"[2].

---

(1)Stanly Baran and Davis Dennis, **Mass Communication Theory**, foundation ferment Future, 3em Edition, Canada2003, p23.

(2) حليمة عايش، **الجريمة في الصحافة الجزائرية- تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي**-(رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2009، ص24.

1- المسؤولية الإجتماعية للصحافة:

1- 1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة:

ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية كنتيجة للتطورات الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى إظهار الحاجة لالتزام المنشآت والمؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث قوى تيار الاحتكارات الاقتصادية واندفعت المشروعات نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة للجماهير مما أدى إلى خلق مناخ مناسب لظهور المفهوم.

ويُؤكد "محمد حسام الدين" على ضرورة الانتباه إلى "أن قضية المسؤولية الاجتماعية للصحافة إحدى قضايا الاتصال الجماهيري القديمة التي اخذ النقاش حولها يتجدد في العالم، وقد احتلت هذه القضية الواجهة في الولايات المتحدة في نهاية عقد الأربعينيات، وشهدت الساحات الإعلامية والثقافية الغربية حوارات واسعة حولها تتجدد اليوم وأنتجت ما سُمي بنظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام. إلا أن هذا الإطار المعرفي طالما تعرض للنقد والتشويه الذي استخدم مرة أداة لقمع وسائل الإعلام باسم المجتمع ومرة ثانية استخدم أداة لاغتيال الحقيقة وتشويهها باسم تلك المسؤولية وتحت وطأة التعلل بالضمير الاجتماعي[1].

هكذا ظهر تيار المسؤولية الاجتماعية للصحافة واخذ أطره النظرية والمعرفية في النصف الثاني من القرن العشرين، وحدد مضامين جديدة للوظائف والمعايير والقيم المهنية وفي المستوى الأخير تم التركيز على معايير جمع الأخبار كاحترام الخصوصية وتجنب صراع المصادر وصراع المصالح ومعايير كتابة الأخبار انطلاقاً من أن الصحافة تمارس في العالم المعاصر مسؤولية وسلطة، ما يعني أهمية التفريق أثناء الممارسة بين الإلزام والالتزام ثم العلاقة بين الحرية والمسؤولية، فالتزام الإعلام بحماية الحقيقة وحراستها هو جوهر الالتزام بحماية مصالح المجتمع مهما كان تصنيف الحقيقة ومضمونها.

و تعرف **نظرية المسؤولية الاجتماعية** على أنها :

" مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والرأي العام" [2].

---

(1) محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 14.
(2) المرجع نفسه، ص 17.

من هذا التعريف يمكننا أن نستنتج الخطوط العريضة المسموح بها للصحافة المكتوبة في ظل هذه النظرية و هي[1]:

1. وجوب قيام الصحافة بمجموعة من الوظائف اتجاه مجتمعها .
2. حرية الصحافة تحددها مسؤولياتها القانونية والاجتماعية .
3. المعالجة الصحفية تتم من خلال ضوابط وقيم مهنية محددة .

وتعتبر نظرية المسؤولية الاجتماعية مجموعة من الأفكار والمعتقدات والقيم التي تستمد جذورها من النظرية التقليدية ...فمبدأ المسؤولية الاجتماعية يتفق مع ما نادت به اللبرالية عندما حددت وظائف الصحف، بأنها تنمية وعي المواطنين ودعم النظام السياسي للبلاد وحماية الحريات الفردية [2].

فهي محاولة لإيجاد التوازن بين مفهومين الحرية والمسؤولية الإعلامية من خلال مجموعة من المعايير نذكر من بينها :

- تحمي حرية الصحافة بشكل كامل ودون قيود وتكفل قيام الصحافة بمسؤولياتها اتجاه الوطن والمجتمع.
- تحمي حرية الصحفي وحقوقه.
- تُلزِم في الوقت نفسه احترام المجتمع وحقوقه.
- كما تُلزِم باحترام مجموعة من الثوابت الوطنية والمهنية .
- و تُلزِم احترام أخلاقيات المهنة ومعاييرها [3].

رغم أن أساس ظهور النظرية لم يكن من مجال الإعلام كما قلنا سابقا بل من الاقتصاد والعلاقات العامة إلا انه عبر عما كان يعانيه النظام الإعلامي آن ذاك، حيث كانت مصلحة الفرد أهم من مصلحة الجماعة والوسائل الإعلامية تملك الحرية التامة في نقل الأخبار التي تهمها وتفيدها وتحقق لها المكسب دون التفكير في جماهيرها وان الصحفيين لا يحملون على عاتقهم أدنى إحساس بالمسؤولية.

هذه النظرية لم تأتي لتقيد الإعلام وسلبه حريته وإنما لتحديد تلك المسؤولية بمجموعة من الضوابط والقيم التي تساعد على دفع مسار الحرية إلى الأمام وفي الوقت نفسه خدمة جماهير الوسائل الإعلامية[4].

---

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص25.

(2) احمد طلعت البشيبشي، **الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005، ص 82.

(3) سليمان صالح، **صناعة الأخبار في العالم المعاصر**، دار النشر الجامعية، القاهرة، 2004، ص 60.

(4) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص26.

ففي ظل هذه النظرية تظل وسائل الإعلام مملوكة ملكية خاصة ولكن تخضع لعقوبة المجتمع، فإذا لم تخدم مصالحه أو هددت استقراره يصبح للحكومة الحق في التدخل لتأكيد المصلحة العامة.

2-2- نشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية :

مع منتصف القرن التاسع عشر نادى بعض الناشرين بأن الصحافة يجب أن تستنكر تفاهات الصحف الصغيرة وارتباط بعضها بقوى سياسية معينة....كما يجب عليها تضع صالح المجتمع قبل صالح أي جماعة حزبية أو ذات مصالح خاصة.

ثم شهد القرن العشرين تزايد الاهتمام بقضية " المسؤولية الاجتماعية " كما تزايدت أعداد الناشرين الذين يؤمنون بدور الإعلام في تقدم المجتمع ، وليذكروا بالمسؤوليات التي ترتبط بحرية الصحافة

وقد استهدفت النظرية وضع ضوابط أخلاقية للصحافة والتوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية، وتقوم هذه النظرية (على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية[1].

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة – ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية – ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، وتؤكد النظرية على وجوب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وان التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة، أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية.

(1) أحمد طلعت البشيشي، مرجع سبق ذكره، ص83.

إن هذه النظرية تهدف إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى. واستنادا لذلك يحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكوا وسائل الإعلام في ظل هذه النظريات ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

و قد تبلور هذا الإحساس على شكل ميثاق يحدد الضوابط الأخلاقية للإعلام وذلك عام **1923** حين تبنت الرابطة الأمريكية لرؤساء تحرير الصحف ما أسمته في ذلك الوقت " بميثـاق الصحافة " أو ميثاق الأداء الإعلامي"[1].

وجاء في هذا الميثاق دعوة الصحف إلى تحمل مسؤولياتها بالنسبة للقضايا التالية :

1. العمل من اجل الصالح العام .
2. الصدق في الأداء و الإخلاص.
3. عدم التحيز و الموضوعية.
4. البعد عمّا يخدش الحياء.
5. احترام خصوصية المواطن.

أما النشأة الحديثة فترجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما اهتمت الأوساط العلميـــة والبحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية بالإعلام كالوظيفية التي سارعـت بتحديث الأفكار للنظريات التقليدية بدراسة دور وسائل الاتصال الإعلامي والجماهيري في هذه المجتمعات.

وما ينبغي أن يكون عليه هذا الدور الوظيفي تجاه كل من الفرد والمجتمـــع والدولـــة والتنظيمات والمؤسسات الإعلامية ذاتها ولقد تبلورت هذه الفكرة أيضا فـي إطار تطـور النظريات الصحفية.

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص27,

بعد أن تم تشكيـــل لجنـــة متخصصـــة عُرِفت بلجنـــة" هيتشينز "communication hutchins متخذة اسمها من اسم رئيس جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما عُرِّفت أيضا باسم لجنة "حرية الصحافة" فوضعت تقريرا محددا حول الصحافة الحرة و المسؤولة عام(1947) وجاء فيه : " هناك تناقض بين الفكرة التقليدية لحرية الصحافة وبين المقابل الضروري لها ألا وهـــو المسؤولية فالمسؤولية كاحترام القوانين ليست في حد ذاتها معرقلة للحرية، بل على العكس يمكنها أن تكون التعبير الأصيل عن حرية ايجابية" .

والمسؤولية إنما تحتج على حرية اللامبالاة ....يجب على الصحافة أن تدرك أن اندفاعها الانفعالي وأخطاءها لم تعد تخص الحقل الخاص، بل أصبحت تمثل أخطارا عامـــة فـــإذا انخدعت الصحافة، فهذا معناه أنها بدورها قد خدعت الرأي العام...".

فالصحافة بحسب هذا التقرير هي مرآة الرأي العام التي تقدم المزايا والعيوب بدون تجميل أو خداع وان القوانين ليست هي التي تحد الحرية أو تضيق على الصحافة الخناق بل تعرفها بما لها وما عليها من وظائف ومسؤوليات من اجل الحفاظ على استقرار المجتمع[1] .

فمن حيث وظائف وسائل الإعلام في المجتمع المعاصر رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف التالية :

أ. تقديم تقرير صادق و شامل وذكي عن الأحداث اليومية .

ب. أن تعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد .

ج. أن تُقدم صورة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع .

د. أن تبُرز أهداف المجتمع وقيمه وتوضحهما .

هـ. أن تُوفر معلومات كاملة عما يجري يومياً .

وأوصت لجنة حرية الصحافة الحكومة بتطبيق الضمانات الدستورية لحرية الصحافة وأن تعمل على تسهيل ظهور وسائل إعلام جديدة واستمرار المنافسة بين الوسائل القائمة، كما طالبت اللجنة بإلغاء التشريع الذي يحظر على الأفراد مساندة إجراء تغييرات ثورية على المؤسسات القائمة لأن هذا التشريع يهدد المناقشات السياسية والاقتصادية[2] .

---

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص28.

(2)Alain Rabatel,Roselyne Koren, **la responsabilité collective dans la presse**, Dossier questions de communication, université Lyon2, France, 2008, P 13

و أوصت اللجنة المؤسسات الإعلامية بتقديم خدمة تتسم بالتنوع والكم الملائم لاحتياجات الجماهير، فضلاً عن زيادة مراكز الدراسة الأكاديمية والبحث والنشر في مجال الإعلام، وإنشاء هيئة جديدة مستقلة لتقييم أداء الصحافة لعملها وتقديم تقرير سنوي حول هذا الأداء، كما أوصت اللجنة العاملين بمجال الإعلام بالنقد المتبادل وأن يقبلوا مسؤوليتهم كناقل عام للمعلومات والمناقشة .

كما قدم أستاذ أمريكي هو "كيرتس مونتجري" في كتابه" مسؤولية رفع المعايير"، رؤية جديدة للمسؤولية، تقول إنه إذا قامت الصحافة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم، ومراعاة قيمهم فهذه نصف المسؤولية، ولكن النصف الآخر هو بيان مسؤولية الجماهير تجاه المادة المذاعة التي هي بدورها تجاه أنفسهم، إذ يجب على الجمهور ألاّ يتعامل مع ما يقدم من خلال الصحافة والتليفزيون على أنه وجبة كتلك التي يشتريها من السوبر ماركت بل عليه أن يدرك الوقائع ولا يتقبلها كما يقرأها أو يسمعها، بل يزن الأفكار التي تتفق أو تختلف مع ميوله ويضع افتراضاته الأساسية محلاً للنقاش [1].

ويساوي "روبرت راي" في كتابه"مسؤولية الجرائد" بين المسؤولية الاجتماعية وصدق الأخبار والحيدة، لأنها أساس حق القراء في المعرفة، ثم المناقشة الديموقراطية الحقة في المجتمع والتي تسهم في تطويره.

مما سبق نستنتج أن هذا التقرير شبيه بنظرية متكاملة جديدة للإعلام وقد تشكلت هذه اللجنة من عدد من الشخصيات البارزة غير الحكومية الذين قدموا العديد من الدراسات وكما نلاحظ خلاصة هذه اللجنة وما جاءت به يشتمل في أن نظرية المسؤولية الاجتماعية لن تتحقق إلا في ظل صحافة حرة ومسؤولة والاقتناع بأن النظرية الليبرالية لم تعد مواكبة سواء بالنسبة للأفكار السائدة في المجتمع أو بالنسبة للقواعد الحالية للمجتمع .

وقد تضافرت العديد من الأسباب التي ناقدة الفكر الليبرالي أو ما عرف بنظرية الحرية الإعلامية ومحاربة بعض مبادئها التي لم تكن لصالح وخدمة المجتمع، وكذا لمساعدة نظرية المسؤولية الاجتماعية من اجل هيكلة مبادئ تقوم عليها وتحقق أهدافها في المسؤولية الإعلامية، فتعددت الحجج والأدلة وظهرت العديد من الأفكار والإيديولوجيات الناهضة لما سبقها والبعض الآخر جاء لتدعيم ما كان من قبل يخدم الإعلام والمجتمع ويعطي الحق في حرية التفكير والتعبير والنشر لكن بما يحافظ على استقرار قيم المجتمع [2].

---

(1)Alain Rabatel, Op. cit , P 15

(2) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص 29.

2- أسباب نشأة نظريــة المسؤوليــة الاجتماعيــة :

يمكن القول بأن النظرية ظهرت نتاجا لمجموعة من المتغيرات التي طرأت على الولايات المتحدة الأمريكية فـي مختلف المجالات من بينها:

3-1- الأسباب الفكريـــــة:

شـهدت فترة مطلـع القرن العشرين ثورتي"الكرانتم" التـي طرحها "مـاكس بلانك" فـي عـام **(1900)** ونظريـة النسـبية التـي أعلنهـا "ألبـرت اينشـتاين" عـام**(1905)**، والتـي قلّبـت مسـلمات الفيزيـــاء الكلاسـيكية كالحتميـة اطـراد الطبيعـة الموضـوعية المطلقـة و مسـاهمة "داروين" بنظريـة التطـور و"فرويـد" بنظريـة اللاشعور في تطور المناخ الفكري .

هذا الجو الفكري الجديد الذي عبّر فيه بعض المفكرين عن شكهم فـي الفـروض الأساسيـة التـي تقوم عليها نظرية الحرية بجوانبها المطلقة، الإنسان، المجتمع و الحرية بالإضافة إلى العلوم السياسية التي انتقدت مفهوم القانون الطبيعي إذ ترى أن قانون الحقوق الطبيعية التي نادى بها الليبراليون ما هو إلا شعار ترفعه إيديولوجية مُعتلة[1].

3-2- الأسباب الأخلاقيـــــة:

إن انتشار صحافة الإثارة التي تُقدم أخبار الجنس و الجريمة دفع بالعديد من العلمـاء إلى وضع الإعلام في موقع المتهم على ترويج مثل هذه السلوكيات واعتبروا انتشار الجريمة نتيجـة مباشرة لما تعرضه هذه الوسائل من إثارة، وإساءة استخدامها للحرية على نحو اضر بالأخلاق العامـة وعرض المجتمع للانهيار وذلك عن طريق ما سموه بالصحافة الصفراء، ضف إلى ذلك إدراك الصحفيين حاجة الصحافة إلى شخصيات تتسم بالشجاعة ليضعوا المثل العليا لها [2].

3-3- الأسباب الاقتصاديـــة:

- تزايد الاتجاه إلى الاحتكار والتركيز في ملكية الصحافة والذي لعب دورا فعالا في تعريـض النظرية الليبرالية للنقد[3].

---

(1) محمد حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص56.

(2) أحمد بدر، **الاتصال بالجماهير بين الإعلام و الدعاية والتنمية**، وكالة المطبوعات عبد الله حرمي، الكويت 1998 ص 223.

(3) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص31.

– انتقاد الاقتصاديين لقناعة الليبراليين بالفردية المتطرفة مما يثير الشكوك حول إمكانية تواجد أسواقا حرة داخل المجتمع منها ما يتداول فيه السلع والخدمات ومنها ما يتداول فيه الأخبار والمعلومات.

– أهمية تطوير الأسواق وتشجيع الاستهلاك بين المواطنين لخدمة المنتجين وذلك من خلال ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام.

– التقدم التكنولوجي وظهور ثقافة صناعية حديثة ومجتمعات حضارية جديدة.

3-4- الأسباب المؤسسية:

– تأسيس جمعية ناشري الصحف الأمريكية الجمعية الأمريكية لمحرري الصحف، وجمعية الصحفيين المهنيين والتي لعبت دورا في صدور مواثيق الشرف المهنية.

– ظهور الاتحادات المهنية وبداية التنظيم الذاتي للصحافة.

اعتبرت هذه الأسباب بمثابة الركائز الأساسية التي كانت سببا في ميلاد نظرية صحفية جديدة تختلف عما سبقها في أفكارها وتناقضها وتجمع بينهم في أفكار أخرى وتدعمهم، فلم تكن نظرية المسؤولية الاجتماعية نتاجا لنوع واحد من الأسباب وإنما تعددها جعل من مبادئ النظرية أكثر منطقية وتطبيقا على ارض واقع الصحف وعلى اختلاف النظم السياسية أو الاقتصادية، ودليل ذلك أن النظرية السلطوية لا يمكن تطبيقها في مجتمع ليبرالي أو العكس وإنما نظرية المسؤولية الاجتماعية تتماشى مع مختلف التطورات وتسعى دائما للحفاظ على الجماهير من خلال مبادئها التي لا تهدف إلى تقييد الصحفيين ومؤسساتهم وإنما تحدد ما لهم وما عليهم وتهدف إلى حماية جماهيرها من الآثار السلبية التي تخلفها أخبارهم.

فالدراسات التي قدمت على تأثير وسائل الإعلام وتأكيد بعض العلماء على أن السبب الرئيسي في خروج المجتمع عن المعتاد والمألوف هي الموضوعات والأخبار التي تنشرها الوسائل الإعلامية على اختلافها[1].

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص31.

3-5- الأسباب المهنية:

لقد كان ظهور الأشكال التحريرية الجديدة والقوالب المبتكرة عاملا في التنبيه على أهمية المواد المنشورة، فقد كتب "ويل ايروين" في مجلة "كولبرز" عام **(1911)** أن تأثير الصحافة تحول بشكل ملحوظ إلى أعمدة الأخبار وأن التحيز في تناول أحداث المجتمع يشوه إدراك الجماهير لها ويمنعها من الحكم عليها.

كما كان للدعاية أثر كبير في ازدياد الاهتمام الناس بالصحافة كوسيلة للاتصال الجماهيري وهو ما دفع لجنة حرية الصحافة أن تطلب المزيد من المسئولية نتيجة وجود جرعات ضخمة من الدعاية في وسائل الإعلام واستغلالها للسيطرة على الجماهير والتحكم فيهم[1].

4- ضوابط ومبادئ نظريـــة المسؤوليـــة الاجتماعيـــة :

قدم "دينيس ماكويل" من المبادئ التي حددت بها النقاط الأساسية والأفكار التي تقوم عليها وسائل الإعلام عند تأدية وظائفها من خلال ما تنطوي عليه وتتميز به هذه النظرية من قيم ومبادئ وقوانين وكيفية تحويل النظرية من مجرد شعارات ينادى بها إلى ضوابط واقعيـــة ومعمول بها في مختلف المؤسسات والوسائل الإعلامية وهذه المبادئ هي[2] :

- إعطاء الحق للفرد في حصول على المعلومات وعدم التستر عليها ولا يجوز تزويد الفرد بمعلومات كاذبة أو ناقصة .
- ممارسة النقد البناء والقبول بأي فكرة أو طرح جديد من قبل الفرد وتقبل مناقشة ذلك الفرد لتصحيح الخطأ إن وجد بأسلوب ديمقراطي بناء هادف وهادئ.
- نشر أهداف المجتمع وخططه التربوية، والتعليمية والاقتصادية فالإعلام يهدف إلى خدمة المجتمع، ويبشره بالحياة المرفهة واحترام حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إتاحة الفرصة للفرد بالحصول على المعلومة التي يستفيد منها أو يريد أن يتعلمها أو يضيفها إلى حصيلة مستواه الثقافي والسياسي.

– إن الصحفيين المهنيين ينبغي أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع، بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم واتجاه السوق.

---

(1) محمد حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص32.

- الشفافية العالية في مفاصل الدولة وسياساتها، و برامجها ووضع المعلومات أمام المواطنين وعدم إخفائها إلا لأغراض امن المجتمع والدولة .
- ضرورة وضع مستويات مهنية للصدق والموضوعية والدقة و التوازن.
- يجب تجنب كل ما يؤدي إلى نشر الجريمة أو العنف أو المدنية أو الإساءة إلى الأقلية في المجتمع

إن هذه النظرية قد طرحت بعض الحلول التي تتمثل في تنظيم مهنة الصحافة من خلال إصدار مواثيق شرف مهنية لحماية حرية التحرير الصحفي والممارسة الصحفية وإصدار قوانين للحد من الاحتكار وإنشاء مجالس للصحافة، وإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف [1].

5- مستويات نظرية المسؤولية الاجتماعية :

نظرية المسؤولية الاجتماعية لم تأتي لتحد من حرية الصحافة وإنما لتكون الطريق الممهد والنظيف التي تسير عليه دون أن تخلف وراءها آثار سلبية على مجتمعها، فالصحافة جاءت لتطوير وخدمة المجتمعات والحفاظ على أمنهم وليس من اجل تحقيق الكسب المادي لأصحابها وفقط، ويمكن التعرف على النظرية أكثر إذا عرفنا مستوياتها ومنهم الأشخاص التي تقع عليهم هذه المسؤولية. هناك من اعتبر للمسؤولية الاجتماعية ثلاث مستويات وهي :

- مسؤولية الإعلام اتجاه المجتمع العام فوسائل الإعلام عليها واجبات في إمداد الجماهير بالمعلومات وبذل الجهد بعدم الإساءة للأفراد.
- مسؤولية الإعلام اتجاه المجتمع المحلي بتحديد السياسات التي تحكم السلوك المعلنين والجمهور على علم بما يتوقعونه منها .
- مسؤولية الصحفي تجاه نفسه مذلك من خلال أداء الرسالة الإعلامية بأقصى قدر من الدقة والأمانة والصدق والموضوعية لما يعتقد انه في صالح المجتمع [2].

فحتى انه لم يخلي الصحفي من مسؤوليته أمام نفسه وان يجعل دائما نصب عينيه الضوابط الأخلاقية والمهنية عند معالجته الإعلامية للمواضيع المختلفة .

وعلى غرار النظريات التي جاءت قبلها تحدد نظرية المسؤولية الاجتماعية مجموعة من المسؤوليات التي توضع على عاتق الصحافة أو وسائل الإعلام عامة اتجاه المجتمع وهي ما خرجت به لجنة حرية الصحافة والنتيجة الحتمية للأفكار التي تبلورت منها النظرية.

---

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(2) عماد حسن مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص167.

6- مسؤوليات الصحافة في ظل نظريـة المسؤوليـة الاجتماعيـة :

تقع على الصحافة المكتوبة مسؤوليات كبيرة اتجاه ما يحدث من متغيرات في العالم فجاءت هذه النظرية بهدف خلق التوازن والتوافق بين وسائل الإعلام ومصالح الأشخاص والمجتمع بتبنيها مجموعة من المسؤوليات وهي:

6-1- المسؤوليـة السياسيـة :

تقوم وسائل الإعلام بمسؤولياتها في تقديم كل جديد وبوضوح لكل الأحداث السياسية وإعلام المواطنين بالقوانين وبالتغيرات السياسية، وفتح الحوارات مع الهيئات الحكومية والوزارات وإبلاغ المواطن بمختلف الأخبار مع مراعاة حقوق الأشخاص والدولة.

كما يجب على الصحافة أن تساهم في "عملية التصحيح " الذاتي وذلك بالتفريق بين " الحقيقة والرأي " وشرح كل جوانب أي قضية تتعرض لها موضحة آراء المؤيدين والمعارضين وتنشر بدون أي تعليق منها ما يحدث وما يقال بالفعل...فإذا ما تيسر للقارئ كل هذه الآراء فقد يكون قادرا على اكتشاف الحقيقة التي يسعى إليها [1].

6-2- المسؤوليـة التعليميـة :

و تشمل القضايا التعليمية والتربوية من برامج واقتراحات علمية وفكرية وتسليط الضوء على المنظومة التربوية من جهة وعلى المواد الإعلامية من جهة أخرى، وكشف السلبيات لتقديم المعلومات بأكثر شفافية لترقية المستوى العلمي للمجتمع.

فالإعلام كما تراه اللجنة يعتبر وسيلة تعليمية بل ربما تكون اخطر الوسائل المتاحة ومن هذا المنطلق فان على رجال الإعلام مسؤولية لا تختلف عن مسؤولية المعلمين في نشر وتوضيح الأفكار التي يجب أن يعلم بها المجتمع.

وتدخل في هذه المسؤولية أيضا وظيفة توضيح أهداف وقيم المجتمع وهذا الدور يجب أن لا يكون وسيلة للتلاعب بالحقائق وتقديم صورة وردية للمجتمع بل تدعوا إلى نشر التقارير الواقعية عن الأحداث والقوى المناهضة لأهداف المجتمع [2].

---

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص34.

(2) المرجع نفسه، ص35.

6-3- المسؤوليـــة التثقيفيـــة :

تؤثر الصحافة المكتوبة في مجالات التنمية الثقافية باعتبارهـــا موجهة لجماهير المجتمع وتستقي مادتها التي تقدمها من الأحداث والمواقف ومن الثقافـــة السائدة في تلك البيئة بما فيها من اتجاهات وقيم ومعايير، و مهمتها نقل الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تركز على الصدق والصراحة ومخاطبة عقول الأفراد وعواطفهم لتنمية المعارف والخبرات والارتقاء بالفكر والسلوك، وتحقيق زيادة في كم ونوع الخبرات التي يحصلها الأفراد في مجالات المعرفة المختلفة. والاهتمام بالتقاليد وبالموروث الاجتماعي والتغني بأمجاد الأمة أحياء التراث الأصيل، محاربة الفساد الثقافي والعادات الدخيلة على المجتمع والتي قد تؤدي لانهيار المجتمع من خلال مضمون وسائل الإعلام.

إذا من حق الجماهير أن تحصل على أية معلومات عن أي مستحدث في أي مجال لان هـذا يعد جزءا مهما من التغيير الأوسع أفقا عن حقهم في الاتصال ويعد إجراءا تبادليا بين الشعوب وكل من القائمين على الأجهزة الإعلامية .

وهذا الحق أكده الاتفاق الموقع من قبل الدول الأعضاء في اليونسكو في اجتماعهم المنعقد بنيروبي سنة (1976)، والذي نص على انه لا ينبغي بحث أية مشكلة متعلقة بتحصيل الجمهور للمعلومات والأخبار مع إهمال مسالة مشاركته في العملية الإعلامية، لان الإعلام والمشاركة مفهومان يرتبط كل منهما بالآخر .

حتى إن هذه العلاقة متضمنة في صميم مبدأ الديمقراطية وأكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (27) " لكل مواطن الحق في أن يشترك دون قيد أو شرط في الحياة الثقافية للمجتمع وان يستمتع بالفنون وان يكون له نصيب في التقدم العلمي وما يؤتيه من ثمـــار "[1].

6-4- المسؤولية القيمـــية :

فما تملكه الصحافة من قدرات على تقديم خبرات متنوعة ثرية وجذابة للصغار والكبار معـا فيما تكتبه من مقالات وما تنشره من أخبار وما تثيره من تحقيقات قـد يساعد بصـــورة أو بأخرى على توجيه القراء نحو القيم المختلفة أو يدعم ما لديهم من قيم أو يساعدهم على غرس قيم مرغوبة لديهم أو يساعده في التخلص مما ليس مرغوب فيـــه[2].

---

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص35.

(2)المرجع نفسه، ص36.

فلو أخذت الصحف على عاتقها هذه المسؤوليات ووصلت أدوارها ووظائفها في الجانب الايجابي فلن تكون لها تأثيرات تحبط الجماهير وتبعد عنها الشكوك والاتهامات التي توجه لها، فالإعلام مهن وفن نبيل جاءت لخدمة الفرد والمجتمع وتحقيق ما لم تصل إليه السلطات السياسية والمؤسسات الغير رسمية والرسمية الأخرى .

و كذا لابد من توفر شروط تتحكم في كتابة المادة الإخبارية ونشرها إلى القراء حتى تعود الأخبار بالفائدة دائما على المجتمع، وهذا ما سنحاول التعرض إليه وتوضيح القيم التي لابد من إتباعها عند نقل الأخبار في الصحف[1].

7- التغطية الخبرية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية :

إذا حاولنا التعرض للقيم المهنية للتغطية الخبرية فإنه يجب ربطها بالمسؤولية فقد أوجد منظِرو المسؤولية الاجتماعية مدرسة جديدة في العمل الإخباري، تنطلق في نظرتها إلى هذا العمل من جوهر مسؤولية الصحفي أمام مصدره وجمهوره، وبالنسبة "لمحمد حسام الدين" يمكن حصر القيم المهنية لجمع الأخبار في "مجموعة من الالتزامات التي يعمل في إطارها الصحفي ويراعيها كي يضمن تحقيق المسؤولية في خبره"، وتتضمن هذه القيم: الدقة و الموضوعية و الصدق، الأمانة، الاكتمال أو الشمولية الوضوح، الحياد، الاقتباس أو الإسناد وغيرها[1]، فكل قيمة تعبر عن مبدأ المسؤولية، إلا أن لكل واحدة معنى خاص بها كما قد تجتمع قيمتين في معنى واحد كالشمول والتكامل مثلا في حين أنها تتكامل لتصنع مسؤولية التغطية الخبرية وسنحاول حصر القيم المذكورة فيما يلي :

7-1- الدقـــــة:

تعني التركيز حتى لا يكون المضمون الصحفي مثير للتأويل أو التفسيرات الخاطئة أو اللبس والشك ولذلك فالكلمات مثل "قد" و "ربما" و "من المتوقع" و "أفادت الأوساط العلميــة" أو "المصادر المطلعة" من شانها أن تفقد المضمون الصحفي قيمته وأهميته عند المتلقي، والدقة يجب أن تشمل الأسماء، التواريخ الأرقام، وكذلك الألفاظ والصفات[2].

إن عدم الدقة تدفع بصاحبها إلى الاستهزاء وتؤدي إلى سحب الثقة تدريجيا منه وتقلل من قيمة الصحفية ككل مما يؤدي بالجماهير إلى النفور منها.

---

(1) محمد حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص120.

(2) عايش حليمة، مرجع سبق ذكره، ص36.

وتغيب الدقة عن مضمون الخبر نتيجة ممارسات إعلامية أهمها: عدم اللجوء إلى المصدر الأساسي للخبر الحرص على تحقيق السبق الصحفي، أو يكون ذلك نتيجة الاختصار المخل لبرقيات وكالات الأنباء.

7-2- الصـــــدق:

صدق الخبر وابتعاده عن تزييف الوقائع وخداع الجماهير بمعلومات كاذبة أو مغلوطة من أهم القيم الواجب تواجدها في الخبر الإعلامي، وهناك من أطلق على هذه القيمة باسم التنوير وعكسها التزييف.

فبعض الصحفيين الذين لا يملكون الضمير المهني فيحررون أخبارا ألفوها بأنفسهم فلا تمس للواقع بصلة أو يبدون آراء خاطئة ويمزجونها بالواقعة حتى لا يتمكن القارئ من التفريق بين الخبر الأصلي وآراء الصحفي ويبدونها اهتماما فائقا بدون التفكير في الافتراض القائل بأن :

"تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة يؤدي بالضرورة إلى انتقال نفس التركيز إلى الجمهور المتلقي بحيث تصبح أولويات اهتمامات وسائل الإعلام هي ذاتها أولويات الجمهور" [1].

فكيف لو كان الخبر من أصله كذبة يتبعها الجماهير ويتبنونها لدى دعت نظرية المسؤولية الاجتماعية بضرورة التقيد بصدق المعلومة. فحياة وشخصية وتفكير الإنسان في عصرنا هذا مبني على المعلومة لما لها من أهمية في العلاقات الديناميكية في المجتمع، فلا بد من الصحفي أن يتحقق دائما من مصداقية مصادره وصحة المعلومات والبيانات المقدمة إليه حتى يضمن الوفاء لجماهيره.

7-3- الشمـــول:

ويعني تتبع الخبر من نشأته حتى نهايته والبحث عن العناصر المكملة له سواء عن طريق المصادر الأصلية أو أقسام المعلومات[2]. أي تلك التفاصيل المختلفة التي ترتبط بالخبر، فعلى المحرر أن يكون ملما بمثل هذه التفاصيل، وان يوردها في الخبر الذي نقله إلى القراء.

وتتضمن التفاصيل عادة ما يرتبط بالحدث من حقائق وأوضاع وظروف إحاطة بالواقعة، ولذا لابد من الإجابة عن الأسئلة الست التي حددها "لاسويل" أثناء الخبر الصحفي، فلابد من تقديم كافة البيانات والتفاصيل والمعلومات المتعلقة بالخبر والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه، وكيف وقع، ومتى وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الموضوع مكتمل وقابل للنشر[3] .

---

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص37.

(2) عبد العزيز عزه، **مصداقية الإعلام العربي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص66.

(3) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص 38.

7-4- الموضوعيـــــة:

وهي من أهم مبادئ تحرير الخبر ...إلا أن الموضوعية الكاملة حالة مثالية، لا يمكن تحقيقها ومهما حاول الصحفي الوصول إليها فسوف تظهر بعض العناصر والاتجاهات الفردية، وعلى الرغم من ذلك فان الالتزام بالموضوعية هو الركن الأساسي لكل عمل صحفي، ولتحقيق هذا المبدأ لابد من البحث والتحقيق من صحة الخبر وأركانه، وهنا لابد من التفرقة بين عدم كفاية الموضوعية لأسباب خارجة عن الإرادة وبين التحريف المتعمد للخبر [1].

ورغم محاولة الصحفيين التحلي بالموضوعية في كتاباتهم إلا أنهم يجدون دائما قيمهم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية بين اسطر ما كتبوه (خفية)، ورغم ذلك هذا لا ينفي الالتزام بالقيم الظاهرة.

وقد وضعت المواثيق الصحفية عدة مبادئ من شانها أن تحفظ للمجتمع قيمه منها أن يتصرف بشكل مسؤول اجتماعيا، فيحترم الصحفي مسؤوليته إزاء الرأي العام وحقوقه ومصالحه والامتناع عن نشر الموضوعات الخليعة التي تحرض على الإجرام والانحرافات الجنسية وتحبذ المخدرات في المقابل الالتزام بالقيم الثقافية المقبولة لدى المجتمع والتي اتفق عليها.

8- المسؤولية الاجتماعية في المواثيق الإعلامية العالمية

تعتبر محاولة التنظيم القانوني والمهني والأخلاقي لمهنة الصحافة بمفهومها الشامل (المطبوع والمذاع والتفاعلي) عملية ممتدة ومتراكمة وتعود جذورها الأولى إلى مطلع القرن السابع عشر، ففي عام(**1715**) صدر مرسوم روماني يلزم الصحافة بالتقيد بالقوانين المتعلقة بالقذف والتشهير وإساءة السمعة غير أن المناقشة حول مسئولية الصحافة والإعلام بدأت عقب نهاية الحربة العالمية الثانية عندما تم تشكيل "لجنة هوتشنز" في الولايات المتحدة الأمريكية عام (**1947**)، ثم اللجنة الملكية البريطانية في العام نفسه [2].

و تُعول البلدان والمجتمعات الجادة في تنظيم الممارسات الصحفية على التنظيم الذاتي لهذه المهنة ومن هنا تعددت الجهود الرامية إلى تحقيق هذا التنظيم ما بين جهود: مؤسسية وفردية على غرار ما قام به الصحفي "بولتزر" الذي كان شعاره مراعاة السهولة والتحرير الجيد وإبراز الحقيقة إلى جانب التركيز على الدقة [3].

---

(1) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(2) عبد الجواد السعيد ربيع، **فن الخبر الصحفي**، الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص34.

(3) مجدي صلاح طه المهدي، **الصحافة وقضايا التعليم**، دار الجامعة الجديدة، الكويت،2007، ص9.

أما الجهود المؤسسية فمنها ما بادرت به الحكومات على غرار ما قامت به دولة السويد من تعيين "أمبودسمان" –محامي الشعب– عام(**1809**) لبحث شكاوى المواطنين ضد الحكومة، والذي غالبا ما ينجح في حل الكثير من الشكاوى، من خلال المصالحة بين المواطن والصحيفة، أو إنشاء مجالس للصحافة حيث تم إنشاء أول مجلس من هذا النوع في السويد العام (**1916**)، وأحيانا تقوم بإنشاء لجان على غرار لجنة الإذاعةthe Broadcasting Commission والتي تقوم بعمل "الأمبودسمان"، ومجلس الصحافة في الوقت نفسه، بالإضافة تفسيرها أحكام ميثاق الشرف الصحفي السويدي [1].

وهناك جهود مؤسسية غير رسمية تقوم عليها الجمعيات والاتحادات والنقابات والمؤسسات الصحفية بالإضافة إلى وكالات الأنباء الدولية ومنظمة "اليونسكو" UNISCO، لإرساء أسس الممارسة المهنية، وتحديد المبادئ الأخلاقية التي ينبغي على الصحفيين الالتزام بها.

وقد تمخضت هذه الجهود عن جملة من البيانات والمبادئ والمواثيق الأخلاقية المنظمة للممارسات الصحفية مما جعل وسائل الإعلام والاتصال تزخر اليوم بعدد من المواثيق الأخلاقية Code of Ethics.

فكبرى المؤسسات الصحفية تتبنى مواثيق أخلاقية، وتشجع أعضاءها على الالتزام الطوعي بإرشاداتها، فهذه المواثيق بمثابة نماذج تحتذيها الشركات الإعلامية لتحديد سياستها الخاصة فالأخلاقيات لا تفرض بالقانون، وإنما هي مفاهيم شائعة بين الصحفيين تحدد كيف يكون المسلك الصحفي المناسب ومن ثم فهي التزام مجتمعي[2]، فكل صحفي بدءا من صالة الأخبار وحتى غرفة مجلس الإدارة boardroom"، يجب أن يتوفر لديهم إحساس شخصي بالأخلاقيات والمسئولية، تغدو بمثابة بوصلة أخلاقية moral compass، كما أن إتباع الصحفيين مسلكا أخلاقيا هو بمثابة حقيقة كونية ينبغي الالتزام بها، كي تكون وسائل الإعلام مسئولة ومحافظة على المعيار المهني وفي غياب السلوكيات الأخلاقية الجيدة فإن هذه الوسائل لا تستطيع الفوز بحب الجمهور[3].

---

(1) صالح سليمان، "**الأمبود سمان" ودوره في تحقيق علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والجمهور**"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد السابع، يناير–يوليو، 2000، ص5.

(2) على خالد صلاح الدين حسن، **اتجاهات الجمهور والإعلاميين نحو أداء القنوات التليفزيونية الخاصة في مصر** المؤتمر العلمي السنوي التاسع حول: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني، ماي، 2003، ص97.

(3) صالح سليمان، **صناعة الأخبار في العالم المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 10–19.

فالمبادئ والأفكار والمسؤوليات التي جاءت بها هذه النظرية نجدها في مختلف المواثيق الإعلامية أو الصحفية بنوعيها الإجبارية والإلزامية والمواثيق الاختيارية والمنظمات المهنية وكذا في القوانين الإعلامية ومجالس الصحافة بغرض مساعدة الإعلام في تحقيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية .

حيث بدا تدوين مبدأ قواعد السلوك المهنية في الصحافة لأول مرة في العشرينيات من القرن العشرين وهناك حاليا نحو أكثر من خمسين دولة، لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال وتحمي التدفق الحر للمعلومة[1].

وتقوم فلسفة مواثيق الشرف الصحفية على حماية الجمهور من العمل غير المسئول للصحافة، ودفع الصحفيين للعمل على ترسيخ القواعد الأخلاقية الأساسية للصحافة [2].

فالميثاق الصحفي للسلوك يوفر للصحفيين نظاما أساسيا للتقييم الذاتي self-evaluation، والتحديد الذاتي self-limitation، والإدراك الذاتي self-realization، والتنظيم الذاتي self-regulation، والتصحيح الذاتي self-correction، والضبط الذاتي self-control أثناء أدائهم لواجباتهم، كما يعبد هذا الميثاق الطريق للإطار الذي يسهل للصحفيين التعامل مع كثير من القضايا الأخلاقية ethical issues والمعنوية moral issues مقابل تضارب المصلحة والمعضلات الأخلاقية وغيرها [3].

ويعد " إعلان بوردو " من الوثائق الدولية الهامة التي تناولت أخلاقيات الممارسة الإعلامية وقد صدر في عام **(1954)** بمدينة" بوردو الفرنسية " وأكد على ضرورة المحافظة على أسرار المهنة بشأن مصادر المعلومات وبذل الجهد في تصحيح أية معلومات غير دقيقة سواء كانت منشورة أو معده للنشر.

وفى نوفمبر **(1971)** عُقِد بمدينة ميونيخ الألمانية اجتماع لممثلي ستة دول أوروبية صدر في ختامه"إعلان ميونيخ " الذي أكد على احترام الحقيقة والدفاع عن حرية الإعلام والتعليق والنقد وتوخي الأمانة في الحصول على الأخبار والصور والمستندات.

وفى عقد التسعينات من القرن العشرين تم التوقيع على أكثر من إعلان حول أخلاقيات الممارسة الإعلامية من بينها " إعلان وندهوك " في**03**ماي **1991**، وإعلان ألما أتا في **19** أكتوبر **1992** و" إعلان سنتياجو " في **06** مايو **1994** وإعلان صنعاء في **11** يناير **1996** .

---

(1) Dura Yam, **Development of journalistic ethics, MBM Anthology of Media Ethic**, Department of Journalism and Mass Communication & Communication Study Center, Madan Bhandari Memorial College,2000, pp 1-12.

(2)Kocach, B. & Rosenstiel, **The Elements of Journalism- What Newspeople Should Know And The Public Should Expect**, New York, Three Rivers Press, 2007, p231.

(3) محمد منير حجاب، **وسائل الاتصال "نشأتها وتطورها**، دار الفجر، القاهرة، 2008، ص 100.

وفى الولايات المتحدة وضع الاتحاد القومي للإذاعيين الأمريكيين لائحة إرشادية تغطى كل المواد المسموعة والمرئية الإخبارية والإعلانية وبرامج الأطفال كما تتعامل مع بعض الموضوعات الهامة كالتحيز فى التغطية الخبرية والتعليقات ووضع الإعلانات ضمن البرامج الإخبارية .

إلا أن هذه الإرشادات كانت عامة وغير ملزمة للمحطات الإذاعية وتتضمن هذه اللائحة " أن تتسم التغطية الإخبارية بالحقيقة والعدالة وعدم التحيز وان يتحلى الإعلامي بحسن المظهر والأداء وأن تتم الإشارة إلى الفقرات الإعلانية التي تتخلل الأخبار باعتبارها ليست جزءاً منها وفصل الآراء عن الأخبار – وتجنب تفاصيل الجرائم والجنس وإبراز الفارق بين التعليق والتحليل وبين الخبر ومراعاة الجوانب الأخلاقية عند إجراء المقابلات.

وقد تضمن مشروع ميثاق الشرف الصحفي الجزائري كثيرا مما نصت عليه هذه المواثيق، كالتزام الأمانة والصدق والحياد، وتحري صحة المعلومات ودقتها، ونسبة الأقوال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحا واحترام تعدد الآراء والمعتقدات، وعدم استغلال المهنة، والفصل بين المواد التحريرية والإعلانية وعدم الخلط بين الخبر والرأي، وتصحيح الأخطاء، وتجنب الإساءة للآخرين، وعدم إخفاء أي معلومات من شأن نشرها تحقيق مصلحة عامة، بالإضافة إلى تجنب نشر أي صور تتعلق بضحايا الجرائم من الأطفال، أو من الفئات الأخرى التي تستحق حماية المجتمع لها [1] .

و سنحاول التطرق إلى كل المواد التي أشارت إلى ما جاء في ميثاق الشرف المهني من خلال قوانين الإعلام من **(1982)** إلى غاية**(2012)**، لنقترب أكثر من تلك المبادئ ونحاول على الأقل معرفة نقاط الاختلاف والتشابه مع المبادئ الأصلية للنظرية.

9- المسؤولية الاجتماعية في التشريعات الإعلامية الجزائرية من 1982 إلى 2012 :

يُعد الإعلام الجزائري كغيره من الوسائل الإعلامية في البلدان الأخرى يُقَدَم من خلال الصحافة مكتوبة التلفزيون والراديو ويسهر على خدمته إعلاميين وصحفيين له أهدافه كما عليه مسؤوليات يتأثر بالأنظمة السائدة في المجتمع ويتغير بتغيرها تحدده مجموعة من المواد القانونية اقتبست من القانون الفرنسي إبان الاحتلال وبعد الاستقلال إلى أن جاء قانون الإعلام الجزائري لسنة **(1982)** في عهد الأحادية الحزبية وهو أول قانون إعلامي جزائري متضمن لقيم الدولة المستقلة[2].

---

(1) السيد بخيت، **حقوق الصحفيين وواجباتهم في مواثيق الشرف في العالم (دراسة مقارنة)**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثاني– العدد الرابع أكتوبر/ديسمبر، 2011، ص 145.

(2) حليمة عايش، مرجع سبق ذكره، ص 39.

وبعده قانون الإعلام لسنة **(1990)** وذلك في ظل التعددية من أجل تنظيم وضبط مهنة الإعـلام وعلاقتها بالإعلاميين وبالمجتمع وصولا إلى قانون الإعلام المعدل لسنة **(2012)** وكما أعطت هذه القوانين الحرية للصحافة أعطت لها أيضـا مسؤولياتها من خلال المواد القانونية ومن بينها :

9-1- المسؤولية الاجتماعية للصحافة الجزائرية من خلال قانون الإعلام لسنة 1982 :

يعتبر قانون الإعلام الصادر رسميا بتاريخ 06 فيفري 1982 أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة وبذلك يكون قد جاء بعد مرور عشرين سنة على الاستقلال الوطني وفي وقت أصبحت فيه الصحافة تعاني من جميع أنواع الضغوط وفي ظل الفراغ القانوني ورغبة منها في سد هذا الفراغ قدمت الحكومة نص مشروع هذا القانون على مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ **25** أوت **1981**، وبعد مناقشات طويلة تم ضبط المحتوى النهائي لهذا المشروع الذي صدق عليه فيما بعد وهو يتكون من **(128)** مادة موزعة على مدخل يحتوي المبادئ العامة وخمسة أبواب.

إن الشيء الذي يمكن قوله هو أن هذا القانون وفيما يخص أخلاقيات المهنة قد تطرق إليها بطريقة سريعة وغامضة، حيث لم يحدد المقاييس و المعايير التي تبنى مبادئ أخلاقيات المهنة ونجد أن معظم المواد الواردة في هذا القانون تغلب عليه صفة القاعدة القانونية الآمرة وطابع الوجوب و المنع و العقاب في تحو أكثر من **50** بالمائة من مواد هذا القانون، حيث بلغ عدد المواد التي نصت على الوجبات والممنوعات و العقوبات في حق الصحفي و المؤسسة الصحيفة **(68)** مادة مابين **(128)** في المقابل هناك **(17)** مادة فقط نصت على حقوق الصحفي و المواطن في الإعلام ".

المادة **(03)** "يمارس حق الإعلام بكل حرية ضمن نطاق الاختيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة، وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة من الميثاق الوطني.." .

من خلال هذه المادة نجد أن الدولة الجزائرية أعطت الحق في الحرية في نقل واستقبال المعلومة والأخبار لكن وضعت شروطا لهذه الحرية وهي أن لا تكون خارجة عن القيم الأخلاقية والتوجهات السياسية لتلك الفترة وهو شبيه بالمبدأ الخاص بالنظرية والمتمثل في أن الصحافة حرة وعليها مسؤوليات غير أن الحرية هنا لا تخرج عن ما جاء به النظام الاشتراكي، وكذا عن القيم الأخلاقية التي تسود في المجتمع فالإعلام عليه مسؤولية الحفاظ على النظام السياسي والأخلاقي والاجتماعي .

المادة **(21)**: "يجب أن لا تتضمن النشريات الدورية الموجهة إلى الأطفال والمراهقين أية صور أو قصص أو أخبار أو نشر يخل بالأخلاق الإسلامية، والتقاليد الوطنية والسلوك الاشتراكي أو يشيد بالعنصرية أو الخيانة أو التعصب. هذه المادة وضعت الضوابط الأخلاقية والنفسية والدينية التي لا بد على الصحافة أن تتحلى بها للحفاظ على استقرار المجتمع بمختلف شرائحه.

أما المواد التي تخص بصفة مباشرة أخلاقيات و آداب المهنة في هذا القانون فهي قليلة جدا ويمكن حصـــــــــرها فـــــــــي خمســـــــــة مـــــــــواد هـــــــــي(**35-42-45-48-49**).

فالمادة (**35**) ترى أن " الصحفي لابد عليه أن يكون ملتزما بمبادئ حزب جبهة التحرير الوطني و يدافع عـن الاحتياجـات الاشـتراكية" ممـا يعنـي ربـط الصـحفي إيـديولوجيا بمبـادئ الحـزب الواحـد.

أما المادة (**42**) " فتلزم الصحفي بضرورة الاحتراس من نشر الأخبار الخاطئة أو استعمال الامتيازات المرتبطة بمهنة الصحافة من أجل المصلحة الشخصية أو تمجيد خصال مؤسسة أو مادة تعود عليه بالفائدة ". وهنا يمكن ملاحظة التناقض الموجود في هذه المادة وواقع الممارسة الإعلامية إذ أن الصحافي الـذي لا يمجـد مؤسسـات السـلطة أو الـذي يسـمح لنفسـه بانتقادهـا يتعـرض للعقـاب .

أما المادة (**45**) فتنص على أن"للصحافي المحترف الحق و الحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبـــــر فـــــي إطـــــار الصـــــلاحيات المخولـــــة لـــــه قانونيـــــا "[1].

وإجمـالا لا يمكـن اعتبـار قـانون الإعـلام الصـادر سنة(**1982**) أول نـص تشـريعي حـدد بعـض حقـوق وواجبات الصحفي، وفي حين أنه أكد حق المواطن في الإعلام فقد جعله حقا صعب المنال عن طريق العدد الكبير من المواد القانونية التي تحتوي على ممنوعات وضوابط و توجيهات تحد من قدرة الصحفي على القيام بدوره كاملا فلقد كان هذا القانون محل انتقاد أغلب رجال المهنة الذين عبروا في العديد من المناسبات عن رفضهم واستيائهم واحتجوا عن عدم الأخذ بآرائهم وعدم استشارتهم عند وضع هذا القانون كل هذا دفع بعض الباحثين في مجال الإعلام إلى اعتبار أن هذا القانون جاء لتكريس شرعية السلطة.

9-2- المســـــــؤولية الاجتماعيـــــــة للصـــــــحافة فـــــــي قـــــــانون الإعـــــــلام 1990

يعتبر قانون الإعلام (**1990**) من بين أهم المكتسبات التي حققتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر(**1988**) حيث فتح أبواب الممارسة الديمقراطية و التعددية الفكرية حرية التعبير و الرأي، و أورد في نفس الوقت مقاييس أخلاقيات المهنة الصحفية و آداب العمل تمحورت في عدة مواد من هذا القانون.

فالمادة الثالثة التي تنص على أن يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني "[2].

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، نص قانون الإعلام، العدد 14، الموافق لـ 06 فيفري 1982، المواد(35، 42، 45، 48، 49).

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، نص قانون الإعلام، العدد 14، الموافق لـ 04 أفريل 1990، المادة(03).

أي أن حرية الحق في الإعلام التي ينص عليها القانون مشروطة باحترام الضوابط التي لخصتها هذه المـــــــــــــــــــادة .

أما المادة (**26**) فتنص على انه " يجب أن لا تشمل النشرية الدورية والمتخصصة الوطنية والأجنبية كيفما كان نوعها ومقصدها على كل ما يخالف الخلق الإسلامي والقيم الوطنية وحقوق الإنسان أو يدعو إلى العنصرية والتعصب و الخيانة سواء كان ذالك رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا ، كما يجب ألا تشمل هذه النشريات على أي إشهار أو إعلان من شأنه أن يشجع العنف والجنوح ". معنى هذه المادة أنها تضع حدودا وضوابط للممارسة الإعلامية يجب على النشريات الدورية مهما كان نوعها الالتزام بها.

كما جاء في نص المادة (**33**) ما يحدد حق الصحفي المحترف العامل في الأجهزة الإعلامية العمومية بضرورة استقلاليته عن الآراء و الانتماءات النقابية والحزبية و الالتزام بالخط العام للمؤسسة العمومية، " تكون حقوق الصحافيين المحترفين في الأجهزة الإعلامية العمومية المستقلة عن الآراء والانتماءات النقابية أو السياسية... ويكون التأهيل المهني شرطا أساسيا للتعيين، الترقية والتحويل شريطة أن يلتزم الصحفي المحترف بالخط العام للمؤسسة الإعلامية".

ومن جانبها ضمنت المادة(**35**) الحق القانوني في الوصول مصادر الخبر في نص المادة " للصحافيين المحترفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر " واستدركت المادة التالية (**36**) المجالات التي يستثنيها هذا الحق القانوني، حيث جاء في نصها حرفيا " حق الوصول إلى مصادر الخبر لا يجوز للصحافي أن ينشر أو يفضي بالمعلومات التي من طبيعتها ما يلي :

'أن تمس أو تهدد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنية أو امن الدولة أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا أو استراتيجيا، أن تمس بحقوق المواطن وحريته الدستورية، أن تمس بسمعة التحقيق القضائي.

هذا فيما نجد أن المادة (**37**) من القانون ذاته تناولت مسألة لا تقل أهمية وتتعلق بقضايا السرية المهنية حيث أعطت للصحفي حق السر المهني لكنها في الوقت نفسه تقييد هذا الحق بفرضها لمجالات لا يمكن أن تتحصن بالسر المهني.

---

(1) نص قانون الإعلام1990، مرجع سبق ذكره، المواد(26، 33، 35، 35، 36).

وجاء نصها " السر المهني هو حق الصحفيين الخاضعين لأحكام هذا القانون وواجب عليهم ولا يمكن أن يتذرع السر المهني على السلطة القضائية المختصة في الحالات التالية :مجال سر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به الإعلام الذي يعني الأطفال و المراهقين، الإعلام الذي يمس امن الدولة مساسا واضحا، الإعلام الذي يمتد إلى التحقيق و البحث القضائيين

وقد أبرز المشرع الجزائري فكرة أخلاقيات و آداب مهنة الصحافة صراحة في المادة **(40)** وهو جانب كان مُهَمَشًا في قانون الإعلام**(1982)** أيام الحزب الواحد وقد نصت المادة" يتعين على الصحافي المحترف أن يحترم بكل صرامة أخلاق وآداب المهنة أثناء ممارسته لمهنته ويجب عليه أن يقوم خصوصا بما يأتي:

احترام حقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم الفردية، الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل موضوعي تصحيح أي خبر يتبين أنه غير صحيح التحلي بالنزاهة والموضوعية والصدق في التعليق على الوقائع والأحداث، الامتناع عن التنويه المباشر وغير المباشر بالعرقية وعدم التسامح والعنف، الامتناع عن الانتحال والافتراء والقذف والوشاية، الامتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية أو مادية. "

وأضافت المادة حقا مهما مرتبطا بأخلاقيات المهنة حيث أوردت انه "يحق للصحافي أن يرفض أي تعليمة تحريرية آتية من مصدر آخر غير مسؤولي التحرير."

كما أكدت المادة على حق الصحفي برفض أي تعليمة تحليلية آتية من مصدر آخر غير مسئولي التحديد يعتبر قانون الذي أقر حق التعددية في الإعلام**(1990)** قانونا أورد عددا من المقاييس التي يمكن اعتبارها مؤشرات عامة لأخلاقيات المهنة الصحفية وآداب العمل الصحفي بالجزائر، وقد وردت في عدد من مواد هذا القانون فالمادة **(03)** تنص حرفيا بأنه حرية الحق في الإعلام التي ينص عليها القانون مشروطة باحترام الضوابط التي لخصتها هذه المادة" يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني"

كما خصص القانون لجنة متخصصة بأخلاقيات المهنة في المادة**(67)** تابعة للمجلس الأعلى للإعلام والذي أسس على اعتباره سلطة إدارية مستقلة، إلا أن هذا الشق بقي حبرا على ورق بالنظر لتجميد المجلس الأعلى للإعلام بعد رفع قانون الطوارئ.

9-3- المسؤولية الاجتماعية للصحافة في قانون الإعلام 2012:

من المكتسبات التي حققها قطاع الإعلام بإصدار القانون العضوي المتعلق بالإعلام والصادر رقم(12-05) الصادر في 12جانفي سنة 2012 وبعد مناقشات طويلة تم ضبط المحتوى النهائي لهذا المشروع الذي صدق عليه فيما بعد، وهو يتكون من (133) مادة موزعة على مدخل يحتوي المبادئ العامة و اثني عشر باب .

بعد الاطلاع على الجريدة الرسمية للقانون لاحظنا مجموعة من المواد القانونية التي تضمنت أو نادت وطالبت بضرورة التحلي بالمسؤولية الاجتماعية من خلال عبارات منها ما كان صريحا ومنها ما قراناه من بين الأسطر، ومن بينها[1]:

المادة (03) "يمارس حق الإعلام بكل حرية، ضمن نطاق الاختيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة، وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة من الميثاق الوطني.."

إن الشيء الذي يمكن قوله هو أن هذا القانون وفيما يخص أخلاقيات المهنة قد تطرق إليها بطريقة سريعة وغامضة، حيث لم يحدد المقاييس و المعايير التي تبنى مبادئ أخلاقيات المهنة ونجد أن معظم المواد الواردة في هذا القانون تغلب عليه صفة القاعدة القانونية الآمرة وطابع الوجوب و المنع و العقاب في نحو أكثر من 50 بالمائة من مواد هذا القانون، حيث بلغ عدد المواد التي نصت على الوجبات والممنوعات و العقوبات في حق الصحفي و المؤسسة الصحيفة (68) مادة مابين (128) في المقابل هناك (17) مادة فقط نصت على حقوق الصحفي و المواطن في الإعلام ".

من خلال هذه المادة نجد أن الدولة الجزائرية أعطت الحق في الحرية في نقل واستقبال المعلومة والأخبار لكن وضعت شروطا لهذه الحرية وهي أن لا تكون خارجة عن القيم الأخلاقية والتوجهات السياسية لتلك الفترة، وهو شبيه بالمبدأ الخاص بالنظرية والمتمثل في أن الصحافة حرة وعليها مسؤوليات غير أن الحرية هنا لا تخرج عن ما جاء به النظام الاشتراكي وكذا عن القيم الأخلاقية التي تسود في المجتمع فالإعلام عليه مسؤولية الحفاظ على النظام السياسي والأخلاقي والاجتماعي .

الفصل الثالث
العنف ضد المرأة وأبعاده في المجتمع الجزائري

تمهيد

1- تطور مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية

2-الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة

3- أشكال العنف ضد المرأة

4- تصنيفات العنف ضد المرأة.

5- النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة للعنف

6- ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر

7- مظاهر العنف ضد المرأة في الجزائر

8- جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة

تمهيد

تُعتبر قضية العنف ضد المرأة قضية عالمية أخلاقية معقدة ترجع أساسا إلى تراجع القيم الاجتماعية في المجتمعات، ولم تفلت الجزائر كغيرها من دول العالم من هذه الظاهرة إذ عرف المجتمع الجزائري فترات انتقالية وتحولات في البنية و توسعا على جميع المستويات، و لم تعد تقتصر ظاهرة العنف ضد المرأة داخل الأسرة فحسب بل تتعرض المرأة الجزائرية لصور عديدة من العنف خارج البيت وفي أماكن متعددة حيث لا يمر يوم دون أن نقرأ أو نسمع عن وقوع اعتداءات ضدها، فالملاحظ للمشهد الاجتماعي يخلص إلى أن ظاهرة العنف ضد المرأة أخذت أشكالا متعددة و أبعادا خطيرة بوصولها إلى معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ماهية العنف ضد المرأة بشكل عام ثم نسلط الضوء عن واقع هذه الظاهرة داخل المجتمع الجزائري من حيث التركيز على أهم أسبابها ودوافعها ثم الإشارة إلى أنواعها وتقديم احصائيات حول تطورها ثم أشكالها حسب ما جاء في قانون العقوبات الجزائري، وأخيرا نستعرض أهم الإجراءات والجهود التي اتخذتها الجزائر للوقاية والتقليل من انتشار هذه الظاهرة.

1- تطور مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية:

العنف ضد المرأة أو العنف ضد النساء هو مصطلح يستخدم بشكل عام للإشارة إلى أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء ومِثْلُه كجرائم الكراهية فإن هذا النوع من العنف يستند إلى عنف الضحية كدافع رئيسي.

وذكرت تقارير منظمة الصحة العالمية لسنة (**2013**) بأن العنف ضد النساء في تزايد مستمر في الكثير من الدول ففي فرنسا **95%** من ضحايا العنف من النساء**51%** منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أصدقائهن، وفي كندا **60%** من الرجال يمارسون العنف **66%** تتعرض العائلة كلها للعنف و في الهند **8** نساء من بين كل **10** نساء هن ضحايا للعنف سواء الأسري أو القتل، وفي البيرو **70%** من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هي لنساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن.

أن زهاء **60%** من النساء التركيات فوق سن الخامسة عشرة تعرضن للعنف أو الضرب أو الاهانة أو الإذلال على أيدي رجال من داخل أسرهن، سواء من الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الأب أو والد الزوج وأشارت الدراسة إلى أن **50%** من النسبة الآنفة الذكر يتعرضن للضرب بشكل مستمر وأن **40%** منهن يرجعن السبب في ذلك إلى ظروف اقتصادية وتناول الكحوليات وأن **25%** من أولئك النساء للاتي يتعرضن للضرب يقمن بالرد على العنف بعنف مماثل في حين أن **10** فقط منهن يتركن المنزل احتجاجا على العنف الذي يتعرضن له، كما توصلت ذات الدراسة إلى أن **70%** من المعنفات لا يُحبِذن الطلاق حفاظا على مستقبل الأولاد، في حين **15%** فقط منهن لا يطلبن الطلاق بسبب حبهن لأزواجهن، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر الضرب والعنف الجسدي السبب الرئيسي في الإصابات البليغة للنساء[(1)].

وفي أحدث الإحصائيات حول العنف ضد المرأة لسنة (**2014**) هي تلك الأرقام المروعة التي نشرتها الأمم المتحدة على موقعها الالكتروني حول العنف الجسدي الممارس ضد النساء في العالم تحت شعار" أكسروا حاجز الصمت ولا تقفوا مكتوفي الأيدي عند مشاهدة ظواهر العنف ضد النساء والفتيات"**35%** من النساء في العالم يتعرضن لعنف جسدي وجنسي وذلك في الذكرى الـ**15** لليوم العالمي لإنهاء العنف ضد المرأة، و أشارت الأرقام إلى أن **70%** من النساء يعانين من العنف في حياتهن و**35%** منهن تعرضن لعنف جنسي.

---

(1) تقرير المنظمة العالمية للصحة "**التقرير العالمي حول العنف والصحة لسنة2013**" المكتب الإقليمي للشرق الأوسط القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ويبقى نحو **30** مليون فتاة تحت سن **15** تحت تهديد خطر تشويه أعضائهن الجنسية أو ما يعرف بالختان، في حين تعرضت أكثر من **130** مليون امرأة إلى تلك الممارسة على مستوى العالم ولاسيما في أفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط.

ويقدر عدد النساء اللواتي تزوجن ولم يزلن صغيرات بـ**700** مليون امرأة، منهن **250** مليون تزوجن دون سن الخامسة عشر، و من المرجح ألا تكمل الفتيات اللواتي يتزوجن تحت سن الثامنة عشر الدراسة كما أنهن أكثر عرضة للعنف المنزلي ومضاعفات الولادة [(1)].

يرتبط مفهوم العنف ضد المرأة في المواثيق الدولية التي تهدف إلى مساواة المرأة بالرجل مساواة مطلقة وتحرير المرأة تحريرا كاملا، بحيث يصبح وجودها قائما بذاته غير مرتبط بمن حولها.

وقد ظهرت بذور هذه الحركة في عصر النهضة الأوروبية ما بين (**1550– 1770**) واقتصرت جهودها في بادئ الأمر على تصحيح بعض المفاهيم والأوضاع الخاصة بالمرأة القامعة لها وتركزت مطالب النساء على الاعتراف بإنسانية المرأة وكرامتها وترسيخ مفاهيم جديدة تعلي من شأن التعاون والتكامل بين الجنسين، ويعتقد بعض الخبراء إن تاريخ العنف ضد المرأة يرتبط بتاريخ النساء حين كان يتم اعتبارهن كتابع أو ملكية للرجال فيما لعب العنف دورا في تكريس خنوع النساء للرجال وحتى لنساء أخريات.

في (**1870**) أوقفت محاكم الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بقانون عام كان ينص بأن للزوج حق معاقبة زوجته المخطئة وفي المملكة المتحدة كائن هناك حق تقليدي للزوج في إلحاق أذى جسماني "معتدل" للزوجة بدعوى الحفاظ على أدائها لمهامها ثم تم إلغاء هذا القانون عام (**1891**)، ثم تطور الأمر في القرن الثامن عشر للمطالبة بمساواة النساء بالرجال.

وفي القرن التاسع عشر ظهر بعض الفلاسفة الذين طلبوا بمساواة المرأة مع الرجل قانونيا كـ "جون ستيوارت ميل" فاتخذت النساء وقتها آراءه في كتاب "استعباد النساء" أصولا للنسوية، وكان "مل " يرى أن مشاكل الإنسانية تعود إلى الزواج الذي اجتمعت فيه العوامل التي أدت لاستعباد المرأة وطالب بتغيير مفهوم الزواج القائم على تحديد علاقة المرأة برجل واحد بحكم الدين والقانون.

و حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت أصوات النساء تسمع منفردة دون إنشاء منظمات ومع ظهور الثورة الأوروبية وتصاعد الدعوة للديمقراطية ظهرت تنظيمات نسائية للمطالبة بهذه الحقوق.

---

(1) الأمم المتحدة، "إحصائيات العنف ضد المرأة 2014"،**www.un.org/ar/women/endviolence**، تمت زيارة الموقع يوم 26 نوفمبر2014، على الساعة 23:43.

ولقد مر تطور مفهوم العنف ضد المرأة بعدة مراحل مختلفة وهي(1):

➢ **المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ظهور مفهوم "العنف ضد المرأة" ضمن قائمة حقوق الإنسان**

ويعد ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في (**1945**)أول معاهدة دولية تشير إلى المساواة بين الجنسين في الحقوق ثم أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام (**1948**)مبدأ المساواة بين البشر جميعا، وفي عام (**1966**)أسست الكاتبة "بيتي فريدان" أولى المنظمات الأنثوية وهي "المنظمة الوطنية للمرأة" فاستقطبت غالبية المجموعات النسوية اليسارية. وبعد اتساع المنظمة غيرت اسمها الى "حركة تحرير المرأة" وعرفت فيما بعد بالحركة الأنثوية، ونتيجة لأنشطة الحركة الأنثوية في أمريكا انتشرت ظاهرة الحركات الأنثوية في أوروبا... ومع انعقاد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام(**1975**) ومع ارتباط مؤسسات الأمم المتحدة بالمنظمات الأنثوية ازداد الاهتمام الدولي بالعنف ضد المرأة، وقد ركزت البدايات الأولى لمعالجة العنف ضد المرأة على العنف في الأسرة وأشارت خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر المكسيك إلى ضرورة وضع برامج تعليمية واستحداث طرق تحل مشكلة النزاع في الأسرة.

وفي العقد السابع من القرن العشرين واجهت التيارات الأنثوية الراديكالية والاشتراكية والليبرالية معارضة عنيفة من التيار النصراني فاضطرت حركة تحرير المرأة إلى التحالف مع منظمات حقوق الإنسان وتزامن ذلك مع إقامة المؤتمر العالمي الأول للمرأة في مكسيكو سنة (**1975**).

وفي عام (**1979**) صدرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتضمنت الكثير من مسائل العنف ضد المرأة دون أن تصرح بمصطلح "العنف ضد المرأة".

➢ **المرحلة الثانية: بداية ظهور مفهوم العنف ضد المرأة**

في المؤتمر العالمي الثاني للمرأة المنعقد في "كوبنهاجن" عام (**1980**) اعتمد قرار بشأن العنف في الأسرة ودعا هذا المؤتمر إلى وضع برامج للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال وحماية المرأة من الاعتداء البدني والعقلي و تعد هذه الوثيقة أول وثيقة رسمية للأمم المتحدة تتناول العنف ضد المرأة.

وفي المؤتمر العالمي الثالث الخاص بالمرأة في نيروبي (**1985**)أشير إلى كثير من مظاهر العنف مثل: الاعتداء في المنزل، البغاء القسري، الإساءة للنساء المعتقلات...وغيرها.

---

(1) الأمم المتحدة، "الجندر في العراق2013"، العدد05، تشرين الثاني،**Woman.council@iraqgsp.org** تمت زيارة الموقع يوم 25 نوفبر2013، على الساعة 13:18.

- **المرحلة الثالثة: الربط بين مفهوم العنف ضد المرأة و التمييز و فلسفة حقوق الإنسان**

في عام (**1991**)أوصت لجنة مركز المرأة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يضع إطارا لصك دولي بالتشاور مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة يتناول بصراحة قضية العنف ضد المرأة واعتمد المجلس القرار(**1991/8**) الذي كان بعنوان "العنف ضد المرأة بجميع أشكاله" وحث القرار الدول على اعتماد تشريعات تحظر العنف ضد المرأة واتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف الجسدي والمعنوي.

وفي عام (**1992**)أصدرت لجنة(السيداو) في دورتها الحادية والعشرين توصية بعنوان"العنف ضد المرأة" نصت في الفقرة السادسة منها على أن " العنف ضد المرأة شكل من أشكال التمييز القائم على أساس الجنس"، وفي **20**ديسمبر **1993** اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة ونص الإعلان على:" أن العنف ضد المرأة مظهر من مظاهر العلاقات والقوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ التي أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسته التمييز ضدها والحيلولة دون النهوض بالمرأة نهوضا كاملا"[(1)].

- **المرحلة الرابعة: دمج مفهوم العنف ضد المرأة ضمن حقوق الإنسان**

عام (**1993**)غيرت الأمم المتحدة سياستها التي كانت تقتصر عل التعامل مع الحكومات واستغلت المؤتمر العالمي في فيينا للتعامل مع شبكة عالمية من النشطاء المناهضين للعنف عرفت باسم"الحملة العالمية من أجل الحقوق الإنسانية للمرأة" للتأكيد على عالمية حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان والدعوة إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

- **المرحلة الخامسة: تطور مفهوم "العنف ضد المرأة" وتجاوز الأديان**

وفي عام (**1995**) انعقد المؤتمر العالمي الرابع الخاص بالمرأة في بكين وتضمن منهاج العمل الصادر عنه دعوة الدول بإدانة العنف ضد المرأة والامتناع عن التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني تجنبا للوفاء بالتزامها للقضاء عليه.

وفي عام(**1997**)اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال الجريمة والعدالة الاجتماعية وبدأت بإصدار أول قرار من سلسلة القرارات التي تتناول أشكال العنف ضد المرأة ومظاهره.

(1) نهى القاطرجي، **المرأة في منظومة الأمم المتحدة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص21.

فأصدرت قرارا بشأن الممارسات التقليدية والعرفية التي تؤثر على صحة النساء" تكرر إصدار قرارات حول هذا الشكل في أعوام (**1998**، **1999**، **2001**)، وفي عام(**1998**) صدر نظام روما الأساسي للمحكمة الدولية وعد العنف القائم على الجنس جريمة بمقتضى القانون الجنائي الدولي، وفي عام (**1999**) أعلنت الأمم المتحدة أن يوم **25** نوفمبر هو اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

وفي عام(**2000**) عقد مؤتمر" قمة الأمم المتحدة للألفية" ودمجت في هذا المؤتمر قضايا مساواة و تمكين المرأة في عدد من الأهداف الإنمائية لا سيما في الهدف الثالث الذي نص على "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، وجاء في الفصل الخامس من الإعلان في موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد" مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة"، وفي عام (**2001**) أصدرت الجمعية العامة قرارات بعنوان" القضاء على العنف ضد العاملات والمهاجرات" وتكرر إصدار هذا العنوان في الأعوام (**2003**، **2005**، **2007**، **2009**).

وفي عام (**2003**) اتخذت الجمعية العامة قرارا بشأن "القضاء على العنف العائلي" وأصدرت قرارا يأمر بإجراء دراسة على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وفي عام (**2007**)أصدرت الجمعية العامة قرارا بشأن "القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي".

وفي **25** فيفري **2008** أطلق الأمين العام حملته العالمية" اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" على أن تستمر إلى(**2015**).

وفي عامي(**2008** و**2009**)أصدر مجلس الأمن القرارات: **1820**(**2008**)و**1888**(**2009**) و**1889**(**2009**) والتي تدعوا لوضع حد للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة [1].

وفي **13**مارس**2013** طرحت الأمم المتحدة إعلان إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات والذي وجد معارضة شديدة في إجازته حتى سحب منه اعتبارا أن القيود على الحرية الجنسية وحرية ممارسة السحاق شكل من أشكال العنف ضد المرأة.

لكنه أكد وجوب مكافحة كل أشكال التمييز بين الجنسين باعتبارها شكلا من أشكال العنف ضد المرأة دون التذرع بالأديان والعادات، وقد وصفته الأمم المتحدة بأنه إعلان تاريخي لوقف العنف ضد النساء.

مما سبق يلاحظ أن مفهوم العنف ضد المرأة حتى بداية التسعينيات في القرن الميلادي الماضي لم يكن يتجاوز التعدي البدني والعقلي على المرأة، كما أنه لم يكن قضية مستقلة تفرد لها مؤتمرات .

(1)الأمم المتحدة، الجندر في العراق، مرجع سبق ذكره، 2008 ، ص5.

وفي عام(**1993**) جعل قضية مستقلة ناتجة عن التمييز بين الجنسين ثم جاء مؤتمر القاهرة ومن بعده بكين وحشي مفهوم العنف في مقرراتهما بكثير من الممارسات مثل: التركيز على عفة الفتيات والتثقيف الجنسي للمراهقين، والتمييز على أساس التوجه الجنسي (السواء، أو الشذوذ، والختان والمهر) وغيرها وبعدها تكرر حشر العنف ضد المرأة في كل قضية أممية، وبهذا تحول العنف ضد المرأة من قضية تثقيف البشرية على تجريمها إلى وسيلة من وسائل التغيير الثقافي للمجتمعات وفرض الرؤى النسوية المنفلتة من قيم الأديان والأخلاق على سائر الشعوب(1).

2- الأسباب "الجذرية" للعنف ضد المرأة

لقد حدد تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة، المقدم إلى الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان المسائل التالية كأسباب وعواقب للعنف ضد المرأة (2):

- **علاقات السلطة غير المتكافئة تاريخيا:**

لقد أدت العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطورت لعدة قرون إلى احتفاظ الرجل بموقع السلطة وجعلت من المرأة فعلياً مواطنة من الدرجة الثانية، ونتج عن التراتب الاجتماعي قوانين وممارسات تؤدي إلى استضعاف المرأة سياسياً واقتصادياً وكثيراً ما يستخدم الرجل العنف ضد المرأة لتعزيز سلطته .

- **السيطرة على الميول الجنسية للمرأة**

تتعرض النساء للترهيب والانتهاكات الخطيرة لسلامتهن الجسدية والعقلية على أيدي أفراد عائلاتهن والجماعات والمؤسسات في المجتمع أو على أيدي الدولة بهدف السيطرة على ميولهن الجنسية، فيمكن أن تتعرض المرأة للانتهاك الجنسي عندما يرغب الرجال في ترهيب الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها (الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي في حالات النزاع المسلح) أو الاعتداء على أحد جوانب هويتها .

- **الأيديولوجيا الثقافية:**

إن الثقافة هي التي تحدد أدوار الجنسين ففي الوقت الذي تدعو فيه بعض الأيديولوجيات الثقافية على نحو متزايد، إلى تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة والدفاع عنها فإن ثمة أعرافاً وتقاليد وقيماً دينية في العديد من المجتمعات تُستخدم لتبرير العنف ضد المرأة، وتُمارس السيطرة على المرأة في المجتمعات المختلفة من خلال استراتيجيات مختلفة من قبيل الحب العذري أو الواجب أو معايير "الشرف"والعار ويُنظر إلى سلوك المرأة على أنه ينعكس على عائلتها ومجتمعها.

---

(1) تقرير المنظمة العالمية للصحة "التقرير العالمي حول العنف والصحة لسنة2013،" مرجع سبق ذكره.

(2) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، **العنف ضد المرأة**، مجلة العربي، العدد 548، 2004، ص26،27.

- **مبادئ الخصوصية:**

لقد ناضلت الحركة النسائية من أجل إعلان ظاهرة العنف ضد المرأة على الملأ بغية تصفيتها كجريمة وليست فعلاً انفعالياً مثلاً، وقد أدى الاعتقاد الثابت في العديد من المجتمعات بأن العنف ضد المرأة في العائلة أو ضمن العلاقات الحميمة هو شأن خاص إلى استمرار هذه الممارسة من دون عوائق وتعزز الدولة نفسها السيطرة على المرأة في قانون الأحوال الشخصية في مجالات الزواج والميراث والوصاية وفي القانون الجنائي من خلال الافتراضات المتعلقة بالسلوك المناسب والطريقة التي يجري بها تخصيص الموارد، ففي الولايات المتحدة تواجه الأمهات العازيات في بعض المناطق قيوداً على إمكانية حصولهن على الأموال العامة لأنهن لا يشكلن أُسراً مثالية .

- **النمط السائد للتربية:**

المجتمعات العربية ذكورية تربي المرأة ضعيفة لا شخصية لها، والمرأة المطيعة هي المطلوبة وتربي الرجل ليكون سيدا مطاعا له كل الحقوق والامتيازات بل إن الأم نفسها تربي غبنها ليكون فرعونا بينما تربي أخته لا شخصية لها عليها طاعة الأخ وعدم عصيانه، فالذكر مفضل عند أمه له كل الامتيازات وخطاياه مغفورة، أما أخته فالويل لها إذا أخطأت لأن دمها هو لا ثمن هذا الفرعون المتسلط على أخته هو نتاج تربية تلك الأم التي زرعت التفرقة منذ الصغر.

- **أنماط حل النزاعات:**

أشارت بعض الدراسات إلى أن القمع والعسكرة مرتبطان مباشرة بازدياد حوادث العنف ضد المرأة في المنزل وفي المجتمع وفي الأوضاع الفعلية للنزاعات المسلحة تَحدُث زيادة كبيرة في وتيرة حوادث العنف ضد المرأة بسبب استخدام استهداف غير المقاتلين ومعظمهم من النساء والأطفال، كتكتيك عسكري رسمي [1].

- **تقاعس الحكومات:**

إن عدم قيام الحكومات باتخاذ إجراءات لمنع العنف ضد المرأة ووضع حد له يجعلها متواطئة فيه ويخلق مناخاً يستطيع فيه الجناة الإفلات من العقاب ويصحُّ هذا الأمر على العنف الذي يقع في المنزل. إن تجاهل الحكومات لهذه الظاهرة يؤدي إلى التسامح مع العنف ضد المرأة، وهو ما يخلق بدوره ثقافة الصمت الأمر الذي يثبط عزيمة المرأة عن طلب الدعم والحماية من الدولة أو وكلائها ويجعل العنف عملاً غير مرئي .

---

(1) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص28.

- **المرأة نفسها:**

لضعف في شخصيتها وتأثرها بمفاهيم خاطئة وثقافة مغشوشة تساهم في دعم الاتجاهات التعصبية في المجتمع التي تنادي بقمع المرأة وكبت حريتها.

- **الإعلام:**

يرسخ تسيد الرجل سواء في الأفلام أو المسلسلات وغيرهما فعلى المرأة أن تغفر وتسامح أخطاء الرجل الذي يترك البيت لنزوة عابرة بعد أن أعجب بامرأة أخرى فيشرد أولاده وعلى المرأة أن ترعى الأولاد وتحافظ على البيت صابرة.

نتوصل مما تم تقديمه إلى أن العنف الممارس على المرأة له أسباب أو عوامل مختلفة وهذا كما حدده التقرير المقرر من طرف الأمم المتحدة، هذه الأسباب التي تجعل منه المرأة الضحية الأولى والأخيرة لغضب وعنف الرجل المتسلط والمجتمع.

3- أشكال العنف ضد المرأة:

يعتبر التعريف الذي قدمه الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر(**1993**) ووافقت عليه جميع الدول في الأمم المتحدة والذي يعرف العنف ضد المرأة على أنه: "هو أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"هو التعريف الحاكم في كافة الأدبيات التي تتناول القضية فيما يخص توضيح أشكال العنف ضد المرأة .

وبأخذ التعريف المشار إليه إطاراً مرجعياً عاماً بالإمكان الحديث عن جملة من أشكال العنف ضد المرأة التي تتبدى ضمن سياقات معينة فيما يلي بيانها [1]:

3-1- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في محيط الأسرة:

و يشمل التعرض للضرب على يدي الرفيق الحميم الزوج في العادة والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، والعنف المتصل بالإكراه على الزواج وحرمان الفتاة من المهر، واغتصاب الزوجة، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغير ذلك من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة.

---

(1)Malika Ladjali, **Violence contre les femmes**,le silence rompu, formes contemporaines de violence et de culture de la paix , O.N.D.H, Alger ,1997, P112

ويمكن أن يندرج ضمن هذه الفئة التعدي على خدم المنازل بما في ذلك الحبس غير الطوعي، والقسوة الجسدية، والظروف المماثلة للرق، والاعتداء الجنسي والواقع إن هذا الشكل هو من أكثر أنواع العنف خطورة وإضراراً وتأثيراً سلبياً على المتعرضات له فبينما ينبغي أن تشكل الأسرة الحضن الدافئ الذي تحتمي به الفتاة أو المرأة وتستمد منه الإحساس بالحنان والأمن والدعم تغدو عند استفحال أشكال العنف فيها سجناً كريهاً لا يطاق بما قد يفقد الأنثى الحد الأدنى من مقومات الأمن والتوازن النفسي والاجتماعي.

3-2- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع:

و يشمل الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة والتعدي الجنسيين في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية وغيرها، كما يندرج ضمن هذه الفئة الاتجار بالنساء وإرغامهن على البغاء والعمل القسري فضلا عن الاغتصاب وغيره من الانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة.

3-3- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه:

ويتمثل في العنف الذي ترتكبه أو تتغاضى عنه" عناصر رسمية "مثل أفراد الشرطة وحراس السجون والجنود وحرس الحدود و مسؤولي الهجرة ومن على شاكلتهم، وتشمل هذه الفئة على سبيل المثال: الاغتصاب على أيدي القوات الحكومية خلال الصراعات المسلحة، والتعقيم ألقسري، والتعذيب في الحجز، والعنف الذي يرتكبه المسؤولون ضد اللاجئات[1].

4- تصنيفات العنف الموجه نحو المرأة:

العنف الموجه نحو المرأة كغيره من أنماط السلوك الإنساني لا يتخذ صورة فقط بل إنه يتخذ العديد من الأشكال والسبب في ذلك طبيعة الإنسان من حيث إنّ الإنسان في ذاته متغير تختلف تصرفاته وأفعاله من وقت لأخر ومن زمن لآخر وهكذا لذلك يختلف السلوك الإنساني باختلاف المواقف التي يتعرض لها في الحياة اليومية، إذن فالعنف هنا يظهر في الأشكال التالية بناءً على أنماط معينة باختلاف المكان ومصدر العنف وطبيعته، إلا أن الكثير من الدراسات والبحوث تشير إلى أن العنف ينقسم ومنه سلوك العنف ضد المرأة إلى عدة أقسام وأنواع كما هو موضح في الشكل التالي:

(1) Malika Ladjali, **Violence contre les femmes**,le silence rompu, Op. cit , P 113

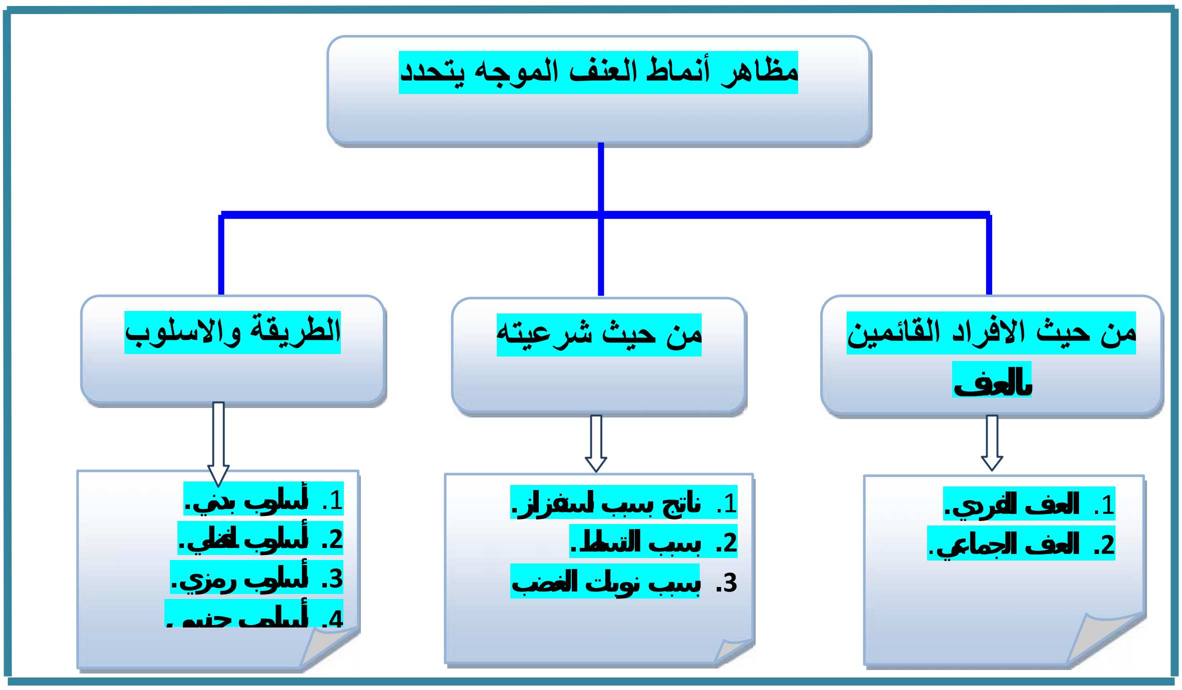

(الشكل 1) يُوضِح طريقة العنف الموجه نحو

4-1- من حيث الطريقة و الأسلوب حسب "عدنان الدوري"[(1)] :

4-4-1-العنف البدني (الجسدي): ويقصد به "السلوك الجسدي المؤذي نحو ألذات أو الآخرين ويهدف إلى الإيذاء أو إلى خلق الشعور بالخوف، أن هذا الشكل من العنف يرافقه في الغالب نوبات الغضب الشديدة وفي الغالب يكون موجه من قبل المرأة نحو نفسها أو من قبل الأفراد الآخرين نحوها فالعنف الجسدي بناءً على ما سبق يتضح انه كل ما يؤذي المرأة بدنيا أو نفسياً، كذلك قد يكون بالتهديد باستخدام الإيذاء الجسدي وعادة ما يسبق العنف الفعلي وفي هذه الحالة يقوم به أفراد الآخرين.

4-4-2-العنف اللفظي (الشفوي): كما هو واضح من المفهوم أنه عنف يهدف إلى إيذاء المرأة بالكلام والألفاظ السيئة، وكلمات النبذ والتحقير وليس استخدام العنف الفعلي الصريح ويمثل العنف اللفظي تهديداً باستخدام العنف البدني والجسدي أو غيرها من الأنواع التي يلحق الضرر بالمرأة وذلك دون استخدام العنف الفعلي ونجد أن هذا النوع من العنف عادة ما يسبق العنف البدني.

4-4-3- العنف الرمزي: يبتعد هذا النوع من العنف عن أنواع العنف البدني (الجسدي) أو اللفظي المباشر حيث يهدف إلى استخدام طرق تعبيريه أو رمزيه.

---

(1) عدنان الدوري و جليل وديع الشكور، **العنف والجريمة**، الدار العربية للعلوم، بيروت،1997، ص82.

تُعبِر في مضمونها عن محاولة التهديد أو نبذ واحتقار المرأة بسلوك ما يشمل التعبير بطرق غير لفظية عن احتقار المرأة أو توجيه الإهانة لها وإهمالها اجتماعيا أو عاطفيا أو نفسيا وجسديا والامتناع عن تناول ما تقدمه للآخرين أو النظر بطريقة ازدراء وتحقير .

4-2- من حيث مشروعيته حسب "يحي خولة أحمد" (1):

4-2-1- العنف المقصود (الواعي): يقصد به جميع الممارسات والتصرفات العدوانية التي توقع الأذى والضرر بالمرأة سواء أكانت تلك الممارسات مبررة أو غير مبررة، باستثناء الحالات التي تقع قانونياً ضمن حالات الدفاع عن النفس ومنها:

أ- العنف الموجه الناتج عن استفزاز: أي العنف الذي يكون ناتجًا بسبب وجود دافع قبلي لهذا العنف وهو العنف الذي يسعى الفرد من خلاله إلى الدفاع عن نفسه ضد استفزاز المرأة له.

أي أن هذا العنف هو عنف دفاعي يستخدم لرد الاستفزاز الذي يتعرض له الرجل أي هناك سبب ونتيجة يظهر السبب في الاستفزاز ومحاولة الرجل الاعتداء هذا الاعتداء في حد ذاته يدل على أن هناك دافع رئيسي للعنف ضدها.

ب- العنف الموجه التسلطي: يهدف الرجل هنا ومن خلال هذا النوع من العنف إلى السيطرة والتسلط على المرأة وإزعاجها أو أغاظتها أي أن العنف هنا يرجع سببه إلى الشخص أو الفرد المتسلط دون وجود سبب لدى الضحية ويظهر هذا العنف عندما تحاول المرأة إثبات ذاتها.

ج- العنف الموجه بسبب نوبات الغضب: يلجأ الفرد إلى توجيه مظاهر العنف نحو المرأة عندما لا يستطيع توجيه هذا العنف إلى مصدر العنف الأصلي، خصوصا عندما يكون مصدر العنف هو القوانين المجتمعية أو الوضعية القانونية، أو قد يلجا أليها الفرد كنوع للتعبير عن رغبته في الإيذاء وكراهيته للمجتمع بصفة عامة والمرأة بشكل خاص.

4-2-2-العنف غير المقصود (غير الواعي)

يقصد بالعنف غير الواعي جميع الممارسات والأساليب الموجهة نحو المرأة والتي تلحق الأذى والضرر بها، دون أرادة حقيقية لذلك، أي أن المرأة تتعرض للعنف في حالات تدني الوعي والحكمة في قول أو فعل بشكل بعيد عن شخص ما كالتمييز بين المولود الذكر والأنثى، واستخدام المرأة بعض الوصفات والعلاجات الطبية الشعبية لعلاج مرض ما وتترك أثار جانبيه تؤدي إلى كدمات مؤلمة وتستمر طيلة حياتها.

---

(1) يحيى خولة احمد، "**الاضطرابات السلوكية والانفعالية**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،عمان 2000، ص65.

4-3- من حيث الأفراد الذين يقومون به حسب "عزيز الهادي" (1):

4-3-1- العنف الفردي: وهو العنف الموجه من فرد ما في الأسرة أو في المجتمع نحو المرأة وهو يظهر غالبا في مجالات الحياة اليومية وأن الأفراد الذين يرتكبون هذا النمط من العنف يتصفون بخصائص تجعلهم يجنحون إلى السلوك العنيف تجاه المرأة وينقسم هؤلاء الأفراد إلى ثلاث فئات هي:

- ✓ **الفئة الأولى:** هم الأفراد الذين يصبح العنف جزءاً أساسيا من سلوكياتهم لتحقيق رسالتهم و غاياتهم ومطالبهم ويمكن ان يكون هؤلاء من ذوي الشخصية المتسلطة التي تمجد العنف وتكون المرأة ضحية لهذا العنف.
- ✓ **الفئة الثانية:** هم الأفراد والأشخاص الذين يستخدمون العنف لتوكيد وتعزيز الذات أمام أنفسهم و أمام الآخرين يلجأون إلى هذا السلوك عندما يشعرون بشيء من النقص، ويفسر هذا الوضع على أنه نوع من العلاقة التعويضية بين تقييم الذات المنخفض وبين العنف.
- ✓ **الفئة الثالثة:** هم الأفراد الذين يستخدمون العنف من أجل تحقيق حاجاتهم ومطالبهم دون اعتبار المطالب وحاجات الآخرين حيث يمارسه بعض هؤلاء من اجل الحصول على اللذة وإثارة الفزع ضد المرأة، تَستَخدم هذه الفئة العنف كوسيلة عقابية في حالة عدم استجابة المرأة لإشباع احتياجاتهم ولا يعملون حسابا لأحد إلا لأنفسهم.

4-3-2-العنف الجماعي: هو عنف تقوم به جماعة أو مجموعة من الأفراد وعادة يقوم على شعور ثابت برفض الوضع القائم الذي ترمي الجماعة إلى مناهضته وأن العنف هو الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى الهدف ومن وجهة نظر هؤلاء الأفراد، فالفرد هنا يتصف بحرية أكثر في القيام بالعنف نظرا لأن المسؤولية تضيع بين أفراد الجماعة بعامة، وهذا العنف الموجه يشمل حملات مناهضة ضد المرأة تقوم به بعض التنظيمات والحركات العقائدية تنادي المرأة العربية بعدم الخروج عن العادات والتقاليد السائدة.

5- النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة لسلوك العنف ضد المرأة :

إن العنف ضد المرأة لا يرتبط بعامل مجتمعي وحيد بقدر ما يرتبط بشبكة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الدينية والعرقية التي تتشابك فيما بينها لتولد تلك الأسباب المؤدية إلى العنف ضد المرأة.

---

(1) عدنان حب الله، فريديريك، **جرثومة العنف، الحرب الأهلية في صميم آل مناء**، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1999 ص133 .

وهذا ما يؤدي إلى تعدد المنظورات والمداخل المختلفة في تفسير ظاهرة السلوك العنيف ضد المرأة.

و حاول كثير من الباحثين الاجتماعيين إيجاد تفسير لظاهرة العنف بشكل عام والعنف ضد المرأة بشكل خاص، وقد أفرزت محاولاتهم الكثير من وجهات النظر المختلفة والمتكاملة في الوقت نفسه، ويمكن تصنيف هذه المحاولات إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

5-1- الاتجاه التحليلي الفرو يدي :

ويقر أصحاب هذا المدخل أن الرجل يولد عنيفاً بطبعه بسبب التركيبة الفسيولوجية ومن ثم يمارس العنف على غيره وعلى المرأة بشكل خاص. يحاول أصحاب هذا المدخل إلى إرجاع سلوك العنف إلى عوامل بيولوجية بحتة حيث يرون أن الرجل بطبيعته التكوينية والبيولوجية يميل أكثر إلى استخدام العنف، وهذا ناتج عن زيادة في مستوى هرمون التستوسترون –testostéroneعند الرجل.

إن مفهوم النزوة وبالذات النزوة العدوانية هو مفهوم مثبت بشكل جلي في التحليل النفسي وتشير موسوعة علم النفس والتحليل النفسي إلى أن "فرويد" قد أشار إلى العدوان في نظريته الثانية[1] في الغرائز والتي جاءت في كتاب "ما وراء مبدأ اللذة"(**1920**) فهو منذ مراحله المبكرة يشير إلى العدوان وكذلك في حالة دورا وفي حالة "هانز الصغير" يشير أيضاً إلى أن الحصر يجب أن يفسر باعتباره نتاجا لكبت النزعات العدوانية لدى هانز وهي كلها أشارات إلى اهتمامه المبكر بالعدوان، ويميل التحليل النفسي إلى اعتبار العدوان كل فعل أو دافع يهدف للهدم والتدمير ولا يخدم الدافع الغريزي للحياة سواء أكان موجها تجاه الموضوع أم الذات و متصل من المركب البسيط إلى المركب والعضوي [2] .

ويرى فرويده أن التحضر انضباط ذاتي كامل من جانب أعضاء المجتمع المتحضر ذلك الانضباط لا يجوز معه أن يكون لدى أحد أفراده تصريحاً بتهديد الناس، وأن البشر لم يخلقوا للحضارة كما لم تخلق الحضارة للبشر فهي تزعجه وتخيفه عند كل منعطف من منعطفاتها وتؤدي إلى العصاب النفسي وتدمير الذات كما يرى "فرويد" أن البشر الأوائل قضوا أعمارهم يجرون بعضهم البعض من شعور رأسهم ضاربين أعداءهم بالهراوات وأن كوابح الإنسان المعاصر تمنعه من إتيان السلوك نفسه وهو ما يصيبه بالعصاب والخلل النفسي[3]

---

(1) مجذوب فاروق، **ديناميكية المجال العدواني عند الإنسان**، مجلة الثقافة النفسية، العدد 9، المجلد الثالث، الكويت 1992، ص66.

(2) طه وآخرون، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، دار الصباح، الكويت، 1993، ص479.

(3) فينخل اوتو، **نظرية التحليل النفسي في العصاب**، ترجمة (صلاح مخيمر وعبده ميخائيل)، ج2، مكتبة الانجلو المصرية، 1969، ص 286.

– نظرية الإحباط و العدوان :

يُعدّ دولارد "Dollard" وميلر"Miller" **(1939)**المنظرين الرئيسين لنظرية الإحباط–العدوان إن الفكرة الأساس للنظرية إن العنف الموجه نحو الذات أو نحو الآخرين ينجم دائماً عن الإحباط، و إنَّ وجود الإحباط يقود دائماً إلى شكل من أشكال العنف أي أنَّ العنف استجابة حتمية للإحباط وكلما زاد الإحباط زاد العنف نحو الآخرين والعكس صحيح[1].

وترى النظرية أنَّ العنف هو دائماً نتيجة الإحباط وهو إعاقة الفرد عن تحقيق وانجاز أهدافه أي أنه حالة انفعالية تتميز بالشعور بالاستياء والقلق, ويتم التعبير عن هذه الحالة بممارسات وأعمال عنيفة فإذا منع الإنسان من تحقيق هدف ضروري له شعر بالإحباط (خبرة مؤلمة) يؤدي إلى الاعتداء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مصدر إحباطه، ومن المحاولات المهمة لتعديل النظرية قد تَّم وضعها من قبل بيركوفتز"Berkowitz" **(1965)** الذي فسر العنف والعدوان بمفهومات النظرية السلوكية للتعلم بمقوله:"إنَّ العنف والعدوان يتَّم تعلمهما من خلال التعزيز، فالشخص المنخرط فيما يسمى قوات المرتزقة أو جيش دولة معينة يقتل من أجل المال أو مكافأة مادية أو الحصول على جنسية الدولة المعنية أو أي تعزيز مادي أو معنوي آخر، وأنَّ الإحباط يؤدي إلى الغضب وليس إلى العدوان بالضرورة غير أنَّ الإحباط يسبب ألماً نفسياً وأن ما يسبب ألماً نفسياً قد يؤدي إلى العدوان". وهو يعتقد بوجود شرطين يعملان معاً ويقودان إلى العدوان عند حدوث الإحباط هما: الاستعداد للسلوك العدواني ووجود قرائن أو تنبيهات بيئية مرتبطة إما بالسلوك العدواني أو بمصدر الإحباط وأشار كذلك إلى أنَّه في حالة غياب الإحباط فإنَّ التعرض لعلامات تنبيهيه ملائمة تزيد من احتمالات ظهور العادات العدوانية.

في حين يرى "بص Buss" بما أنَّ الخبرات التي يتلقاها الفرد في مراحل حياته هي التي تحدد شخصيته وإذا كانت تلك الخبرات مبنية على الأذى والحرمان فإِنَّها تترك آثاراً ضارة في شخصيته، وأنَّ المعاناة خلال الطفولة من الممكن أن تتراكم لتشدد من الإحباطات في المستقبل ومن ثم فإن الإثارة للعدوان تنمو مع كلّ إحباط إلى أنْ تقود بصورة نهائية إلى العنف، وهذا ما دعا "بلاك Plack "لأنْ يشتق بصورة عامة كل شرور المجتمع وخاصة العنف من كثرة الحرمان في الطفولة ومدة المراهقة، وكون الإنسان لديه إمكانية الاحتفاظ بالمنبهات بعد سنين من اختفاء المنبهات الفعلية فبإمكانه أن يفكر بالرفض والهجمات واليأس لحقبٍ طويلة ومثل هذا ينتج عنه عدوان عنيف.

---

(1) سفيان أبو نجيلة، **مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية**، المجلة المصرية للدراسات النفسية، 2006، ص 186.

وعليه يمكن القول إنَّ الشخص الذي يتميز بالعنف يقضي وقتاً طويلاً في مراجعة الأذى الذي لحقه على أيدي الآخرين وعلى الرفض و الابتعاد الذي عانى منهم والحرمان الذي فرضوه عليه.

وتُشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من أن الإحباط يمهد التربة في بعض الأحيان لحدوث العدوان إلا أنه لا ينجم عنها دائمًا وأبدًا – ولا حتى في العادة– مثل هذه الآثار العدوانية، كذلك فإن "ميلر" الذي يعتبر من أوائل الذين صاغوا فرضية الإحباط العدوان سرعان ما عدل من مقترحه الأول، وأشار إلى أن الإحباط يؤدى إلى العديد من أنماط السلوك وأن العدوان واحد منها فقط، إلا أنه من الأسهل أن نفترض أن الإحباط هو الدافع الأول وراء العدوان (1).

و في دراسة لبوشبندر "Buchbinder" (**2003**) أجريت فيها مقابلات لمجموعة من النساء كبار السن اللواتي تعرضن للإيذاء البدني، في هذه المقابلات تم إجراء تحليل عميق للشخصية نتج عنه تقسيم لهذه الفئة من النساء لأربع فئات علي النحو التالي:

– فئة لديها مفهوم عن الذات من خلال منظورين متقابلين(أنهن أبطال Heromies /أو مغفلات)

– فئة لديها إنكار للذات من أجل باقي أفراد الأسرة.

– فئة تعتبر تحملهن للعنف من أجل أطفالهن حيث ارتبطت حياتهن بالأطفال وليس بالأزواج.

– فئة لديهن قلق ومخاوف نتيجة لخبراتهن المؤلمة في الماضي وتوقع السيئ دون سابق إنذار.

وترى الباحثتان أن النظرة التكاملية للعنف ضد المرأة تعد الأصوب لأن المنظور التكاملي لكافة العوامل والأسباب السابقة أثر في فهم الظاهرة فهماً صحيحاً ومقبولاً. و يفسر الباحث أن المرأة المعنفة نجدها أصلا محبطة وتشعر بالقلق والاستياء والإعاقات النفسية أما بالنسبة للعنف الموجه نحوها من الآخرين فهو بالتأكيد نتيجة إحباطات متكررة في صعيد الأسرة أو المجتمع.

5–2– الاتجاه السلوكي:

– نظرية التعلم الاجتماعي:

من أشهر المنظرين لهذا الاتجاه هما "ألبرت بندورا " و" ريتشارد دولتز" افترضت هذه النظرية "بأن الأشخاص الذي يكتسبون العنف يتعلمونه بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة بحكم المؤثرات الخارجية سواء كانت موجودة في البيئة الثقافية الفرعية أو في البيئة الثقافية الأوسع، فبعض الآباء مثلا يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف من جهة ويطالبونهم بأن لا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف مغايرة من جهة أخرى".

(1) سفيان أبو نجيلة، مرجع سبق ذكره، ص 188.

ووفقا لنظرية التعلم الاجتماعي فإن ملاحظة الطفل للنموذج المقتدى به (الأب أو الأم) ورؤية الطفل لهذا النموذج العدواني خاصة الأب – وأنه يحقق مكاسب من وراء عنفه ضد زوجته كالسيطرة مثلا فان الطفل يتعلم أن العنف ضد الآخرين ومنهم الزوجة – فيما بعد– هو وسيلة فعالة للحصول على مكاسب وفرض السيطرة والشعور بالقوة، ويشعر الطفل أن العنف يكون أحيانا أسلوبًا ضروريًا وفعال في الحياة والعلاقات الحالية واللاحقة. كما أن رؤية الطفل للعنف داخل العلاقة الزوجية بين الوالدين قد لا يجعل الطفل فقط عنيفا ضد الآخرين، ولكنها تهيئ الطفل للسلوك الجامح فيما بعد، وقد يكون الاعتداء على الآخرين شكلاً من أشكال السلوك المضاد للمجتمع وقد لا يقتصر العنف على الزوجة ولكنه قد يكون أسلوب حياة، بالتالي فإن المجتمع بثقافته وأساليبه التربوية يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاتجاهات التي قد تخلق من المرأة كائناً ضعيفاً ونموذجًا للضحية [1].

ويرى" باندورا" أن طبيعة الرد على العدوان تتوقف على التدريب الاجتماعي الأول أو بصورة أكثر تحديداً تتوقف على تعزيز الإجراءات التي خبرها الشخص من قبل ومحاولة نمذجتها في تلك الصيغة العدوانية وهكذا يمكن للمرء طبقاً لنظرية التعلم الاجتماعي أن يصنع بسهولة طفلا شديد العدوانية وذلك بمجرد أن يتعرف على نماذج عدوانية ناجحة بنتائجها وتكافئ الفرد المعتدي باستمرار على سلوكه العدواني.

وقد حدد "باندور" ثلاثة مصادر للسلوك العنيف في المجتمع الحديث وتتمثل هذه المصادر في تأثير الأسرة والثقافة الفرعية والإقتداء بالنموذج الرمزي [2].

ويطرح "باندورا" معنى العنف والعدوان من خلال التعلم الاجتماعي وذلك عن طريق المحاكاة والملاحظة وبهذا فإن معظم أنماط السلوك الفردي في رأيه هي أنماط مكتسبة عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين ونتائجه وبقدر ما يتم تعزيز هذه الاستجابة فإن ظهورها يصبح أكثر احتمالا [3].

فالمرأة التي يمارس عليها العنف منذ الصغر يصبح لديها اعتقادا أنها إنسان يستحق التصرف معه بالعنف، و تتدعم هذه الفكرة من خلال الثقافة والمعتقدات السائدة.إلا أنه يمكن القول أن ممارسة العنف لا يرتبط في كل الأحوال باضطرابات في شخصية الفرد.

(1)Gelles R & Strause, **Physical Violence in American Families**, Risk Factor and Adaption to Violence, New Brunswick New.Yerk,1990 ,P30 ,

(2)Bandura A, **Social learning theory**, Englewood Ciff S, N. J Prentice Hall Inc, 1977, PP 24-30.

(3) مجذوب فاروق، مرجع سبق ذكره، ص68.

فكثيرا ما تساندها ثقافة المجتمع ولا تقف ضدها.من هنا فإن محاولة المدخلين السابقين في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة تبقى قاصرة ومنقوصة بسبب إهمالهما للعوامل الثقافية والاجتماعية التي تشكل أساس الفهم السوسيولوجي لظاهرة العنف ضد المرأة.

- النظرية المعرفية:

من أقوال" Ellis" المأثورة رائد العلاج العقلاني الإنفعالى "إن الناس قد لا يضطربون بسبب الأحداث ولكن بسبب وجهات نظرهم التى يتخذونها بصدد هذه الأحداث" [(1)].

وفى هذا الصدد تشير"Maynard" إلى أن تعريف المرأة ذاتها للعنف هام جداً في مدى تأثيرها بهذا العنف فالعنف من وجهة نظر المرأة يمكن تعريفه على إنه "مقدار ما تدركه المرأة من إساءة موجهة لها سواء أكانت إساءة جسمية أو جنسية أو نفسية" ويبدو أن مفهوم المرأة للعنف وتقديرها وتفسيرها وإدراكها هو الذي يؤثر عليها[(2)].

فالمنظور المعرفي يشير إلى أن تأثر المرأة بالإساءة سواء إساءة جسمية أم نفسية يتوقف على كيفية إدراكها وتقديرها وتفسيرها وتخيلها وتذكرها لهذه الإساءة ، فالمرأة قد لا تتأثر بالإساءة في حد ذاتها ولكن بكيفية رؤيتها وتقديرها وتفسيرها لها ، ولذلك فان مجال الدراسة في الإساءة للمرأة لابد أن يأخذ في اعتباره التحليل المعرفي لأفكار المرأة المساء إليها وكيفية تفكيرها وإدراكها ورؤيتها لواقعة الإساءة لها حتى نستطيع أن نعرف طبيعة هذه الأفكار وكيفية تأثيرها على الضحية وكيفية تغلب المرأة المساء إليها على هذه الأفكار.

5-3- الاتجاه الثقافي الاجتماعي:

يؤكد أصحاب هذا المدخل أن الثقافة بكل عناصرها ومضامينها تحدد السمات الأساسية لأي مجتمع والثقافة السائدة في المجتمع المعاصر أو المجتمع الحديث تتسم بالتسلط والعنف.

وهذه الثقافة تنتقل إلى الأفراد وإلى طريقة تفكيرهم فيكتسبونها عن طريق مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام المختلفة، ويأتي على رأس هذه المؤسسات الأسرة، فالمدرسة ثم المجتمع الكبير وتعد الأسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أول بيئة تستقبل الطفل وأقوى بيئة في التأثير على حياته وفي بناء وتكوين شخصيته وتشكيلها.

---

(1)Ellis, **A Rational-Emotive Psychotherapy in D Bannister** (ED) issues and approaches in the psychological therapies,1975. PP 163-186.

(2) هبة على حسن، **الإساءة إلى المرأة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003، ص 193.

وإذا كانت الأسرة تقوم بعملية الإعداد والتهيئة للحياة الاجتماعية فهي المسؤولة عن عمليات التلقين والتطبيع الاجتماعي للفرد وهي المسؤولة كذلك عن نقل ثقافة العنف للأطفال، في هذا الصدد يرى "تالكوت بارسونز" أن الوالدين أثناء تفاعلهما مع الطفل لا يقومان بأدوارهما الشخصية بل يؤديان أدوارا ينظمها المجتمع كما لا يحكم سلوكهما قيم شخصية بل يمثلان قيم المجتمع السائدة أثناء تفاعلهما مع الطفل [1]، فإذا كان المجتمع يؤمن باختلاف أساليب التربية الموجهة للذكور وأساليب التربية الموجهة للإناث فإن عملية التنشئة الاجتماعية في هذه الحالة تتم وفق نمطين اجتماعيين مختلفين كثيرا ما تنظر للذكر بأنه الأقوى وله حق التسلط، في حين أن الأنثى ينظر إليها على أنها الأقل شأنا ومن ثم ينطبع سلوك كل منهما بطابع خاص، من هنا فإن استعمال العنف ضد المرأة يكمن في انتشار ثقافة العنف وقبولها من طرف المجتمع بمختلف مؤسساته الأمر الذي يترتب عنه إعطاء حد أدنى من الشرعية لاستخدام العنف وخاصة العنف ضد المرأة.

في هذا السياق يذهب "M.A.STRAUSS"ستروس" إلى القول أنه يصبح هناك حدا أدنى من الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد استخدام الأزواج للعنف مع زوجاتهم" [2]، وفي هذه الحالة يكون المجتمع أكثر تسامحا مع الذكر الأمر الذي يرسخ هذا النمط في أذهان الناس وفي معتقداتهم وتصوراتهم. وبناء على ما سبق يرجع أصحاب هذا المدخل الثقافي الاجتماعي تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة إلى انتشار ثقافة العنف وتدعيمها من طرف المجتمع عبر مؤسساته المختلفة فأسلوب التنشئة الاجتماعية هو الذي يمنح للرجل القوة وحق التسلط ويعد ذلك في تصورنا من أهم الأسباب الجوهرية المؤدية للعنف ضد المرأة.

- **نظرية الثقافة الفرعية:**

تنطلق هذه النظرية من أن المجتمع الواحد لا تسوده ثقافة واحدة وكذلك من أنه ليس من الضروري إن توجد كل السمات التي تؤلف الثقافة الواحدة في كل قطاع من قطاعات المجتمع فكثيرا ما تقتصر بعض السمات الثقافية على قطاع واحد من قطاعات المجتمع دون بقية القطاعات، وقد أوضح تاونسند "Tawncend" إن الثقافة الفرعية بحكم تعريفها إنما تتكون من أنساق متميزة للقيم والمعتقدات.

(1) فاروق محمد العادلي، **التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل**، حوليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، القاهرة، العدد7 1984، ص30.

(2) عبد الرحمن عيسوي، **سيكولوجية الجنوح**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 7.

كما تتكون من مجموعة خاصة من النظم تختلف في مجموعها عن مثيراتها السائدة في المجتمع ويتم انتقال هذه القيم والمعتقدات من جيل إلى جيل آخر خلال عمليات التنشئة والضبط الاجتماعي، وهذا ما ينطبق على العنف فبعض الجماعات والقبائل تورث أبناءها العنف وتراه سلوكاً مشروعاً ومقبولاً بل ومحبذاً ومنه العنف ضد المرأة [1]، فالأفراد يتشربون القيم والاتجاهات الأساسية من ثقافتهم الفرعية.

وإذا نظرنا إلى ثقافة العنف بعدّها فرعية فإننا بالتأكيد نعد مثل هذا النوع من الثقافات ثقافة مضادة للمجتمع (Culture Counter) على اعتبار أن ثقافة العنف على التحديد ثقافة هدامة، وعلى اعتبار أن ثقافة العنف تقوم على نظام معياري(system Normative) يتضمن معايير متصارعة مع القيم السائدة في المجتمع وقد تكون معايير مضادة لمعايير المجتمع الكبير.

إن نظرية الثقافة الفرعية تحاول التأكيد أن نماذج السلوك العنيف هي استجابات مألوفة وهي أمور يتوقع حدوثها في ظل ظروف أو حالات معينة وأن النظام المعياري للثقافة الفرعية يجعل من الممكن للفرد إن يفسر الحالة أو الظروف التي ارتكب فيها عدوانه على انه من الحالات والظروف التي تستلزم استخدام العنف.

استنتج الباحث أن المجتمع الواحد يتمتع بعدد من الثقافات حسب البيئة الاجتماعية لمجموعة من الأفراد، وبالتالي فان لمجموعة ثقافية عنيفة سوف تكون ضد الثقافات الأخرى وضرورة ملحة استجابة للبيئة الثقافية التي ينتمي إليها ويكون نتيجة حتمية يجب أن يسلكها ومن خلال ذلك يبرز كونه ابن الثقافة التي ينتمي إليها.

و يرى الباحث أن (التغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية) تؤدي دورًا كبيرًا في بروز العنف ضد المرأة والتي تؤدي إلى نتائج وخيمة متمثلة بتجاوز حق المرأة في قوانين الدولة والسياسيات العامة في الدولة، وعدم توضيح دور المرأة في خطط التنمية من خلال ترك لها دوراً مشهوداً للقيام بدور مميز لا يقل عن دور الرجل وتغيير وجهات النظر لقيام المرأة ببعض الأعمال التي يمكن أن تؤديها أسوة بالرجال وعدم تهميش دورها في ذلك أو حرمانها من القيام ببعض الهوايات المعقولة كونها تقتصر على الرجال حصراً، إن هذه التغيرات مجدت العنف ضد المرأة وعززته كون الدولة هي الأساس في تجاهل المرأة مما تدفع أصحاب الثقافات في اغلب الأحيان التوجه في سلوكيات عنيفة نحو المرأة .

---

(1) غانم عبد الله، **علم الاجتماع الجنائي الإسلامي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994، ص96.

وهذا ما أشار إليه ميرتون"Merton"في أن معايير المجتمع وثقافته يلعبان أحيانا دورا حاسما في إيجاد العنف ولقد ذكر هذه القضية بوضوح فيما اسماه (بالا نومي)، ومن وجهة نظره فإن المجتمع يحدد للأفراد أهدافاً وغايات وفي الوقت نفسه تحدد ثقافة المجتمع الوسائط التي تتيح للإفراد بلوغ هذه الغايات وفي الوقت نفسه تعمل على غلق الطريق إمام بعض فئات المجتمع عن بلوغ هذه الغايات بالوسائل والوسائط المشروعة والنتيجة بالطبع انتهاج العنف وصولا للغايات التي أعلت ثقافة هذا المجتمع من قيمتها .

- نظرية المصدر والتبادل:

ظهرت هذه النظرية لأول مرة في العام (**1971**) وأثارت مشكلة عنف الزوج ضد الزوجة بالدرجة الأولى رائد هذه المدرسة هو (وليم جود) وأراد أن يوضح الأدلة الدافعة للجوء الزوج إلى العنف ضد زوجته وإيجاد الدليل في تفسير سلوك العنف والعدوان [(1)].

توصل "وليم جود" إلى أن الزوج كلما زادت المصادر المتاحة له كلما زادت قوته ولذا يقل ميله نحو استخدام العنف، بينما يلجأ الفرد إلى استخدام العنف عندما يدرك أن مصادره الأخرى غير كافية وبناء على ذلك يمكن النظر إلى العنف بأنه وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانب الأزواج على الزوجات أو بمعنى آخر أن اللجوء للعنف يأتي أو يمارس عندما تفشل أساليب الضبط الاجتماعي الأخرى تلك التي لا تحقق الهدف المتضمن انقياد الزوجة للزوج.

6- ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر:

6-1- تطور حجم ظاهرة العنف ضد المرأة الجزائرية :

لا يختلف اثنان على أن العنف ضد المرأة يشكّل ظاهرة عالمية تتفاوت من مجتمع إلى آخر بحكم الأعراف والتقاليد والأنظمة والعالم العربي ليس بمنأى عن هذا الإطار، إذ تشير الإحصاءات التي تخرج بين الحين والآخر إلى مدى انتشار الظاهرة في المجتمعات العربية كما هو عليه الحال في العالم الغربي أيضاً.

و تعد الجزائر أحد المجتمعات العربية التي تشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية متسارعة ربما بحكم موقعه المتوسط في منطقة مضطربة تحظى باهتمام عالمي متزايد، ونزوع القيادة السياسية فيه إلى تعزيز آفاق انفتاحه على العالم الأمر الذي يجعله عرضة لمعايشة ضغوط متعددة الأبعاد واختبار تداخلات قيمية متضاربة تجمع بين الحداثة والتقليد .

---

(1) بنة بوزبون، **العنف الأسرى**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2004، ص47 .

تأسيساً على ذلك وانسجاماً مع دورانه ضمن فلك ثقافي ومجتمعي يحتوي على الكثير من القيم والظروف المعززة لاضطهاد المرأة والانتقاص من شأنها مقايسة بالرجل، فقد عرفت الجزائر ظاهرة العنف ضد المرأة وغدت فيه إحدى الظواهر الخطيرة اللافتة التي تستدعي تضافر جميع الجهود الممكنة لمجابهتها

إن المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات العربية لا تزال تخضع فيه المرأة بشكل مستمر للسيطرة الذكورية، سواء الأب، الأخ أم الزوج، إلى جانب سلطة الأعراف والتقاليد التي تساهم في إذلال المرأة. وبالرغم من تقلدها مناصب عليا في مختلف المجالات واقتحامها لمجالات كانت حكرا على الرجل إلا أنها تظل في نظر المجتمع مجرد قاصر عديمة الأهلية غير قادرة على تقرير مصير حياتها، وأنها خلقت فقط للزواج و إنجاب الأطفال و خدمة الأسرة لا غير.

و قد تفننت سلطة التقاليد والأعراف في إهانتها حيث اتخذت من العنف وسيلة لتأديب المرأة باعتبارها طرفا يحتاج إلى التقويم الدائم، لذا تتعرض المرأة بشكل يومي لمختلف أشكال العنف باعتبارها كائنا من نوع خاص يشكل مصدر العار والفتنة.

ونجد أن الرجل تفنن في تطبيق هذه السلطة بدليل أنه يتمادى كثيرا في إحكام سيطرته على المرأة و التصرف في حياتها بمبرر أنه الوصي عليها و القائم بشؤونها، وبالتالي له الحق في الاعتداء على جسدها بالضرب و التشويه مستمدا هذه الشرعية من الأعراف و الدين، رغم أنها مجرد اعتقادات خاطئة روجتها بعض التيارات بدليل أنه لا توجد إشارة تؤكد على أن الإسلام نص على العنف ضد المرأة، أو رواية تدل على أن الرسول كان يستعمل العنف ضد بناته أو زوجاته، بل ما ورد عن الرسول (ص) « ما ضرب رسول الله (ص) امرأة قط و لا خادما و لا ضرب شيئا......».

وإذا ما تأملنا في وضعية المرأة الجزائرية وحقيقة العنف الممارس ضدها فإننا نجد أن الظاهرة في تزايد مستمر من سنة لأخرى حسب الإحصائيات والأرقام التي تنشرها مختلف الجهات والهيئات الرسمية في البلاد، فاستنادا إلى تقارير مصالح الأمن خلال السداسي الأول من عام **(2005)** حوالي **7419** امرأة منهن **5179** تعرضن لعنف جسدي و34 للقتل العمدي فيما تعرضت **1753** لسوء المعاملة و**176** للتحرش الجنسي(1).

إلى جانب تورط ما يزيد عن **3** آلاف شخص في تلك القضايا خلال ذات الفترة على رأسهم الأزواج والآباء والإخوة، أما في سنة **(2009)** فأظهرت دراسة حديثة قامت بها الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة أن كل امرأتين من مجموع **10** نساء يتعرضن للعنف داخل الأسرة.

(1) سهام حواس، استفحال ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال في الجزائر، **جريدة الحوار**، يوم2009/10/28، ص8.

وأن **10%** من النساء يتعرضن إلى عنف جسدي الممارس في أغلب الأحيان من قبل الأزواج وتعتبر النساء المطلقات والأرامل من بين النساء الأكثر عرضة للعنف في الأسرة حيث إن **20%** منهن يتعرضن إلى الإهانة و**5%** يتعرضن إلى عنف مادي.

أما بخصوص عدد النساء ضحايا العنف واللاتي تم استقبالهن من قبل مصالح الشرطة على المستوى الوطني فيقدر ب**9** آلاف ضحية عنف بمختلف أشكاله خلال السنة الفارطة، وفيما يتعلق بأنواع العنف الزوجي خلال **12** شهرا الأخيرة، حل الضغط النفسي في المرتبة الأولى بنسبة **31.3%**، في حين جاء العنف اللفظي بنسبة **19.1**% في المرتبة الثانية أما العنف الجنسي احتل المرتبة الثالثة بنسبة **10.9**% وفيما يتعلق بالمؤشر العام لأعمال العنف في الأسرة وأسرة الزوج فيقدر بـ17.4% كما يحتل العنف اللفظي نسبة **10.8%** في الفضاءات العمومية ويليه العنف الجسدي بـ**4.7**% ولو أنها أرقام تبعث على التفاؤل إلا أنها لا تزال إحدى القضايا الشائكة في المجتمع.

من جهة أخرى كشفت عميدة الشرطة "خيرة مسعودان"من خلال مداخلتها عن إحصاء ما يزيد عن **7422** اعتداءًا على المرأة خلال العشرة أشهر الأولى من سنة **(2012)**، مضيفة أن العنف الجسدي غلب عليها وذلك بـ**5517** اعتداء، فيما تم تسجيل **1605** حالة سوء معاملة و**247** عنف جسمي و**09** حالات قتل عمدي. كما تم تسجيل **325** ضحية زنا المحارم، كما عرّجت ذات المتحدثة إلى أن الجزائر العاصمة تصدرت القائمة وذلك بتسجيلها **1278** اعتداء تلتها وهران بـ**644** اعتداء وقالمة بـ **258** اعتداء، وأن أغلب أشكال العنف تقع ضمن نطاق العائلة الواحدة(1).

ولم يشفع مبدأ مساواة المرأة مع الرجل الذي يكرسه الدستور لفئات الجنس اللطيف أمام عنف العنصر الرجالي وتسلطه. و أكدت الأرقام التي قدمتها السيدة "خيرة مسعودان" عميدة الشرطة رئيسة المكتب الوطني لحماية الطفولة والمرأة بمديرية الشرطة القضائية، أن المرأة الجزائرية لا تزال عرضة للعنف بمختلف أشكاله. حيث كشفت إحصاءات التسعة أشهر الأولى لسنة**(2013)**أن أكثر من **7000** امرأة تعرضت لمختلف أشكال العنف خلال هذه الفترة على المستوى الوطني، حيث أودعت **7.010** امرأة شكوى بسبب تعرضهن للعنف من بينهن **5.034** تعرضن للعنف الجسدي، كما تم تسجيل حسب مسعودان **1673** امرأة ضحية سوء المعاملة و**27** امرأة ضحية للقتل العمدي(2).

---

(1) لينة. ي، المرصد الجزائري للمرأة يدق ناقوس الخطر، **جريدة المشوار السياسي**، يوم 2013/11/25، ص11.

(2)أزيد من5000 امرأة ضحية العنف خلال العشرة أشهر الاولى **www.aldjadidonline.com/permalink/** تمت زيارة الموقع يوم 2013/11/25، الساعة 14:09.

و يتعلق الأمر بنساء تتراوح أعمارهن بين أكثر من **18** سنة إلى أكثر من **75** سنة من بينهن **3.872** امرأة متزوجة و**1953** عزباء و**688** مطلقة و**439** أرملة، أما بالنسبة للوضعية الاجتماعية والمهنية للنساء المعنفات فقد تم تسجيل **4713** حالة دون مهنة و**1330** موظفة و**103** إطار سام و**374** جامعية و**67** متقاعدة و**87** حالات أخرى لم يتم تحديد وضعيتهن المهنية.

وفيما يخص صلة قرابة المتورطين مع ضحايا العنف أشارت المسؤولة ذاتها إلى تسجيل **7224** متورط من بينهم أزواج وإخوة وأبناء وآباء إلى جانب أجانب عن الضحية يقدر عددهم بـ**3316** شخص (جيران وزملاء ومجهولون)، ويأتي الأزواج في المرتبة الأولى بـ**1.608** حالة متبوعين بالأبناء بـ**538** حالة ثم الإخوة بـ**418** حالة ومن بين دوافع الاعتداء –توضح مسعودان– أن أغلبيتها تتعلق بالمشاكل العائلية بـ**2.509** حالة والدوافع الجنسية بـ**255** حالة مُشِيرةً إلى أن ظاهرة العنف تنتشر بكثرة في المدن الكبرى خاصة بالجزائر العاصمة ووهران وعنابة، وقد تعرضت أكثر من **266** امرأة للاغتصاب والتحرش الجنسي وزنا المحارم على المستوى الوطني خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة (**2013**)[(1)].

كما كشفت عميد الشرطة "رازم كنزة" لدى مديرية الشرطة القضائية عن تسجيل6.985حالة عنف ضد النساء عبر مختلف ولايات الوطن، خلال التسعة أشهر الأولى من سنة (**2014**) [(2)].

واحتلت ولاية الجزائر مقدمة الولايات التي سجل بها أكبر عدد من قضايا العنف ضد المرأة بأزيد من **1.100** قضية متبوعة بولاية وهران التي سجل بها أزيد من **500** قضية مماثلة تليها ولاية قسنطينة التي سجل بها أزيد من **300** قضية، حيث تعرضت **5.163** امرأة من بين إجمالي ضحايا هذه الظاهرة إلى عنف جسدي بنسبة تزيد عن **73** بالمائة مقابل تعرض **1.508** منهن إلى سوء المعاملة إلى جانب تعرض 205 أخريات إلى اعتداءات جنسية وتعرض **27** منهن للقتل العمدي .

وتبقى السيدات المتزوجات الأكثر عرضة لحالات العنف بتعداد **3.847** سيدة متبوعة بفئة العازبات بـ **1875** حالة و**791** بالنسبة للمطلقات مقابل **440** للأرامل . كما تم تصنيف خلال الفترة نفسها **3533** متورط في هذه القضايا من فئة الأزواج و **2272** أعزب. وأوضحت المتحدثة أن تعرض السيدات للعنف في المجتمع لم يعد مقتصرا على فئة عمرية محددة، بل امتد لكل الشرائح العمرية، كما مس أيضا السيدات على اختلاف مستواهن التعليمي دون تفريق إن كن عاملات أو ماكثات بالبيوت.

---

(1)أزيد من5000 امرأة ضحية العنف خلال العشرة أشهر الاولى **www.aldjadidonline.com/permalink/** تمت زيارة الموقع يوم 2013/11/25، الساعة 13:06.

(2) كريمة.هـ، **7آلاف حالة عنف ضد المرأة في الجزائر خلال الـ9 الأشهر الأولى لسنة 2014** **www.al-fadjr.com/ar/national**، تمت زيارة الموقع يوم 26 نوفمبر2014، الساعة 23:21.

وفي هذا الإطار ذكرت أن البيت العائلي يبقى بدوره أول الأماكن التي تتعرض فيها المرأة للتعنيف بـ **3321** حالة بنسبة تزيد عن **47** بالمائة من الحالات المسجلة، إضافة إلى تفاقم حالات العنف في الشارع التي ناهزت خلال الفترة نفسها **1960** حالة.

جدول رقم(02): يوضح إحصائيات العنف ضد المرأة في الجزائر من سنة 2012 إلى 2014

السنوات	عدد حالات المرأة المُعنفة
2012	5517
2013	7000
2014	6985

شكل رقم (02): يوضح تطور ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر من 2012 الى 2014

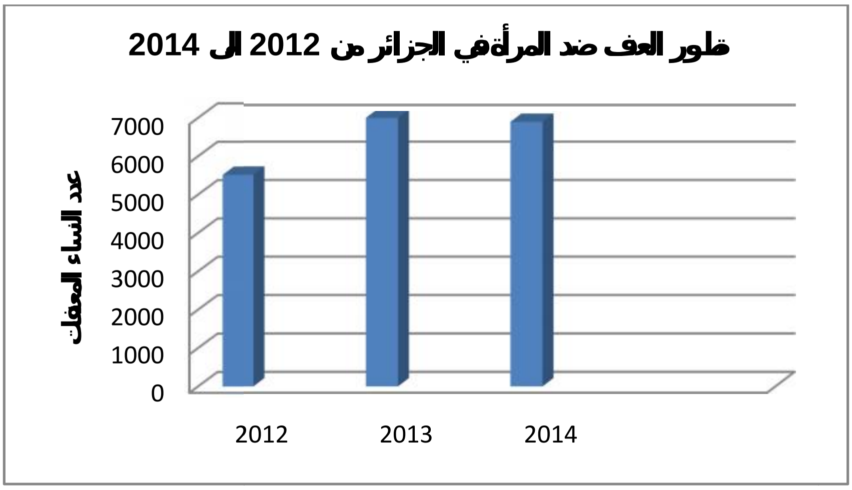

وتبقى هذه الأرقام غير نهائية ولا تعبر عن الواقع الذي تعيشه المرأة الجزائرية بالنظر إلى عدم تقدم الكثير من المُعنّفَات للتبليغ عن الإساءات التي يتعرضن لها بحكم العادات والتقاليد مشيرة إلى تراجعهن عن تقديم شكاوى ضد أفراد العائلة.

6-2- العوامـــل المـــؤثرة فـــي انتشـــار العنـــف ضـــد المـــرأة فـــي المجتمـــع الجزائـــري:

مثلها في ذلك مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى فإن لظاهرة العنف ضد المرأة الجزائرية أسباب متعددة متداخلة متشعبة تستمد مادتها من المجتمع الجزائري نفسه بكل ما فيه من أنساق وأبنية وتفاعلات، الأمر الذي يعني إمكان الحديث عن أسباب اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وثالثة نفسية ورابعة قانونية و هكذ ا...الخ. وإذا كنا قد تعرضنا فيما سبق إلى الإشارة إلى بعض تلك الأسباب فإننا نجد أن من المهم في ضوء أهميتها القصوى التوقف عندها بصورة أكثر تركيزًا وتعمقًا وربطها قدر المستطاع بالواقع الجزائري. و يجدر بنا التنبيه إلى أن كثيرًا من تلك الأسباب لا تعد مسؤولة بذاتها وبصورة مباشرة عن إنتاج الظاهرة، بل يمكن عدها عوامل محفزة وباعثة عليها، وبخاصة إذا ما تضافرت مع عوامل أخرى تصب في التيار ذاته . فعلى سبيل المثال قد تشكل الظروف الاقتصادية الصعبة عامل ضغط وتوتر وقلق للذين يعانون منها، إلا أن ذلك لا يعني اندفاعهم بالضرورة إلى ممارسة العنف ضد الآخرين و يمكن اختزال الأسباب الباعثة على العنف ضد المرأة فيما يلي(1):

6-2-1 -عوامل اقتصادية:

تبرز الضغوط الاقتصادية من أبرز الأسباب التي قد تولد العنف ضد المرأة وتحديدا العنف الأسري في الجزائر إذ كثيرًا ما تدفع الظروف الاقتصادية الصعبة والأعباء المادية المرهقة والبطالة بأشكالها أرباب الأسر إلى تفريغ تلك الضغوط عبر ارتكاب العنف ضد أفراد أسرهم و تقف المرأة في العادة في مقدمة المرشحين للتعرض لهذا العنف بغض النظر عن حالتها الزواجية.

وهو ما أشار إليه مصطفى حجازي فيما يلي" يتناسب القهر الذي يفرض على المرأة درجة القهر الذي يخضع له الرجل في المجتمع، فالأمر ليس مطلقًا عنيفًا ورضوخًا يقابلهما مجرد سيادة وتسلط، كلما كان الرجل أكثر عبئًا في مكانته الاجتماعية مارس قهرًا أكبر على المرأة.

(1) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، رجع سبق ذكره، ص 31.

6-2-2- عوامل اجتماعية:

وتشتمل هذه الأسباب على الطلاق و تعدد الزوجات وكثرة الأطفال والعيش في نطاق أسري مكتظ يعج بالخلافات العائلية و التفكك الأسري.

هذا بالإضافة إلى الصراع الاجتماعي القائم بين الرجل والمرأة نتيجة للقيم التي تتبناها الأسرة الجزائرية والعربية عمومًا، التي ما يزال بالإمكان اعتبارها قيمًا أبوية ذكورية تميز بين أدوار الرجل والمرأة، وتميل لصالح الرجال في معظم الأحيان.

عدم الاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة ومواجهته سواء من الضحية نفسها أو من المجتمع على اعتبار أنه شأن عائلي خاص والتستر عليه في المستويات الاجتماعية كافة، وغياب الدراسات والإحصاءات عنه وعدم وجود مراكز التأهيل ومساعدة الضحايا وهذه كلها أمور تؤدي إلى زيادة العنف ضد المرأة.

6-2-3 -عوامل ثقافية:

أفضى الفهم الخاطئ لكثير من التعاليم الدينية وخلط تلك التعاليم بموروث ثقافي متخلف إلى تشكيل الكثير من المفاهيم الخاطئة التي تقف خلف تبرير ظاهرة العنف ضد المرأة ومنحها غطاءً من الشرعية والإذعان حتى من جانب المرأة نفسها.

ومن تلك المفاهيم الخاطئة تلك المتعلقة بالأدوار والحقوق الاجتماعية، مثل إجبار الزوجة على الانصياع لنزوات زوجها والصبر على الإساءة واحتمالها، والادعاء بأن الولاية في البيت أو الأسرة حق حصري يحتكره الرجل، سواء أكان زوجًا أو أبًا أو أخًا، ومنح الرجل الحق في ضرب زوجته لتأديبها...الخ)[1]، كما أسهمت وسائل الإعلام التي يتفنن كثير منها في عرض برامج مثقلة بالعنف في زيادة قابلية البعض لارتكاب العنف وبخاصة ضد الفئات المستضعفة كالأطفال والنساء.

6-2-4 -عوامل نفسية:

إن الاضطرابات النفسية بوجه عام وما يرتبط بها من الإحباط والضغوط النفسية وضعف الإحساس بالمسئولية تجاه الأسرة و نقص الإشباع العاطفي في الطفولة و استفحال مشاعر القلق واليأس والاكتئاب واضطراب الشخصية، قد تشكل جميعها عوامل مساعدة على بروز ممارسات عنيفة في نطاق الأسرة [2] وهذا النوع من الأسباب يمكن أن يقسم إلى قسمين كذلك وهما:

(1) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي" مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط8، المركز الثقافي العربي بيروت، ص 202.

(2) حيدر البصري، **العنف الأسري : الدوافع والحلول**، دار المعجة البيضاء، بيروت، 2001، ص105.

أ /الدوافع الذاتية التي تكونت في نفس الإنسان نتيجة ظروف خارجية من قبيل الإهمال وسوء المعاملة والعنف الذي تعرض له الإنسان منذ طفولته إلى غيرها من الظروف التي ترافق الإنسان والتي أدت لتراكم نوازع نفسية مختلفة تمخضت بعقد نفسية قادت في النهاية إلى التعويض عن الظروف السابقة الذكر باللجوء إلى العنف داخل الأسرة. لقد أثبتت الدراسات الحديثة بأن الطفل الذي يتعرض للعنف بأن فترة طفولته يكون أكثر ميلا نحو استخدام العنف من ذلك الطفل الذي لم يتعرض للعنف فترة طفولته.

ب /الدوافع التي يحملها الإنسان منذ تكوينه والتي نشأت نتيجة سلوكيات مخالفة للشرع كان الآباء قد اقترفوها مما انعكس إثر ذلك – تكويناً – على الطفل ويمكن درج العامل الوراثي ضمن هذه الدوافع حيث إن النقص وحتى الغياب الكبير في وسائل التربية.

6-2-5- عوامل قانونية:

ومن أسباب تزايد العنف في ضد المرأة الجزائرية هو وجود فراغ قانوني ومواد رادعة تعاقب كل من يُعنف المرأة لا سيما العنف الجنسي وتحميها المرأة من مختلف أشكال العنف الذي تتعرض له و عدم احترام سيادة القانون خلال النزاع وعدم تنفيذ الضمانات المتوافرة لحماية النساء من العنف[1].

<u>7-1- مظاهر العنف ضد المرأة في الجزائر:</u>

7-1-1- العنف الأسري:

وضعت لجنة القضاء على التميز ضد المرأة التابعة لمنظمة العفو الدولية بأن العنف العائلي والعنف الجنسي هو أحد أسوأ أشكال العنف ضد المرأة السائد في المجتمعات كافة وفي المجتمعات التي تأثر بالنزاعات العنيفة.

و يعد العنف الأسري من بين أكثر أنواع العنف انتشارا بالجزائر وإن ظهرت خلال السنوات الأخيرة أنواع أخرى طغت على المجتمع كتعنيف المرأة على يد الغرباء بالأماكن العامة والعمل والشارع وغيره إلا أن العنف الأسري ما يزال يشغل أهل الاختصاص في الجزائر خاصة مع حلول اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة سواء أكانوا علماء نفس أو رجال قانون أو جمعيات نسويه ومصالح أمن نظرا لارتباطه الشديد بعادات المجتمع الذي مازال يكرس نظرية عنف الرجل ضد المرأة ويبيحها تحت غطاء العرف امرأتان من ثلاث ترضى بأن يضرب الزوج زوجته لأتفه الأسباب.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** قانون العقوبات،ط2، مطبعة ايبارت، 2012.

وتشير الدراسة إلى أن امرأتين من ثلاث تقبلن بأن يضرب الزوج زوجته لأتفه الأسباب وذلك لاجتماع عدة عوامل منها جهل المرأة و الذهنيات المنتشرة في المنطقة كاحترام الرجل والرضوخ له وحتى انعدام الحوار والنقاش بين الزوجين[1]. وتَعْرِف الظاهرة انتشارا أكثر في الأرياف بين النساء غير المتعلمات حيث إن **6.74**% ممن يقطن الريف يقبلن الضرب، بينما تقبل **7.62**% من نظيراتها في المدن ذلك. ويبدو من خلال الدراسة أن المتزوجات أكثر تقبلا للوضع من العازبات والمطلقات والأرامل، وأن من يعشن في الفقر أكثر تقبّلا من الأغنياء .

إذ أكدت الدراسات التي قام بها المعهد الوطني للصحة العمومية أن العنف الأسري خاصة العنف بين الأزواج قد اتخذ منحًى تصاعديا مخيفا جدا حيث أوضحت الدراسة أن **7.85**% من النساء الأميّات يقبلن العنف ضدهن لأتفه الأسباب، في حين تقبل به **40**% من الجامعيات، من جهة أخرى يؤكد الخبراء بأن العنف الزوجي يولد لدى الأطفال اضطرابات عامة، حيث إن الأزواج الذين لا يستطيعون تكوين علاقة أساسها التفاهم يؤثر على نفسية الطفل بشكل كبير يمكن أن تؤدي به إلى الانحراف [2].

ولا تزال الأرقام المرعبة المتعلقة بالعنف الممارس ضد المرأة ترد تباعا من الجهات الرسمية وعلى رأسها مصالح الأمن آخر رقم كشفت عنه محافظة الشرطة "خيرة مسعودان" حول العنف الأسري ضد المرأة في الجزائر أن مصالحها سجلت **755** ألف امرأة تعرضن للعنف الأسري أي وقعت ضحية عنف وقد كانت الفئة الأكثر تضررا تلك التي يتراوح عمرها بين **18** و**35** سنة بنسبة **51%** من العنف المسجل ضد المرأة تم ارتكابه من قبل أحد أفراد العائلة، أي عنف يقع داخل الأسرة حيث يمثل الزوج نسبة **38%**من العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية في الأسرة، يليه عنف الأخ بنسبة **2%** ثم الأب بنسبة **11%** يليه عنف الزوج بنسبة **22%** وجاء العنف الجسدي ثالثا بنسبة **64%** أي ما يعادل **5316** امرأة، كما كشفت الدراسة عن **49.7%** من مرتكبي العنف هم أشخاص بدون مهنة و**29%** من مرتكبي العنف أميون منهم **17** لهم مستوى ابتدائي أو متوسط.

و يمكننا القول إن من عوامل وقوع العنف في العائلة الجزائرية عدم احترام سيادة القانون خلال النزاع وعدم تنفيذ الضمانات المتوافرة لحماية النساء من العنف.

---

(1) سارة بوطالب، العنف الأسري يرتفع بقضايا المحاكم المعالجة إلى 12 بالمائة، **جريدة آخر ساعة**، يوم 2014/06/11.

(2) Enquête nationale, **violences à l'encontre des femmes**, Institut national de santé publique, Algérie 2005. Résultats axe justice pp 116-149.

ومن العوامل المساهمة الأخرى تراجع مستويات المعيشة خلال السنوات الأخيرة وارتفاع معدل البطالة وانتشار استخدام المخدرات واستمرار أزمة السكن التي أدت على الاكتظاظ في المساكن، وقد رأّت الحكومة بحقيقة أن العنف العائلي يمثل مشكلة في الجزائر بصورة متزايدة بل أيضا غياب التشريعات المحددة التي تحمي النساء من العنف والإحصائيات حول انتشار المشكلة، كما لا تتوفر أي إحصاءات حول عدد الرجال الذين جرت مقاضاتهم بسبب ممارسة العنف في العائلة.

7-1-2- العنف الإرهابي:

كانت المرأة الجزائرية أكثر الفئات التي تأثرت وتأذت من الإرهاب في الجزائر سواء على مستوى ملموس من ناحية محاولة كبتها وانتزاع حريتها وتعرضها للعنف والاغتصاب أو على المستوى النفسي من ناحية عدم شعورها بالأمان.

وكشفت السيدة سعيدة بن حبيلس وزيرة التضامن وحقوق المرأة لفترة التسعينات ورئيسة الجمعية الجزائرية لحقوق المرأة الريفية ورئيسة الجمعية الدولية لضحايا الإرهاب أن الإرهابيين اغتصبوا أكثر من **7000** امرأة خلال عشرة سنين وأضافت أن هذا الرقم هو المصرح به لكن الرقم الحقيقي يكون أكبر بكثير لأن عدد كبير من العائلات اغتصبت بناتها لكنها تكتمت عن الأمر بسبب التقاليد والخوف من أن يلصق بها العار، كما أن نسبة كبيرة من هؤلاء النساء يعانين اضطرابات مزمنة جراء ما تعرضن له، وأن أخريات يعانين من مساومات جنسية من مسئولين على المستويات المحلية لقاء حصولهن على وثائق تثبت أنهن كن ضحايا للإرهاب، وتوحي الشهادات التي أدلت بها النساء اللواتي غادرن الجزائر بأنه إضافة على الاعتداءات الجسدية تعرضت نساء عديدات للتهديد والوعيد من جانب أعضاء الجماعات المسلحة.

و يمكن لتقديم الجناة إلى العدالة أن يشكل عاملا مهما في مساعدة النساء على التغلب على الإذلال والصدمة الناجمين عن العنف الجنسي الذي تعرضن له فالحصول على العدل والتعويض هما حقان أساسيان لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان(1).

7-1-3- عدم كفاية النصوص القانونية:

تعتبر الجزائر من الدول المناهضة للدفاع عن حقوق الإنسان وقد أولت اهتماما كبيرا بدور المرأة خصوصا بعد مصادقتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة**(1996)** كما أنشأت اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان في عام **(2001)**.

(1) **جريدة الجزائر تايمز**، الاغتصاب في الجزائر... www.algeriatimes.net/algerianews/، تمت زيارة الموقع يوم 28 ديسمبر 2014، على الساعة 19:07.

إلا أن هذه الأخيرة لم تبرز اهتماما واضحا للمرأة كوضع برنامج خاص بها وحماية وترقية حقوقها، وكذا توقيعها على البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمتعلق بحقوق المرأة في إفريقيا سنة(**2003**) كما لا ننسى قانون الأسرة(**1984**) والذي تم تعديله استجابة لنداء التيارات المناهضة لحقوق المرأة المطالبة بالرفع من مركزها والذي حدث فعلا في تعديل(**2005**) الذي ضمِن لها حقوقا في المادة (**19**) المتعلقة بحق عدم إعادة الرجل الزواج دون موافقة الزوجة الأولى، وكذا المادة(**37**) الخاصة بالنفقة الشرعية والحق في العدل في حالة التعدد، وأما المادة (**38**) فقد اهتم فيها بالجانب المعنوي للمرأة حيث ارتبطت بحرية التصرف الشخصي في المال، وهذه الحقوق لا تنفي حق الزوج عليها من طاعة والاهتمام ببيتها وأولادها واحترام أقارب الزوج واعتباره رئيس العائلة[(1)]. رغم التعديل إلا أنه وجدت مواطن ضعف خصوصا ما تعلق بالجانب العملي للمرأة، حيث إن نسبة اليد العاملة النسوية لم تتجاوز15 بالمائة سنة (**2003**) وسعيا لتنسيق عمل الحكومة وتفعيل مقترح الإصلاح في مجال التغيير خصوصا ما تعلق بالعقليات المتوارثة من التقاليد والعادات الجزائرية صوتت الحكومة لصالح المرأة الجزائرية في المساواة في الحقوق مع أخيها الرجل، وتم إنشاء مجلس لشؤون الأسرة والمرأة بموجب الأمر التنفيذي المؤرخ في **22**نوفمبر **2006** م والذي تم رسميا بتاريخ **07** مارس**2007**م كمحاولة معرفة انشغالاتها بغية وضع برامج تهدف إلى الرفع من دور المرأة في المجتمع، وأيضا ترقية حقوقها في ظل أسرتها.

انعدام التعريف القانوني للاغتصاب في القانون الجزائري فالمادة (**336**) من قانون العقوبات تجعل الاغتصاب جريمة يعاقب عليها بالسجن مدة تتراوح بين **5** و**10** سنوات بدون إعطاء تعريف للجريمة.

وبما أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون لا يتلقون تدريبا حول الحفاظ على الأدلة المتعلقة بالاغتصاب المزعوم وتسجيلها وغالبا ما تفقد الأدلة الطبية. وفي هذا السياق دعت مديرة "أمنيستي"السلطات العمومية إلى إصلاح الأحكام التشريعية التي لا توفر الحماية لضحايا العنف الجنسي بشكل مناسب واعتماد إطار تشريعي وتنظيمي شامل لمكافحة العنف الجنسي.

وانتقدت أوصديق حسينة المرسوم (**14- 26**) الذي لا ينص إلا على التعويض المالي لضحايا الاغتصاب من طرف الجماعات المسلحة خلال سنوات التسعينيات، دون الإشارة إلى حقهن في التعويض الكامل والفعلي.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعديل قانون الأسرة، **الجريدة الرسمية**، العدد15، 15 جمادى الأولى 1426هـ، الموافق لـ22يونيو2005.

مطالبة باتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة لمنح تعويضات كاملة لهؤلاء الضحايا بما في ذلك إعادة تأهيلهن واتخاذ تدابير مرضية، مشددة على ضرورة أن تستجيب القوانين والسياسات والممارسات بشكل كافٍ لجميع أشكال العنف الجنسي، واعتماد تدابير فعالة لمقاضاة مرتكبي الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي وأيضا تعزيز إمكانية استفادة ضحايا العنف الجنسي من اللجوء إلى العدالة والخدمات الصحية والدعم.

وشددت على ضرورة إلغاء المادة **(326)** من قانون العقوبات التي تتيح للجاني الإفلات من المحاكمة عن طريق الزواج من الفتاة التي اغتصبها وتعرضها لخطر الزواج القسري، وتبَنِي تدابير لحماية الضحايا والشهود في قضايا العنف الجنسي من المضايقات أو الردود الانتقامية، وكذا تجريم الاغتصاب الزوجي على نحو محدد في قانون العقوبات، وفرض عقوبة مماثلة لتلك التي تفرض على الاغتصاب خارج كنف الزوجية. وأوضحت ذات المتحدثة أن الجزائر لا تزال تفتقر إلى قانون خاص لمحاربة العنف ضد النساء مع أنه مطلب قديم للجمعيات الجزائرية للدفاع عن حقوق النساء، وهذه المقاربة المنحازة تنعكس في القانون الجزائري حسبها في عدم حماية النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي بشكل كاف، مشيرة إلى وجود ثغرات في القانون الجزائي الذي يعاقب على جريمة الاغتصاب دون تعريفها أو تعريف الأنواع الأخرى من العنف الجنسي ولا يعترف بالاغتصاب الزوجي كجريمة جزائية[1].

رغم أنه لا يوجد نص قانوني يمنع المرأة المتزوجة من العمل، فإن قدرتها على العمل مشروطة بموافقة زوجها.

وبموجب قانون الأسرة كما هو ساري المفعول حاليًا، يترتب على المرأة المتزوجة واجب قانوني في إطاعة زوجها وعندما لا يوافق الزوج على رغبة زوجته في العمل، يمكنه اتخاذ إجراءات لتنفيذ واجب الزوجة في طاعته، فإذا لم تستجب يهددها بالطلاق ونتيجة لنصوص الطلاق القائمة على التمييز، يمكن للطلاق أن يشرد المرأة حيث تم تشريد **12000** امرأة بسبب قانون الطلاق القائم على التمييز[2].

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة الملكفة بالأسرة وقضايا المرأة، منظمة المرأة العربية، **دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية**، إعداد عائشة عبد السلام، 2009، ص ص 20-22.

(2) المرجع نفسه، ص 23.

8- جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة

تواصل الدولة الجزائرية جهودها الرامية لاستئصال ظاهرة العنف خاصة الممارس ضد المرأة في بعض الأوساط وهذا من خلال توقيعها على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية التي لها صلة بمحاربة العنف والتمييز الممارس ضدها وتكييف تشريعاتها طبقا لذلك وإنشاء الهياكل المختصة في إيواء واستقبال وتوجيه الأشخاص ضحايا العنف والعمل على إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وإيمانا من الجزائر بأن الحد من ظاهرة العنف يستلزم وضع برنامج وطني شامل يعبر عن إستراتيجية واضحة وقادرة على رفع كل أشكال الظلم والتمييز خاصة ضد المرأة ويكرس ثقافة حقوق الإنسان بكل أبعادها، تم في إطار مشروع مكافحة العنف ضد المرأة الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد إستراتيجية وطنية لحماية النساء في وضع صعب والتكفل بهن بالتشاور والمشاركة بين الفاعلين والمتدخلين سواء كانوا من الحكومة أو من الهيئات النظامية أمن ودرك وطنيين أو من الهيئات الوطنية أو الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني وكان شهر أكتوبر(**2007**) تاريخ إطلاقها الرسمي.

8-1- إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة2006: وتسعى الإستراتيجية إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها[(1)]:

-وضع الأنظمة والوسائل الخاصة بالتكفل الجسدي والنفسي والاجتماعي عبر كل مراحل حياة المرأة.

-توعية المجتمع ومؤسساته بما فيها الأسرة، المدرسة ووسائل الإعلام بالنتائج الوخيمة المترتبة عن العنف ضد النساء عبر كل مراحل حياتهن.

-التأهيل العائلي والمجتمعي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء الناجيات من العنف.

-إنشاء تحالفات بهدف دعم التغيرات الضرورية لمكافحة مختلف أشكال التمييز والعنف ولضمان المساواة في الحقوق على مستوى إعداد وإعمال السياسات و البرامج والقوانين بما فيها الاتفاقات الدولية.

-المساهمة في التطور الإنساني الدائم وفي ترقية حقوق الفرد والمساواة بين المواطنين والمواطنات.

كما شرعت الوزارة وشركائها في إعمال المرحلة الثانية من المشروع الذي يتمثل بالنسبة للسنوات الخمس القادمة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية على المستوى الوطني والمحلي والقطاعي، ويهدف مخطط العمل الخماسي(**2011/2007**) إلى دعم القدرات التقنية والمؤسساتية لمختلف الشركاء لضمان الوقاية من كل أشكال العنف والتمييز اتجاه النساء والتكفل المناسب بالضحايا. ويمكن تلخيص أهم النتائج المرجو تحقيقها فيما يلي:

---

(1) أسماء.م، تنصيب المرصد الوطني للدفاع عن المرأة، **جريدة الحوار**، يوم 2011/11/26.

– إعداد وإعمال مخططات قطاعية تندرج ضمن مخطط تنفيذي وطني تتمثل محاوره الكبرى في:

– وضع أو دعم وضع نظام منهجي لجمع واستعمال المعطيات حول العنف ضد المرأة وتحليلها على مستوى كل قطاع بما فيها الجمعيات بهدف توحيد المعلومات المستقاة و هذا ما سيسمح بإنشاء بنك وطني للمعطيات في هذا المجال.

–خلق خدمات متنوعة ومكيفة لضمان العلاج والأمن والحماية للنساء في وضع صعب، وهذا ما سيتطلب تطوير مقاييس وبرتوكولات خاصة للتكفل المناسب بهذه الفئة وتكوين مقدمي الخدمات في مجال الاستماع، التكفل النفسي، المساعدة القانونية، العلاج، التوجيه ...هذا إضافة إلى دعم الخدمات المقدمة.

–التأهيل الذاتي للنساء والفتيات في وضع صعب وإعادة إدماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا من خلال تطوير مواردهن وإمكانياتهن الداخلية وضمان دعمهن من الناحية الاجتماعية والقانونية هذا من جهة، والتعرف على احتياجاتهن في مجال التكوين المهني لتأهيل ودعم قدراتهن خاصة في الحصول على قروض مصغرة من جهة ثانية.

8-2- إعداد إستراتيجية للاتصال: والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير والتوعية والتجنيد الاجتماعي للوقاية من كل أشكال العنف خاصة اتجاه المرأة ونشير إلى أنه تم إنجاز عدة نشاطات في هذا الإطار منها:

–وصف أنواع البيانات المتوفرة عن العنف ضد المرأة

–تحديد الأدوات الحالية لجمع البيانات وكيفية دمجها في عملية تنفيذ مخطط العمل.

–تصنيف الموارد البشرية والمادية المكلفة بجمع البيانات على مستوى المؤسسات.

–تحديد المستعملين المستقبليين لقواعد البيانات.

ومن جهة أخرى وبهدف وضع نظام معلوماتي مؤسسي تم تصميم برنامج معلوماتي يهدف إلى:

–توحيد طريقة جمع المعطيات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي بين مختلف الشركاء المؤسساتيين

–إحداث قاعدة معطيات مؤسساتية مركزية وقواعد معطيات قطاعية.

–إعداد تقارير إحصائية في مجال محاربة العنف وسيسمح هذا النظام من معرفة دقيقة للعنف والآثار التي تنجر عنه وبالتالي مساعدة السياسات في اتخاذ القرارات وإدخال الإصلاحات لاسيما القانونية وتحسين الخدمات لضمان تكفل أحسن بالنساء في وضع صعب.

8-3- تنصيب المرصد الوطني الخاص بمكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة 25 نوفمبر 2011[1]:

ويهدف هذا المرصد الذي يعد ثمرة جهود مركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة «سيداف» بالتنسيق مع وكالة التعاون الإسبانية بالجزائر إلى تحسين وتطوير البحوث حول وضع المرأة في المجتمع مع تقديم إحصائيات سنويا حول مساهمتها في مختلف المجالات، كما يهدف المرصد إلى القيام بدراسات حول العنف الممارس ضد المرأة و المساهمة في تكوين المكلفات بالاستماع لانشغالات النساء المعنفات ومرافقتهن والعمل على إدماجهن مجددا في المجتمع إلى جانب إنشاء قاعدة معطيات حول المرأة، ويعمل هذا المرصد الذي يعد فضاء مفتوحا على كل الجمعيات والأشخاص الذين يرغبون الانضمام إلى الجهود الموجهة للدفاع عن حقوق المرأة على تدعيم التعاون مع كل الشركاء والتعريف بحقوق المرأة التي ينص عليها القانون والتشريع وطرح قضايا المرأة إلى الجهات المعنية.

8-4- تعديل قانون الأسرة 2005:

لقد أعطت التعديلات لقانون الأسرة المرأة مسوغات إضافية لطلب الطلاق ومن ذلك على سبيل المثال استخدام الزوج العنف ضدها ونص على احتفاظ الأمهات بحضانة أطفالهن في حال انهيار الزواج وفضلاً عن ذلك فرضت هذه التعديلات على الأب التزاماً بتوفير المسكن الكريم لزوجته السابقة وأطفاله وفي حال الزواج تنص المادة (72) من قانون الأسرة على بقاء الزوجة التي منحت حق حضانة أطفالها في بيت الزوجية إلى حين تنفيذ أي حكم قضائي يتعلق بالسكن. ولا يقف قانون الأسرة إلى جانب الزوجة التي تطلب الطلاق دون أن يكون لديها أطفال من زواجها، حيث لا يمنحها حق البقاء في بيت الزوجية. وهذا بحد ذاته تمييز في الواقع الفعلي وقد يردع الناجيات من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف على أيدي أزواجهن عن طلب الطلاق نظراً لأنه سوف يفضي إلى تشردهن ويفاقم عدم توافر الملاجئ الكافية من هذه المشكلة .

ويواجه أطفال المرأة التي تحمل نتيجة للاغتصاب أو سفاح القربى التمييز أيضاً بسبب حقيقة أنهم قد ولدوا خارج الإطار القانوني للزواج. فطبقاً للمادة (40) من قانون الأسرة تنشأ الأبوة نتيجة زواج معترف به قانوناً، حتى إذا تم فسخ الزواج لاحقاً أو انتهى عقب اكتماله، أو إذا اعترف الأب بأبوته للطفل، وتمنح المادة نفسها القضاة سلطة تطبيق أساليب علمية لتحديد الأبوة وتفسح المجال أمام تسجيل الأطفال الذين يولدون عن زواج عرفي[2].

---

(1) سفيان. خ، الحكومة "تحمي" 50 ألف مطلقة في الجزائر بقانون جديد، **يومية الفجر** لـ 2014/11/25.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعديل قانون الأسرة 2005، مرجع سبق ذكره.

ولكنها لا تتضمن أحكاماً عينية لمعالجة مسألة أبوة الأطفال الذي يولدون خارج كنف الزوجية ممن لا يعترف بهم آباؤهم ويغدو من غير الممكن بالنتيجة بالنسبة لمثل هؤلاء الأطفال أن يسجلوا تحت اسم والدهم فيحملون أسماء أمهاتهم، عوضاً عن حمل الاسمين اللذين يعطى لهما الطفل في خانة علاقة القربى. وكثيراً ما يواجه مثل هؤلاء الأطفال وصمة العار الاجتماعية والتمييز اللذين يصاحبان العلاقات الجنسية خارج كنف الزوجية، وقد سعت الحكومة إلى معالجة هذه المشكلة باقتراح أن يعطى الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الزواج الشرعي ويسجلون تحت اسم الأم اسماً ذكرياً كذلك، بيد أن "اللجنة المعنية بحقوق الطفل" أعربت عن قلقها بشأن استمرار التمييز الذي يعانيه الأطفال الذين يولدون خارج كنف الزوجية في الجزائر ورفض مأموري التسجيل في الواقع العملي تسجيل مثل هؤلاء الأطفال.

8-5- تعديل قانون العقوبات في نوفمبر 2014:

جاء مشروع القانون الخاص بالعقوبات بمواد رادعة لوضع حد للعنف ضد المرأة حيث تصل العقوبة إلى السجن المؤبد في حال توفيت الضحية و**20** سنة في حال ترتب عنه عجز أو عاهة مستديمة، وتشدد العقوبات الأخرى التي تتراوح بين غرامات من**50**ألف و**500** ألف والسجن من**15** يوما إلى **10**سنوات حسب درجة العنف وحالة الضحية كالقاصرات أو المعاقات أو المريضات(1).

تضمن مشروع قانون العقوبات الجديد مواد قانونية جديدة توفر الحماية للمرأة في بعض الحالات التي تكون فيها أكثر عرضة للعنف، سواء بحكم وضعها الاجتماعي أو العائلي أو المهني، حيث استندت وزارة العدل في المشروع الجديد على معطيات من الواقع تشير إلى ارتفاع ظاهرة تعنيف المرأة وتعرضها للتحرش في الوسط المهني، وتكفل المادة (**266**) مكرر حماية خاصة للزوجة من الاعتداءات العمدية التي تحدث جروحا أو تؤدي إلى بتر أحد الأعضاء أو إلى عاهة مستديمة أو إلى الوفاة.

وتناول التشريع الجديد أيضا نقطة الصفح حيث راعى المشروع استمرار الحياة الزوجية وتم التنصيص على إمكانية الصفح لوضع حد للمتابعة الجزائية إذا تعلق الأمر بأفعال ذات وصف جنحي مع عذر مخفف إذا تعلق الأمر بجناية وحدث فيها الصفح من الضحية، وتم استحداث مادة تجرم العنف الزوجي الذي بحكم تكرره يبين الإصرار على إيذاء الضحية والمساس بكرامتها وسلامتها البدنية أو النفسية.

---

(1) بوسعد.ل، مشروع قانون العقوبات لحماية المرأة من العنف والتحرش أمام النواب قريبا essalamonline.com/ara/permalink، تمت زيارة الموقع يوم2014/08/27، الساعة 17:20.

وبما أن التحرش الجنسي هو أيضا شكل من أشكال العنف ضد المرأة فقد تمت مراجعة المادة **(341)** مكرر لتشديد العقوبة مع توسيع نطاق التحرش ليشمل استغلال السلطة أو الوظيفة لارتكاب الجريمة، كما ضاعفت العقوبة إذا كان الفاعل من المحارم أو كانت الضحية قاصرا أو حاملا أو مريضة أو معاقة وتناول التشريع أيضا التحرش بالمرأة في الأماكن العمومية كسلوك غير مدني وشدد العقوبة في حالة الضحية القاصر أي دون **16** سنة.

وتناولت المادة **(266)** بالتفصيل العقوبات بسجن الزوج الذي يقوم بضرب زوجته من **12** شهرا إلى **3** سنوات، ويترتب عنه عجز الزوجة لمدة 15 يوما، وترتفع المدة إلى5 سنوات في حالة ارتفاع مدة العجز عن **15** يوما، وفي حالة ترتب عجز أو بتر لأحد أعضاء الجسم بعد تعرض الزوجة للضرب من قبل الزوج فتصل مدة السجن إلى عشر سنوات و**20** سنة، كما هو الحال بالنسبة لفقدان البصر أو عاهة مستديمة.

وترتفع العقوبة إلى السجن المؤبد في حالة أدى العنف المرتكب ضد الزوجة إلى الوفاة ولا تنص المادة على إمكانية استفادة الزوج من التخفيف في حالة كانت الضحية حاملا أو معاقة أو في حالة ارتكاب الجريمة بحضور الأطفال القصر أو تحت التهديد بالسلاح، وتتراوح مدة السجن في حالة العنف اللفظي أو النفسي ضد الزوجة من **12** شهرا إلى 3 سنوات حبسا.

وتحدد المادة **(330)** الإهمال الاقتصادي للزوجة وتقر بعقوبة السجن من **6** أشهر إلى غاية سنتين، وبغرامة مالية من **50** إلى **200** ألف دينار في حالة ترك الزوج لأسرته لمدة تتجاوز شهرين. أما المضايقات في الأماكن العمومية، فيترتب عنها السجن من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة تتراوح من **20** إلى **100** ألف دينار وتشدد العقوبة في حالة القصر، وترتفع إلى 3 سنوات سجن وغرامة ب**500** ألف دينار في حالة تحول العنف لتهديد وإكراه يمس بالحرمة الجنسية للضحية، وفي حالة المحارم والإعاقة والمرض والعجز والحمل تصل عقوبة المعنف إلى سنتين الحبس وتصل إلى 5 سنوات مع غرامة مالية بين **200** و**500** ألف دينار [(1)].

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات، مرجع سبق ذكره، المواد(266، 341، 330)

ما يمكن قوله في نهاية هذا الفصل أن نمو ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر تتأثر إلى حد كبير بخصوصية عوامل نمو المجتمع الجزائري وهي عوامل تكاد تشترك فيها دول العالم الثالث، فالتغير التاريخي و الاقتصادي والصناعي والاجتماعي و الإيديولوجي مضاف إليه التغيرات التكنولوجية السريعة والصراع العالمي على ثرواته الشيء الذي نتج عنه مطالب وحاجيات كثيرة لم تستوعبهما التنمية المقترحة في السنوات الأخيرة انعكست نتائج كل ذلك على سلوكيات الناس، فظهرت لديهم مطالب عديدة ومتنوعة دون التفكير في إمكانيات الحصول عليها ولا تقبل مستوى المعيشة الذي يكون عليه كثير من هؤلاء، ونتج عن ذلك ظهور آفات اجتماعية عديدة من بينها تطور الأنواع القديمة من الجريمة وانتشارها كظاهرة العنف ضد المرأة.

الفصل الرابع

الصحافة المكتوبة الخاصة وقضية العنف ضد المرأة

تمهيد

1- وظائف الصحافة المكتوبة

2- خصائص الصحافة المكتوبة

3- مسار تطور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر

4- دور الصحافة الخاصة في تكوين الرأي العام في الجزائر.

5- مواثيق أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة

تمهيد

تُشكِل الصحافة المكتوبة أحد أهم وسائل الاتصال الجماهيري الأكثر تأثيرا في نفوس أفراد المجتمع لما تتميز به من خصائص تتلاءم وتستجيب مع إمكانيات القارئ وتتكيف مع قدراته ورغباته، كما تشترك الصحافة اشتراكا فعليا في مناقشة الصعاب والمشاكل التي تواجه المجتمع وتكوين رأي عام حولها.

إن الصحافة الخاصة في الجزائر هي بالتأكيد أكبر وأجمل مكسب لانتفاضة أكتوبر **1988**م فقد نشأت وترعرعت في ظروف مأساوية ورغم ذلك بقيت واقفة أمام انهيار معظم المؤسسات خلال عشرية بأكملها، وتؤدي الصحافة المكتوبة الخاصة في المجتمع الجزائري دورا فعالا في الإعلام بمختلف الأحداث اليومية ونشر الأفكار والحقائق للرأي العام وتوجيهه حول كيفية التعامل مع الأحداث والتغيرات الحاصلة في الحياة اليومية للأفراد التي فرضتها التطورات السريعة على مختلف الأصعدة، فهي تطلعنا على أخبار الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تساهم في معرفة القارئ للمحيط الذي ينتمي إليه وتحثه على المشاركة في صناعة القرار حول مختلف القضايا التي تهم الرأي العام.

و تستمد الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر قوة تأثيرها من حيث اختيارها للمواضيع المناسبة لجمهورها وطريقة معالجتها. وعليه سنحاول في هذا الفصل سنتناول مسار ظهور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر وهذا بالتطرق إلى مراحل تطوها ودورها في تشكيل الرأي العام إزاء مختلف القضايا والمواضيع وفي مختلف المجالات ومدى احترامها للضوابط وأخلاقيات الممارسة الإعلامية.

1- وظائف الصحافة المكتوبة:

1-1- الوظائف الاجتماعية للصحافة المكتوبة

يصعب تحديد الخدمة أو مجموع الخدمات التي تقدمها الصحيفة إلى الجمهور ويزيد من صعوبة تحديدها تنوعها وتنوع قرائها وتشابك محتواها، وقد تجاوزت الصحافة كغيرها من وسائل الإعلام الجماهيرية في أيامنا هذه بما أتيح لها من إمكانيات تقنية متطورة وبما اكتسبته من أهمية في حياة الناس ما تعارف عليه باحثو الاتصال من وظائف تقليدية لتلك الوسائل، فقد حدد "لا سويل" في أواخر الأربعينات من القرن العشرين ثلاث وظائف للإعلام هي مراقبة البيئة المحيطة والعمل على ترابط أجزاء المجتمع ووحدته في مواجهة البيئة والاهتمام بنقل التراث الثقافي عبر الأجيال المختلفة.

و توالت على تلك الوظائف الإضافات اللاحقة التي أسهم بها باحثون آخرون مثل "رايت" الذي أضاف وظيفة التسلية أو الترفيه ومثل "ديفيتو" الذي أورد وظائف أخرى كالدعم والمساندة والتعليم ومثل "شرام" الذي رأى أن الوسيلة الإعلامية يمكن اعتبارها مروجاً للسلع والخدمات التجارية بيننا كأفراد مشيراً بذلك إلى الوظيفة الإعلانية.

ويؤكد هذا التطور المتواصل لوظائف الإعلام في المجتمعات الحديثة أن الوسيلة الإعلامية غدت اليوم "مؤسسة اجتماعية تمارس دوراً كاملاً في حياة أفراد المجتمع مثل بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى" إذ تؤدي وظائف تربوية وتعليمية من شأنها أن تقلل من حدة الفوارق الثقافية بين فئات المجتمع المختلفة، وأن تحدث تجانساً فكرياً من خلال ما تقدمه من مواد إخبارية وغير إخبارية.

وعلى ضوء هذه المعطيات العامة الخاصة بوسائل الإعلام تلعب الصحافة المكتوبة دورا فعالا في التعامل مع الأحداث والتغيرات الحاصلة في الحياة اليومية للأفراد التي فرضتها التطورات السريعة على مختلف الأصعدة، إذ أن قراءة الصحف التي تطلعنا على أخبار الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية تعتبر شرطا للمشاركة، حيث تساهم في معرفة القارئ للمحيط الذي ينتمي إليه فهي تحثه بذلك على مشاركته في نشاطات هذا الأخير. وقد تنفرد الصحافة المكتوبة بهذه الخاصية وهذا ما دفع بإحدى المهتمات بهذا الموضوع "جاكلين بوليتي "التأكيد على أنه " لا توجد صحافة إلا المكتوبة" [1].

وتؤدي الصحافة المكتوبة بدورها وظائف متعددة تميزت فيها عن الوسائل الأخرى ويمكن حصرها في النقاط التالية :

---

(1) رولان كايرول، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية**، ترجمة (مورشلي أحمد)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984، ص7.

1-1-1 الوظيفـة الإخباريـــة:

وهي الوظيفة التي تؤديها الوسائل الإعلامية على اختلاف أنواعها إلا أن الصحافة المكتوبة تتفنن في طريقة عرض الأخبار وفي تنوعها، ويمكن للقارئ الرجوع إليها عند الضرورة، حيث تعمل الصحافة المكتوبة على تزويد الجمهور بمجموعة من المعطيات والدلالات التي تجعله دائم الاتصال بالمحيط الذي يتواجد فيه فهذه الوظيفة هي التطور الطبيعي لوظيفة تغير أو شرح الخبر في وسائل الإعلام [1].

إلا أن الصحافة المكتوبة تنفرد بهذه الخصائص ولقد أصبح البحث عن الأخبار والسبق إليها ونشرها جوهر صناعة الإعلام المعاصر.

1-1-2-وظيفة ربط أجزاء المجتمع:

تُدرَج الصحافة المكتوبة ضمن الأدوات الفعالة للترابط الاجتماعي وهي واحدة من مجموع وسائل الإعلام التي تتبوأ هذا الدور، فهي تضطلع بوظيفة فاعلة داخل المجتمع من خلال توظيفها لرسائل تتحدد مادتها عن طريق المجتمع الذي تتواجد به والإنسان الذي يعيش فيه فهي تهدف إلى تحليل وشرح وتفسير مختلف الأحداث والتعليق عليها للجماهير وتوفير الدعم والتعزيز لمراكز السلطة وللقيم الاجتماعية والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية، إضافة على تكوين وإيجاد إجماع حول القضايا المختلفة [2].

ومن خلال هذه الوظيفة تسعى الصحافة المكتوبة إلى مساعدة رجال الأمن على القيام بمهامهم والقبض على المجرمين وتقديمهم للعدالة وهي تساعدهم في تقديم الأخبار التي تنشرها حول العنف ضد المرأة. إلا أن الصحافة المكتوبة تنفرد بهذه الخصائص ولقد أصبح البحث عن الأخبار والسبق إليها ونشرها جوهر صناعة الإعلام المعاصر.

1-1-3-الوظـيفة الثقافية:

تلعب وسائل الإعلام دورا تثقيفيا مهما بفعل مرافقتها للفرد خلال كل مراحله، وتعتبر وظيفة التثقيف من أهم الوظائف التي تقوم بها الصحافة المكتوبة وذلك بإكساب الفرد المهارات الاجتماعية وتعريفه بالخصائص الثقافية للمجتمع والتأكيد عليها حتى يتم تحقيق التماسك الاجتماعي [3]، والتثقيف هو زيادة المعرفة بغير الأسلوب الأكاديمي المتبع في المدارس خاصة ما يتصل بنواحي الحياة العامة.

---

(1) محمد سيد محمد، **الإعلام والتنمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 335.

(2) المرجع نفسه، ص 10.

(3) عبد الحليم فتح الباب وإبراهيم حفظ الله، **وسائل التعليم والإعلام**، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص 69.

1-1 – 4 – الوظيفة التربوية والتعليمية:

إن من أهداف القائمين على وسائل الإعلام تشجيع التعليم واكتساب المعارف والمهارات والحصول على خبرات جديدة تساعد على اتخاذ القرارات والارتقاء بالسلوك الفردي و الاجتماعي [1]، إن الصحافة المكتوبة تقوم بتغيير أو نقل قيم ومعايير للسلوك تعارف عليها الناس بصفة عامة ،كما تنشر وتغير وتعزز التغيرات الحادثة في القيم والتصرفات الاجتماعية، إنها وكما يقول "ادوارد كوين"هي"مرآة نرى في صفحاتها أنفسنا ومجتمعنا"[2].

و لقد أصبحت وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة تقوم بدور تربوي من تعليم وتهذيب وحماية التراث الثقافي للأمة ونقله من جيل إلى آخر، وقد ساعدت العملية الإعلامية في ذاتها في تحقيق ذلك.

1-1-5–وظيفة التسلية والترفيه:

تعمل هذه الوظيفة على توفير الاستمتاع واللهو والترفيه بالإضافة إلى تفريغ عوامل التوتر الاجتماعي فقد برزت وظيفة التسلية ضمن أجندة الصحف بفعل تحول هذه الأخيرة إلى وسيلة إعلام جماهيرية وذات انتشار وتوزيع واسعين بعد انخفاض سعر بيعها نظرا للتوازن المالي بفضل الدخل الإعلاني بعد رسوخ وظهور وظيفة جديدة لوظائف الصحافة وهي الإعلان[3]، حيث أحدث هذا التطور انقلابا كبيرا في محتوى الصحف ودفعتها إلى المنافسة في جذب أكبر عدد ممكن من القراء وإمتاعهم.

1-1-6– الوظيفة الاقناعية:

معنى هذا أن مقدرة أي وسيلة من وسائل الإعلام على جعل المضمون يبتسم بحيوية أكثر واقعية قد تزيد من تأثير تلك الوسيلة، ومساعدة النظام الاجتماعي على تحقيق إجماع أو ثقافة بين الأفراد الشعب الواحد، كل هذا يتم عن طريق الإقناع في السيطرة على الجماهير وضمان قيامهم بالأدوار المطلوبة بعيدا عن العنف.

وحتى تتمكن وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة من الوصول إلى نتائج تتفق إلى حد كبير مع الأهداف المرسومة ضمن سياسة الجريدة أو المجلة فلا بد أن تعتمد على فلسفة إقناعية معينة حتى تكون موضوع اهتمام الجماهير.

(1) جيهان رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 54.

(2) ادوارد كوين، **مقدمة إلى وسائل الاتصال**، ترجمة (وديع فلسطين)، مطابع الأهرام ، القاهرة، 1978، ص 30.

(3) جيهان رشتي، مرجع سبق ذكره، ص ص55، 56.

فالإعتماد على الإقناع يكون بالتركيز على الواقع كما يراه الجمهور دون تزييف أو تحريف والوظيفة الإقناعية للجمهور فلسفة محددة أو رأي معين باستعمال عدة أساليب للتأثير على الناس عن طريق النواحي العاطفية عموما(1)، ومن هنا يمكن القول أن دور الصحافة المكتوبة لا تقتصر على نقل الأخبار والمعلومات فهي تستخدم كوسيلة تغيير وإقناع وتشكيل للرأي العام.

وتؤدي وسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة عدة وظائف أخرى مرتبطة ارتباطا وثيقا بمتطلبات الحياة اليومية للأفراد والجماعات كوظيفة التنمية، التعبير عن الآراء، التنظيم الاجتماعي إلى غير ذلك من الوظائف الأخرى التي تفرضها ضروريات الحياة اليومية والمستجدات التي تفرزها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، إلا أن مضمون المادة الصحفية وأسلوب تناول المواضيع الإعلامية يمثل التباين الأساسي بين وسائل الإعلام عامة، والصحافة المكتوبة خاصة و أن المنتج الإعلامي في مضمون هذه الوسائل يتباين بتباين الخصائص الفكرية والانفعالات التي يتضمنها النص الصحفي والذي يمثل بنية ذهنية منطقية تتمثل في الأفكار والحجج والبراهين والأدلة ويملك بنية نفسية عاطفية تتجسد في المناخ النفسي – الاجتماعي العاطفي الانفعالي الذي يسود النص(2).

وتبقى الوظائف التي تؤديها وسائل الإعلام والصحافة المكتوبة بصفة خاصة مرتبطة بعوامل محيطة بالفرد وتتأثر بدوافع ومؤثرات ذات علاقة بالقائم بعملية الإعلام ومن هنا تظهر مختلف العوامل التي تحدد وظائف وسائل الإعلام وتؤثر على المتفاعل مع هذه الوسائل .

2- خصائص الصحافة المكتوبة:

يتأثر النظام الإعلامي بخصائص المؤسسات الإعلامية من حيث تقنياتها وأنماط استخدامها فالنظام الإعلامي ككل في أي مجتمع يتأثر في تشكيله وإعادة تشكيله بصورة التفاعل بين وسائل الإعلام البعض من هذه الوسائل أكثر تكلفة من غيرها وبعضها يناسب بعض فئات المتعلمين ولا يناسب غيرها، لكن رغم هذا أصبح السائد الآن هو تكامل الأدوار بين كل الوسائل نظرا لما تتميز به كل وسيلة من خصائص تؤثر في الاستخدام، وهذا بدوره يقودنا إلى الحديث عن أكثر الوسائل استعمالا لكونها في متناول مختلف الفئات والشرائح المهنية – الاجتماعية ألا وهي الصحف، فالصحافة المكتوبة هي من ضمن الوسائل المطبوعة التي تعرف بأنها عبارة عن مساحات من الورق المطبوعة بطريقة آلية، لنقل الوسائل الاتصالية من القائم بالاتصال أو المرسل إلى أعداد كبيرة ومنتشرة من الأفراد.

---

(1) عبد العزيز شرف، **وسائل الإعلام والاتصال الإقناعي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص192.

(2) فاروق أبو زيد، **مدخل إلى الصحافة**، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 66.

كما تتميز الصحف بكونها توفر للفرد تكرار القراءة حيث تنفرد بخاصية سهولة الحفظ والانتقاء وإمكانية الرجوع إليها عند الضرورة .

إن تعدد الصحف عامة والمجلات خاصة في النظم التعددية يوفر للفرد حرية الاختيار من بينها ما يتفق مع حاجاته وإمكانياته " وبجانب ذلك فإنها توفر للقارئ الحرية في اختيار الرسالة أو المحتوى الذي يتفق مع حاجاته واهتماماته من بين عشرات الأنواع من المحتوى النشور بالصحف "[(1)].

ومن هنا نلاحظ أن حرية اختيار الوسيلة المطبوعة واختيار الرسالة تتوفر أكثر في الوسائل المطبوعة عنها في الوسائل الأخرى التي عادة ما تكون محدودة العدد. فالصحف من جهة أخرى تعتبر وسيلة غير مباشرة بمعنى أنها لا تتمثل فيها أي خاصية من خصائص الاتصال المواجهي.

لذلك في اغلب الأحيان يقوم القارئ بالدور الأكبر في استكمال مقومات الأشكال المختلفة للإدراك من خلال تنشيط خياله وصياغة تفسيراته حتى يتم وضع الرموز في دائرة المعاني والدلالات الصحيحة.

وتبقى الصحف كباقي الوسائل المطبوعة تصلح بشكل عام لنشر المواد الطويلة والصعبة التي تحتاج تفرغا من القارئ لعملية القراءة ولذلك يراعى فيها بشكل خاص تيسير عملية القراءة في التحرير والإخراج. لتناسب كل المستويات التعليمية على الرغم من عمق تناول المحتوى مقارنة بالوسائل الأخرى، ومن جانب آخر فان الصحف حسب تصنيف " مارشال ماكلوهان" تعتبر الوسائل التي تقدم كمية كبيرة من المعطيات وتتعامل مع حاسة واحدة شأنها شأن الراديو، ولذلك لا تتطلب قدرا كبيرا من الجهد لكي تستكمل هذه المعطيات وبالتالي مشاركة أقل لرسم الصورة التي ترسمها الصحيفة للقارئ وهذا معيار وضعه " مارشال ماكلوهان" حيث وصفها " بأنها قادرة على إثارة القارئ بما تقدمه من إيضاح عالي نظرا لكثرة المثيرات التي تقدمها في تفاعلها مع حاسة واحدة " [(2)].

وإذا ما انتقلنا على مستوى أعلى فإننا نجد أن الصحف قد تجاوزت هذه الخصائص إلى ما هو أكبر حيث ساعدت بهذه الخصائص منذ البداية – إلى التقريب بين الناس ويظهر ذلك من خلال الاتفاق على اللغة والمعاني التي اكتسبت رضا هؤلاء الناس وتوحدت حولها هذا من جهة، ومن زاوية أخرى فإنها توفر للقارئ السيطرة على ظروف القراءة وفقا لما يراه مناسبا لذلك.

---

(1) Merrill John And Lowenstein, **Media Message and Men**, new perspective in communication, Longman, New York, 1987, pp41, 42.

(2) مارشال ماكلوهان، **كيف نفهم وسائل الاتصال**، ترجمة (خليل صابات)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975،ص45.

فالفرد يقرا الجريدة أو المجلة بصفة عامة في الوقت الذي يختاره وفي المكان الذي يراه ويحدد بذاته من أين ومتى ينتهي، كل هذه العوامل جعلت من الصحف وسيلة في متناول جميع الأفراد الذين يرون فيها مرونة في التعامل إضافة إلى طابعها الإخباري.

وتُعرّف الصحافة بأنها صناعة الخبر بالكلمة والصورة لغايات الإعلام والتعليم والتثقيف والترفيه والدعاية، ومن هنا نلاحظ أنها تتصل بأغلب مجالات الحياة اليومية للفرد مما يجعلها أكثر تأثيرا على سلوكيات الأفراد وتدخل ضمن إطار عملية التنشئة الاجتماعية لذا فهي ذات أهمية في غاياتها وأهدافها ومكانتها في المجتمع.

فقد وصفت بأنها السلطة الرابعة بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فهي إن استغلت ووظفت عقليا صارت أداة تنوير المجتمع وإصلاح شأنه ومن هنا فان " الصحافة كوسيلة اتصال جماهيرية يجد فيها القراء كثيرا من المعلومات التي تزيد من ثقافتهم وترشدهم – إلى أفضل الطرق والأساليب والمعاملات في حيلتهم الاجتماعية كما يجدون فيها عناصر التسلية والترفيه " (1).

وتتحقق أهمية الصحافة بمدى امتلاكها للخصائص الإعلامية التي تميزها عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى وعلى ضوء هذا التأويل يتضح على أن الإعلام الصحفي يؤثر تأثيرا بالغا في سلوك الأفراد ومن ثم يتوخى وينتظر من الصحافة والصحفي خاصة، التحلي بالصدق والأمانة والصراحة الموضوعية محاولا قدر المستطاع الابتعاد عن الذاتية في تناول مختلف المواضيع والقضايا وفي تقديمه للأخبار أو المعلومات التي يزود بها القراء وهذا يجعل الصحافة والإعلام عامة يشق طريقه المزدوج بين المحافظة والتغيير فالإعلام ووسائله وأجهزته تعمل في إطار حساس يسعى إلى التوفيق في المجتمع بين أساسين أولهما العمل من اجل المحافظة على التراث الثقافي القائم بالمجتمع وهذا من بين الثوابت الأساسية لكل مجتمع، وثانيا العمل على تطويره وتغيير بعض شوائبه أي إدخال بعض التغييرات على النسق الثقافي، ويحدث هذا في الدول النامية التي عرفت فترة استعمارية قاسية تركزت فيها بعض البقايا الثقافية من جراء حملات التبشير وما شابه ذلك. واعتماد الأفراد على وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة اعتبارا منهم على انه مصدر للمعلومات التي تسهل للفرد القيام بعملية بناء ترتيبهم الاجتماعي.

(1) زيدان عبد الباقي، **وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإعلامية**، ط2، دار النهضة المصرية، القاهرة ، 1979، ص ص374، 375.

ففي دول العالم الثالث لاسيما الجزائر تعتبر درجة اعتماد الأفراد على معلومات وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة هي الأساس لفهم المتغيرات الخاصة بزمان ومكان تأثير الرسائل الإعلامية على المعتقدات والمشاعر والسلوك، لهذا فإن مفهوم المعلومات يتسع ليشمل كل الرسائل التي تبثها وتذيعها وسائل الإعلام ويكون لها تأثير على الطريقة التي يفكر بها الناس ويشعرون ويتصرفون بواسطتها .

إضافة إلى ذلك يجب التأكد من منظور آخر على أن اختلاف الأفراد في أهدافهم ومصالحهم فإنهم يختلفون في درجة الاعتماد على نظم وسائل الإعلام وبالتالي يشكلون نظما خاصة لوسائل الإعلام ترتبط بالأهداف والحاجات الفردية لكل منهم، وطبيعة الاعتماد ودرجته على كل وسيلة من الوسائل في علاقتها بهذه الأهداف.

ويترتب على اشتراك الأفراد في بعض الأهداف ودرجة الاعتماد على الوسائل التي تحقق هذه الأهداف ظهور نظم مشتركة لوسائل الإعلام بين الفئات أو الجماعات، وعلى سبيل المثال يجتمع الأفراد الذين يهتمون بالشؤون المحلية بدرجة كبيرة في فئة لها نظامها الإعلامي الخاص عندما ترى أن هذا الاهتمام يتحقق من خلال قراءة الصحف اليومية.

وتعتبر الصحافة والمطبوعة الأخرى المشابهة من أقدم وسائل الاتصال الجمعي الشامل كما أنها في العصر الحديث تعد من أهم مآثر المطبعة، لهذا ظهرت في أوروبا قبل غيرها ويعد النصف الأول من القرن السادس العاشر بداية نشوء الصحافة الأوروبية الحديثة التي استمرت في تطورها إلى أن بلغت مرحلة الازدهار في القرن الثامن عشر.

والمتتبع لتطور الصحافة عبر العالم يلاحظ أن هذه الأخيرة مرتبطة والى درجة كبيرة بتطور المجتمعات والأنظمة التي تسيرها، وتبقى الصحافة ذات أهمية اتصالية في التأثير على الجماهير فالصحافة شان غيرها من المطبوعات كالكتاب والمجلة تتميز بخصائص هامة تجعلها تتفوق في بعض المجالات على غيرها من وسائل الاتصال الأخرى ومن أهم الخصائص الإعلامية للصحافة المكتوبة مايلي [(1)] :

– تسمح بأن يتحكم القارئ في قراءتها وفي فرص هذه القراءة كما تمكنه من إعادة الاطلاع على مضامينها أو نصوصها، وتسمح بالتأني إلى حد بعيد في هذا الاطلاع

– تتميز أخبارها الصحفي بالتطويل والتحليل بعكس الأخبار الإذاعية.

– تعرض بطبيعتها التفاصيل الدقيقة التي تتفق مع الدراسات المسهبة .

– تنطوي على موضوعات متشابهة تحتاج إلى تحليل علمي.

(1) زيدان عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 376، 377 .

– تعد مصدرا للأمان في عالم مزعج فتلجأ إليها المنظمات المحصورة لنشر مبادئها وإطلاع أعضائها على كل جديد، في حين أن استخدام الراديو والتلفزيون قد يعرض أعضاء هذه المنظمات أو الجماعات إلى المساءلة هي التي تحدد كفاءته وليس عمره، كما نعلم أن التطور التكنولوجي الحاصل في ميدان الإعلام والاتصال يسهل إلى حد كبير عملية استيعاب الأفكار والمعلومات.

حيث أن تقنيات الكتاب والتصوير تشهد ثور شاملة وتضيف كل الإمكانيات الضروري لجعل قدرات الأفراد والأطفال تستوعب أكثر قدرا ممكنا من المعلومات بغرض تحقيق تأثيرا معتبرا تجعلها رائد في هذا الميدان تمس كل الشرائح .

3- مسار تطور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر

3-1- ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر:

إن نشأة الصحافة الخاصة في الجزائر ليست وليدة مرحلة ما بعد **(1988)** أو قانون**(1990)** وإنما تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية، إذ اتصفت الصحافة الجزائرية آنذاك بصحافة المقاومة، وكانت هذه الصحافة من خلال خطها الافتتاحي ورسائلها تقلق الوجود الاستعماري ومصالحه في الجزائر ونظرا للدور الذي كانت تلعبه هذه الصحافة فقد قامت السلطات الاستعمارية بتجميد نشاطها، وبعد نيل الجزائر استقلالها عمدت السلطة على تغييب هذه الصحافة وتكريس نوع آخر منها يكون مغايرا تماما لفترة ما بعد الاستقلال[1] وكانت الصحافة الجزائرية في فترة الاستعمار إما صحافة حزبية تابعة للأحزاب السياسية التي كانت تنشط في تلك الفترة مثل صحف المنار المغرب العربي، صوت الجزائر صوت الشعب التابعة لحزب الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD، وصحيفة Liberte والجزائر الجديدة التابعة للحزب الشيوعي الجزائري، وكذلك صحيفتي المساواة والوطن اللتان كانتا تصدران عن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إضافة إلى صحف الأمة، الشعب وصوت الأحرار التابعة لحزب نجم شمال إفريقيا.

أما النوع الثاني فهي الصحافة التابعة للتنظيمات الاجتماعية والدينية مثل صحافة جمعية العلماء المسلمين وأبرزها: الشهاب، البصائر، السنة، الصراط والشريعة، إضافة إلى صحافة الزوايا والمساجد مثل: البلاغ الجزائري، المرشد، أصدقاء الإسلام التي كانت تصدر باللغة الفرنسية من **(1953)** إلى(**1954)** ثم باللغة العربية من **(1954)** إلى**(1955)** [2].

(1) نصيرة سبيات، "**التناول الإعلامي للوئام المدني،دراسة حالة صحيفة الخبر1990-2000**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003، ص 92.

(2) نصر الدين العياضي،"**الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الجزائرية الصادرة باللغة العربية 1965إلى 1991** " (رسالة لنيل درجة دكتوراه غير منشورة)، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1995، ص 190.

حيث كانت تعتمد في تمويلها على تبرعات الأهالي والمساهمة المالية لمؤسسيها، وتجدر الإشارة إلى أنه صدر من الصحف الوطنية ما بين **(1927)** إلى **(1939)** ثلاثين عنوانا باللغتين من بينها **10** جرائد باللغة الفرنسية.

وما ميز هذه الصحافة هو عدم تعميرها طويلا حيث لا تبقى الصحيفة إلا شهورا ثم تختفي على الساحة لعدة أسباب من بينها الواقع السياسي المفروض من طرف الاستعمار إضافة إلى انعدام وسائل الطباعة انعدام طرق النشر والتوزيع.

وبعد الاستقلال حرصت الجزائر على تطبيق بنود اتفاقية أيفيان، وهذا ما بسماحها ببقاء اليوميات الفرنسية والإبقاء على الوضع القانوني الذي كان سائدا في عهد الاستعمار وهو القانون الليبرالي للصحافة، ولم يدم هذا الوضع كثيرا بعد أن عرفت الساحة السياسية تحولا جذريا في المنهج بإتباع النهج الاشتراكي بدلا من النهج الليبرالي، حيث تقرر تأميم كل الجرائد الموروثة عن الاستعمار باستثناء جريدة Alger Republeque التي لم يشملها قرار التأميم، وبقيت هذه الجريدة خاصة يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ماعدا موقفهم الماركسي اليساري المؤيد[1].

ولكي يتسنى للحكومة مراقبة هذه الجريدة ومن ثم تأسيسها، تقدمت الحكومة بمشروع يقضي بدمجها مع جريدة Le Peuple وإصدار جريدة المجاهد إلا أن انقلاب **19** جوان **1965**م عجّل بزوال الجريدة ومع زوالها انتهى عهد الصحافة الخاصة في الجزائر لتلك الفترة.

وبقيت الحكومة تهيمن على الصحافة المكتوبة في الجزائر إلى غاية أحداث أكتوبر **1988**م التي سمحت بإحداث تغيرات هامة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية، إذ جاء دستور **23** فيفري **1989**م الذي أجاز التعددية السياسية و الإعلامية وفق المادة **(39)** التي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والتجمعات مضمونة للمواطن، إضافة إلى المادة **(40)** التي تنص على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[2].

لتضع هذه المادة حدا لاحتكار السلطة منذ **(1962)** وفتحت الحياة السياسية أمام مختلف التيارات تحقيقا لمبدأ الديمقراطية.

---

(1) نايلي نفيسة، **التناول الإعلامي لتعديل قانون الاسرة2005-دراسة مقارنة بين جريدتيي "الشروق والوطن"**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007، ص35.

(2) المرجع نفسه، ص 36.

كما تعتبر المادة (**36**) مادة أساسية في الدستور إذ نصت على أن "حرية الابتكار الفني والفكري مضمونة للمواطن وأن حقوق المؤلف يحميها القانون ولا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي"[1].

إن وجود هذه المادة في الدستور يعتبر ضمانا قويا لحرية الإعلام لكن هذا غير كافي إذا لم تطبق على أرض الواقع، فالممارسة الإعلامية شهدت خرقا لمواد هذا الدستور من قبل السلطة السياسية، حيث تعرضت العديد من الصحف للحجز والتوقف عن الصدور دون وجود أمر قضائي حسب ما تنص عليه المادة (**36**) إذ أن قرار إلغائها يكون إما من وزارة الداخلية أو وزارة الإعلام تحت أغطية وذرائع واهية ثم حالة الطوارئ إضافة الحجز بقرار سياسي، وبموجب دائما دستور(**1989**) صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون جديد للإعلام تحت رقم(**90-70**) في **03** فيفري **1990**م، هذا القانون يلغي العمل بالقانون الأساسي السابق وهو قانون الإعلام (**1982**) [2].

وأبرز ما ميز قانون الإعلام(**1990**) هو المادة (**14**) التي تنص على أن" إصدار أي نشريه دورية حر غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن **30** يوما من صدور العدد الأول "[3].

هذه المادة وضعت حدا لاحتكار الدولة للصحافة المكتوبة مدة **25** سنة إذ يكفي فقط لأي حزب سياسي أو جمعية أو أي شخص إيداع تصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا قبل شهر من صدور العدد الأول للنشرية، هذه المادة تعتبر ثورة حقيقية في تاريخ الصحافة المكتوبة الجزائرية إضافة إلى أنها مادة أساسية تفصل بين عهدين من الصحافة المكتوبة عهد الصحافة العمومية في ظل الحزب الواحد وعهد الصحافة الخاصة في ظل التعددية السياسية والإعلامية.

كما أعطى قانون الإعلام (**1990**) مفهومًا جديداً للحق في الإعلام الذي أخرجه من النطاق الضيق للحزب الواحد ليصبح مفهومه أشمل، إضافة إلى وضعه حدا لاحتكار الدولة لمجال النشر والتوزيع والبيع بالتجول، بالرغم ما فيه من نقائص تتعلق باحتكار السمعي البصري إذ يكرس هيمنة الدولة على وسائل الإعلام الثقيلة واحتكارها لوسائل الطباعة التي اتخذتها الدولة وسيلة للضغطة على الصحافة الخاصة.

---

(1) زهير احد ادن، **الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال**، ج4، الموسوعة الصحفية العربية، تونس، 1995، ص 79.

(2) نصيرة سبيات، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص قانون الإعلام 1990، مرجع سبق ذكره، المادة (14).

وانطلاقا من دستور(**1989**) وقانون الإعلام(**1990**) وخاصة المادة (**14**) بدأت ملامح تجسيد التعددية الإعلامية في الجزائر بإضافة نصوص تنظيمية تفسر الأحكام العامة التي جاء بها القانون إذ نجد من بين هذه النصوص مايلي[(1)]:

– إصدار مرسوم **19** مارس **1990** م الذي يسمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها في مجال الإعلام، إذ يضمن النشور للصحفيين وعمال المؤسسات العمومية الاستفادة من أجرهم المسبق لمدة **30** شهرا إلى غاية **31** ديسمبر **1992**م مع منح قروض مالية لمن يرغب في تأسيس صحف خاصة، و إقرار مرسوم تنفيذي يقضي بإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية والإذاعية والتلفزيون والبث و وكالة الأنباء الوطنية، و الوكالة الوطنية للأحداث المصورة على شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري طبقا للمادة (**12**) من قانون الإعلام(**1990**).

– وضع وسائل تنظيمية جديدة للتكفل بصلاحيات السلطة العمومية وضمان استقلالية الإعلام وتمثيل المهنة على مستوى مصادر القرار، أي على مستوى وزارة الثقافة والاتصال والمجلس الأعلى للإعلام والمجلس الوطني السمعي بصري.

وتميز المشهد الإعلامي في مرحلته الأولى بثلاثة أنواع من الصحافة [(2)]: الصحافة الحزبية و الصحافة العمومية والصحافة الخاصة.

الصحافة الحزبية: هي الصحف الصادرة عن الأحزاب السياسية ففي سنة (**1991**) توفرت الساحة السياسية على يومية واحدة، **19** أسبوعية و **04** دوريات باللغة العربية إلى جانب يومية واحدة و **12** أسبوعية باللغة الفرنسية، ومن أبرز هذه الصحف نجد صحيفة المنقذ، الهداية، البلاغ، الفرقان، التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ والنبأ التابعة لحركة المجتمع الإسلامي أي حركة مجتمع السلم حاليا صحيفة l A venire التابعة لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إضافة إلى صحيفة التقدم للحزب الاجتماعي الديمقراطي وصحيفة Libre Algerie لجبهة القوى الاشتراكية، لكن سرعان ما اختفت هذه الصحف عن الساحة السياسية الواحدة تلوى الأخرى التي أغرقت الساحة الإعلامية.

أما الصحف الحكومية فهي التابعة للقطاع العام والتي بقيت الدولة تشرف عليها بحيث نجد **05** يوميات، **04** أسبوعيات وشهرية واحدة باللغة العربية ويوميتان وأسبوعيتان باللغة الفرنسية وهذه الجرائد هي الشعب، المساء، الجمهورية، السلام، النصر باللغة العربية والمجاهد و l Horizon باللغة الفرنسية.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص قانون الإعلام 1990، مرجع سبق ذكره، المادة (12).

(2) محمد شبري، "ممارسة الصحفيين المهنيين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992– 2004"، دراسة وصفية تحليلية (دراسة لنيل شهادة الماجستيرغير منشورة)، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص 19.

أما فيما يتعلق بالصحافة الخاصة والتي كانت تسمى بالصحف المستقلة نظرا لاستقلالها سياسيا وماليا عن السلطة السياسية فهي صحافة يملكها أصحاب رؤوس الأموال وقد بلغ عدد هذه الصحف حتى نهاية (**1990**) **26** يومية و **63** أسبوعية وأكثر من **90** نشرية ما بين دورية ونصف شهرية باللغتين العربية والفرنسية[1].

ليتكون المشهد الإعلامي في مرحلته الأولى من 160عنوان في حين لم يكن يتعدى عدد العناوين في جوان(**1988**)، **49**عنوان فقط من بينها 22 يومية ليستمر هذا الانخفاض حتى وصل سنة (**1997**) إلى **79** عنوان ثم عاد عدد العناوين للارتفاع ليصل سنة (**2006**) إلى **119** عنوان [2].

وقد شهدت سنة (**1998**) تراجعا في عدد الصحف وهذا بسبب اشتداد المنافسة ودخول الصحافة إلى اقتصاد السوق، إذ شهدت هذه السنة اختفاء العديد من العناوين بسبب إفلاسها وقد قدر عدد الصحف في هذه السنة بـ **31** يومية منها **06** صحف عمومية وتمثل الصحافة الخاصة حصة الأسد في السوق الإعلامية من خلال حجم السحب أو من خلال الكم، فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى جريد ة المجاهد التي كانت تسحب أكثر من 235 ألف نسخة في اليوم سنة (**1988**)تراجع سحبها بشكل رهيب ليصل إلى **18** ألف نسخة يوميا سنة(**1997**) [3].

بعد كل ما سبق بإمكاننا القول أن قانون الإعلام لسنة (**1990**)جاء من أجل إعطاء حرية أكثر لممارسة مهنة الصحافة ولتحقيق مبدأ الحق في الإعلام، فبفضله عرفت الصحافة تطورا ملحوظا أدى إلى ظهور العديد من الصحف الخاصة، التي عرفت استقلالا عن السلطة السياسية رغم المضايقات والمراقبة أحيانا بالرغم من كل المضايقات والمشاكل إلا أن الصحافة الخاصة كانت تمضي قدما في سبيل تحرير الصحافة المكتوبة بصفة خاصة من قبضة السلطة ومن كل المضايقات الأمنية والاقتصادية، وهذا ما يشهد له الجميع من خلال ما حققته عدة صحف وطنية في الميدان ضاربة عرض الحائط كل العقبات المحيطة بها وخير دليل على ذلك صحيفة الخبر التي وصل عدد سحبها سنة (**1999**) أكثر من **304030** نسخة يوميا وكذا جريدة الوطن EL WATAN التي بلغ سحبها في نفس السنة **103335** نسخة يوميا[4] .

---

(1) محمد شبري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(2) إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق وأبعاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص18.

(3) وزارة الاتصال، **دفتر الإعلام**، شركة الطباعة للوسط، عدد خاص، الجزائر، 2006، ص05.

(4) جميلة قادم، "**الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 1990**– 2001، دراسة مسحية على عينة من الصحافيين الجزائريين"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003، ص 30.

وهو عدد لا بأس به إذا ما قارناها بسحب الصحف اليومية التابعة للقطاع العام مثل جريدة الشعب التي كانت تسحب في نفس السنة أي (**1999**)حوالي **14243** يوميا، وجريدة المجاهد التي وصل سحبها كذلك في نفس السنة أي **17771** نسخة يوميا[(1)].

3-2- تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية:

يعبر عن السياسة الإعلامية بأنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها النظام السياسي لتنظيم عمليات الاتصال وتفاعلاتها في الهيكل – الجسد الاجتماعي – فهي التلخيص النوعي المجسد للواقع بصراعاته وتناقضاته وسياقه التاريخي مستخدما وسائل الإعلام كوسائط للتعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي[(2)]، وقد مرت الصحافة المكتوبة في الجزائر بأربع مراحل أساسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا

3-2-1- الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1989 م إلى 1990 م:

بالرغم من صدور قانون **06** فيفري **1982**م المنظم لقطاع الإعلام إلا أن السلطة استمرت على منهجها في السيطرة والرقابة على كافة أنشطة الإعلام وبقي دور الصحافي ينحصر في الموظف البيروقراطي الذي يخضع لمن هو أعلى منه في السلطة السياسية بمعنى تكريس مبدأ القرارات الفوقية في توجيه الإعلام، ورغم التأكيد على الحق في الإعلام كحق ثابت للمواطن وحرية الوصول إلى مصادر المعلومة إلا أن هذا المبدأ ظل حبرا على ورق ولم يتعد كونه شعار للسلطة تتقدم به في المناسبات مستخدمة سياسة ذر الرماد في العيون، وهذا ما يؤكد التناقض الواضح بين ما يقال وما يمارس، كما أن هذه الصحافة لم تكن تمثل سوى سندا للإعلام الرسمي وقناة له.

وعرفت هذه المرحلة تغيرا في الميدان السياسي بعد أحداث أكتوبر(**1988**) التي كانت لها الدور الأكبر في إحداث القطيعة مع ممارسات الحزب الواحد والفكر الاشتراكي التسلطي أما في الميدان الإعلامي إصدار قانون الإعلام (**1990**)المعدل لقانون(**1982**) استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة وهي مرحلة التعددية الإعلامية إضافة إلى حماية الصحافة من الضغوطات السياسية والمالية[(3)] .

---

(1)Brahim Brahimi,**Le droit a l'information a l'épreuve du parti unique et de l'éta d'urgence** , Ed SAEC6 liberté, Alger ,2002, p 268.

(2) نايلي نفيسة، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

(3) جميلة قادم، مرجع سبق ذكره، ص33.

مما سمح بظهور الصحافة الخاصة وتجسد ذلك من خلال المادة (**14**) التي نصت بصريح العبارة لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة على إنشاء الصحف الخاصة حيث تنص هذه المادة " إصدار نشرية حرة غير أنه يشترط لتسهيله ورقابة صحته تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن **30** يوما من صدور العدد الأول"[(1)]، بادرت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى تجسيد هذه الحرية فألغت وزارة الإعلام وعوضتها بالمجلس الأعلى للإعلام في جويلية(**1990**) .

كما جاء القانون بتعريف للصحفي حيث أصبح التأهيل المهني أساسيا في الترقية والتعيين والتحويل بدلا من الصحفي المناضل المنخرط في الحزب، وهذا ما يعتبر تحولا هاما منذ سنة(**1962**) و جاء في المادة (**33**) من قانون الإعلام[(2)].

في هذه الفترة تم إنشاء أكثر من **160** عنوانا بعد أن كانت **49** عنوانا فقط قبل سنة (**1988**) وهذا ما يبين حجم التطور الذي حصل على مستوى الصحافة المكتوبة، حيث نلاحظ أن عدد اليوميات والأسبوعيات يقارب النصف إذا ما قارناها بعدد العناوين أي **78** عنوان من بين **160** عنوان[(3)].

وحسب الكثير من النقاد والباحثين فإن هناك أسباب ودوافع كثيرة أدت إلى ازدهار الصحافة المكتوبة الخاصة بالجزائر في فترة ميلادها ومراحلها الأولى من بين هذه الأسباب نذكر ما يلي :

- الطريقة التي تقدم بها معالجة الأخبار والتي تتميز بالجرأة والنقد مما أكسبها مصداقية لدى الجمهور.
- و تعطش القارئ الجزائري إلى الأخبار ذات الرأي المخالف ونقد المسؤولين وكشف عيوبهم وأخطائهم التي كانت تتستر عنها صحف القطاع العام وكذلك القناعات السياسية التي كانت لدى أقطاب الصحافة الخاصة، كان لها دورا كبيرا في نجاح هذه الصحافة وازدهارها [(4)].

3-2-2- تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1991 إلى 1995:

وتتميز هذه المرحلة بدخول الجزائر فترة عصبية وغير مستقرة في تاريخها المعاصر، وقد تميزت هذه المرحلة بتراجع الصحافة الخاصة واصطدامها مع السلطة السياسية لتدخل الصحافة مرحلة الصراع والمساومات وكانت بداية الصراع بين السلطة والصحافة الخاصة.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص قانون الإعلام 1990، مرجع سبق ذكره المادة(33).

(2) رضوان بوجمعة،"هوية الصحفي الجزائري من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية من 1962- 1988"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد 17، (جانفي- جوان1998)، ص 144.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والاتصال،"موجز حول قطاع الإعلام"، **الندوة الوطنية الأولى للاتصال**، الجزائر، جانفي 1992، ص03.

(4) إسماعيل معراف قالية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ومن هنا بدأ الصحفيون يدخلون المحاكم والمجالس القضائية وهذا بامتثال عدد من الصحافيين أمام الفرق الخاصة التي أنشأتها السلطة لإضعاف الصحافة و إخضاعها.

بالإضافة إلى تسجيل اختفاء الكثير من العناوين لأسباب إما سياسية أو مالية وعودة الرقابة وهذا بامتثال عدد من الصحافيين أمام الفرق الخاصة التي أنشأتها السلطة لإضعاف الصحافة و إخضاعها لها بالإضافة إلى تسجيل اختفاء الكثير من العناوين لأسباب إما سياسية أو مالية المؤسسات الإعلامية [1] . وفي خضم التصاعد الأمني الخطير الذي عرفته الجزائر فقد طالت الاغتيالات حتى الصحفيين مما أجبر الكثير منهم على الهجرة إلى الخارج.

ويعبر الأستاذ "إبراهيم إبراهيمي" عن وضعية الممارسة المهنية الصحفية من **(1990)** إلى **(1995)** بقوله: لاحظنا عودة الصحفيين الذين كانوا قد شغلوا مناصب ومسؤوليات قبل**(1988)** فهؤلاء الموظفون في قطاع الثقافة استرجعوا بين أيديهم القناة التلفزيونية الوحيدة ووكالة الإشهار، الصحف، وعودة الرقابة والضغوطات المالية والمتابعات القضائية من خلال تشكيل خلية للاتصال في جوان(1994) بوزارة الداخلية وتشكيل لجان للقراءة على مستوى المطابع[2].

3-2-3- تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1995 إلى 1999م:

تمتد هذه المرحلة من تولي "أحمد أويحيى" رئاسة الحكومة سنة **(1995)** إلى غاية انتخاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للجمهورية في أفريل**(1999)** وتُعرَف هذه المرحلة بمرحلة الاستقرار النسبي بالنسبة للصحافة الخاصة حيث شهدت توسعا وزيادة في النشر على حساب صحافة القطاع العام. ما عرفت الصحافة خلال سنة**(1997)** زيادة في السحب ليتضاعف ست مرات لتحل صحيفتي الخبر و Liberté الريادة بما يعادل **130** ألف نسخة يوميا[3] وفي سنة **(1998)** وفي ظل المنافسة ودخول الصحافة اقتصاد السوق اختفت العديد من العناوين بسبب إفلاسها ليقدر عدد الصحف خلال هذه السنة بـ **31** يومية منها **06** عمومية.

---

(1) Brahim Brahimi, **Le pouvoir la presse les Intellectuels en Algérie**, édition l'armattan France, 1995, p108

(2) إسماعيل معراف قالية، مرجع سبق ذكره ، ص58.

(3)Le Ministre de la communication et de la culture, **Annuaire de la presse nationale Alger**, 1998, p03

3-2-4- تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1999 إلى 2012 :

تميزت هذه المرحلة بعودة تراجع الصحافة الخاصة واشتداد الخناق عليها وتبدأ هذه المرحلة من تولي السيد "عبد العزيز بوتفليقة" الرئاسة، كما يمكن وصف هذه المرحلة بالفارغة بالنسبة للإعلام ككل، إذ عادت الدولة من بعيد لتفرض رقابتها مجددا على وسائل الإعلام خاصة العمومية بعدما كانت متفتحة نسبيا، كما أن الصحافة الخاصة عرفت نوعا من تشديد الخناق عليها ففي سنة(**1999**) كان عدد النشريات أكثر من **250** نشرية إلا أنه عرف سيطرة اليوميات على باقي النشريات من ناحية السحب إذ وصل مجموع سحبها إلى **01** مليون و **200**ألف نسخة يوميا مع أن عددها كان **35** يومية فقط[(1)].

كما شهدت سنة(**1999**) الدفن النهائي لمشروع قانون الإعلام الذي كان مقررا للمناقشة في دورة(**1998**) الخريفية الخاصة بالمجلس الشعبي الوطني بسبب تنظيم انتخابات رئاسية في(**1999**) والتي جاءت ببوتفليقة إلى الحكم والذي صرح علنا بأن وسائل الإعلام الثقيلة ملك للدولة ولن تخدم إلا السياسة التي تتبناها السلطة، كما أعلن الرئيس بوتفليقة عن قفل قطاع السمعي البصري أمام الخواص وذلك في مقابلة أجرتها معه قناة MBC بلندن .

وعرفت سنة(**2010**) قانونا خاص بالعقوبات المعدل والذي كرس توجهات السلطة وهو ما جعل الصحفيين يعتبرونه قانونا مشددا للخناق على حرية الصحافة. ولقد بلغ الخلاف بين الصحافة المستقلة والسلطة ذروته في صيف (**2003**) وهذا بتوقيف ست عناوين منها الرأي Le Soir Algerie Libert Le Matin L Expression، وهذا لأسباب تجارية وسياسية غير أن بعض المسؤولين يؤكدون أن هذه الأسباب واهية وهدفها النيل من هذه الصحف جراء معارضتها لسياسة الرئيس.

كما عرفت سنة (**2011**) وصول عدد النشريات والصحف إلى **292** صحيفة وجريدة مكتوبة مقسمة بين **101** صحيفة يومية بمعدل سحب يومي يعادل **2.8** مليون نسخة يوميا منها **83** جريدة يومية للإعلام العام و **06** صحف اقتصادية و 11صحيفة رياضية **33** صحيفة أسبوعية بمعدل سحب أسبوعي يقارب **700** ألف نسخة منها:**13** صحيفة أسبوعية للإعلام العام و**20**مجلة متخصصة، **3**صحف نصف شهرية بمعدل سحب يعادل **11** ألف نسخة و**52** صحيفة و جريدة شهرية من مجلة واحدة تصدر كل ستة أشهر تسحب **5000** نسخة و **102** صحيفة مؤسساتية بمعدل سحب يعادل **300** ألف نسخة[(2)].

(1) الفدرالية الدولية للصحفيين، **تقرير حول وضعية وسائل الإعلام وحرية الصحافة في الجزائر**، الجزائر، 1999، ص ص 07-09.

(2) جميلة قادم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

لتشهد سنة(**2012**) إصدار القانون العضوي المتعلق بالإعلام تحت رقم(**12-05**) الصادر في **12**جانفي سنة **2012** والذي يعتبر من المكتسبات التي حققها قطاع الإعلام وبعد مناقشات طويلة تم ضبط المحتوى النهائي لهذا المشروع الذي صدق عليه فيما بعد، وهو يتكون من(**133**)مادة موزعة على مدخل يحتوي المبادئ العامة و اثني عشر باب.

تميز هذا القانون بفتح الباب أمام قطاع السمعي البصري أمام الخواص وهو ما سمح بظهور العديد من القنوات الخاصة، حيث سارعت العديد من الجرائد إلى إنشاء قنوات خاصة تابعة لها بعضها يبث من دول أوروبية و عربية لغياب صيغة قانونية تسمح له بالعمل داخل التراب الجزائري، ومن أهم هذه القنوات نذكر قناة النهار TV وقناة الشروق وقناةKBC، وقناة البلاد وغيرها.

كما تميز هذا القانون بانشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وهي سلطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي.

وتتولى عدة مهام من بينها السهر على جودة الرسائل الإعلامية وترقية الثقافة الوطنية وإبرازها بجميع أشكالها، كما أورد هذا القانون باباً خاصا بتنظيم مهنة الصحافة بإصدار بطاقة الصحفي المحترف.

وكحوصلة لما تم التطرق إليه يمكن القول أن هذا القانون تبقى تحكمه الكثير من التناقضات فبين العمومي والخاص ومختلف الوكالات الخاصة التي تنشط فيه توجد العديد من النقاط الغامضة والتي تحتاج للضبط والتنظيم على رأسها : قانون للإشهار وآخر للسمعي البصري إضافة إلى التأجيل الغير مبرر لإصدار قانون ممارسة المهنة الصحفية بمشاركة قوية للصحفيين، كما اجمع البعض على أن قانون الإعلام الجديد لم يضف أي شيء بل قيّد العمل الإعلامي أكثر وأنه جاء عكس تطلعات رجال السلطة الرابعة وقيّد عملهم بشكل أكبر بالرغم من بعض الايجابيات التي أتى بها.

4- دور الصحافة الخاصة في تكوين الرأي العام في الجزائر:

تعتبر الصحافة المكتوبة من أقدم وأهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثيرا في المجتمع فهي تلعب أدورا أساسية في مختلف مجالات الحياة اليومية للأفراد والجماعات كما تساهم بطريقة فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية إضافة إلى دورها الإخباري والإعلامي، وتختلف تأثيرات وسائل الإعلام باختلاف أنواعها ومجالاتها ومواضيعها ومنه يتضح أن تأثير هذه الوسائل مرتبطة بخصائص فنية واجتماعية .

وتنوع وسائل الإعلام يجعل المتلقي للرسالة الإعلامية معرضا لمؤثرات مختلفة قد تغير من سلوكياته أو تعدلها تبعا لدرجة التأثير.

وهذا ما أشار إليه "برلسون" في قاعدة شهيرة ترمي في مضمونها إلى" أن نوعا ما من الاتصال ونوعا ما من الموضوعات تضاف إلى الانتباه الخاص إلى جمهور ما من الاتصال وشروط معينة يمكن أن يحدث قدرا من التأثير" (1).

فهي من وسائل التعبير عن الرأي وفيما يتعلق بدور الصحافة المكتوبة في تغيير الاتجاه والتأثير على السلوك فمن الصعب الإسهام في تغيير الاتجاهات والعادات ذات الجذور العميقة لكن في الإمكان التأثير في "الاتجاهات المهزوزة وإدخال تغييرات طفيفة على الاتجاهات القوية.

ومن ثم فإن تغيير الاتجاهات يأتي عن طريق الاتصال الشخصي في حين يقتصر دور الصحافة على المساعدة في ذلك بطريقة غير مباشرة" (2). وبهذه المعطيات التي تحدد تأثير الصحافة المكتوبة بصفة خاصة نسجل الدور الفعال الذي يلعبه الإعلام المطبوع من حيث مضمونه، وفي هذا الشأن يرى المهتمون والمختصون والعاملين في هذا الميدان أنه " عندما تكون الرسالة معقدة وعندما يكون الهدف مخاطبة ذهن الشرائح المتعلمة والمثقفة والخبيرة يكون الإعلام المقروء هو الوسيلة الأكفأ لتحقيق الفهم والإقناع من المسموع المرئي "(3) .

وتستمد الصحافة المكتوبة قوة تأثيرها من حيث اختيارها للمواضيع المناسبة لجمهورها ومن حيث الاختيار الفعال للأنواع الصحفية الملائمة لذلك وهذا بدوره يتطلب معرفة جيدة لخصائص جمهورها لذا تتميز الصحافة المكتوبة عن غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى، بضرورة التحكم في اختيار الأنواع الصحفية لصياغة الخبر" فالأنواع الصحفية لم تظهر في الوسيلة الإعلامية من أجل تنويع إنتاجها وتجميله بقدر ما ظهرت من أجل أداء مجموعة من الأدوار والوظائف المتميزة والمتكاملة التي لا تفصل التي لا تفصل عن الوظيفة العامة للوسيلة الإعلامية "(4).

إن الصحافة الخاصة في الجزائر هي بالتأكيد أكبر وأجمل مكسب لانتفاضة أكتوبر(**1988**) فقد نشأت وترعرعت في ظروف مأساوية وغم ذلك بقيت واقفة أمام انهيار معظم المؤسسات خلال عشرية بأكملها.

---

(1) Berelson Bernard, **Communication and public opinion**, in Wilber Schramm, Mass Communication, and University of Illinois press Urbana 1949, p50 .

(2) شاهيناز طلعت، **وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية: دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي**، مكتبة لأنجلو– مصرية، القاهرة، 1980، ص 62.

(3)Rice and at lain, **Public Communications**, 2nd Editions, Sage, London, 1989, p 46.

(4) نصر الدين العياضي، **مسألة الإعلام**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1991، ص 206.

فقد كانت ولا زالت الصحافة الوحيدة في العالم التي لم تكتف بدورها في إعلام الرأي العام الوطني والدولي، بل تجاوزته مرغمة لتؤدي دور الأحزاب السياسية والجمعيات وحملت على عاتقها كل هذه الأعباء(1).

لقد كان للصحافة الخاصة في الجزائر دورا بارزا خلال الكثير من المواقف في تحريك الرأي العام وتنويره خاصة خلال الأزمة الأمنية وهو ما جعلها من لأهداف الإرهابيين.

حيث عانت الصحافة الخاصة من الاغتيالات الوحشية في حق الصحفيين ضِف إلى ذلك تشديد الخناق والرقابة من طرف السلطة السياسية، هذا ما أثر سلبا على إمكانية تنوير الرأي العام بما كان يحدث من حوله و في مجتمعه، وبالتالي عدم إمكانية صنع رأي عام فعلي وفي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية ارتفع عدد المحتجين من أحزاب معارضة للسلطة وكذا الرأي العام بفعل تحيز وسائل الإعلام العمومية، فلا الصحافة الخاصة تمتلك السلطة لتقديم الحقائق ولا الوسائل الثقيلة العمومية الأجنبية التي لم تدخر جهدا في إعطاء الحقائق التي كانت تعيشها الجزائر(2).

إن الصحافة الخاصة في الجزائر أصبحت لها مؤشرات كثيرة من خلال الدور الجبار الذي تقوم به من خلال الطريقة التي تقدم بها الأخبار وتغطي بها الأحداث، حيث سمح لها هذا الوضع بكسب مصداقية الرأي العام وبالتالي تحقيق مكاسب مهمة لكن حرية التعبير في الجزائر كان ثمنها غاليا خاصة بعد **03** سنوات من وجودها والنتيجة هي: اغتيال**65** صحفي وإيداع **02** صحفيين الحبس**03** صحفيين مفقودين و**25** صحيفة معلقة وإعادة الرقابة(3).

إن من الشروط الأساسية لتمكين الصحافة المكتوبة من تشكيل رأي عام وكسبه يكمن في كسب ثقته، وفي هذا المقام يقول "على جري" إن الرهان الأساسي لأية وسيلة إعلامية وطاقمها يكمن في نيل الثقة فكل الرهانات تصب في هذا الاتجاه، وما يمكن إضافته في الأخير أن سيطرة السلطة وملكيتها لوسائل الإعلام يؤدي إلى افتقار هذه الأخيرة للحرية الكافية التي تسمح لها بتشكيل توجهات الرأي العام والمساهمة في صنع القرارات.

---

(1)علي جري،"الصحافة الجزائرية: واقع ورهانات"، ورقة بحث قدمت في **ندوة دولية حول مفهوم القذف في الصحافة** مركز الخبر للدراسات الدولية، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2003، ص09.

(2) نسيمة مقبل،" **الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة مقارنة تحليلية ليوميتي الخبر والوطن بين 1991–2000**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر،2001–2000 ص ص32– 35.

(3) علي جري، مرجع سبق ذكره، ص11.

فكلما كانت الصحافة تتمتع بالحرية الكافية والاستقلال عن السلطة كلما تمكنت من تكوين رأي عام حقيقي، وكلما كانت مقيدة وتابعة للسلطة لم تتمكن من كسب قرائها وبالتالي إخفاقها في تكوين رأي عام فعلي وحقيق.

5- مواثيق أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة:

5-1- ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة في العالم

تهتم أخلاقيات المهنة كعِلم بالواجبات المعنوية الخاصة بمهنة محدودة وجزاءاتها التأديبية بتبيان القواعد السلوكية و الأخلاقية لأعضاء مهنة ما سواء فيما بين الممارسين أنفسهم أو اتجاه الغير، حيث جاء تعريفها في قاموس الصحافة والإعلام على أن " أخلاقيات المهنة هي مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني والتي وضعتها مهنة منظمة لكافة أعضائها، حيث تحدد هذه القواعد وتراقب تطبيقها وتسهر على احترامها وهي أخلاق وآداب جماعية وواجبات مكملة أو معوضة للتشريع وتطبيقاته من قبل القضـــاة " [1].

فالأخلاق المهنية ليست مرتبطة ببساطة بممارسة السليمة للمهنة فحسب بل تنبع أساسا من الأهداف السامية للكلمة وقد عرفها جون هوهنبرج(John honbreg) على أنها " تلك الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل صحفي و المتمثلة أساسا بضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة وشاملة ودقيقة، صادقة وواضحة مع مرعاه حماية المصادر وتحقيق الصالح العام لا غير عن طريق احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص وتصحيح الأخطاء في حال وجودها"[2]. وإن الأخلاق المهنية للصحافي وردت في الصحافة الاشتراكية " لبروخوف Iberkhove) " على أنها " تلك المبادئ والمعايير الأخلاقية لم تثبت قانونيا بعد ولكنها مقبولة في الوسائل الصحافية ومدعومة من قبل الرأي العام و المنظمات الشعبية و الحزبية " [3]، كما يمكن القول أن أخلاقيات المهنة الإعلامية هي تلك الأخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام " وهي مجموعة من القيم المتعلقة بالممارسة اليومية للصحفيين وجملة الحقوق والوجبات المترابطتين للصحفي "[4].

---

(1)عبد اللطيف حمزة، **أزمة الضمير الخلقي**، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص170.

(2)جون هونبرغ ، **الصحفي المحترم**، (ترجمة كمال عبد الرؤوف)، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996،ص 51.

(3)مصطفى حسان، عبد المجيد البدوي، **قاموس الصحافة و الإعلام**، المجلس الدولي للغة الفرنسية، لبنان،1991 ص17

(4) شون ماك برايد، **أصوات متعددة وعالم واحد**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1981، ص 505.

إذن فأخلاقيات المهنة الإعلامية هي مجموعة القواعد والواجبات المسيرة لمهنة الصحافة أو هي مختلف المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الصحافي أثناء أداءه لمهامه أو بعبارة أخرى هي تلك المعايير التي تقود الصحفي إلى القيام بعمل جديد يجد استحسانا عند الجمهور، كما أنها أيضا جملة المبادئ الأخلاقية الواجب على الصحافي الالتزام بها بشكل إرادي في أداءه لمهامه كمعايير سلوكية تقوده إلى إنتاج عمل ينال به استحسان الرأي العام.

ترتبط أخلاقيات الممارسة الإعلامية في دول عديدة بالتقاليد والأعراف أكثر من ارتباطها بالقوانين لذا اهتم العديد من بلدان العالم ، بإصدار مواثيق شرف إعلامية تحوى المعايير الأخلاقية التي يجب أن يسير على نهجها العام الإعلاميين والصحفيين لتحقيق اكبر قدر من الامانه والصدق في نقل المعلومات يرجع ظهور مواثيق الشرف على الصعيد الدولي إلى عام(**1913**) لتحسين الأداء الإعلامي وتوجيهه لصالح جمهور المتلقين حيث بذلت محاولات عديدة لوضع قواعد سلوك مهني للإعلاميين.

وأقدم هذه المواثيق أطلق عليه " قواعد الأخلاق الصحفية " صدر في واشنطن عام (**1926**) ونشأ فى ذلك العام الاتحاد الدولي للصحفيين واتخذ عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم المهنة ذاتيا بواسطة المهنيين من رجال الصحافة من بينها : إنشاء محكمة دولية للشرف في عام(**1931**) في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين نوقشت لأول مره في الأمم المتحدة مسالة إصدار –مسألة إصدار ميثاق أخلاقي مهني لرجال الإعلام والصحافة في عام (**1953**) و وافقت اللجنة الفرعية لحرية الإعلام والصحافة على مشروع ميثاق أخلاقي دولي للعاملين في مجال الإعلام أكد أهمية تقديم الحقائق والأمانة في العمل الإعلامي وقد اعتبر هذا الميثاق كقاعدة للعمل المهني لجميع المشتغلين بجمع وبث ونشر الأخبار والمعلومات والتعليق عليها لتحقيق أمانة الكلمة لدى المتلقي وكسب ثقته[1].

بينما مواثيق الشرف في الصحافة العربية فيمكننا القول أن صدور أول ميثاق شرف صحفي كان في أفريل (**1953**) أثناء انعقاد المؤتمر الأول للصحافة العربية بالقاهرة وذلك بدار نقابة الصحفيين وقد أقر المؤتمر " ميثاق الصحافة العربية " واحتوى ستة مواد تناولت حرية الصحافة والحفاظ على شرف المهنة وحصانة الصحفيين.

ولا يعتبر ميثاق الشرف الصحفي قانونا إنما يكسب قوته الإلزامية من كونه صادر عن نقابات الصحافة وبالتالي فإلزامية مبادئه لا سيما الصدق والأمانة والحقيقة والدقة في نشر الأخبار والمعلومات والتعليقات والتحليلات مرهون بضمير الصحفي وإرادتهم الذاتية.

(1) سعدى محمد الخطيب، **العوائق أمام الصحافة في العالم العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص130 .

فإذا كان هؤلاء الصحفيين يتمتعون بأخلاق عالية فإنهم حتما سوف يلتزمون بهذه المبادئ، أما إذا كان بعضهم ممن يحبذون الكسب المادي الوفير، فإنهم يسعون إلى تأجير أقلامهم لصالح ممولين على حساب مصلحة المجتمع أو على حساب شرف المهنة .

وفي هذا الجانب يقول الدكتور أنور الجندي أنه " يوجد بعض الصحف التي يسر أقلامها لصالح القوى الأجنبية التي تمولها وتنفق عليها فهناك عدد من الصحفيين الفاسدين والمنافقين والخائنين الذين يتلقون أوامرهم وأجورهم من جهات أجنبية مقابل تحقيق مصالحها على حساب مصلحة المجتمع والوطن " [(1)] وبذلك نجد أن هذه الفئة من الصحفيين التي انحرفت عن مبادئ الميثاق والتي تحصل على أموال طائلة مقابل التحيز لجهة معينة الممولة لها تصبح غير حرة أو غير مستقلة فيما تنشره بسبب تبعيتها لتلك الجهة، وإنما بارداتها الذاتية وبهذا يشكل عائقا ذاتيا، اجتماعيا، أمام ممارسة حرية الصحافة [(2)] ومنه فلا يجوز التخلي عن الضوابط المهنية تحت أي اعتبار، لأن الصحفي يبقى في مأمن من الجميع طالما تمسكنا بضوابط المهنة الصحفية وإذ تخلى عن هذه الضوابط يمكن أن يحدث خلل كبير في الأداء الصحفي بشكل عام.

5-2- ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة في الجزائر

تعتبر مواثيق الشرف الصحفي بالجزائر حديثة الظهور بشكل عام حيث يرجع تاريخ صدور أول ميثاق شرف صحفي إلى خلق" المجلس الأعلى لآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة سنة(**2001**) والذي عقد اجتماعه الأخير التجديدي والذي نوقش فيه مواضيع تتعلق بمجلس لأخلاقيات مهنة الصحافة بالجزائر بتاريخ سبتمبر (**2005**) وهذا باجتماع عدد من الصحفيين وتجديد المكتب بالأعضاء الإحدى عشر المكونين له.

التجربة التي لم تكن جدية بالشكل الكاف حيث لم يعالج بحسب المعطيات التي توفرت لدينا أي حالة لانتهاك أخلاقيات وآداب مهنة الصحافة كما لم يجدد عقد مجلس هذا المجلس مرة أخرى.

وتطبيقا للتوصيات التي خرج بها المشاركون في هذه الجلسات الوطنية المنظمة حول الاتصال قررت النقابة الوطنية للصحفيين عقد ندوة وطنية حول أخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني بتاريخ **13** أفريل **2000** بفندق المنار بسيدي فرج .

(1) أنور الجندي، **الصحافة والأقلام المسمومة**، دار الاعتصام، القاهرة، 1980، ص12 .

(2) سعدى محمد الخطيب،مرجع سبق ذكره، ص132.

ولقد كان الهدف الأساسي انعقاد هذه الندوة وعرض نص مقترح لميثاق أخلاقيات المهنة على الصحفيين جاءوا من مختلف ولايات الوطن وينتمون إلى مختلف الوسائل الإعلامية ، لقد استمع أعضاء النقابة إلى بعض الاقتراحات التي تقدم بها الحاضرون لتعديل بعض البنود وإلغاء بعضها أو إضافة أخرى[1].

وهكذا اتفق الجميع على نص واحد لهذه المدونة تضمنت في البداية تعريفا للصحفي المحترف ثم أشارت إلى بعض المبادئ الأخلاقية كالحق في الإعلام وحرية التعبير و النقد المؤسس وكذا مسؤولية الصحفي بالإضافة إلى إشارتها لضرورة توفير الضمير المهني للصحفيين، وقد أكدت هذه الوثيقة على أن ما احتوته من مطالب ليس بالقانون المجبر أو الرادع وإنما هو ميثاق أخلاقيات وأدبيات يوضح مجموع قواعد السلوك المتفق عليها عالميا، كما أنه يضبط علاقة الصحفيين فيما بينهم وعلاقتهم مع الجمهور وقد تم الاتفاق على تنصيب مجلس أعلى لأخلاقيات المهنة مهامه تكمن في السهر على احترام هذه المبادئ و مراقبـــــــــــة تطبيقهـــــــــــا ".

ووضع هذا الميثاق قائمة من الوجبات التي يتعين على الصحفي القيام بها ضمانا لخدمة إعلامية صادقة وموضوعية تضمنت المطالبة لاحترام الحقيقة والدفاع عن حرية الإعلام واحترام الحياة الخاصة للأفراد ولامتناع عن تحريف المعلومات وغيرها من المطالب، وفي المقابل وردت في هذه الوثيقة أيضا بيان للحقوق يكفل حق الصحفي ويحافظ عليه ومن هذه الحقوق نذكر الحق في الوصول إلى مصادر الأخبار التكوين المتواصل والترقية في إطار عمله ن الاعتراف للصحفي بحقوق المؤلف و الحصول على قانون أساسي مهني وغيرها وختمت هذه الندوة بانتخاب أول مجلس أعلى لأخلاقيات المهنة ".

ويضم هذا المجلس **11** عضوا يمثلون مختلف وسائل الإعلام عمومية والخاصة وتم انتخابهم من بين **18** عضو مترشح لمدة **4** سنوات غير قابلة لتجديد وقد أشترط في أعضائه أن يكون ذو خبرة لا تقل عن **10** سنوات وأن يحترموا ميثاق أخلاقيات المهنة باعتباره قاعدة العمل في المجلس وأن يساهموا في ترقية التعددية الإعلامية و حرية التعبير، وقد تضمن ميثاق أخلاقيات العمل الصحفي **22** نقطة **15** منها تتعلق بواجبات الصحفيين بالإضافة إلى **07** نقاط مرتبطة بحقوق الصحفيين هذا بالإضافة إلى دفتر آداب وأخلاقيات مهنة الصحافة ليومية "الخبر".

(1) المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة، **ميثاق أخلاقيات المهنة الصحفيين الجزائريين**، لـ 13أفريل2000.

ويمكننا القول أنه في المجمل أن كل مواثيق الشرف الصحفي المسجلة في ميدان الصحافة الوطنية بالجزائر تعتبر مواثيق ودفاتر شكلية حيث برغم الخروقات التي تسجل هنا وهناك والتي وصلت العديد منها لأورقه المحاكم إلا أن هذه مختلف الهيئات لم تسجل أي حالة ويرجع هذا في العموم إلى عدم تجميد المجلس الأعلى للإعلام والذي يمكنه أن يكون مرجعية في هذا الشأن.

استنادا إلى ما تقدم فان الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر كوسيلة من وسائل الإعلام والاتصال هي من أقدم وأهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثيرا في أفراد المجتمع، ولا يزال لها التأثير البالغ في نفوس الجماهير فهي الأداة الشعبية الناجحة لتوجيهها والتأثير في انطباعاتها، ومن السهل أن تحصل الصحافة على تأييد الجماهير، كما تشترك الصحافة اشتراكا فعليا في مناقشة الصعاب والمشاكل، إلا أنها تتفاوت في مدى الحماس الذي تبديه في هذا الشأن فمنها من يخلص في أداء الرسالة ومنها من يخضع لأهواء القراء فينشر أخبار العنف ضد المرأة بطرق و أساليب معينة لجذب مشاعر القراء بغية تحقيق رواج مصطنع ومنها من يخضع لمذاهب سياسية لأحزاب معينة فلا تنشر إلا ما يتفق مع آراء الحزب .

وقد تكون الصحافة المكتوبة – دون قصد – مصدر لإيحاء بفكرة العنف ضد المرأة يقوم على انحراف في التصوير الخلقي كإلباس المجرم ثوب من ينتصف لعدالة مسلوبة أو من يأتي عملا من أعمال البطولة أو بإظهار ما يصيبه المجرم من مغانم سهلة تتاح له لمجرد ما يشاع عنه من سطوة يخشى منها .

الفصل الخامس
اشكالية التناول الاعلامي لقضية العنف الموجه ضد المرأة

تمهيد

1- الإعلام والعنف ضد المرأة ...طبيعة العلاقة ومواقف النشر

2-الاتجاهات الإعلامية في معالجة أخبار العنف ضد المرأة

3- الضوابط الأخلاقية و الإعلامية في نشر أخبار العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة

4- مشكلات العمل الإعلامي المهني لمعالجة العنف ضد المرأة

5- إستراتيجيات معالجة قضايا العنف ضد المرأة في وسائل الاتصال الجماهيري

تمهيد

في إطار المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تقتضي الممارسة الإعلامية الاحترافية العمل وفق عدد من المعطيات المهنية، ويأتي ذلك للتأكيد على أهمية أن تسعى الوسائل المجتمعية لتحقيق أهدافها المجتمعية ولأداء وظائفها الاتصالية باعتبارها شريكا اجتماعيا مهما في تحقيق المصالح العامة للمجتمع وخدمة الجمهور.

ولكن على الرغم من الإيمان العميق بأهمية تلك المحددات الاحترافية لوسائل الإعلام إلا أن الواقع الراهن في عدد من التجارب الإعلامية لمختلف وسائل الإعلام العربية عامة والجزائرية خاصة يقود للشعور بأن ثمة دوافع أخرى غالبا ما تكون وراء مضمون وشكل التناول الإعلامي للقضايا و الموضوعات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع، وهنا تبرز لنا مشكلات العنف الموجه ضد المرأة كأحد الظواهر الاجتماعية ملائمة للتناول الإعلامي.

غير أن الملاحظة المتخصصة تقودنا للتساؤل عن ما إذا كان ذلك التناول يتم وفق معطيات المهنية الإعلامية لتحقيق مبادئ وغايات المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وتحديدا الصحافة المكتوبة، أم ثمة رهانات أخرى تدفع الصحافة المكتوبة لتناول موضوعات العنف الموجه ضد المرأة.

إن قضية العنف الموجه ضد المرأة كانت وما تزال واحدة من أعقد مشكلات المجتمع المزمنة والملازمة له عبر العصور والتطورات الحضارية المتلاحقة، ولذلك فأن أهمية هذه المشكلة تزداد بتزايد انتشارها وتعدد صيغها ودوافعها ومسبباتها وكذلك تزايد استفحال مخاطرها المتعددة على المجتمع البشري.

ولا نريد أن نطيل الحديث عن قضية العنف ضد المرأة فهو ليس من اختصاصنا نحن الإعلاميين بل هو شأن الأساتذة ذوي الاختصاص في العلوم الجنائية والقانونية والاجتماعية و النفسية لكننا ونحن نبحث عن دور الإعلام في الحد من العنف ضد المرأة لابد من أن نعطي تمهيدا لهذه الظاهرة الخطرة ودوافعها وسياسة مكافحتها التي تنطوي في الحقيقية على ثلاث سياسات فرعية هي:

- ☜ اتجاهات الإعلام في تناول قضية العنف ضد المرأة.
- ☜ مشكلات الإعلام في معالجة العنف ضد المرأة.
- ☜ استراتيجيات الإعلام في معالجة العنف ضد المرأة.

1- الإعلام والعنف ضد المرأة ...طبيعة العلاقة ومواقف النشر

قبل الشروع في معرفة المواقف والاتجاهات الإعلامية المتضاربة حول معالجة العنف ضد المرأة وتغطيتها لا بد من نتوقف عند طبيعة العلاقة القائمة بين الإعلام و العنف والتي تنطلق من الحقائق التالية [1]:

- إن العنف ضد المرأة حقيقة موضوعية من حقائق الواقع وبالتالي لا يستطيع أي إعلام جاد تجاهلها.
- إن العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية تتكون من عناصر متعددة ومتباينة ومتبادلة التأثير كما أنها تدخل في علاقات متشابكة مع الظواهر الأخرى في مجالات أخرى ولا يستطيع الإعلام المعني بهذه المجالات المختلفة إلا أن يتفاعل مع هذه الظاهرة.
- إن الإعلام هو خط التماس الأول والمباشر مع المتغيرات ولما كانت قضية العنف ضد المرأة كظاهرة وكحدث تشكل انقطاعا في سياق متسق كان لا بد أن يكون الإعلام واحدة من الجهات الأولى الرئيسية المعنية بالعنف.
- إن واحدة من الوظائف الأساسية للإعلام تتمثل في سعيه لإشباع حاجات جمهوره وإذا كان الجمهور معنيا بشكل قوي بموضوعات العنف ضد المرأة كحدث وكأسباب وكنتائج وكتأثير سلبي على المجتمع وإذا كان الجمهور يسعى إلى إشباع حاجاته المتعلقة بالشعور بالأمن والطمأنينة كان لابد من أن يعالج الإعلام بقوة واقتدار موضوع العنف ضد المرأة.
- إن قضية العنف ضد المرأة كمعطيات واحدة من الموضوعات البالغة الجاذبية والإثارة بذاتها، والتي مهنيا تشكل دافعا للصحفي لاستغلاله والاستفادة من خصائصه لجذب شرائح أوسع من الجمهور.
- العنف ضد المرأة واحدة من المشاكل الاجتماعية القائمة ومكافحتها واحدة من المهام الاجتماعية الملحة، حيث تستطيع وسائل الإعلام أن تكون الساحة التي تتلاقى فيها الآراء وتتجمع المعلومات وتدور الحوارات من أجل تركيز اهتمام الرأي العام إزاء هذه المشكلة وبالتالي يسهم ولو بطريقة غير مباشرة في عملية صنع السياسات المتعلقة بمكافحة الظاهرة.

---

(1) أديب محمد خضور، **تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص29.

2- الاتجاهات الإعلامية في معالجة أخبار العنف ضد المرأة:

إن الصحافة المكتوبة كوسيلة من وسائل الإعلام والاتصال هي من أقدم وأهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثيرا في أفراد المجتمع ولا يزال لها التأثير البالغ في نفوس الجماهير فهي الأداة الشعبية الناجحة لتوجيهها والتأثير في انطباعاتها، ومن السهل أن تحصل الصحافة على تأييد الجماهير كما تشترك الصحافة اشتراكا فعليا في مناقشة الصعاب والمشاكل، إلا أنها تتفاوت في مدى الحماس الذي تبديه في هذا الشأن فمنها من يخلص في أداء الرسالة ومنها من يخضع لأهواء القراء فينشر أخبار العنف ضد المرأة بطرق و أساليب معينة لجذب مشاعر القراء بغية تحقيق رواج مصطنع ومنها من يخضع لمذاهب سياسية لأحزاب معينة فلا تنشر إلا ما يتفق مع آراء الحزب .

وقد تكون الصحافة المكتوبة – دون قصد – مصدر لإيحاء بفكرة العنف ضد المرأة يقوم على انحراف في التصوير الخلقي كإلباس المجرم ثوب من ينتصف لعدالة مسلوبة أو من يأتي عملا من أعمال البطولة أو بإظهار ما يصيبه المجرم من مغانم سهلة تتاح له لمجرد ما يشاع عنه من سطوة يخشى منها .

وفي هذا المجال يعبر "كلا دينار" عن رأيه في موضوع الصحافة والعنف فيقول" أن الصحافة تهتم بتشجيع الجريمة بكل أنواعها وانتشارها بوجه عام بسبب بنودها الإخبارية والحيز المخصص في الصحف لأخبار الجرائم والحوادث لدرجة أن أصبح هناك صحف خاصة بهذه الأخبار، الأمر الذي يعكس صورة مذهلة لانحلال الأخلاق في المجتمع ومن المرجح أنه مع الاستمرار في إبراز الجريمة بهذا الشكل أن تبدو الجريمة غالبا أكثر حدوثا مما في الواقع[1].

ولهذا تشهد الساحات الإعلامية والاجتماعية جدلا واسعا حيال مشروعية وجدوى تناول وسائل الإعلام والصحافة المكتوبة لقضايا وموضوعات العنف ضد المرأة و ما إذا كان التناول مفيدا أم ضارا.

ومن هنا اختلفت الاتجاهات النظرية في مجال الصحافة والاجتماع حول موضوع معالجة الصحافة لظاهرة العنف ضد المرأة بصفته شكل من أشكال الجريمة.

حيث لم يعد الخلاف يرتكز على النشر أو عدم النشر كما سبق ذكره بل على طريقة المعالجة وطبيعة التقديم، وكيفية النشر ومضامينه، و كانت مسألة كيفية التعاطي مع العنف ضد المرأة واحدة من القضايا التي كانت مثار خلاف يجسد طبيعة الوسيلة الإعلامية ويعكس شخصيتها الإعلامية، ويمثل تصور لدورها في المجتمع.

---

(1) أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وأبرزت التجربة الإعلامية العالمية ثلاث اتجاهات رئيسية للتعاطي إعلاميا مع العنف ضد المرأة [1]:

2-1- الإباحة الكاملة والحرية المطلقة في نشر أخبار العنف ضد المرأة.

ينطلق أنصار هذا الاتجاه من الفهم التقليدي لمفهوم " حرية الصحافة" ومن التشديد على حق المواطن أن يعرف كل شيء، ومن حق الصحافة أن تكون سلطة مستقلة وأن تقدم تغطية محايدة وواقعية بحيث تكون كالمرآة التي تعكس كل ما يحدث أمامها في الواقع، فمن واجب الصحافة أن تقدم للقارئ كل شيء عن كل ما يحدث ومن واجب القارئ ومن مسؤوليته التدقيق والتمحيص والتقييم لكل ما تنشره الصحف ووسائل الإعلام الأخرى.

حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا بد من نشر أخبار العنف ضد المرأة في الصحف دون أية قيود ويستند هؤلاء إلى فلسفة تقوم على أساس نشر أخبار العنف ضد المرأة يحقق الردع لأنه يحمل توجيها إلى الجمهور بأن العنف لا يفيد، ذلك أن نشر أخبار العنف ضد المرأة وأخبار القبض على الفاعلين والمحاكمات والعقوبات الرادعة يوميا يحذر الجمهور من الإقدام على ارتكاب الظاهرة[2].

كما أن نشر أخبار العنف ضد المرأة يساعد على تداول أوصاف المجرمين وهذا يمكن الجمهور ورجال الأمن من سرعة القبض على المجرمين ومناهضة السلوك العنيف.

ويرون أن حضر النشر حول العنف ضد المرأة يفتح المجال أمام الشائعات التي تستمد قوتها من التعتيم الإعلامي والغموض، كما أن النشر في حالة القبض على المجرمين يطمئن الجمهور ويزيد ثقته في السلطات المعنية[3].

و يدافع أنصار مدرسة التحليل النفسي عن دور الصحافة في تغطية أخبار العنف ضد المرأة، ويرون لذلك أثره في الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة، وأن نشر أخبار الجريمة التي تقع ضد النساء يعد نوعا من التنفيس وتطهير المشاعر من العدوان والرغبات الإجرامية المكبوتة كما أنه يحقق إشباعا كافيا للميول العدوانية والجنسية وهذا يؤدي بدوره في النهاية إلى تفريغ الرغبات العدوانية مما يحمي الفرد والمجتمع من ويلات العنف و خلاصة آراء المؤيدين للنشر يمكن أن نجملها في الآتي:

---

(1) أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(2) علي بن فايز الجنحي، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 152.

(3) Melvin De fleur , **La Communication théories**, New York, 1984, p120

1- الصحافة المكتوبة هي مرآة المجتمع التي تعكس كل ما يقع فيه من خير أو شر والجرائم أو العنف بشتى أشكاله بما في ذلك العنف ضد المرأة ظواهر اجتماعية خطيرة يجب على الصحافة المكتوبة أن تنشرها وتبثها ليعلم الناس حقيقة أضرارها التي تصيب المجتمع حتى لا يقع فرد من أفراده ضحية لتلك الجريمة أو العنف.

2- أن الصحافة المكتوبة لابد وأن تمد الجمهور بحقيقة الجرائم أو العنف لكي يصبح الناس مستعدين لعمل شيء ما اتجاهها و اتخاذ إجراءات معينة تحول دون تكرارها.

3- إن نشر أخبار الجرائم ضد المرأة والعنف يحول دون فعل الشر ويجعل من يفكر في ممارستهما مترددا خوفا من الفضيحة بنشر وإذاعة اسمه مقرونا بارتكاب الجريمة أو العنف والتشهير به في المجتمع[1].

4- نشر الصحافة المكتوبة لمواد العنف والإجرام، يساعد على كشف خطط وأساليب وحيل المجرمين وأصحاب العنف في ارتكاب جرائمهم ضد المرأة، وبذلك يصبح أفراد المجتمع متيقظين لألاعيبهم وأساليبهم الإجرامية، حتى لا يقعون فريسة سهلة في حبالهم.

5- في نشر الصحافة المكتوبة للجريمة التي تقع ضد النساء إعانة لرجال الأمن في تعقب المجرمين والقبض عليهم، وذلك لأن بعض المخبرين أو المندوبين أو المراسلين الإعلاميين يستطيعون أحيانا - متنكرين- الاختلاط بالمجرمين أو أهاليهم ومعايشتهم في بيئاتهم والوقوف على قدر كبير من حيلهم ومخططاتهم فيصارحهم هؤلاء المجرمون بأمور قد تخفى على رجال الأمن

6- أن نشر العنف عن طريق وسائل الإعلام يساعد الأطفال في التعرف على الخير والشر والتمييز بينهما قبل نزولهم إلى معترك الحياة.

7- عندما تنشر الصحافة المكتوبة أخبار الجرائم ضد المرأة، فإنها بذلك تشبع في الناس رغبة التشفي من مرتكبي الجرائم وتطمئن المواطنين على حسن سير العدالة.

8- عند نشر أخبار جرائم الأحداث يجب الاتفاق على عدم نشر أسمائهم أو صورهم وذلك حتى لا يحتفظ الناس بالصورة القبيحة الإجرامية عنهم وهم لا يزالون في مقتبل العمر لأن الأمل كبير في إصلاحهم [2].

---

(1) علي بن فايز الجنحي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(2) أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

2-2- التعتيم التام والحظر الكامل في نشر أخبار العنف ضد المرأة

يقوم هذا الاتجاه على عدة فرضيات أبرزها أن الدولة هي التي تقود المجتمع وتوجهه لأن هذا المجتمع قاصر وغير قادر على نفسه بسبب تخلفه وأن دور الإعلام في المجتمع هو التعليم والتوجيه والتوعية والوعظ، وبالتالي كان لا بد من التركيز والاهتمام بالايجابيات التي تحققها الدولة والإعلام والابتعاد عن السلبيات التي تعرقل عملية بناء المجتمع، وهذا ما يفسر اختفاء كل ما يشير إلى أي حدث أو تطور أو ظاهرة سلبية في المجتمع ومنها الجريمة والعنف.

وفيما يتعلق بموضوع معالجة العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام يقوم هذا الاتجاه على نظرة غير علمية وغير موضوعية مفادها العمل على ستر وتغطية أوجه القصور ومظاهر الخلل في الدولة والمجتمع، لأن من شأن إلقاء الضوء على مثل هذه الأمور أن يعطي فكرة سلبية عن سلامة النظام ومقدرة مؤسساته على مواجهة أوجه القصور والخلل كما أن من شأنه أن يهز ثقة الشعب بالنظام ومؤسساته[1].

ويطالب أصحاب هذا الاتجاه بمنع نشر كل ما يصل بالجريمة والعنف ضد النساء في الصحف والمجلات وحجتهم في ذلك أن موجات الجريمة والعنف يصاحبها دائما توسع في النشر

وبالتالي قد يدفع بعض الأفراد إلى الاندفاع صوب ما تنشره وسائل الإعلام من جرائم ويسعون إلى تقليده وخاصة إذا ما كانت هذه الوسائل تعالج الجرائم التي تقع ضد المرأة بطريقة غير منهجية وغير واعية [2].

وأن بعض أنواع النشر تفسد سير العدالة ويؤثر على القضاء مما يخل بحق المتهم في محاكمة عادلة أمام قضاء لم يتأثر لضغوط الرأي العام.

لقد اتخذ أصحاب هذا الاتجاه موقفا معاديا لنشر كل ما يتعلق بالجرائم والعنف في الصحف وفرض سياسة التعتيم الكامل والحظر التام على كل ما يتعلق بالجريمة والعنف ضد المرأة ويقولون "أن الصحافة قد تخرج عن هدفها الأصلي وتصبح أحد مسببات العنف ضد النساء وبخاصة حين تصور الصحافة المجرمين على أنهم أبطال يناضلوا من أجل رفع الظلم أو إعادة الحق، أو الدفاع عن الشرف والعرض وأن الصحافة في كشفها لأشخاص المجرمين قد يعيق سير التحقيقات مما قد يهدر حق المتهم في محاكمة عادلة وإعادته إلى الطريق الصواب عملية صعبة [3]

إذ يعد نشر حياة المجرم حاجزا نفسيا بينه وبين المجتمع ما قد يدفعه بعد قضاء فترة العقوبة إما إلى العزلة أو العودة إلى العنف وكلا الأمرين يعود بالضرر على المجتمع.

---

(1) محمد شفيق، **الجريمة والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص 52.

(2) علي بن فايز الجنحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 154، 155.

(3) أديب محمد خضور، **تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة**، مرجع سبق ذكره، ص37.

و برز هذا الاتجاه في الدول الاشتراكية السابقة والحالية وفي كثير من دول العالم الثالث وخاصة ذات التوجه الاشتراكي أو الشديدة المحافظة، كما ظهر هذا الاتجاه بأشكال ومستويات مختلفة في الغرب وخاصة في بعض الصحف التابعة لمؤسسات حزبية أو دينية.

إن هذا الاتجاه يعكس نزعة وصائية ورؤية غير موضوعية وغير علمية وسواء تم ذلك لدوافع سياسية أو أخلاقية ولم يستطع هذا الاتجاه أن يصمد أمام حقائق المنطق والعصر والعلم، ولهذا أخذ يتراجع في العقدين الأخيرين ومع سلسلة التحولات البنيوية التي حصلت في البلدان التي ساد فيها، ولكن مازال هناك من يدافع عنه دائما بادعاءات سياسية وأخلاقية أو وصائية[1].

وخلص أصحاب الاتجاه المعارض للنشر إلى جملة من الآراء نجملها في مايلي :

1- إن الصحف كثيرا ما تعرض أخبار الجريمة والعنف ضد المرأة بشكل يضر بالمرأة نفسها و بالمجتمع، حيث تقدم تلك الأخبار بصورة سطحية مبالغ في وصفها تعظم وتضخم صورة المجرم وكأنه البطل الذي حير رجال الأمن مما يغري الأطفال والشباب خاصة بتقليدهم، ومن هنا يأتي تأثير الصحافة المكتوبة السيئ التي تجعل من نفسها – بنشر أخبار وقصص الجريمة و العنف يوميا–مدرسة لتعليم فن الإجرام وتخريج المجرمين.

2- بنشر أخبار وقصص الجريمة والعنف ضد المرأة في الصحيفة تحدث بلبلة بين أفراد المجتمع وتتزعزع الثقة بالمثل والقيم والتقاليد الفضلى في المجتمع و ترسخ الصورة النمطية عن المرأة.

3- قد تصدر بعض الصحف أحكامها مقدما على المجرمين بطريقة غير عادلة، وتطلق عليهم كلمات مثل " القاتل "، " السفاح ".."المتوحش" " المعتدي" . قبل صدور الحكم من قبل المحكمة المختصة، مع أن القاعدة تقول أن المتهم بريئ حتى تثبت إدانته.

4- يلاحظ أن بعض الصحف – وخاصة المجلات – كثيرا ما تنشر قصص الجريمة و العنف ضد المرأة بطريقة لا تطابق الواقع، وإنما يميل الصحفي إلى تحوير الواقع وإعمال الخيال في وصف الجريمة حتى تكون كتاباتهم أكثر إثارة وجاذبية.

(1) علي بن فايز الجنحي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

وقد وجد أن الصحافة المكتوبة تؤثر تأثيرا بالغا في انتشار الجريمة و العنف ومحاكاة السلوك الإجرامي وذلك عن طريق ما يأتي [1]:

أ/ أنها تعلم الأفراد أساليب ارتكاب الجرائم وأنماطها عن طريق ما تنشره.

ب/ قد تبالغ الصحافة فيما تنشر من اثارات حول أخبار العنف ضد المرأة الأمر الذي تظهر به الجرائم كسلوك عادي في المجتمع، ولذلك تخصص لها أحيانا بعض الأعمدة الخاصة في الصحف اليومية حيث تعرض الجرائم التي تمارس ضد المرأة المحلية والعالمية.

ج/ قد تتعدى الإثارة في عرض الجرائم أمام الأطفال والمراهقين حيث يقود خيال الصغار تقليد ومحاكاة المجرمين وبذلك نشر الجنوح.

د/ قد تكون من سلبيات إظهار الجرائم إبراز وتأكيد طرق معيشة المجرمين.

هـ/ قد تصور الصحافة بأن المجرمين يقومون بأعمال بطولية خارقة وهو ما يعتبر تشجيع للأفراد على تقليدهم.

و/ قد تبالغ الصحف ورجال الصحافة في تبني أحكام غير عادلة اتجاه جرائم معينة، وبذلك تثير الشعور العدائي ضد أجهزة الأمن والعدالة والمحاكم حيث يعطي أحكاما للتحايل على شرعية بعض النصوص القانونية، أو بعدم تحييد مواقف رجال القانون والقضاء والشرطة في حالات خاصة.

2-3- النشر الواعي و المسؤول (الاتجاه الوسط) في نشر أخبار العنف ضد المرأة.

وهو الاتجاه الذي نؤيده وهو يقف بين الموقفين السابقين مستفيدا من مميزات كل منهما، فلا يطالب بالتوسع في النشر إلى حد الفوضى والإثارة وعرض كل ما يتصل بالجريمة والعنف ضد المرأة، مما يعطي انطباعا بشيوع الظاهرة في المجتمع، ولكن لا بد أن يتقيد النشر بمواثيق أخلاقية لممارسة المهنة، ولا يطالب بالمنع الكامل لنشر تفاصيل العنف ضد المرأة، إذ لابد أن تقوم الصحافة بدورها الاجتماعي في الدفاع والضبط ضد السلوك الإجرامي... ينطلق هذا الاتجاه من مبدأ حرية النشر، ولكنه يخضع هذه الحرية لمعايير إعلامية و اجتماعية وأخلاقية.

و لذلك فهو يعالج موضوع العنف ضد المرأة وفق خصائص الإعلام وقيمه وأخلاقياته وبما يراعي الدور الذي يلعبه الإعلام في المجتمع، وبما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما لا يتناقض مع الأخلاق والقيم السائدة في المجتمع.

---

(1) إبراهيم ناجي، "الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق"، **بحث ندوة حول دور"مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعي ومحاصرة الجريمة"**، أبو ظبي، 1996، ص 29.

ويقترح في هذا الصدد الأخذ بالموقف توفيقي يقوم على عدة مقترحات لتحقيق التوازن في تناول قضية العنف الموجه ضد المرأة من خلال الصحف، ويمكن أن نجمل هذه المقترحات فيما يلي[1]:

– العمل من خلال مبدأ التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة على تعزيز مجموعة من القيم والأخلاقيات المهنية في ضمير الصحفيين فيما يتعلق بتناول العنف ضد المرأة في المجتمع بحيث يكون رقيبا ذاتيا لدى الممارسين.

– عدم نشر ما يتعلق بالجرائم التي تقع ضد المرأة إلا بعد المحاكمات وثبوت الأدلة.

– مراعاة عدم نشر صور وأسماء وصفات المجرمين والضحايا قدر الإمكان حرصا على حقوقهم وتسهيلا لإعادة اندماجهم في المجتمع بعد انتهاء فترة العقوبة.

– مراعاة حق المجتمع في الحفاظ على قيمه ودينه وأعرافه وأخلاقه العامة من خلال مواثيق الشرف الصحفية.

– أن تقوم الصحافة بدور التوعية الوقائية من خلال استطلاع آراء المتخصصين والمعنيين بالمكافحة، وذلك بالاستفادة من نتائج الدراسات العلمية في مناهضة السلوك الإجرامي.

– البعد عن الإثارة والعناوين البارزة ونشر الصور الشخصية والتركيز على شخص المجرم والضحية .

– ألا تقتصر الصحافة على المصادر الأمنية في نشر كل ما يتعلق بالجريمة ضد المرأة، بل يجب أن تعتمد على محررين أكفاء في كشف بؤر العنف والمبادرة في ملاحقة عناصر الإجرام.

– الحرص على نشر العقوبات الرادعة لأنماط معينة من المجرمين حتى يمكن تحقيق ضبط اجتماعي قوي وردع لكل من تسول له نفسه الخروج على القانون.

– تحري الدقة قبل نشر تفاصيل الجريمة التي تقع ضد المرأة حتى لا تقع الصحافة في تناقضات تفقدها ثقة القراء، وبخاصة في ظل وجود وسائل إعلام داخلية وخارجية تلاحق الأحداث بسرعة كبيرة.

– تنظيم حملات منظمة للتوعية ضد العنف ضد المرأة وكشف أسبابها وطرق الوقاية وتحصين الأفراد ضدها، ويجب أن تتخذ هذه الحملات صفة الاستمرارية والتنوع باستخدام وسائل عديدة وأفكار متنوعة، وأساليب اقناعية فعالة لمناهضة ظواهر العنف ضد النساء.

ربما لم يستطع هذا الاتجاه أن يرضي دعاة التطرف سواء في الحظر أو في إباحة النشر وربما لم يستطع أن يبلور تقاليد مهنية راسخة ومحددة.

---

(1) محمد علي سعدا لله وعصمت عدلي، **مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني**، دار المعرفة الجامعية القاهرة، 2009، ص 300.

ولكنه استطاع أن يغني النظرية وأن يضع التغطية الإعلامية للعنف ضد المرأة على أسس علمية ومنهجية تستفيد من معطيات مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتبتعد عن التزمت وعن والمبالغة والإثارة في الوقت ذاته [1].

3- الضوابط الأخلاقية المهنية الإعلامية في نشر أخبار العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة الجزائرية:

3-1- صدق الخبر وموضوعية الرأي :

صدق الخبر نعني به إعلام المواطنين بالأخبار الصحيحة والموضوعية تقتضي تقديم الرأي والرأي الآخر فالهدف الأول للصحافة في المجتمع هو توفير الأخبار اليومية بشكل صادق وشامل بدون تزييف للحقائق، لذا فالصحفي ملزم بتقديم الأخبار الصادقة بموجب القانون أما تلفيقها فيعاقب عليه القانون، إذ يعتبر الصدق أهم القيم المهنية والأساسية التي يبنى عليه الخبر الصحفي، ولا بد أن يكون الصحفي صادقا مع نفسه ومع الجمهور بحسب ما ينص عليه قانون الإعلام الجزائري لسنة **1990** في مادتيه **(86)** و**(87)** [2] .

3-2- الالتزام بمبادئ المجتمع والحفاظ على مقوماته في نشر أخبار العنف ضد المرأة:

إن حرية التعبير مسؤولية اجتماعية تأتي بالدرجة الأولى لخدمة الصالح العام والمجتمع وتقاليده، فالمسؤولية تعني التحلي بأخلاقيات المهنة والتصرف بشكل مسؤول اجتماعيا وإزاء الرأي العام ومصالحه، وعدم نشر الموضوعات المثيرة والخليعة والتي تحرض على الإجرام والانحرافات الجنسية والمساس بالسلطة وغيرها[3] .

و مراعاة نشر الجرائم التي تقع على المرأة بالمبالغة في الأسلوب العرض لان الخطر ليس في نشر أخبار العنف ضد المرأة و إنما في طريقة عرضها، والصور والرسوم المصاحبة لها، ولذلك فان مراعاة الصالح العام تقتضي من الصحفي أن يسال نفسه ما هو مباح وما الذي ليس بمباح عند معالجته لظاهرة العنف ضد المرأة.

---

(1)أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص39.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص قانون الإعلام 1990، مرجع سبق ذكره، المادة (86)، (87).

(3) فتحي حسين أحمد عامر، **أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 60.

ففي ظل المنافسة الصحفية التي قد تلعب فيها الإثارة دورا من أجل جذب المزيد من القراء قد يغفل الصحفي تماما العواقب الوخيمة والآثار السلبية التي من الممكن أن تلحق بالجماهير العريضة.

3-3- حماية كرامة المواطنين والحفاظ على سرية حياتهم الشخصية:

ويعني ذلك عدم المس بالناس وبكرامتهم الشخصية أو الإعلام عن شؤونهم الخاصة أو السرية إن السرية تشير إلى أسرار الناس أو كل ما يمس حياتهم الشخصية لا يجوز أن يذاع عنها لأنها ليست عامة ولا تهم الرأي العام، ويعتبر مبدأ الحق في الخصوصية وحماية كرامة المواطنين من أبرز المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات الإعلام ويدخل في إطار هذا المبدأ حظر نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم فبمجرد ارتكاب الفرد لجريمة ما نجد الصحف تقوم بتسليط الضوء عليه بنشر بياناته ومعلومات عن حياته، ومثل هذا النشر قد يؤدي إلى أحد الأمرين إما تعاطف أفراد المجتمع مع هذا الشخص أو إثارة سخط أفراد المجتمع عليه[1].

وفي هذا الصدد نص قانون الإعلام الجزائري **1990** في المادة **(91)**على المبدأ ذاته وهو "معاقبة كل من ينشر أو يذيع بأية وسيلة كانت وقصد الإضرار، أي رسم بياني يتعلق بهوية القصر وشخصيتهم إلا إذا تم هذا النشر بناء على رخصة أو طلب صريح من الأشخاص المكلفين "[2].

ونظرا لأهمية احترام الحياة الخاصة للأشخاص وكذا شرفهم نجد أن المشرع الجزائري يؤكد على ذلك من خلال المادة **(29)** من الدستور والتي تنص على أنه " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميهما القانون سرية المواصلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة".

3-4- عدم التأثير على حسن سير العدالة :

من حق المواطن أن يطلع على أخبار الجرائم والتحقيقات والمحاكمات لكي يشعر بالأمن والاطمئنان [3]، فقد منح القانون للصحف ومختلف وسائل الإعلام الحق أن تنشر أخبار الجرائم والحوادث والقضايا لكي تؤدي رسالتها داخل المجتمع مادام النشر يحقق الصالح العام. ويراعي فيه الضوابط التي تحكمه وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته.

---

(1) أحمد غاي، **ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 227.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص قانون الإعلام1990، مرجع سبق ذكره، المادة (91).

(3) عصام سليمان موسى، **الإعلام والأمن**، مركز الدراسات العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006 ص 230.

لكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (**11**) نص على" كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونيا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنها" وأيضا المادة (**45**) من الدستور الجزائري تنص على أن كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون[1].

فالمتهم يحاكم أمام القاضي وليس من خلال الرأي العام أو المجتمع الذي تشكله الصحافة فإذا برأته المحكمة بعد ذلك فانه سوف يواجه إدانة من مجتمعه، كما أن النشر بالشكل المطلق لكل الأخبار عن الجريمة ضد المرأة يمكن أن يؤدي إلى المساس بسلطة القضاء في القيام بوظيفته في تحقيق العدالة.

إذ يعمد بعض الصحفيين أحيانا كثيرة لإثارة ملابسات من أجل جذب الجمهور ما يؤدي بتضليل العدالة، فالمحكمة في المواد المدنية تحكمه قاعدة البيانات حيث أنه لا يمكن للقاضي التقيد برأيه الشخصي وعلى العكس القضاء الجزائي يقوم على مبدأ قناعة القاضي وقد تتبلور هذه القناعة من خلال ما تنشره الصحافة من تحليل وتفسير وهو ما تضمنته المادة (**89**) من قانون الإعلام الجزائري(**1990**)[2].

كما يجب المحافظة على سر المهنة وذلك من خلال المحافظة على سرية المصادر التي يستقي منها الصحفي أخباره ومعلوماته، وقد يطلع الصحفي رئيس التحرير على مصادره إذا سمح له القانون بذلك من باب أن رئيس التحرير المسؤول لا مادة لا يتأكد من صدقها [3]. وقد نص قانون الإعلام الجزائري ينشر(**1990**) على حماية سر التحرير أو سر المهنة كما أنه حدد الحالات التي لا يطبق فيها هذا المبدأ أمام السلطة القضائية المختصة وهي[4]:

في مجال سر الدفاع الوطني وفي مجال سر الاقتصاد الاستراتيجي وعندما يمس الإعلام أمن الدولة واضحا وعندما يمس الإعلام أطفالا ومراهقين وعندما يتعلق بأسرار البحث والتحقيق .

---

(1) أحمد غاي، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص قانون الإعلام 1990، مرجع سبق ذكره، المادة (89).

(3) ليلى عبد المجيد، **حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية**، مركز الرأي للدراسات الإعلامية، عمان، 2002، ص 96.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص قانون الإعلام1990، مرجع سبق ذكره، المادة (85).

4- مشكلات العمل الإعلامي المهني لمعالجة العنف ضد المرأة:

يُواجِه الإعلام الهادف إلى حث الجمهور على مكافحة الجريمة والوقاية منها مشكلات متعددة ينبغي مراعاتها والعمل على التغلب عليها حتى يحقق الإعلام مستوى أعلى من الفاعلية والايجابية [1]، وهذه المشكلات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

4-1- دعم الكوادر المتخصصة :

يقول "تشارلز براون" أن اختيار العاملين في حقل الإعلام يجب أن يتم على أسس سليمة كما يجب عليهم أن لا يخوضوا هذا المجال إلا بعد اجتيازهم عدة اختبارات علمية وعملية وشخصية للتأكد من صلاحيتهم لتحمل هذه المسؤولية الدقيقة.

وهذا يعني أن إعداد كوادر إعلامية متخصصة في معالجة قضايا الجريمة والعنف ضد المرأة يأتي في مقدمة عوامل نجاح أو فشل هذا اللون من العمل الإعلامي، وفي غياب عناصر متفهمة لطبيعة هذا النشاط كدراسة سيكولوجية الجماهير وفنون الاتصال يتوافر لها من الذكاء والفطنة والخلفية الثقافية ما يمكنها النهوض بهذه الرسالة، فإن المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة لن تحقق الأغراض الذي تستهدفها [2].

وإذا كان القائم بالاتصال يتوقف عليه فن المعالجة الصحيحة للجرائم والأحداث فإن المؤسسات الإعلامية المعنية بذلك يجب أن تتأنى كثيرا قبل أن تسلم أجهزتها الإعلامية لعناصر تنقصها الخبرة والعلم والمرونة والقدرة على التعامل مع الأحداث المحلية والدولية المتسارعة .

وهذا يتطلب إعداد عناصر مؤهلة لهذا الغرض تتمكن من الأداء الفعال والتأثير القوي فنحن اليوم في حاجة إلى إعلاميين أكفاء في صناعة الرسالة الإعلامية والعمل على مخاطبة الجماهير وكسب ثقتها. لأن العناصر الصالحة للعمل في هذا المجال الحيوي تستطيع أن تستكشف الطريقة الصحيحة لتقديم الحدث بما يتفق مع ظروف الجماهير أو بما يحول دون انتشاره، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان رجل الإعلام قادرا على فهم عقلية هذا المتلقي قريبا منه.

---

(1)Brown Charles, **Informing the People**, Pennsylvania Stat University, New York, 1975 p22 .

(2) عبد المحسن محمد أحمد،"استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري "**ندوة علمية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 25.

وعلى الرغم من أهمية إعداد العناصر الصالحة لهذه المهمة الدقيقة إلا أن تأهيل النوعية من الكوادر لا تكاد تلقى الاهتمام والرعاية الكافية من الجهات المختصة و المسؤولة [1].

– افتقار شرائح واسعة الثقة بما تقدمه وسائل الإعلام من شروحات ومعلومات وتوجيهات.

والمؤسسات الإعلامية المتخصصة في تأهيل وتكوين الإعلاميين وباستعراض مناهج الدراسة نكاد نجدها خالية من المناهج المتخصصة في معالجة أخبار الجريمة إن لم نقل منعدمة، وينعكس ذلك بدوره على البرامج والفقرات والموضوعات الإعلامية التي تقدم في الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف فكثير منها لا يكاد يتناسب مع الاحتياجات العقلية والوجدانية أو النفسية للجمهور المتلقي ومن ثمة فإننا بحاجة إلى إعادة النظر للمناهج المقدمة في إعداد وتدريب الكوادر الإعلامية.

وبصفة عامة فان الكوادر الإعلامية التي تضطلع بهذه الرسالة إذا أحسن تأهيلها وتدريبها والتزمت بالصدق والتجرد في عرض البيانات فان النتائج التي يمكن أن تتحقق في هذا الصدد سوف تكون ذات مردود ايجابي ومتوازن كما أنها سوف تستطيع أن تفهم الأهمية الدقيقة للدور الملقى على عاتقها وتحسن اختيار الأساليب المناسبة لنقل أفكارها .

وأن تتابع الاهتمامات المتغيرة للجماهير المتلقية عنها، وبعد ذلك تقوم بتكييف الرسالة حسب متطلبات كل وسيلة وحسب القدرات المختلفة لكل فئة، ومن ثمة فانه يجب أن تتناسب المواصفات المطلوبة في هذه الكوادر مع الدور الخطير الملقى على عواتقهم لأنهم يتحملون مسؤولية كبيرة.

4-2- أزمة التخطيط الإعلامي ونقص الدراسات الإعلامية:

أدركت المؤسسات الإعلامية الناجحة أهمية التخطيط العلمي لبرامجها، وبدأت تدرك مكانته وأصبحت تستعين به في أنشطتها المختلفة، لأنه إذا تم وضع خطة سليمة وإعداد حملات إعلامية متكاملة الأبعاد ومتناسقة التخطيط لمقاومة ظاهرة العنف ضد المرأة، فان الحملات الإعلامية سوف تحقق الغاية المنشودة.

– لم تول أجهزة الإعلام العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة عناية لائقة لعرضها خدمات الشرطة للمواطنين، وكذلك القيام بالدور المناط بها في التوعية من مخاطر الجريمة والإجرام ضد النساء وسبل الوقاية منها.

– لم تعمل السياسة الإعلامية الجزائرية من أجل جعل المتلقي شريكا في التوعية بطريقة كافية.

---

(1)عبد المحسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 27– 29.

و تأسيسا على ذلك لا بد من الاهتمام بالتخطيط لبرامج إعلامية طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى وتأخذ في اعتبارها جميع المتغيرات وتعمل على تهيئة المناخ الصحي لوضع هذه الخطط موضع التطبيق العملي، ومتابعتها في مختلف المراحل.

وفي الحقيقة أن الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة في العالم العربي والجزائر تحديدا تفتقر إلى أدنى درجات التخطيط والتنسيق والجدية، ولكن ثمة اجتهادات شخصية مبعثرة لا تجمعها خطة علمية واحدة تنتهض مهمة التوعية الإعلامية والوقاية من العنف ضد المرأة. كما أنه لم يعد هناك شك أن البحث العلمي قد أصبح الفاصل بين التقدم والتخلف ذلك أنه بقدر ما تبذل الأمم في سبيل العلم من جهد ومال بقدر ما يكون تقدمها وقدرتها على التفاعل مع معطيات العصر والحديث عن العلم لا ينفصل عن تطبيقاته فلذا انقضى العصر الذي كانت تتردد فيه مقولة العلم للعلم بعد أن أصبحت البحوث العلمية الآن تضطلع بوظائف جوهرية في المجتمع يأتي في مقدمتها العمل على حل مشكلاته ومواجهة الأزمات التي تواجهه.

ولقد تعددت أساليب البحث العلمي وتنوعت أجهزته وازدادت الميادين التي يعمل فيها وتدخلت الحكومات الواعية لدعمه وتوفير المناخ الصحي لنموه وازدهاره نظرا لأهمية النتائج التي يصل إليها العلماء في مختبراتهم ومعاملهم وتأثير هذه النتائج على مجريات الحياة اليومية للمجتمعات الإنسانية وتعددت الجهات المشرفة عليه.

و من ثم فان الدراسة الإعلامية التي تتناول أخبار العنف ضد المرأة لكي تحقق النجاح لا بد أن تعتمد البحث العلمي منهاجا لها وذلك من خلال:

– دراسة جرائم العنف ضد المرأة المنتشرة في المجتمع دراسة جيدة ومعمقة لاستكشاف نوعية هذه الجرائم ومعدلات انتشارها.

– اختيار أنسب الوسائل والأساليب لتحقيق الأهداف الجزئية فقد تفيد الصحافة والإذاعة في تحقيق هدف ما بينما يخفف التلفزيون أو السينما في تحقيق هذا الهدف.

– رسم البرامج العلمية لمواجهة الظاهرة التي تحدث والمتوقع حدوثها في ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات حتى يمكن إعداد البرامج المناسبة لمنعها أو الحد من خطرها.

4-3- إشكالية القدوة في وسائل الإعلام

من حق الإعلامي أن يجد فسحة من الحرية للتفكير والابتكار في مجال تناول موضوعات العنف ضد المرأة عبر وسائل الإعلام المختلفة، لكن هذه الحرية لا بد أن تؤطر بإطار المسؤولية الاجتماعية للإعلامي، فمن حق الإعلامي أن يتناول الظواهر الإجرامية ويبدي نظره فلن يتقدم الإعلام

إلا بتوافر مساحة كافية من الحرية الإعلامية ولا بد من الإعلامي أن يسهم بقدر كبير في الوقاية من الجريمة خاصة وأن غريزة التقليد والمحاكاة واحدة من أقوى الغرائز المرتبطة بطبيعة البشر .

وتكمن أهمية القدوة في أنها تسبق القول ومن ثم فإنها تستطيع أن تسهم بفعالية في الوقاية من وقوع العنف ضد المرأة، لأنها ترسخ مضمون الرسالة في عقول الجماهير ومن ثم فان اختيار الشخصيات الإعلامية التي تتناول قضايا وموضوعات العنف ضد المرأة في الأجهزة الإعلامية والفضائيات يجب أن يتم وفقا لمواصفات دقيقة، لأن مكونات هذه الشخصيات ينعكس على متلقي الرسالة وعلى ضوء ذلك فان اختيار مثل هذه الكوادر يتطلب المزيد من البحث والتمحيص لاحتياج هذه المهمة لمهارات خاصة وثقافة عميقة.

وتقوم القدوة على غريزة التقليد والمحاكاة وهي من أقوى الغرائز المرتبطة بطبيعة الإنسان وتكوينه النفسي والعقلي، وتكمن أهمية القدوة في أنها تستطيع أن تسهم بفاعلية في الوقاية من ظاهرة العنف ومن ثمة العنف الموجه ضد المرأة، لأنها ترسخ المضمون أو الفكرة المستهدفة أو السلوك المطلوب في عقول الجماهير ونفوسهم بصورة عملية مدعومة بالأفعال ولا تعتمد على الأقوال وحدها[1].

ومن ثم فان اختيار الشخصيات الدرامية أو الحوارية التي تتناول الأحداث أو العنف في وسائل الإعلام يجب أن تتم وفقا لمواصفات دقيقة لأن مكونات شخصيتهم تنعكس على الملتقي، وقد تؤدي إلى نتائج عكسية ينتج عنها فقدان الهدف وضياعه، و بعبارة موجزة فان كل من يأخذ على عاتقه المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف والعنف ضد المرأة يجب أن تتوافر لديه القدرة على توصيل المعلومات وتفسير دلالتها ومعرفة الآثار الناجمة عنها حتى تحقق الرسالة الإعلامية الهدف المنشود.

4-4- الإثارة على حساب الموضوعية:

تواجه وسائل الإعلام عموما والصحافة المكتوبة خصوصا إشكالات كبرى في معرض تناولها لقضايا العنف من حيث ما هو إعلامي مهني علاجي للمشكلة، وما هو مجرد تشهير بعناصر مجتمعية لا أكثر بطريقة غير مهنية وربما غير أخلاقية أحيانا، وهو ما يجعل وسائل الإعلام غالبا ما تتعرض للنقد والهجوم لأنها تتناقض مع دورها المرسوم في البناء الاجتماعي وتتحول إلى عامل هدم وخلل. حيث تقدم مضامين غير هادفة ومليئة بالعنف والإثارة والتحريض كما أنها تقع تحت إغراء الربح المادي والتنافس التجاري وتصبح أداة للإلهاء والاستغراق في قضايا انصرافية والعرض المشوه للقضايا والمشكلات الاجتماعية على حساب الحقيقة والموضوعية والاحترافية.

---

(1)عبد المحسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

و عندما يتعلق الأمر بقضايا وموضوعات العنف ضد المرأة فان جمهور وسائل الإعلام يقع في شرك كبير حيث تتداخل المتغيرات التي تتحكم في عملية التلقي تلك مما يمكن أن ينتج عنه آثار متنوعة تختلف من شخص لآخر، كما أن قراءة وفهم مضامين العنف ضد المرأة تختلف أيضا عند الناس حسب متغيرات عديدة.

ومن هنا لا يمكن أبدا معرفة ردود الفعل المترتبة عن تناول وسائل الإعلام لقضايا العنف ضد المرأة وموضوعاته، غير أنه من غير الممكن أيضا القول بعدم التناول ذلك أن الإعلام يقوم أساسا على المعلومة وتمثل الأحداث المجتمعية أحد أهم مضامين وأشكال المحتوى في وسائل الإعلام.

5- إستراتيجيات معالجة قضايا العنف ضد المرأة في وسائل الاتصال الجماهيري:

إن الإعلام هو سيف ذو حدين فالإعلام بشكل عام بوسائله المتعددة يمكن أن يكون قناة نظيفة بقدر ما يمكن أن يكون قناة ملوثة سامة، فهو بنظافته وصدقة والتزامه يكون من أهم وأغزر قنوات الثقافة والتربية والتعليم والتوجيه والبناء المادي والروحي ومن أكبر المسعفات في أغناء وإثراء الحياة الإنسانية من خلال توفير عامل التواصل والتفاعل الحضاري مع البشر، ومن خلال نسف أو تذويب الخرافات والأوهام والرسوبيات الميتة الجامدة في العقول والنفوس والسلوك والتي تحول دون تفتح الشخصية الإنسانية وبعث حياتها وقدراتها على النمو والعطاء.

إن الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي ورفاهية المجتمع فكرياً ومعيشياً وانعدام مظاهر البطالة والتسكع والكسب غير المشروع هي السد المنيع والحاجز الأكبر في منع وقوع الجريمة بكل أشكالها وطرقها وصيغها.

و تُفرز وسائل الإعلام المختلفة آثارا سلبية على الجمهور بتغطية الجريمة وأحداث العنف والانحراف بالمقابل تستطيع وسائل الاتصال الجماهيري إذا استعملت بطريقة علمية منظمة ومخططة أن تسهم في الوقاية ومعالجة العنف ضد المرأة بالتنسيق مع الجهات التي تعنى بقضايا الانحراف والجريمة كالشرطة وأجهزة الأمن والقضاء والمدارس ومؤسسات المجتمع المدني ككل، فإذا كان هناك تنسيق وإذا كانت هناك إستراتيجية للتعامل مع أسباب وجذور وانعكاسات ظاهرة العنف ضد النساء، فبإمكان المؤسسات الإعلامية أن تشارك في بناء شخصية الفرد في المجتمع للتعامل ايجابيا للرسائل التي يتعرض لها في مختلف وسائل الإعلام[1].

---

(1) محمد قيراط،"الآثار السلبية للجريمة والعنف والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري"، **المجلة الجزائرية للاتصال** العدد20، معهد علوم الإعلام والاتصال،الجزائر، (جانفي- جوان 2008)، ص 45.

وهنا تقع مسؤولية كبيرة جدا على المسؤولين للنظر للمؤسسة الإعلامية كمؤسسة تربوية تعليمية بالدرجة الأولى، فهي المنتج الحقيقي للثقافات والمعتقدات والتوجهات والمشكل المحوري للرأي العام، وهذا يعني أنه من واجبها تحمل المسؤولية وتأدية الرسالة على أحسن وجه ووفق القيم الأخلاقية والمعايير والمبادئ الأساسية وذلك بتبني إستراتيجية إعلامية تشمل مختلف وسائل الإعلام الجماهيري كما يلي:

5-1- في مجال الصحافة المكتوبة:

تلعب الصحافة دورا خطيرا وعظيما من خلال ما تحمله أخبارها ومقالاتها وصورها من مضامين في المحافظة على هوية وثقافة المجتمع وتماسكه، بل حتى على أمنه وسلامته[1]. فالصحافة المكتوبة تلعب أدورا أساسية في مختلف مجالات الحياة اليومية للأفراد والجماعات كما تساهم بطريقة فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية إضافة إلى دورها الإخباري والإعلامي، وتختلف تأثيرات وسائل الإعلام باختلاف أنواعها ومجالاتها ومواضيعها، ومنه يتضح أن آثار هذه الوسائل مرتبطة بخصائص فنية واجتماعية .

إن تنوع وسائل الإعلام يجعل المتلقي للرسالة الإعلامية معرضا لمؤثرات مختلفة قد تغير من سلوكياته أو تعدلها تبعا لدرجة التأثير، وهذا ما أشار إليه "برلسون" في قاعدة شهيرة ترمي في مضمونها إلى" أن نوعا ما من الاتصال ونوعا ما من الموضوعات تضاف إلى الانتباه الخاص إلى جمهور ما من الاتصال ،وشروط معينة يمكن أن يحدث قدرا من التأثير" [2].

وهذا يوضح بروز متغيرات جديد في عملية الاتصال منها الجمهور و السياق الاجتماعي وطبيعة مضمون الاتصال، ومن ثم فان تأثير وسائل الإعلام يختلف باختلاف أجهزة الإعلام والمضمون والجمهور والظروف القائمة وهذا ما يؤكد لنا من وجهة نظر أخرى أن العوامل المحيطة بوضعية الفرد حين تلقيه الرسالة الإعلامية تحدد طبيعة تأثير وسائل الإعلام ولها دور مباشر في ذلك.

وقد ساهمت البحوث في ميدان الاتصال بقدر كبير من إبراز التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تحدثها وسائل الإعلام وزاد اهتمام الباحثين والمهتمين بميدان الإعلام والاتصال بهذا الجانب، حيث أن الوظيفة الإخبارية التي تميز هذه الوسائل أضيف إليها عامل التأثير، الذي ميز دور وسائل الإعلام في المحيط الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي وجعلها تساهم إلى جانب مختلف المؤسسات والهيئات الاجتماعية والتربوية والسياسية لتحديد الاستراتيجيات الأساسية التي تنظم وفقها المجتمعات وتتحدد معالمها التنموية.

---

(1) عبد المحسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص21.

(2) Burleson Bernard, **Communication and public opinion**, in (39)Wilber Schramm, Mass communication, university of Ilinois press, Urbana 1949, p500.

ودخول وسائل الإعلام إلى مختلف الميادين المرتبطة بحياة الأفراد والجماعات، أملتها الضرورة التي تسعى إلى تفعيل وتسهيل عملي الاتصال، وكذا التطور التكنولوجي كحتمية فرضتها ظروف السياسة واقتصادية، وصارت وسائل الإعلام تتوسط كل المعدلات التنموية أو مواجهة مختلف المؤثرات الناجمة عن التحولات التي تعرفها المجتمعات.

وقد تختلف درجة تأثير هذه الوسائل من مجتمع إلى آخر حسب الظروف السياسية السائدة وحسب درجة النمو والتطور ويوضح الباحثان "بيرلسن Berelson " و"موريس جانويتش M Jan witz " في نفس السياق أن تأثيرات الإعلام عديدة ومتنوعة فربما تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل[2].

وربما تكون معلنة أو خفية وربما تكون قوية أو ضعيفة، وربما يكون تأثيرها نفسيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا وربما تأثر في الآراء أو القيم أو مستويات المعلومات والمهارات والأذواق والسلوكيات.

وهذا ما يؤكد لنا أن مجالات تأثير وسائل الإعلام متعددة ومختلفة من جهة، ومرتبطة بالمحيط العام للحياة اليومية للأفراد والجماعات من جهة أخرى .

ولهذا كان لزاما على الدول العمل على تطوير وضمان حرية هذه الوسيلة، فمن حيث محتوي الرسالة الصحفية التأكيد علي حرية التفكير والتعبير مع ربط هذه الحرية الصحفية في مجال نشر الجريمة بضوابط المسؤولية الاجتماعية مع إصدار تشريعات تحدد الحقوق والواجبات وتنظم المجتمع الصحفي ، بحيث يتم توعية الصحفيين بالأساليب الحديثة للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة والعنف ضد المرأة .

5-1-1- من ناحية صناعة الصحافة :

نلاحظ أن الصحافة المكتوبة هي أداة مكملة للاتصالات ت الشخصية ووسيلة تقلل من العناء في تحقيق الأهداف الفردية والجماعية، إلا أن التطورات الحاصل في المجال التكنولوجي طغت على جميع ميادين الحياة اليومية للأفراد والجماعات، الشيء الذي جعل الصحافة المكتوبة تنتقل بدورها من مرحلة الأداة غير المباشرة إلى المباشرة فالسرعة في نقل الأخبار وتنوع أساليب وفنون الصحافة جعلها أكثر تأثيرا على سلوكيات الأفراد كما تطلعهم على أهم التحولات والتغيرات الحاصلة في العالم، مما يجعل القارئ يتساءل ويحلل ويستنتج ومنه يحدد موقفه وتصرفاته وآفاقه .

---

(1) عبد المحسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص28.

وبهذه المعطيات التي تحدد آثار الصحافة المكتوبة بصفة خاصة نسجل الدور الفعال الذي يلعبه الإعلام المطبوع من حيث مضمونه وفي هذا الشأن يرى المهتمون والمختصون والعاملين في هذا الميدان أنه " عندما تكون الرسالة معقدة وعندما يكون الهدف مخاطبة ذهن الشرائح المتعلمة والمثقفة والخبيرة يكون الإعلام المقروء هو الوسيلة الأكفأ لتحقيق الفهم والإقناع من المسموع المرئي " [1].

ويتضح أكثر معنى التأثير الذي تمارسه الصحافة المكتوبة عندما يتعلق الأمر بالفئة أو النخبة المثقفة، حيث أن الرسالة الإعلامية التي تحملها الصحف ذات مستويات وإن كانت معقدة فهي تجد في مستقبليها من المثقفين والمتعلمين استجابة وتفاعل مع مضمونها[2] .

وقد تتيح الصحافة المكتوبة فرصا من حيث التدقيق في المعلومات والأخبار والرجوع إليها عند الضرورة على غرار وسائل الإعلام الأخرى التي تتطلب للاحتفاظ بما تبثه من مادة إعلامية كالتسجيل الذي يتطلب بدوره وسائل معينة قد ينفق فيها الفرد جهدا ومستحقات مادية (فالصحافة المقروءة هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للمتلقي أن يمارس السيطرة الكاملة على ظروف التعرض بمعنى أن القارئ يتعرض للصحيفة التي يريد والمادة التي يريد في الوقت الذي وفي المكان الذي يريد، كما يمكن له أن يقرأ وقت الإيقاع الذي يحدده).

فهذه التسهيلات التي توفرها الصحيفة للقارئ هي في نفس الوقت عنصرا أساسيا لممارس التأثير عليه وهذا ما يشد انتباه القارئ ويزيده رغبة في قراءتها والحصول عليها مما يجعله أكثر ارتباطا بهذه الوسيلة من الوسائل الأخرى فالعادة هي في مضمونها سلوكا وكل تكرار يعني أنه تأثير، لذا يبقى دور الصحافة المكتوبة متميزا عن الوسائل الإعلامية الأخرى في هذا الجانب .

5-1-2- صناعة الصحافة المكتوبة من حيث المضمون:

تستمد الصحافة المكتوبة قوة تأثيرها من حيث اختيارها للمواضيع المناسبة لجمهورها، ومن حيث الاختيار الفعال للأنواع الصحفية الملائمة لذلك وهذا بدوره يتطلب معرفة جيدة لخصائص جمهورها، لذا تتميز الصحافة المكتوبة عن غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى بضرورة التحكم في اختيار الأنواع الصحفية لصياغة الخبر" .

---

(1) عبد المحسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) Rice and Atlain, **Public Communications**, 2nd Editions, Sage, London, 1989, p46

فالأنواع الصحفية لم تظهر في الوسيلة الإعلامية من أجل تنويع إنتاجها وتجميله بقدر ما ظهرت من أجل أداء مجموعة من الأدوار والوظائف المتميزة والمتكاملة التي لا تفصل التي لا تفصل عن الوظيفة العامة للوسيلة الإعلامية "[1].

ومن هذا التأكيد يتضح أن للأنواع الصحفية قيمة تحقق التأثير، فهي تكتسي طابعا وظيفيا مرتبطا بالوسيلة الإعلامية في حد ذاتها وتبقى الصحافة المكتوبة أكثر الوسائل الإعلامية نجاعة لقياس هذا المبدأ نظرا لما توفره من مادة إعلامية قابلة للقياس .

ومهما اختلفت الصحف من حيث المضمون ومن حيث فنونها الإعلامية ومن حيث شكل ظهورها وإخراجها، وإن تباينت من مجتمع إلى آخر فإنها تؤدي دور إيديولوجي وأصبحت هذه الصفة رئيسية في عالم اليوم حيث أن الأشكال اليومية للدور السياسي للصحف متضاعفة وتأثيرها على الأفراد يعمل في شروط يجب أن تلغي منها كل خاصية ميكانيكية، وهذا يعني أن المضمون الذي تحمله الصحف متغير بتغير طبيعة الأحداث والتطورات الحاصلة في المجتمع وهذا يجعل الصحفي في قطاع الصحافة المكتوبة رهين هذه التطورات، وعليه تجديد معلوماته وقدراته وفقا لمتطلبات عنصر الزمن وعليه تكييف فنون الكتابة الصحفية وفقا لذلك، وهذا يعتبر أهم خاصية بالنسبة لمضمون المادة الصحفية وأشكالها " فتنوع المحتوى والشكل على سبيل المثال لشتى المقالات لا يجب أن يفهم ويفسر بأن كل مقالة يمكن تصنيفها في نوع صحفي معين لأنه بإمكانها لأنه بإمكانها أن تحتوي على عناصر خاصة بأنواع أخرى "[2] .

وهذا يعني الذي تحمله المادة الإعلامية في الصحف ميزتها من حيث المضمون عن باقي الوسائل الإعلامية الأخرى لاسيما السمعية – البصرية ويمكن تدعيم وتأكيد هذا الأمر بطريقة فنية إذا ما أشرنا إلى أن " التحقيق على سبيل المثال في الصحافة المكتوبة يشمل على عناصر من الأنواع الصحفية الأخرى كالخبر والتقرير والتعليق والريبورتاج والحديث الصحفي ..." [3]. وهذا ما جعل الصحافة المكتوبة غنية من حيث جانبها الفني في إبراز وعكس مضمون الأحداث والأخبار التي تبثها صفحاتها.

---

(1) أديب خضور، **تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 56، 57.

(2) نصر الدين العياضي، **مسألة الإعلام**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1991، ص 206.

(3) نور الدين بليبل، **دليل الكتابة الصحفية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 14.

إن الصحافة المكتوبة تحتاج من القارئ مشاركة خلاقة وجهدا ايجابيا ويرجع ذلك إلى العناصر الإعلامية في حالة الطباعة من جهة و تكوينها أقل اكتمالا من جهة أخرى، إذ يجد القارئ حرية كبيرة في التخيل وتصور المعاني وفهم التلميحات والرموز والتفسيرات المتعددة وقراءة ما بين السطور، حيث توجب الصحيفة على القارئ استحضار خياله لاستكمال مقومات الإشكال المختلفة للإدراك بعيدا عن خصائص الاتصال المواجهي، مما يسهل عملية التفسير عنده بصورة سليمة بعيدا عن كثرة المنبهات السمعية البصرية[1].

وإن كانت وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها تؤدي وظيفة مشتركة والتنافس بينها قائم على تلقف الأخبار واستقطاب أكبر عدد من الجمهور، يبقى "أكثرية الصحفيين العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة يعتبرون أنفسهم ممثلي المواطنين والمصلحة العامة طبقا لمبدأ الحقوق والواجبات ".

وهذه الخاصية التي تميز صحفيي الجرائد تنعكس على مضمون المادة الإعلامية وهذا من كون الصحفي في نقله للأحداث قد تفاعل معها وعايشها مما يزيد أسلوب التحرير حيوية وتشويقا وهكذا يتضح أن الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام عامة يتعاظم دورها كلما تمكنت من عكس الواقع الاجتماعي وأفلحت في تأويله بالطريقة التي يؤهلها لاستقطاب جمهورها .

وعليه وجب على مؤسسات الإعلام العربي تطوير شبكة معلومات تربط بين الصحف ومؤسسات الإعلام الأمني العربي لتزويد الصحف بالمعلومات الأمنية التي تصلح للنشر في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة مع ضرورة إدخال تقنيات حديثة في مجال الإنتاج الصحفي للاستفادة من التقانة الحديثة في إصدار الصحف في أكثر من دولة عربية في وقت واحد وذلك من خلال [2]:

– وضع برامج مستمرة للتدريب النظري والعملي المشترك بين الإعلاميين ورجال الأمن في الوطن العربي

– تشجيع المؤسسات الإعلامية الكبيرة لإعداد برامج ضخمة في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة .

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن الإعلام قناة يمكن أن توصل الطيب والخبيث في آن واحد تكون أحيانا وسيلة تشويه وإكراه و تخويف ووسيلة سيطرة على الفكر والإرادة والمعتقد والسلوك وأداة اقتلاع من الجذور ومن الخصوصية التاريخية.

---

(1) نو الدين بليبل، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2)Schalte et Dufresne, " Pratique du Journalisme", **Nouveaux Horizons**, France, 2002, p3.

ويمكن للإعلام أن يكون أداة تشريد وفصل عن الذات وعن الهوية الثقافية والخصوصية الحضارية التي تكون ظاهرة الإجرام واحدة من نتائجها السلبية .

إن المرتكزات الرئيسة والمهمة للحد من ظاهرة وقوع الإجرام منوطة بعدة عوامل منها :

1- قوة القانون وسيادته وكذلك في قوة وسيادة القضاء العادل الكفء الذي يقوم بواجباته على الوجه الأكمل بشرف ونزاهة و منوطة أيضا بعمق وصدق وضوح آليات القضاء وأحكامه العادلة.

2- تطوير التشريع الجنائي بما ينسجم مع التطوير الفكري والفلسفي والاجتماعي وجعله يتمتع بالمزيد من قابلية الردع.

3- التدابير الاحترازية السابقة لوقوع الجريمة في محاولة لشل الخطورة الإجرامية.

- الإجراءات الإدارية والقضائية للأجهزة الأمنية المختصة على أن يتم تطوير هذه الإجراءات باستمرار بهدف تجميد نشاط المجرمين وأساليبهم المختلفة .

5- البحوث والدراسات المختصة والبيانات والإحصائيات التي تقوم بأعدادها المراكز المختصة في البحوث الجنائية

6- يضاف إلى ذلك توعية الجمهور عن طريق التثقيف والإعلام وتنبيههم إلى خطورة الجرائم ونتائجها المدمرة على المجتمع بما فيها المجني عليهم والجناة أنفسهم.

7- حث الموطنين على التعاون مع الأجهزة الأمنية في عمليات الرصد والأخبار والمتابعة لغرض الحيلولة دون قيام الجريمة أو على الأقل جعل قيامها أمراً صعباً أو مستحيلاً .

من خلال ما تم استعراضه نرى بأن وسائل الاعلام والاتصال التي تقوم بهذه المهمة الوطنية المشرفة من خلال برامجها ونشاطاتها وفعالياتها الفكرية والثقافية وكذلك التوجيهية والتربوية والترفيهية و الإعلام عن طريق المعارض والمهرجانات والملصقات واللافتات والصور الملونة والنماذج المجسمة والنشرات، الإعلام عن طريق قادة الرأي من الشخصيات المثقفة ذوي النفوذ في قيادة المجتمع، وأيضا تنظيم المحاضرات والندوات والزيارات واللقاءات واستقبال الشكاوى والمقترحات والاستجابة لها وحلها بأساليب مرضية وعلى أساس الحق، وهذه العوامل الإعلامية تؤدي دور مؤثر في الحد من ظاهرة الجريمة، وهذه المهمة الوطنية والإنسانية منوطة بكل إنسان شريف مخلص لوطنه وقبل كل هذا فأن الجريمة هي مسؤولية القضاء العادل والأجهزة الأمنية الرسمية المعنية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في بناء الإنسان وكذلك منتديات الشباب واتحادات الطلبة .

وعلى العاملين في مجال الإعلام في كل وسائل الاتصال الإعلامي والجماهيري (المقروء والمسموع والمرئي) يجب أن يتمتعوا بالجانب الإنساني في كل نشاطاتهم وفعالياتهم وأن يكون واضحا لجمهورهم أنهم يسيرون بهذا الاتجاه وأنهم مؤمنين بأهمية الإنسان كقيمة عليا في المجتمع مكرسين جهودهم

الإعلامية في خدمة المجتمع قولاً وفعلاً لأن الجانب الإنساني في هذا المبدأ يكون رمزاً ناجحاً في برامج الإعلام خصوصاً إذا ارتبطت المعلومات والنشاطات الإعلامية باسم أشتهر عنه أنه يؤمن بالجماهير ويعمل على حل مشكلاتها ورفاهيتها وإسعادها فيكون لذلك أثره العميق والصادق والفاعل في المجتمع وفي أصلاح ما أفسد منه، عن طريق الجانب الإنساني في المادة الإعلامية، وأقصد في الجانب الإنساني هو الموضوعية في التغطية الإعلامية التي تشمل الصراحة والتفاعل والانسجام والمحبة والمشاركة الوجدانية الصادقة وكل ما ينتمي إلى هذا المعنى بصلة .

الفصل السادس
التحليل الكمي الجزئي والمقارن لإستمارة تحليل المضمون

1- التحليل الكمي الجزئي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

1- 1- التحليل الكمي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

1- 2- التحليل الكمي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

2- التحليل الكمي الجزئي لإستمارة تحليل المضمون الخاصة بيومية "الخبر"

2- 1- التحليل الكمي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بيومية "الخبر"

2-2- التحليل الكمي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بيومية "الخبر"

3- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي للجريدتين "الخبر" و"الشروق اليومي"

3-1- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات الشكل الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

3-2- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات المحتوى الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

من خلال مراحل تطور تحليل المضمون أثار الباحثون جدلا حول أهمية أو أولوية التحليل الكمي مقابل التحليل الكيفي وفي هذا الصدد يقول "محمد عبد الحميد أنه "تعتبر الصفة الكمية المتطلب الأساسي في تحديد مفهوم تحليل المحتوى وتعريفه بتطبيقاته المعاصرة ويتم إتباع نفس الإجراءات في التحليل الكيفي أو النوعي أو الانطباعي والذي يقوم على قراءة وتسجيل الانطباعات الشخصية للباحث ثم تقرير النتائج بناءاً على هذا التسجيل والتعبير عن هذه النتائج برموز لفظية وليس بالأرقام العددية مثل كثيرا، قليلا تتزايد، يتناقص، يفوق يعلو" فالفرق يكمن في أن التسجيل يتم لفظيا وليس رقميا.

ولا تعتبر الرموز الرياضية التي يحملها التحليل الكيفي هدفا في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة للتعبير عن المضمون والابتعاد عن صفة الانطباعية والذاتية، وعلى هذا الأساس فالتحليل الكمي مقدمة وأساس للتحليل الكيفي على أساس أن العلاقة بين كلا نوعي التحليل علاقة دائرية حيث تكمل كل منهما الأخرى وتجعله أكثر ثراءا [1].

1- التحليل الكمي الجزئي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

1-1- التحليل الكمي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بجريدة "الشروق اليومي":

يعد التحليل الكمي من أبرز سمات تحليل المحتوى، فالباحث يلجأ من خلال الأساليب والطرق الإحصائية إلى تبويب وتصنيف الفئات المختارة وجدولة الوحدات وقياسها والتعبير عن النتائج بقيم عددية تحدد المدى الذي تقع فيه الوحدات.

فبعد تفريغ نتائج تحليل عينة الصحف المختارة للدراسة (أي تفريغ البيانات المتضمنة في استمارات تحليل المضمون في الجداول الإحصائية التي تحتوي على كل أعداد العينة) قمنا بإعداد الجداول النهائية التي ستكون محل التحليل و تحصلنا في الأخير على **33** جدول خاص بجريدة "الشروق اليومي" و **33** جدول خاص بيومية "الخبر" و **21** جدول مقارن.

(1) محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، مرجع سبق ذكره، ص 134.

أولا– فئة المساحة:

تعبر المساحة المخصصة للحدث أو لقضية ما ضمن صحيفة معينة عن نسبة اهتمام هذه الصحيفة بهذا الحدث أو القضية لتصوره للقارئ إما إيجابا أو سلبا وفق ما يتماشى مع سياستها الإعلامية.

جدول رقم (03): يمثل المساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة التحريرية في جريدة "الشروق اليومي"

الصحيفة	الشروق اليومي	
	المساحة(سم^2)	النسبة المئوية%
المساحة التحريرية	560372.22	%96.82
المساحة المخصصة للحدث	17848.5	%3.18

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(03)** أن جريدة "الشروق اليومي" خصصت مساحة معتبرة بلغت **17848.5**سم^{2}من المساحة التحريرية المقدرة بـ**560372.22**سم^2 وهو ما يعني أن الصحيفة خصصت نسبة3.18% لمواضيع العنف ضد المرأة من المساحة التحريرية التي قدرت نسبتها **96.82%**، وهو ما يعبر عن اهتمام الصحيفة بالحدث.

وأعلى مساحة مخصصة للحدث بلغت**820.3** سم^{2}وذلك في العدد**4488**الموافق لـ**05**سبتمبر **2014**م وهي تتزامن مع الدخول الاجتماعي .

بينما أدنى مساحة مخصصة للحدث هي**31.98**سم^2 وكان ذلك في العدد رقم**4240**الموافق لـ **29**ديسمبر **2013** وهي تتزامن مع نهاية السنة الميلادية.

ثانيا – فئة العناصر التيبو غرافية:

جدول رقم (04): يمثل المساحة المخصصة للنص ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في جريدة "الشروق اليومي".

الصحيفة	الشروق اليومي	
	المساحة(سم^2)	النسبة المئوية%
المساحة المخصصة للحدث	17848.5	%3.18
المساحة المخصصة للنص	9141.43	%51.21

من خلال قراءتنا للجدول رقم **(04)** نلاحظ أن المساحة المخصصة للنص بلغت **9141.43** سم^2 أي ما نسبته**51.21%**وهي نسبة هامة جدا تخدم الموضوع وذلك دليل على اعتماد صحيفة "الشروق اليومي" طريقة تقديم الأفكار من خلال النص وهو ما سيتأكد لنا إذا ما قمنا بعرض المساحة المخصصة للعنوان والصورة بالنسبة للمساحة المخصصة للحدث.

وأعلى مساحة خصصت للنص وافقت العدد الذي خصص فيه أعلى مساحة للحدث أي العدد **3594** والموافق ليوم **14** مارس **2013** م وهذا بمساحة قدرها **976.4** سم^2 .

بينما أدنى مساحة للنص سجلت في العدد الذي عرف أدنى مساحة للحدث أي العدد **4240**الموافق ليوم **29**ديسمبر **2013**م وهذا بمساحة قدرها **23.25** سم^2.

جدول رقم (05): يمثل المساحة المخصصة للعنوان ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في جريدة "الشروق اليومي".

الصحيفة	الشروق اليومي	
	المساحة(سم^2)	النسبة المئوية%
المساحة المخصصة للحدث	17848.5	%3.18
المساحة المخصصة العنوان	2975.65	%16.79

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم **(05)** يتبين لنا أن المساحة المخصصة للعنوان إذا ما قورنت بالمساحة المخصصة للحدث بلغت **2975.65** سم^2 أي احتلت نسبة **16.79%** مقابل **3.18%** للمساحة المخصصة للحدث، علما أن المساحة المخصصة للحدث تم حسابها بالنظر إلى المساحة التحريرية ويدل هذا على أن العنوان قد سجل اهتماما ملحوظا مقارنة بمساحة الحدث وهو دليل على اعتماد جريدة "الشروق اليومي" على العناوين لجذب القارئ وهو ما لاحظناه من خلال اطلاعنا على أعداد الصحيفة في عينة البحث.

جدول رقم (06): يمثل تكرارات "توزيع العناوين" في جريدة "الشروق اليومي" ونسبتها المئوية

العناوين	عدد التكرارات	النسبة المئوية%
عنوان رئيسي	178	76.06
عنوان ثانوي	02	0.85
عنوان تمهيدي	54	23.07
المجموع	**234**	**%100**

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم(**06**) يتبين لنا أن جريدة "الشروق اليومي" نوعت في أنواع العناوين خلال معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة وتوزعت هذه العناوين ما بين عناوين رئيسية وعناوين ثانوية وأخرى تمهيدية ورغم تنوع هذه العناوين إلا أنها تباين من حيث الأهمية وكذا مدى تعبيرها عن متن القالب الصحفي.

ولقد احتل العنوان الرئيسي المرتبة الأولى بنسبة **76.06%** وبتكرار **178** مرة وهو ما يؤكد اهتمام جريدة "الشروق اليومي " بموضوع العنف ضد المرأة، ويليه العنوان التمهيدي في المرتبة الثانية بنسبة **23.07%** بما يعادل **54** تكراراً، و في المرتبة الثالثة نجد العنوان الثانوي الذي احتل نسبة **0.85%** فقط بواقع تكرارين فقط.

جدول رقم (07): يمثل المساحة المخصصة للصورة ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في جريدة "الشروق اليومي".

الصحيفة	الشروق اليومي	
	المساحة(سم^2)	النسبة المئوية%
المساحة المخصصة للحدث	17848.5	%3.18
المساحة المخصصة للصورة	2030.46	%11.37

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم (07) نلاحظ أن الصحيفة أبدت كذلك اهتماما معتبرا أيضا لعنصر الصورة الذي احتل نسبة**11.37%** وبمساحة قدرها **2030.46**سم^{2}غير أنها إذا ما قورنت بالمساحة المخصصة للنص نجدها نسبة ضئيلة وهو دليل على اعتماد واهتمام الصحيفة بالنص كما ذكرنا سابقا. وكانت أعلى مساحة مخصصة للصورة في العدد**6938** الموافق ليوم **28**ديسمبر**2012**م وهذا بمساحة قدرها **313.68**سم^2، بينما في الأعداد الموافقة للأيام **02** جانفي و **05** ماي و**10** جوان و**16** جويلية و**28** أوت و**23**أكتوبر و**29** ديسمبر من سنة **2013**، و**07** فيفري و**15** مارس و**10**جوان و**16**جويلية و**23** أكتوبر و**29**ديسمبر من سنة **2014**م على التوالي لم تخصص أي مساحة و لم نسجل أي ظهور للصورة.

جدول رقم (08): يمثل تكرارات "توزيع الصور" في جريدة "الشروق اليومي" ونسبتها المئوية

الصور	عدد التكرارات	النسبة المئوية%
صور واقعية	15	8.47
صور رمزية	21	11.86
صور من الأرشيف	09	5.08
بدون صور	132	74.57
المجموع	**177**	**%100**

من خلال قراءتنا للجدول رقم **(08)** نلاحظ غياب الصورة في تدعيم الموضوع قد احتل المرتبة الأولى بنسبة **74.57%** وتكرار **132** مرة رغم أهمية الصورة في تقوية مصداقية الخبر، وفي المرتبة الثانية تأتي الصور الرمزية التمثيلية التي تعبر عن الموضوع بنسبة **11.86%** و بـ **21** تكراراً، تليها في المرتبة الموالية الصور الواقعية وهي الصور الحقيقية التي تُعبِر عن الموضوع أو الشخصيات الواردة فيه بنسبة **8.47%** وبتكرار **15** مرة وفي الأخير نجد صور من الأرشيف بـ **09** تكرارات ما يعادل نسبة **5.08%**.

ثالثا– فئة موقع المادة الإعلامية:

جدول رقم (09): يمثل تكرارات عناصر فئة "موقع المادة الإعلامية" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

موقع المادة الإعلامية	الصفحة الأولى			الصفحات الداخلية			الصفحات الخاصة			الصفحة الأخيرة		
	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة
المجموع الكلي للتكرارات	04	01	01	42	44	32	10	05	08	09	14	07
مجموع تكرارات كل فئة	**06 تكرارات**			**118 تكرار**			**23 تكرار**			**30 تكرار**		
النسبة المئوية لكل فئة	**%3,38**			**%66,66**			**%12,99**			**%16,94**		
النسبة المئوية لتكرار كل فئة فرعية نسبة إلى المجموع الكلي لتكرارات فئتها الرئيسية	**66.66%**	**16.66 %**	**16.66 %**	**% 35.59**	**37.28%**	**%27.11**	**%43.47**	**%21.37**	**%34.78**	**%30**	**%46.66**	**%23.33**

إذا جئنا إلى قراءة أرقام الجدول رقم (09) الذي يمثل توزيع "**موقع المادة الإعلامية**" الخاصة بالعنف ضد المرأة على صفحات جريدة "الشروق اليومي" نجد أن أغلب المواد الإعلامية جاءت في الصفحات الداخلية للجريدة وهذا بنسبة كبيرة بلغت **66.66%** و بتكرار **118**مرة من أصل**177** تكرار كلي وهذا مرده إلى أهمية الموضوع مما يجعل الصحيفة تهتم به عبر مختلف صفحاتها، أما موقع المادة الإعلامية التي جاءت في الصفحات الداخلية ضمن الصفحة ذاتها فقد احتلت " صدر الصفحة " أعلى نسبة بـ**37.28 %** بمجموع **44** تكراراً، بينما جاءت "أعلى الصفحة " في المرتبة الثانية بنسبة **35.59%** بمجموع **42** تكراراً، و جاءت "أسفل الصفحة " في المرتبة الأخيرة بمجموع **32** تكراراً بما يعادل **27.11%**، ونلاحظ أن توزيع المواد الإعلامية في الصفحات الداخلية كان بنسب متقاربة بين الفئات "أعلى الصفحة" و"صدر الصفحة" و" أسفل الصفحة".

أما باقي المواد الإعلامية فقد توزعت بنسب متقاربة بين الصفحة الخاصة و الصفحة الأخيرة بحيث أن نسبة المواد الإعلامية التي تموقعت في الصفحة الخاصة هي**12.99%** بمجموع**23** تكراراً، و جاءت في" أعلى الصفحة" في المرتبة الأولى بنسبة **43.47%** ووصلت نسبة هذه المواد التي جاءت في "أسفل الصفحة" إلى**34.78%** بمجموع **08** تكرارات، بينما احتلت" صدر الصفحة"المرتبة الأخيرة" بنسبة ضعيفة تقدر بـ **21.37%** بمجموع**05** تكرارات فقط. أما في الصفحة الأخيرة فقد احتل "صدر الصفحة" المرتبة الأولى بـ **14** تكراراً وبنسبة بلغت **46.66%**، يليه "أعلى الصفحة" بنسبة **30%** وبمجموع **09** تكرارات وفي المرتبة الأخيرة نجد "أسفل الصفحة" بـ **07** تكرارات ونسبة تقدر بـ **23.33%**.

في حين أن نسبة المواد الإعلامية التي تموقعت في" الصفحة الأولى" هي**3.38%** بمجموع **06** تكرارات فقط

و جاءت" أعلى الصفحة " في المرتبة الأولى بنسبة **66.66%** أي بمجموع **04** تكرارات بينما جاءت "أسفل الصفحة و" صدر الصفحة" في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي و بالنسبة نفسها **16.66%**من مجموع المواد الإعلامية التي جاءت في هذه الصفحة أي بمجموع تكراراً واحدا فقط لكلاهما وهذا راجع إلى أن الصفحة الأولى تُخَصص لأخبار أخرى.

رابعا – فئة الأنواع الصحفية:

جدول رقم (10): يمثل تكرارات عناصر فئة "الأنواع الصحفية" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الأنواع الصحفية	عدد التكرارات	النسبة المئوية%
الخبر الصحفي	132	74.57
التقرير الصحفي	32	18.07
التحقيق الصحفي	02	1.12
الحديث الصحفي	02	1.12
الريبورتاج الصحفي	09	5.08
المجموع	**177**	**%100**

احتل عنصر الخبر الصحفي المرتبة الأولى نسبة **74.57%** وبتكرار **132**مرة وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة ببقية الأنواع الصحفية الأخرى، أما بقية العناصر التحريرية الأخرى من الفئة فقد عرفت تقاربا واضحا من حيث النسبة وعدد التكرارات، إذ نجد عنصر التقرير الصحفي يشغل نسبة **18.07%** وبتكرار **32** مرة، يأتي بعده عنصر الريبورتاج الصحفي بنسبة **5.08%** وبتكرار **09** مرات، يليه في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي كل من التحقيق الصحفي و الحديث الصحفي بنسبة **1.12%** وبتكرارين لكل منهما والملاحظ هنا أن جريدة "الشروق اليومي" استخدمت مختلف الأنواع الصحفية في معالجتها للموضوع ورغم أهمية كل من التحقيق الصحفي والحديث الصحفي في رصد مختلف الآراء حول هذا الموضوع إلا أن الصحيفة لم تعتمده بشكل كبير.

1-2- التحليل الكمي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بجريدة "الشروق اليومي":

أولا – فئة الموضوع:

جدول رقم (11): يمثل تكرارات فئة توزيع "المواضيع" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الرقم	المـواضيع	التكرار	النسبة المئوية%
01	العنف الجسدي ضد المرأة	106	33.43
02	العنف الجنسي ضد المرأة	23	7.25
03	العنف اللفظي ضد المرأة	37	11.67
04	العنف النفسي ضد المرأة	82	25.86
05	العنف الاجتماعي ضد المرأة	08	2.52
06	العنف الاقتصادي ضد المرأة	61	19.24
المجموع		**317**	**%100**

يمثل الجدول رقم (**11**) التحليل الكمي الكلي لتكرارات المواضيع الستة ونسبتها المئوية في صحيفة "الشروق اليومي" وما تجدر الإشارة إليه أن تكرارات أنواع العنف ضد المرأة في هذا الجدول ليست بالضرورة تمثل عدد القائمين بالعنف كما سنتطرق إليه لاحقا، ويشير هذا الجدول إلى الاهتمام الكبير للصحيفة بموضوع العنف الجسدي ضد المرأة تكرر **106** مرة من ضمن **317** تكرار كلي للفئات ومنه احتلاله نسبة **33.43%** يليه في المرتبة الثانية موضوع العنف النفسي ضد المرأة وبفارق غير بعيد وذلك بنسبة **25.86%** وبتكرار بلغ**82** مرة ثم يأتي بعده موضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة بنسبة**19.24%** وبتكرار بلغ **61** مرة، وتقاربت النسبة بين فئة موضوع العنف اللفظي ضد المرأة بنسبة **11.67%** و**37** تكرار كلي للفئات، وبين موضوع العنف الجنسي ضد المرأة وذلك بنسبة **7.25%** وبتكرار **23** مرة، وفي الأخير جاء العنف الاجتماعي ضد المرأة بـ **08** تكرارات وبنسبة **2.52%.**

مما سبق يمكن القول أن الفئات الست مشتركة تُشكل الاهتمام الكلي لصحيفة "الشروق اليومي" بموضوع العنف ضد المرأة وهذا بنسبة **100%** وبتكرار بلغ **317** مرة، هذا معنا أن الصحيفة أولت اهتماما واضح لمختلف أشكال العنف ضد المرأة.

كما يشير هذا الجدول إلى أن أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا في المجتمع الجزائري من خلال جريدة "الشروق اليومي" هو العنف الجسدي ثم يليه العنف النفسي فالعنف الاقتصادي ثم بعدها العنف اللفظي والعنف الجنسي وأخيرا العنف الاجتماعي.

جدول رقم (12): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الفئة و عناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
القتل	22	20.75
محاولة القتل	14	13.20
الضرب والجرح	47	44.33
الخطف	07	6.60
محاولة الانتحار	08	7.54
الانتحار	08	7.54
المجموع	**106**	**%100**

من خلال هذا الجدول الخاص بالتحليل الجزئي الكمي والذي يكشف التباين في توزيع التكرارات والنسب لعناصر فئة "**العنف الجسدي ضد المرأة**" التي احتلت المرتبة الأولى في التحليل الكمي الكلي للفئات الست من خلال التركيز الواضح لجريدة "الشروق اليومي" على عنصر "الضرب والجرح" (الاعتداء) التي احتلت نسبة عالية بلغت **44.33%** بـ**47** تكراراً كلي عرفتها الفئة، في حين عرف العنصر الثاني وهو "القتل" نسبة بلغت **20.75%** وبتكرار بلغ **22** مرة، ثم يليه العنصر الثالث من فئة العنف الجسدي ضد المرأة عنصر "محاولة القتل" الذي شغل نسبة **13.20%** و بتكرار بلغ **14** مرة، وقد يعود التقارب بين العنصرين السابقين إلى التشابه من حيث طريقة الأداء والنتيجة المترتبة عليها، واحتل عنصر انتحار المرأة ومحاولة الانتحار نتيجة العنف ضدها نسبة معتبر قدرت بـ**7.54%** لكلا هما وبـ **08** تكرارات لكل منهما، كما نلاحظ تقارب نوعي بين عنصري "محاولة الانتحار والانتحار" وعنصر "اختطاف المرأة" الذي بلغ نسبة **6.60%** وبتكرار **07** مرات.

جدول رقم (13): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
الاغـتـصـاب	09	13.39
التحريض على الفسق والدعارة	06	26.08
التحـرش الجنـسي	03	13.04
الإجبار على ممارسة الجنس	05	21.73
المـجموع	**23**	**%100**

يكشف الجدول رقم **(13)** والخاص بتبيان تكرارات عناصر فئة "**العنف الجنسي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"عن الاهتمام الهام والنسبي لليومية بالعنصر الأول والمتعلق بجريمة "اغتصاب المرأة" بنسبة**13.39%** و بتكرار**09** مرات، في حين عرف عنصر "تحريض المرأة على الفسق والدعارة" نسبة **26.08%** وبتكرار **06** مرات، ونلاحظ أن هناك اهتماما لا بأس به من قبل الصحيفة بهذا العنصر لأنه بدأ يعرف انتشارا واسعا وسريعا يمس بكل القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع الجزائري، أما العنصر الثالث والمتمثل في "إجبار المرأة على ممارسة الجنس بالقوة" فقد شغل نسبة **21.73%** وتكرار وصل إلى **04** مرات، ثم يأتي العنصر الرابع المتمثل في التحرش الجنسي الذي شغل نسبة **13.04%** وبتكرار **03** مرات فقط وهي نسبة رغم قلتها تبدو ذو دلالات كمية هامة.

جدول رقم (14): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
السب والشتم	07	18.91
التهديد والتخويف	06	16.21
استخدام الألفاظ البذيئة	05	13.51
التحقير والإذلال	08	21.62
العقوق	08	21.62
المساس بالكرامة	03	8.10
المـجموع	**37**	**%100**

من خلال التحليل الكمي الجزئي لفئة "**العنف اللفظي ضد المرأة**" وعناصرها في الجدول رقم **(14)** الخاص بتبيان تكرارات عناصر الفئة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي" يتبين لنا مدى اهتمام الوسيلة بمعالجة مختلف أشكال العنف اللفظي الذي تتعرض له المرأة وهو ما تعكسه تقارب النسب التي تؤكد العلاقة المشتركة بين عناصر هذه الفئة لبعضها البعض ضد المرأة، فقد احتل عنصري "التحقير والإذلال و"العقوق" معا نسبة مئوية إجمالية قدرت بـ **43.23%** وبتكرار **16** مرة معا من ضمن **37** تكرارا كلي للفئة، واحتل عنصر "السب والشتم" نسبة **18.91%** و بتكرار**07** مرات، ثم يليه عنصر "التهديد والتخويف" نسبة**16.21%** وبمجموع **06** تكرارات، مما يعني أن الاهتمام دار بين العلاقة التي تربط ارتكاب التهديد والتخويف متبوعا باستخدام الألفاظ البذيئة بنسبة**13.51%** وبتكرار**05** مرات من خلال جريدة "الشروق اليومي"، والعنصر الأخير المتمثل في المساس بكرامة المرأة لم يثير اهتمام الصحيفة بشكل كبير إذ شغل نسبة **8.10%** وبتكرار**03** مرات فقط .

جدول رقم (15): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
سوء المعاملة	27	32.92
الإهـــمـــال	14	17.07
تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة	08	9.75
الحرمان من الخروج من المنزل	03	3.65
الحرمان العاطفي	13	15.85
الـخيـــانة	17	20.73
المجـمـوع	**82**	**%100**

يكشف الجدول رقم **(15)** والخاص بتبيان تكرارات عناصر فئة "**العنف النفسي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي" عن الاهتمام الواضح بالعنصر الأول المتمثل في "سوء معاملة المرأة" إذ شغل نسبة **32.92%** وبتكرار بلغ**27** مرة، ويليها عنصر "الخيانة" التي تمثل تقريبا ربع العدد الإجمالي لفئة العنف النفسي ضد المرأة بنسبة **20.73%** وبتكرار بلغ **17** مرة، ثم يليها العنصر الثالث المتمثل في "الإهمال" الذي شغل نسبة قدرها **17.07%** وبتكرار بلغ **14** مرة، ثم يليها عنصر "الحرمان العاطفي" الذي شغل نسبة قدرها **15.85%** وبتكرار بلغ **13**مرة، ثم يأتي بعدها عنصر"تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة" بنسبة بلغت **9.75%** وبتكرار **08** مرات، وأخيرا عنصر "حرمان المرأة من الخروج من المنزل" الذي قدرت نسبته **3.65%** وبـ**03** تكرارات فقط.

جدول رقم (16): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
الحرمان من العمل	03	37.5
الحرمان من التعليم	02	25
الحرمان من إبداء الرأي	02	25
الحرمان من زيارة الأهل والأقارب	01	12.5
المجموع	**08**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(16)** والخاص بتبيان تكرارات عناصر فئة "**العنف الاجتماعي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي" مدى الاهتمام الواضح من جانب الصحيفة في معالجة مختلف أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في اجتماعيا وهو ما تترجمه النسب المتقاربة جدا بين مختلف عناصر هذه الفئة حيث شغل عنصر حرمان المرأة من العمل نسبة **37.5%** وبتكرار بلغ **03** مرات من إجمالي تكرارات الفئة والمقدرة بـ **08** مرات، ثم يليها كل من عنصري حرمان المرأة من التعليم وحرمانها من إبداء الرأي بنسبة **25%** لكل منهما وبتكرارين لكل منهما، وفي الأخير جاء عنصر حرمان المرأة من زيارة الأهل والأقارب بنسبة **12.5%** وتكرار واحد فقط.

جدول رقم (17): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
الســرقة	29	47.54
النصب والاحتيال	20	32.78
الابتـــــزاز	12	19.67
المجموع	**61**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) والخاص بتبيان تكرارات عناصر فئة "**العنف الاقتصادي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي" مدى الاهتمام الواضح من جانب الصحيفة بعنصر "السرقة" إذ شغل نسبة **47.54 %** وبتكرار بلغ **29** مرة من إجمالي تكرارات الفئة والمقدرة بـ **61** مرة، ثم يليها عنصر "النصب والاحتيال" بنسبة **32.78%** وبتكرار **20** مرة، وفي الأخير عنصر "ابتزاز المرأة" بمجموع **12** تكراراً ونسبة بلغت **19.67 %.**

ثانيا – فئة الدوافع:

جدول رقم (18): يمثل تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الـــدوافع / الفـــــئات	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العنف الجسدي ضد المرأة	62	26.49	23	17.82	05	17.85	14	32.55	23	52.27	127	26.56
العنف الجنسي ضد المرأة	17	7.26	07	5.42	00	00	07	16.27	01	2.27	32	6.69
العنف النفسي ضد المرأة	66	28.20	22	17.05	17	60.71	15	34.88	10	22.72	130	27.19
العنف اللفظي ضد المرأة	38	16.23	17	13.17	04	14.28	04	9.30	07	15.90	70	14.64
العنف الاجتماعي ضد المرأة	13	5.55	07	5.42	02	7.14	03	6.97	03	6.81	28	5.85
العنف الاقتصادي ضد المرأة	38	16.23	53	41.08	00	00	00	00	00	00	91	19.03
المجـــموع	234	100	129	100	28	100	43	100	44	100	478	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%48.95**		**%26.98**		**%5.85**		**%8.99**		**%9.20**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (18) الذي يحتوي "**تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع**" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي" لاحظنا أنه لا يمكن فصل بين دوافع ممارسة العنف ضد المرأة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي المحيط، ولذلك نحاول من خلال تحليل مضمون المواد الإعلامية المنشورة في صحيفة "الشروق اليومي" أن تحدد لنا الدافع الأول للممارسة العنف ضد المرأة، حيث وجدنا بأن الدوافع الاجتماعية هي الغالبة، فمن ضمن التكرارات الكلية التي بلغت **478** تكراراً نجد **234** تكرارا للدوافع الاجتماعية وبنسبة بلغت **48.95%** وهي نسبة مهمة جدا، بعد ذلك نجد الدوافع الاقتصادية بنسبة **26.98%**و بـ **129** تكرارا، تليه دوافع أخرى وهي في الغالب دوافع مجهولة غير محددة بنسبة **9.20%** و بتكرار **44** مرة، أما الدوافع النفسية فقد احتلت المرتبة الرابعة حيث شغلت نسبة **8.99%**وبتكرار بلغ **44** مرة، وأخيرا نجد الدوافع الصحية التي تعد من مسببات ممارسة العنف ضد المرأة بمجموع **28** تكرارا وبنسبة تقدر بـ **5.85%**و هذا ما يكشف لنا أن موضوع العنف ضد المرأة باعتباره موضوع اجتماعي فان الدوافع الرئيسية لارتكابه هي دوافع اجتماعية بالدرجة الأولى .

وإذا جئنا إلى القراءة العمودية للدوافع الخمسة للمواضيع نجد أن موضوع العنف النفسي ضد المرأة قد أخذ الحصة الكبر في الدوافع الاجتماعية وذلك بتكرار **130**مرة ونسبة بلغت **27.19%**، يليه موضوع العنف الجسدي ضد المرأة بتكرار **127** مرة وبنسبة **26.56%**، بعد ذلك يأتي موضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة بتكرار بلغ **91** مرة ونسبة قدرت بـ**19.03%**، يليه موضوع العنف اللفظي ضد المرأة بتكرار بلغ **70** مرة ونسبة بلغت **14.64%**، يليه موضوع العنف الجنسي ضد المرأة الذي شغل نسبة **6.69%** وبتكرار بلغ **32** مرة وأخيرا نجد موضوع العنف الاجتماعي ضد المرأة بمجموع تكرار **28**مرة ونسبة **5.85%** فقط.

كما يكشف الجدول كذلك من خلال القراءة العمودية للدوافع الاقتصادية عن احتلال موضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة أعلى نسبة مهمة قُدرت بـ **41.08%** وبتكرار بلغ **53** مرة، يليه موضوع العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة بلغت **17.82%** وبتكرار **23** مرة، ثم يليه العنف اللفظي ضد المرأة في المرتبة الثالثة بنسبة**13.17%** وبتكرار وصل إلى **17** تكراراً.

أما موضوعي العنف الجنسي ضد المرأة والعنف الاجتماعي ضد المرأة فقد احتلا معا نسبة لم تتجاوز **11%** بمعدل **5.42%** لكل منهما وبواقع **07** تكرارات لكل منهما.

وفي الدوافع الصحية نجد موضوع واحد من أصل ستة مواضيع انعدمت فيه التكرارات والنسبة المئوية وهو موضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة لدوافع صحية. أما موضوع العنف النفسي ضد المرأة لدوافع صحية فقد المرتبة الأولى بنسبة **60.71%** و هي نسبة معتبرة وبمجموع **17** تكراراً من أصل **28** تكرار كلي للفئة يليه مباشرة موضوع العنف الجسدي ضد المرأة لدوافع صحية بنسبة بلغت**17.85%** و**05** تكرارات وفي

المرتبة الثالثة نجد موضوع العنف اللفظي ضد المرأة لدوافع صحية بنسبة **14.28%** وبـ**04** تكرارات وأخيرا موضوع العنف الاجتماعي ضد المرأة لدوافع صحية بنسبة **7.14%** وبمجموع تكرارين فقط.

و فيما يخص العنف ضد المرأة الذي يرتكب لدوافع نفسية نسجل موضوعا واحدا انعدمت فيه النسبة المئوية والتكرار ويتعلق الأمر بموضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة، أما بقية المواضيع سجلنا نسب متباينة إذ احتل موضوع العنف النفسي ضد المرأة لدوافع نفسية المرتبة الأولى بنسبة**34.88%** وبمجموع **15** تكرارا يليه العنف الجسدي ضد المرأة لذات الدافع بمجموع **14** تكرارا وبنسبة بلغت**32.55%** وجاء العنف الجنسي ضد المرأة في المرتبة الثالثة بنسبة**16.27%** وبـ**07** تكرارات واحتل العنف اللفظي لدوافع نفسية المرتبة الأخيرة بمجموع **03** تكرارات فقط ونسبة ضعيفة قُدرت بـ **6.97%**.

وفي مواضيع العنف ضد المرأة التي ترتكب لدوافع أخرى أو مجهولة فنجد خمسة مواضيع من أصل ستة، ظهرت فيها النسبة المئوية والتكرارات، ففي المقدمة نجد موضوع العنف الجسدي ضد المرأة حيث سجلنا نسبة**52.27%**وبتكرار **23**مرة، ثم العنف النفسي ضد المرأة بنسبة**22.72%**وبتكرار قدره **10**مرات ثم يليه موضوع العنف اللفظي لدوافع أخرى بنسبة**15.90%** وبـ**07** تكرارات، أما موضوعي العنف الاجتماعي ضد المرأة والعنف الجنسي ضد المرأة فقد سجلا معا نسبة لم تتجاوز **10%** بواقع**6.81%** لموضوع العنف الاجتماعي ضد المرأة و**2.27%** وبمجموع**04** تكرارات معا بواقع **03** تكرارات وتكرار واحد لكل موضوع على التوالي.

ومن كل هذا نستنتج أن المصادر الكبرى للمواضيع وفق القراءة العمودية نجدها تتمحور فيما يلي:

- جرائم العنف الجسدي ضد المرأة.
- جرائم العنف النفسي ضد المرأة.
- جرائم العنف الاقتصادي ضد المرأة.
- جرائم العنف الاجتماعي ضد المرأة.
- جرائم العنف الجنسي ضد المرأة.

جدول رقم (19): يمثل دوافع تكرارات عناصر فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%		%	ك	%	ك	%	ك	%
القتل	12	20.33	06	24	02	40	03	21.42	06	25	29	**22.83**
محاولة القتل	02	3.38	00	00	00	00	02	14,28	02	8.33	06	**4.72**
الضرب والجرح	28	47.45	12	48	02	40	02	14.28	03	12.5	47	**37**
الخطف	05	8.47	03	12	00	00	00	00	04	16.66	12	**9.44**
محاولة الانتحار	04	6.77	03	12	01	20	04	28.57	03	12.5	15	**11.81**
الانتحار	08	13.55	01	04	00	00	03	21.42	06	25	18	**14.17**
المجموع	59	100	25	100	05	100	14	100	24	100	127	**100**
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%46.45**		**%19.68**		**%3.93**		**%11.02**		**%18.89**		**%100**	

الفصل السادس ـــــــ

من خلال الجدول رقم (19) الذي يخص التحليل الجزئي الكمي لتكرارات دوافع عناصر فئة " **العنف الجسدي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي والذي يكشف ظهور الدوافع الاجتماعية بقوة ضمن فئة العنف الجسدي ضد المرأة وهذا بنسبة**46.45%** وبتكرار بلغ **59** مرة، في حين شغلت الدوافع الاقتصادية نسبة **19.68%** وبتكرار قدر بـ**25** مرة، ثم تليها الدوافع المجهولة بنسبة **18.89%** وبتكرار **24** مرة، وتعود غلبة الدوافع الاجتماعية للفئة ككل إلى طبيعة الموضوع فالعنف الجسدي ضد المرأة الذي تدور محاوره حول جريمة القتل، محاولة القتل، الانتحار، الاعتداء بالضرب والجرح العمدي ومحاولة الانتحار وغيرها، غالبا مع تكون دوافع ارتكاب مثل هذه الجرائم ضد المرأة لدوافع اجتماعية بالدرجة الأولى فالدوافع النفسية بنسبة**11.02%** وبمجموع **14** تكراراً، وقد سجلت الدوافع الصحية نسبة ضعيفة جدا بلغت **3.93%** وبتكرار **05** مرات فقط .

أما فيما يخص القراءة العمودية للدوافع نجد أن عنصر الضرب والجرح العمدي من خلال الدوافع الاجتماعية شغل أكبر نسبة بلغت **47.45%** وبتكرار **28** مرة من ضمن **127** تكراراً كلياً، يليه عنصر القتل بنسبة **20.33%** وبتكرار بلغ **12** مرة.

ثم يأتي بعد ذلك عنصر الانتحار بنسبة **13.55%** وبتكرار بلغ **08** مرات ثم يليه عنصر الخطف بنسبة**8.47%** وبـ**05** تكرارات، وأخيرا جاء كلا من عنصري ومحاولة الانتحار ومحاولة القتل بنسبة **10.15%** لكلاهما حيث سجل عنصر محاولة الانتحار نسبة **6.77%** وعنصر محاولة القتل نسبة **3.38%** على التوالي وبواقع **04** تكرارات وتكرارين لكل منهما على التوالي.

أما فيما يخص الدوافع الاقتصادية فقد سجلنا نسبة **48%** لعنصر الضرب والجرح العمدي ضد المرأة و بـ **28** تكراراً، وجاء عنصر قتل المرأة لدوافع اقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة **24%** وبتكرار **06** مرات وسجل عنصري الخطف ومحاولة الانتحار لدوافع اقتصادية نسبة متساوية كلاهما بلغت **12%** لكل منهما بواقع **03** تكرارات لكل منها في حين كانت النسبة ضعيفة جدا فيما يخص عنصر الانتحار لدوافع اقتصادية إذ لم تتعدى **04%** وبتكرار واحد فقط وهذا يعود كما أشرنا سالفا إلى أن طبيعة الفئة عادة ما تكون الدوافع اجتماعية خالصة.

و بالنسبة للدوافع الصحية التي سجلنا فيها نسبة منعدمة في عنصر الخطف في حين سجلنا نسبة مشتركة لكلا عنصري القتل و الاعتداء بالضرب والجرح ضد المرأة بنسبة **40%** لكلاهما وبتكرارين لكل عنصر يليه عنصر محاولة الانتحار التي سجلنا فيها تكرار واحد فقط و بنسبة بلغت **20%** .

وفيما يخص الدوافع النفسية فقد سجل عنصر محاولة انتحار المرأة لدوافع نفسية نسبة معتبر بلغت **28.57%** وبتكرار **04** مرات، يليه عنصر الانتحار بنسبة قريبة قدرت بـ **21.42%** و بتكرار **03** مرات أما عنصري محاولة القتل والضرب والجرح العمدي فقد جاء بنسبة متساوية بلغت**14.28%** لكل عنصر وبتكرار متساوٍ مرتين لكل عنصر في حين انعدمت النسبة والتكرار في عنصر الخطف لدوافع نفسية وهو أمر منطقي على اعتبار أن الاختطاف غالبا ما يقع لدوافع اجتماعية واقتصادية .

أما الدوافع الأخرى أو المجهولة فإن عنصري القتل والانتحار فقد سجلا نسبة متساوية بلغت **25%** لكل منهما وبتكرار **06** مرات لكل عنصر، وعادت المرتبة الثانية لعنصر الخطف بنسبة **16.66%** وبتكرار **04** مرات، في حين سجلنا نسبة متساوية لعنصري الضرب والجرح العمدي و محاولة الانتحار لدوافع نفسية بنسبة متساوية بلغت **12.5%** لكل عنصر وبتكرار **03** مرات لكل منهما وفي الأخير احتل عنصر محاولة القتل نسبة ضئيلة قُدرت بـ **8.33 %** وبتكرارين فقط.

جدول رقم (20): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة" العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الاغتصاب	09	47.36	03	60	00	00	03	42.85	01	100	16	50
التحريض على الفسق	02	10.52	01	20	00	00	01	14.28	00	00	04	12.5
التحرش الجنسي	02	10.52	01	20	00	00	01	14.28	00	00	04	12.5
الإجبار على ممارسة الجنس	06	31.57	00	00	00	00	02	28.57	00	00	08	25
المجموع	19	100	05	100	00	00	07	100	01	100	32	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%59.37**		**%15.62**		**%00**		**%21.87**		**%3.12**		**100**	

يكشف الجدول رقم (**20**) التحليل الكمي الجزئي لتكرارات دوافع عناصر فئة "**العنف الجنسي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في صحيفة "الشروق اليومي" بروز واضح للدوافع الاجتماعية بنسبة بلغت **59.37%** وبـ **19** تكراراً من ضمن **32** تكراراً كلي للفئة، يليه عنصر الدوافع النفسية بنسبة **21.87%** وبتكرار قدره **07** مرات، ثم يليه عنصر الدوافع الاقتصادية بنسبة **15.62%** وبتكرار قدره **05** مرات، وسجلنا نسبة ضعيفة جدا فيما يخص الدوافع الأخرى أو المجهولة قدرت بـ **3.12%** وبتكرار واحد فقط، كما سجلنا انعدام النسبة في الدوافع الصحية وهذا دليل على أن الصحيفة ركزت على الدوافع الاجتماعية والنفسية والاقتصادية باعتبارها المحرك الأول لظاهرة العنف ضد المرأة وتحديدا العنف الجنسي كأحد أشكال العنف ضد المرأة.

و من خلال القراءة العمودية نكتشف مدى اهتمام الصحيفة بعناصر هذه الفئة حيث جاء عنصر الاغتصاب لدوافع اجتماعية بنسبة معتبرة بلغت **47.36%** و بـ **09** تكرارات، وبنسبة **60%** وبتكرار **03** مرات في الدوافع الاقتصادية، وبنسبة **42.85%** لدوافع نفسية وبتكرار **03** مرات، وهذا يرجع أساسا إلى طبيعة موضوع هذا العنصر الذي عادة ما تكون دوافعه ذات سياق اجتماعي اقتصادي ونفسي، في حين سجل عنصر الإجبار على ممارسة الجنس لدوافع اجتماعية المرتبة الثانية بنسبة بلغت **31.57%** وبتكرار **06** مرات، ولدوافع نفسية نسبة**28.57%** وبتكرارين وانعدمت النسبة والتكرار في الدوافع الاقتصادية كما سجل عنصري "التحريض على الفسق والدعارة" و "التحرش الجنسي" نسبة مشتركة في كلا الدوافع الاجتماعية و الاقتصادية والنفسية على بنسبة **10.52%** و**20%** و**14.28%** على التوالي وبتكرارين بمعدل تكرار واحد على التوالي، أما عنصر الدوافع الصحية فانعدمت فيه النسبة والتكرار لكل عناصر فئة العنف الجنسي ضد المرأة حيث لم نسجل أي نسبة تذكر.

جدول رقم (21): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السب والشتم	10	25.64	02	11.76	01	25	01	25	01	16.66	15	21.42
التهديد والتخويف	09	23.07	09	52.94	00	00	01	25	02	33.33	21	30
استخدام الألفاظ البذيئة	05	12.82	02	11.76	00	00	01	25	00	00	08	11.42
التحقير والإذلال	01	2.56	00	00	00	00	00	00	00	00	01	1.42
العقوق	01	2.56	01	5.88	00	00	00	00	00	00	02	2.85
المساس بالكرامة	13	33.33	03	17.64	03	75	01	25	03	50	23	32.85
المجموع	39	100	17	100	04	100	04	100	06	100	70	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**55.71%**		**%24.28**		**%5.71**		**%5.71**		**%8.57**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي لصحيفة "الشروق اليومي" من خلال هذا الجدول رقم **(21)** والخاص برصد تكرارات دوافع عناصر فئة " **العنف اللفظي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية هي السب والشتم، التهديد والتخويف واستخدام الألفاظ البذيئة، التحقير والإذلال والعقوق والمساس بكرامة المرأة عن النسبة العالية للدوافع الاجتماعية التي بلغت **55.71%** وبتكرار **39** مرة من ضمن **70**مرة تكرار كلي للفئات، تليها الدوافع الاقتصادية مباشرة كأحد العوامل التي تدفع إلى أشكال العنف اللفظي ضد المرأة بنسبة **24.28%** وبتكرار **17** مرة، ومن هنا نلاحظ أن صحيفة "الشروق اليومي" أولت أهمية بالغة لهذه الفئة وعناصرها من حيث التركيز على الدوافع الرئيسية المحركة لها. أما الدوافع الصحية والنفسية فقد سجلنا نسبة مشتركة بلغت **5.71%** لكل عنصر وبتكرار **04** مرات لكل منهما، واحتلت الدوافع الأخرى المرتبة الثالثة حيث سجلنا نسبة قدرت بـ **8.57%** بتكرار **06** مرات .

القراءة العمودية بدورها تكشف اهتمام صحيفة "الشروق اليومي" خصوصا بالعنصر الخامس وهو المساس بكرامة المرأة الذي احتل نسبة تقدر بـ **33.33%** وبتكرار **13** مرة في الدوافع الاجتماعية، كما أنه في الدوافع الصحية والنفسية والدوافع الأخرى سجل العنصر نفسه اهتمام واضح بنسبة بلغت **75%** وبنسبة **25%** وبنسبة **50%** لكل دافع على التوالي، و بـ**03** تكرارات وتكرار واحد و**03** تكرارات لكل دافع على التوالي واحتل عنصر المساس بكرامة المرأة لدوافع اقتصادية جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة **17.64%** وبتكرار **03** مرات.

أما العنصر الثاني للفئة وهو التهديد والتخويف فقد سجل نسبة أعلى في الدوافع الاقتصادية بلغت **52.94%** و بـ **09** تكرارات، أما التهديد وتخويف المرأة لدوافع اجتماعية جاء في المرتبة الثانية بنسبة **23.07%** وبـ**09** تكرارات، ونسبة **52.94%** وبتكرار **09** مرات لدوافع اقتصادية، تليه الدوافع الأخرى في المرتبة الثالثة بنسبة **33.33 %** وتكرارين وأخيرا الدوافع النفسية بـ **25%** وبواقع تكرار واحد فقط.

ثم يليه عنصر السب والشتم ضد المرأة بنسبة **25.64%** وتكرار **10** مرات للدوافع الاجتماعية ونسبة **25%** لكل من الدوافع الصحية والنفسية وبتكرار واحدة لكل منهما، ونسبة **11.76%** وتكرارين للدوافع الاقتصادية، وعن عنصري التحقير و الإذلال والعقوق فقد سجلا نسبة متساوية قدرها **2.56%** في الدوافع الاجتماعية بتكرارين لكلاهما بواقع تكرار واحد لكل عنصر، وفي الدوافع الاقتصادية سجل عنصر العقوق نسبة بلغت **5.88%** وبتكرار واحد، كما سجلنا نسبة منعدمة لكل من الدوافع الصحية والدوافع الأخرى في عناصر استخدام الألفاظ البذيئة والعقوق والتحقير والإذلال .

جدول رقم (22): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سـوء المعاملة	28	42.42	09	40.90	07	41.17	06	40	04	40	54	**41.53**
الإهمـــال	13	19.69	03	13.63	08	47.05	03	20	03	30	30	**23.07**
تخريب ممتلكات الخاصة بالمرأة	02	3.03	01	4.54	00	00	01	6.66	00	00	04	**3.07**
الحرمان من الخروج من المنزل	03	4.54	00	00	00	00	00	00	01	10	04	**3.07**
الحرمان العاطفي	09	13.63	04	18.18	02	11.76	03	20	01	10	19	**14.61**
الخيانة	11	16.66	05	22.72	00	00	02	13.33	01	10	19	**14.61**
المجموع	66	100	22	100	17	100	15	100	10	100	130	**100**
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%50.76**		**16.92**		**13.07**		**11.53**		**7.69**		100	

من خلال الجدول رقم (22) الخاص بالتحليل الجزئي الكمي لتكرارات دوافع عناصر فئة " **العنف النفسي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي والذي يكشف ظهور الدوافع الاجتماعية بقوة ضمن فئة العنف الجسدي ضد المرأة وهذا بنسبة**50.76%** وبتكرار بلغ **66** مرة، ثم تليها الدوافع الاقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة**16.92%** وبتكرار قدره **22** مرة، في حين شغلت الدوافع الصحية نسبة **13.07%** وبتكرار قدر بـ **17**مرة وحلت الدوافع النفسية والدوافع المجهولة في المرتبة الرابعة بنسبة إجمالية معا قدرها**19.22%** لكلا العنصرين بواقع **11.53%** و**7.69%** على التوالي لكل عنصر وبمجموع **25** تكرارًا معًا بمعدل**15** تكرارًا و**10**تكرارات على التوالي لكل عنصر.

وتعود غلبة الدوافع الاجتماعية للفئة ككل إلى طبيعة الموضوع فالعنف النفسي ضد المرأة الذي تدور محاوره حول سوء معاملة المرأة و إهمالها وحرمانها عاطفيا ومنعها من الخروج من المنزل والخيانة وغيرها غالبا مع تكون دوافعه اجتماعية بالدرجة الأولى، ثم تليها الدوافع الاقتصادية التي سجلت نسبة **16.92%** وتكرار **22** مرة، فالدوافع الصحية بنسبة**13.07%**وبمجموع **17** تكرارًا، ثم الدوافع النفسية بنسبة قدرها**11.53%** وتكرار **15** مرة، وقد سجلت الدوافع الأخرى نسبة ضعيفة جدا بلغت **7.69%** وبتكرار **10**مرات فقط .

أما فيما يخص القراءة العمودية للدوافع نجد أن عنصر سوء المعاملة من خلال الدوافع الاجتماعية شغل أكبر نسبة بلغت **42.42%** وبتكرار **28** مرة من ضمن **130** تكرار كلي، يليه عنصر الإهمال بنسبة **19.69%** وبتكرار بلغ **13**مرة.

ثم يأتي بعد ذلك عنصر الخيانة بنسبة **16.66%** وبتكرار بلغ **11** مرة، ثم يليه عنصر الحرمان العاطفي بنسبة **13.63%** وبـ **09** تكرارات، وأخيرا جاء كلا من عنصري حرمان المرأة من الخروج من المنزل وعنصر تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة بنسبة **7.57%** لكلاهما، حيث شغل عنصر حرمان المرأة من الخروج من المنزل نسبة **4.54%** وعنصر محاولة القتل نسبة **3.03%** على التوالي، وبواقع **03** تكرارات وتكرارين فقط لكل منهما على التوالي.

أما فيما يخص الدوافع الاقتصادية فقد سجلنا نسبة **40.90%** لعنصر سوء معاملة المرأة و بـ **09** تكرارات وجاء عنصر الخيانة لدوافع اقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة **22.72%** وبتكرار **05** مرات تكرار ويليه مباشرة عنصر الحرمان العاطفي بنسبة متقاربة بلغت **18.18%** وبتكرار **04** مرات، وسجل عنصر تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة لذات الدافع نسبة ضعيفة لم تتعدى حدود **05%** وبتكرار واحد فقط. و هذا يعود كما أشرنا سالفا إلى أن طبيعة الفئة عادة ما تكون الدوافع اجتماعية خالصة، كما سجلنا انعدام النسبة والتكرار لعنصر حرمان المرأة من الخروج من المنزل لدوافع اقتصادية.

و بالنسبة للدوافع الصحية التي سجلنا فيها نسبة منعدمة في كل من العناصر التالية عنصر حرمان المرأة من الخروج من المنزل وعنصر تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة وعنصر الخيانة، في حين سجلنا نسبة متقاربة لبقية العناصر، إذ سجل عنصر إهمال المرأة لدوافع صحية نسبة معتبرة قدرت بـ **47.05%** وبتكرار **08** مرات يليه عنصر سوء المعاملة بنسبة **41.17%** وبمجموع **07** تكرارات، وهو رصد منطقي على اعتبار أن سوء معاملة المرأة يكون نتيجة للإهمال، واحتل عنصر الحرمان العاطفي المرتبة الثالثة بنسبة **11.76%** وبمجموع تكرارين فقط.

وفيما يخص الدوافع النفسية فقد سجل عنصر سوء معاملة المرأة لدوافع نفسية نسبة معتبر بلغت **40%** وبتكرار **06** مرات، يليه عنصر الإهمال والحرمان العاطفي بنسبة مشتركة قدرت بـ **20%** لكل عنصر وبتكرار **03** مرات لكل عنصر، أما عنصر الخيانة فاحتل المرتبة الثالثة بنسبة قدرها **13.33%** وبمجموع تكرارين وفي الأخير جاء عنصر تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة بنسبة **6.66%** وبمعدل تكرار واحد فقط.

في حين انعدمت النسبة والتكرار في عنصر حرمان المرأة من الخروج من المنزل لدوافع نفسية وهو أمر منطقي على اعتبار أن حرمان المرأة من الخروج من المنزل غالبا ما يقع لدوافع اجتماعية أكثر منها نفسية .

أما عن الدوافع الأخرى أو المجهولة فإن عنصر سوء معاملة المرأة لدوافع أخرى أو مجهولة احتل النسبة الأكبر قدرت بـ **40%** وبمجموع **04** تكرارات يليه عنصر الإهمال بنسبة **30%** وبـ **03** تكرارات.

وسجلت كل من العناصر الثلاثة الحرمان العاطفي و حرمان المرأة من الخروج من المنزل و الخيانة نسبة مشتركة قدرت بـ **10%** لكل عنصر وبمعدل تكرار واحد لكل عنصر فئة.

جدول رقم (23): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحرمان من العمل	04	30.76	06	85.71	02	100	00	00	00	00	12	42.85
الحرمان من التعليم	03	23.07	01	14.28	00	00	00	00	01	33.33	05	17.85
الحرمان من إبداء الرأي	04	30.76	00	00	00	00	02	66.66	01	33.33	07	25
الحرمان من زيارة الأهل	02	15.38	00	00	00	00	01	33.33	01	33.33	04	14.28
المجموع	13	100	07	100	02	100	03	100	03	100	28	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%46.42**		**%25**		**%7.14**		**%10.71**		**%10.71**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي لصحيفة "الشروق اليومي" من خلال الجدول رقم **(23)** والخاص برصد تكرارات دوافع عناصر فئة " **العنف الاجتماعي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية بروز النسبة العالية للدوافع الاجتماعية التي بلغت **46.42%** بتكرار **13**مرة من أصل **28** تكراراً كلي للفئة، و احتلت الدوافع الاقتصادية المرتبة الثانية بنسبة **25%** وبتكرار **07** مرات، وجاءت الدوافع النفسية والدوافع الأخرى في المرتبة الثالثة بنسبة متساوية قدرت بـ **10%** لكل عنصر وبتكرار **03** مرات لكل منهما، أما الدوافع الصحية احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة **7.14%** وبمجموع تكرارين فقط.

أما القراءة العمودية للجدول فهي تؤكد اهتمام الصحيفة بالعنصر الأول للفئة وهو حرمان المرأة من العمل لدوافع اقتصادية إذ سجلنا نسبة كبيرة بلغت **85.71%** وبمجموع **06** تكرارات، كما عرفت الدوافع الصحية لنفس العنصر الأول وهو حرمان المرأة من التعليم نسبة كاملة بلغت **100%** وبتكرار كلي قدره مرتين. واحتلت الدوافع الاجتماعية المرتبة الثالثة بنسبة **30.76%** وبـ**04** تكرارات لنفس عنصر الفئة وهو حرمان المرأة من العمل لدوافع اجتماعية، في حين انعدمت النسبة والتكرار في فئة الدوافع الأخرى لنفس عنصر الفئة.

أما فيما يخص القراءة العمودية للدوافع نجد أن عنصر حرمان المرأة من العمل من خلال الدوافع الاجتماعية شغل نسبة معتبرة بلغت **30.76%** وبتكرار **04** مرات، يليه عنصر حرمان المرأة من إبداء الرأي بنسبة **30.76 %**و بواقع **04** تكرارات، ثم في المرتبة الموالي حرمان المرأة من التعليم بنسبة **23.07%** وبـ **03** تكرارات و أخيرا جاء عنصر حرمان المرأة من زيارة الأهل والأقارب بنسبة **15.38%** و**13** تكراراً.

الصحية شغل نسبة كاملة قدرت بـ **100%** وبتكرارين من ضمن **28** تكرار كلي للفئة، يليه عنصر الإهمال بنسبة **19.69%** وبتكرار بلغ **13**مرة.

أما فيما يخص الدوافع الاقتصادية فقد سجلنا نسبة **85.71%** لعنصر حرمان المرأة من العمل و بـ **06** تكرارات متبوع بعنصر حرمان المرأة من التعليم لدوافع اقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة **14.38%** وبتكرار واحد وسجلنا انعدام النسبة والتكرار في عنصري حرمان المرأة من إبداء الرأي و حرمان المرأة من زيارة الأهل والأقارب لدوافع اقتصادية ويعود ذلك إلى طبيعة الفئة التي غالبا ما تكون دوافعها اجتماعية.

و بالنسبة للدوافع الصحية التي سجلنا فيها نسبة كاملة لعنصر حرمان المرأة من العمل بنسبة **100%** وبتكرار كلي مرتين وانعدام كلي للنسبة والتكرار في بقية العناصر.

و فيما يخص الدوافع النفسية فقد سجل عنصر سوء حرمان المرأة من إبداء الرأي لدوافع نفسية نسبة معتبر بلغت **66.66%** وبتكرارين، يليه عنصر الحرمان من زيارة الأهل والأقارب بنسبة قدرت بـ **33.33%** وبتكرار مرة واحدة في حين انعدمت النسبة والتكرار في عنصري حرمان المرأة من العمل وعنصر حرمان

المرأة من التعليم لنفس الدافع وهو أمر منطقي باعتبار أن حرمان المرأة من العمل والتعليم غالبا ما يقع لدوافع اجتماعية أو اقتصادية بالدرجة الأولى أكثر منها نفسية .

جدول رقم (24): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	14	40	36	64.28	00	00	00	00	00	00	50	54.94
النصب والاحتيال	11	31.42	15	26.78	00	00	00	00	00	00	26	28.57
الابتزاز	10	28.57	05	8.92	00	00	00	00	00	00	15	16.48
المجموع	35	100	56	100	00	00	00	00	00	00	91	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%38.46**		**%61.53**		**%00**		**%00**		**%00**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي لصحيفة "الشروق اليومي" من خلال الجدول رقم **(24)** والخاص برصد تكرارات دوافع عناصر فئة "**العنف الاقتصادي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية بروز النسبة العالية للدوافع الاقتصادية التي بلغت **61.53%** بتكرار **56** مرة و احتلت الدوافع الاجتماعية المرتبة الثانية بنسبة **38.46%** وبتكرار **35** مرة، في حين سجلنا انعدام أي نسبة أو تكرارات لبقية الدوافع وهي الدوافع الصحية والنفسية و الدوافع الأخرى وهذا ما يؤكد اهتمام الصحيفة بالفئة وعناصرها من حيث التركيز على الدوافع الرئيسية لها وهي الدوافع الاجتماعية والاقتصادية فقط.

أما القراءة العمودية للجدول فهي تؤكد اهتمام الصحيفة بالعنصر الأول للفئة وهو السرقة بنسبة بلغت**40%** وبـ **14** تكراراً للدوافع الاجتماعية، وبنسبة**64.28%** و **36** مرة تكرار للدوافع الاقتصادية، ثم يليه عنصر النصب والاحتيال بنسبة **31.42%** وبـ**14** تكرارا للدوافع الاجتماعية ونسبة **26.78%** و **15** تكراراً للدوافع الاقتصادية، أما النسبة الأضعف فكانت من نصيب عنصر الابتزاز بـ **28.57%** وبـ**10** تكرارات في الدوافع الاجتماعية وبنسبة **8.92%** في الدوافع الاقتصادية وبـ **05** تكرارات فقط.

ثالثا – فئة سمات القائم بالعنف:

جدول رقم (25): يمثل تكرارات فئة "سمات القائم بالعنف" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

فئات السمات	التكرارات	النسبة المئوية%
السـن	245	25.12
الجـنس	247	25.33
المستوى السوسيو– مهني	241	24.71
الأدوار	242	24.82
المجـمـوع	**975**	**%100**

يمثل الجدول رقم (25) التحليل الكمي الكلي لتكرارات "**فئة سمات القائم بالعنف**" الأربع ونسبتها المئوية في صحيفة "الشروق اليومي"، ويكشف لنا هذا الجدول على التقارب الكبير بين الفئات الأربعة من حيث النسب وهو ما يؤكد الاهتمام الكبير لجريدة "الشروق اليومي" على تناول مواضيع وأخبار العنف ضد المرأة بكل عناصرها حيث تسمح هذه الخصائص في فهم الظاهرة الاجتماعية وربطها بالعوامل الذاتية لمرتكبيها، إذ نجد أن سمة "الجنس" احتلت نسبة **25.33%** وبتكرار بلغ **247** مرة من ضمن **975** تكرار كلي للفئات، تليه فئة "السن" بتكرار **245** مرة وبنسبة قدرت بـ **25.12%**، ثم تأتي فئة" الأدوار" في المرتبة الثالثة بنسبة **24.82%** وبتكرار بلغ **242**مرة وفي المرتبة الأخيرة نجد فئة " المستوى السسيو– مهني"" بمجموع تكرار **241** مرة وبنسبة قُدرت بـ **24.71%**.

جدول رقم (26): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" جنس القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الأشكال / الجنس	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكــور	68	86.07	22	100	27	77.14	46	82.14	14	77.77	33	89.18	210	85.02
إنــاث	09	11.39	00	00	07	20	08	14.28	03	16.66	04	10.81	31	12.55
غير مصرح بهم	02	2.53	00	00	01	2.85	02	3.57	01	5.55	00	00	06	2.42
المجموع	79	100	22	100	35	100	56	100	18	100	37	100	247	100
النسبة الكلية لظهور الجنس	**%31.98**		**%8.90**		**%14.17**		**%22.67**		**%7.28**		**%14.97**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي لجريدة "الشروق اليومي" من خلال الجدول رقم **(26)** والخاص برصد تكرارات عناصر فئة "**جنس القائمين بالعنف ضد المرأة**" ونسبتها المئوية بروز نسبة عالية لعنصر العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة بلغت **31.98%** بتكرار **79** مرة، وجاء العنف النفسي في المرتبة الثانية بنسبة **22.67%** وبتكرار **56**مرة، يليه العنف الاقتصادي والعنف اللفظي بنسبة متقاربة على التوالي حيث سجل العنف الاقتصادي نسبة قدرها **14.97%** وبتكرار**37**مرة، يليه العنف اللفظي بنسبة قدرها **14.17%** وبتكرار**35**مرة، أما العنف الجنسي احتل المرتبة الرابعة مُسجلا نسبة قدرُها **8.90%** وبمجموع **22** تكراراً وأخيرا جاء عنصر العنف الاجتماعي بنسبة ضعيفة قدرها **7.28%**وبـ**18** تكرارًا فقط.

أما القراءة العمودية لعناصر فئة"الجنس" كشفت عن التقارب الكبير في توزيع التكرارات والنسب لعناصر فئة "جنس القائمين بالعنف ضد المرأة"، من خلال التركيز الواضح لجريدة "الشروق اليومي" على ضرورة تحديد خاصية جنس ممارسي مختلف أشكال العنف الذي يقع ضد المرأة، إذ مثل الذكور النسبة الأكبر في مختلف أنواع العنف الذي يقع ضد المرأة من خلال جريدة "الشروق اليومي"، حيث سجلنا نسبة كاملة لعنصر الذكور الذين يمارسون العنف ضد المرأة بنسبة كاملة قدرت بـ **100%** وبتكرار كلي قدره **22**مرة في عنصر العنف الجنسي ضد المرأة، يليه عنصر العنف الجسدي الذي يمثل الذكور أغلب الفاعلين فيه كذلك بنسبة عالية قدرت بـ **86.07%** وبتكرار**68** مرة، ثم يليه العنف الاقتصادي بنسبة **89.18%** وبتكرار**33** مرة، فالعنف النفسي بنسبة**82.14%** وبتكرار**46** مرة، فالعنف الاجتماعي بنسبة وصلت الى**77.77%** وبتكرار**14**مرة، و أخيرا العنف اللفظي بنسبة **77.14%** بتكرار **27** مرة.

أما عنصر الإناث فاحتل المرتبة الثانية في توزيع عناصر الفئة وكان توزيع عنصر الإناث من حيث النسبة والتكرار قليل مقارنة بعنصر الذكور، إذا سجلنا انعدام النسبة والتكرار لدى عنصر الإناث في ممارسة العنف الجنسي، و احتل العنف اللفظي ضد المرأة الذي يمارسه الإناث المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ**20%** وبتكرار**07** مرات، يليه العنف الاجتماعي بنسبة غير بعيد قدرت بـ **16.66%** وبتكرار**03** مرات، أما العنف النفسي ضد المرأة الذي تمارسه الإناث فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة قدرها **14.28%** وتكرار**08** مرات، يليه العنف الجسدي بنسبة **11.39%** وتكرار**09** مرات، وأخيرا العنف الاقتصادي حيث سجل عنصر الإناث نسبة قدرها **10.81%** ومجموع تكرار قدره **04** مرات فقط. أما عنصر غير المصرح بهم فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث توزيع عناصر الفئة إذا سجلنا انعدام النسبة والتكرار لعنصر غير المصرح بهم في عنصري العنف الجنسي والعنف الاقتصادي ضد المرأة، أما بقية أشكال العنف ضد المرأة فسجلت نسب وتكرارات متقاربة جدا من حيث عدم كشف جريدة "الشروق اليومي" عن جنس الفاعلين إن كانوا ذكورا أم إناثا، حيث سجل "عنصر غير المصرح به" في العنف الاجتماعي بنسبة قدرها

5.55% و بتكرار واحد يليه العنف النفسي بنسبة **3.57 %** و بتكرارين ثم العنف اللفظي بنسبة **2.85%** وتكرار واحد وأخيرا العنف الجسدي بنسبة **2.53%** وتكرارين فقط.

ما يمكن قوله من خلال تحليل هذا الجدول هو أنه هناك اهتمام من قبل جريدة "الشروق اليومي" على تحديد جنس ممارسي العنف ضد المرأة ويعود هذا الاهتمام إلى التأكيد بأن جريدة "الشروق اليومي" لا تنشر أخبار العنف ضد المرأة بشكل بسيط فقط وإنما توضح خصائصهم وسماتهم من حيث جنسهم إن كان ذكرا أم أنثى.

<u>جدول رقم (27):</u> يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" السن القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الأشكال / السن	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قـصر	03	3.65	00	00	01	2.94	01	1.81	00	00	02	5.55	07	2.85
راشـدين	74	90.24	22	100	31	91.17	52	94.54	14	87.5	31	86.11	224	91.42
غير مصرح بهم	05	6.09	00	00	02	5.88	02	3.63	02	12,5	03	8.33	14	5.71
المجموع	82	100	22	100	34	100	55	100	16	100	36	100	245	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%33.46**		**%8.97**		**%13.87**		**%22.44**		**%6.35**		**%14.69**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي لجريدة "الشروق اليومي" من خلال الجدول رقم (27) والخاص برصد تكرارات عناصر فئة "**سن القائمين بالعنف ضد المرأة**" ونسبتها المئوية نلاحظ أن عنصر الراشدين سجل نسبة عالية بلغت **33.46%** و بتكرار **82** مرة من ضمن **245** تكرار كلي للفئة، يليه في العنف النفسي في المرتبة الثانية بنسبة **22.44%** وبتكرار **55** مرة، ثم العنف الاقتصادي والعنف اللفظي بنسبة متقاربة على التوالي حيث سجل العنف الاقتصادي نسبة قدرها **14.69%** وبتكرار **36** مرة، يليه العنف اللفظي بنسبة قدرها**13.87%** وبتكرار **34** مرة، أما العنف الجنسي احتل المرتبة الرابعة مسجلا نسبة قدرها **8.97%** وبمجموع **22** تكرارًا، وأخيرا جاء عنصر العنف الاجتماعي بنسبة ضعيفة قدرها **6.35%** وبـ**16** مرة تكرارًا فقط.

أما القراءة العمودية لعناصر فئة "السن" كشفت عن التقارب الكبير في توزيع التكرارات والنسب لعناصر فئة "سن القائمين بالعنف ضد المرأة"، من خلال التركيز الواضح لجريدة "الشروق اليومي" على ضرورة تحديد سن ممارسي مختلف أشكال العنف الذي يقع ضد المرأة، إذ مثل عنصر الراشدين النسبة الأكبر في مختلف أنواع العنف الذي يقع ضد المرأة من خلال جريدة "الشروق اليومي"، حيث سجلنا نسب فاقت **90%** في مختلف عناصر فئة أشكال العنف ضد المرأة التي كانت فيها فئة الراشدين عنصرا فاعلا فيها وبتكرار إجمالي قدره**224** تكرارًا من أصل **245** تكرار كلي للفئة، أي أن الأشخاص الراشدين هم أكثر من يمارسون العنف ضد المرأة مقارنة بالقصر حسب جريدة "الشروق اليومي"، اذ احتل عنصر الراشدين في موضوع العنف الجنسي ضد المرأة نسبة كاملة **100%** وبتكرار كلي **22** مرة، يليه العنف اللفظي بنسبة **94.54%** وبتكرار **31** مرة، ثم العنف الجسدي بـ**90.24%** وبتكرار **74**مرة، يليه العنف الاجتماعي **87.5%** وبتكرار **14** مرة بعدها العنف الاقتصادي بنسبة**86.11 %** وبتكرار **31**مرة.

أما عنصر القصر فقد سجلنا نسب ضعيفة جدا في مختلف مواضيع العنف ضد المرأة حيث سُجلت أعلى جرائم يمارسها القصر ضد المرأة في موضوع الاقتصادي بنسبة قدرها**5.55%** وبواقع تكرارين، يليه العنف الاجتماعي بنسبة **3.65%** وب**03** تكرارات، وجاء عنصري العنف اللفظي والنفسي معا بنسبة ضعيفة لا تتعدي **05%** وبتكرارين لكليهما، حيث سجل العنف اللفظي نسبة **2.94%**وبتكرار واحد وكذلك العنف اللفظي**1.81%**وبواقع تكرارين.

كما أنه لم نسجل أن نسبة أو تكرار يذكر في عنصري العنف الجنسي والاجتماعي لدى فئة القصر وهو ما يدعم ما ذُكر سابقا على أن الراشدين هم الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة.

أما عنصر غير المصرح بهم فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث توزيع عناصر الفئة إذا سجلنا انعدام النسبة والتكرار لعنصر غير المصرح بهم في عنصري العنف الجنسي ضد المرأة، أما بقية أشكال العنف

ضد المرأة فسجلت نسب وتكرارات متقاربة جدا من حيث عدم كشف جريدة "الشروق اليومي" عن سن الفاعلين إن كانوا قصرا أم راشدين، حيث سجل "عنصر غير المصرح به" في العنف الاجتماعي بنسبة قدرها **12.5%** و بتكرارين يليه العنف الاقتصادي بنسبة **8.33%** وبـ **03** تكرارات، واحتل العنف الجسدي المرتبة الثالثة بـ**05** تكرارات ونسبة قدرها**6.09%**، أما اللفظي بنسبة **5.88%**و بتكرارين، ثم العنف النفسي بنسبة **3.63%** وبتكرارين فقط.

و رغم غموض هذا العنصر وعدم وضوح أعمار القائمين بالعنف ضد المرأة فان ما نستشفه من تحليل محتوى موضوع العنف ضد المرأة أن فئة غير المصرح بهم من العينة قيد الدراسة فهم عموما من فئة الراشدين.

يتبين لنا من خلال نتائج التحليل الكمي الجزئي لعناصر فئة "سن القائمين بالعنف ضد المرأة أي توزيع أشكال العنف ضد المرأة حسب العمر أن جريدة "الشروق اليومي" أولت اهتماما كبيرا عند نشرها موضوعات العنف ضد المرأة على تحديد عنصر سن الفاعلين سواء كانوا قصرا أم راشدين وحتى الغير مصرح بسنهم.

جدول رقم (28): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "الأدوار القائمين بالعنف ضد المرأة بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الأشكال / الأدوار	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابن/ بنت	02	2.59	00	00	04	10.25	04	7.54	00	00	02	5.55	12	4.95
أب/ زوج	18	23.37	04	19.04	04	10.25	21	39.62	03	18.75	09	25	59	24.38
أخ/ أخت	06	7.79	00	00	04	10.25	01	1.88	01	6.25	01	2.77	13	5.37
أم / زوجة	05	6.49	00	00	03	7.69	04	7.54	01	6.25	02	5.55	15	6.19
آخـرين	19	24.67	11	52.38	05	12.82	05	9.43	03	18.75	08	22.22	51	21.07
غير مصرح بهم	27	35.06	06	28.57	19	48.71	18	33.96	08	50	14	38.88	92	38.01
المجموع	77	100	21	100	39	100	53	100	16	100	36	100	242	100
النسبة الكلية	**%31.81**		**%8.67**		**%16.11**		**%21.90**		**%6.61**		**%14.87**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (28) الذي يخص التحليل الجزئي الكمي لتوزيع تكرارات عناصر فئة " **الأدوار القائمين بالعنف ضد المرأة**" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي والذي يكشف عن احتلال العنف الجسدي ضد المرأة من حيث الأدوار المرتبة الأولى وهذا بنسبة**31.81%**وبتكرار بلغ **77**مرة في حين شغل العنف الاقتصادي المرتبة الثانية بنسبة **21.90%** وبتكرار قدر بـ **53** مرة، ثم يليه العنف اللفظي بنسبة قدرها**16.11%** وبتكرار**39** مرة، وجاء العنف الاقتصادي في المرتبة الرابعة بتكرار**36**مرة ونسبة وصلت إلى **14.87%**، في حين حل العنف الجنسي من حيث الأدوار المرتبة الخامسة بنسبة **8.67%** وتكرار**21** مرة، متبوعا بالعنف الاجتماعي بنسبة **6.61%**و تكرار**16**مرة فقط.

أما فيما يخص القراءة العمودية للأدوار أو القائمين بالعنف ضد المرأة نجد أن عنصر الأشخاص غير المصرح بهم من خلال العنف الجسدي شغل أكبر نسبة بلغت **35.06%** وبتكرار **27** مرة من ضمن **242** تكرار كلي يليه عنصر أشخاص آخرين بنسبة **35.06%** وبتكرار بلغ **27** مرة.

ثم يأتي بعد ذلك عنصر الأب/ الزوج من حيث الأدوار في المرتبة الثالثة بنسبة **23.37%** وبتكرار بلغ **18** مرة، ثم يليه عنصر الأخ/ الأخت بنسبة**7.79%** وبـ **06** تكرارات، ثم يليه عنصر الأم/الزوجة بتكرار قدره **05** مرات ونسبة **6.49%** وأخيرا جاء عنصر ابن/ بنت بنسبة ضعيفة قدرت بـ **2.59%** وبتكرارين فقط.

أما فيما يخص العنف الجنسي فقد سجلنا انعدام النسبة والتكرار لكل من العناصر الثلاثة التالية: عنصر الابن/ البنت وعنصر أم و/ زوجة وعنصر أم/ زوجة، أما أعلى نسبة للعنف الجنسي من حيث الأدوار سجلت لدى عنصر الأشخاص الآخرين بنسبة قدرها **52.38%** وبتكرار**11**مرة، وجاء عنصر غير المصرح بهويتهم في المرتبة الثانية بنسبة**28.57%**وبتكرار **06** مرات ، يليه عنصر أب/ زوج بنسبة **19.04%** و بأربع تكرارات.

و بالنسبة للعنف اللفظي التي سجلنا فيه نسب متساوية من حيث عناصر أدوار الفاعلين لكل من عنصر "ابن/ بنت" وعنصر "أب/زوج "وعنصر" أخ/ أخت" قدرت بـ **10.25%** لكل عنصر وبتكرار **04** مرات لكل عنصر أما أعلى نسبة من حيث الأدوار في العنف اللفظي كانت من نصيب عنصر غير المصرح بهم بنسبة قدرها **48.71%** وتكرار**19**مرة، يليها عنصر الآخرين بنسبة **12.82%** وبمجموع **05** تكرارات، وجاء عنصر "أم/ زوجة" كأحد العناصر المرتكبة للعنف اللفظي ضد المرأة بنسبة ضعيفة قدرها**7.69%** و**03** تكرارات فقط.

وفيما يخص العنف النفسي ضد المرأة فقد سجل عنصر "أب/زوج" أكبر نسبة بلغت **39.62%** تكرار **21** مرة تليها عنصر الأشخاص "غير المصرح بهم" بـ **18**مرة تكرار ونسبة **33.96%**، أما عنصر "الآخرين" احتل المرتبة الثالثة بتكرار **05** مرات ونسبة **9.43%**، في حين سجل عنصري "ابن/بنت" و"أم/زوجة" نسبة متساوية بينهما قدرت بـ **7.54%** لكل عنصر و **04** تكرارات لكل عنصر.

أما العنف الاجتماعي ضد المرأة فقد احتل عنصر "غير المصرح بهم" المرتبة الأولى بنصف النسبة الكلية أي **50%** وبتكرار **08** مرات، أما بقية عناصر الأدوار فكانت النسب والتكرارات موزعة بالتساوي بينها حيث سجل عنصري"أب/زوج" و"آخرين" نسبة متساوية قدرها **18.75%** لكل منهما و **03** تكرارات لكل عنصر، يليه عنصري "أخ/أخت"و "أم/زوجة" بنسبة **6.25%** لكل عنصر وتكرار واحد لكل منهما.

وعن العنف الاقتصادي ضد المرأة فقد احتل عنصر "غير المصرح بهم" المرتبة الأولى بنسبة**38.88%** وبتكرار **14**مرة، يليه عنصر" أب/زوج" في المرتبة الثانية بتكرار **09** مرات ونسبة قدرها**25%**، وجاء عنصر "الآخرين" في المرتبة الثالثة بنسبة **22.22%** و **08** تكرارات، أما عنصري ""ابن/بنت" و"أم/زوجة" فسجلا نسبة مشتركة قدرها **5.55%** لكل عنصر وتكرارين لكل منهما، وأخيرا جاء عنصر" أخ/أخت" بنسبة **2.77%**وبواقع تكرار واحد فقط.

جدول رقم (29): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" المستوى السسيو– مهني للقائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الأشكال / الأدوار	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل(ة)	13	17.33	07	31.81	11	31.42	27	49.09	10	58.82	11	29.72	79	32.78
لا يعمل	21	28	01	4.54	08	22.85	05	9.09	01	5.88	09	24.32	45	18.67
طالب (ة)	02	2.66	02	9.09	02	5.71	01	1.81	00	00	02	5.40	09	3.73
غير مصرح به	39	52	12	54.54	14	40	22	40	06	35.29	15	40.54	108	44.81
المجموع	75	100	22	100	35	100	55	100	17	100	37	100	241	100
النسبة الكلية لظهور	**%31.12**		**%9.12**		**%14.52**		**%22.82**		**%7.05**		**%15.35**		**100**	

كشف التحليل الكمي الجزئي لتوزيع تكرارات عناصر فئة "**المستوى السوسيو- مهني للقائمين بالعنف ضد المرأة**" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي" عن وجود اهتمام كمي متباين من قبل الصحيفة نحو مختلف الفاعلين من حيث المستوى "السوسيو-مهني" لهم، إذ تم تسجيل أعلى نسبة في العنف الجسدي بـ **31.12%** يليه العنف النفسي بنسبة **22.82%**، ثم العنف الاقتصادي بنسبة **15.35%** ثم العنف اللفظي بنسبة قدرها **14.52%**، في حين جاء العنف الجنسي في المرتبة الخامسة بنسبة قدرها **9.12%** و أخيرا العنف الاجتماعي بـ**7.05%**.

من خلال قراءتنا العمودية لعناصر فئة المستوى السسيو- مهني" نجد أن عنصر "غير المصرح بحالتهم الاجتماعية" أخذ الحصة الكبرى في أشكال العنف ضد المرأة، حيث سجلت أعلى نسبة في العنف الجنسي بـ**54.54%** و**12** تكراراً، ثم العنف الجسدي بنسبة **52%** و بتكرار **39** مرة، يليه العنف الاقتصادي بنسبة **40.54%** و**14** تكراراً، ثم العنف النفسي واللفظي بنسبة مشتركة قدرها **40%** لكل عنصر وبتكرار **22** و**14** مرة لكل عنصر على التوالي و أخيرا العنف الاجتماعي بنسبة **35.29%**و**06** تكرارات.

واحتل عنصر مرتكبي العنف ضد المرأة "العاملين" أي المصرح بحالتهم الاجتماعية المرتبة الثانية ضمن فئة "المستوى السسيو- مهني" اذ سجلت أعلى نسبة للأشخاص العاملين الذين يمارسون العنف ضد المرأة في فئة العنف الاجتماعي بـ **58.82%** و**10** تكرارات محتلة بذلك المرتبة الأولى، يليها العنف النفسي بـ **49.09%** و**27** تكرارا، ثم العنف الجنسي بـ**31.81%** و**07** تكرارات، فالعنف اللفظي بنسبة **31.42%**وبتكرار **11**مرة، ثم العنف الاقتصادي بنسبة قدرها **29.72%** و بتكرار **11**مرة، وأخيرا العنف الجسدي بـ**13** تكرارا ونسبة قدرها **17.33%**.

أما عنصر "لا يعمل" فقد احتل المرتبة الثالثة ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" لممارسي العنف ضد المرأة

إذ سجلت أعلى نسبة للأشخاص غير العاملين الذين يمارسون العنف ضد المرأة في فئة العنف الجسدي بـ **28%** و**21** مرة تكرار محتلة بذلك المرتبة الأولى، يليها العنف الاقتصادي بـ **24.32%** و**09** تكرارات، ثم العنف اللفظي بـ**22.85%** و**08** تكرارات، فالعنف النفسي بنسبة **9.09%**وبتكرار **05** مرات، ثم العنف الاجتماعي بنسبة قدرها **5.88%** و بتكرار واحد، وأخيرا العنف الجنسي بتكرار واحد ونسبة قدرها**4.54%**.

ثم يأتي بعده ممارسي العنف ضد المرأة الذين يدرسون تحت عنصر "طالب" ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" في المرتبة الأخيرة ويتعلق هذا العنصر أساسا بالمعتدين القصر في الغالب حسب جريدة "الشروق اليومي" حيث سجل هذا العنصر تكرار إجمالي بلغ **09** مرات وبنسبة ظهور شغلت **3.73%** وهي نسبة ضعيفة . وقد سجلت نسب وتكرارات متقاربة لممارسي العنف ضد المرأة من عنصر الطلبة في

مختلف أشكال العنف ضد المرأة، إذ جاء العنف الجنسي في المرتبة الأولى بنسبة قدرها **9.09%** وبتكرارين اثنين، متبوعا بالعنف اللفظي بنسبة قدرها **5.71%** و بمعدل تكرارين اثنين، ثم العنف الاقتصادي بـ**5.40%** وبتكرارين فالعنف الجسدي بـ **2.66%** وتكرارين، وأخيرا العنف النفسي بـ **1.81%** و تكرار واحد فقط، كما سجلنا انعدام النسبة و التكرار في العنف الاجتماعي.

رابعا – فئة المصدر الصحفي:

جدول رقم (30): يمثل تكرارات عناصر فئة " مصدر المادة الإعلامية " في معالجة الموضوع ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

مصادر المادة الإعلامية	عدد التكرارات	النسبة المئوية%
توقيع الصحفي	08	4.51
المراسل الصحفي	142	80.22
المبعوث الصحفي	01	0.56
بـدون تـوقيع	26	14.69
الـمــجمـوع	**177**	**%100**

يُبيِن هذا الجدول نسبة التكرار الكلي لفئة عناصر "**مصادر المادة الإعلامية**" في جريدة "الشروق اليومي" التي بلغت نسبة **100%** وبتكرار **177** مرة، ومن خلال تفحص معطيات الجدول رقم **(30)** يبين لنا التباين من حيث النسب لعناصر هذه الفئة، وأعلى نسبة سجلناها من خلال دراستنا لعينة البحث حول هذه الفئة هي التي شغلها عنصر المراسل الصحفي بنسبة **80.22%** و بـ **142** مرة تكرار، وانخفضت النسبة بشكل واضح فيما يتعلق بعنصر بدون توقيع الصحفي الذي سجل نسبة **14.69%** وبتكرار **26** مرة، وهذا مما لا شك فيه يعود إلى اعتماد صحيفة "الشروق اليومي" على مراسليها المتواجدين على مستوى مكاتبها على مستوى **48** ولاية بصفة أكبر، ثم بعدها جاء عنصر توقيع الصحفي في المرتبة الثالثة بنسبة **4.51%** وبتكرار بلغ **08** مرات، بعدها يأتي عنصر المراسل المتحرك أو المبعوث الصحفي في المرتبة الأخيرة بنسبة **0.56%** وبتكرار واحد وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببقية المصادر الإعلامية الأخرى.

خامسا– فئة سمات المرأة المُعنَفة:

جدول رقم (31): يمثل تكرارات فئة "سمات المرأة المُعنفَة" ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

فئات السمات	التكرارات	النسبة المئوية%
الـــسـن	275	33.33
الأدوار	275	33.33
المستوى السوسيو– مهني	275	33.33
المجـمـوع	**825**	**%100**

يمثل الجدول رقم (**31**) التحليل الكمي الكلي لتكرارات فئة "**سمات المرأة المُعنفة**" الثلاث ونسبتها المئوية في صحيفة "الشروق اليومي"، ويكشف لنا هذا الجدول على التطابق بين الفئات الثلاثة من حيث النسب و التكرار وهو ما يؤكد الاهتمام الكبير لجريدة "الشروق اليومي" على تناول مواضيع وأخبار العنف ضد المرأة بكل خصائصها وتفاصيلها، حيث تسمح هذه الخصائص في فهم الظاهرة الاجتماعية و ربطها بالعوامل الذاتية لمرتكبيها، إذ نجد أن كل من سمة "أدوار المرأة المعنفة" وفئة "السن " و فئة "المستوى السسيو–مهني" للمرأة المعنفة سجلت نسبة متساوية قدرت بـ **33.33%** لكل فئة وتكرار **275** مرة لكل عنصر .

جدول رقم (32): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" السن المرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الأشكال / عناصر فئة السن	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
39-18	60	62.5	17	73.91	19	52.77	37	60.65	07	36.84	24	60	164	59.63
60-40	12	12.5	04	17.39	12	33.33	16	26.22	08	42.10	10	25	62	22.54
فوق60سنة	09	9.37	01	4.34	03	8.33	04	6.55	02	10.52	03	7.5	22	08
غير مصرح به	15	15.62	01	4.34	02	5.55	04	6.55	02	10.52	03	7.5	27	9.81
المجموع	96	100	23	100	36	100	61	100	19	100	40	100	275	100
نسبة الظهور	**%34.90**		**%8.36**		**%13.09**		**%22.18**		**%6.90**		**%14.54**		**%100**	

كشف التحليل الكمي الجزئي لتوزيع تكرارات عناصر فئة" **سن المرأة المعنفة**" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي" عن وجود اهتمام كمي متباين من قبل الصحيفة نحو تحدي سن الضحايا ويعكس ذلك النسب العالية المسجلة، إذ تم تسجيل أعلى نسبة في العنف الجسدي بـ **34.90%** يليه العنف النفسي بنسبة **22.18%**، ثم العنف الاقتصادي بنسبة **14.54%** ثم العنف اللفظي بنسبة قدرها **13.09%** في حين جاء العنف الجنسي في المرتبة الخامسة بنسبة قدرها **8.36%** و أخيرا العنف الاجتماعي بـ**6.90%**.

من خلال قراءتنا العمودية لعناصر فئة "سن المرأة المعنفة"" نجد أن عنصر الفئة العمرية من "**18–39** سنة" تشكل الفئة العمرية الأكثر تعرضا لمختلف أشكال العنف، حيث سجلت نسبة مرتفعة جدا في العنف الجسدي بـ**62.5%** وبتكرار **60** مرة، تليها عنصر الفئة العمرية "غير المصرح بسنها" في المرتبة الثانية من حيث العنف الجسدي بنسبة قدرها **15.62%** و**15** تكرارا، أما عنصر الفئة العمرية من "**40–60** سنة" احتلت المرتبة الرابعة بنسبة **12.5%** وتكرار **12** مرة، وأخيرا نجد عنصر الفئة العمرية "فوق **60**" وهي الفئة الأقل تعرضا للعنف الجسدي حسب الجريدة بنسبة قدرها **9.37%** و**09** تكرارات.

واحتل عنصر الفئة العمرية "**18–39**" سنة المرتبة الأولى كأكثر الفئات العمرية تعرضا للعنف الجنسي بنسبة وصلت **73.91%** وتكرار **17** مرة، تليها مباشرة الفئة العمرية "**40–60** سنة" كأحد الفئات التي تتعرض للعنف الجنسي بنسبة قدرها **17.39%** وتكرار**04**مرات، أما عنصري الفئة العمرية "فوق **60** سنة" و"غير المصرح بسنها" فسجلا نسبة وتكرار متساو بينهما بمعدل نسبة **4.34%** لكل عنصر فئة وتكرار واحد لكل عنصر فئة.

و في العنف اللفظي فقد احتلت عنصر الفئة العمرية نفسها "**18–39**" الصدارة بنسبة قدرها **52.77%** وتكرار**19** مرة، تليها عنصر الفئة العمرية من "**40–60**" ثانية بنسبة **33.33%** وتكرار **12**مرة، وسجلت الفئة العمرية " فوق **60** سنة" نسبة **8.33%** و**03** تكرارات، أما عنصر الفئة العمرية "غير المصرح بسنها" فجاءت في المرتبة الأخيرة كأحد الفئات العمرية الأقل تعرضا للعنف اللفظي بنسبة **5.55%** وتكرارين فقط.

كما سجلت ذات الفئة العمرية النسوية المذكورة سابقا أي "**18–39**" النسبة الأكبر أكثر تعرضا للعنف النفسي بنسبة قدرها**60.65%** و**37** مرة تكرار ، تليها الفئة العمرية من "**40–60** سنة" ثانية بنسبة بلغت **26.22%** وبتكرار**16**مرة، أما عنصري الفئة العمرية" فوق**60**سنة"و" غير المصرح بسنهم" فقد سجلا نسبة وتكرار متساويين بواقع **6.55%** لكل عنصر و**04** تكرارات.

واحتلت الفئة العمرية "**40–60** سنة" المرتبة الأولى كأكثر الفئات العمرية تعرضا للعنف الاجتماعي بنسبة قدرها **42.10%** وبتكرار **08** مرات، تليها الفئة العمرية "**18–39**" في المرتبة الثانية بنسبة **36.84%**.

و**07** تكرارات كما سجل عنصري الفئة العمرية "فوق**60** سنة" و"غير مصرح بسنهم" نسبة مئوية وتكرار متساو حيث سجل عنصر "فوق **60** سنة" **10.52%** وتكرارين، وهي ذات النسبة والتكرار لعنصر "غير المصرح بسنهم".

أما في العنف الاقتصادي فإنه تم تسجيل نسبة وتكرار متساو لكل من عنصري الفئة العمرية "فوق **60** سنة" و"غير المصرح بسنهم" بواقع **7.5%** لكل عنصر فئة و**03** تكرارات لكل عنصر فئة، واحتلت الفئة العمرية "**18–39**" أكثر من نصف النسبة المئوية قدرت بـ**60%** وبتكرار**24** مرة، تليها الفئة العمرية"**40–60**" بنسبة قدرها **25%** وتكرار **10** مرات.

جدول رقم (33): يمثل توزيع تكرارات عناصر" فئة الأدوار"المرأة المعنفة بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الأشكال / عناصر الفئة	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بنت	26	26.80	10	41.66	09	25	14	23.33	05	25	07	18.42	81	29.45
زوجة	23	23.71	00	00	05	13.88	22	36.66	03	15	11	28.94	64	23.27
أم	13	13.40	00	00	06	16.66	08	13.33	03	15	05	65.78	35	12.72
أخت	06	6.18	00	00	04	11.11	02	3.33	01	05	00	00	13	4.72
آخـرين	20	20.61	07	29.16	10	27.77	11	18.33	06	30	10	26.31	64	23.27
غير مصرح بهم	09	9.27	07	29.16	02	5.55	03	05	02	10	05	13.15	28	10.18
المجموع	97	100	24	100	36	100	60	100	20	100	38	100	275	100
نسبة الظهور	**%35.27**		**%8.72**		**%13.09**		**%21.81**		**%7.27**		**%13.81**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (33) الذي يخص التحليل الجزئي الكمي لتوزيع تكرارات عناصر فئة "**الأدوار**" المرأة المعنفة بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي والذي يكشف عن احتلال العنف الجسدي ضد المرأة من حيث الأدوار المرتبة الأولى وهذا بنسبة**35.27%**وبتكرار بلغ **97** مرة من أصل **275** تكرار كلي للفئة، في حين شغل العنف النفسي المرتبة الثانية بنسبة **21.81%** وبتكرار قدر بـ **60** مرة ثم يليه العنف الاقتصادي بنسبة قدرها**13.81%** وبتكرار**38** مرة، متبوعا بالعنف اللفظي في المرتبة الرابعة بتكرار**36**مرة ونسبة وصلت إلى **13.09%**، في حين حل العنف الجنسي من حيث الأدوار المرتبة الخامسة بنسبة **8.72%** وتكرار **24**مرة، متبوعا بالعنف الاجتماعي بنسبة **7.27%** و تكرار**20**مرة فقط من إجمالي التكرار الكلي للفئة.

أما فيما يخص القراءة العمودية لعناصر فئة "أدوار المرأة المعنفة" نجد أن المرأة الأكثر عرضة للعنف الجسدي هي "البنت" حيث شغلت أكبر نسبة بلغت **26.80%** وبتكرار**26**مرة من ضمن **245** تكرار كلي تليها المرأة "الزوجة" بنسبة **23.71%** وبتكرار بلغ **23** مرة. وفي المرتبة الموالية نجد عنصر النساء "الآخرين" وهم يتوزعون بين فتيات أصدقاء وزميلات وأقرباء بنسبة **20.61%**وبتكرار**20** مرة، تليها امرأة "الأم" بتكرار**13**مرة ونسبة معتبرة قدرها **13.40%**. وسجل عنصر النساء" غير المصرح بدورهم" بنسبة **9.27%** و**09** تكرارات أما عنصر المرأة "الأخت" فسجل نسبة ضعيفة قدرت بـ**5.18%** و**06** تكرارات فقط

أما فيما يخص العنف الجنسي ضد "الزوجة " و"الأم" و" الأخت" فقد سجلنا عدم ظهور النسبة والتكرار في هذه العناصر حسب جريدة "الشروق اليومي"، أما أعلى نسبة للعنف الجنسي ضد المرأة من حيث الأدوار سجلت ضد المرأة "البنت" بنسبة قدرها **41.66%** وبتكرار**10**مرات، في حين سجل عنصري "الآخرين"و"غير المصرح بهم" نسبة وتكرار متساو بينهما حيث قدرت النسبة بـ **29.16%** لكل منهما و**07** تكرارات لكل عنصر.

و بالنسبة للعنف اللفظي فإن النساء الأكثر عرضة لهذا العنف هم نساء يندرجون ضمن عنصر "آخرين" ضمن فئة "أدوار المرأة المعنفة" وفي الغالب هم صديقات و فتيات ذلك حسب تحليل عينة البحث إذ تم تسجيل نسبة قدرها **27.77%** وتكرار**10** مرات، يليه عنصر المرأة "البنت" الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة قدرها **25%** و**09** تكرارات، أما في المرتبة الثالثة رجعت لعنصر المرأة "الأم" التي بدورها يمارس عليها العنف اللفظي بتكرار **06** مرات ونسبة قدرها **16.66%**، و سجل كل من عنصري " الزوجة "و"الأخت" نسب وتكرارات متقاربة، حيث وصلت نسبة عنصر المرأة "الزوجة" التي تتعرض للعنف اللفظي إلى **13.88%** وبمجموع **05** تكرارات، أما عنصر المرأة "الأخت" فكانت نسبته **11.11%** وبـ**04** تكرارات. وفي الأخير احتل عنصر نساء "غير مصرح بدورهم" نسبة ضعيفة قدرها **5.55%** ومجموع تكرارين فقط.

و فيما يخص العنف النفسي فان "الزوجة" هي أكثر تعرضا للعنف النفسي حسب نتائج التحليل وذلك بنسبة معتبرة قدرها **36.66%** وتكرار **22** مرة، تليها المرأة " البنت" بنسبة **23.33%** وبـ **14**مرة تكراراً، أما عنصر "الآخرين" فجاء ثالثا بـ **11** تكراراً ونسبة قدرها **18.33%** ، يليه عنصر المرأة" الأم" التي بدورها تتعرض للعنف النفسي بنسبة **13.33%** وبـ**08** تكرارات، وأخيرا عنصر النساء" غير المصرح بدورهم" بنسبة **5.55%** وتكرارين فقط.

أما أدوار المرأة الأكثر عرضة للعنف الاجتماعي نجد عنصر نساء "آخرين" احتل المرتبة الأولى بنسبة **30%** وبتكرار **06** مرات، يليه عنصر المرأة "البنت" بـ**25%** و تكرار **05** مرات، أما عنصري المرأة "الزوجة" و"الأم" فسجلا نسبة وتكرارات متساوية بلغت **15%** لكل منهما و **03** تكرارات لكل عنصر فئة. أما عنصر "الأخت" فاحتل المرتبة الأخير بنسبة ضعيفة قدرها **05%** وتكرار واحد فقط.

وعن العنف الاقتصادي فان أكبر نسبة سجلت ضد المرأة "الأم " بنسبة **65.78%** وتكرار **05** مرات، يليه عنصر "الزوجة" بنسبة **28.94%** و **11** تكرارا، أما في المرتبة الثالثة فكانت من نصيب المرأة "الآخرين" بنسبة **26.31%** و **10** تكرارات، يليه عنصر المرأة "البنت" في المرتبة الرابعة بنسبة **18.42%** و **07** تكرارات، ثم عنصر "غير المصرح بدورهم" بنسبة **13.15%** و **05** تكرارات، في حين لم نسجل أي نسبة أو تكرار يذكر في عنصر "الأخت".

<u>جدول رقم (34):</u> يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "المستوى السسيو- مهني للمرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي"

الأشكال / عناصر الفئة	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عاملة	23	24.46	03	13.04	08	22.22	14	23.33	08	40	16	41.02	72	26.18
لا تعمل	27	27.83	03	13.04	11	30.55	22	36.66	04	20	09	23.07	76	27.94
طالبة	11	11.34	06	26.08	06	16.66	08	13.33	05	25	05	12.82	41	15.07
غير مصرح به	36	37.11	11	47.82	11	30.55	16	26.66	03	15	09	23.07	86	31.61
المجموع	97	100	23	100	36	100	60	100	20	100	39	100	275	100
نسبة الظهور	**%34.55**		**%11.76**		**%13.23**		**%22.05**		**%7.35**		**%14.33**		**%100**	

كشف التحليل الكمي الجزئي لتوزيع تكرارات عناصر فئة "**المستوى السوسيو- مهني للمرأة المعنفة**" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي" عن وجود اهتمام كمي متباين من قبل الصحيفة نحو تحديد المستوى "السوسيو-مهني" لهم، إذ تم تسجيل أعلى نسبة في العنف الجسدي بـ **34.55%** يليه العنف النفسي بنسبة **22.05%**، ثم العنف الاقتصادي بنسبة **14.33%** ثم العنف اللفظي بنسبة قدرها **13.23%**، في حين جاء العنف الجنسي في المرتبة الخامسة بنسبة قدرها **11.76%** وأخيرا العنف الاجتماعي بـ**7.35%**.

من خلال قراءتنا العمودية لعناصر فئة المستوى السسيو- مهني" للمرأة المعنفة نجد أن عنصر "لا تعمل" أي المرأة غير العاملة هي أكثر الفئات تعرضا لمختلف أشكال العنف، حيث سجلت أعلى نسبة عنف ضدها في العنف النفسي بنسبة قدرها **36.66%** وتكرار **22** مرة، يليها في المرتبة الموالية العنف اللفظي بنسبة **30.55%** و **11** تكرارًا، واحتل العنف الجسدي المرتبة الثالثة لذات عنصر فئة "لا تعمل" بنسبة بلغت **27.83%** وتكرارا **23**مرة، يليها العنف الاقتصادي بـ**23.07%** و **09** تكرارات، وأخيرا العنف الاجتماعي بنسبة **20%** وبواقع **04** تكرارات.

واحتل عنصر "غير المصرح به" أي النساء غير المصرح بحالتهن الاجتماعية المرتبة الثانية ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" اذ سجلت أعلى نسبة للمرأة غير المصرح بحالتها الاجتماعية في فئة العنف الجنسي بـ **47.82%** و **11** تكرارًا محتلة بذلك المرتبة الأولى، يليها العنف الجسدي بـ **37.11%** و **36** تكرارا، ثم العنف اللفظي بـ**30.55%** و **11**مرة تكرارًا، يليه العنف النفسي بنسبة **26.66%**وبتكرار **16**مرة، ثم العنف الاقتصادي بنسبة قدرها **23.07%** و بـ**09** تكرارات، وأخيرا العنف الاجتماعي بـ**20** تكرارا ونسبة قدرها **15%**.

أما عنصر "عاملة" فقد احتل المرتبة الثالثة ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" للمرأة المعنفة إذ سجلت أعلى نسبة للمرأة العاملة التي تتعرض للعنف في فئة العنف الاقتصادي بـ **41.02%** و **16**تكرارًا محتلة بذلك المرتبة الأولى، يليها العنف الاجتماعي ضد المرأة العاملة بنسبة **40%** و **08** تكرارات، وسجل العنف الجسدي نسبة قدرها **24.46%** و **23** مرة تكرار محتلا المرتبة الثالثة، يليه العنف النفسي بـ**23.33%** و **14** تكرارا، ثم العنف اللفظي بنسبة غير بعيدة عن العنف النفسي قدرت بـ **22.22%** وبمجموع **08** تكرارات، أما العنف الجنسي ضد المرأة العاملة فسجل أدنى نسبة قدرها **13.04%** و **03** تكرارات فقط.

ثم يأتي عنصر "طالبة" ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" للمرأة المعنفة في المرتبة الرابعة حيث سجل هذا العنصر تكرار إجمالي بلغ **41** مرة من أصل **275** تكرار كلي للفئة وبنسبة ظهور شغلت **15.07%** وهي نسبة ضعيفة، وقد سجلت نسب وتكرارات للمرأة الطالبة ضحية مختلف أشكال العنف إذ سجلت أكبر

نسبة عنصر "طالبة" تتعرضن للعنف الجنسي بنسبة قدرها **26.08%** وبتكرار **06** مرات، متبوعا بالعنف الاجتماعي ضد المرأة الطالبة بنسبة وصلت إلى **25%** و **05** تكرارات، واحتل العنف اللفظي المرتبة الثالثة بنسبة قدرها**16.66%** و **06** تكرارات، ثم العنف النفسي ضد عنصر "الطالبة" بـ .**13.33%** وبتكرار **08** مرات، وأخيرا العنف الجسدي ضد المرأة "الطالبة "بنسبة قدرها **11.34%** و **11** تكرارا.

سادسا – فئة الفاعلين:

جدول رقم (35): يمثل تكرارات عناصر فئة "الفاعلين" في الجريمة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
المعتدي	275	40.68
الضحايا	275	40,68
الأولياء	04	0.59
الجهات الأمنية والقضائية	99	14.64
أخرى	23	3.40
المجموع	**676**	**%100**

يُبيِن هذا الجدول رقم **(35)** حول التحليل الكمي الجزئي لفئة الشخصيات التي يدور حولها حدث العنف ضد المرأة أو الأطراف الفاعلين في العنف ضد المرأة، والذي يكشف لنا عن التقارب الكبير بين العنصر الأول والعنصر الثاني من حيث النسبة المئوية والتكرارات حيث أن عنصري "المعتدي أو الجناة" و "الضحايا" احتلت الصدارة بنسبة متساوية قدرها**40.68%** لكل فئة وبتكرار بلغ **275** مرة لكل فئة، و قد عمدت الصحيفة إلى تكرار فئتي الجاني و الضحية كونهما ركنين رئيسيين تقوم عليهما جريمة العنف ضد المرأة.

أما عنصر" الجهات الأمنية القضائية " فجاءت نسبتها **14.64%** وبتكرار **99** مرة نظرا للدور الذي تقوم به هذه الأخيرة في فصل النزاع بين الطرفين و معاقبة الجاني على فعلته أي التدخل كطرف ثالث لحل القضية، و حضي عنصر"أطراف أخرى" وقد تكون مصالح الحماية المدنية أو المستشفي أو مؤسسات إدارية...الخ إذ سجل نسبة **3.40%** وتكرار **23** مرة، وأخيرا نجد عنصر" الأولياء" بـ **04** مرات تكرار و بنسبة **0.59%** و هي نسبة منخفضة مقارنة بنسب العناصر السابقة الذكر.

سابعا – فئة منشأ الحدث:

جدول رقم (36): يمثل تكرارات عناصر فئة " منشأ الحدث" العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
منطقة الشرق	56	31.63
منطقة الغرب	50	28.24
منطقة الوسط	58	32.76
منطقة الجنوب	13	7.34
المـجمـوع	**177**	**%100**

إن ما يجب لفت النظر إليه هو أن هذا التوزيع الجغرافي للعنف ضد المرأة لا يعكس إلا بشكل رمزي حجم الظاهرة في كل ولاية وفي مدة محدودة، فقد تبين لنا من هذا الجدول رقم **(35)** والخاص بالتحليل الكمي الجزئي لفئة منشأ العنف ضد المرأة إلى أن ولايات "منطقة الوسط" هي التي تسجل أكبر عدد من العنف ضد المرأة حيث احتلت نسبة قدرها **32.76%** وهي نسبة كبيرة وتكرار بلغ **58**مرة، تليها في المرتبة الثانية ولايات "منطقة الشرق" بتكرار **56** مرة وبنسبة بلغت **31.63%**، وغير بعيد "منطقة الغرب" بنسبة **28.24%** وتكرار **50** مرة، أما عنصر ولايات "منطقة الجنوب "احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة قدرها **7.34%** وتكرار **13** مرة فقط.

2- التحليل الكمي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بيومية "الخبر"

2- 1- التحليل الكمي الجزئي لفئات الشكل المادة الإعلامية الخاصة بيومية "الخبر":

فبعد تفريغ نتائج تحليل عينة الصحيفة المختارة للدراسة (أي تفريغ البيانات المتضمنة في استمارات تحليل المضمون في الجداول الإحصائية التي تحتوي على كل أعداد العينة) قمنا بإعداد الجداول النهائية التي ستكون محل التحليل و تحصلنا في الأخير على**33** جدول خاص بجريدة "الشروق اليومي" و**33** جدول خاص بيومية "الخبر" و **21** جدول مقارن.

أولا- فئة المساحة:

تعبر المساحة المخصصة للحدث أو لقضية ما ضمن صحيفة معينة عن نسبة اهتمام هذه الصحيفة بهذا الحدث أو القضية لتصوره للقارئ إما إيجابا أو سلبا وفق ما يتماشى مع سياستها الإعلامية.

جدول رقم (37): يمثل المساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة التحريرية في يومية "الخبر"

الصحيفة	يومية الخبر	
	المساحة(سم^2)	النسبة المئوية%
المساحة التحريرية	542794.2	98.83
المساحة المخصصة للحدث	6367.22	1.17

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) أن يومية "الخبر" خصصت مساحة معتبرة بلغت**6367.22** سم^{2}من المساحة التحريرية المقدرة بـ **542794.2**سم^2، وهو ما يعني أن الصحيفة خصصت نسبة **1.17%** لمواضيع العنف ضد المرأة من المساحة التحريرية التي قدرت نسبتها **98.83%** ورغم أنها نسبة ضعيفة إلا أنها تبقى تُعبِر عن وجود اهتمام من قبل الصحيفة بالحدث.

و أعلى مساحة مخصصة للحدث بلغت **998.6**سم^2 وذلك في العدد**7574**الموافق لـ **11**أكتوبر **2014**م وهي تتزامن مع الدخول الاجتماعي .

بينما أدنى مساحة مخصصة للحدث هي **26.5**سم^2 وكان ذلك في العدد رقم**7136**الموافق لـ **14** جويلية **2013**م وهي تتزامن مع العطلة الصيفية.

ثانيا – فئة العناصر التيبو غرافية:

جدول رقم (38): يمثل المساحة المخصصة للنص ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في يومية "الخبر".

الصحيفة	يومية الخبر	
	المساحة(سم^2)	النسبة المئوية%
المساحة المخصصة للحدث	6367.22	1.17
المساحة المخصصة للنص	3373.44	52.98

من خلال قراءتنا للجدول رقم (38) نلاحظ أن المساحة المخصصة للنص بلغت **3373.44** سم^2، أي ما نسبته **52.98%**و هي نسبة عالية جدا و تخدم الموضوع، وهذا دليل على اعتماد صحيفة "الخبر" طريقة تقديم الأفكار من خلال النص، وهو ما سيتأكد لنا إذا ما قمنا بعرض المساحة المخصصة للعنوان والصورة بالنسبة للمساحة المخصصة للحدث.

و أعلى مساحة خصصت للنص وافقت العدد الذي خصص فيه أعلى مساحة للحدث أي العدد **7574** والموافق ليوم **11** أكتوبر **2014** م وهذا بمساحة قدرها **759.55** سم^2 .

بينما أدنى مساحة للنص سجلت في العدد الذي عرف أدنى مساحة للحدث أي العدد **7136**الموافق ليوم **14** جويلية**2013** م وهذا بمساحة قدرها **20**سم^2.

جدول رقم (39): يمثل المساحة المخصصة للعنوان ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في يومية "الخبر".

الصحيفة	يومية الخبر	
	المساحة(سم^2)	النسبة المئوية%
المساحة المخصصة للحدث	6367.22	1.17
المساحة المخصصة العنوان	817.97	12.84

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم (**39**) يتبين لنا أن المساحة المخصصة للعنوان إذا ما قورنت بالمساحة المخصصة للحدث بلغت **6367.22** سم^2 أي احتلت نسبة **12.84%** مقابل**1.17%** للمساحة المخصصة للحدث، علما أن المساحة المخصصة للحدث تم حسابها بالنظر إلى المساحة التحريرية ويدل هذا على أن العنوان قد سجل اهتماما ملحوظا مقارنة بمساحة الحدث وهو دليل على اعتماد يومية "الخبر" على العناوين لجذب القارئ وهو ما لاحظناه من خلال اطلاعنا على أعداد الصحيفة في عينة البحث.

جدول رقم (40): يمثل تكرارات "توزيع العناوين" في يومية "الخبر" ونسبتها المئوية

العناوين	عدد التكرارات	النسبة المئوية%
عنوان رئيسي	37	60.65
عنوان ثانوي	04	6.55
عنوان تمهيدي	20	32.78
المجموع	**61**	**%100**

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم(**40**) يتبين لنا أن يومية "الخبر" نوعت في أنواع العناوين خلال معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة وتوزعت هذه العناوين ما بين عناوين رئيسية وعناوين ثانوية وأخرى تمهيدية، ورغم تنوع هذه العناوين إلا أنها تباينت من حيث الأهمية وكذا مدى تعبيرها عن متن القالب الصحفي.

ولقد احتل العنوان الرئيسي المرتبة الأولى بنسبة **60.65 %** وبتكرار**37** مرة، وهو ما يؤكد اهتمام "الخبر" بموضوع العنف ضد المرأة، ويليه العنوان التمهيدي في المرتبة الثانية بنسبة **32.78%** بما يعادل **20** تكراراً و في المرتبة الثالثة نجد العنوان الثانوي الذي احتل نسبة **6.55%** فقط بواقع **04** تكرارات فقط.

جدول رقم (41): يمثل المساحة المخصصة للصورة ونسبتها المئوية مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث في يومية "الخبر".

الصحيفة	يومية الخبر	
	المساحة(سم^2)	النسبة المئوية%
المساحة المخصصة للحدث	6367.22	1.17
المساحة المخصصة للصورة	641.47	10.07

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم **(41)** نلاحظ أن الصحيفة أبدت كذلك اهتماما معتبرا أيضا لعنصر الصورة الذي احتل نسبة **10.07%** وبمساحة قدرها**641.47** سم^2، غير أنها إذا ما قورنت بالمساحة المخصصة للنص نجدها نسبة معتبرة وهو دليل على اعتماد واهتمام الصحيفة بالنص كما ذكرنا سابقا.

و كانت أعلى مساحة مخصصة للصورة في العدد **7544** الموافق ليوم **05** سبتمبر**2014** وهذا بمساحة قدرها**244.25** سم^2، بينما سجلنا أدنى مساحة مخصصة للصورة في العدد **7544** الموافق ليوم **26** أفريل **2012** و التي لم تتجاوز **77.39** سم^2

جدول رقم (42): يمثل تكرارات "توزيع الصور" في يومية "الخبر" ونسبتها المئوية

الصور	عدد التكرارات	النسبة المئوية%
صور واقعية	07	18.91
صور رمزية	03	8.10
صور من الأرشيف	02	5.40
بدون صور	25	67.56
المجموع	**37**	**%100**

من خلال قراءتنا للجدول رقم (**42**) نلاحظ غياب الصورة في تدعيم الموضوع قد احتل المرتبة الأولى بنسبة **67.56%** و تكرار**25** مرة رغم أهمية الصورة في تقوية مصداقية الخبر، وفي المرتبة الثانية تأتي الصور الواقعية وهي الصور الحقيقية التي تعبر عن الموضوع أو الشخصيات الواردة فيه بنسبة**18.91%** و بـ**07** تكرارات، تليها في المرتبة الموالية الصور الرمزية التمثيلية التي تعبر عن الموضوع بنسبة **8.10%** وبتكرار**03** مرات وفي الأخير نجد صور من الأرشيف بتكرارين ما يعادل نسبة **5.40%.**

ثالثا– فئة موقع المادة الإعلامية:

جدول رقم (43): يمثل تكرارات عناصر فئة "موقع المادة الإعلامية" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".

موقع المادة الإعلامية	الصفحة الأولى			الصفحات الداخلية			الصفحات الخاصة			الصفحة الأخيرة		
	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة
المجموع الكلي للتكرارات	01	01	00	21	10	10	00	00	00	01	02	03
مجموع تكرارات كل فئة	**02 تكرارات**			**29 تكرارا**			**00 تكرار**			**06 تكرارات**		
النسبة المئوية لكل فئة	**%5.40**			**%78.37**			**%00**			**%16.21**		
النسبة المئوية لتكرار كل فئة فرعية نسبة إلى المجموع الكلي لتكرارات فئتها الرئيسية	**50%**	**50%**	**00%**	**%72.41**	**%34.48**	**%34.48**	**%00**	**%00**	**%00**	**%16.66**	**%33.33**	**%50**

إذا جئنا إلى قراءة أرقام الجدول رقم (43) الذي يمثل توزيع "**موقع المادة الإعلامية**" الخاصة بالعنف ضد المرأة على صفحات يومية "الخبر" نجد أن أغلب المواد الإعلامية جاءت في الصفحات الداخلية للجريدة وهذا بنسبة كبيرة بلغت**78.37%**و بتكرار**29**مرة من أصل **37** تكرار كلي، و بالنسبة لموقع المادة الإعلامية التي جاءت في الصفحات الداخلية ضمن الصفحة ذاتها، فقد احتلت " أعلى الصفحة" أكبر نسبة **72.41%** بمجموع **21** تكرارا، بينما جاءت كل من "أعلى الصفحة " و "أسفل الصفحة " في المرتبة الموالية بمجموع **10** تكرارات لكل منهما بما يعادل **34.48%** لكل منهما.

أما باقي المواد الإعلامية فقد توزعت بنسب متقاربة بين الصفحة الأولى و الصفحة الأخيرة وانعدمت كلية في الصفحة الخاصة، بحيث أن نسبة المواد الإعلامية التي تموقعت في الصفحة الأخيرة هي**16.21%** بمجموع**06** تكرارات، و جاءت " أسفل الصفحة" في المرتبة الأولى بنسبة **50%** ووصلت نسبة المواد التي جاءت في "صدر الصفحة" إلى **16.66%** بمجموع تكرار واحد فقط، أما في الصفحة الأولى فقد احتل كل من "أعلى الصفحة" و"صدر الصفحة" نسبة متساوية قدرها **50%** لكل منهما وبمجموع تكرارا واحد لكل عنصر على التوالي في حين انعدمت النسبة والتكرار في "أسفل الصفحة"، كما لم نسجل أي تكرار أو نسبة تُذكر في الصفحة الخاصة .

رابعا – فئة الأنواع الصحفية:

جدول رقم (44): يمثل تكرارات عناصر فئة "الأنواع الصحفية" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".

الأنواع الصحفية	عدد التكرارات	النسبة المئوية%
الخبر الصحفي	26	70.27
التقرير الصحفي	04	10.81
التحقيق الصحفي	03	8.10
الحديث الصحفي	01	2.70
الريبورتاج الصحفي	02	5.40
المقال الصحفي	01	2.70
المجموع	**37**	**%100**

يتبن لنا من خلال القراءة الكمية للجدول رقم **(44)** أن النوع الصحفي الغالب في تغطية يومية "الخبر" للعنف ضد المرأة هو الخبر الصحفي بنسبة **70.27%** وبمجموع تكرار **26** مرة بين**37** تكرار كلي.

وبنسب متقاربة نجد كل من التقرير الصحفي و التحقيق الصحفي بنسب **10.81%** و **8.10%** على التوالي وبمعدل تكرار يقدر بـ **04** مرات و**03** مرات على التوالي ثم الريبورتاج الصحفي بنسبة **5.40%** وتكرارين.

بينما سجل كل من الحديث والمقال نسب وتكرارات متساوية تقدر بـ **2.70%** لكل منهما وتكرار واحد لكل نوع والملاحظ هنا أن يومية "الخبر" استخدمت مختلف الأنواع الصحفية في معالجتها للموضوع.

2-2- التحليل الكمي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بيومية "الخبر":

أولا – فئة الموضوع:

جدول رقم (45): يمثل تكرارات فئة توزيع "المواضيع" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".

الرقم	المـواضيع	التكرار	النسبة المئوية%
01	العنف الجسدي ضد المرأة	30	46.87
02	العنف الجنسي ضد المرأة	02	3.12
03	العنف اللفظي ضد المرأة	03	4.68
04	العنف النفسي ضد المرأة	11	17.18
05	العنف الاجتماعي ضد المرأة	01	1.56
06	العنف الاقتصادي ضد المرأة	17	26.56
المجموع		**64**	**%100**

كشف التحليل الكمي الكلي لعينة البحث الخاصة بيومية "الخبر" عن وجود اهتمام كمي متباين من قبل اليومية نحو فئات "**المواضيع**" الستة الموضحة في الجدول رقم **(45)**، فقد عرف موضوع "العنف الجسدي ضد المرأة" أعلى نسبة وبلغت**46.87 %** وبتكرار وصل إلى **30** مرة من ضمن **64** تكرار كلي للفئات يليه موضوع "العنف الاقتصادي ضد المرأة" الذي احتل نسبة**26.56 %** بمجموع تكرارات بلغ **17** مرة ثم موضوع "العنف النفسي ضد المرأة" شاغلا نسبة **17.18 %** بـ **11** تكرارًا.

كما كشف لنا نفس الجدول عن درجة التقارب في النسب بين فئتي " العنف اللفظي ضد المرأة" و"العنف الجنسي ضد المرأة" حيث شغلت كلا الفئتين **4.68%** و **3.12%** لكل فئة على التوالي وتكرار **03** مرات ومرتين على التوالي لكل فئة، وسجل موضوع "العنف الاجتماعي ضد المرأة" أدنى نسبة قدرت بـ **1.56 %** وتكرار واحد فقط.

كما يشير هذا الجدول إلى أن أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا في المجتمع الجزائري من خلال يومية "الخبر" هو العنف الجسدي، يليه العنف الاقتصادي ثم بعدها العنف النفسي فالعنف اللفظي ثم العنف الجنسي وأخيرا العنف الاجتماعي.

جدول رقم (46): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الفئة و عناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
القتـل	10	33.33
محاولة القتل	00	00
الضرب والجرح	09	30
الخطف	06	20
محاولة الانتحار	01	3.33
الانتحار	04	13.33
المـجمـوع	**30**	**%100**

يتضح لنا من الجدول رقم **(46)** أن أعلى نسبة ظهور ضمن عناصر موضوع "**العنف الجسدي ضد المـرأة**" الستة سجلها عنصر "القتل" بنسبة هامة لكنها في ذات الوقت لا تشكل الأغلبية بحيث بلغت **33.33%** بـ **10** تكرار من بين **30** تكراراً سجلها الموضوع.

و ثاني أعلى نسبة احتلها عنصر" الضرب والجرح" بنسبة معتبرة تقدر بـ **30%** بتكرار بلغ **09** مرات يليه عنصر " الخطف" مسجلا نسبة غير بعيدة بلغت **20%** و **06** تكرارات، وفي المرتبة الموالية جاء عنصر" الانتحار" مسجلا نسبة قدرها **13.33%** و **04** تكرارات وأخيرا حل عنصر" محاولة الانتحار" بتكرار واحد ونسبة ضعيفة قدرها **3.33%** .

جدول رقم (47): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
الاغـتـصـاب	01	50
التحريض على الفسق والدعارة	01	50
التحـرش الجنـسي	00	00
الإجبار على ممارسة الجنس	00	00
المـجموع	**02**	**%100**

من خلال الجدول رقم (47) الذي يُبين لنا كيفية توزيع عناصر فئة "**العنف الجنسي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، حيث يتضح لنا أنه من بين العناصر الأربعة لموضوع "العنف الجنسي ضد المرأة" لم يظهر في يومية "الخبر" خلال فترة الدراسة سوى عنصري "الاغتصاب"و "التحريض على الفسق والدعارة" بتكرار واحد لكليهما.

جدول رقم (48): يمثل تكرارات عناصر فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
السب والشتم	02	66.66
التهديد والتخويف	01	33.33
استخدام الألفاظ البذيئة	00	00
التحقير والإذلال	00	00
العقوق	00	00
المساس بالكرامة	00	00
المـجموع	**03**	**%100**

من خلال الجدول رقم **(48)** الذي يُبين لنا كيفية توزيع عناصر موضوع "**العنف اللفظي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، حيث يتضح لنا أنه من بين العناصر الستة لموضوع "العنف الجنسي ضد المرأة" لم يظهر في يومية "الخبر" خلال فترة الدراسة سوى عنصر "السب والشتم" بنسبة قدرها **66.66%** وتكرارين و عنصر "التهديد والتخويف" بتكرار واحد فقط ونسبة **33.33 %.**

جدول رقم (49): يمثل تكرارات عناصر فئة "العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية"الخبر".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
سوء المعاملة	07	63.63
الإهـــمـــال	04	36.36
تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة	00	00
الحرمان من الخروج من المنزل	00	00
الحرمان العاطفي	00	00
الـخيـــانة	00	00
المجـمـوع	**11**	**%100**

يكشف لنا الجدول رقم **(49)** عن كيفية توزيع عناصر موضوع "**العنف النفسي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، حيث يتضح لنا أنه من بين العناصر الستة للموضوع لم يظهر في يومية "الخبر" خلال فترة الدراسة سوى عنصر "سوء المعاملة" بنسبة قدرها **63.63%** وبـ **07** تكرارات و عنصر "الإهمال" بواقع **04** تكرارات ونسبة بلغت **36.36%**.

جدول رقم (50): يمثل تكرارات عناصر فئة "العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
الحرمان من العمل	00	00
الحرمان من التعليم	01	100
الحرمان من إبداء الرأي	00	00
الحرمان من زيارة الأهل والأقارب	00	00
المجموع	**01**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(50)** والخاص بتبيان توزيع تكرارات عناصر فئة "**العنف الاجتماعي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، حيث يتضح لنا أنه من بين العناصر الأربعة للموضوع لم يظهر في يومية "الخبر" خلال فترة الدراسة سوى عنصر واحد هو "الحرمان من التعليم" وهو العنصر الذي تكرر مرة واحدة في هذه الصحيفة.

جدول رقم (51): يمثل تكرارات عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية"الخبر".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
الســرقة	12	70.58
النصب والاحتيال	03	17.64
الابتـــــزاز	02	11.76
المجموع	**17**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(51)** والخاص بتبيان تكرارات عناصر فئة "**العنف الاقتصادي ضد المرأة**" و نسبتها المئوية في يومية "الخبر" مدى الاهتمام الواضح من جانب الصحيفة بعنصر السرقة إذ شغل نسبة **70.58%** وبتكرار بلغ **12** مرة من إجمالي تكرارات الفئة والمقدرة بـ **17** تكراراً، ثم يليها عنصر "النصب والاحتيال" بنسبة **17.64%** وبتكرار **03** مرات وفي الأخير عنصر "الابتزاز" بتكرارين ونسبة بلغت **11.76 %.**

ثانيا – فئة الدوافع:

جدول رقم (52): يمثل تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الـــدوافع / الفـــــئات	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العنف الجسدي ضد المرأة	10	38.46	08	38.09	01	100	04	80	14	56	**37**	47.43
العنف الجنسي ضد المرأة	01	3.48	01	4.76	00	00	00	00	01	04	03	3.84
العنف النفسي ضد المرأة	04	15.38	02	9.52	00	00	01	20	05	20	12	15.38
العنف اللفظي ضد المرأة	02	7.69	00	00	00	00	00	00	01	04	03	3.84
العنف الاجتماعي ضد المرأة	01	3.84	01	4.76	00	00	00	00	02	08	04	5.12
العنف الاقتصادي ضد المرأة	08	30.76	09	42.85	00	00	00	00	02	08	19	24.35
المجـــموع	26	100	21	100	01	100	05	100	25	100	**78**	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%33.33**		**%26.92**		**%1.28**		**%6.41**		**%32.05**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (52) الذي يحتوي "**تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع**" الستة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر" لاحظنا أنه لا يمكن فصل بين دوافع ممارسة العنف ضد المرأة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي المحيط، ولذلك نحاول من خلال تحليل مضمون المواد الإعلامية المنشورة في يومية "الخبر" أن نكشف عن الدوافع الأساسية والرئيسية وراء ممارسة العنف ضد المرأة داخل المجتمع الجزائري، حيث وجدنا بأن الدوافع الاجتماعية و الدوافع الأخرى أو المجهولة احتلت الصدارة بنسب وتكرارات متقاربة جدا قدرت بـ **33.33%** و **32.05%** لكل دافع على التوالي و تكرار **26** و**25** مرة على التوالي لكل منهما من ضمن **78** تكرار كلي للفئة، تليه الدوافع الاقتصادية شاغلة نسبة قدرها **26.92%** و بتكرار **21** مرة، أما الدوافع النفسية فقد احتلت المرتبة الرابعة حيث شغلت نسبة **6.41%**وبتكرار بلغ **05** مرات، وأخيرا الدوافع الصحية بتكرار واحد ونسبة لا تتجاوز **1.05 %**.

وإذا جئنا إلى القراءة العمودية لنسبة الظهور الكلية للدوافع الخمسة بالنسبة للمواضيع الستة نجد أن موضوع "العنف الجسدي ضد المرأة" قد أخذ الحصة الكبرى من حيث الدوافع وذلك بتكرار **37** مرة ونسبة بلغت **47.43%**، يليه موضوع "العنف الاقتصادي ضد المرأة" بـ **19** تكرارا وبنسبة **24.35%**، بعد ذلك يأتي "العنف النفسي ضد المرأة" و" مسجلا نسبة قدرها **15.38%** و مجموع **12** تكرار، ثم "العنف الاجتماعي ضد المرأة" بنسبة ضئيلة **5.12 %** و **04** تكرارات وأخيرا كل من "العنف الجنسي ضد المرأة" و "العنف اللفظي ضد المرأة" بـ **03** تكرارات لكل موضوع ونسبة **3.84 %** لكل منهما.

كما يكشف الجدول كذلك من خلال القراءة العمودية لتوزيع الدوافع الخمسة على المواضيع ففيما يخص الدوافع الاجتماعية فقد تم تسجيل أعلى نسبة للدوافع الاجتماعية في موضوع "العنف الجسدي ضد المرأة" حيث بلغت النسبة **38.46%** و**10** تكرارات يليه موضوع "العنف الاقتصادي ضد المرأة" بنسبة غير بعيدة بلغت **30.76 %** و **08** تكرارات، ثم "العنف النفسي ضد المرأة" بـ **15.38%** و **04** تكرارات، وحل موضوع "العنف اللفظي ضد المرأة" رابعا بنسبة قدرت بـ **7.69%** وتكرارين، أما ظهور الدوافع الاجتماعية فكان بالتساوي في كل من موضوعي "العنف الجنسي ضد المرأة"و" العنف الاجتماعي ضد المرأة" بتكرار واحد و بنسبة قدرها **3.84%** لكلاهما.

أما توزيع الدوافع الاقتصادية على المواضيع فقد سجلنا ظهور أكبر نسبة من الدوافع الاقتصادية في موضوع "العنف الاقتصادي ضد المرأة" بـ **09** تكرارات ونسبة قدرها **42.85%** يليه موضوع "العنف الجسدي ضد المرأة " في المرتبة الثانية بـ **08** تكرارات ونسبة **38.09%** أما موضوع "العنف النفسي ضد المرأة" لذات الدوافع فحل في المرتبة الثالثة مسجلا نسبة قدرها **9.52%** وتكرارين اثنين، فيما سجل كل من موضوعي "العنف الجنسي ضد المرأة " و"العنف الاجتماعي ضد المرأة" تكرارات و نسب مشتركة قدرت

بـ **4.76 %** لكلاهما وتكرار واحد لكلاهما، فيما انعدمت الدوافع الاقتصادية في موضوع " العنف اللفظي ضد المرأة".

وفي الدوافع الصحية نجد خمسة مواضيع من أصل ستة مواضيع انعدمت فيه التكرارات والنسبة المئوية، وبرزت في موضوع " العنف الجسدي ضد المرأة" بنسبة كاملة **100%** وتكرار واحد.

و فيما يخص الدوافع النفسية فقد ظهرت في موضوعين هما "العنف الجسدي ضد المرأة" بنسبة قدرها **80%** و **04** تكرارات وموضوع "العنف النفسي ضد المرأة" بتكرار واحد ونسبة **20%**. فيما انعدمت النسب وتكرارات الدوافع الصحية في بقية المواضيع.

وفي مواضيع العنف ضد المرأة التي ترتكب لدوافع أخرى أو مجهولة فنجد ظهور الدوافع الأخرى في كل أشكال العنف ضد المرأة وبنسب وتكرارات متباينة، ففي المقدمة نجد موضوع "العنف الجسدي ضد المرأة حيث سجلنا نسبة **56%** وبتكرار **14** مرة، ثم "العنف النفسي ضد المرأة" بنسبة **20%** وبتكرار قدره **05** مرات، ثم يليه كل من موضوعي "العنف الاقتصادي ضد المرأة" و "العنف الاجتماعي ضد المرأة" لذات الدوافع (الأخرى) بنسبة**08%** لكلاهما و تكرارين لكل موضوع، أما موضوعي "العنف الجنسي ضد المرأة" و"العنف اللفظي ضد المرأة" فقد سجلا معا نسبة لم تتجاوز **08%** بواقع **04 %** لكل موضوع وتكرار واحد فقط لكل منهما.

ومن كل هذا نستنتج أن المصادر الكبرى للمواضيع وفق القراءة العمودية بحسب يومية "الخبر" هي كمايلي:

- جرائم العنف الجسدي ضد المرأة.
- جرائم العنف الاقتصادي ضد المرأة.
- جرائم العنف النفسي ضد المرأة
- جرائم العنف الاجتماعي ضد المرأة.
- جرائم العنف الجنسي ضد المرأة.
- جرائم العنف اللفظي ضد المرأة

جدول رقم (53): يمثل دوافع تكرارات عناصر فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%		%	ك	%	ك	%	ك	%
القتل	03	25	02	25	00	00	02	66.66	04	33.33	11	**29.72**
محاولة القتل	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
الضرب والجرح	03	25	03	37.5	02	100	00	00	01	8.33	09	**24.32**
الخطف	03	25	03	37.5	00	00	00	00	03	25	09	**24.32**
محاولة الانتحار	00	00	00	00	00	00	00	00	01	8.33	01	**2.70**
الانتحار	03	25	00	00	00	00	01	33.33	03	25	07	**18.91**
المجموع	12	100	08	100	02	100	03	100	12	100	37	**100**
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%32.43**		**%21.62**		**%5.40**		**%8.10**		**%32.43**		**%100**	

الفصل السادس ـــــــ

من خلال الجدول رقم (53) الذي يخص التحليل الجزئي الكمي لتكرارات دوافع عناصر فئة "**العنف الجسدي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر" والذي يكشف ظهور الدوافع الاجتماعية و الدوافع الأخرى بقوة ضمن فئة "العنف الجسدي ضد المرأة" وهذا بنسبة **32.43%** لكلاهما وبتكرار بلغ **12** مرة لكلاهما، في حين حلت الدوافع الاقتصادية ثانية بنسبة **21.62%** وبتكرار قدر بـ **08** مرات، ثم تليها الدوافع النفسية ثالثة بنسبة **8.10%** وبتكرار **03** مرات، وأخيرا الدوافع الصحية بنسبة ضعيفة قدرها **5.40%** وتكرارين فقط، وتعود غلبة الدوافع الاجتماعية و الدوافع الأخرى والتي هي في تقدير الباحث هي دوافع اجتماعية للفئة ككل إلى طبيعة الموضوع فالعنف الجسدي ضد المرأة الذي تدور محاوره حول العنف المفضي الى القتل، محاولة القتل، الانتحار، الاعتداء بالضرب والجرح العمدي ومحاولة الانتحار وغيرها غالبا مع تكون دوافع ارتكاب مثل هذه الجرائم ضد المرأة لدوافع اجتماعية بالدرجة الأولى أو غير مصرح بها.

أما فيما يخص القراءة العمودية للدوافع نجد أن كل من عنصر "الضرب والجرح العمدي" و"القتل" و"الخطف" و"الانتحار" سجلو نسب وتكرارات متساوية تقدر بـ**25%** لكل عنصر و**03** تكرارات لكل عنصر فئة، في حين انعدم ظهور التكرارات والنسب المئوية في الدوافع الاجتماعية بالنسبة لعنصري " محاولة القتل" و" محاولة الانتحار" .

وعن توزيع الدوافع الاقتصادية على عناصر فئة "العنف الجسدي ضد المرأة" فقد سجلنا نسبة **25%** لعنصر "القتل" و بتكرارين، وجاء كل من عنصري "الضرب والجرح" و"الخطف" بنسب و تكرارات متساوية لكلاهما قدرت بـ **3.75%** و**03** تكرارات لكل عنصر، وانعدمت النسبة المئوية والتكرارات في بقية عناصر الفئة وهي "محاولة القتل" و"محاولة الانتحار" و"الانتحار".

و بالنسبة للدوافع الصحية التي سجلنا فيها نسب وتكرارات منعدمة في خمسة عناصر الفئة من أصل العناصر الستة للفئة، حيث سجلت نسبة ظهور كاملة في عنصر واحد وهو" الضرب والجرح" بتكرار واحد ونسبة **100%**.

وتم تسجيل أعلى نسبة من الدوافع النفسية في عنصر" القتل" بلغت **66.66%** وتكرارين يليه عنصر"الانتحار" بنصف النسبة أي **33.33%** وتكرارا واحد وهو أمر منطقي على اعتبار أن القتل و الانتحار أحد أسباب وقوعهما العوامل النفسية. ولم تظهر التكرارات والنسب المئوية في كل من "محاولة القتل" و"الضرب والجرح" و "الخطف" و"محاولة الانتحار".

أما الدوافع الأخرى أو المجهولة فسجلت أعلى نسبة في عنصر"القتل" بـ **33.33%** و**04** تكرارات، يليه عنصري"الخطف" و"الانتحار" بـ **03** تكرارات لكل منهما ونسبة 25 %، ثم عنصري "محاولة الانتحار"

لذات الدوافع في المرتبة الثالثة بتكرار واحد لكل عنصر ونسبة **8.33%** لكل منهما ولم تظهر النسبة المئوية والتكرار في عنصر "محاولة القتل".

<u>جدول رقم (54):</u> يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة" العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الاغتصاب	00	00	01	100	00	00	00	00	00	00	01	33.33
التحريض على الفسق	02	100	00	00	00	00	00	00	00	00	02	66.66
التحرش الجنسي	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الإجبار على ممارسة الجنس	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المجموع	02	100	01	100	00	00	00	00	00	00	03	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%66.66**		**%33.33**		**%00**		**%00**		**%00**		**100**	

يكشف الجدول رقم **(54)** التحليل الكمي الجزئي لتكرارات دوافع عناصر فئة "**العنف الجنسي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، بروز واضح للدوافع الاجتماعية بنسبة بلغت **66.66%** وبتكرارين من ضمن **03** تكرارات كلية للفئة، يليه عنصر الدوافع الاقتصادية بنسبة **33.33%** وبتكرار واحد، وسجلنا انعدام النسبة لكل من الدوافع الصحية و النفسية ودوافع أخرى وهذا دليل على أن الصحيفة ركزت على الدوافع الاجتماعية باعتبارها المحرك الأول لظاهر العنف ضد المرأة وتحديدا الجرائم التي تتعلق بالآداب العامة والأخلاق.

ومن خلال القراءة العمودية نكتشف مدى اهتمام الصحيفة بعناصر هذه الفئة، حيث جاء عنصر "التحريض على الفسق والدعارة" لدوافع اجتماعية بنسبة كاملة **100%** وبتكرارين، و بذات النسبة و تكرار واحد في الدوافع الاقتصادية وهذا يرجع أساسا إلى طبيعة موضوع هذا العنصر الذي عادة ما تكون أسبابه ذات سياق اجتماعي اقتصادي، في حين بقية العناصر لم نسجل فيها أي نسبة تذكر.

جدول رقم (55): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية" الخبر "

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السـب والشـتم	01	50	00	00	00	00	01	100	00	00	02	66.66
التـهديد والتخويف	01	50	00	00	00	00	00	00	00	00	01	33.33
استـخدام الألفاظ البـذيئة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
التـحقير والإذلال	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الـعقـوق	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المـساس بالكرامة	00	100	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المجموع	02	100	00	00	00	00	01	100	00	100	03	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**66.66%**		**00%**		**00%**		**33.33%**		**00%**		**100%**	

يكشف الجدول رقم (55) التحليل الكمي الجزئي لتكرارات دوافع عناصر فئة "**العنف اللفظي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، بروز واضح للدوافع الاجتماعية بنسبة بلغت **66.66 %** وبتكرارين من ضمن **03** تكرارات كلية للفئة، يليه عنصر الدوافع النفسية بنسبة **33.33%** وبتكرار واحد، وسجلنا انعدام النسبة لكل من الدوافع الصحية و الاقتصادية ودوافع أخرى وهذا دليل على أن الصحيفة ركزت على الدوافع الاجتماعية والنفسية باعتبارها المحرك الأول لظاهر العنف ضد المرأة وتحديدا الجرائم التي تتعلق بالآداب العامة والأخلاق.

ومن خلال القراءة العمودية نكتشف مدى اهتمام الصحيفة بعناصر هذه الفئة، حيث جاء عنصري "السب والشتم" و "التهديد والتخويف" لدوافع اجتماعية بنسب وتكرارات متساوية قدرت بـ**50%** لكل عنصر وتكرار واحد لكل منهما، وتم تسجيل نسبة كاملة **100%** في عنصر "السب والشتم "لدوافع نفسية وهذا يرجع أساسا إلى طبيعة موضوع هذا العنصر الذي عادة ما تكون أسبابه اجتماعية وضغوط نفسية، في حين بقية العناصر لم نسجل فيها أي نسبة تذكر.

جدول رقم (56): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية"الخبر"

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سـوء الـمعاملة	02	50	00	00	00	00	01	100	02	40	05	**41.66**
الإهـمـــال	02	50	02	100	00	00	00	00	03	60	07	**58.33**
تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
الحرمان من الخروج من المنزل	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
الحرمان العاطفي	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
الخيانة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
المجموع	04	100	02	100	00	00	01	00	05	100	12	**100**
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**33.33%**		**16.66%**		**%00**		**8.33%**		**41.66%**		**100**	

يكشف الجدول رقم **(56)** التحليل الكمي الجزئي لتكرارات دوافع عناصر فئة "**العنف النفسي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، عن احتلال الدوافع الأخرى الصدارة بنسبة بلغت **41.66%** و بـ**05** تكرارات من ضمن**12** تكرار كلي للفئة، يليه عنصر الدوافع النفسية بنسبة **33.33%** و مجموع **04** تكرارات من أصل **12** تكرار كلي للفئة وسجلت الدوافع الاقتصادية نسبة **16.66%** و تكرارين محتلة بذلك المرتبة الثالثة، و في المرتبة الرابعة نجد الدوافع النفسية بتكرار واحد فقط ونسبة بلغت **8.33%.**

ومن خلال القراءة العمودية نكتشف مدى اهتمام الصحيفة بعناصر هذه الفئة حيث جاء عنصري "سوء المعاملة" و "الإهمال" لدوافع اجتماعية بنسب وتكرارات متساوية قدرت بـ**50%** لكل عنصر وتكرارين لكل منهما، وتم تسجيل نسبة كاملة **100%** في لكل من عنصري "الإهمال" لدوافع اقتصادية و "سوء المعاملة لدوافع نفسية وبمعدل تكرارين و تكرار واحد لكل عنصر على التوالي.

و توزعت الدوافع الأخرى على كل من عنصري "الإهمال" و "سوء المعاملة" بنسب وتكرارات معتبرة قُدرت بـ **60 %**و **40 %**وبواقع **03** تكرارات و تكرارين لكل منهما على التوالي.

جدول رقم (57): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحرمان من العمل	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الحرمان من التعليم	01	100	01	100	00	00	01	100	01	100	04	100
الحرمان من إبداء الرأي	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الحرمان من زيارة الأهل	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المجموع	01	100	01	100	00	00	01	00	01	100	04	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%25**		**%25**		**%00**		**%25**		**%25**		**%100**	

يكشف الجدول رقم (57) التحليل الكمي الجزئي لتكرارات دوافع عناصر فئة "**العنف الاجتماعي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، عن تسجيل خمسة دوافع من أصل ستة نسب وتكرارات متساوية قدرت بـ **25%** لكل دافع وتكرارا واحد لكل منهم في حين انعدمت النسبة والتكرار في في عنصر واحد وهو الدوافع الصحية.

ومن خلال القراءة العمودية نكتشف مدى اهتمام الصحيفة بعنصر واحد من عناصر فئة "العنف الاجتماعي ضد المرأة" وهو عنصر" الحرمان من التعليم"، حيث ظهر هذا العنصر في جميع الدوافع الخمسة وبنسب وتكرارات كاملة مشتركة ومتساوية **100%** وإجمالي تكرار **04** مرات الفئة أما بقية عناصر الفئة لم تظهر فيها النسب المئوية والتكرارات في مختلف الدوافع.

جدول رقم (58): يمثل تكرارات دوافع عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الدوافع / عناصر الفئة	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	06	75	05	55.55	00	00	00	00	00	00	11	57.89
النصب والاحتيال	02	25	02	22.22	00	00	00	00	00	00	04	21.05
الابتزاز	00	00	02	22.22	00	00	00	00	02	100	04	21.05
المجموع	08	100	09	100	00	00	00	00	02	00	19	100
النسبة الكلية لظهور الدوافع	**%42.10**		**47.36%**		**%00**		**%00**		**%10.52**		**%100**	

من خلال الجدول رقم **(58)** الذي يخص التحليل الجزئي الكمي لتكرارات دوافع عناصر فئة "**العنف الاقتصادي ضد المرأة**" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر" والذي يكشف ظهور الدوافع الاقتصادية و الدوافع الاجتماعية بقوة ضمن فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" وهذا بنسبة **47.36%** و **42.10%** على التوالي لكلاهما وبتكرار بلغ **09** مرات و**08** لكل عنصر على التوالي، في حين حلت الدوافع الأخرى في المرتبة الثالثة بنسبة **10.52%** وبتكرارين، وترجع صدارة الدوافع الاجتماعية و الدوافع الاقتصادية الى الظروف الاجتماعية والتحولات الاقتصادية التي تعيشها البلاد كما ذكرنا سابقا.

وعن توزيع الدوافع الكلية على عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" نجد ظهور الدوافع الاجتماعية في عنصرين من عناصر للفئة الثلاثة الكلية، حيث ظهرت في عنصر"السرقة" بنسبة **75%** و**06** مرات تكرار، وبربع النسبة أي**25%** وتكرارين فقط في عنصر"النصب والاحتيال"، وانعدمت في عنصر"الابتزاز".

وعن توزيع الدوافع الاقتصادية على عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" فقد كانت أعلى من نصيب عنصر"السرقة" بـ **55%** و**05** مرات تكرار ثم وبـ **22.22%** وتكرارين لكل من عنصري "النصب والاحتيال"و"الابتزاز".

وتم تسجيل نسبة كاملة من الدوافع الأخرى في عنصر" الابتزاز" **100%** و تكرارين أما بقية العناصر لذات الدافع انعدمت فيها النسب المئوية والتكرارات، كما انعدمت النسبة والتكرار في الدوافع النفسية والدوافع الصحية.

ثالثا – فئة سمات القائم بالعنف:

جدول رقم (59): يمثل تكرارات فئة "سمات القائم بالعنف" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".

فئات السمات	التكرارات	النسبة المئوية%
الســن	39	26
الـجـنس	37	24.66
المستوى السوسيو– مهني	37	24.66
الأدوار	37	24.66
المجـمـوع	**150**	**%100**

يمثل الجدول رقم (59) التحليل الكمي الكلي لتكرارات فئة "**السمات**" الأربع ونسبتها المئوية في صحيفة "الخبر ويكشف لنا هذا الجدول على التقارب الكبير بين الفئات الأربعة من حيث النسب وهو ما يؤكد الاهتمام الكبير ليومية "الخبر" على تناول مواضيع وأخبار العنف ضد المرأة بكل عناصرها، حيث تسمح هذه الخصائص في فهم الظاهرة الاجتماعية وربطها بالعوامل الذاتية لمرتكبيها، إذ نجد أن عنصر "السن" احتل نسبة **26%** وبتكرار بلغ **39** مرة من ضمن **150** تكرار كلي للفئة، تليه كل من عنصر "الجنس" و "الأدوار" و"المستوى السوسيو– مهني" بنسبة متساوية قدرها **24.66%** لكل عنصر و بتكرار **37** مرة لكل عنصر.

جدول رقم (60): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" جنس القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الأشكال / الجنس	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكـــور	12	66.66	01	100	01	100	02	25	03	75	03	60	22	59.45
إنـــاث	03	16.66	00	00	00	00	01	12.5	00	00	01	20	05	13.51
غير مصرح بهم	03	16.66	00	00	00	00	05	62.5	01	25	01	20	10	27.02
المجموع	18	100	01	100	01	100	08	100	04	100	05	100	37	100
النسبة الكلية لظهور الجنس	**%48.64**		**%2.70**		**%2.70**		**%21.62**		**%10.81**		**%13.51**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي ليومية "الخبر" من خلال الجدول رقم **(60)** والخاص برصد تكرارات عناصر فئة "جنس القائمين بالعنف ضد المرأة" ونسبتها المئوية بروز نسبة عالية لعنصر العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة بلغت **48.64%** بتكرار **18** مرة من مجموع 37 تكرار كلي للفئة، وجاء العنف النفسي في المرتبة الثانية بنسبة **21.62%** وبتكرار **08** مرات، يليه العنف الاقتصادي بـ **05** تكرارات ونسبة **13.51%**، وغير بعيد سجل العنف الاجتماعي نسبة قدرها **10.81%** و **04** تكرارات، وحل كل من عنصري العنف الجنسي والعنف اللفظي بنسبة متساوية لكل منها بلغت **2.70%** وتكرار واحد لكل منهما.

أما القراءة العمودية لعناصر فئة "جنس القائمين بالعنف ضد المرأة" كشفت عن التقارب الكبير في توزيع التكرارات والنسب لعناصر فئة "جنس القائمين بالعنف ضد المرأة"، حيث مثّل عنصر الذكور النسبة الأكبر في مختلف أنواع العنف ضد المرأة حسب يومية "الخبر"، حيث سجلنا نسبة كاملة لعنصر الذكور الذين يمارسون العنف ضد المرأة بنسبة كاملة قدرت بـ **100%** وبتكرار كلي قدره مرة واحدة في كل من عنصر ي العنف الجنسي و العنف اللفظي ضد المرأة، يليه عنصر العنف الاجتماعي بنسبة عالية من الذكور قدرت بـ **75 %** وبتكرار **03** مرات، ثم يليه العنف الجسدي بنسبة **66.66%** وبتكرار **12**مرة، فالعنف الاقتصادي بنسبة **60%** و بتكرار **03** مرات و أخيرا العنف النفسي بواقع تكرارين و نسبة **25%**.

و في عنصر غير المصرح بهم فقد جاء في المرتبة الثانية من حيث توزيع عناصر الفئة إذا سجلنا انعدام النسبة والتكرار لعنصر غير المصرح بهم في عنصري العنف الجنسي والعنف اللفظي ضد المرأة، أما بقية أشكال العنف ضد المرأة فسجلت نسب وتكرارات متباينة، و تم تسجيل أعلى نسبة في العنف النفسي في بنسبة قدرها **62.5%** و بتكرار **05** مرات، يليه العنف الاجتماعي بنسبة **25%**و تكرار واحد، ثم العنف الاقتصادي بنسبة **20%** وتكرار واحد، وأخيرا العنف الجسدي بنسبة **16.66%** و **03** تكرارات فقط.

أما عنصر الإناث فاحتل المرتبة الثالثة في توزيع عناصر ذات الفئة وكان توزيع عنصر الإناث من حيث النسبة والتكرار قليل مقارنة بعنصر الذكور، إذا سجلنا انعدام النسبة والتكرار لدى عنصر الإناث في ممارسة العنف الجنسي والعنف اللفظي والعنف الاجتماعي، وظهرت النسبة والتكرارات متباينة في بقية أشكال العنف ضد المرأة، حيث ظهرت أعلى نسبة للإناث اللواتي يمارسن العنف ضد المرأة في العنف الاقتصادي بنسبة قدرت بـ**20%** وبتكرار واحد، يليه العنف الجسدي بنسبة غير بعيدة قدرت بـ **16.66%** و بتكرار **03** مرات، أما العنف النفسي ضد المرأة الذي تمارسه الإناث فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة قدرها **12.5%** و تكرار واحد.

جدول رقم (61): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" السن القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الأشكال / السن	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قـصر	01	5.26	00	00	00	00	00	00	00	00	02	33.33	03	7.69
راشــدين	13	68.42	01	100	00	00	02	25	02	50	02	33.33	20	51.28
غير مصرح بهم	05	26.31	00	00	01	100	06	75	02	50	02	33.33	16	41.02
المجموع	19	100	01	100	01	100	08	100	04	100	06	100	39	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%48.71**		**%2.56**		**%2.56**		**%20.51**		**%10.25**		**%15.38**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (**61**) والخاص برصد تكرارات عناصر فئة "**سن القائمين بالعنف ضد المرأة**" ونسبتها المئوية نلاحظ أن عنصر الراشدين سجل نسبة عالية بلغت **48.71%** و بتكرار **19** مرة من ضمن **39** تكرار كلي للفئة، يليه في العنف النفسي في المرتبة الثانية بنسبة **20.51%** وبتكرار **08** مرات ثم العنف الاقتصادي والعنف الاجتماعي بنسبة متقاربة على التوالي حيث سجل العنف الاقتصادي نسبة قدرها **15.38%** وبتكرار **06** مرات، يليه العنف اللفظي بنسبة قدرها**10.25%** وبتكرار **04** مرات، أما العنف الجنسي والعنف اللفظي احتلا المرتبة الخامسة مسجلان نسبة متساوية لكلاهما قدرها **2.56%** و تكرار واحد لكل منهما.

وكشفت لنا القراءة العمودية لعناصر فئة "السن" عن التقارب الكبير في توزيع التكرارات والنسب لعناصر فئة "سن القائمين بالعنف ضد المرأة"، من خلال حرص يومية "الخبر" على ابراز خصائص ممارسي العنف ضد المرأة، إذ مثل عنصر الراشدين أثر شرائح المجتمع ممارسة للعنف ضد المرأة ويعكس ذلك احتلاله النسبة الأكبر في مختلف أنواع العنف الذي يقع ضد المرأة بحسب يومية "الخبر" حيث سجلنا نسب فاقت **51.%** في مختلف عناصر فئة أشكال العنف ضد المرأة التي كانت فيها فئة الراشدين عنصرا فاعلا فيها وبتكرار إجمالي قدره**20** تكرار من أصل **39** تكرار كلي للفئة، و احتل عنصر الراشدين في موضوع العنف الجنسي ضد المرأة نسبة كاملة **100%** وبتكرار واحد، يليه العنف الجسدي بنسبة **68.42** %وبتكرار **31**مرة، ثم العنف الاجتماعي بـ**50%** وبتكرارين يليه العنف الاقتصادي بـ **33.33%** وبتكرارين مرة بعدها العنف النفسي بنسبة **25%** وبتكرارين، في حين لم نسجل أي نسبة أو تكرار يُذكر في العنف اللفظي.

أما عنصر غير المصرح بهم فقد جاء في المرتبة الثانية من حيث توزيع عناصر الفئة إذا سجلنا انعدام النسبة والتكرار لعنصر غير المصرح بهم في موضوع العنف الجنسي ضد المرأة، أما بقية أشكال العنف ضد المرأة فسجلت نسب وتكرارات متباينة، حيث سجل "عنصر غير المصرح به" في العنف اللفظي بنسبة **100%** و بتكرار واحد، يليه العنف النفسي بنسبة **75%** وبـ**06** تكرارات، واحتل العنف الاجتماعي المرتبة الثالثة بتكرارين ونسبة قدرها **50%**، أما العنف الاقتصادي ظهر بتكرارين و بنسبة **33.33%** ثم العنف الجسدي بنسبة **26.31%** و **05** تكرارات.

و رغم غموض هذا العنصر وعدم وضوح أعمار القائمين بالعنف ضد المرأة فإن ما نستشفه من تحليل محتوى المواضيع بحسب يومية "الخبر" أن فئة غير المصرح بهم فهم عموما من فئة الراشدين.

و حل عنصر القصر في المرتبة الثالثة من حيث توزيع عناصر الفئة و ظهر في موضوعين فقط من أصل ستة و هما موضوع الاقتصادي بنسبة قدرها **33.33%** وبواقع تكرارين، يليه العنف الاجتماعي بنسبة **5.26%** وبتكرار واحد، في حين انعدمت النسب والتكرارات في بقية المواضيع.

يتبين لنا من خلال نتائج التحليل الكمي الجزئي لعناصر فئة "سن القائمين بالعنف ضد المرأة أي توزيع أشكال العنف ضد المرأة حسب العمر أن يومية "الخبر" أولت اهتماما كبيرا عند نشرها موضوعات العنف ضد المرأة على تحديد عنصر سن الفاعلين سواء كانوا قصرا أم راشدين وحتى الغير مصرح بسنهم.

جدول رقم (62): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "أدوار القائمين بالعنف ضد المرأة بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الأشكال / الأدوار	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابن/ بنت	03	15.78	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	03	8.10
أب/ زوج	03	15.78	00	00	00	00	01	14.28	00	00	00	00	04	10.81
أخ/ أخت	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
أم / زوجة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	20	01	2.70
آخــرين	11	57.89	01	100	00	00	05	71.42	04	100	04	80	25	67.56
غير مصرح بهم	02	10.52	00	00	01	100	01	14.28	00	00	00	00	04	10.81
المجموع	19	100	01	100	01	100	07	100	04	100	05	100	37	100
النسبة الكلية	**%51.35**		**%2.70**		**%2.70**		**%18.91**		**%10.81**		**%13.51**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (62) الذي يخص التحليل الجزئي الكمي لتوزيع تكرارات عناصر فئة " الأدوار القائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر" والذي يكشف عن ظهور عناصر فئة " الأدوار" بنسبة أعلى في العنف الجسدي بنسبة قدرها **51.35%** وبتكرار بلغ **19**مرة، في حين شغلت في العنف الاقتصادي المرتبة الثانية بنسبة **18.91%** وبتكرار قدر بـ**07** مرات ثم يليه في العنف الاقتصادي بنسبة قدرها**13.51%** وبتكرار **05** مرات، وجاء العنف الاجتماعي في المرتبة الرابعة بـ **04** تكرارات ونسبة وصلت إلى **10.81%**، في حين سجل العنف الجنسي والعنف اللفظي نسب متساوية قدرها **2.70%** لكل عنصر منهما وتكرار واحد لكل منهما.

أما فيما يخص القراءة العمودية للأدوار أو القائمين بالعنف ضد المرأة نجد أن عنصر "الآخرين" في العنف الجسدي شغل أكبر نسبة بلغت **57.89%** و بتكرار **11** مرة من ضمن**37** تكرار كلي، يليه عنصري "الأب/ الزوج" و "ابن/ بنت" في المرتبة الثانية بنسبة **15.78%** لكل عنصر وبتكرار **03** مرة لكل منهما، ثم يليه عنصر "غير المصرح بهم" بنسبة **10.52%** وبتكرارين في حين انعدمت النسبة المئوية والتكرار في عنصري" الأم/الزوجة" و "أخ/ أخت".

كما ظهر"عنصر غير المصرح بهم" في كل من موضوعي العنف الجنسي والعنف اللفظي حيث سجلنا نسب كاملة **100 %**وتكرار واحد لكلاهما في حين انعدمت في بقية العناصر الأربعة الكلية للفئة.

و بالنسبة للعنف النفسي فقد سجلنا أعلى نسبة من حيث عناصر أدوار الفاعلين في عنصر "آخرين" بنسبة قدرت بـ **71.42%** وبتكرار **05** مرات، يليه كل من عنصري"أب/زوج" و "غير مصرح بهم" بنسب متساوية قدرت بـ **14.28%** و تكرار واحد لكل منهما، وسجلنا عدم ظهور النسب التكرارات في بقية عناصر الفئة.

وفيما يخص العنف الاجتماعي فقد انعدمت النسب والتكرارات في خمسة عناصر لفئة "الأدوار" وظهرت بنسبة كاملة في عنصر" آخرين" فقط.

وعن العنف الاقتصادي ضد المرأة فقد احتل عنصر "آخرين المرتبة الأولى بنسبة**80%** و بـ **04** تكرارات، يليه عنصر "أم/زوجة" في المرتبة الثانية مسجلا نسبة **20%** وتكرار واحد أما بقية العناصر لم تظهر فيها النسب و التكرارات.

<u>جدول رقم (63):</u> يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" المستوى السسيو- مهني للقائمين بالعنف ضد المرأة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية"الخبر"

الأشكال / الأدوار	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عامل(ة)	00	00	00	00	00	00	02	25	00	00	01	20	03	8.10
لا يعمل	05	27.77	01	100	00	00	00	00	00	00	01	20	07	18.91
طالب (ة)	01	5.55	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	2.70
غير مصرح به	12	66.66	00	00	01	100	06	75	04	100	03	60	26	70.27
المجموع	18	100	01	100	01	100	08	100	04	100	05	100	37	100
النسبة الكلية لظهور	**%48.64**		**%2.70**		**%2.70**		**%21.62**		**%10.81**		**%13.51**		**100**	

كشف التحليل الكمي الجزئي لتوزيع تكرارات عناصر فئة"**المستوى السوسيو- مهني للقائمين بالعنف ضد المرأة**" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر" عن وجود اهتمام كمي متباين من قبل الصحيفة نحو الفاعلين من حيث المستوى "السوسيو-مهني" لهم، إذ تم تسجيل أعلى نسبة في العنف الجسدي بـ **48.64%** يليه العنف النفسي بنسبة **21.62%** ، ثم العنف الاقتصادي بنسبة **13.51%** ثم العنف الاجتماعي بنسبة قدرها **10.81%**، في حين جاء العنف الجنسي و العنف اللفظي ضد المرأة في المرتبة الخامسة معا مسجلان بنسبة قدرها **2.70 %** لكل موضوع .

من خلال قراءتنا العمودية لعناصر فئة المستوى السسيو- مهني" نجد أن عنصر "غير المصرح بحالتهم الاجتماعية" أخذ الحصة الكبرى من حيث الظهور في مختلف أشكال العنف ضد المرأة، حيث ظهرت العنصر بنسب مئوية كاملة متساوية في ثلاثة مواضيع من أصل ستة وهي العنف الجنسي والعنف اللفظي و العنف الاجتماعي ضد المرأة قدرت بـ **100%** لكل موضوع وتكرار مرة واحد لموضوعي العنف الجنسي والعنف اللفظي و **04** تكرارات في موضوع العنف الاجتماعي محتلين المرتبة الأولى، يليه العنف الجسدي بنسبة **66.66 %** و بتكرار **12** مرة، ثم العنف النفسي بنسبة **75%** و **06** تكرارات، ثم العنف و أخيرا العنف الاقتصادي بنسبة **60 %** و **03** تكرارات.

واحتل عنصر "لا يعمل" أي المصرح بحالتهم الاجتماعية المرتبة الثانية ضمن فئة "المستوى السسيو- مهني" اذ سجلت أعلى نسبة للأشخاص غير العاملين الذين يمارسون العنف ضد المرأة في فئة العنف الجنسي بـ **100%** و تكرار واحد، يليها العنف الاقتصادي بـ **20%** وتكرار واحد، ثم العنف الجسدي في المرتبة الثالثة بـ**27.77%** و **05** تكرارات، في حين انعدمت النسب والتكرارات في كل من موضوعي العنف اللفظي والنفسي ضد المرأة.

أما عنصر "عامل" فقد احتل المرتبة الثالثة ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" لممارسي العنف ضد المرأة إذ سجلت أعلى نسبة للأشخاص العاملين الذين يمارسون العنف ضد المرأة في فئة العنف النفسي بـ **25%** و تكرارين، يليها العنف الاقتصادي بـ **20%** و تكرار واحد، أما بقية المواضيع الأربعة انعدمت فيها النسب المئوية والتكرارات.

ثم يأتي بعده ممارسي العنف ضد المرأة الذين يدرسون تحت عنصر "طالب" ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" في المرتبة الأخيرة ويتعلق هذا العنصر أساسا بالمعتدين القصر في الغالب حسب يومية "الخبر" حيث ظهر هذا العنصر مرة واحدة و بنسبة قدرها 5.55% في موضوع العنف الجسدي . كما سجلنا انعدام النسب المئوية و التكرارات في بقية المواضيع الخمسة.

رابعا – فئة المصدر الصحفي:

جدول رقم (64): يمثل تكرارات عناصر فئة " مصدر المادة الإعلامية " في معالجة الموضوع ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

مصادر المادة الإعلامية	عدد التكرارات	النسبة المئوية%
توقيع الصحفي	01	2.70
المراسل الصحفي	36	97.29
المبعوث الصحفي	00	00
بـدون تـوقيع	00	00
الـمـجمـوع	**37**	**%100**

ومن خلال تفحص معطيات الجدول رقم **(64)**الذي يُوضح لنا نسبة التكرار الكلي لفئة عناصر مصادر المادة الإعلامية التي اعتمدتها يومية "الخبر"" في تغطية الحدث عن اعتماد الصحيفة على مصدرين من أصل أربعة مصادر اعلامية، حيث سجل عنصر المراسل الصحفي أعلى نسبة قدرت بـ **97.29%** و بـ **36** مرة تكرار و يعود ذلك إلى اعتماد صحيفة "الشروق اليومي" على شبكة مراسليها المتواجدين على مستوى **48** ولاية بصفة أكبر، ثم بعدها جاء عنصر توقيع الصحفي مسجلا نسبة **2.70 %** وبتكرار واحد فقط، وهي نسبة ضعيفة، أما عنصري المبعوث الصحفي وبدون توقيع لم تعتمدهما يومية" الخبر" طيلة فترة الدراسة حيث انعدمت فيهما النسب المئوية والتكرارات.

خامسا– فئة سمات المرأة المُعنَفة:

جدول رقم (65): يمثل تكرارات فئة "سمات المرأة المُعنفَة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

فئات السمات	التكرارات	النسبة المئوية%
الـــسـن	41	33.33
الأدوار	41	33.33
المستوى السوسيو– مهني	41	33.33
المجـمـوع	**123**	**%100**

يمثل الجدول رقم **(65)** التحليل الكمي الكلي لتكرارات لعناصر فئة "سمات المرأة المُعنفة" ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"، حيث كشف لنا هذا الجدول على التطابق بين عناصر الفئة الثلاث من حيث النسب و التكرار وهو ما يؤكد على حِرص يومية "الخبر" على تناول مواضيع وأخبار العنف ضد المرأة بكل خصائصها وتفاصيلها، حيث تسمح هذه الخصائص في فهم الظاهرة الاجتماعية و ربطها بالعوامل الذاتية لمرتكبيها، إذ نجد أن كل من سمة "أدوار المرأة المعنفة" وفئة "السن " و فئة "المستوى السسيو– مهني" للمرأة المعنفة سجلت نسبة متساوية قدرت بـ **33.33%** لكل فئة وتكرار **41** مرة لكل عنصر فئة.

جدول رقم (66): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة" السن المرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الأشكال / عناصر فئة السن	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
18-39	15	65.21	01	100	01	100	04	57.14	03	75	02	40	26	63.41
40-60	04	17.39	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	04	9.75
فوق60سنة	01	4.34	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	2.43
غير مصرح به	03	13.04	00	00	00	00	03	42.85	01	25	03	60	10	24.39
المجموع	23	100	01	100	01	100	07	100	04	100	05	100	41	100
نسبة الظهور	**%56.09**		**%2.43**		**%2.43**		**%17.07**		**%9.75**		**%12.19**		**%100**	

كشف التحليل الكمي الجزئي لتوزيع تكرارات عناصر فئة "**سن المرأة المعنفة**" بالنسبة لأشكال العنف ضدها ونسبتها المئوية في يومية "الخبر" عن وجود اهتمام كمي متباين من قبل الصحيفة نحو تحديد سن الضحايا، إذ تم تسجيل أعلى نسبة في العنف الجسدي بـ **56.09%** يليه العنف النفسي بـ**17.07%**، ثم العنف الاقتصادي بنسبة **12.19%** ثم العنف الاجتماعي بنسبة قدرها **9.75%**، في حين جاء العنف الجنسي والعنف اللفظي بنسب متساوية بينهما بلغت **2.43%** لكل موضوع.

من خلال قراءتنا العمودية لعناصر فئة "سن المرأة المعنفة"" نجد أن عنصر الفئة العمرية من "**18–39** سنة" تشكل الفئة العمرية الأكثر تعرضا لمختلف أشكال العنف، حيث سجلت نسبة مرتفعة جدا في كل من العنف الجنسي بـ **100%** وتكرار واحد، يليها العنف الاجتماعي بـ **75%** و **03** تكرارات ثم العنف الجسدي بـ**65.21 %** وبتكرار **15** مرة، بعدها العنف النفسي بـ **04** تكرارات و نسبة **57.14 %** وأخيرا العنف الاقتصادي بنسبة **40 %** وتكرارين.

تليها عنصر الفئة العمرية "غير المصرح بسنها" في المرتبة الثانية وتم تسجيل أعلى نسبة في العنف الاقتصادي بـ **60 %** و **03** تكرارات، ثم العنف النفسي بـ **03** تكرارات ونسبة بلغت **42.85 %**، يليها العنف الاجتماعي ثالثا بنسبة 25 % و تكرار واحد، أما موضوعي "العنف الجنسي والعنف اللفظي" فلم تظهر فيهما النسب المئوية والتكرارات.

أما في المرتبة الثالثة نجد الفئة العمرية من " **40 – 60** سنة" وسُجلت أعلى نسبة في العنف الجسدي بـ **17.39%** وتكرار **04** مرات، أما بقية المواضيع فلم تظهر فيها النسب المئوية والتكرارات.

و جاءت الفئة العمرية من "فوق **60** سنة" في المرتبة الرابعة مسجلة ظهور في موضوع واحد وهو العنف الجسدي ضد المرأة وبنسبة ضعيفة قدرت بـ 4.34 % و تكرار واحد فقط، في حين بقية المواضيع لم تظهر فيها النسب والتكرارات.

جدول رقم (67): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "أدوار المرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الأشكال / عناصر الفئة	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بنت	07	29.16	01	100	00	00	00	00	00	00	00	00	08	19.15
زوجة	04	16.66	00	00	00	00	00	00	00	00	01	20	05	12.19
أم	02	8.33	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	02	4.87
أخت	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
آخـرين	09	37.5	00	00	01	100	05	62.5	03	75	04	80	22	53.65
غير مصرح بهم	00	00	00	00	00	00	03	37.5	01	25	00	00	04	9.75
المجموع	24	100	01	100	01	100	08	100	04	100	05	100	41	100
نسبة الظهور	**%58.53**		**%2.43**		**%2.43**		**%19.51**		**%9.75**		**%12.19**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (67) الذي يخص التحليل الجزئي الكمي لتوزيع تكرارات عناصر فئة " أدوار "المرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر" والذي يكشف عن ظهور أعلى نسبة من أدوار المرأة المعنفة في العنف الجسدي وهذا بنسبة**58.53%** وبتكرار بلغ **24** مرة من أصل **41** تكرار كلي للفئة، في حين شغل ذات العنصر في العنف النفسي المرتبة الثانية بنسبة **19.51%** وبتكرار قدر بـ **08** مرات، ثم يليه العنف الاقتصادي بنسبة قدرها**12.19%** وبتكرار**05** مرات متبوعا بالعنف الاجتماعي في المرتبة الرابعة بتكرار**04** مرات ونسبة وصلت إلى **9.75%**، وسجلت نسبة متساوية في كل من موضوعي العنف الجنسي و العنف اللفظي بنسبة **2.43%** و تكرا واحد لكل منهما.

أما فيما يخص القراءة العمودية لعناصر فئة "أدوار المرأة المعنفة" بالنسبة للمواضيع نجد أن صنف المرأة الأكثر عرضة للعنف الجسدي هم النساء " آخرين" وهم يتوزعون بين صديقات وعشيقات وزميلات وأقرباء حيث شغلت أكبر نسبة بلغت **37.5%** و بـ **09** تكرارات من ضمن**41** تكرار كلي للفئة، تليها المرأة "البنت" بنسبة **29.16%** وبتكرار **07** مرات، وفي المرتبة الموالية نجد عنصر "الزوجة" بنسبة **16.66** %وبتكرار **04** مرات تليها المرأة "الأم" بتكرارين ونسبة قدرها **8.33%** في حين لم نسجل نسب وتكرارات في كل من عنصري "الأخت" و" غير المصرح بهم" وسجل عنصر النساء" غير المصرح بدورهم" .

أما فيما يخص العنف الجنسي ضد "الزوجة " و"الأم" و" الأخت" و "آخرين" و"غير المصرح بهم" فقد سجلنا عدم ظهور النسبة والتكرار و سجلت في عنصر "البنت" وبنسبة كاملة **100%** وتكرار واحد.

و بالنسبة للعنف اللفظي فقد سجلنا نسبة واحدة في عنصر نساء "آخرين" وفي الغالب هم صديقات و فتيات وعشيقات و ذلك حسب تحليل عينة البحث بـ **100%** وتكرار واحد أما بقية العناصر الخمسة فلم تظهر فيها النسب المئوية والتكرارات.

و في العنف النفسي لم تظهر النسب المئوية والتكرارات في أربعة عناصر وظهرت في عنصرين فقط هما " آخرين" بنسبة **62.5 %**و **05** تكرارات وعنصر "غير المصرح بهم" بـ **37.5 %**و **03** تكرارات.

ونفس الحال بالنسبة لموضوع العنف الاجتماعي حيث نجد عنصر نساء "آخرين" احتل المرتبة الأولى بنسبة **75%** وبتكرار**03** مرات يليه عنصر " غير المصرح بهم" ب25% و تكرار واحد.

وعن العنف الاقتصادي فان أكبر نسبة سجلت في عنصر "آخرين" " بنسبة **80%** وتكرار**04** مرات يليه عنصر "الزوجة" بنسبة **20%** و تكرار واحد، أما بقية العناصر فكانت فيها النسب المئوية والتكرارات منعدمة.

جدول رقم (68): يمثل توزيع تكرارات عناصر فئة "المستوى السسيو- مهني للمرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"

الأشكال / عناصر الفئة	العنف الجسدي		العنف الجنسي		العنف اللفظي		العنف النفسي		العنف الاجتماعي		العنف الاقتصادي		نسبة الظهور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عاملة	04	17.39	00	00	00	00	02	28.57	01	33.33	00	00	07	17.07
لا تعمل	05	21.73	00	00	00	00	00	00	00	00	01	20	06	14.63
طالبة	07	30.43	01	100	01	100	02	28.57	02	66.66	02	40	15	36.58
غير مصرح به	07	30.43	00	00	00	00	03	42.85	00	00	02	40	12	29.26
المجموع	23	100	02	100	01	100	07	100	03	100	05	100	41	100
نسبة الظهور	**%56.09**		**%4.87**		**%2.43**		**%17.07**		**%7.35**		**%14.33**		**%100**	

كشف التحليل الكمي الجزئي لتوزيع تكرارات عناصر فئة" المستوى السوسيو- مهني للمرأة المعنفة" بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر"" عن وجود اهتمام كمي متباين من قبل الصحيفة نحو تحديد المستوى "السوسيو-مهني" لهم، إذ تم تسجيل أعلى نسبة في العنف الجسدي بـ **56.09%** يليه العنف النفسي بنسبة **17.07%** ، ثم العنف الاقتصادي بنسبة **14.33%** ثم العنف الاجتماعي بنسبة قدرها **7.35%**، في حين جاء العنف الجنسي في المرتبة الخامسة بنسبة قدرها **4.78 %** و أخيرا العنف اللفظي بـ**2.43%**.

من خلال قراءتنا العمودية لعناصر فئة المستوى السسيو- مهني" للمرأة المعنفة نجد أن عنصر المرأة" الطالبة" هي أكثر الفئات تعرضا لمختلف أشكال العنف الستة، حيث سجلت أعلى نسبة عنف ضدها في العنف الجنسي واللفظي بنسبة قدرها **100%** لكل موضوع و تكرار واحد لكل منهما، يليها في المرتبة الموالية العنف الاجتماعي بنسبة **66.66%** وتكرارين، واحتل العنف الاقتصادي المرتبة الثالثة لذات عنصر "طالبة" بنسبة بلغت **40%** وتكرارين، يليها العنف الجسدي **30.43%** و**07** تكرارات، وأخيرا العنف النفسي بنسبة **28.57%** وبواقع تكرارين.

واحتل عنصر"غير المصرح به" أي النساء غير المصرح بحالتهن الاجتماعية المرتبة الثانية ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" اذ سجلت أعلى نسبة للمرأة غير المصرح بحالتها الاجتماعية في موضوع العنف النفسي بـ **42.85%** و **03** تكرارات محتلة بذلك المرتبة الأولى، يليها العنف الاقتصادي بـ **40%** و تكرارين ثم العنف الجسدي بـ**30.43%** و**07** تكرارات، في حين لم تظهر النسب والتكرارات في كل من العنف الجنسي واللفظي والاجتماعي ضد المرأة.

أما عنصر "عاملة" فقد احتل المرتبة الثالثة ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" للمرأة المعنفة إذ سجلت أعلى نسبة للمرأة العاملة التي تتعرض للعنف في موضوع العنف الاجتماعي بـ **33.33%** و تكرار واحد يليها العنف النفسي ضد المرأة العاملة بنسبة **28.57%** وتكرارين، وسجل العنف الجسدي نسبة قدرها **17.39%** و**04** تكرارات محتلا المرتبة الثالثة، أما بقية المواضيع فانعدمت فيها النسب المئوية و التكرارات.

ثم يأتي عنصر "لا تعمل" ضمن فئة "المستوى السسيو-مهني" للمرأة المعنفة في المرتبة الرابعة حيث سجل هذا العنصر تكرار إجمالي بلغ **06** مرات من أصل **41** تكرار كلي للفئة وبنسبة ظهور شغلت **14.63%** وهي نسبة معتبرة . وقد سجلت نسب وتكرارات للمرأة التي لا تعمل في موضوعين من أصل ستة، حيث سجلت أكبر نسبة عنصر "لا تعمل" في العنف الجسدي بنسبة قدرها **21.73%** وبتكرار **05**

مرات متبوعا بالعنف الاقتصادي ضد المرأة غير العاملة بنسبة وصلت إلى **20%** و تكرار واحد، أما بقية المواضيع لم نسجل فيها أي نسب مئوية وتكرارات.

سادسا – فئة الفاعلين:

جدول رقم (69): يمثل تكرارات عناصر فئة "الفاعلين" في العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية"الخبر"

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
المعتدي	33	32.03
الضحايا	39	37.86
الأولياء	02	1.94
الجهات الأمنية والقضائية	25	24.27
أخرى	04	3.88
المجموع	**103**	**%100**

يُبيِن هذا الجدول رقم(**69**) حول التحليل الكمي الجزئي لفئة الشخصيات التي يدور حولها حدث العنف ضد المرأة أو الأطراف الفاعلين في العنف ضد المرأة، والذي يكشف لنا عن التقارب الكبير بين العنصر الأول والعنصر الثاني من حيث النسبة المئوية والتكرارات حيث جاء عنصر "الضحايا" في المرتبة الأولى مسجلا نسبة قدرها **37.86%**و**39** مرة تكرارا من اجمالي**103** تكرار كلي للفئة، يليه عنصر "المعتدي أو الجناة" بنسبة قدرها **32.03%** وبتكرار بلغ **33**مرة، و قد عمدت الصحيفة إلى تكرار فئتي الجاني و الضحية كونهما ركنين رئيسيين تقوم عليهما جريمة العنف ضد المرأة.

أما عنصر" الجهات الأمنية القضائية " فجاءت نسبتها **24.27%** وبتكرار**25**مرة نظرا للدور الذي تقوم به هذه الأخيرة في فصل النزاع بين الطرفين و معاقبة الجاني على فعلته أي التدخل كطرف ثالث لحل القضية، و حضي عنصر"أطراف أخرى" وقد تكون مصالح الحماية المدنية أو المستشفي أو مؤسسات إدارية...الخ إذ سجل نسبة **3.88%** وتكرار**04** مرات، وأخيرا نجد عنصر" الأولياء" بتكرارين و بنسبة **1.94%** و هي نسبة منخفضة مقارنة بنسب العناصر السابقة الذكر.

سابعا – فئة منشأ الحدث:

جدول رقم (70): يمثل تكرارات عناصر فئة " منشأ الحدث" العنف ضد المرأة ونسبتها المئوية في يومية "الخبر".

الفئة وعناصرها	التكرارات	النسبة المئوية%
منطقة الشرق	12	33.33
منطقة الغرب	07	19.44
منطقة الوسط	14	38.88
منطقة الجنوب	03	8.33
المـجمـوع	**36**	**%100**

تبين لنا من هذا الجدول رقم **(70)** والخاص بالتحليل الكمي الجزئي لفئة "**منشأ العنف ضد المرأة**" إلى أن ولايات "منطقة الوسط" هي التي تسجل أكبر عدد من حوادث العنف ضد المرأة حيث احتلت الصدارة نسبة قدرها **38.88%** وهي نسبة كبيرة وتكرار بلغ **14**مرة، تليها في المرتبة الثانية ولايات "منطقة الشرق" بتكرار **12** مرة وبنسبة بلغت **33.33%**، وغير بعيد "منطقة الغرب" بنسبة **19.44 %** و**07** مرات تكرار أما عنصر ولايات "منطقة الجنوب "احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة قدرها **8.33 %** وتكرار **03** مرات فقط.

3- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي للجريدتين:

3-1- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات الشكل الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي":

أولا- فئة المساحة:

جدول رقم (71): يمثل المساحة المخصصة للحدث مقارنة بالمساحة التحريرية ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"

الصحيفة / المساحة	الخبر	الشروق اليومي	الجريدتين
المساحة التحريرية(سم^2)	542794.2	560372.22	1103166.42
المساحة المخصصة للحدث (سم^2)	6367.22	17848.5	24215.72
النسبة المئوية (%)	**%1.17**	**% 3.18**	**%2.19**

يتضح لنا من خلال الجدول(**71**) أن المساحة المخصصة للحدث في جريدة "الشروق اليومي" أكبر بكثير منها في يومية "الخبر" ، حيث بلغت النسبة المخصصة للحدث في الصحيفة الأولى **3.18 %** وبمساحة **17848,5** سم^2، أما يومية "الخبر" فلم تسجل سوى نسبة **1.17%** ومساحة قدرها **6367.22** سم^2 أي أن المساحة المخصصة للحدث في "الشروق اليومي" تساوي تقريبا **3** أضعاف المساحة المخصصة للحدث في يومية "الخبر".

وبلغت المساحة المخصصة للحدث في الجريدتين **24215.72** سم^2 من المساحة التحريرية الإجمالية في كلا الجريدتين والمقدرة بـ **1103166.42** سم^2 أي بنسبة **2.19%** وهي نسبة رغم ضعفها إلا أنها تُعبر عن وجود اهتمام معتبر من كلا الجريدتين بظاهرة العنف ضد المرأة. ومن خلال اطلاعنا على الصحيفتين وجدنا أن هناك مواضيع حظيت باهتمام أكبر من موضوع العنف ضد المرأة كالمواضيع السياسية والرياضية و الدولية.

كما سجلنا أنه هناك تباعد بين الأعداد التي سجلت أعلى مساحة للحدث في الجريدتين فيومية "الخبر" سجلت أعلى مساحة مخصصة للحدث يوم **11**أكتوبر **2014**م بينما في يومية "الشروق" فكان يوم **05** سبتمبر **2014**م.

والأمر نفسه بالنسبة لأدنى مساحة في الجريدتين فيومية "الخبر" سجلت أدنى مساحة مخصصة للحدث يوم **14** جويلية **2013** بينما في يومية "الشروق سُجلت أدنى مساحة يوم **29** ديسمبر **2013.**

ثانيا – فئة العناصر التيبو غرافية:

جدول رقم (72): يمثل المساحة المخصصة للنص مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"

الصحيفة / المساحة	الخبر	الشروق اليومي	الجريدتين
المساحة المخصصة للحدث(سم^2)	**6367.22**	**17848,5**	**24215.72**
المساحة المخصصة للنص(سم^2)	3373.44	9141,43	**12514.87**
النسبة المئوية (%)	**%52.98**	**% 51.21**	**%51.68**

حسب الجدول رقم (72) يتبين لنا أن جريدة "الشروق اليومي" تفوقت قليلا على يومية "الخبر" من حيث المساحة المخصصة للنص، إذ تقدر المساحة المخصصة للنص في يومية "الخبر" بـ **3373.44** سم^2 مقابل **9141,43** سم^2 في جريدة "الشروق اليومي"، كما أن المساحة المخصصة للنص في كلا الجريدتين قُدرت بـ **12514.87** سم^2 وبنسبة بلغت **51.68%** من المساحة المخصصة للحدث في الجريدتين وهي نسبة كبيرة وهامة إذا ما قورنت بالمساحة المخصصة للحدث، وهو ما يؤشر على وجود اهتمام من كلا الصحيفتين على توظيف النص لتوصيل المعلومات الى القراء.

جدول رقم (73): يمثل المساحة المخصصة للعنوان مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"

الصحيفة / المساحة	الخبر	الشروق اليومي	الجريدتين
المساحة المخصصة للحدث(سم^2)	**6367.22**	**17848,5**	**24215.72**
المساحة المخصصة للعنوان(سم^2)	817.97	2975,65	**3793.62**
النسبة المئوية (%)	**%12.84**	**% 16.79**	**%15.66**

من خلال الجدول الذي يمثل المساحة المخصصة للعنوان ونسبتها المئوية في الجريدتين نلاحظ أن جريدة "الشروق اليومي" خصصت مساحة أكبر من تلك التي خصصتها يومية "الخبر" للعنوان، حيث بلغت مساحة العنوان في "الشروق اليومي" **2975,65** سم^{2}وبنسبة قدرها **16.79 %** مقابل **817.97** سم^2 و نسبة **12.84%**. كما أن المساحة المخصصة للعنوان في كلا الجريدتين سجلت نسبة معتبر قدرها **15.66%** و هي نسبة معتبرة ومساحة قدرها **3793.62** سم^2.

جدول رقم (74): يمثل توزيع تكرارات العناوين ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"

العناوين	الخبر		الشروق اليومي		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عنوان رئيسي	37	60.65	178	76.06	215	72.88
عنوان ثانوي	04	6.55	02	0.85	06	2.03
عنوان تمهيدي	20	32.78	54	23.07	74	25.08
المجموع	**61**	**%100**	**234**	**%100**	**295**	**%100**
النسبة الكلية للظهور	**%20.67**		**%79.32**		**%100**	

كشف التحليل الكمي الجزئي المقارن من خلال الجدول رقم (**74**) و الخاص برصد تكرارات عناصر فئة العناوين و نسبتها المئوية في الجريدتين، عن تفوق جريدة "الشروق اليومي" من حيث نسبة ظهور العناوين، حيث بلغت نسبة استخدام العناوين فيها **79.32 %** و تكرار **234** مرة، و ضمن نسبة ظهور العناوين في كلا الجريدتين نجد عنصر العنوان الرئيسي عرف أكبر ظهور في الحدث محتلا نسبة **72.88 %** وبتكرار **215** مرة، ثم عنصر العنوان التمهيدي بنسبة **25.08 %** وتكرار **74** مرة، يليه عنصر العناوين الثانوية بنسبة **2.03%** و **06**تكرارات.

و إذا عدنا إلى المقارنة بين عناصر فئة العنوان في الجريدتين نجد هناك تباين وفرق بين نسبة العناوين الرئيسية في كلا الجريدتين حيث نجد هذا العنصر في جريدة "الشروق اليومي" احتل العنوان الرئيسي المرتبة الأولى بنسبة **76,06%** وبتكرار **178** مرة، بينما قلت في يومية "الخبر" سجل نسبة قدرها **60.65 %** و **37** تكرار، يليه العنوان التمهيدي في المرتبة الثانية حيث سجل نسبة **32.78%** بما يعادل **20** تكرار في يومية "الخبر" ليقل هذه المرة في جريدة "الشروق اليومي" حيث عرف انخفاضا بنسبة **23.07%**، و في المرتبة الثالثة نجد العنوان الثانوي الذي احتل نسبة **0,85%** فقط بواقع تكرارين فقط في يومية "الشروق" ويسجل ارتفاعا في يومية "الخبر" بنسبة بلغت **6.55%** و **04** تكرارات.

و يبدو لنا من خلال هذه المقارنة بين توظيف الجريدتين لأنواع العناوين في معالجة الحدث أن هناك تباين شاسع بين الجريدتين من حيث نسبة الظهور، حيث تبين لنا أن جريدة "الشروق اليومي" اهتمت أكثر بالحدث من يومية "الخبر".

<u>جدول رقم (75):</u> يمثل المساحة المخصصة للصورة مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"

الصحيفة / المساحة	الخبر	الشروق اليومي	الجريدتين
المساحة المخصصة للحدث(سم^2)	6367.22	17848,5	24215.72
المساحة المخصصة للصورة(سم^2)	641.47	2030.46	2671.93
النسبة المئوية (%)	**%10.07**	**% 11.37**	**%11.03**

من خلال الجدول الذي يمثل المساحة المخصصة للصورة ونسبتها المئوية في الجريدتين نلاحظ المساحة المخصصة للصورة في جريدة "الشروق اليومي" أكبر من تلك المخصصة في يومية "الخبر"، حيث بلغت مساحة العنوان في "الشروق اليومي" **2030.46** سم^{2}وبنسبة قدرها **11.37%** مقابل **641.47** سم^2 و نسبة **10.07%**. كما أن المساحة المخصصة للصورة في كلا الجريدتين سجلت نسبة معتبر قدرها **11.03%** و مساحة قدرها **3793.62** سم^{2}هي نسبة معتبرة تؤكد على وجود اهتمام مشترك من كلا الصحيفتين بالحدث.

جدول رقم (76): يمثل توزيع تكرارات الصورة ونسبتها المئوية في صحيفتي "الخبر" و "الشروق اليومي"

الصورة	الخبر		الشروق اليومي		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
صور واقعية	07	18.91	15	8.47	22	10.28
صور رمزية	03	8.10	21	11.86	24	11.21
صور الأرشيف	02	5.40	09	5.08	11	5.14
بدون صور	25	67.56	132	74.57	157	73.36
المجموع	37	%100	177	%100	214	%100
النسبة الكلية للظهور	**%17.28**		**%82.71**		**%100**	

كشف التحليل الكمي الجزئي المقارن من خلال الجدول رقم (76) و الخاص برصد تكرارات عناصر فئة الصورة و نسبتها المئوية في الجريدتين، عن تفوق جريدة "الشروق اليومي" من حيث نسبة ظهور الصور، حيث بلغت نسبة استخدام الصور فيها **82.71%** و تكرار **177** مرة، في حين سجلنا نسبة **1.28%** و **37** مرة تكرار في يومية "الخبر"، و ضمن نسبة ظهور العناوين في كلا الجريدتين نجد عنصر بدون صور سجل أكبر ظهور في الحدث محتلا نسبة **73.88%** وبتكرار **214** مرة ، ثم عنصر صور رمزية في المرتبة الثانية بنسبة **11.21 %** وتكرار **24** مرة، وفي المرتبة الثالثة جاء عنصر الصور الواقعية بنسبة **10.28%** و **22** مرة تكرار أما عنصر صور الأرشيف جاء في المرتبة الأخيرة مسجلا نسبة قدرها **5.14 %** وتكرار **11** مرة.

و إذا عدنا إلى المقارنة بين عناصر فئة العنوان في الجريدتين نجد هناك تباين في استخدام الصور في كلا الجريدتين حيث نجد عنصر بدون صور احتل الصدارة وبنسب عالية في كلا الجريدتين بنسبة **74.57%** وبتكرار **177** مرة، في جريدة "الشروق اليومي" و نسبة **67.56 %** و **25** تكرار في يومية "الخبر"، يليه الصور الرمزية في المرتبة الثانية حيث سجل نسبة **11.86%** بما يعادل **21** تكرار في جريدة "الشروق اليومي" مقابل **8.10%** و **03** تكرارات في يومية "الخبر"، أما عنصر الصور الواقعية فسجلت النسبة الأعلى لصالح يومية "الخبر" بنسبة **18.91%** و **07** تكرارات مقابل **8.47 %** و **15** مرة تكرار في

يومية "الشروق" وفي الأخير سجلت صور الأرشيف نسب متقاربة في كلا الجريدتين بواقع **5.40 %** ليومية "الخبر" وتكرارين و **5.08%** و **09** مرات تكرار لجريدة "الشروق اليومي".

من خلال التحليل الكمي نسجل تقارب واضح بين الجريدتين من حيث نسبة الظهور و الاهتمام بعنصر الصورة لما له من أهمية في تدعيم الخبر وزيادة مصداقيته لدى القراء.

الفصل السادس ـــ

ثالثا– موقع المادة الإعلامية:

جدول رقم (77): يمثل المساحة المخصصة للصورة مقارنة بالمساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في "الخبر" و "الشروق اليومي"

موقع المادة الإعلامية		الصفحة الأولى			الصفحات الداخلية			الصفحات الخاصة			الصفحة الأخيرة		
		أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة	أعلى الصفحة	صدر الصفحة	أسفل الصفحة
الخبر	**المجموع الكلي للتكرارات**	01	01	00	21	10	10	00	00	00	01	02	**03**
	مجموع تكرارات كل فئة	**02 تكرارات**			**29 تكرارا**			**00 تكرار**			**06 تكرارات**		
	النسبة المئوية لكل فئة	**%5.40**			**%78.37**			**%00**			**%16.21**		
	النسبة المئوية لتكرار كل فئة فرعية	%50	%50	%00	72.41 %	34.48 %	34.48 %	00%	00%	00%	16.66 %	33.33%	**50%**
الشروق اليومي	**المجموع الكلي للتكرارات**	04	01	01	42	44	32	10	05	08	09	14	**07**
	مجموع تكرارات كل فئة	**تكرارات06**			**تكرار118**			**23 تكرار**			30 تكرار		
	النسبة المئوية لكل فئة	**3,38%**			**66,66%**			**12,99%**			16,94%		
	النسبة المئوية لتكرار كل فئة فرعية	**66.66 %**	% 16,66	16,66 %	35.59 %	37.28 %	27,11 %	43,47 %	21,37	%78	%30	46,66	%**23,33**
الجريدتين	**المجموع الكلي للتكرارات**	05	02	01	63	54	42	10	05	08	10	16	**10**
	مجموع تكرارات كل فئة	**08 تكرارات**			**159 تكرار**			**23 تكرار**			**36 تكرار**		
	النسبة المئوية لكل فئة	**%3.53**			**%70.35**			**%10.17**			**%15.92**		
	النسبة المئوية لتكرار كل فئة فرعية	%62.5	%25	%12.5	%22.64	%33.96	%26.41	%43.47	%21.73	%34.78	%27.77	%44.44	%27.77

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم (77) يتضح لنا أن الجريدتين تشتركان في تموقع أغلب المواد الإعلامية في الصفحات الداخلية لكن بنسب مختلفة حيث سجلت جريدة "الشروق اليومي" نسبة **66.66 %**في حين نجد يومية " الخبر " بنسبة أكبر و هي **78.37%**و تختلف الجريدتان في كيفية تموقع المواد الإعلامية التي جاءت في الصفحات الداخلية داخل الصفحة نفسها ففي " الخبر نجد أن نسبة كبيرة من هذه المواد احتلت " أعلى الصفحة " بنسبة **72.41 %** كما أن نسبة **34.48 %**احتلت " صدر الصفحة و ذات النسبة في "أسفل الصفحة."

أما في جريدة "الشروق اليومي" نجد أن النسبة الأكبر من المواد الإعلامية و التي بلغت **37.38 %**إحتلت "صدر الصفحة " في حين **35.59 %**من نفس هذه المواد جاءت في " أعلى الصفحة " و النسبة المتبقية و هي **27.11 %** إحتلت " أسفل الصفحة."

و في يومية " الخبر" نجد أنه بعد " الصفحات الداخلية " مباشرة نجد "الصفحة الأخيرة" التي تموقع فيها نسبة هامة من المواد الإعلامية و التي تقدر ب **16.21 %** في حين أن الصفحة الأخيرة " في جريدة"الشروق اليومي سجلت نسبة قدرت بـ **16.94%** من المواد الإعلامية و في" الخبر "دائما إحتلت " الصفحة الأولى " المرتبة الثالثة بنسبة معتبرة تقدر **5.40 %** أما في جريدة "الشروق اليومي" فقد احتلت المرتبة الثالثة " الصفحات الخاصة" بنسبة معتبر قدرها **12.99 %**، أما عن "الصفحة الأولى" فقد احتلت المرتبة الرابعة وبنسبة ضعيفة قدرها **3.38 %**و نجد نفس الصفحة في يومية "الخبر" لم تسجل فيها أي نسبة تذكر.

أما فيما يخص النسبة الكلية لموقع المواد الإعلامية في الجريدتين فقد جاءت نسبة ساحقة من هذه المواد في الصفحات الداخلية **70.35 %**و هو ما يعادل**159** تكرار من ضمن **226** تكرار كلي والتي توزعت بنسب متقاربة على جوانب الصفحة ذاتها، فصدر الصفحة إحتلت نسبة **33.96 %**في حين جاءت **26.41 %** من المواد الإعلامية في أسفل الصفحات الداخلية أما " أعلى الصفحة " بلغت نسبة **22.64 %** و نجد " الصفحة الأخيرة" في المرتبة الثانية في التحليل الكلي للجريدتين بنسبة **15.92 %** و أغلبها أي ما يعادل نسبة **44.44 %** و جاءت في صدر الصفحة الاخيرة.

أما "الصفحة الخاصة" فقد إحتلت نسبة **10.17 %** بمجموع **23** تكرار و توزعت بنسب مختلفة على جوانب الصفحة حيث نجد نسبة كبيرة منها في أعلى الصفحة و بلغت **43.47%** ، و نسبة أقل جاءت في أسفل الصفحة و تعادل **34.78 %** في حين لم تحتل صدر الصفحة سوى نسبة **21.73 %.**

فسجلت "الصفحة الأولى" أدنى نسبة قدرت بـ **3.53%** وبمجموع **08** تكرارات، وتوزعت بنسب متباينة على جوانب الصفحة حيث سجلت أكبر نسبة في "اعلى الصفحة" بـ **62.5%** تليها " صدر الصفحة" بنسبة و أخيرا "أسفل الصفحة" بـ **12.5%.**

رابعا- فئة الأنواع الصحفية

جدول رقم (78): يبين تكرارات الأنواع الصحفية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

الفئات	يومية "الخبر"		"الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الخبر	26	70.27	132	74.57	158	73.83
التقرير	04	10.81	32	18.07	36	16.82
التحقيق	03	8.10	02	1.12	05	2.33
الحديث	01	2.70	02	1.12	03	1.40
الريبورتاج	02	5.40	09	5.08	11	5.14
المقال	01	2.70	00	00	01	0.46
المجموع	37	100	177	100	214	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%17.28**		**%82.71**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي المقارن من خلال الجدول رقم (78) والخاص بتكرارات عناصر فئة الأنواع الصحفية ونسبتها المئوية في الجريدتين عن درجة التباين في الإهتمام الكلي لليوميتين بالفئة، إذ سجلت جريدة الشروق اليومي إهتماما واضحا بلغ نسبة **82.71 %** بـ **117** تكرار من ضمن **214** تكرار كلي سجل في الجريدتين مشتركتين، وفي المقابل عرفت الفئة اهتماما نسبيا بنسبة **17.28 %**و بـ **37** تكرار، وإذا عدنا إلى عناصر الفئة ونسب ظهورها في اليوميتين نجد الأغلبية الساحقة قد سجلت في العنصر الأول والمتمثل في الخبر الصحفي بنسبة **73.83 %**و بـ **158** تكرار، في حين عرف العنصر الثاني و هو التقرير الصحفي نسبة **16.82 %** بـ **36** تكرار، وحل عنصر الريبورتاج في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها **5.14 %** وبتكرار بلغ **11** مرة، أما العنصر الرابع وهو التحقيق الصحفي فقد عرف نسبة

2.33 %و بـ **05** تكرارات، كما سجل عنصر الحديث الصحفي نسبة **1.40 %** و **03** تكرارات، وأخيرا حل عنصر المقال الصحفي مسجلا نسبة ضعيفة قدرها **0.46 %** و تكرار واحد.

و إذا عدنا إلى مقارنة نسب عناصر الفئة في اليوميتين منفصلتين نجد أن جريدة الشروق اليومي قد تغلبت على يومية "الخبر" في العنصرين الأولين وهما الخبر والتقرير، إذ نجد عنصر الخبر الصحفي سجل نسبة **74.57%** مقابل **70.27%** في يومية "الخبر"، كما تفوقت "الشروق اليومي" في عنصر التقرير بنسبة **18.07%** مقابل **10.81%** في يومية "الخبر"، لتعود "الخبر" وتتفوق على جريدة "الشروق اليومي" في العناصر الأربعة المتبقية وهي التحقيق الصحفي بنسبة **8.10 %** مقابل **1.12%** في "الشروق اليومي" والحديث الصحفي بنسبة **2.70%** مقابل **1.12%** في "الشروق اليومي"و الريبورتاج بنسبة **5.40 %** ليومية "الخبر" مقابل **5.08 %** في "الشروق اليومي"، أما المقال الصحفي فظهر في يومية "الخبر" بنسبة **2.70 %** في حين انعدم في جريدة "الشروق اليومي".

من كل هذا نلاحظ تباين بين عناصر الأنواع الصحفية في الجريدتين تراوح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وهو ما يؤشر على وجود إهتمام من جريدة الشروق اليومي بالحدث المتعلق بالعنف المرأة أكثر من يومية"الخبر".

3-2- المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات المحتوى الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي":

أولا: فئة الموضوع:

جدول رقم (79): يبين تكرارات المواضيع ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

الفئات	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
العنف الجسدي ضد المرأة	30	46.87	106	33.43	136	35.69
العنف الجنسي ضد المرأة	02	3.12	23	7.25	25	6.56
العنف اللفظي ضد المرأة	03	4.68	37	11.67	40	10.49
العنف النفسي ضد المرأة	11	17.18	82	25.86	93	24.40
العنف الاجتماعي ضد المرأة	01	1.56	08	2.52	09	2.36
العنف الاقتصادي ضد المرأة	17	26.56	61	19.24	78	20.47
المجموع	64	100	317	100	381	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%16.79**		**%83.20**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (**79**) الذي يمثل تكرارات المواضيع و نسبتها المئوية في الجريدتين يتضح لنا درجات التباين و كذا التوافق ضمن نسب فئات المواضيع كلية و مجزأة، إذ أن النسبة الكلية لظهور الأفكار في الجريدتين توضح مدى اهتمام جريدة الشروق اليومي بموضوع العنف ضد المرأة و هذا بنسبة **83.20 %** وبتكرارات بلغت **317** تكرار من ضمن **381** تكرار كلي في حين سجلت نسبة اهتمام أقل في يومية "الخبر" بلغت **16.79 %**و تكرار **64** مرة.

و إذا عدنا إلى نسبة ظهور المواضيع في الجريدتين نجد أن موضوع العنف الجسدي ضد المرأة احتل صدارة الإهتمام بنسبة **35.69 %** و تكرار **136** مرة، يليه موضوع العنف النفسي ضد المرأة بنسبة قدرها **24.40%** و**93** تكرار، وحل موضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة في المرتبة الثالثة بتكرار **78** مرة ونسبة **20.47 %**، ثم يأتي موضوع العنف اللفظي ضد المرأة في المرتبة الرابعة بنسبة **10.49 %** و **40** تكرارا وبنسبة أقل قدرت بـ **6.56%** وتكرار**25** مرة جاء العنف الجنسي ضد المرأة، وأخيرا نجد العنف الاجتماعي مسجلا نسبة ضعيفة قدرت بـ **2.36%** وتكرار **09** مرات.

وفي قراءة لنسب المواضيع بين الجريدتين منفصلتين نجد أن جريدة الشروق اليومي تتفوق في أربعة مواضيع من أصل ستة على يومية "الخبر" وهي: العنف الجنسي ضد المرأة، العنف اللفظي ضد المرأة العنف النفسي ضد المرأة، العنف الاجتماعي ضد المرأة، حيث احتلت فئة العنف الجنسي ضد المرأة نسبة **7.25%** مقابل **3.12%**، ثم موضوع العنف اللفظي ضد المرأة بنسبة **11.67%** مقابل **4.68%** يليه موضوع العنف النفسي ضد المرأة بـ **25.86%** مقابل **17.18%**، بعدها العنف الاجتماعي ضد المرأة حيث سجل في جريدة "الشروق اليومي" نسبة قدرها **2.52 %** مقابل **1.56 %** في يومية "الخبر"

في المقابل نجد أن يومية "الخبر" تفوقت على "الشروق اليومي" في موضوعين هما العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة **46.87%** مقابل **33.43%** في "الشروق اليومي" وموضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة بـ **26.56%** مقابل **19.24%**. من كل ما تقدم يتضح لنا أن هناك اهتمام من كلا الجريدتين بفئات موضوع الحدث وذلك بنسب متباينة.

جدول رقم (80): يبين تكرارات عناصر فئة "العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
القتل	10	33.33	22	20.75	33	24.26
محاولة القتل	00	00	14	13.20	14	10.29
الضرب والجرح	09	30	47	44.33	56	41.17
الخطف	06	20	07	6.60	13	9.55
محاولة الانتحار	01	3.33	08	7.54	09	6.61
الانتحار	04	13.33	08	7.54	12	8.82
المجموع	30	100	106	100	136	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%16.79**		**%83.20**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (**80**) والخاص بتكرارات عناصر فئة "العنف الجسدي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في الجريدتين يبدو أن نسب الإهتمام بعناصر الفئة متقاربة بالنظر إلى الفئة السابقة الذكر، لكن هذا لم يمنع من تفوق جريدة "الشروق اليومي" من حيث الإهتمام الكلي الذي شغل نسبة **83.20 %** و بـ **106** تكرار من ضمن **136** تكرار كلي عرفتها الفئة في التحليل الكلي الكمي المقارن في حين سجلت نسبة **16.79 %** بـ **30** تكرار في يومية "الخبر".

وفيما يخص نسب ظهور عناصر الفئة الستة فكان هناك تباعد بينها حيث احتل العنصر الأول وهو "الضرب و الجرح" المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ **41.17 %** وتكرار **56** مرة، يليه عنصر" القتل" بنسبة **24.26%** و **33** مرة تكرار، متبوعا بعنصر "محاولة القتل" بـ **14** تكرارا ونسبة قدرها **10.29%**، أما العناصر الثلاثة المتبقية وهي "الخطف" و"الانتحار" و"محاولة الانتحار" فسجلت نسبا لا تتعدي **10%** بواقع **9.55 %** و **13** تكرار، و **8.22 %** و **12** مرة تكرار ثم **6.61%** و **09** تكرارات على التوالي

أما عن القراءة الكمية المقارنة المنفصلة لنسب عناصر الفئة فنلاحظ أن هناك فارق معتبر بين العناصر الستة، فمثلا تفوقت " الخبر" على "الشروق اليومي" في العنصر الأول، بنسبة **33.33 %** و **10** تكرارات مقابل **20.75%** و **22** مرة تكرار، وكان التفوق في العنصر الثاني لجريدة "الشروق اليومي" على حساب

"الخبر بنسبة **13.20%** و**14** مرة تكرار في المقابل لم تسجل أي نسبة في يومية "الخبر"، واستمر التفوق لصالح "الشروق اليومي" في العنصر الثالث بما نسبته **44.33%** وتكرار**47** مرة مقابل **30 %** و **09** تكرار، أما العنصر الرابع فكانت النسبة الأكبر من نصيب يومية "الخبر" بـ **20%** و**06** تكرارات مقابل **6.60 %** و **07** تكرارات في "الشروق اليومي". لتعود جريدة "الشروق اليومي" مرة أخرى وتسجل نسبة أكبر في العنصر الخامس قدرها **7.54%** و**08** تكرار مقابل **3.33%** و تكرار واحد في يومية "الخبر"، وسُجل التفوق في العنصر السادس ليومية "الخبر" بـ **04** تكرارات و نسبة قدرها **13.33%** مقابل **7.54 %**و**08** تكرارات في "الشروق اليومي" ومن هذا كله نستنتج أن إهتمام الجريدتين بعناصر الموضوع قد تقارب نسبيا.

جدول رقم (81): يبين تكرارات عناصر فئة "العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الاغتصاب	01	50	09	39.13	10	40
التحريض على الفسق والدعارة	01	50	06	26.08	07	28
التحرش الجنسي	00	00	03	13.04	03	12
الإجبار على ممارسة الجنس	00	00	05	21.73	05	20
المجموع	02	100	23	100	25	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%08**		**%92**		**%100**	

يبدو لنا من خلال الجدول رقم (**81**) والخاص بتكرارات عناصر فئة "العنف الجنسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في الجريدتين، وجود تباين وتباعد في نسب الاهتمام بعناصر الفئة بالنظر إلى الفئة السابقة الذكر، لكن هذا لم يمنع من استمرار تفوق جريدة "الشروق اليومي" من حيث الإهتمام الكلي الذي شغل نسبة **92%** و بـ **23** تكرار من ضمن **25** تكرار كلي عرفتها الفئة في التحليل الكلي الكمي المقارن في حين سجلت نسبة **08 %** بتكرارين في يومية "الخبر".

وفيما يخص نسب ظهور عناصر الفئة الأربعة في الجريدتين فكان هناك تباعد بينها حيث احتل العنصر الأول وهو "الاغتصاب" المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ **40%** وتكرار **10** مرات يليه عنصر" التحريض على الفسق و الدعارة" بنسبة **28 %** و **07** تكرارات، وحل عنصر "الإجبار على ممارسة الجنس" في المرتبة الثالثة بـ **05** تكرارات ونسبة قدرها **20%**، وأخيرا عنصر التحرش الجنسي" الذي سجل نسبة قدرها **12%** ومجموع **03** تكرارات.

وفي القراءة الكمية المقارنة المنفصلة لنسب عناصر الفئة فنلاحظ تفوق واضح لجريدة "الشروق اليومي" من حيث ظهور النسب في العناصر الأربعة الكلية للفئة على عكس يومية" الخبر" التي سجلنا فيها انعدام النسب المئوية في عنصرين من أصل أربعة عناصر كلية للفئة.

حيث تفوقت " الخبر" في العنصر الأول و العنصر الثاني بنسبة **50%** لكل عنصر و تكرار واحد لكل منهما مقابل **39.13%** و **09** تكرارات و **26.08%** و **06** تكرارات على التوالي في "الشروق اليومي" أما في العنصرين الثالث والرابع فكان التفوق واضحا لجريدة "الشروق اليومي" حيث سجلنا نسب **13.04%** و **21.73%** لكل عنصر على التوالي و **03** و **05** تكرارات لكل منهما على التوالي.

جدول رقم (82): يبين تكرارات عناصر فئة "العنف اللفظي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
السب والشتم	02	66.66	07	18.91	09	22.5
التهديد والتخويف	01	33.33	06	16.21	07	17.5
استخدام الألفاظ البذيئة	00	00	05	13.51	05	12.5
التحقير و الإذلال	00	00	08	21.62	08	20
العقوق	00	00	08	21.62	08	20
المساس بالكرامة	00	00	03	8.10	03	7.5
المجموع	03	100	37	100	40	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%7.5**		**%92.5**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي المقارن من خلال الجدول رقم **(82)** والخاص بتكرارات عناصر فئة "العنف اللفظي ضد المرأة ونسبتها المئوية في الجريدتين عن درجة التباين الكبير و الواسع في الإهتمام الكلي لليوميتين بالفئة، إذ سجلت جريدة الشروق اليومي إهتماما كبيرا بلغ نسبة **92.5%** بـ **37** تكرار من ضمن **40** تكراراً كلي سجل في الجريدتين مشتركتين، وفي المقابل عرفت الفئة اهتماما ضعيفا بنسبة **7.5%**و بـ **03** مرة تكرار فقط في يومية "الخبر"، وإذا عدنا إلى عناصر الفئة الستة ونسب ظهورها الكلية في اليوميتين نجد هناك تقارب بين عناصر الفئة الخمسة الأولى حيث سجل العنصر الأول نسبة قدرها **22.5%** و**09** تكرارات، يليه كل من العنصرين الرابع والخامس بتكرارات و نسب مشتركة قدرت **08** تكرارات بـ **20 %** لكل منهما، وجاء المرتبة الثالثة العنصر الثاني مسجلا نسبة قدرها **17.5%** و**07** تكرارات، أما نسبة **12%** و**05** تكرارات كانت من نصيب العنصر الثالث في حين حل العنصر السادس المرتبة الأخيرة بنسبة **6.5 %** و **03** تكرارات.

و إذا عدنا إلى مقارنة نسب عناصر الفئة في اليوميتين منفصلتين نجد أن يومية "الخبر" تفوقت في العنصرين الأول والثاني على جريدة "الشروق اليومي" بنسب قدرها **66.66%** و تكرارين و**33.33%** و

تكرار واحد لكل عنصر على التوالي في حين سجلت "الشروق اليومي" **18.91%** و**07** تكرارات و**16.21 %** و **06** تكرارات لكل من العنصر الأول والثاني على التوالي.

أما بقية العناصر الأربعة المتبقية فعادت الغلبة فيها لجريدة "الشروق اليومي" على حساب يومية "الخبر" التي لم تظهر فيها أي نسب أو تكرارا تذكر. إذ اهتمت "الشروق اليومي" بالعنصرين الرابع والخامس اللذان سجلا نسبا وتكرارات مشتركة قدرت بـ **21.62%** و**08** تكرارات لكل منهما، يليهما العنصر الأول بـ **18.91%** و **07** مرة تكرار، ثم العنصر الثاني بنسبة غير بعيدة قدرها **16.21%** و**06** تكرارات وحل العنصر الثالث في المرتبة الخامسة بـ **05** تكرارات ونسبة **13.51%**، و أخيرا العنصر السادس بـ **8.10%** و **03** تكرارات.

جدول رقم (83): يبين تكرارات عناصر فئة "العنف النفسي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
سوء المعاملة	07	63.63	27	32,92	34	36.55
الإهـــمـــــال	04	36.36	14	17,07	18	19.35
تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة	00	00	08	9,75	08	8.60
الحرمان من الخروج من المنزل	00	00	03	3,65	03	3.22
الحرمان العاطفي	00	00	13	15,85	13	13.97
الـخيـــــانة	00	00	17	20,73	17	18.27
المجموع	11	100	**82**	100	93	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**11.82%**		**88.17%**		**%100**	

من خلال الجدول رقم **(83)** والخاص بتكرارات عناصر فئة "العنف النفسي ضد المرأة ونسبتها المئوية في الجريدتين يكشف التحليل الكمي الجزئي المقارن عن درجة التباين الواسع في الإهتمام الكلي لليوميتين بالفئة، إذ سجلت جريدة الشروق اليومي إهتماما أكبر من يومية "الخبر" بنسبة**88.17%** بـ **82** تكرار من ضمن **93** تكرار كلي سجل في الجريدتين مشتركتين، وفي المقابل كانت النسبة تُقدر بـ **11.82%** و بـ **11** مرة تكرار فقط في يومية "الخبر"، وإذا عدنا إلى عناصر الفئة الستة ونسب ظهورها الكلية في اليوميتين نجد هناك تباين في توزيع النسب المئوية و التكرارات بين عناصر الفئة الستة، إذ سجل العنصر الأول أعلى نسبة قدرها **36.55%** و**04** تكرارات، يليه العنصر الثاني بـ **18** تكرارا ونسبة قدرها **19.35%** وبنسبة قريبة جدا حل العنصر السادس مسجلا نسبة **18.27%** و **17** تكرارا، يليه العنصر الخامس بنسبة قدرها **13.97%** و**13** تكرار، وبنسب لا تتعدى **10%** في كل عنصر، حيث حل كل من العنصرين الخامس والسادس مسجلين نسبة قدرها **8.60 %** و**08** تكرارات و**3.22%** و**03** تكرارات على التالي لكل لعنصر.

و إذا عدنا إلى مقارنة نسب عناصر الفئة في اليوميتين منفصلتين نجد أن يومية "الخبر" تفوقت في العنصرين الأول والثاني على جريدة "الشروق اليومي" بنسب قدرها **63.63%** و**07** تكرارات و **36.36%** و **04** تكرارات لكل عنصر على التوالي في حين سجلت "الشروق اليومي" 32.92% و27 تكرار و**17.07 %** و **14** تكراراً لكل من العنصر الأول والثاني على التوالي.

و انطلاقا من العنصر الثالث إلى العنصر السادس سُجلت الغلبة لجريدة "الشروق اليومي" على حساب يومية "الخبر" التي لم تظهر فيها أي نسب أو تكرارا تذكر. إذ سجل العنصر الثالث في "الشروق اليومي" قدرت بـ **9.75%** و **08** تكرارات، يليه العنصر الرابع بنسبة أقل قدرها **3.65 %** و **03** مرات تكرار،وسجل العنصر الخامس نسبة 15.85% و 13 تكرار، أما العنصر السادس فحقق نسبة معتبرة قدرها **20.73%** و **17** تكراراً.

<u>جدول رقم (84):</u> يبين تكرارات عناصر فئة "العنف الاجتماعي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الحرمان من العمل	00	00	03	37.5	03	33.33
الحرمان من التعليم	01	100	02	25	03	33.33
الحرمان من إبداء الرأي	00	00	02	25	02	22.22
الحرمان من زيارة الأهل والأقارب	00	00	01	12.5	01	11.11
المجموع	01	100	08	100	09	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%11.11**		**%88.88**		**%100**	

يتضح لنا من خلال الجدول رقم **(84)** والخاص بتكرارات عناصر فئة "العنف الاجتماعي ضد المرأة"ونسبتها المئوية في الجريدتين، وجود تقارب في نسب الاهتمام بعناصر الفئة بالنظر إلى الفئة السابقة الذكر، لكن هذا لم يمنع من استمرار تفوق جريدة "الشروق اليومي" من حيث الاهتمام الكلي الذي شغل نسبة **88.88%** و بـ **08** تكرارات من ضمن **09** تكرارات اتكلي عرفتها الفئة في التحليل الكلي الكمي المقارن، في حين سجلت نسبة **11.11 %** و تكرار في يومية "الخبر".

وفيما يخص نسب ظهور عناصر الفئة الأربعة في الجريدتين فكان هناك تساوٍ في التكرارات و النسب المئوية بين العنصرين الأول والثاني، إذ سجلا نسبة قدرت بـ **33.33%** وتكرار **03 مرات** لكل عنصر وسجل العنصر المرتبة الثانية بنسبة قدرها **22.22%** و تكرارين اثنين، وحل العنصر الرابع في المرتبة الثالثة والأخيرة بتكرار واحد ونسبة **11.11%**.

وفي القراءة الكمية المقارنة المنفصلة لنسب عناصر الفئة فنلاحظ أن تفوق واضح لجريدة "الشروق اليومي" من حيث ظهور النسب في العناصر الأربعة الكلية للفئة على عكس يومية" الخبر" التي سجلنا فيها ظهر النسبة في عنصر واحد فقط من أصل أربعة عناصر كلية للفئة و هو عنصر الحرمان من التعليم الذي سجل نسبة ظهور كاملة **100%** وتكرار واحد.

حيث سجل العنصر الأول في جريدة "الشروق اليومي" المرتبة الأولى بنسبة قدرها **37.5 %** و **03** تكرارات يليه كل ن العنصرين الثاني والثالث في المرتبة الثانية بنسبة مشتركة بينهما بلغت **25 %**و تكرارين لكل عنصر فئة وحل العنصر الرابع في المرتبة الثالثة مسجلا نسبة قدرها **12.5%** و بواقع تكرار واحد. أما يومية "الخبر" فسجلت تفوقها إلا في عنصر واحد وهو الحرمان من التعليم كما ذكرنا سابقا.

<u>جدول رقم (85):</u> يبين تكرارات عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
السرقة	12	70.58	29	47,54	41	52.56
النصب والاحتيال	03	17.64	20	32,78	23	29.48
الابتزاز	02	11.76	12	19,67	14	17.94
المجموع	17	100	61	100	78	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%21.79**		**%78.20**		**%100**	

يبدو لنا من خلال الجدول رقم (85) والخاص بتكرارات عناصر فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" ونسبتها المئوية في الجريدتين، هناك اهتمام من كلا الجريدتين بعناصر الفئة لكن الملاحظ وعلى غرار ما سبق استمرار تفوق جريدة "الشروق اليومي" من حيث الإهتمام الكلي الذي شغل نسبة **78.20** % و بـ **61** تكرار من ضمن **78** تكرار كلي عرفتها الفئة في التحليل الكلي الكمي المقارن في حين سجلت نسبة **21.79** % و**17** تكرار في يومية "الخبر".

وفيما يخص نسب ظهور عناصر الفئة الثلاثة في الجريدتين فكان هناك تباين في التكرارات و النسب المئوية بين العناصر في الجريدتين، فنسجل تفوق العنصر الاول بنسبة قدرها **52.56**% و **41** تكراراً من ضمن **78** تكرار كلي للفئة، يليه العنصر الثاني مسجلا نسبة **29.48**% و **23** تكراراً، أما العنصر الثالث فسجل نسبة **17.94** %و **14** تكراراً.

وفي القراءة الكمية المقارنة المنفصلة لنسب عناصر الفئة حيث سجل العنصر الأول تفوق كبيرا بلغ **70.58** % و **12** تكرارا في يومية "الخبر" على العكس في جريدة "الشروق اليومي" التي سجلت نسبة قدرها **47.54**% لذات العنصر، أما العنصر الثاني فكانت النسبة الأعلى هذه المرة من نصيب جريدة "الشروق اليومي" بـ **32.78**% و **20** تكراراً وسجل انخفاضا في يومية "الخبر" بـ **17.64** % و ثلاث تكرارات، و استمر تفوق جريدة "الشروق اليومي" في العنصر الثالث الذي سجل نسبة **19.67**% و **12** تكرار مقابل **11.76** % و تكرارين في يومية "الخبر". ومن هذا كله نستنتج أن إهتمام الجريدتين بعناصر الموضوع قد تقارب نسبيا.

الفصل السادس ـــ

ثانيا – فئة الدوافع:

جدول رقم (86): يمثل تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و "الخبر"

الدوافع / الفئات	يومية "الخبر"												"الشروق اليومي"												الجريدتين											
	اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى				اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى				اجتماعية		اقتصادية		صحية		نفسية		أخرى			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%	ك	%		%		%	ك	%		
العنف الجسدي ضد المرأة	10	38.46	08	38.09	01	100	04	80	14	56			62	26.49	23	17.82	05	17.85	14	32.55	23	52.27			72	27.69	31	20.66	06	20.68	18	37.5	47	59.49		
العنف الجنسي ضد المرأة	01	3.48	01	4.76	00	00	00	00	01	04			17	7.26	07	5.42	00	00	07	16.27	01	2.27			18	6.92	08	5.33	00	00	07	14.58	02	2.53		
العنف النفسي ضد المرأة	04	15.38	02	9.52	00	00	01	20	05	20			66	28.20	22	17.05	17	60.71	15	34.88	10	22.72			70	26.92	24	16	17	58.62	16	33.33	15	18.98		
العنف اللفظي ضد المرأة	02	7.69	00	00	00	00	00	00	01	04			38	16.23	17	13.17	04	14.28	04	9.30	07	15.90			40	15.38	17	11.33	04	13.79	04	8.33	08	10.12		
العنف الاجتماعي ضد المرأة	01	3.84	01	4.76	00	00	00	00	02	08			13	5.55	07	5.42	02	7.14	03	6.97	03	6.81			14	5.38	08	5.33	02	6.89	03	6.25	05	6.32		
العنف الاقتصادي ضد المرأة	08	30.76	09	42.85	00	00	00	00	02	08			38	16.23	53	41.08	00	00	00	00	00	00			46	17.69	62	41.33	00	00	00	00	02	2.53		
المجموع	26	100	21	100	01	100	05	100	25	100			234	100	129	100	28	100	43	100	44	100			260	100	150	100	29	100	48	100	79	100		
النسبة الكلية لظهور الدوافع	%33.33		%26.92		%1.28		%6.41		%32.05				48.95%		%26.98		%5.85		%8.99		%9.20				%46.76		%29.97		%5.21		%8.63		%14.20			

الفصل السادس ـــــــ

سنحاول من خلال الجدول رقم (86) الذي يحتوي على رصد تكرارات الدوافع الكلية للمواضيع و نسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي" على ما يلي:

1-تحليل نسب و تكرارات الدوافع الكلية بالنسبة للمواضيع المشتركة في الجريدتين، بعد ذلك سنقارن النسب و النتائج الكلية بطريقة منفصلة.

2-القراءة العمودية للنسب و التكرارات الخاصة بالدوافع الخمسة في الجريدتين بطريقة مشتركة.

3- وفي المرحلة الموالية نقوم بطريقة عمودية بمقارنة الفرق بين الدوافع الخمسة بطريقة منفصلة.

وانطلاقا من هنا و من خلال الجدول رقم (85) نلاحظ أن الدوافع الاجتماعية قد تفوق في النسبة الكلية المشتركة ب **46.76%** و**260** تكرار من ضمن **556** تكرار كلي، أما الدوافع الاقتصادية فحلت في **المرتبة الثانية بنسبة قدرها 29.97% و 150 مرة تكرار، تليها الدوافع الأخرى في المرتبة الثالثة بـ 79** تكرار ونسبة بلغت **14.20%**، في حين سجلت الدوافع النفسية المرتبة الرابعة بنسبة **8.63%** و**48** تكرارا وأخيرا الدوافع الصحية بنسبة **5.21%** و **29** تكرارا.

ما يؤكد لنا مرة أخرى ما ذكرناه سابقا أن دوافع ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري بحسب يوميتي "الخبر" و"الشروق" لا تخرج عن سياق الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة وهو ما تأكدنا منه من خلال اطلاعنا على المادة الإعلامية موضع التحليل.

أما فيما يخص القراءة المقارنة للجريدتين و الخاصة بالدوافع نجد أن جريدة "الشروق اليومي" قد تفوقت في أربعة دوافع من أصل خمسة دوافع كلية للفئة على يومية "الخبر" حيث سجلت الدوافع الاجتماعية تفوق بنسبة **48.95 %**مقابل **33.33 %** في يومية "الخبر"، تليه الدوافع الاقتصادية لكن هذه المرة بفارق ضئيل جدا حيث كانت النسبة **26.98%** مقابل **26.92%** في يومية "الخبر"، ثم الدوافع الصحية بـ **5.85 %**مقابل **1.28 %**في "الخبر"، وسجلت الدوافع النفسية نسبة قدرها **8.99 %**مقابل **6.41%** في يومية "الخبر"، و تفوقت هذه الأخيرة على جريدة "الشروق اليومي" في الدوافع الأخرى بنسبة قدرها **32.05%** مقابل **9.20%** في جريدة "الشروق اليومي".

من خلال هذا التحليل نلاحظ أن نتائج التحليل الكمي الكلي المشترك لم تسجل فرقا شاسعا بينها و بين نتائج التحليل الكمي الكلي المقارن المنفصل.

أما فيما يخص القراءة العمودية لنسب ظهور تكرارات الدوافع بالنسبة للمواضيع في الجريدتين مشتركتين نجد أن الدوافع الاجتماعية التي سجلت **260** تكرار قد عرفت أعلى نسبة لها في فئة العنف الجسدي ضد المرأة و ذلك بـ **27.69%**و **72** تكرار يليه موضوع العنف النفسي ضد المرأة بنسبة **26.92 %**بتكرار **70**

مرة، بعده موضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة بـ **46** تكرار ونسبة **17.69%**، وفي حين سجل العنف اللفظي **15.38%** و تكرار **48** مرة، أما الفئتين المتبقيتين وهما العنف الجنسي ضد المرأة والعنف الاجتماعي ضد المرأة فقد سجلا تكرارت قدرت بـ **18** و **14** تكرار و نسبا قدرها **6.92 %**و **5.38 %**على التوالي لكل فئة.

أما فيما يخص الدوافع الاقتصادية التي تكررت **150** مرة فقد عرف توزيع متباين من حيث النسب اذ نجد الاهتمام الأول في هذا الدافع يصب في ضمن فئة العنف الاقتصادي بتكرار **62** مرة ونسبة بلغت **41.33%**، يليه موضوع العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة قدرها **20.66%** و **31** تكرار، ثم موضوع العنف اللفظي ضد المرأة بـ **16%** و **24** تكرارا، بعدها موضوع العنف النفسي ضد المرأة بنسبة**11.33%** و **17** مرة تكرار، في حين سجلا كل من موضوعي العنف الجنسي ضد المرأة والعنف الاجتماعي ضد المرأة نسبا و تكرارات متساوية ومشتركة قدرت بـ **08** تكرارات و **5.33%** لكل فئة.

وعن الدوافع الصحية التي تكررت **29** مرة فسجلنا اهتمام كبير في موضوع العنف النفسي ضد المرأة بنسبة قدرها **58.62**% و تكرار **17** مرة، يليه موضوع العنف الجسدي ضد المرأة بـ **20.68%** و **06** تكرارات، أما فئة العنف اللفظي ضد المرأة فسجلت **13.79%** و **04** تكرارات و سجلت نسبة ضئيلة في فئة العنف الاجتماعي ضد المرأة بنسبة لا تتعدى **7 %**وتكرارين، أما فئتي العنف الاجتماعي ضد المرأة والعنف الجنسي ضد المرأة فانعدمت فيهما النسب المئوية والتكرارات.

وعن الدوافع النفسية التي تكررت **48** مرة فسجلنا اهتمام كبير في موضوع العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة قدرها **37.5%** و تكرار **18** مرة، يليه موضوع العنف النفسي ضد المرأة بـ **33.33%** و **16** تكرار أما فئة العنف الجنسي ضد المرأة فسجلت **14.58%** و **07** تكرارات، و سجلت نسبة ضئيلة في كل من فئتي العنف اللفظي ضد المرأة والعنف الاجتماعي ضد المرأة بنسبة تراوحت بين **8.33%** و **6.25 %** وتكرارات قدرت بـ **04** و**03** تكرارات على التوالي لكل فئة .

و في الدوافع الأخرى التي تكررت **79** مرة، كانت أعلى نسبة في موضوع العنف الجسدي ضد المرأة بـ **59.49%** و**47** مرة تكرار، تليه نسبة **18.98%** و **15** تكراراً في موضوع العنف النفسي ضد المرأة، في حين سجل موضوع العنف اللفظي نسبة قدرها **10.12%** و **08** تكرارات، تليه فئة العنف الاجتماعي ضد المرأة بنسبة **6.32%** و **05** تكرارات، و سجلت نسبة متساوية و ضئيلة في كل من فئتي العنف الجنسي ضد المرأة والعنف الاقتصادي ضد المرأة بنسبة **2.53%** و تكرارين لكل منهما.

و إذا جئنا إلى مقارنة نتائج نسب الدوافع الخمسة بالنسبة للمواضيع الستة من خلال كل جريدة على حدة نجد أن تفوق الدوافع الاجتماعية ضمن العنف الجسدي ضد المرأة الذي شغل نسبة **38.46 %**في يومية "الخبر" مقابل **26.94%** في جريدة "الشروق اليومي"، و نجد الفرق الثاني الواضح يكمن في موضوع العنف الجنسي ضد المرأة بفارق واضح إذ تفوقت هذه المرة جريدة "الشروق اليومي" على يومية "الخبر" وذلك بنسبة **7.26 %** مقابل **3.48%**، و يكمن الفرق الواضح أيضا ضمن فئة العنف النفسي ضد المرأة في ذات الصحيفة بنسبة **28.20 %**مقابل **15.38%** والأمر ذاته بالنسبة لموضوع العنف اللفظي ضد المرأة حيث تم تسجيل نسبة قدرها **16.23%** مقابل **7.69%** في يومية "الخبر"، وفي فئة العنف الاجتماعي ضد المرأة سجلنا تفوق آخر لجريدة "الشروق اليومي" على حساب "الخبر" بنسبة قدرها **5.55%** مقابل **3.84%**، أما في فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" سجلنا عودة تفوق يومية" الخبر" بنسبة قدرها **30.76 %** مقابل **16.23%** في جريدة "الشروق اليومي".

و عن الدوافع الاقتصادية فقد سجلت تفوقا كبيرا ضمن فئة العنف الاقتصادي ضد المرأة في كلا الجريدتين ولكن وبنسبة تفوق طفيفة ليومية "الخبر" بـ **42.85%** مقابل **41.08%** لجريدة "الشروق اليومي"، وثاني أعلى نسبة تفوق للدوافع الاقتصادية سجلت في موضوع العنف الجسدي ضد المرأة ليومية "الخبر" بنسبة قدرها **38.09 %** مقابل **17.82%** في "الشروق اليومي"، وفي موضوع العنف النفسي ضد المرأة لدوافع اقتصادية فسجلنا ظهور النسبة أكبر في جريدة "الشروق اليومي" بـ **17.05%** مقابل **9.52%**في "الخبر"، وعن ظهور ذات الدوافع في موضوع العنف اللفظي ضد المرأة فسجلنا انعدام النسبة في"الخبر" وتسجيل نسبة **13.17%**في جريدة "الشروق اليومي"، وفرضت "الشروق اليومي" تفوقها في كل من موضوعي العنف الجنسي ضد المرأة والعنف الاجتماعي بنسبة قدرها **5.42 %**مقابل **4.76%** في "الخبر" لذات الدوافع.

انعدم ظهور الدوافع الصحية في مختلف مواضيع العنف ضد المرأة باستثناء موضوع "العنف الجسدي ضد المرأة" الذي سجل نسبة ظهور كاملة بلغت **100%** وهذا في يومية "الخبر"، على العكس في جريدة "الشروق اليومي" التي سجلت فيها الدوافع الصحية ظهورا في أربعة مواضيع من أصل ستة، حيث سُجلت أعلى نسبة ظهور للدوافع الصحية في موضوع العنف النفسي ضد المرأة بنسبة قدرها **80.71%** يليها موضوع العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة **17.86%**، ثم العنف اللفظي ضد المرأة بنسبة قريبة بلغت **14.23 %** ليحل موضوع العنف الاجتماعي في المرتبة الرابعة بنسبة **7.14%**، أما موضوعي العنف الجنسي والعنف الاقتصادي ضد المرأة انعدمت فيهما النسبة المئوية.

أما عن الدوافع النفسية فسجلت تفوقا ضمن فئة العنف الجسدي ضد المرأة بنسبة **80%** في يومية "الخبر" مقابل **32.66%** في جريدة "الشروق اليومي"، في حين أن فئة العنف الجنسي ضد المرأة لذات الدوافع فقد سجلت تفوقا هذه المرأة في جريدة "الشروق اليومي" بنسبة **18.27%** في حين انعدمت في يومية" الخبر" واستمر التفوق لصالح يومية "الخبر" ضمن فئة العنف النفسي بنسبة **34.88 %**مقابل **20%** في جريدة "الشروق اليومي" ، كما استمر تفوق "الخبر" في فئتي العنف اللفظي والعنف الاجتماعي ضد المرأة نسبة **9.30%** و **6.97%** على التوالي في المقابل لم تظهر النسبة المئوية في جريدة "الشروق اليومي" ، كما انعدم ظهور النسبة المئوية ضمن فئة العنف الاقتصادي ضد المرأة في كلا الجريدتين.

وسجلت الدوافع الأخرى حضورا متباينا ضمن فئة المواضيع الستة في كلا الجريدتين وسجلت نسبة مرتفعة ضمن فئة العنف الجسدي ضد المرأة نسبة وصلت **68%** في يومية "الخبر" مقابل نسبة **62.27%** في جريدة "الشروق اليومي"، واستمر التفوق ضمن فئة العنف الجنسي ضد المرأة لصالح يومية "الخبر" بنسبة **04%** مقابل **2.27 %**في جريدة "الشروق اليومي".

لتعود جريدة "الشروق اليومي" بقوة وتسجل تفوقا ضمن فئتي العنف النفسي والعنف اللفظي ضد المرأة بنسبة **22.72%** و **15.90%** لكل فئة على التوالي مقابل **20%** و**04%** على التوالي في يومية "الخبر".

وضمن فئة العنف الاجتماعي فكان التفوق من نصيب يومية "الخبر" بنسبة قدرها **08%** مقابل **6.81%** في جريدة "الشروق اليومي"، أما فئة العنف الاقتصادي ضد المرأة فهي الاخرى سجلت نسبة قدرها **08 %**في يومية "الخبر" في حين لم تظهر النسبة المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

ثالثا – فئة سمات القائم بالعنف ضد المرأة:

جدول رقم (87): يمثل تكرارات فئة "سمات القائم بالعنف" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر".

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
السن	39	26	245	25.12	284	40
الجنس	37	24.66	247	25.33	284	28
المستوى السسيو – مهني	37	24.66	241	24.71	278	12
الأدوار	37	24.66	242	24.82	277	20
المجموع	150	100	975	100	1125	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%13.33**		**%86.66**		**%100**	

يبدو لنا من خلال الجدول رقم (87) والخاص بتكرارات عناصر فئة "سمات القائم بالعنف" ونسبتها المئوية في الجريدتين، تواصل تفوق "الشروق اليومي" على "الخبر" من حيث الإهتمام الكلي حيث شغلت "الشروق اليومي" ما نسبته **86.66 %** و **975** تكرار مقابل **13.33 %** و **150** تكرار في يومية "الخبر". وفيما يخص نسب ظهور عناصر الفئة الأربعة في الجريدتين فكان هناك تباين في التكرارات و النسب المئوية بين العناصر في الجريدتين، فنسجل تفوق العنصر الاول بنسبة قدرها **40%** و **284** تكرار من ضمن **1125** تكرار كلي للفئة، يليه العنصر الثاني مسجلا نسبة **20%** و **284** تكرار، أما العنصر الرابع فحل في المرتبة الثالثة مسجلا نسبة قدرها **20%** و **277** تكرارا، وأخيرا جاء العنصر الثالث بـ **278** تكرار ونسبة **12%** .

وفي القراءة الكمية المقارنة المنفصلة لنسب عناصر الفئة في الجريدتين اذ سجلت يومية "الخبر" تفوقا في العنصر الأول فقط بنسبة قدرها **26 %** و **39** تكرار، أما بقية العناصر الثلاثة فسجلت فيها نسب و تكرارات متساوية قدرت بـ **24.66 %** و**37** تكرار مقابل **25.12 %**و **245** تكرار لجريدة "الشروق اليومي" أما العناصر الثلاثة المتبقية فكانت الغلبة فيها لجريدة "الشروق اليومي" من حيث النسب والتكرارات، حيث حل العنصر الثاني في المرتبة الأولى بنسبة بلغت **25.33%** و **247** تكرار يليه العنصر الأول بنسبة

25.12% و **245** تكرار وحل في المرتبة الموالية العنصر الرابع بـ **24.82%** و **242** تكرار وكانت المرتبة الأخيرة للعنصر الثالث بـ **24.71 %**و **241** تكرار.

رابعا – فئة المصدر الصحفي:

جدول رقم (88): يمثل تكرارات فئة "مصدر المادة الاعلامية" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر".

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
توقيع الصحفي	01	2.70	08	4.51	09	4.51
المراسل الصحفي	36	97.29	142	80.22	178	80.22
المبعوث الصحفي	00	00	01	0.56	01	0.56
بـدون تـوقيع	00	00	26	14.69	26	14.69
المجموع	37	100	**177**	100	**214**	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%13.33**		**%86.66**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (**88**) الذي يمثل تكرارات عناصر فئة مصادر المادة الإعلامية و نسبتها المئوية في الجريدتين، يتضح لنا وجود اهتمام كلي وكبير من قبل جريدة "الشروق اليومي" على يومية "الخبر" بنسبة **86.66 %** و بـ **177** تكرار من ضمن **214** تكرار كلي في مقابل نسبة**13.33%** و **37** تكرار من ضمن **214** تكرار كلي في يومية "الخبر"، أما عن نسبة ظهور عناصر الفئة الأربعة فقد عرف العنصر الثاني المراسل الصحفي أكبر اهتمام بنسبة **80.22 %** و بـ **178** تكرار في حين سجل العنصر الرابع وهو بدون توقيع ما نسبته **14.69 %**و **26** مرة تكرار محتلا بذلك المرتبة الثانية، لتنخفض النسبة كثيرا بعد ذلك في العنصرين الأول والثالث المرتبة الثانية حيث سجلنا **4.51 %** و**09** تكرارات لعنصر توقيع الصحفي و**0.56 %**و تكرار واحد لعنصر المبعوث الصحفي. في حين تكشف القراءة التفصيلية لنسب اهتمام اليوميتين بعناصر الموضوع عن تفوق واضح جريدة الشروق اليومي على يومية "الخبر".

خامسا– فئة سمات المرأة المُعنَفة:

جدول رقم (89): يمثل تكرارات فئة "سمات المرأة المُعنَفة" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر".

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
السن	41	33.33	275	33.33	316	33.33
المستوى السسيو – مهني	41	33.33	275	33.33	316	33.33
الأدوار	41	33.33	275	33.33	316	33.33
المجموع	123	100	825	100	948	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%12.97**		**%87.02**		**%100**	

يكشف التحليل الكمي الجزئي المقارن من خلال الجدول رقم **(89)** والخاص بتكرارات عناصر فئة "سمات المرأة المعنفة" ونسبتها المئوية في الجريدتين عن درجة التباين الواسع في الإهتمام الكلي لليوميتين بالفئة، إذ سجلت جريدة الشروق اليومي إهتماما أكبر من يومية "الخبر" بنسبة**87.02 %** بـ **825** تكرار من ضمن **948** تكرار كلي سجل في الجريدتين مشتركتين، وفي المقابل كانت النسبة تُقدر بـ **12.97 %** و بـ **123** مرة تكرار من ضمن **948** في يومية "الخبر"، وإذا عدنا إلى عناصر الفئة الأربعة ونسب ظهورها الكلية في اليوميتين نجد هناك نسب وتكرارات مشتركة و متساوية بين عناصر الفئة الأربعة، حيث سجلت نسبة قدرها **33.33%** و **316** تكرار لكل عنصر من عناصر الفئة.

و إذا عدنا إلى مقارنة نسب عناصر الفئة في اليوميتين منفصلتين نجد تساوي بين يومية "الخبر" و "الشروق اليومي" من حيث النسب المئوية التي قدرت بـ **33.33%** لكل عنصر من عناصر الفئة في كلا الجريدتين، أما عن التكرارات فسجلنا تفوق كبير وشاسع لجريدة "الشروق اليومي" على يومية "الخبر" حيث بلغ عدد التكرارات في كل عنصر فئة **275** تكرار مقابل **41** تكرار لكل عنصر فئة في يومية "الخبر".

سادسا – فئة الفاعلين:

جدول رقم (90): يمثل تكرارات عناصر فئة "الفاعلين" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر".

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
المعتدي	33	32.03	275	40.68	308	39.53
الضحايا	39	37.86	275	40.68	355	45.57
الأهل	02	1.94	04	0.59	06	0.77
الجهات الأمنية والقضائية	25	24.27	99	14.64	124	15.91
أخرى	04	3.88	23	3.40	27	3.46
المجموع	103	100	676	100	779	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**%13.22**		**86.77%**		**%100**	

من خلال الجدول رقم (**90**) والخاص بتكرارات عناصر فئة "الفاعلين" ونسبتها المئوية في الجريدتين، عن تفوق جريدة "الشروق اليومي" على يومية "الخبر" من حيث الإهتمام الكلي الذي شغل نسبة **86.77 %** و بـ **676** تكرار من ضمن **779** تكرار كلي عرفتها الفئة في التحليل الكلي الكمي المقارن في حين سجلت نسبة **13.22%** بـ **103** تكرار في يومية "الخبر".

وفيما يخص نسب ظهور عناصر الفئة الخمسة فكان هناك تباعد بينها حيث احتل العنصر الثاني وهو "الضحايا" المرتبة الأولى بنسبة قدرها **45.57 %** وتكرار **355** مرة، متبوعا العنصر الأول وهو عنصر" المعتدي" بنسبة **39.53%** و **308** مرة تكرار، يليه العنصر الرابع وهو "الجهات الأمنية والقضائية" بـ **124** تكرارا ونسبة قدرها **15.91%**، وحل في المرتبة الرابعة العنصر الخامس وهو "أخرى" مسجلا نسبة **3.46%** بواقع **27** تكرار، أما العنصر الثالث وهو "الأهل" فحل في المرتبة الأخيرة بنسبة ضعيفة قدرها **0.77%** و **06** تكرارات.

أما عن القراءة الكمية المقارنة المنفصلة لنسب عناصر الفئة الخمسة فنلاحظ تفوق جريدة "الشروق اليومي" في العنصرين الأول والثاني على يومية " الخبر" حيث سجلت نسبة و تكرارات متساوية في كلا العنصرين وهي **40.68**% و **275** تكرار لكل عنصر مقابل **32.03 %** و**33** تكرار للعنصر الأول و **37.86 %** و**39** تكرار للعنصر الثاني في يومية "الخبر.

أما العناصر الثلاثة المتبقية فعادت فيها الغلبة ليومية" الخبر" حيث تفوق العنصر الثالث وهو "الأهل" في "الخبر" بنسبة **1.94%** و تكرارين مقابل **0.59**% و **04** تكرارات في جريدة "الشروق اليومي" واستمر التفوق في العنصر الرابع وهو الجهات الأمنية والقضائية" بنسبة **24.27**% و **25** تكرار مقابل **14.64 %** و**99** تكرار في "الشروق اليومي"، و الأمر ذاته في العنصر الخامس وهو "أخرى" حيث سجلت "الخبر" نسبة قدرها **3.88**% و **04** تكرار مقابل **3.40**% و **23** تكراراً في "الشروق اليومي".

سابعا – فئة منشأ الحدث:

جدول رقم (91): يمثل تكرارات فئة "منشأ الحدث" ونسبتها المئوية في جريدتي "الشروق اليومي" و"الخبر".

الفئة و عناصرها	يومية "الخبر"		الشروق اليومي"		الجريدتين	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
منطقة الشرق	12	33.33	56	31.63	68	31.92
منطقة الغرب	07	19.44	50	28.24	57	26.76
منطقة الوسط	14	38.88	58	32.76	72	33.80
منطقة الجنوب	03	8.33	13	7.34	16	7.51
المجموع	36	100	177	100	213	100
النسبة الكلية لظهور الفئة	**16.90%**		**83.09%**		%100	

يبدو لنا من خلال الجدول رقم **(91)** والخاص بتكرارات عناصر فئة "منشأ الحدث" ونسبتها المئوية في الجريدتين، تواصل تفوق "الشروق اليومي" على "الخبر" من حيث الإهتمام الكلي بالفئة حيث شغلت "الشروق اليومي" ما نسبته **83.09 %** و **177** تكرار مقابل **16.90 %**و **36** تكرار في يومية "الخبر".

وفيما يخص نسب ظهور عناصر الفئة الأربعة أو المناطق الجغرافية في الجريدتين فكان هناك تباين في التكرارات و النسب المئوية بين العناصر في الجريدتين، وجاء العنصر الثالث في المرتبة الأولى بنسبة قدرها **33.80%** و **72** تكرار من ضمن **213** تكرار كلي للفئة، يليه العنصر الأول في المرتبة الثانية مسجلا نسبة **31.92%** و **68** تكرار، وحل العنصر الثاني في المرتبة الثالثة مسجلا نسبة قدرها **26.76%** و **57** تكرارا، وجاء العنصر الرابع في المرتبة الأخيرة بـ **16** تكرار ونسبة **7.51 %** .

و في القراءة الكمية المقارنة المنفصلة لنسب عناصر الفئة في الجريدتين نسجل تفوق يومية "الخبر" في ثلاثة عناصر للفئة من أصل أربعة على جريدة "الشروق اليومي" وهي العنصر الأول حيث سجلت "الخبر" نسبة **33.33%** و **12** تكرار مقابل **31.63%** و **56** تكرار في جريدة "الشروق اليومي"، و العنصر الثالث وهو منطقة الوسط بنسبة **38.88%** و **14** تكرارا مقابل **32.76%** و **58** تكرار في "الشروق

اليومي"، أما العنصر الموالي هو العنصر الرابع أو منطقة الجنوب بنسبة **8.33%** و **03** تكرار مقابل **13** تكرار و **7.34%** في "الشروق اليومي".

أما جريدة "الشروق اليومي" فسجلت التفوق في العنصر الثاني وهو منطقة الغرب بنسبة قدرها **28.24%** و **50** تكراراً مقابل **19.44%** و **07** تكرارات في يومية "الخبر".

الفصل السابع
التحليل الكيفي الجزئي والمقارن لإستمارة تحليل المضمون

1- التحليل الكيفي الجزئي لإستمارة تحليل المضمون الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

1-1- التحليل الكيفي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

1-2- التحليل الكيفي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

2- التحليل الكيفي الجزئي لإستمارة تحليل المضمون الخاصة بيومية "الخبر"

2-1- التحليل الكيفي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بيومية "الخبر"

2-2- التحليل الكيفي الجزئي لفئات المحتوى الخاصة بيومية "الخبر"

3- المقارنة بين نتائج التحليل الكيفي للجريدتين "الخبر" و"الشروق اليومي"

3-1-المقارنة بين نتائج التحليل الكيفي لفئات الشكل الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

3-2-المقارنة بين نتائج التحليل الكيفي لفئات المحتوى الخاصة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

1- التحليل الكيفي الجزئي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

1- 1- التحليل الكيفي الجزئي لفئات شكل المادة الإعلامية الخاصة بجريدة "الشروق اليومي"

أولا – فئة المساحة

اهتمت جريدة "الشروق اليومي" بموضوع العنف الممارس ضد المرأة رغم أن النسبة المخصصة للحدث كانت **3.18 %** من المساحة التحريرية لا تمثل نسبة عالية، لكن مجرد تغطية الحدث هو في ذاته يعبر عن اهتمام نوعي من طرف الصحيفة اتجاه العنف ضد المرأة.

في الصحافة المكتوبة يمكن أن يصنع الحدث من أي أمر كان مثل كارثة طبيعية كلمات غير مسؤولة من رجل سياسة أو صدور كتاب جديد أو فيلم تم إنتاجه حديثا، لكن الحدث عند الصحفيين هو أيضا فعل مرتبط بما هو آني في المجتمع ويكون بصدد الحدوث أو سوف يحدث مستقبلا[1].

وحدث العنف الممارس ضد المرأة ارتبط بصفة الآنية خلال الفترة المحددة للدراسة في بحثنا هذا (**01** جانفي **2012** إلى **31**ديسمبر **2014** م)، فقد عرفت هذه الفترة ارتفاعا محسوسا في معدلات العنف ضد المرأة بحسب إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني إذ وصل عدد المعنفات خلال الفترة المذكورة **21414** امرأة معنفة وهو رقم رهيب حيث لا يمر يوم واحداً دون أن نسمع عن وقوع اعتداء ضد المرأة فهو حدث فرض نفسه [2].

في العدد رقم**4240** الموافق لـ **29**ديسمبر **2013** تم تسجيل أدنى مساحة مخصصة للحدث في جريدة "الشروق اليومي"، ويرجع ذلك إلى كثرة الأحداث مع نهاية السنة الميلادية **2013**، حيث نجد أن جريدة "الشروق اليومي" خصصت أعلى الصفحة الأولى إلى الحدث الرياضي الذي تزامن مع بداية تحضيرات المنتخب الوطني لكأس العالم بالبرازيل، وأعطت الصحيفة التفاصيل من خلال مجموعة تقارير وحديث صحفي وضعته في الصفحة المركزية (الوسط).

و القضية الرئيسية الثانية التي جاءت في الصفحة الأولى تتعلق بتطورات قضية الخليفة و تأتي بعدها قضية الجبهة الاجتماعية أو ما يعرف بالنقابة في الصفحة الرابعة وما تبقى من قضايا أخرى متعلقة بميادين أخرى سواء كانت اقتصادية أو سياسية تأتي في الصفحات الداخلية الثانية والثالثة.

---

(1)Patrick Champagne , **L'événement comme enjeu**, hermès science publications, 2000 p406 .

(2) **المديرية العامة للأمن الوطني**، تقرير عن إحصائيات العنف ضد المرأة لسنة 2014، الجزائر، 2014.

و بالتالي غطت هذه كثرة الأحداث الوطنية مع نهاية السنة الميلادية على الحدث الأساسي المتعلق بالعنف ضد المرأة لذلك سجل العدد **4240** أدنى مساحة مخصصة للحدث.

وحققت جريدة "الشروق اليومي" في العدد رقم **3594** الموافق لـ **14** مارس **2013**م أعلى مساحة مخصصة لحدث العنف الممارس ضد المرأة، حيث وضعت فيه الصحيفة الحدث في أعلى الصفحة الأولى، كما خصصت له **14** مقالاً في الصفحات الداخلية و الأخيرة وهي عبارة عن ريبورتاج واحد يضاف إليه ثلاثة تقارير والبقية في شكل أخبار.

إن معالجة جريدة "الشروق اليومي" لموضوع العنف ضد المرأة كان متفاوتا على مدار مدة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض ويعود ذلك إلى أن الظاهرة ممتدة على طول السنة ومستمرة وبالتالي فان معالجة الجريدة للظاهرة على امتداد هذه الفترة يؤكد متابعة الصحيفة وحرصها على تغطية الظاهرة مما يعني أن الموضوع من ضمن الأجندة الإعلامية لجريدة "الشروق اليومي".

ثانيا- فئة العناصر التيبو غرافية

إن دراسة المساحة المخصصة للعناصر التيبو غرافية في جريدة "الشروق اليومي" يكشف لنا الأهمية التي أولتها الصحيفة للعنف ضد المرأة، فتركيزها على الصورة يعني استخدامها لهذا العنصر في مخاطبة جميع القراء، واستعمالها العناوين وتركيزها على الكلمة يؤكد محاولتها للتأثير على القارئ المثقف الذي له تَوجُه معين بشأن العنف ضد المرأة .

1- مساحة النص:

لقد أولت صحيفة "الشروق اليومي" أهمية كبيرة للنص في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة ويظهر ذلك من خلال احتلاله لأكبر مساحة مقارنة بالعناصر التيبو غرافية الأخرى (الصورة والعنوان)، حيث خصصت الصحيفة لعنصر النص ما نسبته **51.21%** من المساحة الكلية للحدث مما يعني أن الصحيفة اعتمدت على عنصر الكلمة المكتوبة بالدرجة الأولى كونه العنصر الأساسي القادر على إيصال الرسالة الإعلامية للقراء حيث تم من خلاله نقل كل ما يطرأ من تفاصيل حول موضوع العنف ضد المرأة.

و أعلى مساحة بلغها النص كعنصر تيبوغرافي كان في العدد **3594** والموافق ليوم **14** مارس **2013**م أي العدد الذي سجل أعلى مساحة للحدث، وهو أمر طبيعي لأنه كلما زادت المساحة المخصصة للحدث تزداد معه مساحة النصوص فالعلاقة بينهما طردية، و الزيادة في عدد الأخبار أو المواد الإعلامية الخاصة بالعنف ضد المرأة يعني بالتأكيد ارتفاع مساحة النصوص لأن كل خبر أو مادة إعلامية ما له بالضرورة عنوان ومتن وبالطريقة نفسها نفسر تزامن أدنى مساحة مخصصة للنص مع أدنى مساحة مخصصة للحدث فالعلاقة طردية سواء بالزيادة أو النقصان

2- مساحة العنوان:

اعتمدت جريدة "الشروق اليومي" في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة على العنوان كعنصر تيبو غرافي ثاني له أهمية كبيرة في جذب انتباه القراء ودفعهم إلى الاطلاع على ما جاء في المضمون، حيث كلما كانت مساحة العنوان كبيرة كلما لفت الانتباه أكثر والعنوان يؤدي دورا كبيرا في الهيكل العام للصحيفة ويهدف إلى تحقيق أغراض عدة منها إثارة الاهتمام في أكبر عدد ممكن من المواضيع التي تضمنها الصحيفة عن طريق عناوين واضحة ومناسبة لمواضيعها، وكذلك إغراءهم باستمالتهم لشراء الصحيفة وقراءتها بواسطة عناوين مركزة معبرة يسهل على العين التقاطها وعلى الفكر استيعابها[1]، فهو بمثابة الضوء الكاشف للمواضيع و الأحداث المهمة .

و يجب أن يكون هناك أيضا عامل التمايز أي أن العناوين تكوّن شخصية الصحيفة وتميزها عن غيرها فيتعرف عليها القارئ من خلال نمط إخراج عناوينها فالمطلوب هو التناسب بين الموضوع وحجم عنوانه.

وتعد نسبة **16.79%** من المساحة الكلية للحدث كمساحة مخصصة لعنصر العنوان نسبة هامة فهي تساوي تقريبا عشري المساحة المخصصة للعنف ضد المرأة، ولكن في ذات الوقت جريدة "الشروق اليومي" لم تستعمل عنصر الإثارة كثيرا من خلال العناوين و تباينت العناوين التي اعتمدتها الصحيفة في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة بين عناوين إخبارية بسيطة وعناوين اقتباسية وعناوين رئيسية وأخرى تمهيدية. وكأمثلة على ذلك:

- العناوين الإخبارية:

عثر على جثتيهما داخل مسكنهما غارقين في الدماء

" **لصون يذبحون عجوزين بعد تكبيلهما بغليزان**".

هذا العنوان ورد في العدد الصادر يوم **15** مارس **2013**م .

- العناوين الاقتباسية:

قاتلة أمها العجوز بسطيف تعترف: " **لم تكن لدي نية لقتل والدتي**"

هذا العنوان ورد في العدد الصادر يوم **27** أفريل **2013**م

---

(1) عبد العزيز الصويعي، **فن صناعة الصحافة**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984، ص 160.

ما يمكن قوله هو أن جريدة "الشروق اليومي" لم تستعمل عنصر الإثارة كثيرا من خلال العناوين و تباينت العناوين التي اعتمدتها الصحيفة في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة بين عناوين إخبارية بسيطة وعناوين تفسيرية.

3- مساحة الصورة:

إن الصورة الفوتو غرافية عنصر مهم وأساسي في جذب الانتباه للفن الصحفي وإدراكه بسهولة وتذكره فهي وسيلة ولغة عالمية لنقل المعلومات ويمكن لأي فرد مهما اختلفت لغته وثقافته أن يفهمها.

وتميز الصورة المطبوعة الثابتة بخاصية فريدة وهي قدرتها على عزل لحظات من الزمن وتجميد الحركة بكل انطباعاتها الظاهرة، وكثيرا ما تجسد الصورة أعماق فكر الأشخاص مما يجسد الحدث أمام القارئ وتتيح له فرصة التأمل والتعمق والتفاعل مع الصورة وما يحيط بها وبصحبها من تعليق[1].

فالصورة في الصحافة هي جزء لا يمكن الاستغناء عنه فهي تؤدي دوراً كبيراً في الزيادة من فعالية ومصداقية النص المكتوب، وتوضح وتفسر النص الموضوعات الصحفية وتشكل الدليل المرئي القاطع الماثل للعيان عن وقوع الحدث، هذا وتوظف الصحيفة الصور والرسوم أو الكاريكاتير في إخراج متآلف مع ما يكتبه الصحفيون من نصوص في مواضيع مختلفة فأي صحيفة بدون صور تفقد من وزنها وقيمتها في أعين القراء بل وتصبح شاذة عن الصحف المتداولة في الساحة الإعلامية.

إن الصور في وجودها على صفحات الصحيفة تتفاوت أهميتها مثلما هو الحال بالنسبة للعناوين وبجانب وظيفتها الإخبارية المرتبطة بالموضوع الذي تعبر عنه فإن لها أهمية فنية بحيث تستوقف نظر القارئ وتعطيه أبعاد إضافية في متابعة الموضوع الإخباري[2].

و قد أصبحت الصورة منذ مطلع القرن العشرين مادة أساسية مكملة لما هو مكتوب في الصحيفة، و جريدة "الشروق اليومي" وظفت صور متنوعة في تغطيتها لموضوع العنف ضد المرأة وهذا بنسبة قدرها**11.37%** من المساحة الكلية المخصصة للحدث، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع ما ذكرناه سابقا من أهمية تكتسبها الصورة في لفت انتباه القارئ وتدعيم التغطية الصحفية للحدث وكانت أعلى مساحة مخصصة للصورة في العدد**6938** الموافق ليوم **28**ديسمبر **2012**م وهذا بمساحة قدرها **313,68**سم^2.

---

(1) عبد العزيز الصويمعي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

(2) أسامة عبد الرحيم علي، **فنون الكتابة الصحفية والعملية الإدراكية لدى القراء**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 2003 ص 135.

و توزعت الصور التي وظفتها جريدة "الشروق اليومي" بين صور حقيقية و صور رمزية وأخرى من الأرشيف لشخصيات مرتبطة بشكل وطيد مع الحدث على غرار: "صور الضحايا" و"مكان وقوع جريمة العنف ضد المرأة "قاعة المحكمة"...الخ.

إلا أن نسبة كبيرة جدا من الأخبار التي عالجتها جريدة "الشروق اليومي " انعدمت فيها توظيف الصورة وهو ما تترجمه النسبة المقدرة بـ **74.57%** وتكرار **132** موضوع بدون صورة، ويرجع ذلك أساسا إلى غالبية مواضيع العنف ضد المرأة جاءت في قالب خبر قصير من جهة وكذلك التزام جريدة "الشروق اليومي" بآداب المهنة الإعلامية حيث يمنع نشر صور فيها مساس بالمشاعر الإنسانية أو تتسم بالعنف واحترام خصوصية الفاعلين في العنف حتى تثبت إدانتهم.

ورغم ذلك فان جريدة "الشروق اليومي" وظفت صوراً حقيقية في **15** موضوعا بنسبة **8.47%** وصوراً رمزية بنسبة **11.86%** وصوراً من الأرشيف بتكرار **09** مرّات ونسبة قدرها **5.08%** وهو ما يؤكد حرص الصحيفة على تقديم خبر كامل وموضوعي وصادق.

إن جريدة "الشروق اليومي" لم تركز كثيرا عند معالجتها لأخبار العنف ضد المرأة على الصورة كعنصر تيبو غرافي هام جدا في جذب انتباه القراء كون غالبية الأخبار كانت قصيرة ولا تتطلب صوراً.

ثالثا – فئة الموقع

تكتسي مادة التحرير أهمية كبيرة من حيث إخراجها وموقعها فوق صفحات الصحيفة فبواسطتها تتميز الصحيفة عن غيرها و بها ترسم معالم شخصيتها وتنفرد بتبويب وتنظيم خاص بها.

وفي هذا الإطار يرى الدكتور " أشرف محمود صالح" أن إخراج الصحيفة في جانبه الأساسي المتميز بالثبات النسبي يسبغ عليها هوية مميزة عن الصحف الأخرى المنافسة بحيث تبدو مختلفة ومتميزة، ولما كانت للصحف أنواع وأنماط عديدة متباينة فإن الإخراج يلعب دورا مهما في التعبير عن نوع كل صحيفة وبذلك تتميز اليومية عن الأسبوعية وتختلف الصحيفة الاقتصادية شكلا ومضمونا عن الصحيفة الرياضية [1].

وإذا عدنا إلى أهمية موقع المادة الإعلامية فقد توصلت دراسة " جون مايو وماكسويل إسكاموكس" سنة **1977** إلى أن رقم الصفحة عامل مؤثر في قراءة الصحف، حيث وجدت الدراسة أن القراء ينتبهون لأخبار الصفحة الأولى أكثر من الصفحات الأخرى.

---

(1) شمس الدين الرفاعي، **الصحافة العربية العملية**، (د.د.ن)، عمان، 1978، ص 261.

كما تكتسي المادة الإعلامية موضع الدراسة من حيث الموقع قيمة ضمنية ومنهجية كبيرة حيث تكشف لنا عن الحجم الحقيقي للاهتمام الصحفي بهذا الحدث.

وفي دراسة " ليوبوجارت Leobograt " وجدت أن الصفحة الأولى تحصل اهتمامًا كبيرًا من القراء وأن الناس يتصفحون الصحيفة ليبحثوا عما هو مناسب ليقرؤوه بغض النظر عن مساحته [1].

و موضوع العنف ضد المرأة باعتباره حدث وجزء لا يتجزأ من حياتنا وواقعنا الاجتماعي فإنه حظي باهتمام كبير من طرف يومية "الشروق" حيث خصصت له الصفحات الداخلية وهو ما تترجمه النسبة العالية التي بلغت **66.66%** وبتكرار **118** مرة في **36** عدداً وهو أمر طبيعي وذلك لكثرة الأحداث المتعلقة بالعنف ضد المرأة من جهة ومن جهة أخرى رغبة الصحيفة جذب اهتمام القارئ، وخصصت الصحيفة للحدث من صفحة إلى ثلاث صفحات على الأكثر من الصفحات الداخلية، وهو ما يؤكد احترام الصحيفة لحق المواطن في الاطلاع ومعرفة ما يجري حوله من انتشار كبير ورهيب لهذه الظاهرة، كما نجد أن جريدة "الشروق اليومي" لم تكتفِ بالصفحات الداخلية لمعالجة موضوع العنف ضد المرأة وإنما خصصت له حيز في الصفحات الخاصة بشؤون المرأة والعائلة وذلك بنسبة قدرها **12.99%** وتكرار **23** مرة، كما أن جريدة "الشروق اليومي" قد تناولت الحدث في باقي صفحاتها الأخرى وهو ما يؤكد مرة أخرى اهتمام الصحيفة ووعيها بأهمية هذا الحدث فهي لا تقتصر في معالجته على الصفحات الخاصة أو الداخلية فقط وإنما كل الصفحات.

كما أن نسبة **16.94 %** و بتكرار **30** مرة من المواد الإعلامية الخاصة بالعنف ضد المرأة جاءت في الصفحة الأخيرة، وهي نسبة هامة تعكس أهمية الموضوع بالنسبة للصحيفة مما يجعلها تهتم به عبر مختلف صفحاتها، أما الصفحة الأولى فسجلت نسبة ضئيلة قدرت بـ **3.38 %**وبتكرار **06** مرّات فقط وهذا راجع إلى أن الصفحة الأولى تخصص لأخبار أخرى .

رابعا – فئة الأنواع الصحفية

إن استخدام الأنواع الصحفية يتماشى تلقائيا مع السياسة التحريرية للصحيفة لأن لكل نوع صحفي وظيفة إعلامية تسعى الصحيفة من خلال هذا النوع أو ذاك إلى تحقيقها في مخاطبتها لجمهورها [2].

---

(1) أشرف محمود صالح، **الإخراج الصحفي**، مركز جامعة الأزهر، التعليم المفتوح، القاهرة، 2002، ص 31.

(2) أسامة عبد الرحيم علي، مرجع سبق ذكره، ص79.

ومن هنا تستوجب عملية البحث لاستكشاف مراكز الاهتمام الذي تمنحه جريدة "الشروق اليومي" لموضوع العنف ضد المرأة القيام بخطوة أساسية تتمثل في دراسة القوالب الفنية أو الأنواع الصحفية المستعملة لصياغة المواضيع المتعلقة به خلال فترة الدراسة لذلك تم إدراج فئة النوع الصحفي ضمن الخطوات الرئيسية لوصف وتحليل الموضوع المدروس على ضوئها وتم تقسيم الأنواع الصحفية إلى خمسة أنواع فرعية(*)،وهذا التقسيم لم يتم بطريقة اعتباطية بل كان وفقا للأنواع الصحفية المستخدمة ضمن مادة التحليل.

وبفعل تطور وسائل الإعلام تطور العمل الصحفي ما أدى إلى إيداع أشكال وأنواع صحفية جديدة تلبية لمتطلبات العمل الصحفي، ويتميز كل نوع صحفي بمقاييس خاصة تحدد وظيفته الإعلامية المتكاملة كما أن الوظيفة الملموسة التي يضطلع بها كل نوع صحفي والغرض الذي يبتغيه مرتبطان ارتباطا وثيقا بإمكانيات ووسائل الصياغة الخاصة به وكذلك بنوع الموضوع المعالجة.

ويعرف الدكتور "محمد عبد الحميد" فئة الشكل أو نمط النشر على أنها " القوالب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام وتقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة التي تقدم بها المواد الإعلامية للاستدلال من خلال الشكل عن المركز أو القيمة التي يعبر عنها الشكل المختار للنشر أو البث(1).

و قبل الشروع في التحليل الكيفي للبيانات التي تدخل في هذا الإطار نقوم بتحديد معاني الأنواع الستة الواردة في جريدة "الشروق اليومي"

1- الخبر الصحفي:هو تقرير يصف في دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة تمس مصالح أكبر عدد ممكن من القراء وتثير اهتمامهم(2).

2 – التقرير الصحفي:

هو الفن التحريري الذي يقدم في شكل موضوعي مجموعة من الوقائع والمعلومات والآراء حول حدث أو قضية أو شخصية من الشخصيات، أو أكثر من عنصر من هذه العناصر مع وجود دافع إخباري ويسمح لمحرره بالوصف أو التفسير أو التعليق والربط بين الأحداث والمواقف(3) .

(*) أنظر الملحق رقم 02 من الاستمارة.

(1) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الصحافة**، مرجع سبق ذكره، ص 155.

(2) فاروق أبو زيد، الخبر الصحفي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(3) نور الدين بليبل، **مفاهيم إعلامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص31.

و يعتمد التقرير على عنصرين هما:

- العنصر الذاتي: وهو عبارة عن رؤية الصحفي للحدث أو موضوع العنف ضد المرأة.
- العنصر الثاني: وهو العنصر الموضوعي الذي يتضمن المعلومات والحقائق حول العنف ضد المرأة.

3- التحقيق الصحفي:

هو نوع إخباري مستقل ومتميز يعالج شريحة من الواقع الموضوعي للعنف ضد المرأة وتتميز معالجته بقدر من الشمولية والعمق، ويعتمد أساسا على التحليل والتفسير والاستفادة من العناصر الأخرى كالمعلومات والسرد والوصف والحوار والتعليق [1].

و ينبغي أن يتعامل التحقيق الصحفي مع الأحداث ومشكلات واقعية وأن يتصف بالبساطة والواقعية والحيوية في الأسلوب مع توفر عنصر الإثارة والتشويق فيه مع ضرورة استعانته بالصور، وأن تتنوع أغراضه وأهدافه لتشمل تحقيقات تعليمية وتثقيفية وترفيهية في إطار مشوق [2]"

و هذه الخصائص التي يجب أن تتوفر في التحقيق الصحفي هدفها جلب القارئ وإمتاعه بعيدا عن الأسلوب المعقد والممل وكذا محاولة التأثير على مختلف الشرائح الاجتماعية باختلاف مستوياتهم الثقافية وأعمارهم.

4- الحديث الصحفي:

هو حوار يهدف إلى تفسير أو توضيح أو تحليل وشرح لقضية أو ظاهرة أو حدث معين وهو نوع يجذب القراء كثيرا لما فيه من ذاتية تشعر القارئ بأنه ليس أمام حقائق مجردة أو مادة جافة بل أمام إنسان يبادله الحوار[3].

5- الريبورتاج:

هو نوع من أنواع الفنون الصحفية يقوم بتصوير الواقع ونقله إلى الجمهور، كما يعرفه سامي ذبيان هو" تصوير بالكلمات تتحول معه الكلمة أو الجملة إلى كاميرا"[4].

---

(1) محمد لعقاب، **الصحفي الناجح** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 84.

(2) فيليب غايار، **تقنيات الصحافة**، ترجمة (فادي الحسيني)، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1983، ص 99.

(3) محمد لعقاب، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(4) المرجع نفسه، ص70.

6- المقال الصحفي:

المقال الصحفي على أنواع عديدة نذكر منها المقال الصحفي الكاريكاتوري الذي يتناول رأيا أو مفهوما ما والمقال العلمي الذي يعرض حقائق علمية مبسطة ويشترط في المقال أن يكون جميل الأسلوب منفردا في موضوعه وهدفه قويا وإذا كان المقال الصحفي يدعو لقضية فلابد أن يفعل ذلك في تعبيره عن الرأي دون إبهام، وإذا كان يشرح أو يقرأ أو يحلل، فعلى الكاتب أن يقدم أكثر مما يستطيع للمندوب الصحفي أن يقدمه في أعمدة الأخبار

لذا يبقى المقال الصحفي بحاجة إلى قوة الإقناع و إيصال المضمون، حتى يحقق مضمون رسالته وأن يدافع عن رأيه بحجج قوية تجعله ينفرد بموضوع الذي يتناوله، فالمقال عموما هو كتابة تحليلية في معضمها، قد تكون نقدية أو تمجيدية، سياسية أو اجتماعية أو رياضية[1].

ومن خلال دراستنا لاستعمال الأنواع الصحفية في جريدة "الشروق اليومي" نجد أن الصحيفة اعتمدت على عدة أنواع صحفية في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة، حيث ركزت يومية "الشروق" بشكل كبير على الأنواع الإخبارية.

إذ احتل الخبر الصحفي المرتبة الأولى مقارنة مع الأنواع الأخرى خلال فترة الدراسة بنسبة **74.57%** وبـ **132** تكرارا وهذا دليل على أن الصحيفة تهدف إلى اطلاع القراء بكل الأحداث التي تتعلق بالعنف ضد المرأة .

فمن البنود الواردة في ميثاق أخلاقيات المهنة لصحفي جريدة "الشروق اليومي" بند يتعلق " بحق المواطن في الإعلام" وهو مكرس في القوانين والدساتير الوطنية والدولية والصحيفة التي تحترم نفسها عليها أولا أن تخبر المواطن بما حدث (حقيقة ما حدث) وتزوده بالأخبار والحقائق، وهذا من حق المواطن وفي الوقت نفسه هو واجب على الصحفي ما أدى إلى استعمال أكثر للأخبار لتغطية كل أشكال العنف ضد المرأة.

و عرف الخبر الصحفي استعمالا كبيرا في جريدة "الشروق اليومي" حيث سجل أعلى نسبة من بين نسب الأنواع الأخرى قدرها **74.57%**، فخلال فترة الدراسة الممتدة من **01** جانفي **2012**إلى **31**ديسمبر **2014** والتي بلغ عدد الصحف محل التحليل **36** عددا بواقع **12** عدد لكل سنة، تم تسجيل تغطية مستمرة وآنية على طول فترة الدراسة إذ لا تخلو جريدة "الشروق اليومي "على خبر وتعلق بالعنف ضد المرأة، إلا أنه كان هناك تفاوت كبير في معالجة أخبار العنف ضد المرأة من سنة إلى أخرى.

---

(1) وليام. ل.وريفرز و آخرون، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، ترجمة إبراهيم إمام ، دار المعرفة، القاهرة، 1985 .266

حيث سجلنا في سنة **2012** عدد الأخبار حول العنف ضد المرأة بلغ **87** موضوعا بمعدل**04** أخبار إلى **08** أخبار تتعلق بالعنف ضد المرأة في العدد الواحد، ليعرف العدد انخفاضا يقدر بـ **03** أخبار إلى **04** أخبار في العدد الواحد أي ما يعادل **56** خبرا في **12**عدد خلال سنة**2013** م.

ويفسر ذلك بأن انخفاض أخبار العنف ضد المرأة يعود أساسا إلى اهتمام الصحيفة بموضوعات أخرى من جهة ومن جهة أخرى تراجع معدلات العنف ضد المرأة في تلك الفترة من سنة **2013**م بحسب إحصائيات مصالح الأمن الوطني(انظر الفصل الثالث من الدراسة)

أما عن عودة اهتمام جريدة "الشروق اليومي" بنشر أخبار العنف ضد المرأة و تحديدا خلال السداسي الثاني من سنة **2014** م، إذا تم تسجيل **91** موضوعا حول العنف ضد المرأة بمعدل **06** إلى **08** أخبار في العدد الواحد والذي يتزامن مع نهاية العطلة الصيفية و بداية الدخول الاجتماعي وهي الفترة التي تعرف نشاط و زيادة في معدلات العنف بصفة عامة ومن بينها العنف ضد المرأة، وهو ما يدفع جريدة "الشروق اليومي" إلى رفع درجة الاهتمام من خلال التركيز على هذا الحدث حتى في الصفحة الأولى حيث نجد الخبر الصادر يوم **23**نوفمبر**2014** تحت عنوان:

اقترف جريمته بعد أن فقد عقله في جلسة خمر

" **رب عائلة يدفن زوجته حية داخل بئر بسطيف**".

وكذلك في العدد الصادر في **05** ماي **2014** تحت عنوان:

" **15 سنة سجنا لقاتل شقيقته الجامعية من أجل 2000دج بسكيكدة**"

إن نشر جريدة "الشروق اليومي" لأخبار العنف ضد المرأة في الصفحة الأولى يدل على أن الصحيفة تتعمد نشر هذه الأخبار في هذه الصفحة والموقع ليقرأه الناس لتشكيل وعي لدى القراء و تحسيسهم بدرجة الخطورة التي بلغتها الظاهرة في المجتمع الجزائري .

و احتل التقرير المرتبة الثانية بعد الخبر من حيث الاستعمال وسجل نسبة قدرها **18.07 %**وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالخبر إلا أنها مهمة، فهي تدل على تنوع الأنواع الإخبارية التي تستخدمها جريدة "الشروق اليومي"، كما تدل هذه النسبة على أن الصحيفة حاولت تقديم تفاصيل موضوع العنف ضد المرأة ومختلف الظروف المحيطة بها سعيا منها لإعلام القراء بمختلف مستجدات ومجريات الموضوع متوخية في ذلك الموضوعية في نقل الأحداث وتاركة الحكم للقراء.

كما نجد أن جريدة "الشروق اليومي" اعتمدت على الريبورتاج كنوع صحفي هام في معالجة موضوع العنف الممارس ضد المرأة، حيث ورد استعماله **09** مرات طيلة فترة الدراسة وهذا بغية وصف الظاهرة وتحليلها كالريبورتاج الصادر يوم **04** ماي**2012**م بعنوان:

تنامي ظاهرة الطلاق المبكر..."زواج بعمر كأس أمم إفريقيا ومسلسلات وراء الفضائح بالجنوب"

وكذلك الريبورتاج الصادر يوم **28** ديسمبر **2012**م بعنوان:

خلع وتهديد وجنح الضرب بسبب المخلفات المالية... "راتب الزوجة ...فتنة تفجر الأسر الجزائرية"

رغم أن الخبر الصحفي طغى على بقية الأنواع الصحفية الأخرى في تغطية موضوع العنف ضد المرأة، إلا أن هذا لا يعني أن جريدة "الشروق اليومي" لم تقم بوظيفة الشرح والتفسير والتحليل لتقصي الحقيقة حول الحدث من طرف الصحفي، وهذا ما يدل عليه استعمالها لأنواع الاستقصاء وهو التحقيق الصحفي والذي يجيب على السؤال المركزي لماذا؟ بنسبة **1.12%** و بتحقيقين طيلة فترة الدراسة وهو ما يدل على أن الصحفيين قاموا بالتحقيق في قضايا العنف ضد المرأة من خلال التعمق في تقصى الدوافع والخلفيات وراء وقوع العنف ضد المرأة، كما أن جريدة "الشروق اليومي" تسعى من وراء هذا النوع الإعلامي إلى " إثارة انتباه القارئ وحثه على متابعة الأحداث" [1].

كالتحقيق الصادر يوم **15** جويلية **2012**م حول تداعيات تعرض عجوز لاعتداء في دار المسنين بوهران تحت عنوان: "**ذئب يفترس عجوزا في دار المسنين بوهران بعدما أمرها المدير بتنظيف قفصه**".

و بنسبة مماثلة للتحقيق الصحفي نجد الحديث الصحفي الذي ورد استعماله مرتين باعتباره نوع صحفي مهم يهتم باستقصاء آراء ومواقف شخصيات بارزة ومتخصصة في الموضوع أو على علاقة مباشرة به إلا أن الصحيفة لم تولي اهتمام به حيث سجل نسبة قدرها **1.2 %**وبتكرارين فقط وهي مقابلات أجريت مع نساء تعرضن للعنف.

ونجد أن هذا النوع في العدد الصادر يوم **09** جوان **2012**م بحيث واحد مع الفنانة "نوال زعتر" وتحدثت فيه عن الضغوط النفسية التي تعرضت لها نتيجة ابتزازها من قبل منتجين.

إن ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل هو اعتماد جريدة "الشروق اليومي" على كل الأشكال والقوالب الصحفية عند تغطيتها لأخبار وحوادث العنف ضد المرأة، إلا أن التباين كان من حيث درجة الاستعمال والتركيز على قالب صحفي دون آخر ويعود ذلك إلى طبيعة الموضوع.

---

(1) عبد الله بوجلال وآخرون، "الدور الوظيفي لوسائل الاتصال"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد3، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، مارس 1989، ص12.

1- 2- التحليل الكيفي الجزئي لفئة المحتوى الخاصة بجريدة "الشروق اليومي":

أولا - فئة الموضوع

من خلال ترتيب الأفكار المترددة في جريدة "الشروق اليومي" كما هو موضح في القراءة الكمية للجدول رقم (**10**) نسجل اهتمام الصحيفة بمواضيع العنف الممارس ضد المرأة على اختلاف أشكالها وهذا ما يتضح من خلال الـ 317 تكرار كلي للمواضيع الستة، حيث سجلت فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" **106** تكرار و حققت فئة "العنف النفسي ضد المرأة" **82** تكرارا، وهما أكثر أشكال وأنواع العنف ضد المرأة انتشارا في المجتمع الجزائري واللتين احتلتا المرتبة الأولى والثانية على التوالي بين فئات المواضيع الستة، وجل التكرارات لهاتين الفئتين حصلت عليها جريدة "الشروق اليومي" من خلال تغطية شبكة مراسليها الصحفيين المتواجدين على مستوى المناطق التي يقع فيها العنف ضد المرأة عبر مختلف أنحاء الوطن وهذا من أجل توعية و تحسيس القراء بخطورة هذه الظاهرة ومخلفاتها، وبما أن الصحيفة حملت على عاتقها مسؤولية إعلام القراء بكل صغيرة وكبيرة [(1)] تخص هذا الحدث فهي مطالبة بنقل كل حيثيات الواقعة و كل أخبار العنف ضد المرأة التي تقع مهما كان شكلها .

ثاني أكبر اهتمام لجريدة "الشروق اليومي" كان بفئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" بنسبة بلغت**19.24%** و بتكرار **61** مرة، وهو الموضوع الذي حظي بمتابعة معتبرة من قبل الجريدة عبر مختلف صفحاتها من خلال مجموعة الأخبار والريبورتاجات والتحقيقات.

كما ركزت الصحيفة كذلك فئة " العنف اللفظي ضد المرأة" حيث سجلت هذه الأخيرة نسبة معتبرة قدرها **11.67%** وبتكرار **37** مرة خصوصا وأن هذا النوع من العنف الذي بدأ يطفو إلى السطح، و جريدة "الشروق اليومي" في إطار تأديتها لخدمة عمومية لصالح جمهور قراءها، فهي لا تغفل عن تغطية هذا النوع من العنف الذي يمس بقيمنا وأخلاقنا وكرامة المرأة وسمعتها عبر صفحاتها والتي أخذت منحنى خطيراً تجاوز كل الخطوط التي وضعها المجتمع كصمام أمان بتفشي جرائم غير مسبوقة ضد المرأة تتنافى والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، و بالتالي ترى جريدة "الشروق اليومي" أن ما تقدمه من أخبار وتقارير عن هذا النوع من العنف الذي يمارس ضد المرأة تحديدا هو إيمانٌ منها بمستوى الخطورة الذي أصبحت تشكله مثل هذه الظاهرة على قيمنا ومبادئنا.

---

(1) محمد بن عبد الحميد الحضيف، **كيف تؤثر وسائل الإعلام: دراسة في النظريات والأساليب**،ط2، مكتبة العبيكان،الرياض،1998، ص 48.

أما فئة " العنف الجنسي ضد المرأة " و التي ترددت بنسبة 7.25% وهي نسبة قليلة ولكن مجرد تكرار الفئة يجعلنا نتأكد بأن جريدة "الشروق اليومي" واحتراما لواجبها الإعلامي عالجت جميع أنواع العنف ضد المرأة.

وأدنى اهتمام منحته الصحيفة للأفكار الست كان لفئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة" بنسبة لم تتجاوز **2.52%** و بتكرار **08** مرات، ويعود ذلك إلى أن جريدة "الشروق اليومي" لا تفصل بين هذه الفئة وبين الفئات التي قبلها طالما أنها تعتبرهم أوجه لعملة واحدة وهي العنف ضد المرأة.

1- فئة " العنف الجسدي ضد المرأة":

يعد العنف الجسدي أكثر أنواع العنف شيوعا وذلك لإمكانية ملاحظته واكتشافه بحكم ما يخلفه من آثار ومن صور هذا ا لشكل من أشكال العنف : الضرب باليد والضرب بأداة حادة و إحداث الكدمات بأشكالها المختلفة والخنق والدفع والعض و الدهس و الإمساك بعنف وشد الشعر والقرص والبصق...الخ ويترك بعض هذه الأشكال من العنف آثارا صحية ضارة وخطيرة قد تصل حد الموت في حال تفاقمها.

و نلاحظ أن الاهتمام المركزي داخل الفئة نفسها كان اتجاه عنصر "الضرب والجرح " ضد المرأة حيث سجل نسبة قدرها **44.33%** وتكرار **47** اعتداء بالضرب والجرح، ويعتبر العنف الجسدي أكثر أنواع العنف ضد المرأة انتشاراً وشيوعا في المجتمع الجزائري بحسب التقرير الصادر عن الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة أن نصف مليون امرأة جزائرية ضحية عنف جسدي وأن هذا العنف يسجل أولاً داخل الأسرة و مرتكبو هذه الاعتداءات في بعض الحالات من المعارف و أفراد الأسرة[1].

إن تفاقم الظاهرة ووصولها إلى حد اللامعقول دفع جريدة "الشروق اليومي" إلى المزيد من الاهتمام بهذا العنصر أو الفكرة ونقلها خاصة من خلال الأخبار الصحفية القصيرة حتى يتسنى لها تبليغها للقارئ.

والملاحظ خلال عملية تحليل محتوى عينة الدراسة بروز العنف الجسدي ضد المرأة البنت بنسبة **26.80 %** و تكرار **26** مرة، يليه العنف الجسدي ضد الزوجة، حيث سجلنا **23** اعتداء بالضرب والجرح ضد الزوجة من أصل **97** تكرار كلي للفئة وبنسبة قدرها **23.71%**، كما سجل عنصر "آخرين "وهم صديقات وزميلات في العمل ومعارف نسبة مهمة في الاعتداءات بالضرب والجرح قدرها **20.61%** . وكل الاعتداءات قام بها الأزواج والآباء في المرتبة الأولى تليه أطراف أخرى وهي الأصدقاء والزملاء في المرتبة الثانية ثم الإخوة في المرتبة الثالثة .

---

(1) تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، مرجع سبق ذكره.

ولهذا تقوم جريدة "الشروق اليومي" بدور كبير لتنمية وعي الأفراد بأخطار حوادث العنف ضد المرأة من أجل تغيير أنماط السلوك العنيف و تثبيت القيم المرغوب فيها، وهو ما يتفق فيه علماء الاجتماع و الاتصال على أن أي تغير اجتماعي مقصود في المجتمع لابد أن يصل إلى الناس عبر وسائل الإعلام. ويومية "الشروق" تؤمن بأنه لا يمكن أن يتم أي تغير في المجتمع بمعزل عن تغطية مثل هذه الأحداث إذ تعد أساس عملية التغيير الاجتماعي ذلك لما يتم من خلال تلك الوسائل من عمليات تكوين الآراء وتغيير المفاهيم وأنماط السلوك وتثبيت القيم المرغوب فيها ونقلها من خلال التقارير والتحقيقات الصحفية.

و تمحور اهتمام جريدة "الشروق اليومي" داخل الفئة نفسها في المرتبة الموالية حول عنصر "القتل" الذي يمارس ضد المرأة الذي حل في المرتبة الثانية، حيث سجل نسبها **20.75%** وتكرار **22** مرة، وهي نسبة لا يستهان بها تعكس حجم انتشار الظاهرة في المجتمع الجزائري وتقر بوجود خلل في البناء الاجتماعي والأسري في الأسرة الجزائرية. وقد شملت جريمة قتل المرأة كل من الأم والزوجة و الأخت والصديقات بحيث سجلت **07** جرائم قتل ضد الزوجات والأمهات في المرتبة الأولى و **03** ضد الأخوات في المرتبة الثانية وأخيرا **03** جرائم قتل ضد الصديقات بحسب جريدة "الشروق اليومي".

وفي هذا السياق يرى الأخصائي النفساني "مبارك لعوج" في حوار أجرته معه يومية "الشروق" حول ذات الموضوع "بأن جرائم القتل خاصة ضد المرأة (الأم/ الزوجة/ البنت/ الأخت) لها أسباب سوسيولوجية نفسية مرتبطة بانفجار الخلية العائلية، حيث انتقلنا من العائلة التقليدية إلى العائلة النووية التي زالت معها سلطة الأب والأم وحل محلهما الابن وهو ما يجعله يرى بأن والده أو والدته إنسان فاشل وبالتالي يكون مصيرهما القتل" [1].

وقد تناولت جريدة "الشروق اليومي" هذا الحدث من خلال اعتمادها على جملة من الأشكال الصحفية أبرزها الخبر الصحفي ثم اعتماد التحقيق الصحفي كنوع ملائم لمثل هذه المواضيع ثم التقرير [1].

و تمحور اهتمام الصحيفة داخل الفئة نفسها حول "محاولة القتل" المرأة الذي جاء في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها **13.20%** وتكرار **14**مرة، وقد سجلت غالبية حالات محاولات قتل المرأة ضد الفتيات من طرف أصدقائهم بـ **09** محاولات قتل فيما كانت بقية المحاولات الخمسة ضد الزوجات.

---

(16) سمير مخربش،"تنامي ظاهرة قتل الأقارب والأصول بسطيف"، **جريدة "الشروق اليومي"**، العدد3163، 04 جانفي2011، ص 09.

كما أبدت جريدة "الشروق اليومي" اهتماما بعنصري "الانتحار" و "محاولة الانتحار" والتي أخذت منحى تصاعدياً خطيراً جدا في الآونة الأخيرة. ويعكس هذا الاهتمام النسبة التي سجلها هذا العنصر وقدرت بـ **7.54%** و رغم أنها نسبة ضئيلة لكنها مهمة جدا لكل عنصر وبـ**08** تكرارات لكل منهما واحتلالهما للمرتبة الرابعة من حيث ترتيب أشكال العنف الجسدي ضد المرأة.

تشير الإحصائيات الرسمية للمديرية العامة للأمن الوطني حول ظاهرة العنف ضد المرأة إلى التفاقم الكبير لهذه الآفة التي صارت تهدد شريحة كبيرة من الجنس اللطيف، إذ أحصت مصالح الشرطة **6985** حالة عنف ضد النساء عبر مختلف ولايات الوطن خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة **2014** وتعرضت **5163** امرأة من بين إجمالي ضحايا هذه الظاهرة إلى عنف جسدي **27** منهن تعرضن للقتل العمدي بنسبة تزيد عن **73** في المائة مقارنة بـ **5.034** امرأة سنة **2013** (*).

بينما لم تركز الصحيفة كثيرا على عنصر "الخطف" ولم تمنح له جريدة "الشروق اليومي" أي اهتمام مقارنة بأشكال العنف الجسدي الأخرى خلال فترة الدراسة ويعكس ذلك النسبة المسجلة والتي لم تتجاوز **6.60%**، ويفسر هذا الاهتمام بإيمان الصحيفة بمدى خطورة هذا النوع من العنف ضد المرأة خاصة على الجانب النفسي من جهة وأخذها لمنحى تجاري من جهة أخرى كطلب الفدية وعليه ترى صحيفة "الشروق اليومي" ضرورة توعية القراء وتحسيسهم من خلال جملة الأخبار التي تنقلها لهم عبر صفحاتها وتنوعت بين التحقيق والخبر و التقرير قصد تكوين رأي عام مضاد لحماية بناتنا من المساوات غير المسبوقة التي تنافي والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري. وحرِصت الصحيفة على تغطية ومعالجة مختلف أشكال العنف ضد المرأة التي تقع في المناطق الحضرية وهذا ما لمسناه من خلال تحليلنا لمفردات عينة الدراسة، حيث سجلنا أن مجمل جرائم الخطف والانتحار سجلت في مناطق ريفية، وهو ما لم يتسنى لجريدة "الشروق اليومي" من الوصول إلى موقع الجريمة و تغطيتها في وقتها .

2- فئة "العنف الجنسي ضد المرأة":

بينما يمكن أن يقع هذا الضرب من ضروب العنف داخل إطار الأسرة وخارجها فإنه يحاط في العادة بالكثير من التكتم والإخفاء والإنكار، وبخاصة في مجتمع يميل إلى التقليدية والمحافظة كالمجتمع الجزائري وذلك للحول دون وصول الحالات إلى القضاء والشرطة ، لأن من شأن ذلك الإساءة البالغة إلى سمعة الأنثى وسمعة أسرتها في المجتمع.

---

(1) منى كشيك، **القيم الغائبة في الإعلام**، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص86.

(*) أنظر الفصل الثالث من الدراسة

ويتمثل العنف الجنسي داخل نطاق الأسرة في تعريض الأنثى للضغوط و إكراهها على ممارسة الجنس، أو أنه يتخذ شكل التحرش الجنسي بالإناث من جانب الذكور في الأسرة.

أما العنف الجنسي خارج نطاق الأسرة فيتخذ أشكالا متعددة كالاغتصاب والتحرش الجسدي والجنسي في الشوارع والمواصلات العامة والأماكن المزدحمة أو التحرش من جانب أرباب العمل بالعاملات لديهم.

إن مركز الاهتمام داخل الفئة ذاتها يتجه نحو عنصر جريمة "الاغتصاب"ضد المرأة بنسبة**39.13%** وهي الجريمة التي رددتها جريدة "الشروق اليومي" **09** مرات خلال تحليلنا لعينة الدراسة ورغم أنها قليلة نسبيا إلا أنها نسبة مهمة تعكس حجم الكارثة الأخلاقية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري خاصة إذا ما علمنا أن مثل هذه السلوكيات الانحرافية التي تصنف ضمن جرائم الآداب العامة التي يعاقب عليها قانون العقوبات الجزائري، وقد سجلت بدرجة أكبر بين الفتيات والشباب الذين تربطهم علاقات صداقة غير واضحة، تليها زنا المحارم أي اغتصاب الآباء لبناتهم، حيث أصبحت ظاهرة الاغتصاب تستهدف بشكل جدي لكل أدوار المرأة في المجتمع الجزائري مما ينعكس سلبا على كل التوجهات ويهدد التماسك الاجتماعي ومقومات الهوية الدينية، حيث أصبح الاغتصاب يجد من فئة الفتيات سوقا استهلاكية مهمة في ظل تقاعس الجهات المعنية في مكافحة هذه الظاهرة بمختلف أنواعها في صفوف الفتيات والشباب الجزائري.

ومن هنا فان تركيز جريدة "الشروق اليومي" بدرجة أكبر على تناول هذا النوع من العنف ضد المرأة تحديدا يعود حسب أحد الصحفيين إلى أن استفحال هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري فآخر الإحصائيات تشير الى وجود أكثر من **205** امرأة تعرضن للاغتصاب والتحرش الجنسي وزنا المحارم على المستوى الوطني خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة **2014**حسب معطيات قدمتها لنا السيدة "مسعودان من مصالح الشرطة القضائية[1].

وفي السياق فإن المؤسسات الإعلامية تقع عليها مسؤولية كبيرة في توعية مختلف شرائح المجتمع إزاء هذه الظاهرة لما لها من تأثير كبير على بناتنا من خلال ما تقدمه من مواد إعلامية توعوية وتوجيهية، خاصة وأن انتشار ظاهرة الاغتصاب في المجتمع الجزائري أكبر بكثير مما يظنه الآباء في تقديراتهم وما تقدمه السلطة من إحصائيات تبقى غير حقيقية.

---

(1) مقابلة مع السيدة "خيرة مسعودان"، **مدير مكتب حماية الطفولة بالشرطة القضائية**، تمت المقابلة يوم 07 جانفي2014، بمقر المديرية العامة للشرطة القضائية، بن عكنون، الجزائر العاصمة، على الساعة 09:20 صباحا.

وأوصى الأستاذ في علم الاجتماع على ضرورة غرس الأساليب العلمية لبرنامج الحياة التي تحمي بناتنا من ضغوط الاستسلام للاغتصاب، مشيرا إلى انه يتعين على المؤسسات الاجتماعية وضع مجموعة واسعة من الاستراتيجيات لوقاية المرأة من العنف الجنسي والتي تتضمن مجموعة من التدابير الإعلامية والدينية وبرامج التربية.

واهتمت الصحيفة بجرائم "التحريض على الفسق و الدعارة " وجاءت في المرتبة الثانية من حيث تصنيف "العنف الجنسي ضد المرأة " وسجلت نسبة بلغت **26.08%** وبتكرار **06** مرات. ويبدو واضحا اهتمام الصحيفة بهذا العنصر من خلال تغطيتها لكافة أشكاله مع تقديم إحصائيات شهرية حول هذه الجريمة وهذا ما سجلناه طيلة مدة الدراسة، وهو ما يؤكد التزام جريدة "الشروق اليومي" بمسؤوليتها إزاء المجتمع باعتبارها أحد مؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي أن تمارس مسؤوليتها في نقل أخبار العنف الجنسي ضد المرأة بكل أشكاله لتوعية الناس ومحاربة هذه الظاهرة التي تمارس في حق بناتنا هذا من جهة ومن جهة أخرى قناعة الصحيفة بأن هذه الظاهرة هي المفتاح الذي يفتح به باب جميع أنواع الجرائم الأخلاقية الأخرى ضد المرأة وهو ما جعل الصحيفة توليه اهتماما كبيرا من خلال عرضه في عدة أشكال صحفية تراوحت بين الخبر والتقرير وحتى الحديث.

ورأت جريدة "الشروق اليومي" أن تغطيتها لهذا النوع من الجرائم الأخلاقية التي تمس بقيمنا الدينية والاجتماعية تكتسب أهميتها في كونها تقف على الأطر العلمية للمسؤولية الإعلامية للتعامل مع أخبار العنف ضد المرأة والواقع التطبيقي كما يراه عدد من الإعلاميين الممارسين للعمل الإعلامي بموضوعية في محاولة لبناء نموذج مهني للتعامل مع أخبار العنف الجنسي ضد المرأة في ضوء اتجاهات نشر الأخبار التي طرحها عدد من الباحثين يتوافق مع البناء الثقافي في المجتمع المسلم ويسعى إلى حماية المرأة من العنف الذي يمارس ضدها بكافة أشكاله.

كما سجلنا اهتمام الصحيفة بعنصر "الإجبار على ممارسة الجنس" حيث سجل نسبة **21.73%** وتكرار **05** مرات ويفسر هذا الاهتمام بإيمان الصحيفة بمدى خطورة هذا النوع من العنف ضد المرأة خاصة على الجانب النفسي من جهة، وعليه ترى صحيفة "الشروق اليومي" ضرورة توعية القراء وتحسيسهم من خلال جملة الأخبار التي تنقلها لهم عبر صفحاتها وتنوعت بين التحقيق والحديث الصحفي قصد تكوين رأي عام مضاد لحماية بناتنا من هذه الجرائم غير مسبوقة التي تنافي والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري. وأدنى اهتمام سجله عنصر "التحرش الجنسي"" بنسبة قدرها **13.04%** وتكررت بـ **03** مرات وهو يدل على أن جريدة"الشروق اليومي" لم تغفل أي عنصر من عناصر هذه الفئة إلا وغطته بالشرح والتحليل ويعكس ذلك حجم الأنواع الصحفية التي اعتمدتها الصحيفة، وعن قضية التحرش الجنسي ضد

المرأة أصدر الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في شهر نوفمبر سنة **2014**م رسالة أمر فيها وزارة العدل بتفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة عبر تشديد أحكام قانون العقوبات الخاص بالتحرش اللفظي والجنسي في الساحات العمومية وأماكن العمل، بهدف إتمام الترسانة القانونية الخاصة بحماية المرأة والتي شرعت فيها الحكومة بداية من سنة **2004**. و قد تم تعديل نص "المادة **341**" مكرر من قانون العقوبات الخاصة بالتحرش الجنسي والتي تنص على أنه "يعد مرتكبا لجريمة التحرش الجنسي ويعاقب بالحبس من شهرين إلى خمس سنوات وبغرامة **50.000**دينار جزائري ما يعادل **640** دولارا، إلى **100.000** دينار جزائري أي **1280** دولارا، كل شخص يستغل سلطة وظيفته أو مهنته عن طريق إصدار أوامر للغير أو بالتهديد أو الإكراه أو بممارسة ضغوط عليه قصد إجباره على الاستجابة لرغباته الجنسية"[(1)].

3- فئة " العنف اللفظي ضد المرأة":

يأخذ العنف اللفظي ضد المرأة العديد من الأشكال كالشتم والسب و الصراخ و استخدام الألفاظ النابية وعبارات التهديد، وتلك التي تحط من الكرامة الإنسانية و تتقصد الإهانة، ويحدث هذا النوع من أنواع العنف أضراراً عميقة الغور في بنية الصحة النفسية للمرأة، انطلاقًا من استهداف الألفاظ المستخدمة فيه شخصيتها وكرامتها ومفهومها عن ذاتها وحتى الآن لا يدخل هذا النوع من أنواع العنف ضد المرأة على الرغم من خطورة تداعياته ضمن إطار العقاب القانوني في معظم الأحيان، وذلك لصعوبة قياسه وتحديده وإثباته نتيجة عدم توافر الشواهد الملموسة عليه من جهة أو لعدم التبليغ عنه من جهة أخرى.

و يُلاحظ حسب الدراسة أن عنصري" العقوق" و "التحقير والإذلال" الذي يمارس ضد المرأة هما العنصران اللذان رددتهما جريدة "الشروق اليومي" **08** مرات لكل منهما وبنسبة بلغت **21.62%** لكل عنصر هما أكثر أشكال العنف اللفظي ذيوعًا، ويبدو أن هناك اهتماما واضحا من قبل صحفيي جريدة "الشروق اليومي" بهذين العنصرين من خلال احتلالهما لأهم الصفحات في يومية "الشروق اليومي" نظرا لاستفحالهما في حياتنا اليومية خصوصا أن فترة الدراسة عرفت ارتفاعًا محسوسًا للعنف ضد المرأة حيث أكدت دراسة حديثة نشرت في صحيفة "الأمة العربية" أن العنف اللفظي ضد الجزائريات يفوق نسبة **10%** وأن هذه الظاهرة آخذة في التوسع وتفتقد لأرقام حقيقية في ظل التكتم.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **قانون العقوبات الجزائري** ط2، مطبعة بارت، الجزائر، (المادة 341)، 2014.

كما حظي عنصر "السب والشتم" باهتمام واضح من الصحيفة إذ احتل نسبة **18.91%** مما يعني أن الاهتمام في الصحيفة دار بين العلاقة التي تربط تحقير وإذلال المرأة من خلال سبها وشتمها وحتى تهديدها "التهديد والتخويف" وهو العنصر الذي احتل نسبة معتبرة قدرت بـ **16.21%** وبتكرار **06** مرات باستخدام العبارات و"الألفاظ البذيئة" هذا العنصر الذي سجل نسبة قدرها **13.25%** وهو ما يؤكد العلاقة بين عناصر هذه الفئة وتكاملها مع بعضها البعض من خلال الصحيفة.

والعنصر الأخير المتمثل في "المساس بكرامة المرأة " لم يثير اهتمام الصحيفة بشكل كبير إذ شغل نسبة **8.10 %** و بتكرار **03** مرات فقط وهو ما تفسره جريدة "الشروق اليومي" بأن دور الجهات المعنية في مثل هذه الظروف إنما هو منع اندلاع الحريق وليس إطفاءه.

إن هذه المؤشرات الستة تؤكد مرة أخرى على حجم الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة الجزائرية و سوء الأوضاع التي تعيشها وهو ما تعكسه نسبة هذه الفئة، وقد يرجع ذلك إلى الثقافة الأبوية و الذكورية المهيمنة التي تكرس أساليب عنيفة ومتشددة للتنشئة، وبخاصة حيال الإناث اللواتي يتم إجبارهن على الالتزام الشديد بقواعد معينة للسلوك حتى وإن تطلب ذلك استخدام أفظع صور العنف اللفظي وربما الجسدي وتتعرض المطلقات إلى العنف بشكل أكبر من باقي النساء الأخريات في ضوء الأفعال التي تمارسها أسرهن للحد من حريتهن.

مما سبق يمكن يمكننا القول بأن العنف اللفظي هو شكل من أشكال العنف الذي ولد مع أول انقسام واستغلال طبقي على الصعيد الإنساني ظاهرة اجتماعية لها جذورها الاقتصادية وتعبر بشكل واضح عن طبيعة العلاقة اللامتوازنة بين الرجل والمرأة مع استخدام مجالات البنى الفوقية واللغوية فضاء لممارستها بشكل مباشر في حياتها الزوجية أو في عملها أو في الشارع.

ويؤكد إن انتشار الظاهرة ووصولها لحالة يمكن وصفها بالأزمة الأخلاقية التي تلقي بظلالها على علاقة الرجل مع المرأة من جهة وعلى هوية حضارتنا من جهة أخرى يفرض على الجميع التصدي لشكل سيئ جدا من أشكال العنف ضد المرأة من خلال دراستها وإيجاد حلول فعلية لها. وأرجع العوامل التي تؤثر في انتشار هذه الظاهرة المشينة في عدم تناول الظاهرة من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باعتبارها أزمة أخلاقية تهدد هيكل المجتمع وبناه التحتية وعدم التركيز على الظاهرة وأثارها السلبية فالتنشئة الصحيحة تقلص من تفشي الآفة.

4- فئة " العنف النفسي ضد المرأة":

أبدت جريدة "الشروق اليومي" اهتماما واضحا وكبيرا نحو عنصر "سوء معاملة المرأة"، وظهر هذا الاهتمام في البعد التكراري المتوصل إليه في التحليل الكمي، حيث كانت نسبتها **32.92 %** وهو العنصر الذي حظي بتغطية كبيرة من طرف الصحيفة عبر مختلف مصادرها، خاصة وأن سوء معاملة المرأة عرف تطور كبير في طريقة تنفيذه حيث كشفت ذات الإحصائيات السابقة الذِكر لسنة**2014** عن تسجيل **1508** حالة سوء معاملة ضد المرأة الجزائرية(انظر الفصل الثالث من الدراسة) وهو ما دفع بيومية "الشروق" إلى رفع درجة الاهتمام قصد لفت انتباه القراء إلى الأساليب التي يتم من خلالها ممارسة العنف ضد المرأة وأنه لا يقتصر فقط كما هو شائع على العنف الجسدي فقط و إنما هناك العنف النفسي وهو أشد أنواع العنف معالجة بسبب الضرر المعنوي غير الظاهر الذي يخلفه، ورغم الدور الذي تقوم به الصحيفة إلا أن هناك من يتهمها بإثارة الرأي العام إلى تقليد مثل هذه الجرائم، وفي ذات السياق يؤكد السيد "م. بوعبد الله" من جريدة "الشروق اليومي" بأن الصحيفة تقوم بواجبها الإعلامي بكل موضوعية ودليل ذلك يضيف المتحدث أنها في كل مرة تقدم أرقاماً ومعطيات عن جرائم العنف ضد المرأة وهو ما يعكس درجة اهتمامها بمعالجة الظاهرة وتوعية الجمهور لا إثارته لممارسة العنف.

واقتطع عنصر "خيانة المرأة"" المرتبة الثانية من حيث التصنيف داخل هذه الفئة ونقصد بالخيانة في هذه الدراسة الخيانة الزوجية التي يقوم بها الزوج ضد زوجته وسجل نسبة قدرها **20.73%**وتدل هذه النسبة على اهتمام الصحيفة بكل أنواع العنف النفسي ضد المرأة وتدخل "الخيانة" ضمن سلسلة العنف النفسي ضد المرأة الذي بدأ ينهش مصير العلاقات الزوجية داخل الأسرة الجزائرية على وجه التحديد إذ تؤكد آخر الإحصائيات ارتفاعًا رهيبًا في حالات الطلاق بسبب خيانة الأزواج لزوجاتهم، وتشير احصائيات لوزارة العدل الى أنه تم تسجيل **22**الف حالة طلاق عن طريق "الخلع" طيلة سنة **2013** والسداسي الأول من السنة الجارية ووفق ذات المصدر فالأسباب الرئيسية تتمثل في الخيانة الزوجية والتهرب من المسؤولية الزوجية، حيث أكدت أيضا ذات الجهة أن الطلاق عرف ارتفاعا يعادل **12** ألف حالة سنويا بعد صدور قانون يسمح للمرأة بالتطليق عن طريق "الخلع"[(1)].

إن تغطية جريدة "الشروق اليومي" لعنصر "إهمال المرأة" وهو أحد أشكال العنف النفسي الموجه ضد المرأة بنسبة **17.07%** يدل على مدى الاهتمام الذي أولته اليومية لهذا العنصر، خاصة وأن إهمال المرأة وعدم الاهتمام بها واحترامها يعتبر من الجرائم النفسية الأشد جسامة وخطورة.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة العدل**، تقرير سنوي حول الطلاق لسنة 2013.

ويظهر ذلك من خلال مقدار العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات والأسرة الجزائري. ولقد تردد هذا العنصر **14** مرة، وتناولته الصحيفة في شكل أخبار وهو ما يعني أن الصحيفة لم تقد تفاصيل و حيثيات ممارسة العنف وإنما تكتفي بتقديم المعلومات فقط.

وسجل عنصر "الحرمان العاطفي" نسبة **15.85%** وتكرار **13**مرة وهي نسبة معتبرة تدل على احترافية جريدة "الشروق اليومي" في التعامل مع كافة أنواع وأشكال العنف ضد المرأة دون التحيز في التغطية والتركيز على نوع معين من العنف على حساب الأشكال الأخرى أو إغفالها وهو ما التمسناه خلال فترة الدراسة، وركزت الصحيفة في تناولها لهذا العنصر على عرض أشكال حرمان المرأة عاطفيا من خلال تقديم مجموعة من الأخبار المختلفة حول الحرمان العاطفي وهذا سعيا منها لإعلام القراء وتوعيتهم بمختلف أنماط العنف النفسي الموجه ضد المرأة خاصة وكما ذكرنا سابقا أن هذا النوع من العنف غير ظاهر من حيث الضرر والنتيجة.

وسجلت الصحيفة اهتمامًا متقاربًا اتجاه عنصري " تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة" و"الحرمان من الخروج من المنزل" وكلا العنصرين نقلتهما الصحيفة في شكل مجموعة أخبار، وتندرج كلا النوعين ضمن العنف النفسي الأكثر انتشارا وشيوعا في المجتمع الجزائري، وهو ما نقلته جريدة "الشروق اليومي" بنسبة **9.75 %**و **3.65 %** لكلا العنصرين على التوالي وبتكرار **08** و**03** مرات لكليهما على التوالي، وهو مؤشر على حصول تجاوزات في حق المرأة الجزائرية وكرامتها.

5- فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة":

يتمثل العنف الاجتماعي بوجه عام في تعامل المجتمع مع المرأة معاملة تمييزية بوصفها كائنًا أقل من الرجل بما قد يندرج تحت ذلك من ممارسات كثيرة قد تعصى على الحصر منها على سبيل المثال حرمان الزوجة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية و إجبارها على الانقياد خلف إرضاء أهواء الزوج الفكرية والعاطفية ومحاولة الحد من انخراطها في الحياة العامة للمجتمع وممارسة دور اجتماعي فاعل وحبسها في البيت و منعها من الخروج أو زيارة الأقارب والأصدقاء وعدم السماح لها بإبداء رأيها حتى في الأمور المتعلقة بها كاختيار شريك حياتها وحرمانها من الدراسة وإجبارها على دراسة تخصص معين ومنعها من العمل و تطليقها بصورة متعسفة...الخ.

لقد احتوت هذه الفئة على أربعة عناصر هي "حرمان المرأة من العمل" و "حرمان المرأة من التعليم" و عنصر" حرمان المرأة من إبداء الرأي" وأخيرا" حرمان المرأة من زيارة الأهل والأقارب" ولقد أولت صحيفة "الشروق اليومي" اهتماما بالعنصر الأول المتمثل في "حرمان المرأة من العمل" ويتضح ذلك من

خلال النسبة المعتبرة التي احتلها **37.5%** وهي نسبة تفسر مرة أخرى مستوى الضغط الاجتماعي الذي تعيشه المرأة الجزائرية سواء داخل الأسرة أو خارجها .

كما سجل عنصري "حرمان المرأة من التعليم"و" حرمان المرأة من ابداء الرأي" نسبة متساوية بينها قدرت بـ**25** لكل عنصر وتكرارين لكل منهما، أما أدنى اهتمام في هذه الفئة سجله عنصر "حرمان المرأة من زيارة الأهل والأقارب" بتكرار واحد ونسبة **12.5 %** التي يعاقب عليها القانون الجزائري حيث أورد ذلك في المادة **(02)**.

6- فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة":

يتبدى العنف الاقتصادي ضد المرأة عبر أشكال متعدد ة منها حجز الموارد الاقتصادية وحجبها عنها والحرمان من الإرث واستغلال الموارد الاقتصادية للمرأة وإجبارها على العمل و منعها من تطوير مهاراتها وكفاءاتها اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي وعدم منحها أجراً يساوي أجر الرجل لقاء العمل نفسه والتمييز ضدها في الترقيات والامتيازات وتقلد المراكز الإدارية...الخ

و لقد أبدت جريد"الشروق اليومي" اهتماما واضحا وكبيرا نحو عنصر جرائم "السرقة" ضد المرأة وظهر هذا الاهتمام في البعد التكراري المتوصل إليه في التحليل الكمي، حيث كانت نسبتها **47.54%** وهو العنصر الذي حظي بتغطية كبيرة من طرف الصحيفة عبر مختلف مصادرها، خاصة وأن جرائم السرقة الموجهة ضد المرأة عرفت تطوراً كبيراً في طريقة تنفيذها وهو ما دفع "بالشروق اليومي" إلى رفع درجة الاهتمام قصد لفت انتباه القراء إلى الأساليب التي يتبعها في اللصوص في تنفيذ جرائمهم وحيلهم ورغم الدور الذي تقوم به الصحيفة إلا أن هناك من يتهمها بإثارة الرأي العام إلى تقليد مثل هذه الجرائم واقتطع عنصر "النصب و الاحتيال على المرأة"" المرتبة الثانية من حيث التصنيف داخل هذه الفئة وسجل نسبة قدرها **32.78%**وتدل هذه النسبة على اهتمام الصحيفة بكل أنواع العنف الاقتصادي الموجه ضد المرأة وتدخل جرائم "النصب والاحتيال" ضمن سلسلة الجرائم الاقتصادية الموجه ضد المرأة الجزائرية والذي بدأ يعرف استفحالا غير مسبوق في الآونة الأخيرة بفعل الصراع في الأدوار بين الأزواج .

إن تغطية يومية "الشروق" لعنصر "ابتزاز المرأة" بنسبة **19.67%** يدل على مدى الاهتمام الذي أولته الصحيفة لهذا العنصر، خاصة وأن "ابتزاز المرأة ومساومتها أضحى ظاهرة وسلاح في أيدي الجناة للإيقاع بالمرأة وإجبارها على الخضوع والاستسلام لمطالبهم ونواياهم.

ولقد تردد هذا العنصر**12** مرة وتناولته الصحيفة في شكل أخبار وريبورتاجات وهو ما يعني أن الصحيفة قدمت لنا تفاصيل وحيثيات وقوع الحدث اذ ركزت الصحيفة على عرض مختلف طرق النصب والحيل

التي يتبعها المحتالين و النصابين للإيقاع بضحاياهم سعيا منها لترشيد القراء وتجنيبهم من الوقوع في شباكهم.

ما يمكن استخلاصه من عملية التحليل الكيفي لفئات الموضوع أن ظاهرة العنف ضد المرأة أخذت أبعاداً خطيرة سواء من حيث الشكل و الممارسة وحتى النتائج، إذ أن أكثر أشكال العنف الموجه ضد المرأة انتشارا في المجتمع الجزائري حسب جريدة "الشروق اليومي" هي العنف الجسدي في الصدارة، ثم يليه العنف النفسي ضد المرأة، بعدها العنف الاقتصادي ضد المرأة في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة نجد العنف اللفظي فالعنف الاجتماعي ضد المرأة خامسا وأخيرا العنف الجنسي ضد المرأة.

ثانيا – فئة الدوافع

إن الدوافع هي الأسباب التي تحرك الأفراد وتدفعهم إلى القيام بفعل ما بغية التخلص من موقف أو مجموعة المواقف التي تواجه الفرد في هذه الحياة، و تختلف الدوافع من حيث موضوعها فقد تكون اجتماعية أو أخلاقية أو اقتصادية أو عملية وقد يجمع بعضها في موضوع واحد.

وان مما لا شك فيه أن هذه الدوافع تختلف من فرد لآخر ومن بيئة لأخرى وتأتي أهمية معرفة الدوافع انطلاقا من كون ظاهرة العنف ضد المرأة يرتكبها أشخاص مختلفون من حيث خصائصهم ومستوياتهم وبالتالي الاهتمام بدراسة هذه الفئة لم يكن من قبيل الصدفة فهي تتماشى تلقائيا مع طبيعة الموضوع لما لها من أهمية في تفسير سلوكيات الأفراد وتحديدها.

و يومية "الشروق اليومي" أثناء معالجتها لحوادث العنف ضد المرأة طيلة فترة الدراسة لم تتوان في ذكر العوامل والدوافع الرئيسية لوقوع هذا العنف وأولت لها اهتماما كبيرا وظهر هذا الاهتمام من خلال البعد التكراري المتوصل إليه في التحليل الكمي، حيث تكررت الدوافع **478** مرة وهو ما يعني أن الصحيفة لا تكتفي بتقديم أخبار حوادث العنف ضد المرأة فقط بل تعطي تفسيرات لدوافع وقوعها أو تشير إليها وهو ما أفرزته عملية التحليل لعينة الدراسة بتسجيل العديد من العوامل وراء وقوع السلوك ألانحرافي و الفعل الإجرامي ضد المرأة في المجتمع الجزائري.

و في مقدمتها "الدوافع الاجتماعية" التي سجلت نسبة كبيرة بلغت **48.95%** وهي نسبة تعكس إلى حد كبير موضوعية جريدة "الشروق اليومي" في تغطية الحدث من جهة ومن جهة أخرى تعكس الواقع الاجتماعي أو التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي تعيش شريحة كبيرة من سكانه وضعية متأزمة نتيجة العشرية السوداء و تدهور الأوضاع الاجتماعية و التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد وانتشار البيروقراطية والمحسوبية والبطالة و انخفاض الدخل كلها عوامل اجتماعية تساهم بدرجة كبيرة في ممارسة العنف ضد المرأة...الخ .

فالمتأمل للمشهد الاجتماعي في الجزائر يخلص إلى أن ظاهرة العنف ضد المرأة قد أخذت في المجتمع أبعادا خطيرة بوصولها معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره[1].

وفي هذا السياق يرى عالم الاجتماع الأمريكي "ثورستن سيلن "أنه هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تعتبر مسؤولة عن تكوين وتطوير بعض الأنماط السلوكية الانحرافية والإجرامية، حيث ربط "ثورستن" الفرد بالجماعة أو المجتمع المحلي أو المجتمع الكبير الذي نعيش فيه وبين السلوكيات الإجرامية بقوله أن المجرم أو السلوك الإجرامي يكون نتيجة عدم التوافق الاجتماعي بين سلوك الفرد ومعايير المجتمع [2].

كما سجلت الصحيفة أن أعلى نسبة أشكال العنف ضد المرأة التي ترتكب لدوافع اجتماعية هي "العنف النفسي ضد المرأة" بـ **28.20%** وهي نسبة مهمة تدل على اهتمام الصحيفة وحرصها على تقديم وذكر دوافع مختلف أنواع العنف ضد المرأة كالخيانة و الحرمان العاطفي وسوء معاملة المرأة وإهمالها وتخريب ممتلكاتها وغيرها. وقد نقلت لنا جريدة "الشروق اليومي" هذه الأحداث عبر أنواع صحفية متعددة كالخبر الصحفي والتقرير والحديث والتحقيق الصحفي سعيا منها إلى ترشيد القراء حول هذه الظاهرة ومحاولة الحد والوقاية منها بتشخيصها وفتح فضاء حوار مع المختصين وهذا ما تم تسجيله في العديد من الأعداد المدروسة، وانحصرت مجمل الدوافع الاجتماعية في مثل هذه النوع من العنف والتي أوردتها يومية "الشروق" أثناء فترة الدراسة في الانتقام والخلافات والشجارات العائلية والفقر والبطالة.

وتؤكد معظم الدراسات أن العوامل الاجتماعية كالخلافات الزوجية والصراع بين الزوجين و ارتفاع عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في منزل واحد (الأسرة الممتدة معيشة كافة أفراد الأسرة صغاراً وكباراً في غرفة واحدة وصراع الأدوار الاجتماعية والنموذج الأبوي المتسلط و التنشئة الاجتماعية النمطية للذكور والإناث المعاملة التمييزية ضمن الأسرة تكريس دونية المرأة / الأنثى وتمجيد فوقية الرجل و الاعتقاد بأن الشؤون العائلية شؤون خاصة يحكمها رب العائلة تحتل الصدارة كأكثر الدوافع التي تدفع إلى ممارسة العنف ضد المرأة.

---

(1) إسماعيل قيرة، أي **مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، دار الهدى، الجزائر،2000، ص 79.

(2) نصر الدين جابر، **السلوك الانحرافي والإجرامي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص 76.

و سُجلت أعلى نسبة من جرائم العنف الموجه ضد المرأة التي ترتكب لدوافع اقتصادية حسب جريدة "الشروق اليومي" في "العنف الاقتصادي ضد المرأة" بنسبة **41.08%** والتي تشمل السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز، واحتل عنصر"الدوافع الاقتصادية" المرتبة الثانية ضمن الفئة نفسها وهو أمر منطقي لأنه لا يمكن فصل دوافع ممارسة العنف ضد المرأة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي المحيط بنسبة **34.88 %** وهي نسبة مهمة تؤكد إلى حد كبير أهمية الجانب الاقتصادي في حياة المجتمعات وشرط أساسي في التقدم والاستقرار والتقليل من العنف، ونظرا لأهميته عده بعض الباحثين الأوائل أمثال " أدولف كيتلي Adolf Quetelet" و" سيرل برت Cyril Burt " عاملا من العوامل المهمة الموجة للسلوك البشري[1].

وفي هذا الإطار تشير الدراسات أنه يمكن للبطالة أن تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وممارسة العنف و إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف.

و وفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها، واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في الجزائر أن الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم، الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع[2]، لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة جرائم الاعتداء على المرأة.

كما أن البطالة تعد المصدر الرئيسي للفقر تؤدي إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

---

(1) جابر نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(2) محمد عبد الله البكر، "أثر البطالة في البناء الاجتماعي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 2، جامعة الكويت،2004 ص 23.

كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها أضف إلى ذلك أن حالة البطالة عند الفرد يمكن أن تخلق كثيرا من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرا من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فمثلا يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم مما يدفعهم إلى تفريغ الشحنات النفسية في أقرب الناس إليهم وهم أفراد الأسرة.

وفي هذا السياق أشار الباحث الهولندي "بونجيه Bonger" في كتابه" الإجرام والظروف الاقتصادية" على وجود رابطة وثيقة بين السلوك الإجرامي والظروف الاقتصادية حيث يرى الباحث أن البطالة و الفقر من الدوافع الاقتصادية الأولى التي تدفع إلى الإجرام، لأن الفرد في حالة عدم العمل قد يتجه لارتكاب السلوك المنحرف نتيجة لعدم وجود مورد مالي يفي باحتياجاته المختلفة، مما يولد لديه مشاعر الإحباط المتلاحقة وتزداد تلك المشاعر كلما طالت فترة البطالة التي يعيشها لتنتهي إلى ارتكاب جريمة [1]، وهي التبريرات التي تنطبق تماما مع أسبابها في المجتمع الجزائري. إن هذه النسبة تعكس حسب جريدة "الشروق اليومي" حجم الظروف الصعبة التي يعيشها المجتمع الجزائري على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. و في المقابل لم تركز الصحيفة على عنصر "دوافع أخرى" وكانت نسبته ضئيلة إذ لم تتعدى**10%** وهو ما يعني أن مراسلي جريدة "الشروق اليومي"في لم يستطيعوا الحصول على التفسيرات الكافية لبعض أحداث العنف ضد المرأة ربما لغموض الجريمة أو عدم اكتمال التحريات أو لتحفظ الضحية على الكشف عن الأسباب الحقيقية، وبالتالي تجد الصحيفة نفسها على إسنادها إلى عنصر دوافع أخرى أو دوافع مجهولة وسجل تكرار هذا العنصر بصفة أكبر في العنف الجسدي ضد المرأة وتحديدا جرائم انتحار المرأة أو محاولة انتحارها التي عادة يصعب فيها تحديد الدوافع لأن القاتل والمقتول واحد وكذلك في جرائم الاعتداءات على الذات وهو ما أكدته لنا صحفية من جريدة "الشروق اليومي"" ففي إطار أخلاقيات الممارسة الإعلامية أن ننقل الأخبار كما هي وأن نلتزم بمبادئ المجتمع ونحافظ على كرامته وخصوصيته[2].

---

(1)عبد الرحمن أبو توتة، **علم الإجرام**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999، ص 253.

(2) مقابلة مع "رزيقة أدرغال"، قسم المجتمع، يوم الخميس 13 فيفري2014، على الساعة 09.50 صباحا، مقر جريدة الخبر، حيدرة، الجزائر العاصمة.

و فرض عنصر "الدوافع النفسية" واحتل المرتبة الرابعة من بين الدوافع الرئيسية في تعنيف المرأة وسجلت أكبر نسبة العنف ضد المرأة لدوافع نفسية في جرائم العنف النفسي ضد المرأة بنسبة قدرها**34.88%** وهي نسبة معتبرة تعكس حجم المعاناة و الاضطرابات النفسية التي ضربت مختلف فئات المجتمع الجزائري.

كما فرض عنصر "دوافع صحية" نفسه ضمن فئة الدوافع باعتبار أن العديد من السلوكيات العنيفة التي تتعرض لها ضد المرأة لها دوافع صحية، وهو ما أكدته يومية "الشروق" طول فترة التحليل حيث احتل هذا العنصر المرتبة الخامسة كأحد الأسباب المساهمة في ممارسة العنف ضد المرأة بنسبة **5.85%** و هي نسبة رغم قلتها إلا أنها مهمة تدل إيمان الصحيفة بخطر الدوافع الصحية في ممارسة العنف ضد المرأة بسب خسائرها البشرية وآثارها الخطيرة على المجتمع، وانعدمت نسبة الجرائم لذات الدوافع في عنصري "العنف الاقتصادي ضد المرأة" و"العنف الجنسي ضد المرأة". ولم تركز الصحيفة كثيرا على عنصر"الدوافع الصحية" والذي يعني ارتكاب الفعل الإجرامي ضد المرأة بسبب مرض عضوي و هو ما يدل على أن يومية" الشروق" لم تعر اهتماما لهذا العنصر رغم أهميته وركزت بصفة أكبر على ذكر الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية باعتبارها المحرك الأساسي في انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة.

و يُشِير الأستاذ "عبد السلام خالد" أستاذ بقسم علم النفس بجامعة سطيف أنه في الحقيقة إذا ما بحثنا عن الدوافع الرئيسية لوقوع العنف ضد المرأة وتزايد معدلاتها داخل المجتمع الجزائري لوجدنا أولها الدوافع النفسية ثم الاجتماعية، حيث إن محفزات الفعل الإجرامي عند شخصية الفرد في الجزائر مرتبطة بالإحباط النفسي والشعور بالظلم والتقهقر الاجتماعي [2].

و يرى الصحفي أن عدم تردد الدوافع الصحية في الصحيفة يرجع أساسا أن أغلبية جرائم العنف ضد المرأة التي تم تغطيتها خلال هذه الفترة تقع لدوافع اجتماعية بالدرجة الأولى أكثر منها صحية و أن هذه الدوافع تتوافق مع الإحصائيات التي كشفت عنها السيدة "خيرة مسعودان" عميد أول للشرطة رئيسة أن 58 بالمائة من الاعتداءات ضد المرأة سببها مشاكل عائلية. ومن كل هذا نستنتج أن الدوافع الرئيسية لوقوع العنف ضد المرأة مّما تم تحليله وفق عينة الدراسة نجدها تتمحور فيما يلي:

- الدوافع الاجتماعية. - الدوافع الاقتصادية.- دوافع أخرى.
-الدوافع النفسية.- الدوافع الصحية.

---

(1) سمير مخربش، مرجع سبق ذكره، ص 09.

ثالثا – فئة سمات القائم بالعنف ضد المرأة

تستخدم هذه الفئة في دراسة ومعرفة الخصائص الشخصية وأهم السمات السيكولوجية للأشخاص، كما أنها تسعى إلى وصف سمات الأفراد المتضمنين في الاتصال وخصائصهم [1]، وعليه فان استعمالها مهم جدا في تفسير السلوك العنفي ضد المرأة وتحديد دوافع ارتكابه.

ولهذا فإن تناول "الشروق اليومي" لسمات وخصائص الأطراف الفاعلين في حوادث العنف ضد المرأة يكشف لنا الأهمية التي توليها الصحيفة للموضوع فتركيزها على إبراز سن الفاعلين وجنسهم ومستوياتهم الاجتماعية والمهنية ما هو إلا دليل على درجة اهتمام "الشروق اليومي"وموضوعيتها في التعامل مع هذا الحدث بتقديم كل التفاصيل التي تخص الفاعلين باعتبارهم الركن الأساسي الذي تقوم عليه جريمة العنف ضد المرأة. فلم نسجل أي تأخر للصحيفة في ذكر سن المعتدين ومستواهم المهني والاجتماعي وتحديد جنسهم وكلها مؤشرات ايجابية تدل على مهنية جريدة "الشروق اليومي" في معالجة أخبار العنف ضد المرأة. وقد تضمنت هذه الفئة عدة عناصر أو مؤشرات التي تساعد في تفسير وتحديد أسباب الفعل العنفي و الإجرامي ضد المرأة وتضمنت العناصر التالية :

1- الجنس:

من الحقائق العلمية الثابتة أن إجرام المرأة يختلف عن إجرام الرجل كما ونوعًا وأسلوبا وجسامة وما يدعم هذه الحقائق ما تقدمه الإحصائيات الجنائية على أن إجرام الرجال يفوق خمسة أمثال إجرام النساء [2].

إن اهتمام الصحيفة بهذا العنصر "الجنس" الذي احتل المرتبة الأولى ضمن فئة "السمات" يؤكد مرة أخرى على احترافية الصحيفة في توضيحها لكل خصائص الفاعلين عند معالجتها لحوادث العنف ضد المرأة لما لها من أهمية في تحديد أشكال العنف ضد المرأة وعددها وتفسيرها، وقد رددت جريدة "الشروق اليومي" جنس "الذكور" المعتدين **210** مرة أكثر من "الإناث"**31** مرة، و يفسر ارتفاع نسبة الذكور إلى الظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل الاقتصادية والثقافية التي تسود في المجتمع، كما أن انخفاض نسبة المرأة المجرمة حسب الصحفي يعود إلى أن جرائم المرأة ترتكب خفية ولا يتم افتضاح أمرها أو أنه لا يتم إبلاغ السلطات المختصة بها مثل جرائم الإجهاض والسرقات في المنازل وممارسة الدعارة.

---

(1) سمير محمد حسين، **تحليل المضمون**، مرجع سبق ذكره، ص 264.

(2) نصر الدين جابر، مرجع سبق ذكره، ص163.

وفي ذات السياق يرى علم الاجتماع الأمريكي "بولاك Pollak " أنه مهما تطورت جريمة المرأة يبقى الحجم الحقيقي ليس بالصورة التي تعكسها الإحصائيات الرسمية، حيث إن النساء أكثر إجراما مما هو على الجداول بحكم أن للمرأة من القدرة والبراعة ما يجعلها تخفي جرائمها أو تتملص منها بطريقة أو بأخرى، لأن الأدوار التي يقمن بها النساء تسمح لهن بأن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة كالتسمم البطئ للزوج والمعاملة السيئة للطفل، إخفاء المسروق، الجرائم الجنسية وغيرها. كما قدم "بولاك" تفسيراً لضعف مشاركة المرأة في الجريمة بمسألة المعالجة التمييزية للمرأة في القضاء، حيث أن أغلب ضباط الشرطة وكذلك رجال القضاء والمحلفين يكونون أكثر مرونة و رقة نحو النساء منه نحو الرجال وقد قادت كل هذه الاعتبارات "بولاك" إلى أن جرائم النساء هي "جرائم خفية" ويضيف بأن المرأة ترتكب عادة جرائم بسيطة لا تخضع لتنظيم وتخطيط ولهذا فان تمثيلها في عالم الجريمة يكون ضعيف[1].

من جانب آخر يرى مختصون اجتماعيون أن العنف ضد المرأة منذ سنوات قليلة مضت كانت "عملا" يرتكبه الرجال غالبا ضد المرأة، إلا إن النساء صرن يدخلن على الخط أيضا، حيث إن العنصر النسائي أصبح حاضرا بقوة في عالم العنف داخل المجتمع الجزائري.

وهو ما توصلت إليه دراسة اجتماعية عن إجرام النساء في الجزائر خلال سنة **2010** م أن أكثر من ألف امرأة دخلن عالم الإجرام في السنة نفسها وبعيدا عن الجرائم التقليدية كالدعارة اقتحم كثير من النساء ميادين أخرى منها جرائم الضرب والجرح بالسلاح الأبيض وسرقة السيارات[2].

ولقد انحصرت جرائم النساء خلال فترة الدراسة في جرائم القتل مرتين ضد الأصول وكان ذلك لأسباب سوسيو – اقتصادية ونفسية بالدرجة الأولى حسب ما جاء في الصحيفة بعنوان:

حمّلت والدتها سبب طلاقها من زوجها

"امرأة تقتل أمها العجوز وتهرب إلى غابات شمال سطيف"

وورد هذا الخبر يوم **27** أفريل **2013**م

كالوعد بالزواج مقابل استغلال اقتصادي ثم غدر كما ورد في الخبر التالي بعنوان:

يُقتلن رميا بالرصاص ويُضربن بالصخور و يُرمين من العمارات

"رجال عزاب ومتزوجون يتخلصون من صديقاتهم و عشيقاتهم بالقتل"

---

(1) هادية العود البهلول، "جرائم النساء من خلال باب أخبار الجريمة في أهم الصحف اليومية التونسية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 41، جامعة تونس، 2009، ص 9.

(2) كهينة حارش، "المرأة والجريمة في الجزائر"، **http://armpoli.montadarabi.com/t4989-topic**، تمت زيارة الموقع يوم 2012/02/21 على الساعة 13:03.

وورد هذا الروبورتاج يوم **04** سبتمبر **2012**م.

و خصومات زوجية بسب ضيق مالي أو لأسباب أخلاقية كالخيانة الزوجية، تليها جرائم ممارسة الدعارة والانتحار ومحاولة الانتحار الذي سجل أعلى تردد بـ**16**مرة معا كلها نفذتها نساء.

و بخصوص عدم تحديد الصحيفة لجنس ممارسي العنف ضد المرأة فقد جاء عنصر "غير مصرح به" في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها **2.42%** و**06** تكرارات وهي نسبة ضئيلة ترجع حسب جريدة "الشروق اليومي" إلى فرار المعتدي وبالتالي عدم تمكن الجهات المعنية بتحديد جنسه وحتى تتجنب "الشروق اليومي" النسبية والشك فإنها تتعمد عدم ذكر هوية الفاعل حتى تتم التحريات والتحقيقات.

2- **السن:**

يشكل السن مؤشرا دالا على نمو الإنسان ونضجه الجسدي والفكري وتختلف قدرة الفرد على التحكم في ردود أفعاله بحكم تعرضه في كل مرحلة من مراحل نموه لأخطار انحراف معين باختلاف سنه ونضوجه العقلي وتوازنه النفسي ونشير في هذا الإطار إن لمتغير "السن" تأثير على ظاهرة العنف ضد المرأة كما وكيفا[1].

و من هذا المنطلق نجد أن صحيفة "الشروق اليومي"أولت أهمية كبيرة لعنصر "السن" لممارسي العنف ضد المرأة من كلا الجنسين خلال معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة ولم تغفله طول فترة عينة الدراسة ويظهر ذلك من خلال تكراره **245** مرة من إجمالي تكرارات عناصر فئة "سمات القائمين بالعنف" واحتلاله نسبة **25.12%** وهي نسبة مهمة تريد "الشروق اليومي" من ورائها تقديم تفسيرات لمختلف دوافع تعنيف المرأة خاصة إذا ما علمنا أنه توجد علاقة بين السلوك الإجرامي في سن الحداثة والإجرام بعد سن البلوغ، وكانت الصحيفة في كل مرة توضح وتحدد سن المعتدين على المرأة ويتضح ذلك من خلال البعد التكراري الكمي لهذا العنصر، حيث إن أغلب جرائم العنف ضد المرأة ارتكبها أشخاص راشدون أي من بلغوا سن **18** سنة ما فوق حسب ما ورد في "الشروق اليومي" وفاقت نسبتهم**90%** في مختلف أشكال العنف الذي يوجه ضد المرأة وهي نسبة كبيرة تترجم اهتمام الصحيفة بتحديد الفئات العمرية للمعتدين والتي كانت ما بين **19- 48** بالنسبة للراشدين من جنس الذكر أما الراشدات فقد انحصرت الفئة العمرية من **18- 50**سنة.

(1) نصر الدين جابر، مرجع سبق ذكره، ص167.

إن أكبر نسبة من جرائم العنف ضد المرأة يرتكبها الشباب وهو ما توصلنا إليه خلال عملية التحليل إذ مثل عنصر الراشدين النسبة الأكبر في مختلف أنواع العنف الذي يقع ضد المرأة من خلال جريدة "الشروق اليومي" بتكرار إجمالي قدره**224** تكرار من أصل **245** تكرار كلي للفئة، أي أن الأشخاص الراشدين هم أكثر من يمارسون العنف ضد المرأة مقارنة بالقصر حسب جريدة "الشروق اليومي"، وسجل عنصر الراشدين في العنف الجنسي ضد المرأة نسبة كاملة **100%** وبتكرار كلي **22**مرة، يليه العنف اللفظي بنسبة **94.54 %** وبتكرار **31**مرة، ثم العنف الجسدي بـ90.24% وبتكرار **74**مرة، يليه العنف الاجتماعي **87.5%** وبتكرار **14** مرة بعدها العنف الاقتصادي بنسبة**86.11%**وبتكرار **31**مرة.

وهو ما يفسر حجم الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الشباب في الجزائر باعتبارهم يمثلون أكبر شريحة من المجتمع، وهو ما أكده الأستاذ "خالد عبد السلام" بأن هذه النسبة الكبيرة مؤشر على انسحاب الأسرة من مسؤولية رعاية أبنائها وجعلهم تحت رحمة الشارع تارة والبرامج التلفزيونية تارة أخرى، الأمر الذي نجم عنه ضعف آليات الاتصال وغياب ثقافة الحوار والاعتراف بالآخر في المجتمع الجزائري، ما جعل الشباب ينشأ في مناخ يمجد القوة والعنف والخروج عن القانون و إقصائه من أجندته نهائيا، علاوة على ضعف آليات المرافقة والتوجيه الشباني والتكفل بقضاياه وانشغالاته ومشكلاته من قبل كل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية وما زاد الأمر تعقيدا اختلال ميزان القيم في مجتمعنا رأسا على عقب حيث أصبحت الجدية والنزاهة في العمل من الأمور المزعجة وأصبح ينظر للتعقل والتواضع على أنه ضعف في الشخصية والتهور والتجبر يعتبران فحولة ورجولة وأحد مظاهر القوة والاقتدار مع عدم الاعتراف بالكفاءات الفردية للشباب موازاة مع ظاهرة طغيان المحسوبية، فكلها قيم مقلوبة شوشت نظام تفكير الشبابِ وجعلته يمتثل لها ويطبقها الأمر الذي أدى إلى سيطرة القيم المادية وغياب القيم الروحية والإنسانية جعل الشباب يرى الحياة كلها مادة فلا يبالي لا بالأخلاق ولا بالدين ولا بالقانون، بل همه الزهو والركوض بحثا عن المال والربح بكل الطرق المتاحة أمامه، سواء أكانت مرغوبة أو ممنوعة.

كما أن عامل انعدام الثقة في مؤسسات الدولة جعل الشباب الجزائري يتدبر شؤونه بنفسه وبطريقته الخاصة على شكل مخدرات للهروب من الواقع وعلى شكل إجرام والاعتداء على الأشخاص كالنساء للانتقام من المجتمع لذلك يلجأ إلى أسلوب العنف والعصيان للقانون والتطرف والانخراط في الجماعات الإجرامية كوسيلة لتأكيد الذات وفرض الوجود و غياب التنسيق بين القطاعات والمؤسسات المعنية بقضايا الشباب مما أضعف أدوار كل منها في رعاية وتوجيه الشباب وأفقدها الثقة والمصداقية وشجعها على ممارسة العنف.

إن اغلب الاعتداءات التي ارتكبتها هذه الفئة العمرية من خلال عملية تحليل عينة البحث كانت العنف الجسدي ضد المرأة بمختلف أشكاله كالقتل بـ**22** جريمة ارتكبها أشخاص راشدون والجرح والضرب **47** مرة تليها جريمة اختطاف الفتيات ب**07**مرات و محاولة القتل **14**مرة.

وفي العنف الجنسي كذلك تصدرت فئة الراشدين مختلف الجرائم الجنسية ضد المرأة ب23 جريمة اغتصاب وتحرش جنسي والتحريض على الفسق والدعارة، والأمر ذاته في العنف اللفظي بـ37مرة اعتداء لفظي ضد المرأة فئة الراشدين هي الفئة الممارسة له، وكذلك في العنف النفسي بـ82مرة، فالعنف الاجتماعي بـ**08**مرات وأخيرا العنف الاقتصادي بـ**61**مرة.

ولم يقتصر العنف ضد المرأة على فئة الأشخاص الراشدين بل امتدت حتى إلى الأطفال أو ما يعرف في لغة القانون والجريمة بالقصر حيث حظي هذا العنصر " القصر" باهتمام "الخبر" ورددته **07** مرات وهو ما يدل على استفحال جرائم القصر في المجتمع الجزائري .

إن إدراج "الشروق اليومي" لهذه المعطيات من شأنه أن يثير مشاعر القراء ويحي نفوسهم ويوعيهم ويدفع بمؤسسات المجتمع المدني لوضع خطط وبرامج لحماية ووقاية أبنائنا.

بينما سجل عنصر "غير مصرح به" نسبة ضئيلة وتكرار **14**مرة، وهو ما يدل على أن الصحيفة تجد صعوبات وعوائق تحول دون حصولها على الفئة العمرية التي ينتمي إليها الفاعل، لكن ما نستشفه من أحداث محتوى الخبر فهم عموما من فئة الراشدين.

لكن رغم هذا النقص أو الغموض نلاحظ من خلال دراستنا وتحليلنا الدقيق لأحداث الخبر أن أغلبية المنحرفين والمجرمين ينتمون إلى الفئة العمرية المتراوحة بين **20–35** سنة وأن جرائم هذه الفئة انحصرت في الاعتداءات على الزوجات و الفتيات .

إن معطيات الواقع والإحصائيات عن هذه الفئة المختلفة تؤكد على أن كل الفئات العمرية ترتكب فيها أفعال العنف والجريمة وهو ما بينته جريدة "الشروق اليومي".

3– الأدوار:

إن التعرض لدراسة الفاعلين أو القائمين بالعنف ضد المرأة من حيث دورهم الاجتماعي في المجتمع أمر في غاية الأهمية، خاصة وأن الكثير من الباحثين الاجتماعيين يرون أنه هناك ارتباط وثيق وعلاقة مباشرة وقوية بين تحديد نوع العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع وبين القائم بممارسة هذا العنف من حيث الدور هل هو من العائلة أو خارجها ومن هنا جاء تركيز جريدة "الشروق اليومي" على هذا العنصر الذي احتل المرتبة الثالثة ضمن فئة "سمات القائم بالعنف"بنسبة قدرها **24.82%** وتكرار **242** من أصل **975** تكرار كلي لعناصر الفئة.

فمن خلال دراسة العلاقة التي تربط بين أشكال العنف ضد المرأة والفاعلين فيه من حيث الأدوار نلاحظ من أن الفاعل الأساسي في مختلف أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الجزائري هم من فئة "غير المصرح بدورهم" وهم في الغالب أشخاص أجانب لا صلة قرابة بينهم وبين الضحايا إذ احتل المرتبة الأولى بنسبة قدرها **38.01%**، وهذه النسبة والمرتبة تتوافق مع الإحصائيات التي قدمتها لنا السيدة "مسعودان" التي أقرت فيها بأن الأجانب يحتلون الصدارة في ظاهرة الاعتداء على المرأة بـ **3362** أجنبيا اعتدى على النساء بطريقة من الطرق، كما سجلت أعلى نسبة تحديدا في العنف اللفظي ضد المرأة بنسبة **48.71%** وهو أمر منطقي أن يحتل هذا العنصر المرتبة الأولى في العنف اللفظي لصعوبة تحديد أدوار الفاعلين خاصة وأن العنف اللفظي يتم في مختلف الأماكن كالشارع والساحات العمومية وبالتالي يصعب توقيف المعتدي وتحديد دوره وعليه وجدت الصحيفة نفسها مجبرة على تغطية الحدث نظرا لصعوبة تحديد دور الفاعل.

واحتل عنصر "الآباء أو الأزواج" المرتبة الثانية مسجلا إجمالية في ممارسة مختلف أشكال العنف ضد المرأة بنسبة قدرها **24.38%**، وأكبر نسبة سجلت في العنف الاقتصادي بـ **25%** والعنف الجسدي ضد المرأة بـ **23.37%** وهو مؤشر على انتشار العنف الأسري أو العائلي ضد المرأة في الجزائر الذي عرف توسعا في الآونة الأخيرة بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة الجزائرية وهذا قد يعود تفسيره نفسيا الى السطوة التي يحظى بها الأب والزوج داخل الأسرة، وفي هذا السياق قدمت لنا السيدة "مسعودان" إحصائيات سنة **2014** فيما يخص صلة قرابة المتورطين مع ضحايا العنف حيث أشارت المسؤولة ذاتها إلى تسجيل **7224** متورط من بينهم أزواج وإخوة وأبناء وآباء ويأتي الأزواج في المرتبة الأولى بـ**1.608** حالة متبوعين بالأبناء بـ**538** حالة ثم الإخوة بـ**418** حالة.

واحتل عنصر"الآخرين" وهم خطاب وعشاق وزملاء وحتى جيران في الغالب نسبة قدرها **21.07%** وبرز هذا العنف بقوة في العنف الجنسي ضد المرأة بنسبة**52.38%** يليه العنف الجسدي ب**24.67%** فالعنف الاقتصادي في المرتبة الثالثة بنسبة**22.22%**، وقد أكدت السيد "مسعودان" عن تسجيل **3316** شخص هم أجانب عن الضحية قاموا بالاعتداء على المرأة في الجزائر خلال سنة**2014**، كما سجلت المديرية **224** حالة عنف لشباب ضد عشيقاتهم و**45** حالة أخرى ضد خطيباتهم(*).

(*) أنظر إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني الواردة في الفصل الثالث من الدراسة.

أما عنصري "الأم أو الزوجة "و"الأخ أو الأخت" سجلا نسبا متفاوتة و متقاربة بينهما **6.19%** و**5.37%** لكل عنصر على التوالي و هم ثالث أكبر فاعلين في ممارسة العنف ضد المرأة وخاصة العنف الجسدي حيث إن كل ما سبق يوافق ما ورد من إحصائيات رسمية في الجانب النظري، بينما احتل عنصر "الابن أو البنت" نسبة ضعيفة لم تتعدّ **05%** وبرزت النسبة الأكبر في العنف اللفظي**10.25%** ضد المرأة وتدرجت تنازليا في بقية أشكال العنف الأخرى في حين انعدمت في العنف الجنسي وهذا يعود إلى السبب السابق نفسه وهي السيطرة الذكورية في الأسرة الجزائرية وحتى في المجتمع الجزائري بصفة عامة.

نستنتج مما سبق أن جريدة "الشروق اليومي" لم تغفل المواضيع المخصصة للعنف ضد المرأة عن ذكر طبيعة الفاعل وهذا لدرايتها بأهمية توعية وتحسيس الجمهور وبذلك تحقيق وظيفتها الإعلامية، إذ احتل الأجانب مقدمة ممارسي العنف ضد المرأة يليه الأزواج في المرتبة الثاني فالأبناء في المرتبة الثالثة، كما أن هذه النتائج مطابقة بشكل كبير للمعطيات والإحصائيات التي تحصلنا عليها من المديرية العامة للأمن الوطني مما يضفي المصداقية على المواضيع وطبيعة المعالجة الإعلامية.

4- المستوى "السوسيو- مهني":

إن التعرض لدراسة الحالة الاجتماعية والمهنية للأشخاص القائمين بالعنف ضد المرأة في المجتمع أمر في غاية الأهمية خاصة وأن الكثير من الباحثين الاجتماعيين يرون أنه هناك ارتباط وثيق وعلاقة مباشرة وقوية بين نوع الجريمة التي يرتكبها الأشخاص المجرمون في الجزائر وبين حالتهم الاجتماعية والمالية الصعبة التي يعيشونها، ومن هنا جاء تركيز جريدة "الشروق اليومي" على هذا العنصر الذي احتل المرتبة الرابعة ضمن فئة "السمات" بنسبة قدرها **24.71%** و بـ **241** تكرار، وهو ما يدل على حجم الاهتمام الذي توليه الصحيفة لهذا العنصر المهم خاصة وأنه يتضمن عدة مؤشرات تساهم إلى حد كبير في تفسير وشرح دوافع وعوامل السلوك الإجرامي و ضد المرأة وتحديدها.

حيث احتل مؤشر المجرمين "غير المصرح بحالتهم الاجتماعية" المرتبة الأولى ضمن هذه الفئة بنسبة قدرها **44.81%** وهي نسبة كبيرة و معتبرة ويمكن تفسير هذه النسبة إما بعدم اكتراث الصحيفة بهذا المتغير" المهنة والمستوى الاجتماعي" بحكم ما يهمها أكثر هو الفعل الإجرامي في حد ذاته وسياق الأحداث الإجرامية ولا يكلف الصحفي نفسه عناء البحث أو معرفة هذه الخاصية للفاعلين إلا إذا كانت في متناوله، أو أن يكون هذا الحجم والنسبة يمثل حجم المجرمون الذين لا يعملون وهو الأرجح على اعتبار أن الصحيفة طول فترة الدراسة لم تتأخر في ذكر متغير المهنة سعيا منها لربط الحدث بالواقع المعيشي.

وترى جريدة "الشروق اليومي" عدم ذكر المستوى الاجتماعي والمهني لبعض ممارسي العنف ضد المرأة يعود بالأساس إلى عدم تمكن الصحفيين المتابعين لأطوار الجريمة من تحديد مهنة الفاعل وذلك لعدم توفر المعلومات الكافية عن هذا الفاعل وهو ما يدفع بالصحيفة إلى عدم التصريح بهذه الخاصية الهامة من خصائص مرتكبي الفعل الإجرامي في إطار الموضوعية المهنية للصحيفة إلى أن تتمكن من الوصول إليها و معرفتها ثم ننشرها.

وقد اتجه اهتمام الصحيفة داخل الفئة نفسها إلى مؤشر ممارسي العنف ضد المرأة "العاملين" الذي حل في المرتبة الثانية و الذي رددته الصحيفة **79** من أصل **241** تكرار كلي لمؤشرات الفئة، وهو ما يعني أن الأفعال الإجرامية و الانحرافية لا ترتبط فقط بفئة الذين لا يعملون وإنما توسعت جذورها لتصبح سلوكيات يقوم بها حتى العاملين وهو ما تطرقت إليه "الشروق اليومي" عند تناولها لحوادث العنف ضد المرأة، وقد ورد ذكر أكبر تردد لمهنة المجرمين خاصة في العنف النفسي بـ**27** اعتداء والعنف الجسدي بـ**13** اعتداء، وهو ما تؤكده دراسة حديثة قامت بها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث في الجزائر والمعروفة باسم (فورام) حيث كشف خبراء نفسيون واجتماعيون في الجزائر النقاب عن ظاهرة الاغتصاب الآخذة بالتفشي في البلاد مشيرين إلى أن "أحدث الإحصاءات في الجزائر عن حالات الاغتصاب تبين أن **30%** من تلك الجرائم يرتكبها مثقفون" أي قيادات من بمستوى عال من التعليم.

كما ذكرت الصحيفة الحالة الاجتماعية لممارسي العنف ضد المرأة في جرائم العنف الاقتصادي ضد المرأة بـ **11** مرة وهم في الغالب موظفين يحتالون على زوجاتهم أو صديقاتهم ويسرقون رواتبهم حسب ما ورد في جريدة "الشروق اليومي" ما يعنى أن ارتكاب مثل هذه الأفعال الإجرامية هو دليل على غياب الوعي الاجتماعي لدى هؤلاء الأشخاص وهو ما دفع بالصحيفة إلى تسليط الضوء على مثل هاته الجرائم والتي أصبحت مهنة جديدة يمارسها العمال والموظفون في حق المرأة الجزائرية.

إن توضيح "الشروق اليومي" للمستوى الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء المجرمين طيلة **177** حدث هو دليل على موضوعيتها في تغطية الوقائع بكل حيثياتها وتفاصيلها وممارسة أحد وظائفها الإعلامية الهامة وهي الشرح والتفسير سعيا منها لإعطاء القراء فرصة لتشكيل وعي عن مثل هذه الجرائم ومستوياتهم.

و احتل مؤشر القائمين بالعنف ضد المرأة الذين "لا يعملون" المرتبة الثالثة ضمن هذه الفئة بنسبة قدرها **18.67%** وهي نسبة معتبرة تدل على اهتمام الصحيفة بتوضيح الخصائص الاجتماعية والمالية للأشخاص ممارسي العنف ضد المرأة رغبة منها في إحاطة الأفراد بالأخبار الدقيقة الصحيحة والمعلومات الصادقة الثابتة التي تساعد في تكوين رأي عام إزاء العنف ضد المرأة.

إن احتلال هذا المؤشر المرتبة الثالثة أمر منطقي خاصة إذا ما علمنا أن فئة العاطلين عن العمل في الجزائر تمثل شريحة كبيرة جدا من الجزائريين الذين يتبوءون وضعًا متدنيًا في إطار نظام التدرج الاجتماعي، فهم غير متزوجين ولا يملكون أي مورد مالي لتلبية أدنى متطلبات الحياة مما يجعلهم يعانون عزلة ممنهجة وشعورا متنام باليأس والغربة هو ما يولِد لديهم رغبة في إتباع سلوكيات غير شرعية في سبيل تحقيق أهدافهم وتحسين أوضاعهم كاللجوء إلى السرقة والاختلاس وخطف النساء والاعتداء على الأشخاص ويصل بهم الحد إلى القتل وهو ما نعيشه يوميا في مدننا وقرانا وأحيائنا.

وفي السياق نفسه دق الأستاذ "برغالي. ن" أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر ناقوس الخطر ذلك أن نسب الجريمة ضد المرأة تزيد كل يوم بعشر مرات عمّا نظنه وأعلى نسبة مرتكبيها نسجلها عند فئة الشباب نتيجة التهميش والفقر وغياب دور الدولة في وضع مخططات لتوفير مناصب عمل لائقة للبطالين خاصة الشباب الذين يمثلون أكبر نسبة من المجتمع الجزائري[1].

إن ما يلفت الانتباه في هذه الفئة هو بروز مؤشر "الطلبة" من مختلف الفئات العمرية الذين ارتكبوا سلوكيات انحرافية وأفعال إجرامية ضد المرأة، حيث سجل هذا المؤشر نسبة قدرها **3.73 %** وهي نسبة رغم قلتها إلا أنها مهمة تعكس حجم الكارثة التي امتدت جذورها إلى المؤسسات التربوية حيث إنه تم تسجيل **09** جرائم عنف ضد المرأة خلال فترة الدراسة ارتكبها مراهقون يدرسون بذات مؤسستهم التربوية حيث سجلنا **07** اعتداءات ضد المرأة تمت في المؤسسات التربوية مثال: "**تلميذ يعتدي على مساعدة تربوية بتيارت**" ... وجاء هذا الخبر يوم **26** أفريل**2012**م

وهو ما يؤكد مرة أخرى على فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية على القيام بالدور المنوط بها خاصة وأنها الركن الأساسي في البنية الاجتماعية ففيها تتوسع دائرة العلاقات الاجتماعية، ويتعلم الطفل في جوها المزيد من الاتجاهات والمعايير والأدوار الاجتماعية، والحقوق و الواجبات وضبط الانفعالات والانضباط السلوكي والتوفيق بين حاجيات الغير.

رابعا– فئة المصدر الصحفي

إن للمصادر الصحفية أهمية كبرى في تحديد قيمة الخبر وما تنقله الصحيفة من معلومات قد تميزها عن باقي الأخبار المجهولة المصادر التي تصنف ضمن خانة الإشاعات هذا من جهة، ومن منطلق آخر فالمصادر الرسمية تزيد من قيمة الصحيفة وتعزز ثقتها بالقراء، وهذا ما يجعلها تفرض وجودها و استمراريتها على الساحة الإعلامية.

---

(1) س. قلاليب، "المخدرات تخترق المجتمع في غفلة منه"، أسبوعية "**الشروق العربي**"، العدد 958، الأسبوع 31 جانفي الى06 فيفري2011، ص 13.

والمصادر الصحفية هي الجهات أو الأشخاص الذين ساهموا في إنتاج المادة الإعلامية المقدمة إلى الصحيفة أو انبثقت منهم ولا بد من إسناد الخبر إلى مصدر موثوق به لدى القراء حتى ينتبهوا إليه وحتى تتوافر للخبر المصداقية.

وتوصلت دراسة "شيام سندر S. Sunder" إلى أن القصص الإخبارية ذات الاقتباس تم إدراكها من قبل المبحوثين على أنها أكثر مصداقية من القصص التي قدمت بدون مصدر اقتباس، ففكرة الخبر سواء كانت سرداً لمعلومة أو تصريحًا أو واقعة معينة لا تكتسب أي درجة من المصداقية لدى القارئ إلا بإسنادها إلى مصدر معين [1].

وفي تغطية حوادث العنف ضد المرأة يصادف الصحفي إشكالا مع المصادر لأن المعلومات قد لا تكون متوفرة بحكم حساسية الحدث وعدم التبليغ عنه أحيانا، وبالتالي يصادف الصحفي أثناء عمله الميداني والمراسلون صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات، ووجدنا من خلال تحليلنا لمصدر مادة التحليل أن يومية "الشروق اليومي" اعتمدت في معالجتها للعنف ضد المرأة على مراسليها الصحفيين بنسبة **80.22%** في **142** مادة إعلامية من أصل **177** موضوع، وهذا مما لا شك فيه يعود إلى اعتماد جريدة "الشروق اليومي" على شبكة مراسليها المتواجدين على مستوى مكاتبها في **48** ولاية بصفة أكبر.

وشكلت المواد الإعلامية غير الموقعة نسبة **14.69 %**، وفي يومية "الشروق اليومي" نجد صفحة "مراصد الشروق" التي نادرا ما نجد بها مقالات موقعة فمعظمها غير موقعة ما عدا الافتتاحية، وهذا لا يؤثر على يومية "الشروق" لأنها صفحة معروفة لدى القراء بمتفرقات تجمع من هنا وهناك في أسلوب ساخر، ولا نجد مواد إعلامية في الصفحات المتبقية بدون توقيع فحتى أبسط خبر يحمل دائما توقيع كاتبه و كان التوقيع إما أن يحمل اسم الصحفي كاملا أو رموز من اسمه قد سجل نسبة قدرها **4.51%** و بـ **08** مواد إعلامية قد جاء في المرتبة الثالثة.

أما المبعوث الصحفي فلم تعتمد عليه "الشروق اليومي" إلا في مناسبة واحدة، وهو ما يعني أن الصحيفة تعتمد في تغطيتها لموضوعات العنف ضد المرأة كما سبق وأشرنا على مراسليها المتواجدين على مستوى مكاتبها في كل ولايات الوطن.

---

(1) أسامة عبد الرحيم علي، فنون الكتابة الصحفية والعمليات الإدراكية لدى القراء، مرجع سبق ذكره، ص 311.

كذلك لم تعتمد يومية "الشروق" على متعاونين وهو ما يفسر أن الصحيفة قامت بتغطية موضوعية للحدث أي ما يدخل في إطار تقديم خدمة عمومية للقارئ والمتمثلة في الحصول على تفاصيل كافية ووافية عن أحداث وأشكال العنف ضد المرأة التي تقع يوميا في مجتمعنا الجزائري وهو الأمر الذي أخذته الصحيفة على عاتقها من خلال تخصيص صفحات للموضوع وتوسيع شبكة مراسليها سعيا منها للحصول على المعلومات ونقلها للقارئ كما هي بكل صدق وموضوعية.

إن تنوع مصادر جمع المعلومات دليل على مدى اهتمام الذي أولته جريدة" الشروق اليومي" لموضوع العنف ضد المرأة.

خامسا– فئة سمات المرأة المُعنفة

إن تناول "الشروق اليومي" لسمات وخصائص المرأة المعنفة أو ضحية العنف يكشف لنا الأهمية التي توليها الصحيفة للموضوع فتركيزها على إبراز سن الضحايا ومستوياتهم الاجتماعية والمهنية ما هو إلا دليل على درجة اهتمام "الشروق اليومي"" وموضوعيتها في التعامل مع هذا الحدث فلم نسجل أي تأخر للصحيفة في ذكر سن النساء ضحايا العنف ومستواهم المهني والاجتماعي وكلها مؤشرات ايجابية تدل على مهنية جريدة "الشروق اليومي"" في معالجة أخبار العنف ضد المرأة بإبراز كل التفاصيل، خاصة وأن دراسة خصائص وسمات المرأة المعنفة عامل مهم جدا ومساعد في تفسير وتحديد دوافع ممارسة العنف ضدها. وقد تضمنت هذه الفئة عدة عناصر أو مؤشرات تسمح بمعرفة خصائص المرأة المعنفة طيلة فترة الدراسة وتضمنت العناصر التالية:

1– السن:

إن صحيفة "الشروق اليومي"أولت أهمية كبيرة لعنصر "سن المرأة المعنفة" ولم تغفله طوال فترة الدراسة ويظهر ذلك من خلال تكراره **275** مرة من إجمالي تكرارات عناصر فئة "سمات المرأة المعنفة" واحتلاله نسبة **33.33%**. وقد احتلت الفئة العمرية "**18– 39** سنة" المرتبة الأولى كأكثر الفئات العمرية النسوية تعرضا لمختلف أشكال العنف بنسبة إجمالية قدرها **59.63%** وهي نسبة كبيرة تؤكد أن فئة المرأة الشابة أكثر نساء الجزائر عرضة للعنف، وهو أمر منطقي على اعتبار أن فئة الشباب هي أكبر فئة عمرية في المجتمع الجزائري أما عن أكثر أشكال العنف الذي تتعرض له هذه الفئة العمرية نجد العنف الجنسي بنسبة فاقت **73%** يليه العنف الجسدي في المرتبة الثانية ثم العنف النفسي والاقتصادي في المرتبة الثالثة بنسبة حوالي **60%**، أما العنف اللفظي فجاء في المرتبة الرابعة بنسبة **52.77%** و أدنى نسبة سجلت في العنف الاجتماعي بـ**36.84 %**.

واحتلت الفئة العمرية "**40– 60** سنة" المرتبة الثانية بنسبة **22.54%** في مختلف أشكال العنف كما ظهرت هذه الفئة بنسبة أكبر في العنف الاجتماعي يليها العنف اللفظي ثم العنف الاقتصادي والذي تجسد في سرقة الأموال والممتلكات الخاصة بالمرأة وتحديدا الأم والأقارب كالجدة والعمة وهو ما تكرر **10** مرات طيلة مدة الدراسة حسب جريدة الشروق اليومي، وسجل العنف الجنسي نسبة **17.39%** وسجلت هذه الاعتداءات من قبل الآباء ضد بناتهم أي ما يعرف بزنا المحارم وما يعرف في لغة القانون بالاغتصاب العائلي وإرغام البنت على ممارسة الجنس تحت طائلة التهديد أو الضرب والإكراه ويعتبر "الاغتصاب" من بين نقائص القانون الجزائري فهو لم يتطرق إليه بصفة محددة ولا يُعترف به كجريمة جزائية، ويعود ذلك إلى بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون الحالي والتي تعتبر عقبات أمام حماية ضحايا العنف الجنسي في الجزائر كالمادة **(326)** من القانون الجنائي التي تسمح للمغتصب تجنب المتابعات القضائية إذا ما تزوج ضحيته، كما ينص على عدم جواز إجهاض النساء والفتيات الحوامل نتيجة الاغتصاب أو زنا المحارم[1].

أما العنف الجسدي فحل في المرتبة الأخيرة وسجلت كل الاعتداءات بالضرب والجرح ضد الأمهات من قبل أبنائهم أو ما يعرف بالاعتداء على الأصول بنسبة 12.5% إذ عالجت "الشروق اليومي" ما يزيد عن **12** حدثا طيلة فترة الدراسة وهو ما يؤشر على استفحال الظاهرة في مجتمعنا.

وسجل عنصري "فوق **60** سنة " نسبة **08%**و هو ما يؤكد أن الفئة العمرية المستهدفة من قبل المعتدين هي فئة النساء الشباب بصفة أكبر من غيرها وذلك لأسباب متعددة في اعتقادنا كونها الفئة الأكثر جاذبية من غيرها كما أنها فئة غالبا ما تكون عاملة وبالتالي تكون الأكثر استهدافا خاصة كما سبق أن لاحظنا من خلال تفسير دوافع العنف ضد المرأة أن من أهم الدوافع الرئيسية الدافع الاقتصادي و هو ما ينطبق مع هذه الفئة العمرية أكثر من غيرها. ولم تحدد الصحيفة سن فئة من النساء المعنفات والتي جاءت في خانة "غير المصرح بسنهم" بنسبة قدرت بـ**10%** في مختلف أشكال العنف وهو ما يدل على أن الصحيفة قد وجدت صعوبات وعوائق تحول دون حصولها على الفئة العمرية التي ينتمي إليها الضحايا، لكن ما نستشفه من أحداث محتوى الخبر فهم عموما من "**18–39** سنة". ولم تحدد الصحيفة سن فئة من النساء المعنفات والتي جاءت في خانة "غير المصرح بسنهم" بنسبة قدرت بـ**10%** في مختلف أشكال العنف وهو ما يدل على أن الصحيفة قد وجدت صعوبات وعوائق تحول دون حصولها على الفئة العمرية التي ينتمي إليها الضحايا، لكن ما نستشفه من أحداث محتوى الخبر فهم عموما من "**18–39** سنة".

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، مرجع سبق ذكره، (المادة 326).

لكن رغم هذا النقص أو الغموض نلاحظ من خلال دراستنا وتحليلنا الدقيق لأحداث الخبر أن أغلبية النساء ضحايا العنف ينتمون إلى الفئة العمرية المتراوحة بين "**18–39**" سنة وأن أكثر أنواع العنف ضدهن هو العنف الجنسي ثم العنف الجسدي بصفة أكبر من بقية الأشكال وهو ما يتوافق مع إحصائيات المديرية العامة للأمن التي تؤكد أن أكثر الفئات العمرية تعرضا للعنف خلال سنة **2014** هي الفئة التي تتراوح أعمارهن بين أكثر من **18** سنة إلى أكثر من **75** سنة من بينهن **3.872** امرأة متزوجة و**1953** عزباء و**688** مطلقة و**439** أرملة[1].

2– الأدوار:

إن التعرض لدراسة "أدوار"المرأة المعنفة من حيث دورها الاجتماعي في المجتمع أمر في غاية الأهمية خاصة وأن الكثير من الباحثين الاجتماعيين يرون أنه هناك ارتباط وثيق وعلاقة مباشرة وقوية بين تحديد صفة المرأة في المجتمع ونوعية العنف الذي تتعرض له إذ يسمح لنا ذلك بتصنيف نوع العنف الذي تتعرض له هنا جاء تركيز جريدة "الشروق اليومي" على هذا العنصر الذي احتل المرتبة الثالثة ضمن فئة "سمات القائم بالعنف"بنسبة قدرها **33.33%** و تكرار **275** مرة من أصل **825** تكرار كلي لعناصر الفئة.

فمن خلال دراسة العلاقة التي تربط بين أشكال العنف ضد المرأة والضحايا من حيث الأدوار نلاحظ من أن أكثر النساء ضحايا العنف هم فئة " البنت" إذ احتل المرتبة الأولى بنسبة قدرها**29.45%** في مختلف أشكال العنف، وسجلت أعلى نسبة في العنف الجنسي بـ**41.66%**و هو ما يؤكد مرة أخرى ما قدمناه سابقا من إحصائيات على انتشار زنا المحارم داخل الأسرة في المجتمع الجزائري، وهو ما يؤشر على أن المجتمع الجزائري بات يعيش أزمة قيمية وأخلاقية، وهو ما دفع بجريدة "الشروق اليومي" إلى تسليط الضوء على هذا النوع من الجرائم الذي كان في وقت ليس ببعيد من الطابوهات، حيث صدر في العدد رقم **4163** الموافق لـ **11** أكتوبر **2013** خبر بعنوان "**أب يعتدي جنسيا على ابنته المعوقة ببلدية الحروش**"

كما تتعرض "الزوجة/ الأم " إلى العنف النفسي في المرتبة الأولى بنسبة **36.66%** يليه العنف الاقتصادي من قبل زوجها وهو ما سجلناه طيلة مدة التحليل وهو ما ألزم جريدة "الشروق اليومي" لمواكبة وتغطية هذه الظاهرة التي باتت سببا أساسيا في تزايد حالات الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري.

---

(1) خيرة مسعودان، مقابلة سبق ذكرها.

إذ تصدر الحدث الصفحة الأولى في العدد **3878** الصادر يوم**28** ديسمبر **2012** بعنوان رئيسي في قلب الصفحة " **راتب الزوجة ... فتنة تفجر الأسرة الجزائرية**" وهو تحقيق صحفي.

ويرى الأستاذ" عمار. و" وهو محامٍ معتمد لدى المحكمة العليا والمختص في شؤون الأسرة في مقابلة أجريناها معه أن أكبر نسبة من حالات الخلع و الطلاق للمرأة العاملة المسجلة في المحاكم الجزائرية سببها الرئيسي راتب الزوجة[1].

واحتل عنصر"الآخرين" وهم نساء أجانب يعني صديقات وزميلات وعشيقات وخطيبات بنسبة قدرها **23.27%**في مختلف أشكال العنف وبرزت أعلى نسبة في العنف الاجتماعي بـ**30%**، وسجل العنف الجنسي نسبة **29.16%**، يليها العنف اللفظي ثم العنف الاقتصادي و هنا الأمر يتعلق بالنصب و الاحتيال على العشيقات والصديقات وهو ما تم تسجيله طيلة مدة الدراسة بنسبة **26.31%**، وجاء العنف الجسدي ب20.61% و أخيرا العنف النفسي. وقد أحصت المديرية العامة للأمن **3316** امرأة لا صلة قرابة بينها وبين المعتدي كانت ضحية اعتداءات بالضرب والجرح في الجزائر خلال سنة**2014**، كما سجلت المديرية **224** حالة عنف لشباب ضد عشيقاتهم و**45** حالة أخرى ضد خطيباتهم[2].

و تعتبر "الأخت" الأقل تعرضا لمختلف أشكال العنف بحسب ما ورد في جريدة "الشروق اليومي" بنسبة إجمالية لا تتعدى **05%** اذ سجلت اكبر نسبة في العنف اللفظي يليه العنف الجسدي، أما بقية أشكال العنف فلم نسجل أي اعتداء .

نستنتج مما سبق أن جريدة "الشروق اليومي" لم تغفل عن ذكر أدوار المرأة المعنفة وهذا لدرايتها بأهمية توعية وتحسيس الجمهور وبذلك تحقيق وظيفتها الإعلامية، إذ احتلت المرأة البنت والزوجة وألام مراتب متقدمة كأكثر النساء تعرضا للعنف في المجتمع الجزائري تليها النساء الأخريات والأخوات وغير المصرح بهم كفئة أقل تعرضا للعنف، وقد سمحت لنا هذه النتائج من القول بأن العنف العائلي أو الأسري ضد المرأة هو أكثر أشكال العنف انتشاراً في الجزائر .

3- المستوى "السوسيو- مهني للمرأة المُعنفة":

إن التعرض لدراسة الحالة الاجتماعية والمهنية للمرأة ضحية العنف في المجتمع أمر في غاية الأهمية خاصة وأن الكثير من الباحثين الاجتماعيين يرون أنه هناك ارتباط وثيق وعلاقة مباشرة وقوية بين نوع العنف الذي تتعرض له المرأة ومستواها الاجتماعي والمهني في المجتمع.

---

(1) مقابلة مع " عمار. و"، **محامٍ مكلف بشؤون الأسرة**، تمت المقابلة يوم 22 فيفري 2014، على الساعة 17:32.

(2) خيرة مسعودان، مقابلة سبق ذكرها.

ومن هنا جاء تركيز جريدة "الشروق اليومي" على هذا العنصر الذي سجل النسبة نفسها والتكرار نفسه مع بقية عناصر الفئة بـ**33.33%** و بـ **275** تكرار، وهو ما يدل على حجم الاهتمام الذي توليه الصحيفة لهذا العنصر المهم خاصة وأنه يحمل عدة مؤشرات تساهم إلى حد كبير في تفسير وشرح دوافع وعوامل السلوك الإجرامي ضد المرأة. حيث احتل مؤشر النساء المعنفات "غير المصرح بحالتهن الاجتماعية" المرتبة الأولى ضمن هذه الفئة بنسبة قدرها **31.61%** وهي نسبة كبيرة و معتبرة.

ويمكن تفسير هذه النسبة إما بعدم اكتراث الصحيفة بهذا المتغير" المهنة والمستوى الاجتماعي"للمرأة المعنفة بحكم ما يهمها أكثر هو الفعل الإجرامي في حد ذاته وسياق الأحداث الإجرامية ولا يكلف الصحفي نفسه عناء البحث أو معرفة هذه سمات الضحايا إلا إذا كانت في متناوله هذا من جهة، أو أن يكون هذا الحجم والنسبة يمثل حجم النساء المعنفات اللواتي لا يعملن وهو الأرجح على اعتبار أن الصحيفة طول فترة الدراسة لم تتأخر في ذكر متغير المهنة والحالة الاجتماعية لهن سعيا منها لربط الحدث بالواقع المعيشي.

من جهة أخرى فإن عدم تحديد الوضعية المهنية للنساء ضحايا العنف قد يعود إلى عدم تمكن الصحفيين المتابعين لأطوار القضية من تحديد سمات المعنفات وذلك لعدم توفر المعلومات الكافية عنهن وهو ما يدفع بالصحيفة إلى عدم التصريح بهذه الخاصية الهامة في إطار الموضوعية المهنية للصحيفة إلى أن تتمكن من الوصول إليها و معرفتها ثم نشرها لاحقا.

وقد اتجه اهتمام الصحيفة داخل الفئة نفسها إلى مؤشر النساء ضحايا العنف اللواتي "لا يعملن" الذي حل في المرتبة الثانية و الذي ردته الصحيفة **76**من أصل **275** تكرار كلي لمؤشرات الفئة، وهو ما يعني أن العنف ضد المرأة يمارس بصفة أكبر ضد النساء الماكثات البيت وفي هذا الصدد سجلت الجزائر **4713** حالة عنف ضد النساء دون مهنة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة **2014** حسب ما كشفت لنا عنه السيدة "مسعودان".

إن فئة المعنفات دون مهنة هن أكثر تعرضا للعنف النفسي بـ**22** حالة عنف يليه العنف اللفظي بـ**11**حالة فالعنف الجسدي بـ**27**حالة اعتداء ثم الاقتصادي بـ**09** حالات فالعنف الاجتماعي بـ **04** حالات عنف وأخيرا العنف الجنسي بـ**03** حالات اعتداء حسب جريدة "الشروق اليومي".

و احتل مؤشر النساء ضحايا العنف "العاملات" حضوره في المرتبة الثالثة ضمن هذه الفئة بنسبة قدرها **26.18%** وهي نسبة معتبرة تؤكد اهتمام الصحيفة بتوضيح الخصائص الاجتماعية والمهنية للمرأة ضحية العنف في حال الحصول عليها رغبة منها في إحاطة الأفراد بالأخبار الدقيقة الصحيحة والمعلومات الصادقة الثابتة التي تساعد في تكوين رأي عام إزاء العنف ضد المرأة.

وتتعرض المرأة الجزائرية العاملة يوميا لمختلف أشكال العنف بدءا من العنف اللفظي في الشارع والمضايقات اليومية إلى العنف النفسي و الضغوطات في العمل مرورا بالعنف الاجتماعي والصراع من أجل إثبات الذات وصولا إلى العنف الاقتصادي وابتزاز الزوج أو أفراد العائلة بسب الراتب وهي الصورة الواقعية لحال المرأة الجزائرية العاملة من خلال استطلاع بسيط لآراء عينة من النساء العاملات، وأحصت المديرية العامة للشرطة القضائية خلال سنة **2014** تسجيل **1330** موظفة و**103** إطار سام و**374** جامعية و**67** متقاعدة كلهن ضحية عنف بمختلف أشكاله(أنظر الفصل الثالث من الدراسة). أما في دراستنا فان المرأة العاملة تتعرض لشتى أشكال العنف دون استثناء بداء بالعنف الاقتصادي الذي سجل أعلى معدل**41.02%** ثم العنف الجسدي فالعنف النفسي يتبعه العنف اللفظي وأخيرا العنف الجنسي هذا الأخير الذي ترجمت حالاته في التحرش الجنسي في العمل.

واحتلت فئة المعنفات اللواتي يزاولن دراستهن أي فئة "الطالبات" المرتبة الرابعة بنسبة قدرها **15.07%** وهي نسبة مهمة تعكس حجم الكارثة التي امتدت جذورها إلى المؤسسات التربوية حيث إنه تم تسجيل أعلى نسبة عنف ضدهن في العنف الجنسي بـ**26.08%**يليه العنف الاجتماعي بـ**25%** ثم العنف اللفظي فالعنف النفسي وأخيرا العنف الجسدي والاقتصادي.

لقد اهتمت "الشروق اليومي" بنشر وتحديد الحالة المهنية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف و يفسر ذلك بيقظة الصحيفة في تغطية كل حوادث العنف ضد المرأة وتسليط الضوء على الضحايا بتحديد خصائصهم الاجتماعية وسماتهم الديمو غرافية حتى يتمكن القراء من تشكيل خلفية معرفية عن حقيقة الظاهرة وتجلياتها في الواقع من حيث إنها لم تعد تقتصر على فئة الماكثات بالبيت أو العاملات فقط وإنما امتدت لتمس كل الشرائح العمرية والمستويات التعليمية والعملية، وهو ما جعل الصحيفة تدق ناقوس الخطر من خلال ما تقدمه لنا من معلومات عبر مختلف صفحاتها وبمختلف الأشكال الصحفية .

سادسا – فئة الفاعل

إن دراسة الشخص أو مجموعة الأشخاص أو الشخصيات التي تظهر في موقع مركزي كمحرك للأحداث أمر مهم يسمح بالكشف عن الفاعلين و المحركين الأساسيين في المضمون محل التحليل ومن هذا المنطلق نلاحظ أن جريدة الشروق اليومي" أولت اهتماما لهذه الفئة التي تتضمن الشخصيات والأطراف التي يدور حولها حدث العنف ضد المرأة أو الأطراف المشاركة والتي تقوم عليها وقائع العنف ضد المرأة أثناء تغطيتها لهذا الحدث، وتمركز اهتمام الصحيفة داخل هذه الفئة بدرجة أكبر اتجاه عنصري "المعتدي" و " الضحية" وهما أكثر الشخصيات بروزا في حوادث وقضايا العنف ضد المرأة، حيث كانت النسبة بينهما متساوية وهو ما أبرزه التحليل الكمي لعناصر هذه الفئة، وقد عمدت الصحيفة

إلى التركيز أكثر على عنصري "المعتدي والضحية" باعتبارهما أهم ركنين وشرط أساسي لحدوث الفعل الإجرامي فالعنف ضد المرأة سلوك و عمل إجرامي ولهذا كان لزاما على "الشروق اليومي" الإشارة إليهما في كل مرة.

وكانت جريدة "الشروق اليومي" عند تغطيتها لوقائع العنف ضد المرأة في كل مرة تتحلى بمبدأ المسؤولية الاجتماعية فيما تنشره من خلال عدم المس بالناس وبكرامتهم الشخصية وهذا ما التمسناه طيلة مدة التحليل، أو الإعلام عن شؤونهم الخاصة أو السرية وكل ما يمس حياتهم الشخصية لا يجوز أن يذاع عنها لأنها ليست عامة ولا تهم الرأي العام.

وفي هذا الصدد نص قانون الإعلام الجزائري **1990** في المادة **(91)** على المبدأ ذاته وهو" معاقبة كل من ينشر أو يذيع بأية وسيلة كانت وقصد الإضرار أي رسم بياني يتعلق بهوية القصر وشخصيتهم إلا إذا تم هذا النشر بناء على رخصة أو طلب صريح من الأشخاص المكلفين " [1].

ونظرا لأهمية احترام الحياة الخاصة للأشخاص وكذا شرفهم نجد أن المشرع الجزائري يؤكد على ذلك من خلال المادة **(29)** من الدستور والتي تنص على أنه " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميهما القانون سرية المواصلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة".

كما اهتمت الصحيفة داخل الفئة نفسها على عنصر "الجهات الأمنية والقضائية" باعتبارهما جهازين متكاملين والمخول لهما التدخل في مثل هذه الأحداث والقضايا لفك لغز جريمة العنف ضد المرأة ومعاقبة المجرم، حيث منحت جريدة "الشروق اليومي" اهتماما لهذا العنصر وهذا ما سجلناه من خلال البعد التكراري أثناء التحليل بـ**99** تكراراً، وترى اليومية في ذكرها وترديدها لهذا العنصر في كل حدث وخبر من أخبار العنف ضد المرأة التي تغطيها أمر ضروري لا بد منه، لأنه حق المواطن أن يطلع على أخبار الاعتداءات الموجهة ضد المرأة ومتابعة حيثيات التحقيقات والمحاكمات لكي يشعر بالأمن والاطمئنان .

فقد منح القانون للصحف ومختلف وسائل الإعلام الحق أن تنشر أخبار العنف ضد المرأة والحوادث والقضايا لكي تؤدي رسالتها داخل المجتمع مادام النشر يحقق الصالح العام، ويراعي فيه الضوابط التي تحكمه وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته وهو ما تلتزم به الصحيفة من خلال معالجتها لحوادث العنف ضد المرأة فالمتهم يحاكم أمام القاضي وليس من خلال الرأي العام أو المجتمع الذي تشكله الصحافة فإذا برأته المحكمة بعد ذلك فانه سوف يواجه إدانة من مجتمعه.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص قانون الإعلام الجزائري 1990، مرجع سبق ذكره، المادة(91).

كما أن النشر بالشكل المطلق لكل الأخبار عن جريمة العنف ضد المرأة يمكن أن يؤدي إلى المساس بسلطة القضاء في القيام بوظيفته في تحقيق العدالة، إذ يعْمَد بعض الصحفيين أحيانا كثيرة لإثارة ملابسات من أجل جذب الجمهور ما يؤدي بتضليل العدالة، فالمحكمة في المواد المدنية تحكمه قاعدة البيانات حيث إنه لا يمكن للقاضي التقيد برأيه الشخصي وعلى العكس القضاء الجزائي يقوم على مبدأ قناعة القاضي وقد تتبلور هذه القناعة من خلال ما تنشره الصحافة من تحليل وتفسير وهو ما تضمنته المادة **(89)** من قانون الإعلام الجزائري **1990** ، والتي تنص على " يعاقب كل من ينشر بالوسائل المنصوص عليها في المادة **(04)** أعلاه أخبارا أو وثائق تمس سير التحقيق والبحث الأوليين في الجنايات والجنح بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين **5.000** د.ج و**50.000** د.ج[1]. وقد ذكرت "الشروق اليومي" خلال تغطيتها لحودث العنف ضد المرأة العديد من الجهات والأطراف التي كانت تظهر من حدث إلى آخر كطرف مشارك في حيثيات وقائع الجريمة كالمستشفى والمؤسسات الإدارية و مصالح الحماية المدنية وغيرها، والتي تم تصنيفها ضمن عنصر "جهات أخرى" نظرا لعدم ترددها بصفة مستمرة في كل حوادث العنف ضد المرأة.

إن اهتمام "الشروق اليومي" وحرصها على نقل وتقديم تفاصيل أحداث العنف ضد المرأة بكل أطرافها ووقائعها هو دليل قاطع على القيام بمسؤوليتها الإعلامية و الاجتماعية إزاء القراء من خلال اطلاعهم بكل الجزئيات والتفاصيل حول أخبار العنف ضد المرأة التي تقع وهذا سعيا منها على توعية القراء وتحسسيهم بعواقب تعنيف المرأة ونتائجها.

ولم تركز "الشروق اليومي"على عنصر "الأولياء" والذي حظي بتكرار **04** مرات و بنسبة **0.59 %**، هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بنسب العناصر السابقة ضمن الفئة نفسها رغم الأهمية الكبيرة لها كونها تتأثر بصفة مباشرة و كبيرة بما للمرأة التي قد تكون زوجة أو أم أو بنت.

وقد رددت "الشروق اليومي" عنصر "الأهل" في جرائم العنف العائلي وتحديدا في جرائم الاغتصاب وزنا المحارم طول فترة الدراسة حيث تكرر بروز عنصر "الأهل" بصفتهم الطرف المباشر والمسؤول عن ممارسة العنف الجنسي ضد بناتهم، وحسب صحفي "الشروق اليومي" أن هذا الانخفاض لا يعود إلى تقصير الصحيفة في ذكرهم أثناء تغطية أحداث العنف ضد المرأة وإنما يعود إلى تحفظ هذه الفئة و عدم تقديمهم لتصريحات ومعلومات حقيقية والتكتم نتيجة الخوف و على أساس أن الموضوع يدخل ضمن الجرائم الحساسة وبالتالي عد الإفصاح عن الفاعلين بصفة مباشرة وأن القضية تُعنى بها الجهات الأمنية.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص قانون الإعلام الجزائري 1990، مرجع سبق ذكره، المادة(89).

سابعا – فئة منشأ الحدث

و يقصد بها المنطقة الجغرافية التي يقع فيها العنف ضد المرأة أو يكون مسرحا لها بصورة عامة و مما لا شك فيه أن سلوك الإنسان بوجه عام يتأثر بفعل الوسط الذي يعيش فيه وهذا التأثير قد يكون بطريق مباشر أو غير مباشر، وهو ما أكده العديد من الباحثين بأن للبيئة الجغرافية أثر في اختلاف طباع المجتمعات وبالتالي في ممارسة الجريمة والعنف ضد المرأة.

ومن ثم فهم يعزون كثيرا من السلوكيات والأفعال الإجرامية إلى البيئة الجغرافية التي يعيشون فيها فالجريمة والعنف في رأيهم لا تختلف باختلاف العوامل الفردية في جميع المجتمعات فقط بل حتى للمنطقة الجغرافية والظروف المحيطة بها و التي ينتمي إليها الأفراد الجرمين دور في ذلك.

ولقد أجريت العديد من الدراسات الايكولوجية الحديثة والتي استهدفت كشف العلاقة بين ظروف البيئة (المنطقة) التي تقع فيها جريمة العنف ضد المرأة وطريقة سلوك الأفراد في المنطقة الواحدة.

ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال تلك التي قام بها الباحثان" كليفورد شو Clifford Shaw " و" مكايMcKay " بمدينة شيكاغو في الفترة **1900**الى**1927** لغرض تحديد المناطق السكانية لمائة ألف من الأشخاص المنحرفين والمجرمين بهذه المدينة، ثم أثبتت الدراسة بان معدلات الإجرام بهذه المدينة تختلف من منطقة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، فقد لاحظنا ارتفاع معدلات الإجرام في بعض مناطق المدينة التي تتميز بكثافة سكانية واضطراب اقتصادي وهبوط في مستوى الدخل وتباين في الجنس والعنصر وصراع بين المستويات الحضارية وزيادة في التحرك السكاني وانتشار مظاهر التشرد والتصدع الأسري وسوء السكن وعدم المبالاة لمجابهة المشاكل المشتركة إلى غير ذلك من عوامل التفكك الاجتماعي كما خلص الباحثان إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة يرتكزون من حيث إقامتهم في المناطق المحيطة بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو " [1]، ويقرر الباحثان بأن الجريمة تتبع من مناطق معينة هي عادة البقع البائسة والفقيرة في المدن.

لقد أولت جريدة "الشروق اليومي" اهتماما كبيرا وواضحا من خلال تحديدها وبدقة لكل المناطق الجغرافية والولايات التي تقع بها حوادث العنف ضد المرأة أثناء تغطيتها ونشرها للحدث، ومن المؤكد أن لتنوع البيئة الجغرافية أثره في تشكيل الأنماط السلوكية للأفراد، حيث تشكل البيئة المتغيرة بعدا مهما في تبدل السلوك وهو ما لاحظناه خلال عملية التحليل لعناصر هذه الفئة.

---

(1) نصر الدين جابر، مرجع سبق ذكره، ص 86.

و احتلت "منطقة الوسط" المرتبة الأولى مُسجلة أعلى نسبة من حوادث العنف ضد المرأة بـ **58** جريمة عنف ضد المرأة واحتلت ولاية الجزائر العاصمة الصدارة بـ **34** قضية عنف تليها ولاية تيزي وزو بـ **13** جريمة وولاية بومرداس**05** جرائم، أما ولاية البليدة و بومرداس فسجلا **03** جرائم ضد المرأة لكل ولاية. أما عن أكثر أشكال العنف انتشارا في ولايات الوسط فقد جاء العنف الجنسي في المرتبة الأولى يليه العنف النفسي ثم العنف الاجتماعي ثم الاقتصادي وبعدها العنف الجسدي وأخيرا العنف اللفظي.

وجاءت "المناطق الشرقية" في المرتبة الثانية حسب ما سجلناه من خلال تحليل عينة الدراسة وتأتي ولاية تبسة المرتبة الأولى بتكرار **14** مرة ثم تليها ولاية سطيف بـ **11** مرة، ثم ولاية سكيكدة بتكرار النشر بـ **09** مرات، ثم ولاية قسنطينة بـ **07** مرات، فولاية أم البواقي بـ **06** مرات ثم ولاية قالمة بـ **04** مرات و ميلة **03** مرات و جيجل بمرتين، أما عن أكثر أشكال العنف انتشارا في ولايات الشرق الجزائري فقد جاء العنف الاقتصادي ضد المرأة في المرتبة الأولى يليه العنف الجسدي ثم العنف اللفظي ثم العنف الجنسي وبعدها العنف النفسي وأخيرا العنف الاجتماعي.

واحتلت "منطقة الغرب" الجزائري المرتبة الثالثة مسجلة **50** جريمة عنف ضد المرأة من خلال التحليل واحتلت ولاية وهران الصدارة بـ **21** جريمة ضد المرأة تليها ولاية مستغانم بـ **12** جريمة، ثم ولاية غليزان بـ**07** جرائم ثم ولاية تسمسيلت**06** جرائم فولاية تلمسان بـ **04** جرائم، أما عن أكثر أشكال العنف انتشارا في ولايات الغرب الجزائري فقد جاء العنف اللفظي ضد المرأة في المرتبة الأولى يليه العنف النفسي ثم العنف الجسدي ثم العنف الجنسي وبعدها العنف الاجتماعي وأخيرا العنف الاقتصادي .

إن تركيز الصحيفة على نشر أخبار العنف ضد المرأة الواقعة في وسط البلاد و المناطق الشرقية والغربية ليس من باب الصدفة أو التحيز وإنما يرجع إلى الارتفاع الكبير لانتشار الظاهرة في هذه الولايات وهو ما دفع الصحيفة ويلزمها إلى تغطية حوادث العنف ضد المرأة ونقلها إلى القراء في إطار المسؤولية الاجتماعية، ويفسر ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة بالولايات الشرقية وولايات وسط الجزائر والغرب الجزائري بالأساس إلى أهميتها والاقتصادية و الاجتماعية الحضارية حيث تتركز فيها أكبر التجمعات السكانية، وهو ما أكدته لنا السيدة "مسعودان" حيث أشارت إلى أن ظاهرة العنف ضد المرأة تنتشر بكثرة في المدن الكبرى خاصة بالجزائر العاصمة ووهران و عنابة، كما أن الوضع السكاني في هذه الولايات يشكل مدخلا مهما في تفسير السلوكيات الإجرامية وذلك بمعرفة خصائص كل مجتمع كل منطقة مما يقتضي النظر إليه (السكان) كما وكيفا وتركيبا حيث تشير الملامح العامة للتركيب النوعي لسكان الولايات الشرقية وولايات الوسط والغرب إلى زيادة عدد الذكور قياسا إلى عدد الإناث حسب الإحصاء السكاني الأخير في **2014**، ولهذا التفوق العددي لصالح الذكور دلالة في دراسات علم الإجرام التي تشير

إلى أن الذكور أكثر ميلا لممارسة العنف والجريمة وأن نسبة ارتكاب الجريمة بين الذكور تفوق معدلاتها بين النساء ما يقارب**05** أضعاف.

كما اهتمت جريدة "الشروق اليومي" بتغطية أحداث العنف ضد المرأة التي تقع في "منطقة الجنوب" الجزائري وتجسد هذا الاهتمام من خلال النسبة المسجلة التي قدرت بـ **7.34%** وتكرار **13**مرة، وهي نسبة مهمة تؤكد موضوعية الصحيفة في نقل حوادث وأخبار العنف ضد المرأة أينما وقعت بغض النظر عن العوائق والصعوبات التي تواجه الصحفيين أحيانا. وعرفت ولاية ورقلة أعلى نسبة جرائم العنف ضد المرأة بـ **06** جرائم تليها ولاية بسكرة بـ**04** جرائم ثم ولاية اليزي بجريمتين، وولاية الوادي بجريمة واحدة حسب جريدة "الشروق اليومي" أما عن أكثر أشكال العنف انتشارا في ولايات الجنوب الجزائري فقد جاء العنف الاجتماعي ضد المرأة في المرتبة الأولى بحكم الطابع المحافظ للمنطقة والذي يرى في عمل المرأة أمر مخالف لعادات وتقاليد المنطقة يليه العنف الجسدي ثم العنف النفسي، في حين لم نسجل أي حالة عنف جنسي أو لفظي أو اقتصادي ضد المرأة طيلة مدة الدراسة.

إن ما يثير الاهتمام هو ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة في ولايات الجنوب وهو ما تؤكده النسبة المسجلة خلال فترة الدراسة وهي نسبة مهمة و ذات دلالات بعيدة عن تنامي الظاهرة بشكل كبير في ولاياتنا الجنوبية رغم أن مجتمعات هذه الجهة لا تزال محافظة ودرجة تحضرها ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى.

لقد أولت "الشروق اليومي عند تغطيتها لأخبار ومواضيع العنف ضد المرأة اهتماما واضحا في تحديد المنطقة والبيئة الجغرافية التي تقع فيها طيلة مدة الدراسة وهو ما يؤشر على الموضوعية في المعالجة .

2- التحليل الكيفي الجزئي لاستمارة تحليل المضمون الخاصة بيومية "الخبر":

2- 1- التحليل الكيفي الجزئي لفئات شكل المادة الاعلامية الخاصة بيومية "الخبر":

أولا – فئة المساحة

يتضح لنا من خلال المساحة المخصصة لموضوع العنف الممارس ضد المرأة أن هناك اهتماماً نوعياً من يومية "الخبر" اتجاه العنف ضد المرأة رغم أن النسبة المخصصة للحدث كانت **1.17 %** من المساحة التحريرية لا تمثل نسبة عالية.

ولقد عالجت الجريدة كل الوقائع المتعلقة بالعنف ضد المرأة بحجم متباين ومتفاوت بين الارتفاع و الانخفاض من حيث المساحة والأنواع الصحفية وغيرها خلال المدة المحددة للدراسة و التى تمتد من **01** جانفي **2012** الى **31** ديسمبر **2014**، حيث تمت معالجة الحدث **37** مرة خلال المدة الزمنية المحددة بواقع **10**أحداث في سنة **2012** و **18** حدثا خلال سنة **2013** و **09** أحداث خلال سنة **2014**.

و سُجلت أعلى مساحة تحريرية مخصصة للحدث في سنة **2014** في كل من الأعداد **7578** الموافق لـ **11** أكتوبر **2014** اذا احتل الحدث كل مساحة الصفحة **04**، و في العدد **7495** الموافق لـ **16** جويلية **2014** احتل الحدث مساحة كلية في الصفحة **18** ذات المساحة في العدد **7544** الموافق لـ **05** سبتمبر **2014**م، حيث استهل العدد **7495** الموافق لـ **16** جويلية **2014** في الصفحة الأولى الحدث واستعملت الصحيفة عنوان إشارة وعنوان رئيسي تمت صياغته بالبنط العريض كمايلي" على طريقة المسلسل الأمريكي "ديكستير"..." **صلى الفجر وذبح جارته الأستاذة الجامعية**"، وقد خصصت الصحيفة لهذا الحدث صفحتين الصفحة الأولى والصفحة الثامنة، وقُدمت المادة الإعلامية في نوع صحفي استقصائي وهو التحقيق الصحفي و كذلك الحديث الصحفي وهو ما يُبرز اهتمام الصحيفة بالحدث. وهو ما تأكد في الحدثين المواليين في كل من العددين الموافقين لـ **05** سبتمبر تحت عنوان: "**شهيناز اُغتصبت و طُعِنت حتى الموت**" وجاء الحدث في **11** أكتوبر **2014** بعنوان " الجريمة هزت الصغار وأبكت الكبار وحيرت المحققين..." **عروس تذبح حماتها وتقطع جسمها اربأ اربأ**" حيث عالجت الصحيفة الأحداث بالتفصيل والتعمق في حيثياتها ومتابعة تطوراتها إلى النهاية مستخدمة في ذلك ثلاثة أنواع صحفية هي الخبر والحديث والتحقيق الصحفي و كذلك عدة أنواع من العناوين منها الرئيسية والثانوية والاستفهامية والإخبارية محاولة كشف الغموض حول مضمون الحدث.

إن تركيز يومية "الخبر" على معالجة الحدث بتخصيص مساحة كبيرة و باستخدام مختلف الأنواع الصحفية لهو دليل على اهتمام الصحيفة بالحدث وحرصها على إعلام القراء واطلاعهم على كل الوقائع التي تخص المرأة من جهة ومن جهة أخرى خطورة الظاهرة وتفشيها في الآونة الأخيرة.

في العدد رقم **7136** الموافق لـ **14** جويلية **2013** تم تسجيل أدنى مساحة مخصصة للحدث في يومية "الخبر" طيلة مدة الدراسة ويرجع ذلك إلى كثرة الأحداث في الساحة الوطنية حيث نجد أن جريدة "الخبر" خصصت أعلى الصفحة الأولى إلى الحدث القضائي والتغييرات المرتقبة في هرم القضاء و تأتي بعدها قضايا الجبهة الاجتماعية وما تبقى من قضايا أخرى متعلقة بميادين أخرى سواء كانت اقتصادية أو سياسية تأتي في الصفحات الداخلية الثانية والثالثة، و بالتالي غطت كثرة الأحداث على الحدث الأساسي المتعلق بالعنف ضد المرأة لذلك سجل أدنى مساحة مخصصة للحدث. إن معالجة "الخبر" للظاهرة على امتداد هذه الفترة يؤكد متابعة الصحيفة وحرصها على تغطية الظاهرة مما يعني أن الموضوع من ضمن الأجندة الإعلامية يومية "الخبر".

ثانيا- فئة العناصر التيبو غرافية

إن دراسة المساحة المخصصة للعناصر التيبو غرافية في يومية "الخبر" يكشف لنا الأهمية التي أولتها الصحيفة للحدث.

1- مساحة النص:

هناك اهتمام معتبر من يومية "الخبر" فيما يتعلق باعتماد النص في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة و يظهر ذلك من خلال احتلاله لأكبر مساحة مقارنة بالعناصر التيبو غرافية الأخرى (الصورة والعنوان) حيث خصصت الصحيفة لعنصر النص ما نسبته **52.98%** من المساحة الكلية للحدث مما يعني أن الصحيفة اعتمدت على عنصر الكلمة المكتوبة بالدرجة الأولى كونه العنصر الأساسي القادر على إيصال الرسالة الإعلامية للقراء والتأثير فيهم.

و أعلى مساحة بلغها النص كعنصر تيبوغرافي كان في العدد **7574** والموافق ليوم **11** أكتوبر **2014** أي العدد الذي سجل أعلى مساحة للحدث، وهو أمر طبيعي لأنه كلما زادت المساحة المخصصة للحدث تزداد معه مساحة النصوص فالعلاقة بينهما طردية. و بالطريقة نفسها نفسر تزامن أدنى مساحة مخصصة للنص مع أدنى مساحة مخصصة للحدث فالعلاقة طردية سواء بالزيادة أو النقصان.

ويعود اهتمام يومية "الخبر" بالنص مقارنة بالصورة والعنوان في عرض الحدث الى أهمية النص في عملية التحرير الصحفي فمن خلال النصوص المُحررة يمكننا معرفة نوع الجريدة واتجاهها، فالقارئ الذي يكتفي بقراءة العناوين ومشاهدة الصور فقط لا يُلم بالموضوع الماما كاملا، كما أن الرسالة التي تحملها الصورة الصحفية أيا كان نوعها قد تفهم من قبل القارئ بشكل خاطئ إن لم يكن هناك تعليق يوضحها[1]

(1) سعيد غريب النجار، **مدخل إلى الإخراج الصحفي**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص17.

2- مساحة العنوان:

سجل العنوان كعنصر تيبوغرافي مساحة هامة والتي بلغت نسبتها **12.84%** من المساحة الكلية للحدث فهي تساوي تقريبا عشري المساحة المخصصة للعنف ضد المرأة، حيث يساهم العنوان في خلق شخصية مميزة للصحيفة، و حتى تُحقق وظيفتها الإعلامية تحرص على اختيار عناوينها بشكل يتفق مع أسلوبها الإخراجي وطابعها التيبوغرافي في إطار السياسة التي تتبعها.

و تباينت العناوين التي اعتمدتها الصحيفة في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة بين عناوين رئيسية بنسبة **60.65%** و عناوين تمهيدية بـ **32.78 %**و عناوين ثانوية بنسبة بلغت **6.55%**...الخ. و اعتمدت يومية "الخبر" على العناوين الإخبارية والتقريرية والاستفهامية وكأمثلة على ذلك:

- العناوين الإخبارية:

خنشلة

20 سنة سجنا لشيخ قتل زوجته ورد هذا العنوان في العدد**7621** الموافق لـ **23** نوفمبر **2014**

- العناوين التقريرية:

على طريقة المسلسل الأمريكي "ديكستير" " صلى الفجر وذبح جارته الأستاذة الجامعية" ورد هذا العنوان في العدد**7495** الموافق لـ **16** جويلية **2014**

3- مساحة الصورة:

وظفت يومية "الخبر" صور متنوعة خلال تغطيتها لموضوع العنف ضد المرأة وهذا بنسبة قدرها**10.07%** من المساحة الكلية المخصصة للحدث، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع ما ذكرناه سابقا من أهمية تكتسبها الصورة في لفت انتباه القارئ وتدعيم التغطية الصحفية للحدث.

و توزعت الصور التي وظفتها يومية "الخبر"" بين صور حقيقية و صور رمزية وأخرى من الأرشيف لشخصيات مرتبطة بشكل وطيد مع الحدث على غرار: "صور الضحايا" و "صور الجناة" و"مكان وقوع جريمة العنف ضد المرأة" و" قاعة المحكمة"...الخ.

كما نلاحظ أن هذه الصور لم يكن توظيفها عشوائيا بل بحسب طبيعة القضية وحجمها و حتى النوع الصحفي الذي يقدم به الحدث فعلى سبيل المثال في كل التحقيقات التي قامت بها الجريدة حول مختلف أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة دعمت الصحيفة التحقيق بصور حقيقية سواء للجناة أو الضحايا أو كلاهما و مكان وقوع الحدث طيلة مدة الدراسة.

إلا أن نسبة كبيرة جدا من الأخبار التي عالجتها يومية "الخبر" انعدمت فيها توظيف الصورة وهو ما تترجمه النسبة المقدرة بـ **67.56%** وتكرار**25** موضوعاً بدون صورة، ويرجع ذلك أساسا إلى غالبية

مواضيع العنف ضد المرأة جاءت في قالب خبر قصير من جهة وكذلك التزام يومية "الخبر" بآداب المهنة الإعلامية حيث يمنع نشر صور فيها مساس بالمشاعر الإنسانية أو تتسم بالعنف واحترام خصوصية الفاعلين في العنف حتى تثبت إدانتهم.

أما على مستوى توزيع الصور فقد وظفت يومية "الخبر" صور حقيقية في **07** مواضيع بنسبة **8.47%** منها ثلاثة تحقيقات صحفية و ريبورتاج و ثلاثة أخبار وصور رمزية بنسبة **8.10%** وصور من الأرشيف بثلاثة تكرارات ونسبة قدرها **5.40%** وهو ما يؤكد محاولة الصحيفة تقديم خبر كامل وموضوعي وصادق.

لم تركز يومية "الخبر" كثيرا عند معالجتها لأخبار العنف ضد المرأة على الصورة كعنصر تيبو غرافي هام جدا في جذب انتباه القراء كون غالبية الأخبار كانت قصيرة ولا تتطلب صور.

ثالثا – فئة الموقع

يُمثل موقع المادة الإعلامية موضع الدراسة قيمة ضمنية ومنهجية كبيرة حيث تكشف لنا عن الحجم الحقيقي للاهتمام الصحفي بهذا الحدث.

وصحيفة "الخبر" من الصحف الوطنية التي تتميز عن سائر الصحف بشكل المانشيت manchette الثابت والمتميز، حيث يتوسط أعلى الصفحة عنوان الصحيفة مكتوب بخط مزخرف والمعروف بالتروسية أما الجانبين الأيمن والأيسر للعنوان يخصصان وبصفة ثابتة للإشهار ولكن ليس التجاري منه وإنما الذي يدخل في إطار الاتصال الاجتماعي كإخبار القراء بموعد ومكان المعارض المختلفة، أما أسفل الصفحة الأولى فيخصص للإشهار ونادرا جدا ما تتحول هذه المساحة إلى مادة تحريرية.

أما ما تبقى من الصفحة الأولى فهو مخصص للتحرير وتوزع على ثلاثة عناوين رئيسية في أعلى هذه المساحة، وجزء من صدرها، وجزء أيضا من هذه المساحة على الجانب الأيسر فتوضع فيه أربعة عناوين فرعية لأحداث وطنية أو دولية هذه الأخيرة في أغلب الأحيان تكون على ارتباط بالجزائر.

و تُخصص الصفحات الثانية والثالثة والرابعة عموما للأحداث الوطنية أما الصفحة الخامسة فهي للإشهار وأحيانا نجد تبادل بين الصفحتان الرابعة والخامسة، أي أن الأولى تتحول إلى صفحة إشهار في حين تصبح الثانية مخصصة للأحداث الوطنية و الصفحة السادسة والسابعة تندرج فيها المواضيع السياسية الوطنية الاقتصادية.

أما الصفحتان السابعة والثامنة فهي من الصفحات المهمة في الصحيفة وعنوانها "الجزائر العميقة" وتجمع بين أخبار وموضوعات مختلفة ومن كل مناطق الوطن، أما الصفحتين العاشرة والحادية عشر فتخصص عادة للإشهار وللقسم الدولي على التوالي أو التبادل أحيانا بين الصفحتين أي أن تتحول صفحة الإشهار إلى القسم الدولي في حين تصبح الصفحة الأخرى للإشهار.

وتخصص الصفحات **12، 20،18، 22، 24، 26** للإشهار، والصفحتين **13** و**14**و**15** فهي صفحات خاصة بالشأن الرياضي المحلي والدولي، أما الصفحتين **16** و**17** مخصصة لأحول الناس وهي ثابتة وعن الصفحة **19** فهي خاصة بركن التسلية، أما الصفحة **21** فهي صفحة الإسلامية، أما الصفحة **21** فهي صفحة خاصة بركن الثقافية و تعنى بالفن والفنانين، والصفحة **27** هي من الصفحات الهامة وعنوانها " سوق الكلام" وتجمع فيها أخبار أغلبها غير متوقعة وطريفة، وتحمل بين طياتها انتقادات لموظفين في أسلاك الدولة أو هي أصداء لأحداث وحوادث جرت هنا وهناك في مناطق عديدة من الوطن تتطلب التفاتة من المسؤولين والمسيرين المحليين كما نجد بالصفحة نفسها لقطة الخبر.

أما الصفحة **28** أي الصفحة الأخيرة فهي صفحة جد متميزة في يومية "الخبر" فنجد عادة الجانبين الأيمن والأيسر من أعلى الصفحة مخصصان للاتصال الاجتماعي .

وفي صدر الصفحة في الأعلى نجد الركن القار في الصحيفة هو الكاريكاتور الذي يعده بصفة دائمة الصحفي "أيوب"، وعلى الجانب الأيسر من الصفحة نجد عمود الصحيفة الذي تتميز به يومية "الخبر" عن جميع اليوميات الجزائرية المعروفة بالافتتاحية[1].

و موضوع العنف ضد المرأة باعتباره حدث وجزء لا يتجزأ من حياتنا وواقعنا الاجتماعي فإنه حظي باهتمام معتبر من يومية "الخبر" حيث خصصت له الصفحات الداخلية وهو ما تترجمه النسبة العالية التي بلغت **78.37%** وبتكرار **29** مرة في **37** عددا .

كما أن نسبة **16.21 %** و بتكرار **06** مرة من المواد الإعلامية الخاصة بالعنف ضد المرأة جاءت في الصفحة الأخيرة وهي نسبة هامة تعكس أهمية الموضوع بالنسبة للصحيفة مما يجعلها تهتم به عبر مختلف صفحاتها، أما الصفحة الأولى فسجلت نسبة ضئيلة قدرت بـ **5.40 %** وبتكرارين فقط وهذا راجع إلى أن الصفحة الأولى تخصص لأخبار أخرى.

---

(1) سميرة بلعربي، **استفتاء الـ29 سبتمبر2005 من خلال الصحافة الوطنية– دراسة مقارنة ليوميتي "الخبر والمجاهد"**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007، ص ص297،296.

رابعا – فئة الأنواع الصحفية

من خلال دراستنا لاستعمال الأنواع الصحفية في يومية "الخبر" نجد أن الصحيفة اعتمدت على عدة أنواع صحفية في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة، إلا أن التركيز بشكل كبير كان على الأنواع الإخبارية، إذ احتل الخبر الصحفي المرتبة الأولى مقارنة مع الأنواع الأخرى خلال فترة الدراسة بنسبة **70.27%** وهي نسبة تُعبر عن مدى الاهتمام الذي توليه الصحيفة لهذا النوع الإخباري الذي يعتمد على النقل الموضوعي للواقع أو الحدث.

و سجل الخبر الصحفي استعمالا واسعا و متباينا طوال فترة الدراسة حيث عرف استعمالا مرتفعا في سنة **2012** الى منتصف جوان **2013** بحوالي **19** خبرا، ليعرف تراجعا طفيفا مقارنة ببقية الأنواع الصحفية في السداسي الثاني من سنة **2013** إلى نهاية سنة **2014** حيث سجلنا **07** أحداث قدمت في شكل خبر صحفي.

و احتل التقرير المرتبة الثانية بعد الخبر من حيث الاستعمال وسجل نسبة قدرها **10.81 %** وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالخبر الصحفي، ولقد توزع هذا النوع الصحفي بالتقارب على الفترة الزمنية المحددة للدراسة حيث سجلنا تقريراً واحداً في **2014** و **2012** و تقريرين في سنة **2013**. ولم يستعمل التقرير في **33** عددا كاملا وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى اعتماد الصحيفة بصفة أكبر على الخبر الصحفي لارتباطه بالآنية والجدة والى طبيعة الصحيفة كونها اخبارية بالدرجة الأولى وهو ما أكدته لنا الإعلامية "رزيقة أدرغال" أن يومية "الخبر" تعتمد على السرد التقريري في معالجة الحدث[1].

ورغم أن الأنواع الإخبارية المتمثلة في الخبر والتقرير قد طغيا على الأنواع الأخرى إلا أن هذا لم يمنع يومية "الخبر من اعتماد الأنواع الاستقصائية كالتحقيق الصحفي الذي سجل حضوره بنسبة **8.10 %** و**03** مرات وظهر هذا النوع الصحفي في الأعداد الخاصة بسنة **2014** وسُجل استعماله تواليا في كل من شهر **16** جويلية وسبتمبر وأكتوبر **2014**، و لم تعتمد "الخبر" على الريبورتاج كنوع صحفي ورغم أهميته الا مرتين في معالجة موضوع العنف الممارس ضد المرأة.

أما الحديث الصحفي والمقال فإعتمدتهما يومية "الخبر" مرة واحدة فقط. لقد اعتمدت "الخبر" على مختلف الأشكال والقوالب الصحفية عند تغطيتها لأخبار وحوادث العنف ضد المرأة و هناك التباين كان من حيث درجة الاستعمال والتركيز على قالب صحفي دون آخر ويعود ذلك إلى طبيعة الموضوع.

---

(1) مقابلة مع "رزيقة أدرغال"، مقابلة سبق ذكرها.

2-2- التحليل الكيفي الجزئي لفئات محتوى المادة الإعلامية الخاصة بيومية "الخبر":

أولا - فئة الموضوع

هناك تركيز متباين من يومية "الخبر"حول فئات الستة للموضوع حيث سجل أكبر اهتمام بكل من فئة " العنف الجسدي ضد المرأة" و فئة "العنف النفسي ضد المرأة" و "فئة العنف الاقتصادي" بينما هناك تركيز أقل سُجل بكل من فئة "العنف الجنسي ضد المرأة" و "العنف اللفظي ضد المرأة" و" العنف الاجتماعي ضد المرأة"، وقد تمركز الاهتمام حول فئة "العنف الجسدي ضد المرأة" وهي الظاهرة التي باتت تؤرق كاهل الدولة الجزائرية.

وهو ما أكدته الإحصائيات التي بلغت ذروتها مطلع سنة **2014** وبما أن الصحيفة حملت على عاتقها مسؤولية إعلام القراء بكل صغيرة وكبيرة تخص هذا الحدث فهي مطالبة بنقل كل حيثيات الواقعة و كل أخبار العنف ضد المرأة التي تقع مهما كان شكلها .

وفي هذا السياق ترى الصحفية "رزيقة أدرغال" أن "الخبر" تسعى من وراء نشرها لأخبار العنف ضد المرأة إلى توعية القراء لتشكيل رأي عام مضاد للظاهرة لا لإثارة وترهيب القراء، وبما أن الصحيفة هي المرآة التي تعكس واقع المجتمع فهي مطالبة أكثر من أي وقت مضى التزام قواعد الممارسة الصحفية في نقل المعلومات ومختلف الأخبار المتعلقة بالعنف ضد المرأة من أجل نقل صورة كاملة للمواطن عّما يحدث في الميدان.

ثاني أكبر اهتمام ليومية "الخبر" كان بفئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة"وهو الموضوع الذي حظي بمتابعة معتبرة من قبل الجريدة عبر مختلف صفحاتها من خلال مجموعة الأخبار والريبورتاجات والتحقيقات.

كما ركزت الصحيفة كذلك فئة " العنف النفسي ضد المرأة" خصوصا وأن هذا النوع من العنف الذي بدأ يطفو إلى السطح، و بالتالي ترى يومية "الخبر" أن ما تقدمه من أخبار وتقارير عن هذا النوع من العنف الذي يمارس ضد المرأة تحديدا هو إيمانا منها بمستوى الخطورة الذي أصبحت تشكله مثل هذه الظاهرة على قيمنا ومبادئنا و دليل قاطع على التزام يومية "الخبر" على تنوير الرأي العام و بتكريس مبدأ "حق المواطن في الإعلام" [1].

أما فئة " العنف اللفظي ضد المرأة " و التي ترددت بنسبة **4.68%** وهي نسبة قليلة ولكن مجرد تكرار الفئة يجعلنا نتأكد بأن يومية "الخبر" واحتراما لواجبها الإعلامي عالجت جميع أنواع العنف ضد المرأة.

وأدنى اهتمام منحته الصحيفة للأفكار الستة كان لفئة " العنف الجنسي ضد المرأة" بنسبة لم تتجاوز **3.12%** و "العنف الاجتماعي ضد المرأة" ويعود ذلك إلى أن "الخبر" لا تفصل بين هذه الفئة وبين الفئات التي قبلها طالما أنها تعتبرهم أوجه لعملة واحدة وهي العنف ضد المرأة.

1- فئة " العنف الجسدي ضد المرأة":

و نلاحظ أن الاهتمام المركزي داخل الفئة نفسها كان اتجاه عنصر "القتل " ضد المرأة، حيث سجل نسبة قدرها **33.33%** و تكرار **10** مرّات، يليه عنصر "الضرب والجرح" مسجلا نسبة بلغت **30%** و **09** مرات تكرار، وحل عنصر "الانتحار" في المرتبة الثالثة بنسبة **13.33%** و **04** تكرارات، أما عنصر "خطف المرأة" فحل في المرتبة الرابعة بنسبة قدرت بـ **20%** وبنسبة ضعيفة قدرت بـ **3.33%** جاء عنصر" محاولة الانتحار".

إن جرائم العنف ضد المرأة في الجانب الأسري في الجزائر تنتشر وتتوسع مقارنة بالسنوات الماضية بالنظر إلى ابتعاد كل الأطراف عن الجانب الأخلاقي والتربوي والقيم، فمثلا الرجل إذا ارتكب جريمة الخيانة الزوجية هنا يكون ابتعد عن الجانب التربوي والأخلاقي والوازع الديني وحتى الضرب هو أبغض الحلال عند الله لأن جانب القيم والمبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية

ومن الناحية القانونية أشار المحامِ "و. ع" في المقابلة السابق ذكرها إلى أن المشرع الجزائري يتعامل بنوع من الحساسية والمرونة في قضايا مثل هذا النوع، لان أي ردع أو أي زجر ربما يؤثر على الأسرة المتكونة من الزوج والزوجة والأبناء، معطيا لنا مثالا على قضايا الخيانة الزوجية ، أن اغلب الحالات الزوجة أو الزوج يتنازلون عن القضية حفاظا على أبنائهم، لأن نظرة المجتمع الجزائري إذا لحقت الزوجة إلى المحكمة تكون نتيجته الطلاق فتفك الرابطة الزوجية، وهناك أزواج كثر يتسامحون على أساس مصلحة الأبناء.

(1) رزيقة أدرغال، مقابلة سبق ذكرها.

فالمادة **(264)** من قانون الأسرة تنص على أن "كل من أحدث عمدا جروحا لغيره أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من عمل العنف أو الاعتداء يعاقب بالحبس من ستة إلى سنتين وبغرامة مالية تتراوح ما بين **100** ألف و **500** ألف دينار، إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن 15 يوما".

أما المادة **(266)**" إذا وقع الجرح أو الضرب أو غير ذلك من أعمال العنف أو اعتداءات أخرى مع سبق الإصرار والترصد أو مع حمل أسلحة ولم يؤد إلى مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تتجاوز **15** يوما يعاقب الجاني من سنتين إلى **10** سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين **200** ألف إلى مائة مليون دينار".

والمادة**(339)** يقضي بالحبس من سنة إلى سنتين على كل امرأة متزوجة تثبت ارتكابها جريمة الزنا وتطبق العقوبة ذاتها على كل من ارتكب جريمة الزنا مع امرأة يعلم أنها متزوجة، ويعاقب الزوج الذي يرتكب جريمة الزنا بالحبس من سنة إلى سنتين وتطبق العقوبة ذاتها على شريكته[1] .

وأشار ذات المحامِ إلى أن ظاهرة العنف تزداد كل سنة فاغلب الحالات المستجوبة ترى المرأة التي تتعرض للعنف من قبل الزوج أو الأخ أو الأب في هذا التعدي "أمرا عاديا"، وذلك انطلاقا من التربية التي تلقتها في بيئتها الأسرية، والتي تقوم بعدها بنقلها تلقائيا إلى أطفالها، مما يجعل من هذه الظاهرة دائرة مفرغة"، موضحا أن الأرقام التي آلت إليها نسب الطلاق في الآونة الأخيرة تعكس مخاوف كبيرة تستدعي دق ناقوس الخطر من اجل الحفاظ على تماسك الخلية الأساسية المشكلة للمجتمع مفسرا الأمر أن مجموع حالات انفصال الرابطة الزوجية مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية وغير قابلة للطعن طبقا للقانون الأسرة، وتختلف حسب الصيغ المخولة وبأحكام ابتدائية ونهائية وقطع الرابطة بشكل ابدي بين الزوجين مرجعا السبب الرئيسي في اغلب الحالات هو انعدام أسلوب الحوار بين الزوج والزوجة فأضحى الأسلوب الغالب والسائد هو العنف أكثره لفظي وآخر جسدي، و حرِصت الصحيفة على تغطية ومعالجة مختلف أشكال العنف ضد المرأة التي تقع وهذا ما لمسناه من خلال تحليلنا لمفردات عينة الدراسة.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون الأسرة2005، مرجع سبق ذكره، المادة(264 و266 و339)

2- فئة "العنف الجنسي ضد المرأة":

يعد التحرش الجنسي مشكلة اجتماعية ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة البناء الاجتماعي الذي تحكمه أسس جندرية، هذه المشكلة تمثل الصيغة الأساسية بين السلطة والجنس والتربية في عصرنا الراهن والتي لا تزال تستقي معارفها من الخطاب السلطوي و الايديولوجيا المترسخة في الأذهان نتيجة للتنشئة الاجتماعية التقليدية الموروثة من تصور الحريم[1].

وتنص المادة **(341)** مكرر من قانون العقوبات الخاصة بالتحرش الجنسي على أنه "يعد مرتكبا لجريمة التحرش الجنسي ويعاقب بالحبس من شهرين إلى خمس سنوات وبغرامة **50.000**دينار جزائري ما يعادل **640** دولارا إلى **100.000** دينار جزائري أي**1280**دولارا، كل شخص يستغل سلطة وظيفته أو مهنته عن طريق إصدار أوامر للغير أو بالتهديد أو الإكراه أو بممارسة ضغوط عليه قصد إجباره على الاستجابة لرغباته الجنسية[2].

تركّز الاهتمام داخل الفئة ذاتها يتجه نحو عنصري جريمة "الاغتصاب" و " التحريض على الفسق والدعارة" ضد المرأة بنسبة **50%** لكل عنصر خلال تحليلنا لعينة الدراسة، بينما لم نسجل ظهور أي نسبة مئوية في عنصري "التحرش الجنسي" و"الإجبار على ممارسة الجنس" طيلة فترة التحليل بحسب يومية "الخبر"

و في هذا الصدد أوضحت عميدة الشرطة السيدة خيرة مسعودان رئيسة المكتب الوطني لحماية الطفولة و المرأة بمديرية الشرطة القضائية أن "**266** امرأة تعرضن للعنف الجنسي خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة **2013** مؤديا أحيانا إلى حمل غير شرعي"، و أضافت أن عدد النساء ضحايا العنف الجنسي هو "في الواقع أكبر بكثير من الأرقام المقدمة" بما أن الكثير من النساء يقمن بإيداع شكوى لتسحبها بعد ذلك. وقالت أن "هناك نساء يعانين في صمت مضيفة أن إيداع شكوى ضد العنف الجنسي مازال طابوها وأوضحت أنه من بين العدد الإجمالي لهذه الضحايا **(266** ضحية للعنف الجنسي**) 10** نساء تعرضن للتحرش الجنسي و**6** أخريات تعرضن لزنا المحارم، وبشأن التحرش الجنسي أشارت إلى أن هذا النوع من العنف يسجل عادة في الوسط المهني ويتضمن أيضا التحرش الجنسي اللفظي.

---

(1) بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة (عبد السلام بن عبد العالي)، ط2، دار المعرفة الاجتماعية 1990.

(2) قانون العقوبات، مرجع سبق ذكره، المادة (341).

وأضافت أن "أعمار هذه النساء المعنفات تتراوح بين أكثر من **18**سنة وأكثر من **75** سنة مشيرة إلى أن الأمر يتعلق بنساء متزوجات وربات بيت ومطلقات وجامعيات و بدون مهنة. كما أشارت السيدة مسعودان إلى أن كل الولايات تعاني من ظاهرة العنف الجنسي ضد النساء والتي تؤدي في بعض الحالات إلى حمل غير شرعي و أكدت أن هناك نساء "يتحملن معاناتهن في صمت" عوض التبليغ عن المعتدين عليهن خوفا من تخلي عائلتهن عنهن و من نظرة المجتمع[1].

ويرى الدكتور "إسماعيل قيرة" أن استفحال جرائم كهذه لدليل قاطع على أن المنظومة القيمية في الجزائر وصلت إلى حالة من الضعف والانهيار والترهل، بحيث لم يعد بإمكانها التحكم في سلوك الأفراد وضبطها وفقا ما تتطلبه القيم والمعايير الاجتماعية، وأن انتشار جرائم الفروع على الأصول وزنا المحارم وهتك العرض والخطف واستسهال القتل... الخ وهي جرائم كانت إلى وقت ليس ببعيد من الطابوهات التي لا يجوز حتى الحديث فيها بدافع الحياء والحشمة فما بالك بممارستها! أمر يقودنا إلى حقيقة يقينية بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار كارثية على أمن وسلامة أفراد المجتمع وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري[2].

3- فئة " العنف اللفظي ضد المرأة":

حظي عنصري "السب والشتم" و" التهديد والتخويف" باهتمام واضح من يومية "الخبر" حيث سجلا نسبة قدرها **66.66 %**و **33.33 %** لكل منهما على التوالي على العكس من العناصر الأربعة للفئة التى لم تظهر فيها النسبة المئوية والتكرار . إن تفشي الظاهرة رغم التطور الذي عرفه مجتمعنا أمر يسهل تفسيره في مجتمع مثل المجتمع الجزائري حيث أن الرجل الجزائري في عقله الباطن ولا شعوره اعتقادا بأن العنف ضد الزوجة مباح وهو من مكونات الأسرة.

(1) خيرة مسعودان، مقابلة سبق ذكرها.

(2) اسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

4- فئة " العنف النفسي ضد المرأة":

ويصاغ هذا النوع في شكل إيذاء نفسي أو لفظي والهدف منه إلحاق الإيذاء المعنوي بالمرأة والتسبب في مع اناتها نفسيا ، ويعتبر من أخطر أنواع العنف لأنه غير محسوس ولا يترك أثار واضحة مادية وبالتالي يصعب إثباته والاعتراف بوجوده من الناحية القانونية[1].

ويرى " Barrow" أن العنف اللفظي يحطم شخصية الانسان ويزعزع ثقته بنفسه ويؤثر على حياته ومستقبله ومن مظاهره الشتم والاهمال وعدم تقدير الذات والتحقير والنعت بألفاظ بذيئة والتخويف والتهديد[2].

و في الجزائر تتعرّض يوميا المئات من النساء لسوء المعاملة سيما اللفظية منها التي تلحق بها ضررا نفسيا جسيما وتدفع العديد منهن إلى حافة الجنون أو الانتحار، ويعتبر المختصون العنف النفسي الأكثر انتشارا بالنظر إلى طبيعة الأفعال والضغوطات التي تتعرّض لها المرأة سيما داخل بيت الزوجية، إذ تصنف شبكة وسيلة لمراكز الاستماع المنتشرة عبر الوطن العديد من الممارسات في خانة العنف النفسي الذي قدرت عدد حالاته منذ بداية السنة الجارية بـ **469** حالة تتصدرها قضايا السب والشتم بـ **72** بالمائة أي ما يعادل **393** حالة، تليها على التوالي قضايا التهديد والتهديد بالقتل بـ **286** و **158** حالة، إضافة إلى العديد من حالات التحرشات والتهديدات بتفجير بيت الزوجية، بالمقابل تعترف مختلف الجهات الناشطة في هذا الميدان بأن العدد الحقيقي لضحايا هذا النوع من العنف يفوق العشرة أضعاف هذا العدد باعتبار أن أغلب من نصف النساء الجزائريات هن ضحايا سوء المعاملة سواء من المقربين منهم أو من غرباء كون أن المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري بالدرجة الأولى لا يملك ثقافة احترام الطرف الآخر الضعيف بطبعه.

ولم تبدِ يومية "الخبر" اهتماما كليا لكل عناصر الفئة الستة بل اقتصر الاهتمام على عنصري "سوء المعاملة" و" الإهمال" بنسبة **63.63 %** و**36.36 %** لكل منهما على التوالي وبتكرار **07** مرات و **04** مرات لكل عنصر على التوالي.

---

(1) رجاء مكي و سامي عجم، **إشكالية العنف**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،2008، ص 91.

(2)Barrow Georgia M, Aging, **the individual and society**, Minneapolis St Paul, West Publishing Company, 1999, p 292.

5- فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة":

لم يعد العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية يقتصر فقط على العنف الجسدي أو الجنسي ففي السنوات الأخيرة ظهرت أنواع جديدة من العنف لا تمس بصلة لعادات وتقاليد مجتمعنا على غرار ما يعرف بالعنف الاجتماعي ، والناجم عن النظرة القاصرة للمرأة كوجود ودور ووظيفة.

و رغم خطورة هذا النوع من العنف ضد المرأة إلا أن يومية "الخبر" لم تولِ اهتماما كبيرا به طيلة فترة الدراسة، حيث ظهرت النسبة المئوية كاملة في عنصر واحد وهو الحرمان من التعليم بـ **100%** من أصل أربعة عناصر مكونة للفئة.

وفي ذات السياق أشارت السيدة "مسعودان" بأن الأرقام مقلقة حول تنامي مختلف أشكال العنف سيما ما يعرف بـ "العنف الاقتصادي الاجتماعي" التي تعرّضت لها النساء الجزائريات منذ بداية السنة الجارية مسجلة يتبعهما كل من العنف الاقتصادي والاجتماعي **35 %**.

ودقت ناقوس الخطر من التفشي الكبير لهذا النوع من العنف داخل المجتمع الذي يمس بكثرة المتزوجات بالفاتحة بنسبة **89 %**والمطلقات بـ **73 %**، حيث تحتل قضايا تملص الزوج من تسديد نفقات الاحتياجات اليومية لزوجته وأبنائه المراتب الأولى بإحصاء **161** قضية[1].

6- فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة":

إن التعصب لبعض الأفكار و الأطروحات التي تحط من قيمة المرأة لأشكال من القهر والاضطهاد وتارة تتعرض للعنف في مجال عملها من قبل الرئيس أو الزملاء في العمل كالاهانة والتحقير وتقليل الأجر ومصادرته في بعض الاحيان وتارة يتم طردها من العمل إن لم يتم استغلال أنوثتها.

أدى استفحال العنف بأنواعه في المجتمع إلى ظهور أنواع جديدة، حيث يشمل هذا الصنف من العنف وفق تقرير العنف الاقتصادي والاجتماعي الذي يمثل **56 %** من مختلف أنواع العنف لارتفاع عدد الحالات المسجلة فيه إلى **308** حالة الذي يقوم من خلاله الزوج بمنع الزوجة وحرمانها من التصرف بالمال حتى لو كان مالها الخاص ومنعها من معرفة كمية الدخل العائلي ومحاسبتها على كل ما تصرفه إضافة إلى عزل الزوجة اجتماعياً، ويشمل منعها من الاتصال بالآخرين أو الاحتكاك بهم.

و يتبدى العنف الاقتصادي ضد المرأة عبر أشكال متعدد ة منها حجز الموارد الاقتصادية وحجبها عنها والحرمان من الإرث واستغلال الموارد الاقتصادية للمرأة وإجبارها على العمل و منعها من تطوير مهاراتها

---

(1) خيرة مسعودان، مقابلة سبق ذكرها.

وكفاءاتها اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي وعدم منحها أجراً يساوي أجر الرجل لقاء العمل نفسه والتمييز ضدها في الترقيات والامتيازات وتقلد المراكز الإدارية...الخ.

و لقد أبدت "الخبر" اهتماما واضحا وكبيرا نحو عنصر جرائم "السرقة" ضد المرأة وظهر هذا الاهتمام في البعد التكراري المتوصل إليه في التحليل الكمي، حيث كانت نسبتها **70.58%** وهو العنصر الذي حظي بتغطية كبيرة من طرف الصحيفة عبر مختلف مصادرها، خاصة وأن جرائم السرقة الموجهة ضد المرأة عرفت تطور كبير في طريقة تنفيذها وهو ما دفع بالصحيفة إلى رفع درجة الاهتمام قصد لفت انتباه القراء إلى الأساليب التي يتبعها في اللصوص في تنفيذ جرائمهم وحيلهم.

و رغم الدور الذي تقوم به الصحيفة إلا أن هناك من يتهمها بإثارة الرأي العام إلى تقليد مثل هذه الجرائم، واقتطع عنصر "النصب و الاحتيال على المرأة"" المرتبة الثانية من حيث التصنيف داخل هذه الفئة وسجل نسبة قدرها **17.64%**وتدل هذه النسبة على اهتمام الصحيفة بكل أنواع العنف الاقتصادي الموجه ضد المرأة وتدخل جرائم "النصب والاحتيال" ضمن سلسلة الجرائم الاقتصادية الموجه ضد المرأة الجزائرية والذي بدأ يعرف استفحالا غير مسبوق في الآونة الأخيرة بفعل الصراع في الأدوار بين الأزواج.

أما عنصر "ابتزاز المرأة" والذي حل في المرتبة الثالثة بنسبة **11.76%** يدل على مدى الاهتمام الذي أولته الصحيفة لهذا العنصر، خاصة وأن "ابتزاز المرأة ومساومتها أضحى ظاهرة وسلاح في أيدي الجناة للإيقاع بالمرأة وإجبارها على الخضوع والاستسلام لمطالبهم ونواياهم.

يمكن لنا القول في نهاية التحليل الكيفي لفئات الموضوع أن يومية "الخبر" لم تُحقق توازنا منطقيا سواء بين الموضوعات من حيث النسب المئوية والتكرارات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، و حتى عناصر فئات الموضوع. كما يتضح لنا من خلال عملية التحليل أن أكثر أشكال العنف الموجه ضد المرأة انتشارا في المجتمع الجزائري هي العنف الجسدي في الصدارة، ثم يليه العنف الاقتصادي ضد المرأة، بعدها العنف النفسي ضد المرأة في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة نجد العنف اللفظي فالعنف الجنسي ضد المرأة خامسا وأخيرا العنف الاجتماعي ضد المرأة.

ثانيا – فئة الدوافع

لم تتوانَ "الخبر" في ذكر أسباب ممارسة العنف ضد المرأة وأولت لها اهتماما كبيرا وظهر هذا الاهتمام من خلال البعد التكراري المتوصل إليه في التحليل الكمي، حيث تكررت الدوافع **78** مرة وهو ما يعني أن الصحيفة لا تكتفي بتقديم أخبار حوادث العنف ضد المرأة فقط بل تعطي تفسيرات لدوافع وقوعها أو تشير إليها وهو ما أفرزته عملية التحليل لعينة الدراسة بتسجيل العديد من العوامل وراء وقوع السلوك ألانحرافي و الفعل الإجرامي ضد المرأة في المجتمع الجزائري.

و جاءت "الدوافع الاجتماعية" التي المرتبة الأولى مسجلة نسبة قدرها **33.33%**، تليها الدوافع الأخرى في المرتبة الثانية بـ **32.05%**، أما المرتبة الثالثة فكانت للدوافع الاقتصادية بنسبة قدرها **26.92%** بعدها الدوافع النفسية في المرتبة الخامسة بنسبة **6.41%** و أخيرا الدوافع الصحية بنسبة **1.28%**.

أما عن ظهور الدوافع بالنسبة لموضوعات العنف ضد المرأة فسُجلت أعلى نسبة في موضوع "العنف الجسدي ضد المرأة" وصلت الى **47.43%**، يليها موضوع "العنف الاقتصادي ضد المرأة" بنسبة **24.35%**، ثم "العنف النفسي ضد المرأة" الذي ظهرت فيه الدوافع بنسبة قدرها **15.38%**، "فالعنف الاجتماعي ضد المرأة" بـ **5.12%** و العنف اللفظي بـ **3.84%**.

وفي ذات الصدد أوضحت لنا السيدة مسعودان أن إحصائيات الأمن الوطني خلال **9** أشهر الأولى من سنة **2014** أثبتت أن المشاكل العائلية هي التي تتصدر دوافع الاعتداءات ضد المرأة ب **4.113** حالة أي بنسبة **58** بالمائة متبوعة بسوء التفاهم **2.406** حالة تليها دوافع مالية ب256 حالة ثم دافع الجنس بـ**210** حالة وأضافت أن الإحصائيات المسجلة تبين أن أغلب أماكن الاعتداءات هي البيت ب **3.312** حالة متبوع بالشارع ب**1.960** حالة ثم المحيط المهني بـ**156** حالة.

أما بخصوص الحالة العائلية فقد أشارت السيدة مسعودان إلى أن من بين العدد الإجمالي للنساء ضحايا العنف تم تسجيل **3.847** امرأة متزوجة و**440** أرملة و **751** مطلقة مضيفة أن ولاية الجزائر تتصدر القائمة الأولى في تعرض النساء إلى العنف تليها ولاية وهران ثم ولاية قسنطينة.

ومن كل هذا نستنتج أن الدوافع الرئيسية لوقوع العنف ضد المرأة من ما تم تحليله حسب يومية "الخبر" تتمحور فيما يلي:

- الدوافع الاجتماعية.
- الدوافع الأخرى.
- الدوافع الاقتصادية.
- –الدوافع النفسية.
- الدوافع الصحية.

ثالثا – فئة سمات القائم بالعنف ضد المرأة

1- الجنس:

إن أغلب ممارسي العنف ضد المرأة من حيث الجنس حسب يومية "الخبر" هم من عنصر "الذكور" **22** مرة ويفسر ذلك بالطبيعة الفيزيولوجية و النفسية للرجل من جهة و تأثير الظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل الاقتصادية والثقافية التي تسود في المجتمع من جهة أخرى. على عكس عنصر "الإناث" الذي سجل حضورا قليلا بـ **05** مرات فقط، فيما لم تفصح يومية "الخبر" عن جنس **10** أشخاص.

أن انخفاض نسبة المرأة المجرمة كما ورد في يومية "الخبر" لا يعني أن المرأة لا تمارس العنف وإنما يعود إلى أنها تمارسه خفية حتى لا يتم افتضاح أمرها أو أنه لا يتم إبلاغ السلطات المختصة بها مثل جرائم الإجهاض والسرقات في المنازل وممارسة الدعارة.

وترى الصحفية "رزيقة أدرغال" أن أهم الأسباب التي تدفع المرأة لولوج عالم الجريمة إلى الظروف الاجتماعية السيئة كالفقر والبطالة والجهل والظروف الأسرية غير السوية كالعزوبية و حالات الطلاق والتفكك الأسري والعنف داخل العائلة.

ولقد انحصرت جرائم النساء خلال فترة الدراسة في جرائم القتل مرتين ضد الأصول وكان ذلك لأسباب مجهولة ونفسية بالدرجة الأولى حسب ما جاء في الصحيفة بعنوان:

حمّلت والدتها سبب طلاقها من زوجها

"**امرأة تقتل أمها العجوز وتهرب إلى غابات شمال سطيف**" وورد هذا الخبر يوم **27** أفريل **2013**م

كالوعد بالزواج مقابل استغلال اقتصادي ثم غدر كما ورد في الخبر التالي بعنوان:

يُقتلن رميا بالرصاص ويُضربن بالصخور و يُرمين من العمارات

"**رجال عزاب ومتزوجون يتخلصون من صديقاتهم و عشيقاتهم بالقتل**"

وورد هذا الروبورتاج يوم **04** سبتمبر **2012**م

وتعتبر الصحفية أن دخول العنصر النسائي على نطاق واسع في ميادين الجريمة و العنف يعني أن تصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سيتطلب مجهودا مضاعفا، وذلك هو الحل الذي يمكن أن ينقذ المجتمع الجزائري من براثن الجريمة ويوفر لها مجتمع السلم الذي تصبو إليه وبما يتوفر فيه من أمن وتنمي.

فبحسب آخر الاحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني تم تسجيل **11624** امرأة على علاقة بمختلف الجرائم التي شهدتها ولايات الوطن، منها **2572** امرأة متورطة بشكل رئيسي في ارتكاب هذه الجرائم مقابل **9052** أخرى وقعت ضحية لهذه الاعتداءات الاجرامية(أنظر الفصل الثالث).

و بخصوص عدم تصريح يومية "الخبر" بجنس ممارسي العنف ضد المرأة الذي تكرر **10** مرات يرجع بحسب الصحفية إلى نقص و غياب معلومات صادقة ودقيقة حول هوية وجنس الفاعلين وهو ما يدفع بالصحيفة إلى الالتزام بضوابط ومبادئ الممارسة الإعلامية و التحلي بروح المسؤولية الإعلامية المجسدة في شعارها "الصدق والمصداقية".

2- **السن:**

أولت يومية "الخبر" أهمية معتبر لعنصر "سن" ممارسي العنف ضد المرأة من كلا الجنسين أثناء معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة ويظهر ذلك من خلال تكراره **39** مرة من إجمالي تكرارات عناصر فئة "سمات القائمين بالعنف" و المقدرة بـ **150** مرة واحتلاله نسبة **26%** وهي نسبة مهمة تسمح بفهم الظاهرة الاجتماعية وربطها بالعوامل الذاتية لمرتكبيها.

وتتوافق المعطيات التي قدمتها الصحيفة مع احصائيات المديرية العامة للأمن الوطني من حيث أن فئة الراشدين هم أكثر الفئات العمرية ممارسةً للعنف ضد المرأة والذين فاقت نسبتهم **51.28%** بحسب يومية "الخبر" في مختلف أشكال العنف محل الدراسة و كانت ما بين 19- **43** بالنسبة للراشدين من جنس الذكور و18- 50سنة من جنس الاناث. وهو ما أكدته لنا السيدة مسعودان فيما يتعلق بالمتورطين أكدت ذات المسؤولة أنه تم تسجيل **7.268** متورط في هذه الاعتداءات يتراوح سنهم من **19** إلى **75** سنة كلهم أحيلوا على العدالة.

وسُجلت هذه الفئة حضورا قويا في مختلف أشكال العنف ضد المرأة الأعلى ففي العنف الجنسي بنسبة **100%** وفي العنف الجسدي ضد المرأة بـ 68.42% ثم في العنف الاجتماعي بـ **50%** يليها العنف الاقتصادي بـ **33.33%** و أخيرا العنف النفسي **25%**.

وما لاحظناه خلال عملية التحليل أن يومية "الخبر" لم تحرِص على تقديم أخبار كاملة المعلومات كتحديد سن الفاعلين في بعض الأخبار المعالجة رغم أهمية هذا العنصر ، وهو ما من شأنه أن ينقص من قيمة الخبر ومصداقيته، وهو ما تترجمه النسبة المئوية للفئة العمرية "غير المصرح بسنهم" المقدرة بـ**41.02%.**

وسجلت فئة " القصر" حضورها في عالم العنف الموجه ضد المرأة بنسبة قدرت بـ **7.69%** ورغم قلتها الا أنها تؤشر على وجود خلل في المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري.

3- الأدوار:

لم تغفل يومية "الخبر" عن ذكر طبيعة الفاعل ودوره الاجتماعي لما له من أهمية في فهم الظاهرة وتفسير دوافعها، حيث حرصت يومية "الخبر" على توضيحه طيلة فترة الدراسة إذ سجل هذا العنصر نسبة **24.66%** و تكرار **37** مرة من أصل **150** تكرار كلي لعناصر فئة "سمات القائم بالعنف".

واحتل عنصر"آخرين" المرتبة الأولى بنسبة **67.56%**من حيث انهم أكثر الأدوار ممارسة للعنف ضد المرأة بحسب الصحيفة وهم خطاب وعشاق وزملاء و أصدقاء وحتى جيران وتوزع هذا العنصر على كل أشكال العنف المدروسة وسجلت أعلى نسبة في العنف الاجتماعي والعنف الجنسي بـ **100%** والعنف الاقتصادي بـ **80%** ثم العنف النفسي بنسبة **71.42%** فالعنف الجسدي بـ **57.89%** في حين انعدمن في العنف اللفظي، و تمحورت مختلف الجرائم حول النصب والاحتيال والسرقة والابتزاز ومحاولة التحرش الجنسي بحسب ما توصلنا إليه أثناء التحليل.

وجاء عنصري "غير المصرح بهم" و "أب/ زوج" في المرتبة الثانية بنسبة **10.81%** متبوعين بعنصر "ابن/ بنت" بنسبة غير بعيدة قدرت بـ**8.10%** و في ذات السياق أشارت لنا السيدة "خيرة مسعودان" عن تنامي ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث سجلت المديرية ارتفاعا محسوسا في التسعة أشهر الأولى من **2013**، ويأتي الأزواج في المرتبة الأولى بـ: **1.608** حالة عنف متبوعين بالأبناء بـ **538** حالة ثم الإخوة بـ **418** حالة، وعن الدوافع توضح السيدة مسعودان أنها تتعلق في الغالب بمشاكل عائلية بـ **2.509** حالة والدوافع الجنسية بـ **255** حالة.

أما عنصر "الأم أو الزوجة " سجل نسبة منخفضة **2.70%** وهو ما يدعم صحة المعطيات التي توصلنا إليها في عنصر جنس القائمين بالعنف ضد المرأة على أن فئة الذكور أكبر من فئة الإناث التي انعدمت النسبة المئوية والتكرار فيها عن عنصر "أخ/ أخت".

يمكننا القول بأن هذه النتائج المتوصل إليها مطابقة بشكل كبير للمعطيات والإحصائيات التي تحصلنا عليها من المديرية العامة للأمن الوطني مما يضفي المصداقية على المواضيع وطبيعة المعالجة الإعلامية في يومية "الخبر".

4- المستوى "السوسيو- مهني":

إن اهتمام يومية "الخبر" بنشر وتحديد خصائص الأشخاص الذين ارتكبوا أفعال إجرامية وسلوكيات انحرافية من حيث مستواهم الاجتماعي والمهني يفسر بيقظة الصحيفة في تغطية كل حوادث العنف ضد المرأة وتسليط الضوء على فاعليها بتحديد خصائصهم الاجتماعية وسماتهم الديمو غرافية حتى يتمكن القراء من تشكيل خلفية معرفية عن حقيقة الظاهرة وتجلياتها في الواقع من حيث أنها لم تعد تقتصر على

فئة البطالين والكبار فقط وإنما امتدت لتمس كل الشرائح العمرية والمستويات التعليمية والعملية. وهو ما جعل الصحيفة تدق ناقوس الخطر من خلال ما تقدمه لنا من معلومات عبر مختلف صفحاتها وبمختلف الأشكال الصحفية وهو ما يؤكد اهتمام الصحيفة بالحدث.

وقد سجل هذا العنصر نسبة بلغت **24.66%** و**37** تكراراً ضمن فئة "السمات" و احتل مؤشر المجرمين "غير المصرح بحالتهم الاجتماعية و المهنية" المرتبة الأولى ضمن هذه الفئة بنسبة قدرها **70.27%** وهي نسبة كبيرة و معتبرة ويمكن تفسير هذه النسبة إما بعدم اكتراث الصحيفة بهذا المتغير" المهنة والمستوى الاجتماعي" بحكم ما يهمها أكثر هو الفعل الإجرامي في حد ذاته وسياق الأحداث الإجرامية ولا يكلف الصحفي نفسه عناء البحث أو معرفة هذه الخاصية للفاعلين إلا إذا كانت في متناوله، أو أن يكون هذا الحجم والنسبة يمثل حجم المجرمون الذين لا يعملون وهو الأرجح على اعتبار أن الصحيفة طول فترة الدراسة لم تتأخر في ذكر متغير المهنة سعيا منها لربط الحدث بالواقع المعيشي. كما يُمكن إيعازه إلى عدم توفر المعلومات الكافية والدقيقة و بالتالي تأنى الصحيفة بنفسها على تقديم معلومات غير مؤكدة.

و حل عنصر" لا يعمل" في المرتبة الثانية مسجلا نسبة قدرها **18.91%** وتكرار**07** مرات وهو ترتيب منطقي على اعتبار أن هذه الفئة تتبؤ وضع متدن في إطار نظام التدرج الاجتماعي من جهة، و أن البلاد تعيش أزمة بطالة وانتشار واسع للآفات الاجتماعية وارتفاع لمعدلات الجريمة مؤخرا من جهة أخرى بحسب السيدة مسعودان.

وقد اتجه اهتمام الصحيفة داخل الفئة نفسها إلى مؤشر ممارسي العنف ضد المرأة "العاملين" الذي حل في المرتبة الثالثة و الذي رددته الصحيفة **03** مرات من أصل **37** تكراراً كلي لمؤشرات الفئة وبنسبة وصلت الى **8.10 %**، وهو ما يعني أن الأفعال الإجرامية و الانحرافية لا ترتبط فقط بفئة الذين لا يعملون وإنما توسعت جذورها لتصبح سلوكيات يقوم بها حتى العاملين ، وقد ورد ذكر أكبر تردد لمهنة المجرمين خاصة في العنف النفسي باعتداءين والعنف الاقتصادي باعتداء واحد ، وهو ما تؤكده دراسة حديثة قامت بها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث في الجزائر والمعروفة باسم (فورام) حيث كشف خبراء نفسيون واجتماعيون في الجزائر النقاب عن ظاهرة الاغتصاب الآخذة بالتفشي في البلاد مشيرين إلى أن "أحدث الإحصاءات في الجزائر عن حالات الاغتصاب تبين أن **30%** من تلك الجرائم يرتكبها مثقفون" أي قيادات من بمستوى عال من التعليم[1].

---

(1) الجنس اللطيف يتصدر الاعتداءات والسرقات عبر الشوارع، **جريدة أخبار اليوم** http://www.akhbarelyoum.dz/ar ، تمت زيارة الموقع يوم 09 مارس 2014.

وفرض مؤشر "الطلبة" نفسه كأحد الفاعلين من مختلف الفئات العمرية الذين ارتكبوا سلوكيات انحرافية وأفعال إجرامية ضد المرأة، حيث سجل هذا المؤشر نسبة قدرها **2.70%** وهي نسبة رغم قلتها إلا أنها مهمة تعكس حجم الكارثة التي امتدت جذورها إلى المؤسسات التربوية و التعليمية.

رابعا- فئة المصدر الصحفي

يكتسي أهمية بالغة فبوجوده وتنوعه وتعدده تزداد مصداقية الصحيفة وترسخ ثقة القراء فيها وبنقصانها أو انعدامها تفقد الصحيفة سمعتها ويتخلى عنها جمهورها من القراء كذلك استخدام المصادر المتنوعة وذكرها في بداية الخبر أو وسطه أو نهايته يزيد من مصداقية الخبر، فالخبر غير الممضي أو الذي ليس له مصدر ليس له وزن بل قد يكون مغلفا بمساحة من الشك مما يؤدي إلى امتعاض القارئ وتخليه عن الصحيفة. كذلك تضفي الخبرة التي يتمتع بها مصدر الرسالة الإعلامية قدرة تأثيرية على رسالته في المتلقي، ويقصد بالخبرة مدى معرفة صاحب الرسالة بالموضوع الذي يتحدث عنه إذ كلما كان الشخص ملما بموضوع الرسالة الإعلامية التي يوجهها كلما كان تأثيره أو تأثر المتلقي برسالته أكبر والعكس صحيح.

و اعتمدت يومية "الخبر" في معالجتها للحدث على المراسلين الصحفيين بنسبة **97.29%** في **36** مادة إعلامية من أصل **37** مادة وعلى "توقيع الصحفي" في مناسبة واحدة، ويرجع ذلك الى امتلاك الصحيفة شبكة واسعة من المراسلين في كامل التراب الوطني (أنظر عينة الدراسة) سعيا منها الى تقديم خدمة إعلامية موضوعية وصادقة، ولهذا لم نسجل أي ظهور للمبعوث الصحفي في كل الموضوعات و لم نسجل كذلك أي حدث غير موقع ومجهول المصدر طيلة فترة الدراسة.

خامسا- فئة سمات المرأة المُعنفة

لم تتأخر يومية "الخبر" في تحديد خصائص وسمات المُعنفات من حيث السن و أدوارهم الاجتماعية ومستواهم المهني والاجتماعي لما لها من أهمية في تفسير وتحديد دوافع ممارسة العنف ضدها وقد تضمنت هذه الفئة عدة مؤشرات وهي:

1- السن:

حرصت يومية "الخبر" على تحديد وذكر "سن المرأة المعنفة" ولم تغفله طوال فترة التحليل ويظهر ذلك من خلال تكراره **41** مرة من إجمالي تكرارات عناصر فئة "سمات المرأة المعنفة" البالغة **123** تكراراً، واحتلاله نسبة **33.33%**. وقد احتلت الفئة العمرية "**18- 39** سنة" المرتبة الأولى كأكثر الفئات العمرية النسوية تعرضا لمختلف أشكال العنف بنسبة إجمالية قدرها **63.41%**، أما عن أكثر أشكال العنف الذي تتعرض له هذه الفئة العمرية نجد العنف الجسدي بنسبة فاقت **65.21%** يليه العنف الاجتماعي بنسبة **75%** و في

المرتبة الثالثة العنف النفسي بنسبة **57.14%**، أما العنف الاقتصادي فجاء في المرتبة الرابعة بنسبة **40%** يليه كل من العنف الجنسي واللفظي بتكرار واحد لكل منهما وبنسبة كاملة قدرت بـ**100%**.

واحتلت الفئة العمرية "غير المصرح بسنها" في المرتبة الثانية بنسبة **24.39%** وتوزعت بنسب مئوية متباينة عبر مختلف أشكال العنف ضد المرأة، حيث ظهرت التكرارات والنسب المئوية في ثلاثة أشكال من العنف ضد المرأة وهي العنف الاقتصادي حيث سُجلت فيه أعلى نسبة بـ **60%** يليها العنف النفسي بـ **42.85%** ثم العنف الجسدي بنسبة قدرها **13.04%**، أما العنف الجنسي والعنف اللفظي والعنف النفسي ضد المرأة فانعدمت فيهم النسب المئوية والتكرار.

ما يمكن قوله بخصوص فئة غير المصرح بسنهم فان يومية "الخبر" قد وجدت صعوبات وعوائق تحول دون حصولها سن الضحايا بالضبط وعليه لم تذكره ، لكن ما نستشفه من تحليلنا لمحتوى الخبر فهم عموما من الفئة العمرية ما بين"**18–39** سنة".

وجاءت الفئة العمرية من "**40–60** سنة " في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها **9.75 %** كأحد الفئات النسوية التي تتعرض للعنف في المجتمع الجزائري وهو ما يعني أن الجزائر تعيش خلل واهتزاز في المنظومة القيمية، حيث أصبحت المرأة بكل فئاتها العمرية مهددة بالعنف بغض النظر عن سنها ودورها الاجتماعي وأن القائمين بالعنف لا يعترفون لا بالجنس ولا السن.

وفي الأخير نجد الفئة العمرية "فوق 60 سنة" سجلت نسبة ضعيفة قدرها **2.43%** ورغم قلتها فهي تؤشر إلى أن العنف ضد المرأة أصبح ظاهرة ممتدة غير محددة من حيث خصائص الضحايا.

ما يمكن قوله أن هناك توافقًا كبيراً بين ما توصلنا اليه نتائج خلال عملية تحليل حول سن الضحايا وبين معطيات المديرية العامة للأمن التي تؤكد أن أكثر الفئات العمرية تعرضا للعنف خلال سنتي**2013** و **2014** هي الفئة التي تتراوح أعمارهن بين أكثر من **18** سنة إلى أكثر من **75** سنة من بينهن **3.872** امرأة متزوجة و**1953** عزباء و**688** مطلقة و**439** أرملة[1].

2– الأدوار:

ركزت يومية "الخبر" بشكل كبير على تحديد مركز المرأة ضحية العنف اجتماعيا سعيا منها الى تحقيق وتقديم معلومات كاملة ووافية عن الحدث، وقد كشفت لنا دراسة العلاقة التي تربط بين أشكال العنف ضد المرأة من حيث الأدوار عن توزيع متباين لهذه الأدوار عبر مختلف أشكال العنف ضد المرأة محل الدراسة، حيث احتل عنصر نساء "آخرين" المرتبة الأولى بنسبة قدرها**53.65%**، وسُجلت أكبر فئة منهم في العنف الاقتصادي بـ**80%**.

---

(1) خيرة مسعودان، مقابلة سبق ذكرها.

و بحسب ما توصلنا اليه سابقا هم عاملات وطالبات وحتى ماكثات بالبيت تتعرضن للتعنيف من قبل المجرمين بغرض السرقة تحت طائلة التهديد والضرب، يليها عنصر" البنت" بنسبة **19.15%** وتم تسجيل أعلى نسبة تعنيف لها في العنف الجسدي بـ **29.16%**، ثم المرأة "الزوجة" بنسبة **12.19%** وتتعرض للعنف الاقتصادي بنسبة **20%** والعنف الجسدي بـ **16.66%**، ثم فئة "غير المصرح بدورهم" بنسبة **9.75%** وفي الأخير نجد المرأة "الأم" بـ**4.87%** التي تتعرض للعنف الجسدي بنسبة **8.33 %**وذلك من قِبل الأبناء بحسب ما جاء في يومية "الخبر".

وقد أحصت المديرية العامة للأمن **3316** امرأة لا صلة قرابة بينها وبين المعتدي كانت ضحية اعتداءات بالضرب والجرح في الجزائر خلال سنة**2014**، كما سجلت المديرية **224** حالة عنف لشباب ضد عشيقاتهم و**45** حالة أخرى ضد خطيباتهم. إن المعطيات المقدمة سمحت لنا بالقول بأن العنف العائلي أو الأسري ضد المرأة هو أكثر أشكال العنف انتشار في الجزائر .

3- المستوى "السوسيو- مهني للمرأة المُعنفة":

يُساهم تحديد وكشف الوضعية السسيو-مهنية للمرأة المعنفة في تفسير وفهم الظاهرة الإجرامية ودوافعها ومن هذا المنطلق نجد أن يومية "الخبر" لم تُهمل هذا المؤشر وكانت في كل مرة تشير إلى وضعية المرأة اجتماعيا ومهنيا حتى يتسنى للقارئ من معرفة الحدث بكل تفاصيله، و احتل مؤشر النساء المعنفات "الطالبات" اللواتي يدرسن المرتبة الأولى ضمن هذه الفئة بنسبة قدرها **36.58%** وهي نسبة كبيرة ومهمة تعكس حجم الكارثة التي امتدت جذورها إلى المؤسسات التربوية و التعليمية.

ولم تسْلم هذه الفئة من العنف بمختلف أشكاله حيث أنه تم تسجيل نسبا عالية ضدهن في العنف الجنسي واللفظي بـ**100%** و العنف الاجتماعي بـ**66.66%** يليه العنف الاقتصادي بـ**40%** ثم العنف الجسدي بنسبة **30.43 %.**

تليه فئة "غير المصرح بحالتهن الاجتماعية" ثانية بنسبة قدرها **29.26%** وتتعرض بدورها للعنف النفسي والعنف الجسدي والعنف الاقتصادي.

ويمكن تفسير هذه النسبة إما بعدم اكتراث الصحيفة بهذا المتغير" المهنة والمستوى الاجتماعي"للمرأة المعنفة بحكم ما يهمها أكثر هو الفعل الإجرامي في حد ذاته وسياق الأحداث الإجرامية ولا يكلف الصحفي نفسه عناء البحث أو معرفة هذه سمات الضحايا إلا إذا كانت في متناوله هذا من جهة، أو أن يكون هذا الحجم والنسبة يمثل حجم النساء المعنفات اللواتي لا يعملن وهو الأرجح على اعتبار أن الصحيفة طول فترة الدراسة لم تتأخر في ذكر متغير المهنة والحالة الاجتماعية لهن سعيا منها لربط الحدث بالواقع المعيشي.

وبحسب الصحفية "رزيقة أدرغال" عدم تحديد الوضعية المهنية للنساء ضحايا العنف قد يعود إلى عدم توفر المعلومات الكافية عنهن وهو ما يدفع بالصحيفة إلى عدم التصريح بهذه الخاصية الهامة في إطار الموضوعية المهنية للصحيفة إلى أن تتمكن من الوصول إليها و معرفتها ثم نشرها لاحقا.

و احتل مؤشر النساء ضحايا العنف "العاملات" حضوره في المرتبة الثالثة ضمن هذه الفئة بنسبة قدرها **17.07%** وهي نسبة معتبرة تؤكد اهتمام الصحيفة بتوضيح الخصائص الاجتماعية والمهنية للمرأة ضحية العنف في حال الحصول عليها رغبة منها في إحاطة الأفراد بالأخبار الدقيقة الصحيحة والمعلومات الصادقة الثابتة التي تساعد في تكوين رأي عام إزاء العنف ضد المرأة، وتعاني المرأة الجزائرية العاملة يوميا لأشكال متنوعة من العنف كالتحرش والابتزاز والعنف اللفظي والاحصائيات السابقة الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني ما هي إلا دليل قاطع على الضغوطات التي تمارس على المرأة العاملة في الجزائر(أنظر الفصل السادس).

وقد اتجه اهتمام الصحيفة داخل الفئة نفسها إلى مؤشر النساء ضحايا العنف اللواتي "لا يعملن"" الذي حل في المرتبة الرابعة والذي سجل نسبة **14.63%** وهو ما يعني أن العنف ضد المرأة يمارس بصفة أكبر ضد النساء الماكثات البيت وفي هذا الصدد سجلت الجزائر **4713** حالة عنف ضد النساء دون مهنة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة **2014** حسب ما كشفت لنا عنه السيدة "مسعودان".

سادسا – فئة الفاعل

أشارت يومية "الخبر" خلال تغطيتها لحودث العنف ضد المرأة إلى الجهات الفاعلة التي كانت تظهر من حدث إلى آخر كطرف مشارك في حيثيات الحدث كالمستشفى والمؤسسات الإدارية و مصالح الحماية المدنية و الأمن وغيرها، والتي تم تصنيفها ضمن عنصر "جهات أخرى" نظرا لعدم ترددها بصفة مستمرة في كل حوادث العنف ضد المرأة.

وتعددت الجهات الفاعلة في موضوعات العنف ضد المرأة حيث سجلنا ظهور أربعة أطراف رئيسية محركة في كل الأحداث إضافة إلى جهات أخرى أُدرجت تحت اسم "أخرى" وهي جهات ثانوية وليس رئيسية في الحدث، وكانت يومية "الخبر" كلما نشرت خبرا حول العنف ضد المرأة إلا وأشارت إلى الفاعلين فيه واعتمدت الصحيفة ذلك وهو أمر طبيعي بصفتها ملزمة بتطبيق تلك الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل صحفي و المتمثلة أساسا بضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة وشاملة ودقيقة، صادقة وواضحة مع مرعاه حماية المصادر وتحقيق الصالح العام لا غير عن طريق احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص وتصحيح الأخطاء في حال وجودها.

أولت يومية "الخبر" اهتماما لهذه الفئة التي تتضمن الشخصيات والأطراف التي يدور حولها حدث العنف ضد المرأة أو الأطراف المشاركة والتي تقوم عليها وقائع العنف ضد المرأة أثناء تغطيتها لهذا الحدث، وتمركز اهتمام الصحيفة داخل هذه الفئة بدرجة أكبر اتجاه عنصري "المعتدي" و " الضحية" وهما عنصران أساسيان في تقوم عليهما جريمة العنف ضد المرأة، وبذلك عمدت الصحيفة إلى التركيز عليهما أكثر.

وتعتبر الصحفية "رزيقة أدرغال" أن مبدأ الحق في الخصوصية وحماية كرامة المواطنين من أبرز المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات الإعلام بصفة عامة، و" الشروق اليومي"" بصفتها جهاز إعلامي فهي تلتزم بهذا المبدأ وتقدسه، وفي هذا الإطار فهي تحظر نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم ويضيف المتحدث أنه "بمجرد ارتكاب الفرد لجريمة ما نجد الصحف تقوم بتسليط الضوء عليه بنشر بياناته ومعلومات عن حياته، ومثل هذا النشر قد يؤدي إلى أحد الأمرين إما تعاطف أفراد المجتمع مع هذا الشخص أو إثارة سخط أفراد المجتمع عليه".

كما اهتمت الصحيفة داخل الفئة نفسها على عنصر "الجهات الأمنية والقضائية" من خلال البعد التكراري أثناء التحليل بـ**25** تكراراً، وترى اليومية في ذكرها وترديدها لهذا العنصر في كل حدث وخبر من أخبار العنف ضد المرأة التي تغطيها أمر ضروري لا بد منه، لأنه حق المواطن أن يطلع على أخبار الاعتداءات الموجهة ضد المرأة ومتابعة حيثيات التحقيقات والمحاكمات لكي يشعر بالأمن والاطمئنان فقد منح القانون للصحف ومختلف وسائل الإعلام الحق أن تنشر أخبار العنف ضد المرأة والحوادث والقضايا لكي تؤدي رسالتها داخل المجتمع مادام النشر يحقق الصالح العام، ويراعي فيه الضوابط التي تحكمه وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته وهو ما تلتزم به الصحيفة من خلال معالجتها لحوادث العنف ضد المرأة، ولم تركز يومية "الخبر" على عنصري "الأهل" و "أخرى"باعتبارها جهات ثانوية في الحدث .

سابعا – فئة منشأ الحدث

من المؤكد أن لتنوع البيئة الجغرافية أثره في تشكيل الأنماط السلوكية للأفراد حيث تشكل البيئة المتغيرة بعدا مهما في تبدل السلوك، وهو ما أكده العديد من الباحثين بأن للبيئة الجغرافية أثر في اختلاف طباع المجتمعات وبالتالي في ممارسة الجريمة والعنف ضد المرأة.

و حرِصت يومية "الخبر" على توضيح هذه الفئة وبدقة لكل المناطق الجغرافية والولايات التي تقع بها حوادث العنف ضد المرأة أثناء تغطيتها ونشرها للحدث، وجاءت نتائج التحليل عموما مطابقة للمعطيات التي أفادتنا بها السيدة "مسعودان" حيث احتلت "منطقة الوسط" المرتبة الأولى مُسجلة أعلى نسبة من

حوادث العنف ضد المرأة بـ **14** جريمة عنف ضد المرأة وتتصدرها العاصمة ثم تيبازة وبومرداس وعن نوعية الجرائم بحسب الصحيفة فإن العنف الجسدي يتصدر القائمة متبوعا بالعنف الاقتصادي كأكثر الجرائم انتشارا.

وجاءت "المناطق الشرقية" في المرتبة الثانية حسب ما سجلناه من خلال تحليل عينة الدراسة وتأتي ولاية تبسة المرتبة الأولى ثم تليها ولاية باتنة ثم قسنطينة وعنابة أما عن أكثر أشكال العنف انتشارا في ولايات الشرق الجزائري فقد جاء العنف الاقتصادي ضد المرأة في المرتبة الأولى يليه العنف الجسدي ثم العنف اللفظي ثم العنف الجنسي وبعدها العنف النفسي وأخيرا العنف الاجتماعي.

واحتلت "منطقة الغرب" الجزائري المرتبة الثالثة بـ **07** جرائم عنف ضد المرأة من خلال التحليل وتوزعت بين ولايات تسمسيلت ووهران و غليزان أما عن أكثر أشكال العنف انتشارا في ولايات الغرب الجزائري فقد جاء العنف اللفظي ضد المرأة في المرتبة الأولى يليه العنف النفسي ثم العنف الجسدي ثم العنف الجنسي وبعدها العنف الاجتماعي وأخيرا العنف الاقتصادي .

إن تركيز الصحيفة على نشر أخبار العنف ضد المرأة الواقعة في وسط البلاد و المناطق الشرقية والغربية ليس من باب الصدفة أو التحيز وإنما يرجع إلى الكثافة السكانية العالية بهذه الولايات مقارنة بالجنوب وهو ما أكدته لنا السيدة "مسعودان" حيث أشارت إلى أن ظاهرة العنف ضد المرأة تنتشر بكثرة في المدن الكبرى خاصة بالجزائر العاصمة ووهران و عنابة.

إن ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة بهذه المناطق يعود كما ذكرنا سابقا أساسا إلى الكثافة السكانية المرتفعة واضطراب اقتصادي وهبوط في مستوى الدخل وتباين في الجنس والعنصر وصراع بين المستويات الحضارية وزيادة في التحرك السكاني وانتشار مظاهر التشرد والتصدع الأسري وسوء السكن وعدم المبالاة لمجابهة المشاكل المشتركة إلى غير ذلك من عوامل التفكك الاجتماعي .

كما اهتمت جريدة "الشروق اليومي" بتغطية أحداث العنف ضد المرأة التي تقع في "منطقة الجنوب" الجزائري وتجسد هذا الاهتمام من خلال النسبة المسجلة التي قدرت بـ **8.33%** وتكرار **03** مرات، توزعت بين ولايات ورقلة والوادي و تمنراست، أما عن أكثر أشكال العنف انتشارا في ولايات الجنوب الجزائري فقد جاء العنف الاجتماعي ضد المرأة في المرتبة الأولى بحكم الطابع المحافظ للمنطقة والذي يرى في عمل المرأة أمر مخالف لعادات وتقاليد المنطقة يليه العنف الجسدي ثم العنف النفسي، في حين لم نسجل أي حالة عنف جنسي أو لفظي أو اقتصادي ضد المرأة طيلة مدة الدراسة. نستطيع القول أن يومية "الخبر" عند تغطيتها لأخبار ومواضيع العنف ضد المرأة أولت اهتماما واضحا في تحديد المنطقة والبيئة الجغرافية التي تقع فيها طيلة مدة الدراسة وهو ما يؤشر على الموضوعية في المعالجة من حيث هذه الفئة.

المقارنة بين نتائج التحليل الكيفي للصحيفتين:

3-1- المقارنة بين نتائج التحليل الكيفي لفئة الشكل في يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي":

أولًا- فئة المساحة

أسفرت نتائج التحليل الكمي المقارن لحدث العنف ضد المرأة في الجريدتان عن وجود اهتمام من كلا الصحيفتين بالحدث الذي كان حاضرا طيلة مدة الدراسة، مما يعني أن الحدث من ضمن الأجندة الإعلامية للصحيفتين رغم وجود فارق معتبر بين المساحتين التحريريتين المخصصتين للموضوع في كلا الصحيفتين والتي تقدر في جريدة "الشروق اليومي" بضعفين عما هي عليه في يومية" الخبر"، ويعود هذا الاختلاف إلى التمايز الكبير بين الجريدتين من حيث المنطلقات، فيومية" الخبر" صحيفة ذات توجه سياسي عكس جريدة "الشروق اليومي" التي تُعنى بالمواضيع الاجتماعية أكثر منها السياسية.

و كما توصلنا إليه من خلال التحليل الكيفي الجزئي أن يومية" الخبر "لم تُغطِ الحدث بصفة منتظمة و آنية، وبالعكس نجد جريدة "الشروق اليومي" عالجت الحدث بصفة متوازنة بين سنوات فترة الدراسة المختارة وهذا هو الفرق الجوهري بين الصحيفتين.

ولم تختلف الجريدتان في أسباب بلوغ المساحة التحريرية المخصصة للحدث أدنى مستوى لها والذي وافق يوم لـ **14** جويلية **2013** بالنسبة "للخبر"، و يوم **29** ديسمبر **2013** بالنسبة لجريدة "الشروق اليومي" ويرجع ذلك إلى كثرة الأحداث في الساحة الوطنية . كما سجلنا أعلى مساحة مخصصة للحدث تتزامن مع عطلة الصيف و بداية الدخول الاجتماعي أين تكثر الجريمة والعنف.

ثانيًا- فئة العناصر التيبوغرافية

سجلنا من خلال التحليل الكمي المقارن للجريدتين استخداما متباينا للعناصر التيبوغرافية ففي حين ركزت كلا الصحيفتين على النص وهو ما يعني اعتماد كلاهما على عنصر الكلمة المكتوبة من أجل التأثير على القراء وإقناعهم بنظرة الجريدتين حول الحدث، إلا أنهما اختلفتا من حيث استخدام الصورة والعنوان كعنصر تيبوغرافي، ففي حين ركزت "الشروق اليومي" على العنوان و استعملته بقوة وبكل أنواعه، حيث تنوعت بين عناوين استفهامية واقتباسية و مركبة أهملت يومية "الخبر" هذا العنصر التيبوغرافي ولم تستعمل كل أنواعه واكتفت بالعناوين البسيطة الإخبارية، كما سجلت مساحة الصورة نسبا متباينة في الصحيفتان حيث تم استعمالها بقوة في جريدة "الشروق اليومي" على العكس في يومية" الخبر" وهو ما يعني أن الصحيفة الأولى حاولت جذب القراء نحو الحدث.

أما على صعيد أنواع الصور فنجد توافق بين كلا الصحيفتين من حيث اعتماد صور من الأرشيف لشخصيات مرتبطة بشكل وطيد مع الحدث على غرار: "صور الضحايا" و "صور الجناة" و"مكان وقوع جريمة العنف ضد المرأة" و" قاعة المحكمة"...الخ، حيث وظفتها "الشروق اليومي" **09** مرات، أما "الخبر" فاعتمدتها مرتين، وبنسبة متقاربة كذلك في الصور الرمزية ففي يومية "الخبر" تم توظيفها **03** مرات، أما في "الشروق اليومي" فوُظفت**21** مرة، إلا أنهما اختلفتا من حيث توظيف الصور الواقعية حيث نجد يومية "الخبر" اعتمدت عليها بصفة أكبر من "الشروق اليومي". كما سجلنا **25** حدثا لم تستعمل فيهم الصورة نهائيا في يومية "الخبر" و **132** حدثا في "الشروق اليومي"، و نلاحظ أن هذه الصور لم يكن توظيفها عشوائيا بل بحسب طبيعة القضية وحجمها و حتى النوع الصحفي الذي يقدم به الحدث فعلى سبيل المثال في كل التحقيقات التي قامت بها "الخبر" حول مختلف أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة دعمت الصحيفة التحقيق بصور حقيقية سواء للجناة أو الضحايا أو كلاهما و مكان وقوع الحدث طيلة مدة الدراسة.

كما سجلنا اتفاقا بين الصحيفتين في تزامن أعلى مساحة مخصصة للنص مع أعلى مساحة مخصصة للحدث ويعود ذلك إلى العلاقة الطردية التي تربط بين مساحة النص والمساحة الكلية للحدث.

ثالثًا- فئة موقع المادة الإعلامية

باعتبار أن موضوع العنف ضد المرأة ليس حدث الساعة في الصحيفتين فانه منطقي بأن لا يحظى بتموْقُع في الصفحات الأولى لكلا الصحيفتين، وهذا ما يبرزه تموقع نسبة ضعيفة من المواد الإعلامية الخاصة بهذا الحدث في الصفحة الأولى التي تُخصص لأخبار أخرى ذات أولوية من حدث العنف ضد المرأة لذلك لم يدرج فيها العنف ضد المرأة كحدث رئيسي في الصفحة الأولى.

إن الجريدتين تشتركان في تموقع أغلب المواد الإعلامية في الصفحات الداخلية لكن بنسب مختلفة حيث إن نسبة المواد الإعلامية التي تم وضعها في الصفحات الداخلية هي أكبر في جريدة "الشروق اليومي" عنها في يومية " الخبر "وهذا يعود إلى كبر المساحة التحريرية المخصصة للحدث في "الشروق اليومي" على "الخبر".

كما تختلف الصحيفتان في كيفية تموقع المواد الإعلامية التي جاءت في الصفحات الداخلية داخل الصفحة نفسها ففي " الخبر" نجد أن نسبة كبيرة من هذه المواد احتلت " أعلى الصفحة" تليها "صدر الصفحة" و أخيرا "أسفل الصفحة"، أما في جريدة" الشروق اليومي" نجد أن نسبة كبيرة من هذه المواد احتلت " صدر الصفحة" ثم "أعلى الصفحة" وأخيرا" أسفل الصفحة".

و في يومية " الخبر" نجد أنه بعد " الصفحات الداخلية " مباشرة نجد " الصفحة الأخيرة" التي تموقع فيها نسبة هامة من المواد الإعلامية على العكس منه نجد في "الشروق اليومي" "الصفحات الخاصة" التي لم تظهر في يومية"الخبر" ثم "الصفحات الأخيرة" التي توافقت فيها كلا الصحيفتان من حيث ترتيب المادة الإعلامية فيها.

رابعًا- فئة الأنواع الصحفية

من خلال دراستنا لاستعمال الأنواع الصحفية في كلا الصحيفتان فإنه طغى استعمال الأنواع الخبرية كالخبر والتقرير و الاستقصائية كالتحقيق على بقية الأنواع الصحفية الأخرى في معالجة موضوع العنف ضد المرأة، وهي الخاصية التي اتفقت فيها كلا الجريدتان ولكنهما تختلفان في أسباب ارتفاع استعمال هذه الأنواع الصحفية و الصحيفتان كثفتا من استخدام الخبر والتقرير من باب أن الواجب الإعلامي وحق المواطن في الإعلام وهو البند المكرس في ميثاق أخلاقيات المهنة للصحفيين، يفرض على أي صحفي إعطاء الأولوية للتغطية على حساب التحليل الذي يؤجل إلى حين، وبالمقابل فإن التحقيق في يومية " الخبر" كان ثالث نوع صحفي من حيث حجم الاستعمال عكس جريدة "الشروق اليومي" التي ركزت على الأنواع التعبيرية كالريبورتاج، وتتفق الجريدتان أيضا في اعتمادهما بدرجة أقل على الحديث الصحفي في إجراء مقابلات مع مختصين و مسؤولين و نساء ضحايا العنف بمناسبة يومهم العالمي فرغم أن التقرير والخبر طغيا على تغطية الجريدتان للحدث، فهذا لم يمنع من توظيف كليهما لأنواع التعبير.

كما سجلنا اختلاف بين اليوميتين في استعمال المقال الصحفي والذي وُظّف بنسبة ضعيفة في يومية "الخبر" ولم يُعتمد نهائيا في "الشروق اليومي". من كل هذا نلاحظ تباين بين عناصر الأنواع الصحفية في الجريدتين تراوح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وهو ما يؤشر على وجود اهتمام من جريدة "الشروق اليومي" بالحدث المتعلق بالعنف المرأة أكثر من يومية "الخبر".

3-2- المقارنة بين نتائج التحليل الكيفي لفئات المحتوى في يوميتي "الخبر"و "الشروق اليومي"

أولاً- فئة الموضوع

اهتمت كلا الصحيفتين بالفئات الستة للموضوع و سجلت ظهورها بنسب متباينة مع تفوق واضح وكبير لجريدة "الشروق اليومي" في الفئات الموضوع الأربعة وهي العنف الجنسي واللفظي والنفسي ثم الاجتماعي ضد المرأة مقابل فئتين في يومية" الخبر" وهي العنف الجسدي والعنف الاقتصادي ضد المرأة من حيث حجم المعالجة.

ورغم اهتمام كلا الصحيفتين بفئة" العنف الجسدي ضد المرأة" باعتباره أكثر أنواع العنف شيوعا وممارسة ضد المرأة في المجتمع الجزائري فانه لم يحظ بتغطية متوافقة بين الصحيفتان وتفوقت يومية "الخبر" على

جريدة "الشروق اليومي" من حيث المعالجة ومع ذلك يمكننا القول إنه هناك اهتمام واسع من الصحيفتين بموضوع العنف الجسدي ضد المرأة في إطار مسؤولية إعلام جمهور القراء بحيثيات هذا الحدث.

و اتفقت كلا الصحيفتين حول فئة "العنف النفسي ضد المرأة"و حققت ثاني أكبر نسبة ظهور في كليهما من منطلق أن الظاهرة في تزايد مرتفع و رهيب خاصة وأن سوء معاملة المرأة عرف تطور كبير في طريقة تنفيذه، حيث كشفت ذات الإحصائيات السابقة لسنة**2014** عن تسجيل **1508** حالة سوء معاملة ضد المرأة الجزائرية وهو ما دفع الصحيفتين إلى رفع درجة الاهتمام قصد لفت انتباه القراء إلى الأساليب التي يتم من خلالها ممارسة العنف ضد المرأة وأنه لا يقتصر فقط كما هو شائع على العنف الجسدي فقط و إنما هناك العنف النفسي وهو أشد أنواع العنف معالجة بسبب الضرر المعنوي غير الظاهر الذي يخلفه، ورغم الدور الذي تقوم به الصحيفة إلا أن هناك من يتهمها بإثارة الرأي العام إلى تقليد مثل هذه الجرائم وهو ما يعكس درجة اهتمامها بمعالجة الظاهرة وتوعية الجمهور لا إثارته لممارسة العنف.

وتواصل الاتفاق بين الصحيفتين من حيث درجة الاهتمام بفئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" التي احتلت المرتبة الثالثة في كليهما، إلا أن التركيز هذه المرة كان من نصيب يومية "الخبر" حول هذه الفئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" حيث حظي بمتابعة معتبرة من قبل الجريدة عبر مختلف صفحاتها من خلال مجموعة الأخبار والريبورتاجات والتحقيقات على العكس من جريدة "الشروق اليومي" التي تطرقت إليه من خلال أخبار بسيطة.

كما اهتمت الصحيفتين بفئة "العنف اللفظي ضد المرأة" مع تفوق بارز لجريدة "الشروق اليومي" على يومية"الخبر" من حيث معالجة الفكرة وبكل حيثياتها وتناولته الجريدة **37** مرة مقابل **03** مرات فقط في يومية "الخبر" وحاولت الجريدة شرح حجم الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة الجزائرية و سوء الأوضاع التي تعيشها وهو ما تعكسه نسبة هذه الفئة في "الشروق اليومي".

وإذا كانت فئة "العنف الجنسي ضد المرأة" حلت في المرتبة ما قبل الأخيرة في كلا الصحيفتين فهذا لا يعني عدم وجود اهتمام بالفكرة التي ترددت **23** مرة في جريدة "الشروق اليومي" و مرتين فقط في يومية "الخبر" بل حساسية هذا النوع من العنف الذي مازال يُشكل طابوها في المجتمع الجزائري يصعب الخوض فيه والحديث عنه بحسب ما أفادتنا به السيدة "مسعودان" حيث أن العديد من المعنفات تلتزم الصمت ولا تُبلغ عن مثل هكذا جرائم خوفا من نظرة المجتمع وتخلي عائلتهن عليهن.

ولم تحظ فئة "العنف الاجتماعي ضد المرأة" بمعالجة معمقة من كلا الصحيفتان ومع ذلك فان جريدة "الشروق اليومي" رددته **08** مرات مقابل مرة واحدة في يومية "الخبر".

1- **فئة "العنف الجسدي ضد المرأة"**

سجلنا اختلاف نسب الاهتمام بعناصر الفئة في الصحيفتين مع تسجيل تباين فيما يخص محور الاهتمام داخل الفئة نفسها، فقد كان اهتمام جريدة "الشروق اليومي" متمركزا على عنصر "الضرب والجرح" الذي تتعرض له المرأة بالدرجة الأولى والذي رددته الصحيفة **47** مرة مقابل **09** مرات فقط في يومية "الخبر"، في حين أن يومية "الخبر" أولت اهتماما أكبر بعنصر"القتل" الذي تطرقت إليه الصحيفة في **10** مناسبات وبأنواع صحفية متنوعة توزعت بين الخبر والتقرير والتحقيق الصحفي الذي استعملته "الخبر" **03** مرات متفوقة على جريدة "الشروق اليومي"، وفي ذات السياق تؤكد الصحفية "رزيقة أدرغال" أن مثل هكذا جرائم لا سكوت عنها وعلى وسائل الإعلام إعلام الجمهور بها بغرض التوعية و التحسيس. و استمر تفوق "الخبر" في معالجتها لعنصر "الانتحار" على جريدة "الشروق اليومي" حيث إن هذه الظاهرة أخذت منحى تصاعدي خطير جدا في الآونة الأخيرة.

وسجلنا اختلاف الصحيفتان حول عنصر "محاولة القتل" حيث إن يومية "الخبر" لم تتطرق إليه نهائيا طيلة مدة الدراسة عكس جريدة "الشروق اليومي" التي لم تغفل عن هذا العنصر ورددته **14** مرة.

وركزت يومية "الخبر"على عنصر "الخطف" الذي يُمارس ضد المرأة وتناولته **06** مرات متفوقة على جريدة "الشروق اليومي"، وتطرقت "الشروق اليومي" إلى ظاهرة "محاولة الانتحار" بشكل مفصل عن يومية "الخبر".

إن درجة الاتفاق بين الصحيفتين كانت حول عنصري "الضرب والجرح" و"القتل" باحتلالها أكبر نسبة اهتمام أما بقية العناصر فتمت تغطيتها بشكل متقارب وبدرجة اهتمام أقل من العنصرين السابقين.

2- **فئة "العنف الجنسي ضد المرأة"**

يبدو لنا وجود تباين وتباعد في نسب الاهتمام بعناصر الفئة الأربعة في الصحيفتين بالنظر إلى الفئة السابقة الذكر وبنسبة كبيرة جدا، حيث نلاحظ تفوق واضح لجريدة "الشروق اليومي" من حيث ظهور النسب في العناصر الأربعة الكلية للفئة على عكس يومية" الخبر" التي سجلنا فيها انعدام النسب المئوية في عنصرين من أصل أربعة عناصر كلية للفئة.

لقد تطرقت جريدة "الشروق اليومي" إلى كل عناصر الفئة عكس يومية "الخبر" التي عالجت عنصرين فقط هما "الاغتصاب" و"التحريض على الفسق والدعارة" وفي مناسبة واحدة فقط رغم استفحال الظاهرة الأسرة و خارجها في الشوارع والمواصلات العامة والأماكن المزدحمة أو وأماكن العمل.

حِرص جريدة "الشروق اليومي" على تغطية مختلف مظاهر العنف الجنسي ضد المرأة وعيا منها خطورة الظاهرة و بمسؤوليتها إزاء المجتمع باعتبارها أحد مؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي عليها أن

تمارس مسؤوليتها في نقل أخبار العنف الجنسي ضد المرأة بكل أشكاله لتوعية الناس ومحاربة هذه الظاهرة التي تمارس في حق بناتنا هذا من جهة ومن جهة أخرى قناعة الصحيفة بأن هذه الظاهرة هي المفتاح الذي يفتح به باب جميع أنواع الجرائم الأخلاقية الأخرى ضد المرأة وهو ما جعل الصحيفة توليه اهتماما كبيرا من خلال عرضه في عدة أشكال صحفية تراوحت بين الخبر والتقرير وحتى الحديث بالتزامن مع إصدار الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في شهر نوفمبر سنة **2014**م رسالة أمر فيها وزارة العدل بتفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة عبر تشديد أحكام قانون العقوبات الخاص بالتحرش اللفظي والجنسي في الساحات العمومية وأماكن العمل وتعديلها وهو ما تطرقت إليه "الشروق اليومي" بالتفصيل.

ولم تعالج "الخبر" عنصري " التحرش الجنسي" و" "الإجبار على ممارسة الجنس" رغم تزامن جزء من فترة الدراسة مع تعديل قانون العقوبات و ما أُثير من نقاش إعلامي حولهما بمناسبة تعديل قانون العقوبات في الشق المتعلق بالعنف ضد المرأة في أوت **2014** وتحديدا تعديل المواد التي تتعلق بالتحرش الجنسي ما يُفسر إلا بتملص "الخبر" من مسؤوليتها الإعلامية في هذا الجانب وعدم مساندتها للمشروع.

3- **فئة "العنف اللفظي ضد المرأة"**

كشفت كلا الصحيفتين عن عمق الهوة بينهما من حيث درجة الاهتمام بالفئة وعناصرها الستة إذ تفوقت جريدة "الشروق اليومي" عن يومية "الخبر"، فقد غطت "الشروق اليومي" كل عناصر الفئة أما يومية "الخبر" فغطت عنصرين من أصل ستة عناصر مكونة لفئة "العنف اللفظي ضد المرأة" وهما "السب والشتم" و" التهديد والتخويف" اللذان سجلت فيهما تفوقا واضحا على جريدة "الشروق اليومي" في حين لم نسجل أي ظهور لبقية العناصر الأربعة، لكن بالمقابل نلاحظ أن جريدة "الشروق اليومي" اهتمت أكثر من يومية "الخبر" بكل عناصر الفئة و لم تغفل أي نوع حيث غطت عناصر الفئة بنسب جد متقاربة .

و ركزت جريدة "الشروق اليومي" على عنصري" العقوق" و"التحقير والإذلال" يليهما عنصر "السب والشتم" وغير بعيد نجد عنصر" التهديد والتخويف" وبنسبة أقل عنصر " استخدام الألفاظ البذيئة" ضد المرأة وأخيرا عنصر "المساس بكرامة المرأة".

4- **فئة "العنف النفسي ضد المرأة"**

سجلنا درجة من التباين الواسع في الاهتمام الكلي للصحيفتين بالفئة وعناصرها حيث لم تهتم يومية "الخبر" بكل عناصر الفئة الستة وتطرقت إلى عنصرين فقط هما "سوء المعاملة" و"الإهمال" في حين لم تعالج بقية عناصر الفئة الأربعة المتمثلة في "تخريب ممتلكات المرأة" و"الحرمان من الخروج من المنزل"

و"الحرمان العاطفي" و "الخيانة" حيث لم تظهر فيهم النسبة المئوية نهائيا وهو ما يؤشر على وجود تقصير واضح من قِبل الصحيفة إزاء معالجة الحدث بكل حيثياته.

أما جريدة "الشروق اليومي" فكانت أكثر موضوعية واهتمت بتغطية كل عناصر الفئة و تمحور الاهتمام بعنصر "سوء معاملة المرأة" في المرتبة الأولى يليه عنصر "الخيانة" في المرتبة الثانية وحل في الرتبة الثالثة عنصر" الإهمال" يليه عنصر" الحرمان العاطفي" وفي المرتبة الخامسة عنصر" تخريب ممتلكات الخاصة بالمرأة" وأخيرا عنصر " الحرمان من الخروج من المنزل". إن اهتمام "الشروق اليومي" بهذه الفئة بكل عناصرها هو التزام الصحيفة بواجبها الإعلامي و معالجة الحدث بكل موضوعية ودليل ذلك يضيف المتحدث أنها في كل مرة تقدم أرقام ومعطيات عن جرائم العنف ضد المرأة وهو ما يعكس درجة اهتمامها بمعالجة الظاهرة وتوعية الجمهور.

5- فئة " العنف الاجتماعي ضد المرأة"

الملاحظة نفسها المسجلة على الفئة السابقة يمكن إسقاطها على الفئة الخامسة حيث يُظهِر تحليل هذه الفئة الاختلاف الجوهري بين الصحيفتين، إذ استمرت يومية "الخبر" في التقصير في أداء واجبها الإعلامي كاملا، بحيث لم تُشر بتاتًا لعناصر الفئة إلا عنصر واحد هو " الحرمان من التعليم" بالمقابل نجد أن جريدة "الشروق اليومي" تؤكد تفوقها مرة أخرى، حيث اهتمت بهذه الفئة وبكل عناصرها الأربعة و تباين الاهتمام من عنصر إلى آخر، و حرصت "الشروق اليومي" على تغطية ظاهرة العنف الاجتماعي ضد المرأة سعيا منها للمساهمة في تغيير نظرة المجتمع القاصرة للمرأة كوجود ودور ووظيفة وتقديم خدمة إعلامية كاملة للجمهور.

6- فئة " العنف الاقتصادي ضد المرأة"

أولت الصحيفتان اهتمام بالفئة وعناصرها الثلاثة وبنسب متقاربة نسبيا بينهما حيث ركزت يومية "الخبر" على عنصر "السرقة" وتفوقت في تغطيته بدرجة كبيرة مقارنة بجريدة "الشروق اليومي" التي كان اهتمامها بهذا العنصر معتبر، في حين صبت جريدة "الشروق " جل اهتمامها على عنصري "النصب والاحتيال" و"الابتزاز" وتفوقت على يومية "الخبر" من حيث نسبة التغطية.

إن اهتمام الصحيفتين الاهتمام بتغطية ظاهرة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" نظرا لخطورتها حيث أضحت ظاهرة وسلاح في أيدي الجناة للإيقاع بالمرأة وإجبارها على الخضوع والاستسلام لمطالبهم ونواياهم. وعالجت الصحيفتين الحدث في شكل أخبار وريبورتاجات و قدمت لنا تفاصيل وحيثيات وقوع الحدث و ركزت على عرض مختلف طرق النصب والحيل التي يتبعها المحتالين و النصابين للإيقاع بضحاياهم سعيا منها لترشيد القراء وتجنيبهم من الوقوع في شباكهم.

ثانياً- فئة الدوافع:

هناك اهتمام من كلا الصحيفتان بدوافع وأسباب ممارسة العنف ضد المرأة حيث اتفقت كلاهما على أن دوافع ممارسة العنف ضد المرأة لا تخرج عن سياق الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة وهو ما تأكدنا منه من خلال اطلاعنا على المادة الإعلامية موضع التحليل.

واختلفت كلا الصحيفتين في درجة الاهتمام بالدوافع حيث نجد أن جريدة "الشروق اليومي" قد تفوقت في أربعة دوافع من أصل خمسة دوافع كلية للفئة على يومية "الخبر" واهتمت "الشروق اليومي" بتحديد الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والدوافع النفسية والصحية وأخيرا الدوافع المجهولة بنسبة أقل في حين سجلت يومية "الخبر" تفوقا في ذكر الدوافع الأخرى وتباينا في بقية الدوافع.

وعن اهتمام الصحيفتين بعناصر الفئة بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة سجلنا تفوق الدوافع الاجتماعية ضمن موضوع العنف الجسدي ضد المرأة في يومية "الخبر" مقابل بروز ذات الدوافع بصفة أكبر في موضوع العنف النفسي ضد المرأة في جريدة "الشروق اليومي"، و نجد الفرق الثاني الواضح يكمن في موضوع العنف الجنسي ضد المرأة بفارق واضح إذ تفوقت هذه المرة جريدة "الشروق اليومي" على يومية "الخبر"، و يكمن الفرق الواضح أيضا ضمن فئة العنف النفسي ضد المرأة في ذات الصحيفة بنسبة والأمر ذاته بالنسبة لموضوع العنف اللفظي ضد المرأة حيث تم تسجيل نسبة عالية في جريدة "الشروق اليومي" مقابل نسبة ضعيفة في يومية "الخبر"، وفي فئة العنف الاجتماعي ضد المرأة سجلنا تفوق آخر لجريدة "الشروق اليومي" على حساب "الخبر"، أما في فئة "العنف الاقتصادي ضد المرأة" سجلنا عودة تفوق يومية" الخبر" بنسبة مضاعفة عن ما جاء في جريدة "الشروق اليومي".

و عن الدوافع الاقتصادية فقد سجلت تفوقا كبيرا ضمن فئة العنف الاقتصادي ضد المرأة في كلا الجريدتين ولكن وبنسبة تفوق طفيفة ليومية "الخبر" مقارنة بجريدة "الشروق اليومي"، وثاني أعلى نسبة تفوق للدوافع الاقتصادية سجلت في موضوع العنف الجسدي ضد المرأة ليومية "الخبر" على جريدة "الشروق اليومي"، وفي موضوع العنف النفسي ضد المرأة لدوافع اقتصادية فسجلنا ظهور النسبة أكبر في هذه المرة لصالح جريدة "الشروق اليومي" على حساب يومية "الخبر"، وعن ظهور ذات الدوافع في موضوع العنف اللفظي ضد المرأة فسجلنا انعدام النسبة في"الخبر" وتفوق واضح لجريدة "الشروق اليومي"، وفرضت "الشروق اليومي" كذلك تفوقها في كل من موضوعي العنف الجنسي ضد المرأة والعنف الاجتماعي على "الخبر" لذات الدوافع.

و اختلفت كلا الصحيفتين حول ظهور الدوافع الصحية في مختلف مواضيع العنف ضد المرأة حيث انعدمت ظهور النسبة في كل المواضيع الستة باستثناء موضوع "العنف الجسدي ضد المرأة" الذي سجل

نسبة ظهور كاملة في يومية "الخبر"، على العكس في جريدة "الشروق اليومي" التي سجلت فيها الدوافع الصحية ظهورا في أربعة مواضيع من أصل ستة، حيث سُجلت أعلى نسبة ظهور للدوافع الصحية في موضوع العنف النفسي ضد المرأة ، يليها موضوع العنف الجسدي ضد المرأة ، ثم العنف اللفظي ضد المرأة بنسبة قريبة ليحل موضوع العنف الاجتماعي في المرتبة الرابعة ، أما موضوعي العنف الجنسي والعنف الاقتصادي ضد المرأة انعدمت فيهما النسبة المئوية.

أما عن الدوافع النفسية فسجلت كلا الصحيفتان تباينا في توزيع الدوافع من حيث النسب وسجلت تفوقا ضمن فئة العنف الجسدي ضد المرأة في يومية "الخبر" على جريدة "الشروق اليومي"، في حين أن فئة العنف الجنسي ضد المرأة لذات الدوافع فقد سجلت تفوقا هذه المرأة في جريدة "الشروق اليومي" في حين انعدمت في يومية" الخبر"، واستمر التفوق لصالح يومية "الخبر" ضمن فئة العنف النفسي على جريدة "الشروق اليومي"، كما استمر تفوق "الخبر" في فئتي العنف اللفظي والعنف الاجتماعي ضد المرأة نسبة في المقابل لم تظهر النسبة المئوية في جريدة "الشروق اليومي"، كما اتفقت كلا الصحيفتان في عدم ظهور النسبة المئوية ضمن فئة العنف الاقتصادي ضد المرأة

و سجلت الدوافع الأخرى حضورا متباينا ضمن فئة المواضيع الستة في كلا الجريدتين وسجلت نسبة مرتفعة ضمن فئة العنف الجسدي ضد المرأة في يومية "الخبر" مقارنة بجريدة "الشروق اليومي"، واستمر التفوق ضمن فئة العنف الجنسي ضد المرأة. لتعود جريدة "الشروق اليومي" بقوة وتسجل تفوقا ضمن فئتي العنف النفسي والعنف اللفظي ضد المرأة على يومية "الخبر".

و ضمن فئة العنف الاجتماعي فكان التفوق من نصيب يومية "الخبر" على جريدة "الشروق اليومي" أما فئة العنف الاقتصادي ضد المرأة فهي الأخرى سجلت تفوقا في يومية "الخبر" في حين لم تظهر النسبة المئوية في جريدة "الشروق اليومي".

مما سبق يمكننا القول أنه هناك اتفاق كبير بين الصحيفتين حول الدوافع الرئيسية لممارسة العنف ضد المرأة في الجزائر وهي الدوافع الاجتماعية ثم الاقتصادية والدوافع الأخرى التي في غالبها هي اجتماعية حسب ما تم استنتاجه من خلال عملية التحليل ثم الدوافع النفسية وأخيرا الدوافع الصحية.

ثالثا – فئة سمات القائم بالعنف ضد المرأة

ما يلاحظ على هذه الفئة وعناصرها هو الأهمية التي حظيت بها لدى الصحيفتين حيث اتفقت كلا الصحيفتان على إبراز خصائص القائمين بالعنف ضد المرأة، حيث سجلنا تقاربا نسبيا كبيرا حول الفئة وعناصرها الأربعة واستطاعت كلا الصحيفتين من كشف خصائص الفاعلين المجرمين من حيث السن والجنس و مستوياتهم الاجتماعية والمهنية.

وتفوقت يومية" الخبر" في العنصر الأول وهو "السن" مقابل تأخر طفيف لجريدة "الشروق اليومي"، أما بقية العناصر الثلاثة وهي "الجنس" و "المستوى السسيو –مهني" و "الأدوار" فكان التقدم فيها لجريدة "الشروق اليومي" على حساب يومية "الخبر".

وسجلنا اتفاق كلا الصحيفتين حول نتائج تحليل العناصر الأربعة المكونة للفئة حيث تؤكد نتائج كلا الصحيفتين على أن القائمين بالعنف ضد المرأة هم من فئة الراشدين وينتمون إلى الفئة العمرية ما بين **18– 39** سنة وهم من جنس الذكور، أما عن أدوارهم فهم من الأجانب عن الضحية بالدرجة الأولى يليهم الآباء كما أنهم في الغالب لا يعملون أو غير صرح بوضعيتهم المهنية.

إن درجة الأهمية التي حظيت بها هذه الفئة و عناصرها ما هو إلا دليل على وجود اهتمام وموضوعية من الصحيفتان في التعامل مع هذا الحدث بتقديم كل التفاصيل التي تخص الفاعلين باعتبارهم الركن الأساسي الذي تقوم عليه جريمة العنف ضد المرأة. فلم تتأخر أيٌ منهما في ذكر سن المعتدين ومستواهم المهني والاجتماعي وتحديد جنسهم وكلها مؤشرات ايجابية تدل على مهنية الصحيفتان في معالجة أخبار العنف ضد المرأة.

رابعا– فئة المصدر الصحفي

هناك اختلاف واضح بين اليوميتين من حيث المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها كل واحدة منها في معالجة العنف ضد المرأة، و أولى هذه الاختلافات تكمن في ظهور الأنواع الأربعة لفئة المصدر الصحفي في جريدة "الشروق اليومي وبالمقابل نسجل غياب نوعان منها في يومية" الخبر".

كما نسجل اعتماد كلا الصحيفتين على مصادرهما الخاصة وبتفوق واضح لجريدة "الشروق اليومي" على يومية "الخبر" و بنسبة ساحقة وتتمثل هذه المصادر في صحفييهما بهيئة التحرير المركزية ومراسليهما الصحفيين، فقد أحصينا **142**مراسلة صحفية لجريدة "الشروق اليومي" و**36** مراسلة صحفية ليومية"الخبر" صحفية خلال فترة الدراسة الممتدة من **01**جانفي**2012**الى**31**ديسمبر**2014**م. حرصا منهما على تكريس المبادئ المعمول بها على مستوى الجريدة، والتي تؤمن بأن الصحفي هو الذي يبحث ويواجه العقبات من أجل الوصول إلى الخبر وليس الخبر هو الذي يأتي إلى الصحفي من أي جهة كانت.

كما اعتمدت كلا الصحيفتين على الأخبار الموقعة من قبل الصحفيين أي هي تلك الموضوعات التي اهتمت بالعنف ضد المرأة والتي حملت توقيع صحفيين تابعين للصحيفة وكان الاعتماد بدرجة أكبر من طرف "الشروق اليومي" مقارنة بيومية "الخبر".

وشكلت المواد الإعلامية غير الموقعة نسبة جد معتبرة في جريدة "الشروق اليومي" والتي تتموقع في الصفحة الثانية المعروفة بهذا الخصوص أي عدم إسناد الخبر إلى مصدر موثوق، وصفحات أخرى

وبشكل عشوائي وهو ما يؤثر–كما سبق الإشارة إليه –على مصداقية الجريدة، في حين أن عدم ذكر المصدر يقتصر على الصفحة السابعة " سوق الكلام "في يومية" الخبر "ولم ترد أي مادة إعلامية خاصة بالحدث غير موقعة في تلك الصفحة طيلة مدة الدراسة.

كما اعتمدت جريدة "الشروق اليومي" على "المبعوث الصحفي" كمصدر من مصادر جمع المعلومات عن الحدث وكان ذلك في مناسبة واحدة فقط، وهو المصدر الذي لم يظهر في يومية "الخبر" نهائيا.

خامسا– فئة سمات المرأة المُعنَفة

درجة كبيرة من التباين الواسع في الاهتمام الكلي لليوميتين بالفئة أما على صعيد الاهتمام الجزئي لكل صحيفة فهناك اهتمام كبير حظيت به هذه الفئة وعناصرها الثلاثة من كلا الصحيفتين، حيث ركزت يومية "الخبر" بشكل كبير على تحديد مركز المرأة ضحية العنف اجتماعيا سعيا منها إلى تحقيق وتقديم معلومات كاملة ووافية عن الحدث وهو ما جسدته جريدة "الشروق اليومي" التي لم تغفل هي الأخرى في تحديد خصائص المُعنفات من حيث سنهم وأدوارهم وضعيتهم المهنية والاجتماعية حتى تُحقق كلاهما وظيفتهما الإعلامية.

وتطابقت النتائج المتوصل إليها في كلا الصحيفتين حول متغير السن حيث أكدت "الخبر" و"الشروق اليومي" أن الفئة العمرية "**18– 39** سنة" هي أكثر الفئات العمرية النسوية تعرضا لمختلف أشكال العنف واختلفت كلا الصحيفتين حول عنصر "الأدوار" حيث ترى يومية "الخبر" أن عنصر "الآخرين" من النساء هم الأكثر تعرضا للعنف يليهم عنصر "البنت و الأخت" ثم "الزوجة" تليها "غير المصرح بدورهم" ثم"الأم" أما جريدة "الشروق اليومي" ركزت على عنصر "البنت" وترى بأنها أكثر الأدوار تعرضا للعنف يليها عنصر "الزوجة و الأم" ثم عنصر "الآخرين" و أخيرا "الأخت" .

أما عن الوضعية "السسيو –مهنية" للمعنفات سجلنا وجود اختلاف بين الصحيفتين إذ توصلت يومية "الخبر" إلى أن النساء من فئة "الطالبات" هم الأكثر تعرضا للعنف تليه فئة "غير المصرح بحالتهن الاجتماعية" ثانية و احتل مؤشر النساء ضحايا العنف "العاملات" حضوره في المرتبة الثالثة ضمن هذه الفئة وأخيرا عنصر"لا يعملن".

في حين اختلفت جريدة "الشروق اليومي" عن "الخبر" حول أدوار المعنفات حيث توصلت إلى أن مؤشر النساء المعنفات "غير المصرح بحالتهن الاجتماعية" هم الأكثر تعرضا للعنف تليه النساء اللواتي "لا يعملن" ثم النساء ضحايا العنف من "العاملات" و أخيرا نجد الطلبات".

سادسا – فئة الفاعلين

يتواصل تفوق جريدة "الشروق اليومي" على يومية "الخبر" من حيث الاهتمام الكلي ومع ذلك نستنتج وجود اهتمام معتبر من كلا الصحيفتان بالفئة وعناصرها حيث أولت "الخبر" و "الشروق اليومي" اهتماما لهذه الفئة التي تتضمن الشخصيات والأطراف التي يدور حولها حدث العنف ضد المرأة أو الأطراف المشاركة والتي تقوم عليها وقائع العنف ضد المرأة أثناء تغطيتها لهذا الحدث، وتمركز اهتمام الصحيفتان داخل هذه الفئة بدرجة أكبر اتجاه عنصري "المعتدي" و " الضحية" وهما عنصران أساسيان في تقوم عليهما جريمة العنف ضد المرأة، وبذلك عمدت الصحيفتين إلى التركيز عليهما أكثر.

كما اتفقت كلا الصحيفتين حول عنصر "الجهات الأمنية والقضائية" ولم تركز كلاهما على عنصري "الأهل" و "أخرى" باعتبارها جهات ثانوية في الحدث.

وكانت الصحيفتين عند تغطيتها لوقائع العنف ضد المرأة في كل مرة تتحلى بمبدأ المسؤولية الاجتماعية فيما تنشره من خلال عدم المس بالناس وبكرامتهم الشخصية وهذا ما التمسناه طيلة مدة التحليل، حيث التزمت الصحيفتين خلال معالجتها لحوادث العنف ضد المرأة بنشر أخبار العنف ضد المرأة والحوادث والقضايا لكي تؤدي رسالتها داخل المجتمع مادام النشر يحقق الصالح العام، مع مراعاة الضوابط التي تحكمه وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته وهو ما تأكدنا منه خلال التحليل.

سابعا – فئة منشأ الحدث

يستمر تفوق جريدة "الشروق اليومي" على يومية "الخبر" من حيث الاهتمام الكلي للفئة، أما من حيث عناصر الفئة فقد أولت الصحيفتين اهتمام واضحا بهذه الفئة وعناصرها عند تغطيتها لأخبار ومواضيع العنف ضد المرأة، حيث حرصت على تحديد المنطقة والبيئة الجغرافية التي تقع فيها طيلة مدة الدراسة وهو ما يؤشر على الموضوعية في المعالجة، و قدمت الصحيفتين معلومات كافية وبدقة لكل المناطق الجغرافية والولايات التي تقع بها حوادث العنف ضد المرأة أثناء تغطيتها ونشرها للحدث، وجاءت نتائج التحليل عموما مطابقة للمعطيات التي أفادتنا بها السيدة "مسعودان" حيث اتفقت كلا الصحيفتين على أن "منطقة الوسط" هي أكثر مناطق الوطن تسجيلا و انتشار لظاهرة العنف ضد المرأة، تليه "المناطق الشرقية" في المرتبة الثانية ثم "منطقة الغرب" الجزائري وأخيرا "منطقة الجنوب".

النتائج العامة للدراسة وآفاقها

1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات

2- علاقة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة

3- آفاق الدراسة

النتائج العامة للدراسة وآفاقها:

أظهر تحليل البيانات الكمي والكيفي المقارن في يومية "الخبر" ويومية "الشروق اليومي" الذي تم في الفصل السادس والفصل السابع بأن الدراسة حققت أهدافها، فقد تم الكشف على كيفية مساهمة الصحيفتان في معالجة الحدث في ضوء المسؤولية الاجتماعية و الإعلامية المنوطة بهما، حيث تم التعرف على درجة اهتمام يومية "الخبر" ويومية "الشروق اليومي" بالحدث من حيث المساحة المخصصة له و العناصر التيبوغرافية المكونة له و الموقع، و كذلك أهم المضامين التي تمت من خلالها معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة و أنواعها، كما سمحت لنا الدراسة بكشف العديد من البيانات التي مكنتنا من رسم المميزات الهامة لممارسي العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، و التعرف على أهم الأشكال التحريرية ونوعية المصادر الإعلامية التي استخدمتها الصحيفتان لمعالجة الظاهرة.

و فيما يلي نتائج الدراسة التحليلية المقارنة بين يوميتي "الخبر" و " الشروق اليومي" التي يمكن تلخيصها ومناقشتها كمايلي:

1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات

- **أوجه الاتفاق في كلا الصحيفتان:**

1- سجل موضوع العنف ضد المرأة ظهوره في يومية "الخبر" و"الشروق اليومي" طول فترة الدراسة كون الظاهرة ممتدة، و لهذا كان لزامًا على الصحيفتان القيام بمجموعة من الوظائف الإعلامية أمام المجتمع في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للصحافة وذلك بإمداد و تزويد الجماهير بالمعلومات الكافية حول الحدث و مواكبة كل مستجداته بأقصى قدر من الدقة و الموضوعية و المصداقية، وكان ظهور الحدث متفاوتا في الصحيفتان حيث نشرت "الشروق اليومي" الحدث 177 موضوعا بالنسبة للعينة بينما نشرت "الخبر" 37 موضوعا فقط ورغم ذلك يمكننا القول بأن الحدث حظي باهتمام و بمكانة ضمن الأجندة الإعلامية للصحيفتان.

ويُفسر التفاوت الكمي بين يومية "الخبر" و"الشروق اليومي" من حيث الاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة، بحسب الباحث إلى أن ""الشروق اليومي" صحيفة مجتمع أي تهتم بالمواضيع ذات طابع اجتماعي أكثر من بقية المجالات عكس يومية "الخبر" التي تطغى عليها المواضيع والأحداث السياسية بدرجة أكبر.

2- استخدمت يومية "الخبر" ويومية "الشروق اليومي" العناصر التيبوغرافية في عرضها للحدث وذلك بدرجة متفاوتة حيث أعطت حيزا كبيرا للنص على حساب الصورة والعنوان. وإعطاء الأولوية للنص على

حساب العناوين والصور يرجع بالأساس إلى السياسة التحريرية للصحيفتان التي يطغى عليها الطابع الإخباري وبالتالي توظيف الكلمة المكتوبة بالدرجة الأولى، كما يُشكل النص عمود الصحيفة المكتوبة و هو العنصر الأساسي القادر على إيصال الرسالة الإعلامية للقراء حيث تم من خلاله نقل كل ما يطرأ من تفاصيل حول موضوع العنف ضد المرأة و بالتالي لا يمكن الاستغناء عنه.

3- أظهرت النتائج المتعلقة بموقع الحدث في يومية "الخبر" ويومية "الشروق اليومي" عن وجود اهتمام معتبر من كلا الصحيفتان بهذا العنصر وبدرجة متباينة، ويُفسر اهتمام الصحيفتان بالموقع لما تكتسيه الظاهرة موضع الدراسة من قيمة ضمنية ومنهجية كبيرة، حيث تكشف لنا عن الحجم الحقيقي لاهتمام الصحفي والصحيفة بالحدث وقد خصصت كلا الصحيفتان مواقع معتبرة لموضوع العنف ضد المرأة طيلة فترة الدراسة وتركزت في غالبيتها في الصفحات الداخلية.

4- أظهرت النتائج المتعلقة بالأشكال التحريرية في يومية "الخبر" ويومية "الشروق اليومي" عن وجود تنوع من حيث استعمال الأشكال والقوالب الصحفية في معالجة الحدث مع بروز تباين حيث درجة الاستعمال والتركيز على قالب صحفي دون آخر.

و ركزت كلا الجريدتان على جانب التغطية الخبرية في المعالجة ولم تحدثا توازنا بين بقية القوالب الصحفية الأخرى وهو ما يقلل من الوظيفة التفسيرية والتحليلية للحدث من أجل التوعية الاجتماعية للوقاية والتقليل من العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، حيث انصب تركيز الصحيفتان على الخبر والتقرير مقارنة ببقية الأنواع الصحفية في معالجة العنف ضد المرأة وهو أمر منطقي بفعل المنافسة الإعلامية بينهما من جهة و على اعتبار أن كلا الصحيفتين تعتمد على شبكة واسعة من مراسليهما الذين تقتصر مهامهم على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والأخبار دون غيرها من جهة أخرى.

5- كما اتضح لنا من خلال البيانات التي وفرتها دراسة تحليل مضمون أخبار وحوادث العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري أن كلا الجريدتان تطرقت إلى مختلف أشكال و مظاهر العنف ضد المرأة ولكن بدرجة اهتمام متفاوتة بينهما، كما سجلنا اتفاق شبه كلي بين الصحيفتان حول أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا وممارسةً وتوزعت بين العنف الجسدي والعنف الاقتصادي و اللفظي والنفسي كأكثر الأنواع انتشارا وهو ما يؤشر على موضوعية وصدق الصحيفتان في معالجة الحدث.

6- وقد كشفت لنا معطيات الدراسة أن الأسباب والدوافع الرئيسية لانتشار ظاهرة العنف ضد المرأة داخل المجتمع الجزائري لا تخرج عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي نعيش فيه وهي الدوافع الاجتماعية والدوافع الاقتصادية بالدرجة الأولى وهو ما يتوافق مع ما ورد في الجانب النظري من إحصائيات رسمية إذ حققت الصحيفتان قدرا كبيرا من المصداقية والموضوعية و الشمولية في معالجتها للحدث.

7- نجحت يومية "الخبر" و"الشروق اليومي" بكشف العديد من البيانات التي مكنتنا من رسم المميزات الهامة لممارسي العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، حيث أفصحت لنا نتائج التحليل إلى أن أكبر نسبة من ممارسي العنف ضد المرأة حيث أن أغلبهم ينتمون إلى فئة الشباب من جنس الذكور و لا يدرسون أو بدون عمل أو يقمن بأعمال ذات أجور زهيدة وينحدرن من مناطق فقيرة و يشتكون من خلل قيمي وأخلاقي وغياب الوازع الباطني، وينشطون في الولايات الكبرى ذات كثافة سكانية كبيرة وهو ما يتوافق مع الإحصائيات الرسمية.

وفي ذات السياق تقيدت كل من "الخبر"و "الشروق اليومي" عند معالجتها لحوادث وأخبار العنف ضد المرأة بأبرز المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات الإعلام و بالقيم الأخلاقية والاجتماعية والتزمت باحترام خصوصية الأشخاص وعدم انتهاك حرمة المواطن الخاصة وشرفه وكرامته، وفي هذا الإطار حظرت الصحيفتان نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم، وهو ما توصلنا إليه خلال الدراسة التحليلية.

8- أظهرت النتائج المتعلقة بالمصادر الإعلامية في يومية "الخبر" و"الشروق اليومي" عن وجود تنوع في مصادر جمع المعلومات حول الحدث بين المراسلين والمبعوثين و الصحفيين وهو دليل على مدى الاهتمام الذي أولته الصحيفتان لموضوع العنف ضد المرأة، و يرجع ذاك إلى الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها كلا الصحيفتان، وهو ما ساهم في تقديم مضامين شاملة وكافية عن الحدث ومكنهما من تغطية مختلف أشكال العنف ضد المرأة في كل مناطق الوطن مما يزيد من حيوية التغطية وشمولية الرؤية والتحامها مع الواقع الإجتماعي بكل تناقضاته.

9- كما بينت هذه الدراسة أن أكثر من ثلثي حوادث العنف ضد المرأة ترتكب في مدن الكبرى المعروفة بأنها أقطاب جذب سكاني فهي مراكز اقتصادية مهمة تكثر فيها فرص ممارسة الجريمة و العنف ضد المرأة، وقد غطت كلا الجريدتين أخبار العنف ضد المرأة في مختلف مناطق الوطن دون استثناء وهو ما يؤشر على الموضوعية واحترافية الصحيفتين في المعالجة.

- **<u>أوجه الاختلاف بين الصحيفتان:</u>** اختلفت الصحيفتان في عدة نقاط هي:

1- اهتمت "الشروق اليومي" بحدث العنف ضد المرأة أكثر من يومية "الخبر" وذلك من خلال المساحة التحريرية المخصصة للحدث، والتي تُقدر بثلاثة أضعاف في "الشروق اليومي".

2- ركزت "الشروق اليومي" على العنوان والصور كعنصر تيبوغرافي بصفة أكبر في معالجتها للحدث على عكس يومية "الخبر".

3- اعتمدت يومية "الخبر" بشكل كبير على العنوان الرئيسي و الثانوي والتمهيدي في معالجتها للحدث في حين أن جريدة "الشروق اليومي" ركزت على العنوان الرئيسي بدرجة أكثر من بقية الأنواع الأخرى

4- اهتمت "الخبر" بتوظيف الصور الواقعية في معالجتها للحدث على العكس في جريدة "الشروق اليومي" التي كان اهتمامها ضعيفا.

5- ركزت "الشروق اليومي" الكلمة المكتوبة أكثر لإيصال وجهة نظرها إلى القراء على عكس "الخبر" التي كان تركيزها على عنصري الصور والعناوين.

6- وظّفت "الخبر" المقال عند تغطيتها للحدث وهو ما لم يحدث في جريدة "الشروق اليومي".

7- لم تتفق كلا الجريدتين حول أكثر أشكال العنف ضد المرأة حيث أكدت يومية "الخبر" على العنف الجسدي ثم العنف الاقتصادي يليه العنف الاجتماعي فالعنف الجنسي ثم اللفظي في حين أن يومية "الشروق اليومي" ترى أن العنف النفسي و العنف اللفظي يحتلان الصدارة كأكثر أشكال العنف ممارسة ضد المرأة.

2- علاقة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة

أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي" طرحت عدد كبير من المضامين التي تُعنى بالعنف ضد المرأة ولكنها ركزت في معالجتها على مضامين العنف الجسدي والجنسي واللفظي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي ضد المرأة بناءاً على المفهوم الذي قدمه الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر 1993 ووافقت عليه جميع الدول في الأمم المتحدة باعتباره مفهوم قدم تفصيل شامل لجميع أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة.

ما يميز دراسة الباحثة الحالية عن الدراسات السابقة أنها اهتمت بدراسة قضية العنف ضد المرأة من منظور اعلامي وبصفة أدق معالجة الصحافة المكتوبة الوطنية الخاصة لقضية العنف ضد المرأة نظرا للدور المهم الذي يؤديه الصحافة المكتوبة في الحد من الظاهرة والتوعية بها لما أصبح لها من انتشار واسع حول العالم ومن ثم توجد فرصة كبيرة لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها والتوعية بأضرارها مجتمعيا من خلال الصحافة المكتوبة الخاصة عكس الدراسات السابقة التي طرحت ظاهرة العنف ضد المرأة من جوانب اجتماعية و نفسية أكثر منها اعلامية.

وتنسجم نتائج هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي استعانت بها الباحثة كدراسة الباحثة نجمة زراري حول **الطرح الفيلمي لقضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة تحليل النص السميولوجي للفيلمين**"**وراء المرآة**" و"**عائشات**" وكان موضوع هذه الدراسة هو الكشف عن مساحة قضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة وكذا عرض الدور الذي لعبته السينما الجزائرية في تقديم صورة المرأة ومحاكاة العنف الموجه إليها .

و كذلك دراسة الباحثة قنيفة نورة بعنوان "**المرأة والعنف في المجتمع الجزائري– دراسة ميدانية على عينة من المُعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة** حول رصد الموضع الجديد الذي تحتله المرأة الجزائرية في ظل الممارسات العنيفة التي أصبحت تتعرض لها المرأة الجزائرية من خلال تشخيص الظاهرة وتحديد أبعادها بتقديم تفسير وتحليل بعض أشكال العنف الممارس على المرأة، وانعكاساته على الحياة العامة والخاصة، وتوصلت الباحثة الى أن المرأة تعاني فعليا وواقعيا من عنف متعدد الأشكال موجه ضدها بمظاهر مختلفة ودرجات متفاوتة وتتباين أسبابه تبعا لوضعيتها الاجتماعية وينجم عنه آثار خطيرة.

ودراسة الباحثة مايسة السيد بعنوان "**صورة العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة كما تقدمها الدراما العربية في التليفزيون المصري**" و التي سعت الباحثة الى الكشف عن واقع العنف ضد المرأة من خلال الدراما العربية.

و دراسة للباحثة رشا عبد الله سلامة بعنوان " **الإعلام العربي.. هل قلل ظاهرة العنف ضد المرأة أم أذكاها**"؟ التي سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن كيفية تعامل الحقل الإعلامي العربي مع قضية العنف ضد المرأة في ظل وجود اختلاف في الرؤية بين الباحثين و الإعلاميين، بين طرف يرى بأنه أسهم في نشر التوعية حيالها وطرف آخر يرى بأنه ساعد في تفشيها .

وكذلك دراسة الباحثة إحسان سعيد عبد المجيد بعنوان "**العنف والعنف المضاد لدى المرأة في السينما المصرية تحليل مضمون لعينة من الأفلام في مراحل زمنية مختلفة**" التي جاءت بمجموعة الأهداف منها:

– تحديد أنماط و أشكال العنف والعنف المضاد للمرأة من خلال مقدمة الأفلام السينمائية.

– كشف نمط العنف الأكثر تناولاً في الأفلام السينمائية العنف الأسري أم المؤسسي أم المجتمعي.

– تحديد نوعية الإناث المستهدفات للعنف كما ورد في الدراما السينمائية (الطفلة – المراهقة – الزوجة).

– ابراز اكثر مشاهد العنف والعنف المضاد الأكثر شيوعاً لدى المرأة في الأفلام سواء المعنوية أو الجسمية.

أما دراسة سارة العتيبي بعنوان " **المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الالكترونية دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف**" سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحديد دور الصحافة الالكترونية في الحد من ظاهرة العنف الأسري أثناء تغطيتها ومعالجتها لقضايا العنف الأسري خلال ممارستها لوظيفتها، والتعرف على مدى قدرتها على التوعية بخطورة العنف الأسري، وهل أسهم أسلوب تقديمها وتغطيتها للأخبار في الحد من الظاهرة لما يتمتع به هذا النوع من الصحافة من مميزات حديثة.

- **أوجه الاتفاق بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

1- تتوافق دراستنا مع الدراسات السابقة في تسليط الضوء على أحد الظواهر الاجتماعية الخطيرة والتي تمس المجتمع وتؤثر فيه.

2- اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة في وجود اهتمام كبير بظاهرة العنف ضد المرأة سواء اجتماعيا أو اعلاميا.

3- اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة من حيث دوافع العنف ضد المرأة و التي لا تخرج عن سياق الظروف الاجتماعية والاقتصادية كضغوط الحياة اليومية، الوضعية الاجتماعية المزرية انعدام أو قلة الدخل المادي.

4- اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة من حيث الأشكال التحريرية التي استخدمتها وسائل الاعلام في معالجة الحدث وهي تتنوع بين الخبر، التقرير، التحقيق، المقال، فيما كانت الفنون الصحفية الأخرى نادرة الوجود والتنوع في المعالجات شبه غائب.

5- اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة من حيث تنوع أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية المعنفة بين العنف الجسدي، النفسي والجنسي و اللفظي والاقتصادي.

6- اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة من حيث أن العنف الجسدي أكثر الأشكال العنفية انتشارا وممارسة على المرأة المعنفة تمظهر بالخصوص في الضرب وأن ما تبعه من عنف جنسي أو نفسي أو اقتصادي قد يكون ثانويا مقارنة به وقد يكون مكملا له.

7- اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة من حيث المصادر الإعلامية عن وجود تنوع في مصادر جمع المعلومات حول الحدث بين المراسلين والمبعوثين و الصحفيين.

- **أوجه الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

1- اختلفت نتائج دراستنا الحالية مع نتائج الدراسة السابقة عن وجود تباين في درجة الاهتمام بموضوعات العنف ضد المرأة بين مختلف وسائل الاعلام خاصة الصحافة المكتوبة.

2- تختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مظاهر واشكال العنف المدروسة حيث في دراستنا الحالية لم نحدد نوع واحد من أنواع العنف ضد المرأة، وإنما درسنا كل أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية دون تخصيص عكس الدراسات السابقة والتي حددت العنف الأسري أو العنف الجسدي...

3- آفـــاق الـــدراســة

أفصحت هذه الدراسة حول مساهمة الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية ممثلة بيوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي" في معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة عن طبيعة العلاقة الحقيقية بين نشر أخبار وموضوعات العنف ضد المرأة الجزائرية في الواقع والتصوير الإعلامي، و عليه لابد من التركيز الإعلامي على قضية العنف ضد المرأة بقالب متوازن يَذْكُر المشكلة ويحللها ويقترح خطوات لحلها من دون جعل القضية استهلاكية وبالتالي اعتيادية .

ولقد لاحظنا من خلال الدراسة بأن يوميتي "الخبر" و "الشروق اليومي" استعملتا كافة الفنون الصحفية لمعالجة الظاهرة و تركزت بدرجة أكبر على الخبر والتقرير والتحقيق لما يحظى به كل نوع من أساليب اقناعية مختلفة، إن تركيز الصحيفتان على هذه الأنواع الصحفية مقصود فهدف كلاها تضمين المعالجات الصحافية رسائل تُعمِق من مفاهيم مكانة المرأة والروابط الاسرية وتعزيزها من أجل مجتمع يتمتع باستقرار وتوازن اجتماعي.

سمحت هذه الدراسة بكشف أن الصحافة المكتوبة تتحمل مسؤوليتها أمام المجتمع من خلال مشاركتها في قضاياه ومنها العنف ضد المرأة من خلال وضعها أجندة واضحة للحدث.

تُشكل الدراسة أرضية خصبة لمختلف الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني للانطلاق في أبحاث و دراسات ميدانية جديد تساهم في معالجة الظاهرة وايجاد حلول كفيلة للتقليل منها. و عليه لابد من تدعيم الرسائل الإعلامية التوعوية حيال العنف ضد المرأة بجهد تنموي اجتماعي حقيقي، من خلال عقد الندوات والحلقات النقاشية والبرامج الاجتماعية ومشاريع دعم المرأة، كي تتَرجَم القيمة الإعلامية على أرض الواقع.

إن هذه الدراسة مهمة لتوعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وحمايته من كل الآفات الاجتماعية وحثهم على بدل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق ذلك، فهي تدعو كافة مؤسسات الضبط الاجتماعي إلى وضع إستراتيجيات واضحة كفيلة بمحاصرة العنف ضد المرأة والقضاء على أسبابه وذلك في تقديرين –كما سبقت الإشارة إليه– لا يتم إلا بتحلي بمزيد من الحزم والجدية والفطنة وكذلك بالتنسيق مع مختلف القوى الاجتماعية.

قائمة المراجع

أولا– الكتب:

– باللغة العربية:

1– أبو زيد فاروق، **الخبر الصحفي**، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

2– أبو زيد فاروق، **مدخل إلى الصحافة**، عالم الكتب، القاهرة، 1998.

3– أسامة عبد الرحيم علي، **فنون الكتابة الصحفية والعملية الإدراكية لدى القراء**، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة، 2003.

4– أبو توتة عبد الرحمن، **علم الإجرام**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999.

5– المهدي مجدي صلاح طه، **الصحافة وقضايا التعليم**، دار الجامعة الجديدة، الكويت، 2007.

6– الشربيني و منصور عبد المجيد، زكريا، **الأسرة على مشارف القرن 21**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

7– الرفاعي أحمد حسين، **مناهج البحث العلمي:تطبيقات اقتصادية و ادارية**، دار وائل للنشر، عمان،1998.

8– القاطرجي نهى، **المرأة في منظومة الأمم المتحدة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2006.

9– الدوري عدنان و جليل وديع الشكور، **العنف والجريمة**، الدار العربية للعلوم، بيروت،1997.

10– احمد يحيى خولة، "**الاضطرابات السلوكية والانفعالية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،عمان 2000.

11– اوتو فينخل، **نظرية التحليل النفسي في العصاب**، ترجمة (صلاح مخيمر وعبده ميخائيل)، ج2، مكتبة الانجلو المصرية، 1969.

12– البصري حيدر، **العنف الأسري: الدوافع والحلول**، دار المعجة البيضاء، بيروت، 2001، ص105

13– احد ادن زهير، **الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال**، ج4، الموسوعة الصحفية العربية، تونس، 1995.

14– الخطيب سعدى محمد ، **العوائق أمام الصحافة في العالم العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2003.

15– الجندي أنور، **الصحافة والأقلام المسمومة**، دار الاعتصام، القاهرة، 1980 .

16– الجنحي علي بن فايز، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.

17– العياضي نصر الدين، **مسألة الإعلام**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1991.

18– النجار سعيد غريب، **مدخل إلى الإخراج الصحفي**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001.

19– المسلمي إبراهيم عبد الله ، **مدخل إلى الصحافة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

20– بن مرسلي أحمد، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

21– بدر أحمد، **الاتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية**، وكالة المطبوعات عبد الله حرمي، الكويت، 1998.

22– بوزبون بنة، **العنف الأسرى**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2004.

23– بليبل نور الدين، **دليل الكتابة الصحفية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

24– بليبل نور الدين ، **مفاهيم إعلامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

25– بورديو بيير، **الرمز والسلطة**، ترجمة (عبد السلام بن عبد العالي)، ط2، دار المعرفة الاجتماعية 1990.

26– برايد شون ماك ،**أصوات متعددة وعالم واحد**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1981.

27– تمار يوسف، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

28- جابر نصر الدين، **السلوك الانحرافي والإجرامي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

29- حمزة عبد اللطيف، **أزمة الضمير الخلقي**، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

30-حجازي مصطفى، **التخلف الاجتماعي"مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور"**، ط8، المركز الثقافي العربي، بيروت 2000.

31- حسن هبة على، **الإساءة إلى المرأة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.

32- حجاب محمد منير، **وسائل الاتصال "نشأتها وتطورها**، دار الفجر، القاهرة، 2008.

33- حسين سمير محمد، **تحليل المضمون**، عالم الكتب، القاهرة، 1983.

34- حجاب محمد منير، **أساسيات البحوث العلمية والاجتماعية**، ط3، دار الفجر، القاهرة، 2002.

35- حجاب محمد منير، **الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

36- حجاب محمد منير، **المعجم الإعلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

37- حجاب محمد منير، **وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها**، دار الفجر، القاهرة، 2003.

38-حسين سمير محمد، **دراسات في مناهج بحوث البحث العلمي بحوث الإعلام**، عالم المكتبة،2006.

39-حسام الدين محمد، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، الدار المصرية، القاهرة، 2003.

40- خضور أديب، **الخبر الصحفي**، مطابع البعث، دمشق،د.س.ن.

41- خضور أديب محمد، **تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2003.

42- دليو فوضيل، **الاتصال، مفاهيمه: نظرياته و وسائله**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

43- ريفرز وليام وآخرون، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، ترجمة(إمام إبراهيم)، دار المعرفة، القاهرة 1985.

44- رشتي جيهان، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1975.

45- ربيع عبد الجواد السعيد، **فن الخبر الصحفي**، الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

46-سعدا لله محمد علي و عدلي عصمت، **مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني**، دار المعرفة الجامعية 2009.

47- سموك علي ، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من أجل مقاربة سوسيولوجية**، ديون المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006.

48- شرف عبد العزيز، **وسائل الإعلام والاتصال الإقناعي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003.

49- شفيق محمد، **الجريمة والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.

50- شلبي أكرم ، **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، دار الشروق، ط2، جدة، 1988.

51-صالح سليمان، **صناعة الأخبار في العالم المعاصر**، دار النشر الجامعية،القاهرة، 2004.

52- صالح أشرف محمود، **الإخراج الصحفي**، مركز جامعة الأزهر، التعليم المفتوح القاهرة، 2002.

53- صباغ ليلى، **المرأة في التاريخ العربي**، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1970.

54-طلعت شاهيناز، **وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية: دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي**، مكتبة لأنجلو- مصرية، القاهرة، 1980.

55- طعيمة رشدي، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 .

56- طه وآخرون ، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، دار الصباح ، الكويت، 1993، ص479.

57-عبد الرحمان عبد الله محمد، **سوسيولوجيا الاتصال والإعلام** ،دار المعرفة الجامعية القاهرة ، 2005.

58- عبد المجيد منصور والشربيني زكريا، **الأسرة على مشارف القرن 21**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

59-عبد الحميد محمد، **بحوث الصحافة**، عالم الكتب، القاهرة، 1992.

60-عبد الحميد محمد، **دراسات الجمهور في بحوث الإعلام**،عالم الكتب، القاهرة، 1993.

61-عبد الحميد محمد،**البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**،عالم الكتب، القاهرة، 2000.

62-عيسا ني رحيمة، **مدخل إلى الإعلام والاتصال : المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية**،عالم الكتب الحديث، عمان، 2008.

63- عامر فتحي حسين أحمد، **أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم**، ايتريك للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

64-عبد الرحمن عواطف وآخرون، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، العربي للنشر والتوزيع بيروت، 1983.

65- عزه عبد العزيز، **مصداقية الإعلام العربي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

66-عبد الباقي زيدان، **وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإعلامية** ، ط2 دار النهضة المصرية، القاهرة، 1979.

67- عيسوي عبد الرحمن، **سيكولوجية الجنوح**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

68-غايار فيليب، **تقنيات الصحافة**، ترجمة(فادي الحسيني)، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1983.

69- غاي أحمد، **ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2005.

70- فريديريك عدنان حب الله ، **جرثومة العنف، الحرب الأهلية في صميم آل مناء**، دار الطليعة للنشر، بيروت،1999 .

71- فيو ببير، **العنف و المجتمع**، (ترجمة الأب الياس زحلاوي)، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، 1975.

72- فتح الباب عبد الحليم و حفظ الله إبراهيم، **وسائل التعليم والإعلام**، عالم الكتب، القاهرة، 1985.

73- قالية إسماعيل معراف،**الإعلام حقائق وأبعاد**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1999.

74- قيرة إسماعيل، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، د.س.ن.

75- كوين ادوارد، **مقدمة إلى وسائل الاتصال**، ترجمة (وديع فلسطين)، مطابع الأهرام ، القاهرة، 1978.

76-كشيك منى، **القيم الغائبة في الإعلام**، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

77- كايرول رولان، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية**، ترجمة(مورشلي أحمد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

78- لعقاب محمد، **الصحفي الناجح**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

79-ميلود صفاري وآخرون، **أساسيات في منهجية وتقنيات البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري الجزائر، 2006.

80- محمد سيد محمد، **الإعلام والتنمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.

81- ماكلوهان مارشال، **كيف نفهم وسائل الاتصال**، ترجمة(صابات خليل) ، دار النهضة العربية القاهرة، 1975 .

82-مكاوي حسن عماد، **أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة**، ط3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

83- مكي رجاء و سامي عجم، **إشكالية العنف**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،2008 .

84- ويدين م و روز نتال، **الموسوعة الفلسفية** (ترجمة كرم سمير)، دار الطليعة للنشر والطباعة، دمشق، 1994 .

2- باللغة الفرنسية و الانجليزية:

1 -Barrow Georgia M, Aging, **the individual and society**, Minneapolis St Paul, West Publishing Company, 1999.

2- Burleson Bernard, **Communication and public opinion**, in (39)Wilber Schramm, Mass communication, university of Ilinois press, Urbana 1949.

3-Bandura A, **Social learning theory**, Englewood Ciff S, N. J Prentice Hall Inc, 1977 .

4-Champagne Patrick, **L'événement comme enjeu**, hermès science publications, 2000 .

5-De fleur Melvin **Communication théories** , New York, 1984.

6-Dura Yam, **Development of journalistic ethics, MBM Anthology of Media Ethic**, Department of Journalism and Mass Communication & Communication Study Center, Madan Bhandari Memorial College,2000

7-Ellis, **A Rational-Emotive Psychotherapy in D Bannister** (ED) issues and approaches in the psychological therapies,1975.

8-Francis Balle :**Mythes et réalité de la liberté de la presse**, in Encyclopédia universalis, Corpus18, Paris,1990.

9-Gelles R & Strause, **Physical Violence in American Families,** Risk Factor and Adaption to Violence, New Brunswick New.Yerk,1990 ,P30 ,

10-Kocach, B. & Rosenstiel, **The Elements of Journalism- What Newspeople Should Know And The Public Should Expect**. New York: Three Rivers Press, 2007.

11-Merrill John And Lowenstein, **Media Message and Men**, new perspective in communication, Longman, New York, 1987, pp41, 42.

12- Rice and Atlain, **Public Communications**, 2nd Editions, Sage, London, 1989.

13-Stanly Baran and Davis Dennis, **Mass Communication Theory**, foundation ferment Future, 3em Edition, Canada, 2003.

14-Vivian, J, **The Media of Mass Communication**, 9th edi, Boston, 2010.

ثانيا – المعاجم والقواميس:

1- محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

2- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.

3- المورد، **قاموس انجليزي عربي**، دار العلم للملايين، بيروت،1982.

4- ر.أبودون وآخرون، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، (ترجمة سليم حداد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

5- مصطفى حسان، عبد المجيد البدوي، **قاموس الصحافة و الإعلام**، المجلس الدولي للغة الفرنسية، لبنان، 1991.

ثالثا– الرسائل الجامعية:

1- صفوان عيصام حسيني، "**الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999– دراسة وصفية تحليلية–**" (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006.

2- نجمة زراري، "**الطرح الفيلمي لقضية العنف ضد المرأة في السينما الجزائرية المعاصرة تحليل النص السميولوجي للفيلمين"وراء المرآة" و"عائشات"**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2011.

3- قنيفة نورة،"**المرأة والعنف في المجتمع الجزائري– دراسة ميدانية على عينة من المُعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة**"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) قسم علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة 2010.

4- مايسة السيد،"**صورة العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة كما تقدمها الدراما العربية في التليفزيون المصري**"، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، قسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2003.

5- رشا عبد الله سلامة، " **الإعلام العربي... هل قلل ظاهرة العنف ضد المرأة أم أذكاها**"؟، (رسالة ماجستير منشورة) قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الإعلام، القاهرة، 2009.

6- إحسان سعيد عبد المجيد، "**العنف والعنف المضاد لدى المرأة في السينما المصرية تحليل مضمون لعينة من الأفلام في مراحل زمنية مختلفة**"، (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، مصر، 2007.

7- سارة العتيبي،"**المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الالكترونية دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف**"، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

8- محمد شبري، "ممارسة الصحفيين المهنيين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992– 2004"، **دراسة وصفية تحليلية (دراسة لنيل شهادة الماجستيرغير منشورة)**، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006.

9- جميلة قادم، "الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 1990– 2001،دراسة مسحية على عينة من الصحافيين الجزائريين"، **(رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)**، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003.

10- سميرة بلعربي، **استفتاء الـ29 سبتمبر2005 من خلال الصحافة الوطنية– دراسة مقارنة ليوميتي "الخبر والمجاهد"**،(رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007.

11- نسيمة مقبل،" **الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة مقارنة تحليلية ليوميتي الخبر والوطن بين 1991–2000**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر،2001.

12- عايش حليمة، **الجريمة في الصحافة الجزائرية- تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة اشروق اليومي**-(رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2009.

13- نايلي نفيسة، **التناول الاعلامي لتعديل قانون الاسرة2005-دراسة مقارنة بين جريدتيي "الشروق والوطن"**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007.

14- نصيرة سبيات، "**التناول الإعلامي للوئام المدني، دراسة حالة صحيفة الخبر1990-2000**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003.

15- نصر الدين العياضي،"**الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الجزائرية الصادرة باللغة العربية 1965إلى 1991** " (رسالة لنيل درجة دكتوراه غير منشورة)، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1995.

رابعا- المجلات:

1- باللغة العربية:

1- محمد قيراط،"الآثار السلبية للجريمة والعنف والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد20، معهد علوم الإعلام والاتصال،الجزائر، (جانفي- جوان) 2008.

2- عبد الله بوجلال وآخرون، "الدور الوظيفي لوسائل الاتصال"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد3، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، مارس 1989.

3- محمد عبد الله البكر، "أثر البطالة في البناء الاجتماعي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 2، جامعة الكويت،2004 .

4- الأنصاري عبد الحميد إسماعيل، **العنف ضد المرأة**، مجلة العربي، العدد 548، 2004.

5- هادية العود البهلول، "جرائم النساء من خلال باب أخبار الجريمة في أهم الصحف اليومية التونسية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 41، جامعة تونس، 2009.

6- السيد بخيت، **حقوق الصحفيين وواجباتهم في مواثيق الشرف في العالم (دراسة مقارنة)**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثاني- العدد الرابع أكتوبر/ديسمبر، 2011.

7- رضوان بوجمعة،"هوية الصحفي الجزائري من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية من 1962- 1988"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد 17، (جانفي- جوان1998).

8- أبو نجيلة سفيان، **مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية**، المجلة المصرية للدراسات النفسية، 2006.

9- فاروق محمد العادلي، **التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل**، حوليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، القاهرة، العدد7 1984.

10- مجذوب فاروق، **ديناميكية المجال العدواني عند الإنسان**، مجلة الثقافة النفسية، العدد 9، المجلد الثالث، الكويت 1992.

11- صالح سليمان، **الأم بود سمان ودوره في تحقيق علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والجمهور**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد السابع، يناير-يوليو، 2000.

2- باللغة الفرنسية والانجليزية:

1-Alain Rabatel,Roselyne Koren, la responsabilité collective dans la presse, Dossier questions de communication, université Lyon2, France, 2008.

2-Brahim Brahimi, **Le droit a l'information a l'épreuve du parti unique et de l'éta d'urgence** , Ed SAEC6 liberté, Alger ,2002 .

3-Brahim Brahimi, **Le pouvoir la presse les Intellectuels en Algérie**, édition l'armattan France, 1995 .

4-Le Ministre de la communication et de la culture, **Annuaire de la presse nationale Alger**, 1998 .

5-Schalte et Dufresne, " Pratique du Journalisme", **Nouveaux Horizons**, France, 2002.

6-Patrick Champagne , **L'événement comme enjeu**, hermès science publications, 2000.

خامسا- الجرائد:

1- يومية "**الشروق اليومي**"، يوم 04 جانفي2011.

2- يومية "**الحوار**"، يوم28 أكتوبر2009.

3- أسبوعية "**الشروق العربي**"، العدد 958، الأسبوع 31 جانفي الى06 فيفري2011.

4- يومية "**المشوار السياسي**"، يوم 25 نوفمبر2013.

5- يومية "**آخر ساعة**"، يوم 11 جوان 2014.

6- يومية "**الحوار**"، يوم 26 نوفمبر2011.

7- يومية "**الفجر**"، يوم 25 نوفمبر2014.

سادسا- الندوات والملتقيات:

1-على خالد صلاح الدين حسن، **اتجاهات الجمهور والإعلاميين نحو أداء القنوات التليفزيونية الخاصة في مصر**، المؤتمر العلمي السنوي التاسع حول: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني، ماي 2003.

2- علي جري،"الصحافة الجزائرية: واقع ورهانات"، ورقة بحث قدمت في **ندوة دولية حول مفهوم القذف في الصحافة** مركز الخبر للدراسات الدولية، الجزائر، يومي 07و08 ديسمبر 2003.

3-عبد المحسن محمد أحمد،"استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري، **ندوة علمية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

4- ليلى عبد المجيد، **حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية**، مركز الرأي للدراسات الإعلامية، عمان، 2002.

5-علي بن فايز الجنحي، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.

6- إبراهيم ناجي، "الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق"، **بحث ندوة حول دور"مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعي ومحاصرة الجريمة"**، أبو ظبي، 1996.

سابعا- الوثائق والقوانين الرسمية:

1- باللغة العربية:

1-وزارة الاتصال، **دفتر الإعلام**،شركة الطباعة للوسط، عدد خاص،الجزائر،03 ماي2006.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **قانون العقوبات الجزائري** ط2، مطبعة بارت، الجزائر،2002.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون العقوبات الجزائري، الجزائر، 2012.

3-الفدرالية الدولية للصحفيين، **تقرير حول وضعية وسائل الإعلام وحرية الصحافة في الجزائر**، الجزائر 1999.

4- تقرير المنظمة العالمية للصحة "**التقرير العالمي حول العنف والصحة لسنة2013**" المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة**، منظمة المرأة العربية، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، إعداد عائشة عبد السلام، 2009، ص ص 20-22.

6- الفدرالية الدولية للصحفيين، **تقرير حول وضعية وسائل الإعلام وحرية الصحافة في الجزائر**، الجزائر، 1999.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **تقرير حول المرأة الجزائرية.. واقع و معطيات**، الجزائر، 2012.

8- منظمة الصحة العالمية، **التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، نص قانون الإعلام العدد 14، الموافق لـ 06 فيفري 1982.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، نص قانون الإعلام العدد 14، الموافق لـ 04 أفريل 1990.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة الاتصال**، القانون العضوي المتعلق بالإعلام، رقم 12-05، الموافق لـ 12 جانفي2012.

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعديل قانون الأسرة، **الجريدة الرسمية**، العدد15، 15 جمادى الأولى 1426هـ، الموافق لـ22يونيو 2005.

13- المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة، **ميثاق أخلاقيات المهنة الصحفيين الجزائريين**، لـ 13أفريل2000.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة العدل**، تقرير سنوي حول الطلاق لسنة 2013.

15- إحصائيات العنف ضد المرأة، **المديرية العامة للأمن الوطني**، الجزائر، 2014.

2- باللغة الفرنسية:

1-ladjali Malika, **Violence contre les femmes**, »rompu »,selon l'observation des droits de l'homme :acte des colloques internationale sure forme contemporaine des violence et culture de la vie, édition pilulaire de larmes ,Alger,1997.

2- Ladjali Malika , **Violence contre les femmes**,le silence rompu, formes contemporaines de violence et de culture de la paix , O.N.D.H, Alger ,1997.

3-Le Ministre de la communication et de la culture, **Annuaire de la presse nationale**, Alger, 1998.

4-Enquête nationale, **violences à l'encontre des femmes**, Institut national de santé publique, Résultats axe justice, Algérie 2005.

ثامنا- المقابلات:

1- مقابلة مع "رزيقة أدرغال"، قسم المجتمع، يوم الخميس 13 فيفري2014، على الساعة 09.50 صباحا، مقر جريدة الخبر، حيدرة، الجزائر العاصمة.

2- مقابلة مع السيدة "خيرة مسعودان"، **مدير مكتب حماية الطفولة بالشرطة القضائية**، تمت المقابلة يوم 07 جانفي2014، بمقر المديرية العامة للشرطة القضائية، بن عكنون، الجزائر العاصمة، على الساعة 09:20 صباحا.

3- مقابلة مع " عمار. و"، محامي مكلف بشؤون الأسرة، تمت المقابلة يوم 22 فيفري 2014، على الساعة 17:32.

ثامنا- المواقع:

1- الأمم المتحدة، "الجندر في العراق2013"، العدد05، تشرين الثاني،Woman.council@iraqgsp.org تمت زيارة الموقع يوم 25 نوفبر2013.

2- أزيد من5000 امرأة ضحية العنف خلال العشرة أشهر الاولى /www.aldjadidonline.com/permalink تمت زيارة الموقع يوم 2013/11/25.

3- أزيد من5000 امرأة ضحية العنف خلال العشرة أشهر الاولى /www.aldjadidonline.com/permalink تمت زيارة الموقع يوم 2013/11/25.

4- كريمة.ه، 7آلاف حالة عنف ضد المرأة في الجزائر خلال الـ9 الأشهر الأولى لسنة 2014 **www.al-fadjr.com/ar/national**، تمت زيارة الموقع يوم 26 نوفمبر2014.

5- جريدة الجزائر تايمز، الاغتصاب في الجزائر... /www.algeriatimes.net/algerianews، تمت زيارة الموقع يوم 28 ديسمبر2014.

6- بوسعد.ل، مشروع قانون العقوبات لحماية المرأة من العنف والتحرش أمام النواب قريبا، essalamonline.com/ara/permalink، تمت زيارة الموقع يوم2014/08/27.

7- كهينة حارش، "المرأة والجريمة في الجزائر"، **http://armpoli.montadarabi.com/t4989-topic**، تمت زيارة الموقع يوم 2012/02/21.

8- الجنس اللطيف يتصدر الاعتداءات والسرقات عبر الشوارع، **جريدة أخبار اليوم** http://www.akhbarelyoum.dz/ar، تمت زيارة الموقع يوم 09 مارس 2014.

9- جريدة الخبر www.elkhabar.com ، تاريخ زيارة الموقع 2013/08/22.

10- جريدة الشروق www.echoroukonline.com، تاريخ زيارة الموقع 2013/08/22.

الملاحق

الـجـمـهـوريـة الـجـزائـريـة الـديـمـقـراطـية الـشـعـبـية
وزارة التعـليـم العـالي والبـحث العـلـمـي
جـامـعـة قسنطينة 3

كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي بصري
قسم الصحافة
الـرقم التسلسلي: .....
رقـم التسـجيـل: .....

استمارة تحليل مضمون حول موضوع

العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة

دراسة في مضمون يوميتي" الخبر" و"الشروق اليومي"

إعداد:
نـوال وسار

إشـراف:
أ.د/ جمال العيفة

هذه استمارة نقدمها في إطار انجاز أطروحة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال مستعملة أسلوب تحليل المضمون كأداة للتحليل، معتمدة على الفكرة كوحدة للتسجيل في ظل سياق الفقرة وكذا وحدة العد كأسلوب للتكرار. لذلك نطلب من سيادتكم:

- التمعن في الاستمارة بما تشمل من عناصر تفصيلية.
- الاطلاع على دليل التعريفات الإجرائية.
- كتابة الملاحظات التي ترونها في المكان المخصص لها أو في ورقة مستقلة.

وشكرا.

السنة الجامعية 2015 / 2016

الملحق رقم 01: استمارة تحليل المضمون

I. البيانات الخاصة بالصحيفة محل الدراسة:

1- اسم الصحيفة:

2- تاريخ الصدور :

3- رقم الإصدار :

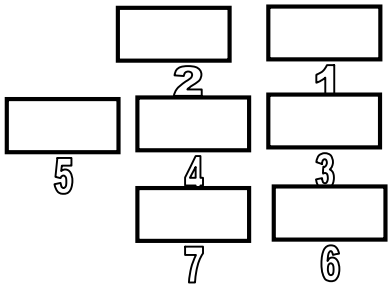

II. البيانات الكمية الخاصة بالفئات وعناصرها:

أ / بيانات خاصة بفئة الشكل :

4- فئة المساحة المخصصة للموضوع :

5- فئة العناصر التيبوغرافية:

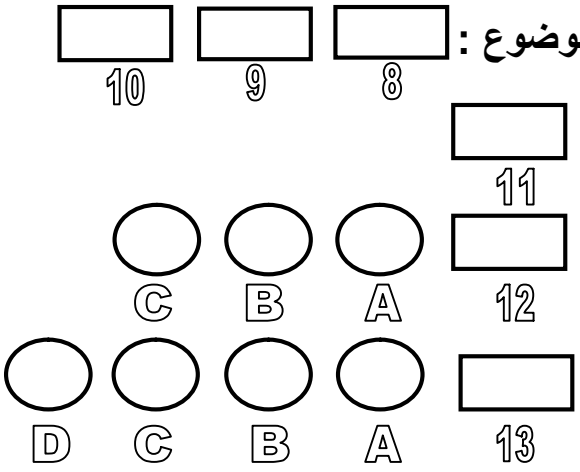

6- فئة مـــوقــع المادة الإعلامية :

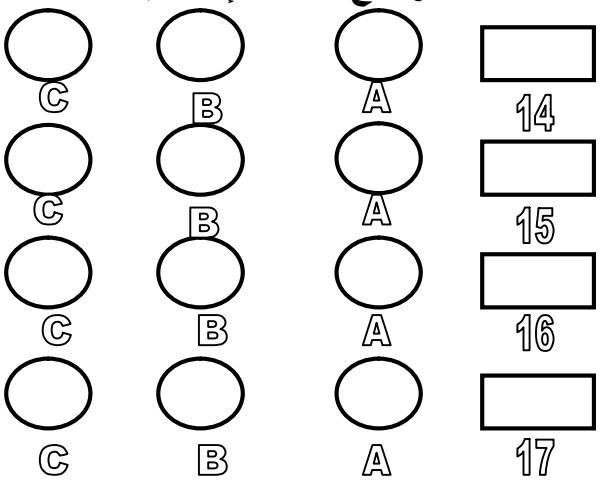

7- فئة الأنواع الصحفية:

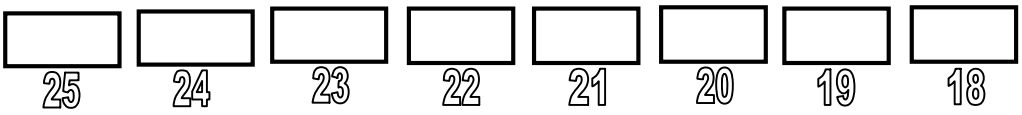

ب / بيانات خاصة بفئة المضمون :

9- فئة الموضوع :

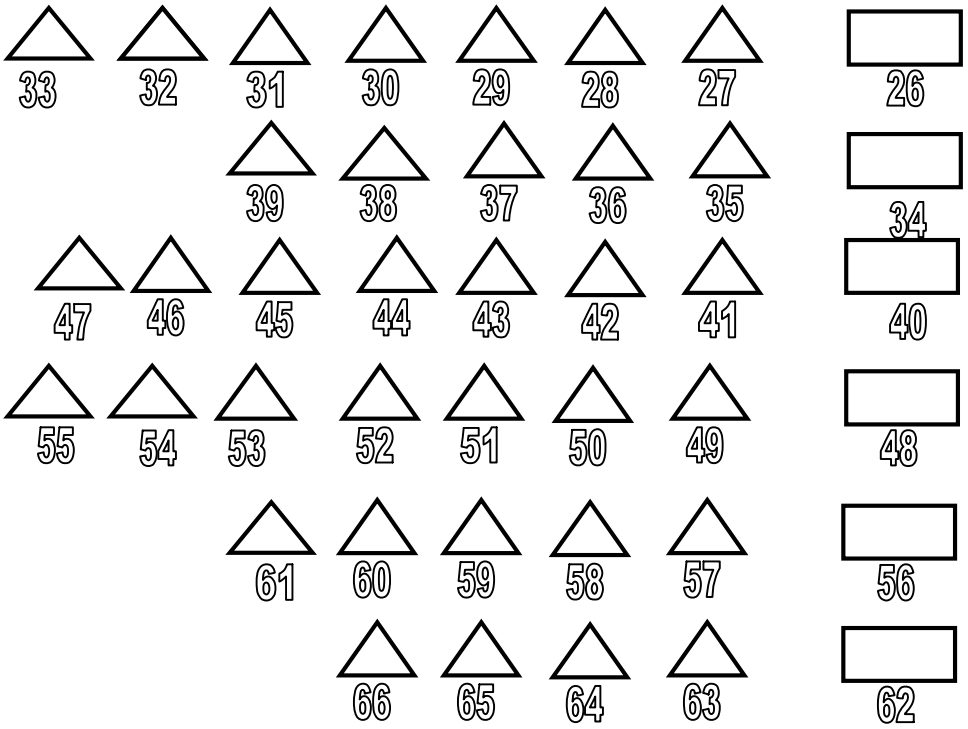

10- فئة الدوافع:

11- فئة السمـــات :

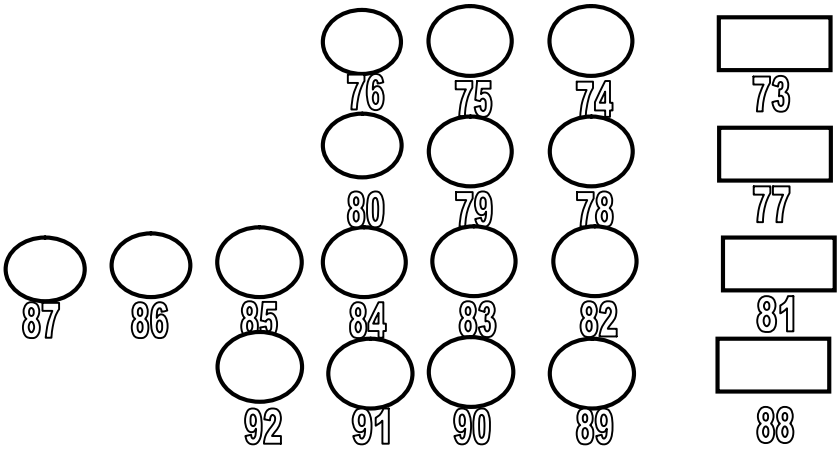

12- فئة سمات الضحية:

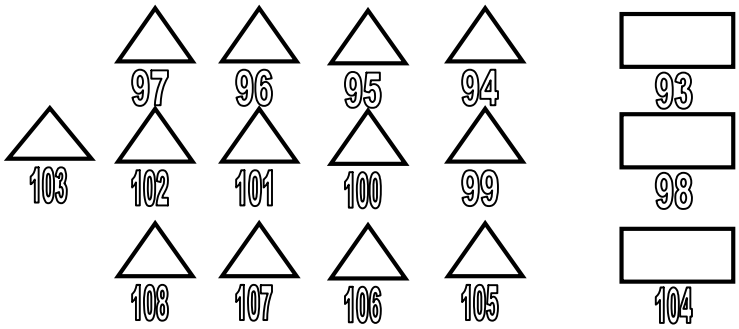

13- فئة المصدر

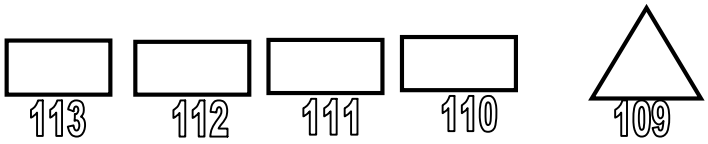

14- فئة الفاعل:

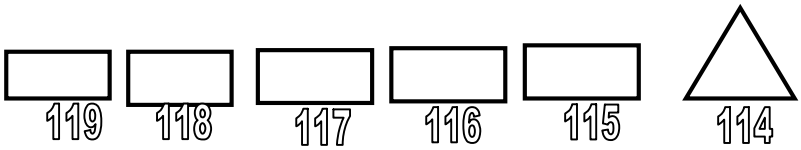

15- فئة منشأ الحدث:

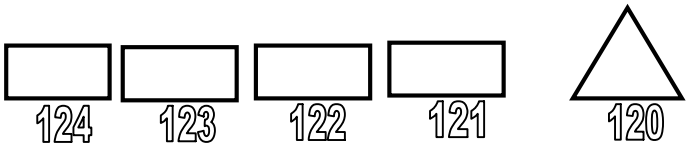

III. الملاحظات:

الملحق رقم 02:

دلـيـل اسـتمـارة تحليل المضمون

ينقسم دليل الاستمارة إلى 3 أقسام :

I. بيانات أولية:

المربعات 1- 7 تشير إلى بيانات أولية خاصة بالصحيفة وهي كالآتي:

1- يومية "الخبر". 2- يومية "الشروق"

3 - يوم صدور الصحيفة . 4- شهر صدور الصحيفة .

5- سنة صدور الصحيفة . 6- عدد الصدور.

7 - عدد صفحات الجريدة.

II. البيانات الكمية الخاصة بالفئات وعناصرها:

أ/ **بيانات خاصة بفئة الشكل:** وهي كالتالي:

❖ **فئة المساحة:**

المربعات 8- 9- 10 تمثل فئة المساحة المخصصة للموضوع وهي على التوالي :

8- المساحة المطبوعة للصحيفة(سم^2).

9 - المساحة التحريرية للصحيفة (سم^2).

10 - مساحة المخصصة للحدث (العنف ضد المرأة) (سم^2).

❖ **فئة العناصر التيبوغرافية:**

المربعات 11- 13وتمثل فئة العناصر التيبوغرافية، وهي على النحو التالي:

11 - المساحة المخصصة للنص (سم^2).

12- المساحة المخصصة للعنوان (سم^2).

A -عنوان رئيسي B-عنوان ثانوي C- عنوان تمهيدي

13 - المساحة المخصصة للصورة (سم^2).-

Aصور واقعية C-صور من الأرشيف

B -صور رمزية D- غير موجودة

❖ **فئة موقع المادة الإعلامية:**

المربعات من 14- 17 فئات موقع المادة الإعلامية وهي على التوالي :

14 - الصفحة الأولى.

15 - الصفحات الداخلية.

16- الصفحة الخاصة.

17- الصفحة الأخيرة.

A- أعلى الصفحة. B-صدر الصفحة C-أسفل الصفحة .

❖ **فئة الأنواع الصحفية:**

المربعات 18- 25 تشير إلى فئة الأنواع الصحفية ، وهي على التوالي:

18- خبر. 19- تقرير.

20- تحقيق. 21- عمود.

22 – تعليق. 23 – مقال

24- رسم كاريكاتير. 25- أخرى.

ب/ بيانات خاصة بفئة المضمون:

❖ **فئة الموضوع:**

المربع 26 يشير إلى فئة موضوع العنف الجسدي ضد المرأة ويتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة الموضوع وهي على النحو التالي:

27 - القتل

28- محاولة القتل

29- الضرب والجرح

30- الخطف

31 - محاولة الانتحار

32- الانتحار

33 - أخرى

المربع34 يشير إلى فئة العنف الجنسي ضد المرأة، ويتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة موضوع العنف الجنسي ضد المرأة، حيث يشير كل مثلث إلى مايلي:

35- الاغتصاب.

36 – التحريض على الفسق والدعارة.

37 –التحرش الجنسي

38– الإجبار على ممارسة الجنس.

39– أخرى

المربع40 يشير إلى فئة العنف اللفظي ضد المرأة وتتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة موضوع العنف اللفظي ضد المرأة، حيث يشير كل مثلث على التوالي إلي مايلي :

41– الشتم والسب

42– التهديد والتخويف

43– استخدام الألفاظ البذيئة

44– التحقير والإذلال

45– العقوق

46– المساس بالكرامة

47– أخرى

المربع 48 يشير إلى فئة العنف النفسي ضد المرأة، ويتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة موضوع العنف النفسي ضد المرأة، حيث يشير كل مثلث على التوالي إلي مايلي :

49– سوء المعاملة

50– الإهمال

51– تخريب الممتلكات الخاصة بالمرأة

52– الحرمان من الخروج من المنزل

53– الحرمان العاطفي

54– الخيانة

55 – أخرى

المربع 56 يشير إلى فئة العنف الاجتماعي ضد المرأة، ويتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة موضوع العنف الاجتماعي ضد المرأة، حيث يشير كل مثلث على التوالي إلي مايلي :

57– الحرمان من العمل

58– الحرمان من متابعة التعليم

59– حرمانها من إبداء الرأي

60- زيارة الأهل والأقارب

61- أخرى

المربع 62 يشير إلى فئة العنف الاقتصادي ضد المرأة، ويتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة موضوع العنف الاقتصادي ضد المرأة، حيث يشير كل مثلث على التوالي إلي مايلي :

63- السرقة

64- النصب والاحتيال

65- الابتزاز

66- أخرى

❖ **فئة دوافع العنف ضد المرأة:**

المربع67 فهو يشير إلى فئة دوافع العنف ضد المرأة، ويتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة الموضوع دوافع العنف ضد المرأة، حيث يشير كل مثلث إلى مايلي :

68- دوافع اجتماعية.

69- دوافع اقتصادية

70- دوافع صحية.

71- دوافع نفسية

72- أخرى.

❖ **فئة السمات:**

المربع 73 فهو يشير إلى فئة السن، والذي ينقسم إلى ثلاثة دوائر حيث تشير على التوالي إلى:

74- قصر.

75- راشدين.

76- غير مصرح به.

المربع77 يشير إلى فئة الجنس، ويتفرع إلى ثلاثة دوائر وهي كالآتي:

78- ذكور.

79- إناث.

80- غير مصرح به.

المربع81 يشير إلى فئة الأدوار ويتفرع إلى ستة دوائر وهي كالآتي:

82- الأبناء.

83- الزوج.

84- الأب

85- الأخ

86- أشخاص آخرين

87- غير مصرح به.

المربع88 فهي تشير إلى الوضعية السسيو – مهنية، ويتفرع إلى دوائر حيث تشير كل دائرة على التوالي إلى مايلي :

89- عامل.

90 - لا يعمل.

91 – طالب (ة).

92 - غير مصرح به.

❖ **فئة سمات الضحية:**

المربع93 فهو يشير إلى فئة سن المرأة المعنفة ويتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة موضوع سمات الضحية (المرأة المعنفة)، حيث يشير كل مثلث إلى مايلي :

94- (18- 39 سنة)

95- (40- 60 سنة)

96- (فوق 60سنة)

97- غير مصرح به

المربع98 فهو يشير إلى فئة الحالة العائلية للمرأة المعنفة ويتفرع إلى مثلثات وهي عناصر لفئة الموضوع حيث يشير كل مثلث إلى مايلي :

99- أم

100- زوجة

101- بنت

102- أخت

103- أخرى

المربع104 فهي تشير إلى الوضعية السسيو – مهنية للمرأة المُعنفة، ويتفرع إلى مثلثات حيث يشير كل مثلث على التوالي إلى مايلي :

105- عاملة.

106 - لا تعمل.

107 – طالبة

108 - غير مصرح به

❖ **فئة المصدر:**

المثلث 109 يشير إلى فئة المصادر وينقسم إلى مربعات حيث يشير كل مربع على التوالي إلى مايلي :

110 - توقيع الصحفي.

111- المراسل الصحفي.

112- المراسل المتحرك.

113- بدون توقيع.

❖ **فئة الفاعل:**

المثلث114 يشير إلى فئة الفاعل أي الشخصيات التي تدور حولها مواضيع العنف ضد المرأة، وتتفرع هذه الفئة إلى عناصر ممثلة في شكل مربعات حيث يشير كل مربع على التوالي إلى مايلي:

115- الجاني.

116 - الضحية.

117- أهل الضحايا .

118- الجهات الأمنية والقضائية.

119 - أخرى.

❖ **فئة منشأ الحدث:**

المثلث 120 يشير إلى فئة منشأ الحدث أو المناطق الجغرافية التي يقع فيها العنف ضد المرأة، وتتفرع هذه الفئة إلى عناصر ممثلة في شكل مربعات وهي على التوالي كالآتي:

121- منطقة الشرق.

122- منطقة الغرب.

123- منطقة الوسط.

124- منطقة الجنوب.

III. الملاحظات:

الملحق رقم 03:

دليل التعريفات الإجرائية للفئات وعناصرها

❖ **فئة العنف الجسدي ضد المرأة:** وهو العنف الذي يمس بسلامة المرأة ويلحق بها أضرارا بدنية وجسمية سواء كانت بسيطة أو بالغة ومن أمثلتها القتل والقتل الخطأ والضرب والجرح العمدي ....إلخ.

– القتل: هو كل اعتداء جسدي مقصود يقوم به شخص ضد آخر يفضي إلى الوفاة.

– محاولة القتل: نعني به كل اعتداء جسدي متعمد يقوم به المعتدي على الضحية قصد قتلها.

– الضرب والجرح العمدي: يشمل مختلف أشكال العنف الجسدي دون قصد القتل.

–الانتحار:هو أن يقوم القاتل بقتل نفسه عمدا، أي أن القاتل والمقتول شخص واحد دائما. كالرمي بالنفس البشرية على الجسر،...الخ.

– محاولة الانتحار: هو كل سلوك عنيف يقوم به الفرد ضد نفسه قصد إيذاءها كإشعال النار في جسده...الخ.

– الخطف: هو كل الخطف هي كل فعل يقصد به حمل المخطوف بالخداع أو بالعنف، على الانتقال– أو نقله– من مكان الى آخر دون إرادته، ومنعه من الخروج بقصد الزواج أو ارتكاب الفجور أو حرمانه من حريته الشخصية.

❖ **فئة العنف الجنسي ضد المرأة:** هو أي فعل جنسي أو محاولة للقيام بفعل جنسي ضد رغبة الطرف الآخر ومن أمثلة ذلك الاغتصاب، التحريض على الفسق و الدعارة، التحرش الجنسي والإجبار على ممارسة الجنس بالنسبة للزوجة....إلخ.

– الاغتصاب : هو فعل يرتكب من طرف رجل يقوم بعملية الاعتداء الجنسي على الفرد غير زوجته مستعملا في ذلك العنف البدني أو المعنوي.

– الفسق والدعارة: والمقصود به تكوين جماعات أشخاص يمارسون الزنا والفعل المخل بالحياء .

– التحرش الجنسي: هو الفعل غير المرغوب به من النوع الجنسي يتضمن مجموعة من الأفعال و الانتهاكات البسيطة إلى المضايقات الحادة التي من الممكن أن تتضمن تلميحات لفظية وصولاً إلى النشاطات الجنسية والتي تصدر من المتحرش في أي مكان اتجاه المرأة.

❖ **فئة العنف اللفظي ضد المرأة:** وهو العنف الذي يقوم على الإساءة اللفظية بالكلمات البذيئة والجارحة و الاهانات والتهديد والتخويف، من أشكاله السب والشتم والانتقاد المتكرر والتحقير والمساس بكرامة المرأة.

– السب والشتم: هو قول مقصود ومباشر يوجه للمرأة بهدف إذلالها يتضمن مؤشرات سلوكية وعبارات لفظية قبيحة.

– التهديد والتخويف: هو كل نمط سلوكي ولفظي مستمر يتصف بهدم المعنف للعلاقة الطبيعية مع المرأة، مثل التهديد بالطلاق، أو الطرد من المنزل، أو الزوج بأخرى....

❖ **فئة العنف النفسي ضد المرأة:** وهو العنف الذي يقوم على الإساءة النفسية للمرأة وإلحاق الضرر والأذى بها من أجل تقويض كرامتها وإضعاف ثقتها بذاتها كالإيماءات والنظرات الحادة والمتعمدة، السخرية والتهديد والحرمان العاطفي ....الخ.

– الإهمال: هو معاناة المرأة الناتجة عن غياب اهتمام الاسرة أو الزوج بها وعدم تلبية حاجاتها ورغباتها.

– الحرمان العاطفي: فقدان المرأة لمشاعر الحب والحنان في الأسرة وإعاقة زواج الإناث وحرمانهن من دفء العلاقات الزوجية ، وكذلك فقدان الزوجة المودة والرحمة والعلاقات الحميمة مع الزوج.

– الخيانة: هي انتهاك أو خرق لعهد مفترض أو الأمانة أو الثقة التي تنتج عن الصراع الأخلاقي والنفسي في العلاقات التي بين الأفراد أو بين المنظمات أو بين الأفراد **وقد تكون الخيانة إما جسدية أو عاطفية.**

❖ **فئة العنف الاجتماعي ضد المرأة:** وهو نوع من العنف الذي تتعرض له المرأة داخل المجتمع والذي يقوم على النظرة الدونية للمرأة، كحرمانها من الحرية الشخصية من حق التعليم أو العمل أو اختيار شريك الحياة، وحرمانها من الإرث.....الخ.

– الحرمان من العمل: ونقصد به منع المرأة من ممارسة أي نشاط خارج المنزل سواء كانت أُمًا، أختا أو زوجة.

– التعليم: وهو سلوك تمارسه الأسرة عادة ضد البنت ويتم بموجبه منعها من حقها في مواصلة تعليمها.

– زيارة الأهل والأقارب: ونقصد به حرمان الزوج لزوجته من التواصل مع أهلها وأقاربها.

❖ **فئة العنف الاقتصادي ضد المرأة:** وهو نوع من العنف الذي تتعرض له المرأة داخل المجتمع والذي يقوم على إساءة معاملة المرأة اقتصاديا كحرمانها من المشاركة الاقتصادية والعمل أو حرمانها من التصرف بعائد عملها.

– السرقة: ونقصد به أخذ مال الزوجة أو الاستيلاء على ممتلكاتها الخاصة

– النصب والاحتيال: ونعني به استغلال المرأة اقتصاديا دون علمها

– حرمان المرأة من الراتب: التدخل في راتب المرأة و التصرف في فيه دون رغبة منها

❖ **فئة دوافع العنف ضد المرأة:** ونعني بها الوقوف على مختلف الأسباب وعوامل ممارسة العنف ضد المرأة من طرف الجناة أو المعتدين وهي:

– دوافع اجتماعية: ونقصد بها القيام بالفعل الإجرامي ضد المرأة بسبب دواعي اجتماعية كالخلافات العائلية، الثأر والانتقام، النموذج الذكوري المتسلط و الفقر والبطالة وغيرها.

– دوافع اقتصادية: والقصد منها ممارسة العنف ضد المرأة لعدم العمل لتوفير المال للعيش (الفقر والبطالة)، الخلافات الزوجية بسبب الإنفاق، ضغوط العمل وغيرها.

– دوافع صحية: ونعني بها ممارسة العنف ضد المرأة نتيجة مرض عضوي .

– دوافع نفسية: ونعني بها ممارسة العنف ضد المرأة نتيجة مرض نفسي يجعل من اضطرابات نفسية أو مرض عقلي كالشك بتصرفات المرأة، الحرمان من الإشباع العاطفي والقلق وغيرها.

– أخرى: ونعني بها مختلف الدوافع غير المصرح بها وقد تكون في الغالب اجتماعية.

❖ **فئة السمات:** وتساعد هذه الفئة في تحديد خصائص الأشخاص الذين يظهرون في المحتوى على أنهم قاموا بدور في تنفيذ العنف ضد المرأة

– السن: ونعني به عمر الجاني الذي قام بارتكاب العنف ضد المرأة هل هو قاصر دون سن 17 سنة أو بالغ وراشد فوق 18 سنة.

– الجنس: المقصود به معرفة الأشخاص الذين يظهرون في المحتوى على أنهم قاموا بدور في تنفيذ العنف ضد المرأة من حيث جنسهم ذكور أم إناث.

– المستوى السسيو– مهني: نسعى من خلاله إلى الوقوف على الحالة الاجتماعية والمهنية للمعتدين من حيث أنه يعمل أو لا يعمل، كذلك الحالة الاجتماعية متزوج أو أعزب

❖ **فئة الضحية:** وتساعد هذه الفئة في تحديد خصائص النساء اللواتي يظهرن في المحتوى على أنهم تعرضوا لفعل العنف مهما كان نوعه.

– السن: ونقصد به عمر الضحية (المرأة المعنفة).

– الحالة الاجتماعية:نسعى من خلاله الوقوف على وضعية الاجتماعية للمرأة التي تعرضت للعنف من حيث أنها متزوجة/ غير متزوجة/ أم/ أخت/ بنت.

– الوضعية السوسيو– مهنية: تحديد حالة المرأة المعنفة من حيث أنها تعمل أو ماكثة بالبيت أو تدرس.

❖ **فئة المصدر:** ويقصد بها تحديد مصادر المعلومات في الصحيفتين وتتراوح ما بين المصادر الذاتية و الخارجية، وتضم فئة المصدر عدة فئات فرعية هي:

– توقيع الصحفي: يقصد به تلك الموضوعات التي اهتمت بالعنف ضد المرأة والتي حملت توقيع صحفيين تابعين للصحيفة.

– المراسل الصحفي: وهو الصحفي الذي نصبته الصحيفة لمتابعة الأحداث خارج المدينة التي تصدر فيها الصحيفة.

– المبعوث الصحفي: أو المراسل المتحرك، وهو الذي تبعث به الصحيفة لتغطية حدث هام يقع في أي مكان من العالم، وذلك لمدة قصيرة ثم يعود إلى المقر الرئيسي للصحيفة ليكتب عن الحدث.

– بدون توقيع: وهي مجموعة الأخبار الخاصة بالعنف ضد المرأة الواردة في الصحيفتين ولكنها لم تحمل مصدر يشير إليها، أي مجهولة المصدر.

❖ **فئة الفاعلين:** تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون، أي مجموعة الأشخاص أو الهيئات التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل، فإذا أردنا معرفة الشخصيات الأكثر بروزا في موضوع العنف ضد المرأة فقد يكشف التحليل عن شخصية الجاني، الضحية، المحكمة...

– المعتدي: ونعني به الشخص الذي ارتكب الفعل الإجرامي ضد الضحية، ويطلق عليه الجاني.

– الضحية: وهو من يتعرض إلى عنف من طرف المعتدي.

– الأولياء: ونقصد بهم أهل المعتدي أو أهل الضحية.

– الجهات الأمنية والقضائية: وهي أجهزة الشرطة والدرك الوطني بمختلف أسلاكها، وجهاز العدالة من محكمة ومجلس قضاء وغيرها والتي تكون طرفا فاعلا في الجريمة، والوقاية منها.

– أخرى: ونقصد بها أطراف فاعلة في الجريمة كالمستشفى والحماية المدنية ومؤسسات أخرى.

❖ **فئة منشأ الحدث:** تسعى إلى تحديد مراكز اهتمام المحتوى بالأماكن أو المناطق الجغرافية التي وقع بها العنف ضد المرأة.

– منطقة الشرق: ونعني بها كل ولايات الشرق الجزائري.

– منطقة الغرب: ونعني بها كل ولايات الغرب الجزائري.

– منطقة الوسط: ونعني بها كل ولايات الوسط الجزائري أو ولاية الجزائر وضواحيها.

– منطقة الجنوب: ونعني بها كل ولايات الجنوب الجزائري بما فيها الجنوب الغربي والجنوب الشرقي.

الملحق رقم 04:

دليل المقابلات مع صحفي يومية "الخبر"

س1- هل تهتم "الخبر" بحوادث وأخبار العنف ضد المرأة بنفس درجة اهتمامها ببقية الأحداث والأخبار الاجتماعية المختلفة ؟ وهل هناك أجندة للحدث في الصحيفة.

س2- ما هي المعايير والقواعد التي تعتمدها صحيفتكم في تناولها لحوادث وأخبار العنف ضد المرأة؟.

س3- هل تلتزم "الخبر" ببنود ميثاق أخلاقيات الممارسة الصحفية عند معالجتها لظاهرة العنف ضد المرأة؟.

س4- ما تعليقكم حول ما يشاع بأن الصحافة المكتوبة كأحد الوسائل الإعلامية التي تساهم في التفعيل والترويج للظاهرة بدل المساهمة في التقليل منها؟.

س5- هل حسب رأيكم أن وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة على وجه التحديد تقوم بمسؤوليتها الكاملة في معالجة الظاهرة من خلال المحتوى الإعلامي الذي تقدمه للقارئ في المجتمع الجزائري؟.

الملحق رقم 05:

دليل المقابلات مع مسؤولي الأجهزة الأمنية

س1- ما تعليقكم عن الواقع الحقيقي و التطور الميداني لظاهرة العنف ضد المرأة داخل مجتمعنا؟.

س2- في رأيكم ما هي أكثر أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة الجزائرية التي سجلتها مصالحكم؟.

س3- هل هناك فترات زمنية محددة التي تسجلون فيها ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة؟

س4- وهل من تفسير لهذا الارتفاع؟.

س5- بحسب رأيكم ماهي الدوافع الحقيقية لتزايد معدلات العنف ضد المرأة داخل المجتمع الجزائري؟.

س6- ما تعليقكم عن اقتحام المرأة الجزائرية عالم الجريمة ؟.

س7- ما هي خصائص مرتكبي جريمة ضد المرأة حسب ما سجلته مصالحكم خلال تدخلاتها بين سنتي 2012 إلى 2014 م؟.

س8- كيف تقيمون تطور ظاهرة العنف ضد المرأة منذ 2012 الى 2014؟

س9- وهل من مخططات واستراتيجيات وقائية ؟.

ملخص الدراسة باللغة العربية

تتمحور هاته الدراسة الموسومة بـ "**العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة – دراسة في مضمون يوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"" حول كيفية معالجة الصحافة الخاصة الجزائرية لظاهرة العنف ضد المرأة** من خلال كشف الغموض في العلاقة بين نشر أخبار وموضوعات العنف ضد المرأة في الواقع والتصوير الإعلامي لها، كما تتجلى أهمية الدراسة في معرفة طبيعة المعالجة الإعلامية للظاهرة في الصحافة الجزائرية الخاصة و مدى التزام هذه الأخيرة بمسؤوليتها الاجتماعية وبضوابط وقواعد الممارسة الإعلامية، خاصة في ظل وجود اختلاف وتضارب في الاتجاهات والمواقف بين العديد من الدارسين والباحثين حول معالجة وسائل الإعلام ومنها الصحافة المكتوبة لموضوعات الجريمة والعنف، حيث لم يعد الخلاف يُركز على النشر أو عدم النشر كما كان في السابق، بل على طريقة المعالجة وطبيعة التقديم وكيفية النشر ومضامينه، وتسعى هذه الدراسة الى توفير مادة علمية تشتق من الواقع الفعلي توظف من أجل القضاء على الممارسات العنيفة ضد المرأة. و الكشف عن درجة اهتمام الصحيفتين بالظاهرة ومدى مساهمتها في الحد منها، ولم يكن اختيارنا للموضوع وليد الصدفة وإنما يعود لأسباب كثيرة اجتمعت كلها لتجعل منه موضوعا جدير بالبحث منها اهتمام الباحث الشخصي بقضايا الجريمة والعنف ولأن هذا البحث يعد من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف الحصول على معلومات دقيقة وكافية حول كيفية معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة، والبحث هنا على مستويين: **نظري**، وذلك بمحاولة مسح كل الأدبيات المتعلقة بالموضوع و**تطبيقي** نحاول من خلاله جمع كل المعطيات حول الموضوع من الصحف ومن المهتمين والفاعلين و تحليلها ووصفها كمياً و كيفياً ثم مقارنتها قصد الوصول إلى نتائج كافية ووافية تسمح بفهم الظاهرة وأبعادها من منظور إعلامي. وبِناءاً عليه اعتمدنا المنهج المسحي والمقارن في هذه الدراسة مستخدمين تحليل المضمون كأداة رئيسية لتحقيق أغراض البحث.

وقد سعت الدراسة في مجملها إلى الإجابة على التساؤل الرئيس **ما طبيعة المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة من خلال صحيفتي "الخبر" و"الشروق اليومي" في ضوء المسؤولية الاجتماعية للصحافة المكتوبة ؟**، الذي ترجم إلى مجموعة من التساؤلات، الأولى تتعلق بالشكل وتبحث عن حجم المساحة التي خصصتها الصحيفتان لمعالجة الظاهرة و عن العناصر التيبو غرافية المعتمدة من قِبل الصحيفتان في عرض الموضوع، أما التساؤل الثالث حول الموقع الذي خصصته الصحيفتان في معالجة الموضوع والرابع أردنا منه معرفة الأنواع الصحفية التي جاءت بها الكتابة حول الظاهرة.

أما الثانية فهي تساؤلات تتعلق بمضمون المادة الإعلامية و يبحث التساؤل الخامس عن أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة من خلال الصحيفتين، سادسا أردنا الكشف عن الدوافع التي تقف وراء ممارسة العنف ضد المرأة الجزائرية، التساؤل السابع بحث في سمات وخصائص المُعنّفات والقائمين بالعنف من خلال الصحيفتين، أما التساؤل الثامن حول أهم المصادر الإعلامية المعتمدة في معالجة الحدث، وأخيرا معرفة المناطق الجغرافية التي تعرف شيوعا وانتشارا للظاهرة.

جاءت الدراسة في سبعة فصول تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة من إشكالية وتساؤلات وكذا أهمية وأهداف الدراسة كما وضّحنا بعض المفاهيم والمصطلحات ثم الدراسات السابقة والمشابهة للموضوع بعدها منهج البحث وأدوات جمع البيانات ثم مجال الدراسة والعينة. **الفصل الثاني** من البحث تناولنا فيه منظور الدراسة حيث اعتمدنا نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة كمنظور لتحليل محتوى الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة، أما **الفصل الثالث** تطرقنا فيه إلى ماهية العنف ضد المرأة كمفهوم و نشأة، أشكاله، تصنيفاته، النظريات المفسرة له بالإضافة إلى واقع الظاهرة في الجزائر من حيث عوامل انتشارها و مظاهرها مرورا بالإحصائيات وصولاً إلى جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الظاهرة. وفي **الفصل الرابع** استعرضنا الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية من حيث الوظائف التي تقوم بها بالتركيز على الوظائف الاجتماعية، خصائصها، ومختلف القوالب الصحفية التي تعتمدها في نشر موضوعات العنف ضد المرأة، ثم ظهور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر ومراحل تطورها ودورها في المجتمع، و أخيرا ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة في العالم والجزائر تحديدا.

الفصل الخامس و خُصِص للحديث على إشكالية التناول الإعلامي لقضية العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام بالتطرق إلى الاتجاهات الإعلامية المتضاربة في معالجة أخبار العنف ضد المرأة ونشرها بإبراز مختلف الآراء والمواقف، وكذلك الوقوف على المشكلات والعوائق التي تواجه وسائل الإعلام في معالجة موضوعات وقضايا العنف ضد المرأة، وأخيرا عرض إستراتيجية لمعالجة الظاهرة في وسائل الإعلام العربية. وجاء **الفصل السادس** تطبيقيًا حيث خُصِص للتحليل الكمي الجزئي والمقارن لاستمارة تحليل المضمون حيث تطرقنا فيه التحليل الكمي الجزئي للبيانات الخاصة باستمارة تحليل المضمون لكلا الصحيفتين "الخبر والشروق اليومي" من حيث فئات الشكل و فئات المضمون ثم المقارنة بين نتائج التحليل الكمي لفئات الشكل وفئات المضمون لكلا الصحيفتين. أما **الفصل السابع** فقد خُصِص للتحليل الكيفي الجزئي والمقارن لاستمارة تحليل المضمون واستعرضنا فيه التحليل الكيفي الجزئي للبيانات

الخاصة باستمارة تحليل المضمون لكلا الصحيفتين "الخبر والشروق اليومي" من حيث فئات الشكل و فئات المضمون مع المقارنة بين نتائج التحليل الكيفي لفئات الشكل وفئات المحتوى لكلا الصحيفتين.

وبعد الدراسة التحليلية المُعمقة و المقارنة توصل الباحث إلى وجود أوجه اتفاق واختلاف بين **نتائج الدراسة** حول طبيعة معالجة الحدث في الصحيفتين نلخصها في مايلي :

احتلت مواضيع العنف ضد المرأة أهمية معتبرة ضمن الأجندة الإعلامية لكلا الصحيفتين خلال الفترة المختارة للدراسة، و سجل الحدث ظهوره في جميع الأعداد المختارة للدراسة كونها ظاهرة ممتدة إلا أن هذا الظهور كان متفاوتا من سنة إلى أخرى بين الصحيفتين، استخدمت الصحيفتان العناصر التيبوغرافية في عرضها للحدث وذلك بدرجة متفاوتة حيث أعطت حيزا كبيرا للنص على حساب الصورة والعنوان.

كشفت لنا نتائج الدراسة عن وجود فرق كمي بين يومية "الخبر" و"الشروق اليومي" من حيث الاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة، هناك تنوع في الصحيفتين من حيث استعمال الأشكال والقوالب الصحفية في معالجتها للحدث إلا أن التباين كان من حيث درجة الاستعمال والتركيز على قالب صحفي دون آخر.

كما ركزت كلا الجريدتين على الخبر والتقرير مقارنة ببقية الأنواع الصحفية في معالجة العنف ضد المرأة و اتضح لنا من خلال البيانات التي وفرتها دراسة تحليل مضمون أخبار وحوادث العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري أن كلا الجريدتين تطرقت إلى مختلف أشكال العنف ضد المرأة وتمثلت في العنف الجسدي ضد المرأة و العنف النفسي ضد المرأة و العنف الاقتصادي ضد المرأة، العنف الاجتماعي ضد المرأة ثم العنف الجنسي ضد المرأة، وقد كشفت لنا معطيات الدراسة أن الأسباب والدوافع الرئيسية لانتشار ظاهرة العنف ضد المرأة داخل المجتمع الجزائري لا تخرج عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي نعيش فيه وهي الدوافع الاجتماعية والدوافع الاقتصادية بالدرجة الأولى وهو ما يتوافق مع ما ورد في الجانب النظري من إحصائيات رسمية، إذ حققت الصحيفتين قدرا كبيرا من المصداقية والموضوعية في معالجتها للحدث، كما مكنتنا نتائج الدراسة من رسم المميزات الهامة لممارسي العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري أن أغلبهم ينتمون إلى فئة الشباب الذكور و لا يدرسون أو بدون عمل أو يقمن بأعمال ذات أجور زهيدة وينحدرن من مناطق فقيرة و يشتكون من خلل قيمي وأخلاقي وغياب الوازع الباطني، وينشطون في الولايات الكبرى ذات كثافة سكانية كبيرة .

و تنوعت مصادر الصحيفتين في جمع المعلومات حول الحدث بين المراسلين والمبعوثين و الصحفيين وهو دليل على مدى الاهتمام الذي أولته الصحيفتين لموضوع العنف ضد المرأة، كما اعتمدت "الخبر" و "الشروق اليومي" على مصادرهما الخاصة بشكل كبير، بفضل الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى

الصحيفتين من المراسلين والصحفيين، كما اهتمت الجريدتين بموقع نشر الحدث حيث نشرت أغلبها في مواقع تسمح بجذب القراء للمواضيع. و عالجت الصحيفتين الحدث بكل موضوعية من خلال قيامهما بمجموعة من الوظائف اتجاه المجتمع وتجسد ذلك باحترام ضوابط الممارسة الإعلامية في إطار قيم المسؤولية الاجتماعية ومبادئها كالدقة والشمول (نقل الخبر بكل التفاصيل) وصدق المعلومات و تقيدت الصحيفتين بأبرز المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات الإعلام و بالقيم الأخلاقية والاجتماعية والتزمت باحترام خصوصية الأشخاص وعدم انتهاك حرمة المواطن الخاصة وشرفه وكرامته، وفي هذا الإطار حظرت الصحيفتين نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم، وهو ما توصلنا إليه خلال الدراسة التحليلية.

و اختلفت الصحيفتان في عدة نقاط هي:

اهتمت "الشروق اليومي" بحدث العنف ضد المرأة أكثر من يومية "الخبر" وذلك من خلال المساحة التحريرية المخصصة للحدث، والتي تُقدر بثلاثة أضعاف في "الشروق اليومي"، ركزت "الشروق اليومي" على العنوان والصور كعنصر تيبوغرافي بصفة أكبر في معالجتها للحدث على عكس يومية "الخبر".

كما اعتمدت يومية "الخبر" بشكل كبير على العنوان الرئيسي و الثانوي والتمهيدي في معالجتها للحدث في حين أن جريدة "الشروق اليومي" ركزت على العنوان الرئيسي بدرجة أكثر من بقية الأنواع الأخرى اهتمت "الخبر" بتوظيف الصور الواقعية في معالجتها للحدث على العكس في جريدة "الشروق اليومي" التي كان اهتمامها ضعيفا، في حين ركزت "الشروق اليومي" الكلمة المكتوبة أكثر لإيصال وجهة نظرها إلى القراء على عكس "الخبر" التي كان تركيزها على عنصري الصور والعناوين. لم تتفق كلا الصحيفتين حول أكثر أشكال العنف ضد المرأة حيث أكدت يومية "الخبر" على العنف الجسدي ثم العنف الاقتصادي يليه العنف الاجتماعي فالعنف الجنسي ثم اللفظي في حين أن يومية "الشروق اليومي" ترى أن العنف النفسي و العنف اللفظي يحتلان الصدارة كأكثر أشكال العنف ممارسة ضد المرأة.

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية

Résumé de l'étude :

Notre recherche intitulée : « **La violence contre la femme dans la presse écrite algérienne - une étude dans le contenu des quotidiens « El-Khabar » et « Echorouk » » sur la façon de traiter le phénomène de violence contre la femme dans la presse écrite privée algérienne**, et ce, à par la mise à nu de l'ambigüité de la relation entre la publication des informations et les sujets de violence contre la femme dans la réalité ainsi que la façon dont il sont abordés par la presse.

La présente étude, tient son importance du fait qu'elle tente de révéler la nature médiatique du traitement du phénomène, par la presse algérienne privée, et le degré de respect de la responsabilité, des normes et règles d'exercice médiatique par cette dernière ; notamment en l'existence de différences et de divergences des orientations et des positions entre plusieurs spécialistes et chercheurs autour du traitement du crime et de la violence par les mass médias, parmi lesquels la presse écrite. En effet, le désaccord ne porte plus sur la publication ou non, comme auparavant, mais plutôt, sur la façon de traiter, la nature de la présentation et le contenu. Elle a aussi pour objectif de fournir une matière scientifique, puisée dans la réalité effective, et utilisée pour mettre fin aux pratiques violentes contre la femme ; ainsi que de lever le voile, sur le degré de l'intérêt que portent les journalistes audit « phénomène de violence » et de leur participation pour y mettre fin. Notre choix du sujet n'a pas été aléatoire, il s'est plutôt fait pour plusieurs motifs qui ont contribuaient à en faire un sujet apte à l'étude et à la recherche, dont l'intérêt personnel du chercheur pour les affaires de crimes et de violence et parce que la présente recherche est une étude descriptive et analytique, visant l'obtention d'informations précises et suffisantes sur la façon de traiter le phénomène de violence contre la femme dans la presse écrite privée algérienne. Pour mener à bien notre travail, la présente recherche est divisée en deux volets, le premier est **théorique**, un survole de la littérature portant sur l'objet de l'étude, et le deuxième volet est **pratique.** Par ce dernier, nous avons tenté de réunir toutes les données portant sur notre sujet en puisant dans la presse et chez les spécialistes, puis de les analyser et les décrire dans le but d'aboutir à des résultats quantitatifs et qualitatifs, pour enfin, les comparer et conclure à des résultats suffisants et globaux, permettant de comprendre le phénomène et sa dimension d'un point de vue médiatique. Pour ce faire, nous avons adopté la méthode de sondage comparative et utilisé l'analyse du contenu comme outil principal pour atteindre les objectifs de notre recherche.

La problématique de base à laquelle la présente recherche a tenté de répondre est la suivante : « **quelle est la nature médiatique de traitement du phénomène de violence contre la femme à travers les quotidiens « El-Khabar » et « Echorouk » dans le cadre de la responsabilité sociales de la presses écrite ?.** Par ailleurs, nous avons soulevé une série de questions, dont la première, relative à la forme, traite du volume de l'espace réservé par les deux quotidiens pour traiter le phénomène et les éléments typographiques adoptés par lesdits quotidiens pour exposer le sujet. La troisième question, concerne la position réservée par les deux quotidiens au traitement du sujet, alors que la quatrième, concerne les genres journalistiques qui aborde le phénomène. Le deuxième volet, relatif au contenu de la matière médiatique, est soulevé par la cinquième question sur les types de violence auxquels la femme est soumise, la sixième dévoile les motivations qui poussent à exercer la violence contre la femme algérienne, la septième question concerne les aspects et caractéristiques des femmes

violentées et ceux des acteurs de la violence, s'agissant de la huitième question, elle pivote autour des plus importantes ressources médiatiques traitant du phénomène. Enfin, la dernière question s'intéresse aux régions géographiques qui connaissent une propagation et une expansion du phénomène. Nous rappelons, bien sur, que toutes ces questions sont soulevées à travers les deux quotidiens de l'étude.

Le présent travail de recherche a été divisé en sept chapitres. **Le premier chapitre**, théorique, expose le cadre méthodologique et notionnel de l'étude. Il concerne la problématique de base et les questions qui en découlent, ainsi que son importance et son objectif. Il explique également quelques notions et termes, et, expose les précédents travaux de recherche ayant traité du même sujet, la méthode de recherche et les outils de collecte des données ainsi que le domaine de l'étude et l'échantillon. **Le deuxième chapitre**, concerne la théorie que nous avons adoptée, à savoir la théorie de la responsabilité sociale de la presse pour analyser le contenu de la presse écrite algérienne privée. **Le troisième chapitre**, concerne l'essence de la violence, en tant que notion, sa parution, ses formes, ses catégories, et les théories l'expliquant, en plus de la réalité du phénomène en Algérie à travers les facteurs aidant à son expansion et ses aspects, sans oublier également, les statistiques et les efforts de l'état algérien pour lutter contre le phénomène. **Le quatrième chapitre**, aborde la presse écrite comme moyen médiatique, de part les fonctions qu'elle assume en focalisant sur les fonctions sociales, ses caractéristiques, et les différentes formes journalistiques qu'elle adopte dans la publication des sujets sur la violence contre la femme, puis l'apparition de la presse écrite privée en Algérie et les étapes de son développement, ainsi que son rôle dans la société, pour terminer par la charte de déontologie de la profession de la presse dans le monde et en Algérie en particulier. **Le cinquième chapitre**, touche à la sensibilité rencontrée par les mass médias lorsqu'ils abordent la question de la violence de la femme, et ce, en abordant les tendances journalistiques divergentes dans le traitement des informations sur la violence contre la femme et leur publication. On y rencontrera aussi les différents avis et positions, ainsi que les problèmes et les obstacles que rencontrent les mass médias lorsqu'ils traitent des sujets et des affaires de violence contre la femme, pour exposer enfin, les stratégies de traitement du phénomène dans les mas médias arabes. **Le sixième chapitre**, pratique, est consacré à l'analyse quantitative, partielle et comparative du formulaire d'analyse du contenu. C'est ainsi que nous y avons abordé l'analyse quantitative, partielle et comparative des données du formulaire d'analyse du contenu de chacun des quotidiens « El-Khabar » et « Echorouk » par le biais des catégories de forme et celles du contenu, puis nous avons comparé les résultats de l'analyse des catégories de forme et celles du contenu de chacun desdits quotidiens. **Le septième chapitre**, est quand à lui consacré à l'analyse qualitative, partielle et comparative du formulaire d'analyse du contenu. Nous y avons abordé l'analyse qualitative et partielle des données du formulaire d'analyse du contenu de chacun des quotidiens « El-Khabar » et « Echorouk » par le biais des catégories de forme et celles du contenu, avec la comparaison des résultats de l'analyse des catégories de forme et celles du contenu de chacun desdits quotidiens.

A l'issue de l'étude analytique, approfondie, et comparative, nous avons constaté l'existence de point de convergence et de divergences, entre **les résultats de l'étude** sur la

nature du traitement de l'événement dans les deux quotidiens, nous les exposons succinctement, à savoir :

- Les sujets abordant la violence contre la femme ont eu la part du lion sur l'agenda journalistique de chacun des deux quotidiens de l'étude, et l'événement est apparu dans tous les numéros choisis pour l'étude, du fait que ce soit un phénomène qui dure. Cependant, cette apparition était inégale d'une année à une autre entre les deux quotidiens. Ces derniers ont utilisé les éléments typographiques pour exposer l'événement, avec des degrés différents, et ce, en favorisant le texte au détriment de l'image et du titre.

- Les résultats de l'étude ont révélé l'existence d'une différence quantitative entre les quotidiens « El-Khabar » et « Echorouk » concernant l'intérêt qu'ils portent au sujet de la violence de la femme. En effet, il existe une diversification chez les deux quotidiens qui apparait par l'utilisation des formes et genres journalistiques durant le traitement de l'évènement, cependant la différence concernait le degré d'utilisation et de concentration sur une forme journalistique au détriment d'une autre.

- Les deux journaux ont focalisé sur l'information et le rapport, en comparaison avec le reste des genres journalistiques, pour traiter de la violence contre la femme.

- Nous avons également constaté, à travers les données fournies par l'étude de l'analyse du contenu des informations et incidents de violence contre la femme dans la société algérienne, que les deux quotidiens ont abordé les différentes formes de violence contre la femme, à savoir : la violence physique, la violence morale, la violence économique, la violence sociale et la violence sexuelle contre la femme. Par ailleurs, les données de l'étude nous ont dévoilées que les principaux motifs et motivations de l'expansion du phénomène de violence contre la femme au sein de la société algérienne ne sortent pas du contexte socio-économique dans lequel nous vivons ; ce sont donc les motivations socio-économiques, en premier lieu, ce qui correspond parfaitement avec ce qui a été exposé comme statistiques officielles, au volet théorique. Ce qui nous fait dire que les deux quotidiens ont montré une grande crédibilité et objectivité dans le traitement du phénomène. Les données nous ont également permis de découvrir les caractéristiques importantes des personnes faisant subir la violence aux femmes dans la société algérienne, que la plupart d'entre eux font partie de la catégorie des jeunes hommes, qu'ils n'étudient pas ou sont sans emploi, ou alors qu'ils exercent des travaux à faibles revenus, qu'ils sont aussi issus de région pauvres et souffrent d'un déséquilibre des valeurs, de la morale, et de la conscience intérieure, enfin, qu'ils activent dans les grandes villes à forte population.

Par ailleurs, les sources de collecte de l'information sur le phénomène, par les correspondants, les envoyés et les journalistes, sont diversifiées chez les deux quotidiens, ce qui prouve l'importance de l'attention accordée par les journaux à la question de la violence contre les femmes. Sachant également, que « El-Khabar » et « Echorouk » se sont appuyés sur leurs sources particulières de manière significative, grâce aux ressources matérielles et humaines qu'ils possèdent, tels que les correspondants et les journalistes. Les deux quotidiens n'ont pas manqué aussi de considérer l'emplacement de publication de l'événement, en lui réservant une place permettant d'attirer l'attention des lecteurs.

Les deux quotidiens ont traiter l'événement avec objectivité, en appliquant un ensemble de fonctions destinées à la société qui se sont reflétés par le respect des normes de pratique médiatiques dans le cadre des valeurs de responsabilité sociale et de ses principes tels que la précision, la concision (rapporter l'information avec tous ses détails) et authenticité de l'information. Ils se sont conformés aux principes les plus importants qui constituent les fondements de l'éthique des médias et des valeurs morales et sociales, et se sont obligés au respect de la vie privée des gens et de l'inviolabilité de l'honneur et de la dignité du citoyen ; les deux quotidiens se sont interdits de publier les noms ou photographies des suspects avant le jugement. C'était dons les conclusions auxquelles nous avons abouti à l'issue de l'étude analytique.

Les deux quotidiens ont eu des avis différent sur plusieurs points:

Le quotidien « Echorouk » s'est intéressé au phénomène de la violence contre les femmes plus que le quotidien « El-Khabar », à travers l'espace attribué à l'événement. Ledit espace est trois fois plus grand dans le quotidien « Echorouk », qui s'est concentré sur le titre et les images comme éléments typographique importants dans le traitement de l'événement à l'opposé du quotidien « El-Khabar ».

Le quotidien « El-Khabar » s'est fortement appuyé sur les titres principaux, secondaires et introductifs dans le traitement de l'événement, tandis que le quotidien « Echorouk » s'est beaucoup plus appuyé sur le titre principal que le reste des autres genres. « El-Khabar » a également, utilisé des images réelles alors que « Echorouk » n'en a fait usage que faiblement, focalisant plus sur l'écrit pour faire passer son point de vue aux lecteurs. « El-Khabar » s'est donc concentré sur les images et les titres. Aussi, les deux quotidiens ne se sont pas entendus sur les formes les plus courantes de violence exercées contre les femmes. En effet, le quotidien « El-Khabar » a souligné la violence physique, la violence économique, suivie par la violence sociale, la violence sexuelle et verbale, tandis que le quotidien "Echorouk" voit que la violence morale et la violence verbale occupent les premiers rangs comme étant les formes de violence les plus exercées contre les femmes.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Study Abstract :

This study entitled by **«Violence Against Woman in the Algerian Private Press – Study in the content of two newspapers «El-Khabar» and « Echorouk » about the treatment manner of the Algerian Private Press concerning the phenomenon of «Violence Against Woman»** through clarifying the ambiguity in the relationship between diffusing news and subjects of «Violence Against Woman» in the reality, and in the media publication.

The importance of the study lies in revealing the nature of the phenomenon media treatment in the Algerian private press, and the scope of respecting the social responsibility, the rules and terms of the media practice by this latter, especially when the existence of difference and discrepancy in orientations and attitudes among a lot of scholars and researchers about the manner of mass media treatment, namely the press, concerning the subjects of crime and violence. The disagreement is not about publication or not as it was previously, but about the treatment manner, the nature of presentation, the method of publication and its contents. This study attempts to make available a scientific matter extracted from the affective reality, and used for the elimination of violent practices against woman, also revealing the degree of giving importance to this phenomenon by the both newspapers and their contribution to its limitation. Our choice of this subject was not by coincidence, but was due to many causes that gathered to make of it a subject deserving to be researched added to the researcher personal interest in crime and violence affairs, as this research is considered among the descriptive analytic studies that required obtaining accurate and sufficient data about the manner of treating the phenomenon of violence against woman in the Algerian private press.

The research has two levels: **theoretical:** the attempt of surveying all information relating to the subject. **Practical:** we attempt through it gathering all data about the subject from newspapers, and from the concerned parties, analyzing and describing it quantitatively and qualitatively, to make the comparison in order to reach sufficient results allowing the understanding of the phenomenon and its dimensions from a communicative view. On the basis of what preceded, we adopted in this research the surveying and comparing method using the content analysis as a main tool to achieve the research targets.

The study attempted as a whole to answer the principal question: **what is the nature of the communicative treatment of «Violence Against Woman» phenomenon through the two newspapers «El-Khabar» and « Echorouk » regarding the social responsibility of the press?** Which leads to some secondary questions, the first concerning the form and the volume of the area assigned by these both newspapers to this phenomenon treatment, also the typographical elements adopted by the both newspapers in presenting the subject, the third lies about the site allocated by these both newspapers in treating the subject, and the fourth one is for knowing the press types written about the phenomenon.

The second is devoted for some questions relating to the content of the communicative matter, the fifth questions is for researching the kinds of violence undergone by woman according to both newspapers, sixth: we wanted to reveal the causes behind practicing violence against the Algerian woman, seventh: research in the qualities and nature of violence woman victims and the violence actors through the both newspapers, eighth; about the most important communicative resources adopted in treating the event, finally: determination of geographical zones where the phenomenon is most spread.

The study included seven chapters; we tackled in the **first one** the methodological and conceptual framework of the study namely the thesis problem, the study questions, importance, targets. Also we clarified some concepts and terms, then the previous similar studies, as well as the study method, the means of data gathering, the study interval, and the sample. We tackled in the study **second chapter** the study perspective, so we adopted the theory of press social responsibility as a perspective to analyze the content of the Algerian private press, when **the third chapter** is devoted to the definition of violence against woman as its concept, origin, forms, classifications, interpreting theories, added to the reality of the phenomenon in Algeria whereas its spread factors, its aspects, including statistics and reaching to the Algerian State efforts in controlling this phenomenon. In **the Fourth chapter**, we presented the press as a communicative means through its achieved functions by focusing on the social functions, their characteristics, the various templates used by the press in diffusing the subjects of violence against woman, moreover the apparition of the private press in Algeria, and its evolution steps, its role in the society, finally the chart of journalism profession deontology in the world generally, and in Algeria in particular.

The fifth chapter is devoted to discuss the problem of the media presentation of the issue of violence against woman via the mass media, by tackling the media conflicting orientations in treating the news of violence against woman and its diffusing by emerging the various opinions and attitudes, also tackling the problems and hindrances faced by the mass media in treating the violence against woman subjects and issues, finally displaying a strategy to treat the phenomenon through Arabic mass media. **The sixth chapter** is an applied one, and it is devoted to the partial quantitative and comparing analysis to the form of content analyzing, we tackled thereby to the partial quantitative analysis of the data of content analyzing form for both newspapers «El-Khabar» and « Echorouk » concerning the aspect classes, and the content classes, then comparing the quantitative analysis results between the aspect classes, and the content classes to both newspapers. Whereas **the seventh chapter** is devoted to partial qualitative and comparing analysis to the content analyzing form, we displayed thereby to the partial qualitative analysis of the data of content analyzing form for both newspapers «El-Khabar» and « Echorouk » concerning the aspect classes, and the content classes, then comparing the quantitative analysis results between the aspect classes, and the content classes to both newspapers.

Furthermore, after deep analysis and comparing study, the researcher reached to the existence of concordance and discordance aspects in the study results concerning the nature of event treating through both newspapers, which we summarize as follows:

The subject of violence against woman has occupied a considerable importance in the media agenda for both newspapers during the period chosen to be studied. The event has emerged in all editions selected for study as it is a prolonged phenomenon; however, that emergence was disparate from one year to another between both newspapers who used the typography in their event display by different degree as they have given a large area to text at the expense of image and headline.

The results of the study reveals the existence of quantitative difference between «El-Khabar» and « Echorouk » newspaper in view of giving importance to the subject of violence against woman, also there is a variety in both newspapers regarding the use of journalistic shapes and templates in treating the event, however the difference resides in the degree of using and focusing on a given journalistic template.

Both newspapers focused on the news and report comparing to other press types in treating the violence against woman.

Through the data provided by the content study of violence against woman news and events in the Algerian society, it is shown that both newspapers tackled the various aspects of violence against woman namely: corporal, psychic, economic, social, and sexual violence against woman, moreover, the study data revealed to us that the main causes and urges of the spread of violence against woman phenomenon inside the Algerian society are limited to the social and economic context that we live, they are especially the social and economic causes, and which is concordant with the formal statistics provided by the theoretical part, the both newspapers have achieved a big part of credibility and objectivity in treating the event, also the study results allowed us to define the important characteristics of the violence against woman actors in the Algerian society, revealing that most of them are from male young category, without education, work, or practicing low-wage works, and their origins are poor regions suffering from values and moral qualities, absence of inner conscience, living in big overpopulated cities.

The resources of both newspapers in data collecting about the event among reporters, envoys, and journalists. It is a proof of the importance scope given to the subject of violence against woman by both newspapers, also «El-Khabar» and « Echorouk » relied in a big part on their own resources thanks to the available material and human equipments nearby both newspapers especially reporters and journalists. Moreover both newspapers gave importance to the event publication site as they published most of them in a sites that attracts subjects reader.

Both newspapers treated the event with objectivity through achieving some functions toward the society characterizing by respecting the rules of media practice in the framework of social responsibility values and their principles as accuracy and comprehensiveness (diffusing news in all details), the information credibility, both newspapers respected the main principles upon which it is based the media deontology, and the social, moral values, as well as respecting personal privacy , and not abusing the citizen inviolability, honor, dignity. In this framework both newspapers prohibit the publication of accused persons names or photos before conviction, and this have been reached through the analyzing study.

The two newspapers have had different opinion on several points :

« Echorouk » newspaper gave importance to the event of violence against woman more than «El-Khabar» newspaper through the reporting area allocated for the event, which is three fold in « Echorouk », also this latter focused on the headline and the photos as a typographical element in treating the event in contrary to «El-Khabar» newspaper.

Furthermore, «El-Khabar» newspaper relied in a great part on the headline, the secondary title, the preliminary title in its event treating, however « Echorouk » newspaper focused on the headline more than the other kinds. «El-Khabar» gave importance to the use of realistic images in the event treating in contrary to « Echorouk » which gave this a lesser importance. Moreover, « Echorouk » focused on the written word in order to convey its point of view to readers contrary to «El-Khabar» which focused on both elements photos and titles, and both newspapers haven’t agreed about the aspects of violence against woman, «El-Khabar» asserted on corporal violence then economic, social, sexual, and the latter is the verbal violence whereas « Echorouk » stated that psychic violence and the verbal one occupy the first place as they are the most practiced violence against woman.